

# عبد المحسن السعدون

دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر



الذكر

لطف جعفر فخرج عبد الله



مكتبة اليقظة العربية



الدكتور ارشد الناصر ج  
المختصاصي مهن - لندن

استقرت من شارع المتنبي ببغداد في ١٧/١٢/١٤٤٢ هـ  
١١/١/٢٠٢٢ م

سرمداً شكري

٢. سيرة جابر شكري









# عبد الحسن الشاذلي

في

دوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر

الكتاب

لطيف جعفر فريج عبد الله



## المقدمة

في فترة لم تتجاوز الثماني سنوات ظهر ( عبد المحسن السعدون ) وزيرا للعدلية ثم وزيرا للداخلية ، وتولى رئاسة أربع وزارات ، بالإضافة الى توليه رئاسة المجلس التأسيسي العراقي ورئاسة مجلس النواب . واذا علمنا بان تلك السنوات الثمان تشكل ثلثي فترة متميزة في تاريخ العراق السياسي المعاصر ألا وهي فترة الانتداب البريطاني التي شهدت أول تجربة أناطت للعراقيين مسؤوليات وزارية تحت ظل حكم ملكي ، وجدنا انه من الجدير أن نقف على طبيعة الرجال الذين اختيروا لتحمل تلك المسؤوليات ، وعلى مدى اسهامهم في خدمة وتطور بلادهم في وقت كان عليهم أن يوفقوا فيه بين واقع الانتداب البريطاني الذي حرص على تركيز المصالح البريطانية وبين النهوض بواجباتهم أمام العراقيين كرجال « لحكومة ديمقراطية مقيدة بدستور » .

شهد العراق في فترة الانتداب البريطاني تقدما بطيئا في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فالى أي مدى يعد قادة العراق مسؤولين عن ببطء ذلك التقدم ؟ أم هل يعود الفضل لهم في احراز ذلك التقدم ؟

وجد الباحث في دراسة ( عبد المحسن السعدون ) ، كواحد من أبرز الشخصيات التي ظهرت في فترة الانتداب البريطاني على العراق ، ما يلقي ضوءا على تلك الامور : فهو بالإضافة الى كونه نموذجا للرجال الذين تحملوا مسؤولية الحكم ، يمكن أن نتعرف من خلال دراسته على واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي كانوا يعيشونه : هل حدد صلاحياتهم ، هل وضع اطارا لممارستهم ؟ ما هي الضغوط التي واجهوها ؟ وكيف انعكست في القضايا التي عالجوها ؟ ما هي تلك القضايا والى أي مدى نجحوا في معالجتها ؟

كلها امور دفعت الباحث الى اختيار هذه الدراسة ، وشده اليها ظاهرة انتحار السعدون التي لعب العامل السياسي كما يبدو دورا بارزا فيها .

غطي البحث بأربعة فصول ، تناول الفصل الاول : ( عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العراق ) فعرض الى شيء من تاريخ الاسرة التي ينتسب اليها عبد المحسن السعدون ، مؤكدا على علاقتها بالسلطة العثمانية على اعتبار ان



تلك العلاقة كانت السبب في اتاحة الفرصة أمام عبد المحسن السعدون للسفر الى استانبول ودخوله مدرسة أبناء العشائر ثم ظهوره مرافقا للسلطان عبد الحميد الثاني ، وكيف أدى الامر الى استقالته من الجيش ، وانتسابه الى جمعية الاتحاد والترقي التي مهدت له المشاركة في الحياة البرلمانية العثمانية كنائب عن المنتفك ، مركزا بصفة خاصة على مدى مساهمته في القضايا العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة ، لينتهي بسرد الظروف التي حملته على العودة الى العراق .

أما الفصل الثاني فقد خصص للبحث في : ( دخول عبد المحسن السعدون المعترك السياسي في العراق وسياسة التعاون مع الانكليز ) ، فتطرق الى اوضاع العراق السياسية العامة وأثرها في مجيئه الى وزارة العدلية . ولكي تحدد دائرة تحركه كوزير للعدلية ، ووزير للداخلية بعد ذلك ، كان لا بد من الاشارة الى طبيعة العلاقة بين السلطة البريطانية في العراق والوزارة العراقية . لقد ظهر واضحا خلال وجود عبد المحسن السعدون في وزارتي ( العدلية والداخلية ) ميله الى اتباع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة لانتخابات المجلس التاسيسي العراقي ، فافرد الفصل نقطة لبيان أسباب تبنيه لتلك السياسة التي كانت وراء تشكيله لوزارته الاولى في نهاية ١٩٢٢ . وحين تناول الفصل عبد المحسن السعدون في وزارته الاولى عرج الى بيان الاسباب التي دفعت به الى تبني سياسة التعاون مع الانكليز وكيف انعكست في مواقفه من : قضية الموصل ، وانتخابات المجلس التاسيسي ، وتصديق المعاهدة الانكليزية - العراقية لعام ١٩٢٢ ، وعقده بروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ ، وتدابيره تجاه القوى المعارضة . كما عالج الفصل علاقة عبد المحسن السعدون بالاكرد ، وعلاقته بالعشائر العراقية ، والعوامل التي جعلت دوره غير مؤثر في معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية ، لينتهي بأسباب استقالته من وزارته الاولى .

لعبت تطورات قضية الموصل بين ١٩٢٤ - ١٩٢٦ دورا كبيرا في سياسة عبد المحسن السعدون حتى يمكن اعتبارها مرحلة انتقالية أدت نتائجها الى أن يتبنى خطا سياسيا جديدا بدأ بالتمسك بالخطى المرحلية السريعة التي تقرب العراقيين من الاستقلال وتحول الى العمل من أجل دخول العراق عصبة الامم وحصوله على الاستقلال في وقت محدد . تناول الفصل الثالث تأثير تلك التطورات في سياسة السعدون عندما انعكست في مناقشات المجلس التاسيسي العراقي . الانتخابات التي أجرتها الوزارة الهاشمية الاولى . مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ . سياسة العراق الاقتصادية . الموقف من الاكرد . ولكي يوضح الفصل تقلب سياسة عبد المحسن السعدون ، خلال تلك التطورات ، من رغبة في مجاراة الجانب البريطاني ، الى تصليب على بعض الامور ، الى اضطراره لقبول بعض المقترحات ، روعي التدرج الآتي :

موقف عبد المحسن السعدون من مناقشات المجلس التاسيسي العراقي



( ١٩٢٤ ) .

اشغاله وزارة الداخلية في وزارة الهاشمي الاولى ( ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ) .  
الوزارة السعدونية الاولى ( ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ) .

كرس الفصل الاخير ( الفصل الرابع ) للتعرف على الدور الذي لعبه عبد  
المحسن السعدون عندما تبذلت سياسته الى العمل من أجل الاستقلال خلال عامي  
( ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ) : كيف شكل وزارته الثالثة في بداية ١٩٢٨ ، موقفه من  
البرلمان والملك والرأي العام ، علاقته مع الانكليز عندما حاول الغاء الاتفاقية العدلية  
ودخل في المفاوضات الرسمية لتعديل الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، الاسباب  
التي أدت الى حراجه موقفه . استنفاره الرأي العام لمواجهة التصلب البريطاني ،  
دوره في تأليف الوزارة السعيدية الاولى ، وزارته الاخيرة .

حوى البحث ايضا على خلاصة هي ما استنتجها الباحث في تقييم دور عبد  
المحسن السعدون السياسي في العراق ، وانتهى بذكر فهرس للمصادر التي اعتمد  
عليها ، الى جانب بعض الملاحق .

اعتمد البحث على ستة انواع من المصادر :

١ - الوثائق المنشورة وغير المنشورة : وتشمل الوثائق غير المنشورة  
الوجودة في المركز الوطني لحفظ الوثائق والتي هي في الاصل مجموعة ملفات  
تعود الى البلاط الملكي ووزارة الداخلية ، مصنفة حسب عائلية كل مجموعة الى  
الجهة التي كانت تصدر منها ، أو حسب المواضيع والقضايا التي تذاكرت  
الوزارات والجهات الرسمية حولها . ان هذه الوثائق شكلت العمود الفقري للبحث  
لما حوته من معلومات قيمة اعطت الباحث فرصة تتبع افكار عبد المحسن السعدون  
واساليبه السياسية ومناوراته خلال تطور قضية سياسية معينة منذ ظهورها  
كاقتراح ، يشارك فيه عبد المحسن السعدون بعرض وجهة نظره الى جانب  
وجهات النظر الاخرى ، الى حين تبلورها . فهي صورة واضحة للمؤثرات  
والضغوط والاسباب التي حملت عبد المحسن السعدون على تبني أو قبول بعض  
المواقف السياسية . لقد جاءت بعض المعلومات مبتورة ومرد ذلك ان بعض الكتب  
المتباعدة بين الوزارات والجهات الرسمية لم تصل نسخ منها الى البلاط الملكي ،  
كما ان العديد من هذه الملفات أصابه التلف قبل ان يصبح بحوزة المركز الوطني  
لحفظ الوثائق .

كذلك اعتمد البحث على وثائق غير منشورة محفوظة بملف خاص بحوزة  
( ناجي شوكت ) تتعلق بمفاوضات تعديل الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية -  
الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ ) التي اجراها السعدون مع الجانب البريطاني خلال

سنة ١٩٢٨ م . ووثيقة غير منشورة بحوزة عبد الرزاق الحسني ، وهي راسية في اربع صفحات موجهة من عبد المحسن السعدون الى الملك فيصل في منتصف شهر تشرين اول/ ١٩٢٨ تبين رأي السعدون في جملة قضايا ، مثل طبيعة الوجود البريطاني في العراق والمسؤولية المزدوجة والتجنيد الاجباري والموظفون الاجبر ومفاوضات الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ونظرته الى العلاقات مع ايران واسباب رغبته في الاستقالة ، ونائتي اهميتها في كونها كتبت في وقت سر فيه العلاقة بين عبد المحسن السعدون والمندوب السامي البريطاني في العراق لرفض الاخير الاخذ باقتراحات السعدون المتعلقة بالاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، لذا جاءت لهجتها صادقة في التعبير عما كان يحرص السعدون على عدم التفوه به جهارا .

اعتد البحت على بعض الوثائق الانكليزية التي تعود لـ :

PUBLIC RECORDS OFFICE: FOREIGN OFFICE

والتي حصل عليها الباحث بواسطة ( نجدة فتحي صفوة ) ، وهي عبارة عن ثلاث برقيات ارسلت من دار الاعتماد البريطانية في العراق الى وزارة المستعمرات البريطانية خلال عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، تكشف وجهة نظر المسؤولين البريطانيين في الوضع السياسي السائد في العراق ، وبعضا من اتصالاتهم وتدابيرهم خاصة في علاقاتهم بعبد المحسن السعدون .

اما الوثائق المنشورة فهي : التقارير السنوية التي كانت ترفعها الحكومة البريطانية الى عصبة الامم والمتعلقة بسير الادارة في العراق ، بالاضافة الى التقرير الخاص الذي رفعته الحكومة البريطانية الى عصبة الامم والمتعلق بفتح العراق خلال الفترة ١٩٢٠ - ١٩٣١ . ومع ان هذه التقارير كانت تركز في الغالب على اظهار كفاءة بريطانيا في تادية واجباتها الانتدابية في العراق الا ان المعلومات الحقيقية التي حوتها تشكل مرجعا غنيا لمن يبحث في تاريخ العراق المعاصر . بالنسبة للتقارير المذكورة استعمل الباحث التقارير المطبوعة باللغة الانكليزية والمحفوظة في شعبة عصبة الامم في المكتبة المركزية ، الا ما يتعلق بتقرير عام ١٩٢٧ فقد رجع الى الترجمة العربية المعدة من قبل ادارة جريدة العلم العربي . كذلك رجع الباحث الى مذكرات مجلس المبعوثان العثماني التي نصها عدة مجلدات باللغة التركية محفوظة في المكتبة المركزية ، والتي يحوي قسم منها الجلسات التي شارك فيها عبد المحسن السعدون كنائب عن المنتفك . وقد استعان الباحث بمجلة المجمع العلمي العراقي ( المجلد ٢٣ ) ، فاستفاد من جدول مقارنة السنين الرومية باليلادية ، لان تاريخ انعقاد تلك الجلسات مدون وفقا للتقويم الرومي . كذلك رجع الباحث الى قرارات مجلس الوزراء المطبوعة من قبل الحكومة العراقية لفرض خاص وسري ، ومجموعة مذكرات المجلس التأسيسي



العراقي المجموعة في مجلدين من قبل وزارة الداخلية ، ومحاضر مجلس النواب ،  
ومجموعة المعاهدات والاتفاقيات النهائية بين العراق وبريطانيا التي نشرتها وزارة  
الخارجية العراقية .

## ٢ - الصحف والمجلات :

خدمت الصحف والمجلات البحث باظهار وجهات النظر المختلفة التي كانت  
ترافق سير الخط السياسي في العراق ، وبسبب انقسام الصحف بين مؤيد  
ومعارض ، كشف النقاب عن الكثير من المعلومات التي لم تفصح عنها الوثائق  
التوفرة . من جهة أخرى كانت الصحف احيانا بعيدة عن حقيقة الموقف السياسي  
الذي يتبناه عبد المحسن السعدون ، الا أن مقالاتها التي اعتمدت حداثتها السياسية  
- ان جاز التعبير - دفعت بالسعدون الى الكشف عن ماهية ذلك الموقف ، فافادت  
البحث من هذه الناحية ، بالاضافة الى أنها يسرت أكثر من غيرها الوقوف على  
خلفيات المسائل التي عالجها السعدون فسهلت على الباحث تكوين صورة  
واضحة لها .

## ٣ - المقابلات الشخصية والرسائل الخاصة :

حرص الباحث على أن تجمع مقابلاته الشخصية ، بالاضافة الى من لهم  
علاقة قربي بالسعدون ، بعض المعارضين لسياسة السعدون ، الى جانب من عرف  
بتأييده له . وقد عكست المقابلات الشخصية الانطباعات ووجهات النظر الخاصة  
التي تضاربت احيانا في عرضها لبعض المعلومات ، ولذلك استخدمت بتحفظ  
خاصة عندما كانت تباعد عما تذهب اليه الوثائق . أما من ناحية دورها في  
الكشف عن بعض الحلقات المفقودة في سلسلة تطور وتبدل موقف سياسي معين  
فقد كانت خير معين للبحث ، اذ أن بعض الذين تمت مقابلتهم كانوا أكثر احتكاكا  
من غيرهم بالامور واقدر على اظهار خفاياها . لقد حصل الباحث على بعض  
الرسائل الخاصة ممن قابلهم ، وذلك قبل أن تنتهي له فرصة مقابلتهم ، فاستفاد  
من تلك الرسائل الى جانب مقابلة اصحابها .

## ٤ - المذكرات الخاصة :

زودت المذكرات الخاصة البحث بمعلومات كانت فريدة احيانا ، وقد روعي ،  
كما في المقابلات الشخصية ، خضوعها لوجهة النظر الخاصة . استفاد البحث  
بصورة خاصة من مذكرات توفيق السويدي على اعتباره ذا صلة - شخصية  
ووظيفية - وثيقة بالسعدون ، ومذكرات خير الدين العمري الذي كان عضو الهيئة  
الادارية لحزب السعدون ( حزب التقدم ) ، ومذكرات ناجي شوكت الذي اعتمد

عليه عبد الحسن السعدون كمصرف ثم كوزير ، وغيرها من المذكرات التي سترد في سياق البحث .

٥ - رسائل الماجستير :

رجع الباحث الى رسائل الماجستير التي لها علاقة بفترة بحثه فافادته في رسم الابعاد الدقيقة لبعض المسائل السياسية التي كان لعبد الحسن السعدون علاقة مباشرة او غير مباشرة فيها ، كاطروحة محمد مظفر الادهمي ( المجلس التأسيسي العراقي ) ، واطروحة صادق السوداني ( العلاقات العراقية - السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣٠ ) ، واطروحة حسين هادي الشلاه ( طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث ) ، واطروحة سامي القيسي ( ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ ) .

٦ - الكتب المنشورة :

اعتمد الباحث في الغالب على الكتب المطبوعة باللغة العربية ( العربية والمترجمة ) ، بالاضافة الى بعض الكتب الانكليزية .

استفاد الباحث بصفة خاصة من كتاب تاريخ الوزارات العراقية ( عبد الرزاق الحسني ) الذي حدد له معالم الطريق في المراحل الاولى من بحثه . وكمنطلق للبحث استفاد أيضا من كتابي : ذكرى السعدون أو تاريخ بطل التضحية والاخلاص ( علي الشرقي ) وشخصيات عراقية ( خيري العمري ) ، فوجد في الاول مادة غزيرة تتناول عبد الحسن السعدون منذ نشأته الاولى الى حين انتحاره ، الا انها تمثل وجهة نظر خاصة متأثرة بصلات المؤلف الحسنة بعبد الحسن السعدون وانتمائه الى حزبه ، أما العمري فقد تناول السعدون بشيء من الايجاز بين من تناول من الشخصيات العراقية ، فافاد البحث بحقائق خاصة فريدة عن السعدون معتمدا فيها بالدرجة الاولى على الروايات الشخصية والصلات العائلية . أما الكتب الاخرى التي استخدمها الباحث فيمكن القول انها غطت أحداث الفترة التي عاشها السعدون دون الاهتمام بدراسة السعدون بالذات ، مثل كتاب مشكلة الموصل ( فاضل حسين ) وتاريخ مقدرات العراق السياسية ( محمد طاهر العمري ) و The letters of Gertrude Bell ( Lady Florence Bell )

٩ Iraq: Astudy in Political Development ( Philip Willard Ireland )

وغيرهم .

ولا يسعني وأنا اكتب مقدمة البحث الا واتقدم بجزيل شكري وامتناني لاساتفتي المحترمين الذين اشرفوا على اعدادي لكتابة مثل هذا البحث ، فاشكر



على السواء : الدكتور فاضل حسين والدكتور عبد القادر اليوسف والدكتور جعفر  
خصباك والدكتور عبد الامير محمد أمين ، وأرجو أن أكون قد وفقت في الأخذ  
بتعليماتهم وملاحظاتهم التي تزودت بها خلال سنتي التحضيرية . كما وأتقدم  
بشكري الخاص لاساتذتي المشرف الدكتور عبد الامير محمد أمين لجهوده الفعيلة  
وسعيه لظهور هذا البحث بالمظهر اللائق . وأتوجه بالشثناء والتقدير للسيد عبد  
الرزاق الحسنني لتعاونه الكريم ، وبالمثل لاساتذ خيري أمين العمري ، والسيد  
نجدة فتحي صفوة ، والاساتذ المحامي حسين جميل ، والاساتذ علي ممتاز  
الدفنري ، ومنتسبي المركز الوطني لحفظ الوثائق ، ومنتسبي المكتبة المركزية  
ومكتبة المتحف والمكتبة الوطنية ومكتبة كلية الآداب ومكتبة الدراسات العليا  
ومكتبة الجامعة المستنصرية ومكتبة المجمع العلمي العراقي . كما وأعرب عن بالغ  
احترامي الى جميع من سيرد اسمه في قائمة من قابلتهم وزودوني بمعلوماتهم  
وارشاداتهم .. داعيا لهم كل خير .. وداعيا أن تنال هذه التجربة رضا  
اساتذتي .. والله الموفق .





## الفصل الاول

عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العراق





## نشأته الاولى :

عبد المحسن بن فهد أحد أفراد أسرة آل السعدون التي قدر لها أن تحكم المنتفق (١) قرابة أربعة قرون كانت خلالها صاحبة السيادة على العشائر الموجودة هنا . وقد أتاح انتماء عبد المحسن الى تلك الاسرة فرصة له للسفر الى استانبول ودخول ( مدرسة العشائر ) هناك قبل أن يتجاوز الثالثة عشرة من عمره (٢) .

تلك الفرصة التي تعتبر نقطة البداية في خط حياة عبد المحسن السعدون السياسي العام . فقد عملت الدولة العثمانية على اجتذاب أبناء الزعماء والرؤساء الى استانبول ، وابقائهم تحت رصد البلاط العثماني لاسباب سياسية تهدف الى تأكيد سيطرة الدولة على تابعيها من الزعماء ، أما ظاهر دعوتها فهو اتاحة الفرصة لهم لاكمال دراستهم في المدارس العالية . ولهذا الغرض كانت الدولة العثمانية قد فتحت في استانبول مدرسة لابناء العشائر والزعماء ، تؤهلهم بعد اكمال الدراسة فيها الى دخول المدرسة الحربية العالية (٣) . سيظهر من سياق البحث أيضا أن انتساب عبد المحسن السعدون الى الاسرة السعدونية كان أحد الاسباب التي ساعدت على دخوله ميدان العمل السياسي وهذا يعني ضمنا انه كان لأسرة آل سعدون شأن في السياسة العثمانية . ثم لا ننسى بعد ذلك ان أوضاع أسرة آل سعدون كان لا بد ان تترك أثرا في نشأة عبد المحسن السعدون الاولى . وهذا كله يحدونا الى اللقاء ضوء على تاريخ الاسرة السعدونية وخاصة في فترة ظهور عبد المحسن السعدون .

## أصل الاسرة السعدونية :

كانت تعيش في أراضي المنتفق المتراصة الاطراف ، ومنذ زمن بعيد ، ثلاثة

(١) كانت المنتفق مقاطعة من اربعة مقاطعات تتألف منها ولاية البصرة ، وهي - اي المنتفق - في شمالها الغربي ، بين مدينة البصرة وبغداد . ( أمين بن حسن الطواني ، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق ( القاهرة - ١٣٧١ ) ص ١٢ ) . ويذكر عبد الرزاق الظاهر : « انها تشمل المنطقة الواسعة التي تقع على حدود الصحراء الغربية وتمتد شرقا على ضفتي نهر الغراف فتصل قبالة مدينة الكوت وتمتد جنوبا الى منطقة البطايح والى الارض الواسعة المسماة بجزيرة احمد الرفاعي » . عبد الرزاق الظاهر ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ط ١ ( بغداد - ١٩٥٩ م ) ص ٢٩ .

(٢) عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون - ابن اخ عبدالمحسن السعدون ، والذي امضى فترة دراسته الى جانب عمه ( عبدالمحسن ) في استانبول - بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ م ، كذلك : عن مقابلة شخصية بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ مع فيصل بن عبد الهادي بن فهد السعدون - ابن عم السعدون ، وهو آخر رجل بقي على قيد الحياة من اقرباء عبد المحسن السعدون الذين عاشوه في هذه الفترة . اما من النساء ، فلم يبق لعبد المحسن السعدون سوى اخت تعيش الآن في البصرة قد حالت اوضاعها الصحية دون حصول المؤلف على معلومات منها .

(٣) خبري أمين العمري ، شخصيات عراقية ، ج ١ ( بغداد - ١٩٥٥ ) ص ٤٧ .

مشايخ ( عمارات ) كبرى هي : بنو مالك وبنو سعيد وبنو الاجود . وكان لكل من تلك المشايخ بطون كثيرة (١) . وقد سمحت طبيعة بلاد المنتفق وأوضاع السكان هناك ، حيث تسود صفة البداوة (٢) ، على استمرار نظام المشيخة ، وظلت رئاسة تلك المشيخات تنبثق عن قبائل بني الاجود أو بني مالك أو بني سعيد حتى ظهور أسرة آل سعدون . ينتمي آل سعدون الى عائلة ترجع بالاصل الى اشراف الحجاز ، وهي عائلة قريشية هاشمية علوية (٣) ، تركت الحجاز بسبب خلافها مع بعض اشراف الحجاز (٤) ، وهبطت العراق في اوائل القرن العاشر للهجرة (٥) حيث استطاعت أن تكون امانة حكمت المنتفق عرفت باسم ( آل شبيب ) (٦) ، وهي الامارة التي ظهرت منها ( الامارة السعدونية ) فيما بعد .

### ( سعدون بن محمد المانع ) الجد الاعلى للسعدونيين :

توالت أسرة ( آل شبيب ) في ادارة شؤون قبائل المنتفق الى أن ظهر في احفاد ( شبيب ) مؤسس الأسرة السعدونية ( سعدون بن محمد المانع ) في حوالي منتصف القرن الثامن عشر الميلادي (٧) . كان سعدون بن محمد أكبر أخوته ، وهو

(١) يعقوب سرقيس ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد ، القسم الاول : ( بغداد - ١٩٤٨ ) ص ٧٢ .

(٢) يذكر ابراهيم الحيدري : « يظهر من سير الاثار التاريخية الاولى ان المنتفق اهل بادية ولم يكونوا من القبائل النهرية اهل الريف والمخز » ابراهيم بن صبغة الله الحيدري ، غوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ( بغداد - بلا ) ص ٩٧ .

(٣) سرقيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٢ .

(٤) تشير المصادر الاولى الى ان الشرفاء في الحجاز كانوا منشغلين في اوائل القرن العاشر للهجرة بالمنافسة والخلافات فيما بينهم ، وقد ادت تلك المنافسة الى هجرة بعض الشرفاء عن الحجاز وتورد المصادر امثلة كثيرة لهجرة بعضهم في هذه الفترة .

راجع : بحالته بن حسين بن عبد الملك العصامي ، سمط النجوم العوالي في انساب الاوائل التوالي ، ج ٤ ( قطر - بلا ) ص ٤٠٣ - ٤١٥ .

ابراهيم بن صالح بن عيسى ، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد من ٧٠٠ هـ - ١٣٤٠ هـ ، ط ١ ( الرياض - ١٩٦٦ ) ص ٧١ - ٧٦ .

(٥) علي الشرقي ، ذكرى السعدون او تاريخ بطل التضحية والاخلاص ( بغداد - ١٩٢٩ م ) ، ص ٩ .

(٦) للوقوف على ظهور امانة آل شبيب في المنتفق راجع :

سليمان فائق ، تاريخ بغداد ، ترجمة : موسى كاظم نورس ( بغداد - ١٩٦٢ ) ص ١٤٥ - ١٤٨ .

ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٤ ( بغداد - ١٩٦٨ ) ص ١٠٣ - ١٨٩ .

علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٨ ، ١١ ، ١٦ .

(٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .



الذي خلف أباه على الامارة ، وعرفت باسمه أسرة آل سعدون ، فمن عهده انقسم البيت الى آل شبيب وآل سعدون (١) . أما الظروف التي ساعدت ( سعدون بن محمد المانع ) على أن يصبح بتلك الشهرة ، فهي : ان قبائل المنتفق كانت هادئة بين ١٧٢٩ م وحتى ظهور اسم ( سعدون بن محمد ) في ١٧٣٨ م (٢) . وبعد أن ساعدت الحرب العثمانية الايرانية ( ١٧٢٢ - ١٧٤٧ م ) تلك القبائل في الحصول على بعض المكاسب استطاع ( سليمان الكهية ) (٣) أن ينزل بهم ضربات قوية في ١٧٢٩ م ، فمكثوا هادئين الى حين ظهور (٤) ( سعدون بن محمد ) . ويرى بعض المؤرخين ان ( سعدون بن محمد ) كان يطمح أن يكون سلطانا على العرب (٥) ، وهو حين دعي الى حضور اجتماع للشيخوخة عقدته ( الكهية ) في حسكة (٦) على اثر تمرد قبيلة ربيعة في عام ١٧٣٨ م على السلطة العثمانية (٧) ، لم يقدم ( سعدون بن محمد ) الهدايا كغيره من الشيخوخ ولم يلاطف في حديثه فأوقف وأخذ الى قلعة بغداد حيث زج به في سجن القلعة ، وعين مكانه أحد أقاربه المدعو ( منيخر ) (٨) ، وأطلق سراحه بعد ذلك نتيجة لتوسط وجهاء البلد وشيوخ العشائر لدى الوالي العثماني ، فعاد الى المنتفق في نفس السنة ( ١٧٣٨ م ) (٩)

فالسبب الاول اذن ، والذي ساعد على شهرة ( سعدون بن محمد ) ، هو ذلك الهدوء الذي كانت تعيشه القبائل ، والذي جاء تحرك ( سعدون بن محمد ) على اثره واضحا . أما السبب الثاني في شهرته فتشارك فيه ( لونكريك ) الذي يذهب الى القول ، ان المناورات الحربية في العراق الجنوبي أدت الى حكم عام بأن أحمد ( والي بغداد ) كان يستخدم سعدونا لاثارة القلاقل قصدا لاجل أن يثبت ضرورة بقاءه في الحكم (١٠) ، . ولكن لا يدل هذا بالضرورة ان ( سعدونا ) كان يدري بمقاصد ( أحمد باشا ) . ولنا أن نقف بعد ذلك عند نتائج تلك الحملة التي قام بها الوالي ( أحمد باشا ) في سنة ١١٥١ هـ ( ١٧٣٨ م ) لحرب ( سعدون بن محمد ) ،

- (١) الشرقى - علي ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
- (٢) يذكر لونكريك : ان اسم سعدون بن محمد ظهر لأول مرة في تاريخ العراق الحديث في سنة ١٧٣٨ م .
- (٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
- (٤) وهو سليمان باشا بعد ذلك ( صهر أحمد باشا ) .
- (٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
- (٦) رسول الكركوكلي ، دوحة الوزراء ، في تاريخ وقائع بغداد الزورا ، ترجمة : موسى كاظم نورس ( بيروت - بلا ) ص ٤٢ .
- (٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
- (٨) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
- (٩) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
- (١٠) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
- (١١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

حين حاصر الاخير مدينة ( الحلة ) . تلك الحملة التي يصفها صاحب ( دوحة  
الوزراء ) (١) : « قوة عسكرية كبيرة .. تولى ( سعدون بن محمد ) الذعر بمقدم  
هذا الجيش الكبير فأجبر على الالتجاء الى الاهوار » . فالسؤال الذي يطرح ما هي  
نتائج تلك الحملة ؟ ألم تكلف الكثير من الجهد والوقت والمال ؟ وكيف انتهت بعفو  
الباشا عن ( سعدون ) وجماعته بمجرد ان بعث ( سعدون ) بابنه الصغير الجائع ،  
من شدة الحصار ، فخطب الباشا قائلا : « .. ان أهلي وأقاربي يكادون يموتون  
جوعا ، فان عفوت فلك الفضل » (٢) ، اذن فلا تتعدى الرواية كونها سبقت لتمجيد  
شخص الوالي (٣) . هذا اذا علمنا ان المنتفقين قاموا من جديد في اوائل عام  
١١٥٤ هـ ( ١٧٤١ م ) فاحاطوا بالبصرة وأفرغوا أهلها ونهبوا القرى من القرنة الى  
النجف (٤) ، تلك الاعمال التي يعتبرها الكركوكلي نكرانا للجميل حين يقول :  
« بعد كل ما تقدم في المعاملة الحسنة والعفو عن سيئات ( سعدون بن محمد ) عاد  
الى الثورة مرة أخرى وراح يبت روح التمرد والعصيان (٥) » ، أمام كل هذا لم يقم  
( أحمد باشا ) الا بعقد شروط للصلح مع الشيخ ( سعدون ) (٦) . وبهذا يكون  
( أحمد ) قد سلك سياسة أبيه ( حسن باشا ) (٧) . لقد شجع ذلك ( سعدون بن  
محمد ) على أن يحاصر البصرة مرة أخرى في ( ١٧٤٢ م ) ، ويبدو ان الحصار كان  
فاسيا جدا ، فيذكر لونكريك : « لم يستطع أحد الخروج من سورها بسلام . ولم  
يسلم حتى وكلاء الشركات الانكليزية والافرنسية من طلبات مخجلة وتهديدات  
بالعنف (٨) » ، فلم ير ( أحمد باشا ) بدا من ارسال جيش لتأديبه بقيادة  
( الكتخدا سليمان ) (٩) ، الا أن هذا الجيش لم يكتف بتأديب ( سعدون ) ، أي لم

(١) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٢) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .

(٣) تشبه تلك الرواية ، الى حد بعيد ، قصة صلاح الدين الايوبي حين وفدت عليه فتاة صغيرة  
فمعتطف عليها وعلى أهلها وفك الحصار عنهم . فالرواية اذن واردة .

ابن العديم ، كمال الدين محمد بن احمد ، زبدة الحلب في تاريخ حلب ، تحقيق سامي الداهان ،  
ج ٣ ( دمشق - ١٩٦٨ ) ص ٢٩ .

(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٥) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٦) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٧) يذكر « نيبور » : ان ( حسن باشا ) والد احمد باشا ، استخدم القبائل العربية الكبيرة للتعرض  
للباشوات الجدد وهم في طريقهم عبر البادية لقتلهم او اعادتهم الى حلب مرة أخرى ، وعندما  
لم تنجح لاحد رغبة في الباشوية ، قدم ( حسن باشا ) مبعوثا استعداده لتقديم الواردات  
الاعتيادية .

مشاهدات نيبور في رحلة من البصرة الى الحلة سنة ١٧٦٥ ، ترجمة : سعاد هادي  
العمري ( بغداد - ١٩٥٥ ) ص ١١ .

(٨) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٩) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .



يكتف بتنفيذ أوامر ( أحمد باشا ) يقول لونكريك : « عندما وجد الكتخدا سليمان المنتفقين هاربين الى البادية النائية ، دفعته رغبة في انتقام شخصي له بتعقبهم بمسيرات سريعة (١) » فكانت النتيجة ان هُتل ( سعدون بن محمد ) في البادية في مكان قريب من بلدة السماوة الحالية (٢) . لم تقتصر شهرة ( سعدون بن محمد ) على علاقته بالعثمانيين فقد تجاذب مع ( اماره ربيعة ) النفوذ على ( الغراف ) وتمكن من التسلط على شيء منه ، وحين توسع ملك عائلته أخذ يزاحم الفرس في خوزستان (٣) وتبادل معهم النصر والهزيمة .

### ال سعدون :

تتابع اولاد وأحفاد ( سعدون بن محمد المانع ) في رئاسة الامارة السعدونية التي ظلت تستمد قوتها من سيطرتها على عشائر المنتفق ، فتمكنت من التوسع حتى وسعت في بعض الفترات كل ولاية البصرة ، وبلغت حدود ( السماوة ) على الفرات ، وقريبا من ( كوت العمارة ) على دجلة ، والى البادية العراقية في الغرب وكان لا بد لها ، لكي تتوسع الى تلك الاصقاع ، أن تصطدم بمن جاورها . فقد اصطدمت أول أمرها بالصفويين في فارس والاهواز ، ثم اشتبكت لترسيخ بئائها مع شيخ العراقيين ( ابن قشعم ) وأزالته سلطانه ، واشتبكت مع مشيخة خزاعة وامارة ربيعة (٤) وبالوهابيين في نجد (٥) ، وكثيرا ما سحقت قبائل ( بني

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٩٠ .

(٢) سركيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ص ٤ .

(٣) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) كانت مضارب مشيخة خزاعة على الفرات قرب السماوة ، اما امارة ربيعة فكانت منازلها على نهر الغراف . الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٥) تنتسب الدعوة الوهابية الى ( محمد بن عبد الوهاب ) الذي ولد في بلدة ( العيينة ) في نجد سنة ١١١٥ هـ . وكانت دعوته تؤكد على ان المعتقدات الاسلامية تنبني على ما جاء في القرآن وحده ، فهي ترفض كل المعتقدات التي ادخلتها السنة ، وقد اثبتت دعوته على اساس الرجوع بالاسلام الى بساطته الاولى والى الموقف حيث تركه الرسول محمد (ص) والخلفاء الراشدين وحوالي ١٧٤٢ م استطاع محمد بن عبد الوهاب ان يقنع ( محمد بن سعود ) - حاكم الدرعية في نجد - بدعوته ، فاخذ الاخير يعمل على نشر المذهب الوهابي .

حسين بن غنام ، تاريخ نجد ، تحقيق ناصر الدين اسد ، ط ( القاهرة - ١٩٦١ م ) ص ٥٥ .

محمد انيس ، الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ( القاهرة - ١٩٦٧ م ) ص ١٤٣ .

جلال يحيى ، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث ( القاهرة - ١٩٦٥ ) ص ١١٦ .



لام ( ١ ) ، كما اصطدمت ببني كعب ( ٢ ) . أما علاقتها بالعثمانيين حكام العراق ، فبحكم وجودها في محيط عثماني فقد تفاوتت علاقاتها مع السلطة العثمانية حسب قوة وضعف العثمانيين في العراق ، الا أن الصفة الغالبة لتلك العلاقة هي التعاون ، ومرد ذلك التعاون هي تبعية الامارة اسميا الى الدولة العثمانية . فكانت السلطة العثمانية في الغالب هي التي تتولى امر اسناد المشيخة لاحد أفراد الاسرة السعدونية ( ٣ ) ، لذلك كثيرا ما وقفت الامارة الى جانب العثمانيين لدرء الخطر الخارجي الذي كان يزعج السلطة العثمانية في مناطق نفوذها ، فقد وقفت الامارة السعدونية الى جانب العثمانيين في وجه حكام ايران ( ٤ ) وامارة بني كعب ( ٥ ) ، كذلك استعانت الحكومة العثمانية بالامارة السعدونية لمحاربة الوهابيين الذين كانوا قد سيطروا على ( الاحساء ) وتطلعوا الى امتلاك غيرها من المناطق العثمانية ( ٦ ) . على أي حال أصبحت المنتفق خلال الفترة بين ( ١٧٩٧ م ) و ( ١٨٠٢ م ) الحصن المنيع الذي يحمي البصرة ضد الهجمات التي كان يشنها الوهابيون ( ٧ ) . وحتى العقد الاول من القرن العشرين ، ورغم ضعف آل سعدون في هذه الفترة ، كانت السلطة العثمانية تستبشر بانتصارات آل سعدون على الوهابيين ، فقد كتبت جريدة الرقيب في ١٩١٠ ( ٨ ) « ان تلغراف من الناصرية يذكر بأن الله قد نصر ( سعدون باشا بن منصور باشا ) على ابن سعود وقبائله وكسر شوكة غرورهم » .

لم يقتصر التعاون بين آل سعدون والسلطة العثمانية على صد القوى الخارجية بل تعداه أيضا الى أن تعتمد السلطة العثمانية على السعدونيين في القضاء على مشاكلها الداخلية ، ففي سنة ١٢٢٥ هـ ( ١٨٠٩ م ) حين ساءت العلاقة بين والي بغداد ( سليمان باشا - الصغير ) وبين ( سليم بك ) متسلم البصرة ،

- ( ١ ) قبائل بني لام عرفت باسم ( طي ) وكانت تنزل على دجلة قرب البصرة . الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ١٣ و ٢٢ .
- ( ٢ ) تاريخ امارة كعب العربية ، تحقيق علي نعمة الخلو ( النجف - ١٩٦٨ م ) ص ١٣ .
- ( ٣ ) كانت السلطة العثمانية تقدم قبايا الزعامة الى الشيخ السعدوني من نوع الخز ( الكرك ) وفي ذلك يقول شاعر آل سعدون : ودوا لآخو نوره الكرك ودولة لا يزعل ويلجج بقايا المسكر ( اخوة نورة - لقب آل سعدون ) . الشرقي - علي المصدر السابق ، ص ٣٩ .
- ( ٤ ) للوقوف على تفاصيل العلاقة بين آل السعدون وحكام ايران راجع : الطواني - المصدر السابق ، ص ٩ - ٩٠ .
- ( ٥ ) في ١٧٨٤م ساعد شيخ المنتفق ( ثويني بن عبدالله ) متسلم البصرة بمساعدة جملة في الحركات التي دبرتها الحكومة العثمانية على بني كعب . لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .
- ( ٦ ) للمزيد من تفاصيل العلاقة بين العثمانيين وآل السعدون راجع : عثمان بن عبدالله بن بشر ، عنوان المجد في تاريخ نجد ( بيروت - بلا ) ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .
- ( ٧ ) الطواني ، المصدر السابق ، ص ٩ ، ٤٤ ، ٩٠ .
- ( ٨ ) عبد الجليل الطاهر ، العشائر العراقية ، ج ١ ( بيروت - ١٩٧٢ ) ص ٧٠ .
- ( ٩ ) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٩٨ ، ٦ ربيع اول / ١٣٢٨ هـ ( ٤ مارت - ١٣٢٦ / رومي ) .

أرسل والي بغداد الى الشيخ السعدوني ( حمود بن ثامر ) طالبا منه أن يخرج ( سليما ) من البصرة ، فكان له ما أراد <sup>(١)</sup> ، كذلك طلب سعيد باشا ( والي بغداد ) في ١٢٣١ هـ ( ١٨١٥ م ) مساعدة السعدونيين لرد الخزاعل ومن التف حولهم ، حينما كانوا يهددون باحتلال البصرة <sup>(٢)</sup> . تلك المواقف الى جانب الحكومة العثمانية كانت تعرض الامارة السعدونية للاخطار ، فمساعدة السعدونيين للعثمانيين خلال محاصرة صادق خان ( حاكم ايران ) للبصرة دفعت بالاخير الى أن ينظم في سنة ١١٩٢ هـ ( ١٧٧٦ م ) حملة ضد السعدونيين أنفسهم <sup>(٣)</sup> ، وأدت حملة سنة ١٢١٢ هـ ( ١٧٩٦ م ) ضد الوهابيين الى مقتل ثويني بن عبدالله شيخ المنتفق بحربة أحد اتباع ( سعود بن عبد العزيز ) <sup>(٤)</sup> . كما عرض الامارة السعدونية للخطر أيضا تكدر العلاقة أحيانا بينها وبين العثمانيين ، فقد كانت السلطة العثمانية تفرض على السعدونيين مبالغ طائلة ، يؤدي عدم دفعها أحيانا الى أن توجه السلطة العثمانية نحو المنتفق قوة عسكرية الغرض منها تأديب العشائر التي تعدها ثائرة على السلطة والنظام . وإذا كانت تلك الحملات تنجح أحيانا في إعادة الهدوء ، فانها لم تعالج الاسباب التي تؤدي الى تمرد السعدونيين . لقد ظلت الامارة السعدونية لا يدرك ابناؤها ( من المنتفقين ) وجود طريقة للعيش غير تلك الطريقة التي يملئها العرف والعادات السائدة في المنتفق ، فظلت بعيدة عن خيارات الحكومة المدنية . ففي الوقت الذي كانت الحكومة تتوجه باللائمة الى الشيخ السعدوني عند عدم دفعه ضرائب الدولة <sup>(٥)</sup> ، لم تكن لتدرك ظروفهم وطبيعة أوضاعهم ، فلا عجب بعد ذلك ان ينشأ الخلاف وتتلبد سماء العلاقات بالغيوم ، خاصة عندما يشعر السعدونيون بضعف السلطة العثمانية <sup>(٦)</sup> . ولذلك لم تبق العلاقة بين الامارة والسلطة العثمانية علاقة تابع يستجيب لاوامر الدولة على طول الخط ، بل حين كانت الامارة السعدونية في أوج عزها ومنعتها ، في عهد الشيخ ( حمود الثامر ) ، ١٧٩٦ م - ١٨٢٦ م ، توددت لها سلطة بغداد وطلبت حمايتها ، فكان لها الفضل في تنصيب هذا الوالي وعزل ذاك ، فقد فر والي بغداد

(١) الطواني ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٢) الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ .

(٣) الطواني ، المصدر السابق ، ص ١٢ .

(٤) ن . م ، ص ٦٤ .

(5) Philip Willand Ireland, Iraq: A study in Political Development, first Printing (Oxford, 1937) P. 89;

كذلك الحلواني ، المصدر السابق ، ص ٤١ .

(٦) حول الحملات التي قادتها الحكومة العثمانية ضد السعدونيين ، اسبابها ونتائجها ، راجع :

الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ - ١٥٣ .

الطواني ، المصدر السابق ، ص ١٦٢ - ١٦٥ .

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٢٤ - ٢٢٦ .



( سليمان باشا الصغير ) ، عندما جاء فرمان بعزله سنة ١٢٢٥ هـ ( ١٨٠٩ م ) ،  
 محتتميا بشيخ المنتفق ( حمود بن ثامر ) <sup>(١)</sup> . وفي ١٢٢٧ هـ ( ١٨١١ م ) وقبل  
 أن يكون سعيد ( ابن سليمان الكبير ) <sup>(٢)</sup> واليا لبغداد لم ير غير ( حمود بن ثامر  
 السعدون ) يحتمي عنده من بطش والي بغداد ( عبدالله باشا ) <sup>(٣)</sup> وقد صدق ظنه  
 بقدره السعدونيين على حمايته ، فقد تمكنوا من القضاء على الوالي ( عبدالله باشا )  
 في ١٢٢٧ هـ ( ١٨١١ م ) ومساعدة ( سعيد ) <sup>(٤)</sup> في أن يكون واليا على بغداد .

### عبد المحسن السعدون يشهد فترة اضمحلال الامارة السعدونية

#### في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

#### وضع الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

لقد بلغت الامارة السعدونية أوج قوتها ، كما ذكرنا ، زمن ( حمود الثامر  
 السعدون ) ، ١٧٩٦ م - ١٨٢٦ م ، فامتد نفوذها الي اراض واسعة ، ولم يعد  
 الشيخ السعدوني يبعث بالمبالغ المعتادة الى خزينة الوالي ، فكان والي بغداد يكتب  
 الى حمود الثامر قائلا : « ما يكفيك ضبط اراض البصرة واثمارها ومنع ايراد  
 الميرى عليها ومدة سنتين ما قدمتموا لنا الذي عليكم بل الذين يشردون من طرفنا  
 تحميهم » <sup>(٥)</sup> . لهذا سعت السلطة العثمانية منذ العقد الثاني من القرن التاسع  
 عشر الى اضعاف الامارة السعدونية ، ثم تحولت تلك الرغبة ، في اضعاف الامارة ،  
 الى رغبة في القضاء على الامارة ، تجلت بوضوح في النصف الثاني من القرن  
 التاسع عشر .

أما الاسلوب الذي اتبعته السلطة العثمانية لاضعاف السعدونيين : فالى  
 جانب الحملات المعتادة التي كانت تجردها عليهم بين الحين والحين ، فانها أخذت  
 تؤكد على سياسة احلال شيخ سعدوني في محل آخر ، وذلك لغرض ايجاد  
 الانقسامات داخل الاسرة السعدونية ، وبرغم ان هذه الوسيلة لم تكن جديدة في  
 سياسة السلطة ، الا أنها برزت بوضوح خلال العقد الثاني والثالث من القرن  
 التاسع عشر ، فيذكر الحلواني : « كان داود باشا يرحب بالخصوم من مرشحي

(١) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .

(٢) احد ولاة بغداد ، من المماليك ، متوفي ١٢١٧ هـ ( ١٨٠١ م ) . الكركوكلي ، المصدر السابق ،  
 ص ٢٢١ .

(٣) يذهب صاحب دوحة الوزراء خطا الى ان والي بغداد وقتئذ كان ( علي باشا ) . الكركوكلي ،  
 المصدر السابق ، ص ٢٥٩ . اما ( سليمان فائق ) فيذهب خطا الى ان مقتل ( عبدالله ) كان في  
 ١٢١٨ هـ ( ١٨٠٢ م ) ، سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ٢٤٨ .

(٤) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١١٦ - ١١٧ .

(٥) سركييس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١٠ ، ص ١٣ .



السعدونيين في ديوان بغداد (١) ، ، أما سليمان فائق فيذهب الى القول ، عندما أراد ( داود باشا ) ابعاد ( حمود الثامر ) عن الامارة : « ان قسما بعد آخر أخذ يلتف في ( ١٢٤٢ هـ ) حول ( عقيل ) الشاب السعدوني الذي كان قد أنعم عليه بحكم المنتفق في ( ٢٤١ هـ ) (٢) ، أما رغبة السلطة العثمانية في القضاء على الامارة فقد جاءت لسببين : الاول ، ان السلطة العثمانية لم تعد بحاجة الى ولاء الشيخ السعدوني في صد الاخطار الخارجية ، بعد أن غدت تنام ناعمة البال مطمئنة ليس هناك خطر وهابي أو إيراني (٣) . الثاني ، سياسة الدولة العامة في اصلاح الموعود به في خط كولخانة ، واعادة تقوية قبضة الدولة في ولاياتها ، وامتداد تلك السياسة الى الامارة السعدونية . ولهذا فقد شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر سياسة عثمانية هادفة الى « تقليص نفوذ الشيوخ في المنتفق وربط المنتفق بعجلة الادارة العثمانية (٤) » . ولأجل الوصول الى هذه الغاية بدأ العثمانيون أولا بالتأكيد على سياسة ضرب آل السعدون ببعضهم ، فمع بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر اعترفت السلطة العثمانية بفارس بن عجيل زعيما مستقلا عن رئيس المنتفق العام (٥) . فبدأ منذ ذلك الحين صراع عنيف بين السعدونيين على زعامة المشيخة ، شجعه العثمانيون ، فاختلف فارس مع ابن عمه منصور بن راشد بن ثامر ، وتولى المشيخة ( منصور ) ، ثم عاد اليها ( فارس ) وقتل ، ودب النزاع بين الاخوين ناصر ومنصور نتيجة للتدخل العثماني ، ذلك النزاع الذي استمر بين أبناء ( ناصر ) وأبناء ( منصور ) (٦) . وسعت السلطة العثمانية الى ايجاد اشكال جديدة للعلاقة مع آل سعدون ، الغاية منها سحق قوى آل سعدون بالتدرج وذرع صفة الزعامة والامارة منهم ، فلكي تمنع في سياستها الهادفة الى انقسام الاسرة السعدونية بدأت تتبع تدابير جديدة في التزام الاراضي الزراعية ، لقد كانت في السابق تقطع بلاد المنتفق على الشيخ السعدوني بمبالغ معلومة ، وقد استمرت تلك الطريقة حتى عام ١٨٥٠ م (٧) ، فأخذت تتبع بعد ذلك أسلوبا جديدا حينما بدأت تقرر بذمة الشيخ السعدوني بدلا سنويا نتيجة مزايده ، تدعو اليها الحكومة ، فتسند المشيخة الى من تراه ملائما لمصلحتها (٨) بعد أن ينافس

(١) الحلواني ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ - ١٥٩ .

(٢) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

(٣) سركيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٨٠ .

(٤) سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٥) كان شيخ المنتفق في (١٨٥٠م) ( فهد بن محمد بن ثامر ) . الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٦) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

(٧) ن ٢٤ ، ص ٢٤ .

(٨) سركيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٢ .

الشيوخ بعضهم بعضا . كذلك سعى العثمانيون الى اقتطاع اجزاء من اراضي الامارة الواسعة ، وكان الذي بدا بخطة الاقتطاع تلك هو والي بغداد ( محمد رشيد باشا - الكوزلكلي - ) فقد اراد الكوزلكلي ، حين عين في عام ١٨٥٢ م ( ١٢٦٩ هـ ) ، أن تدار المنتفق من قبل السلطة العثمانية مباشرة ، فسعى في اقتطاع اجزاء من اراضي الامارة ، أملا أن تستمر الحكومة على هذه الخطة في كل مزايده (١) ، ثم تكررت عملية الاقتطاع بعد ذلك ، ولكي تسبغ السلطة العثمانية على ما تقتطعه من حسم الامارة صفة قانونية ، كانت تأخذ من الشيخ السعدوني سنداً يثبت فيه قبوله بالشروط ، كما تأخذ عليه ضماناً بأن يوجد من يكفله على تنفيذ تلك الشروط ، ولقاء ذلك كانت تزود الشيخ بـ ( الشرطنامة ) (٢) اعترافاً منها بكونه الشيخ المعترف به من جانب العثمانيين . وفي الوقت الذي كانت فيه ( الشرطنامة ) تسبغ الصفة الرسمية على مشيخة ذلك السعدوني ، لم تكن لتغفل ذكر الاماكن التي انتطعت من مشيخته ، كذلك ذكر المبالغ السنوية الواجب دفعها الى الحكومة (٣) . كل ذلك لاجل أن تصفي على ذلك الاتفاق صفة قانونية ثابتة ، وكل ذلك لاجل أن يتقدم سعدوني آخر ، بعد حين ، بمزيد من التنازلات عن الحقوق والاماكن وبمزيد من الاضافات على المبالغ السنوية التي تدفع الى الحكومة .

الا أن أقوى ضربة وجهت لمشيخة آل سعدون هي سياسة مدحت باشا التي هدفت الى تطبيق نظام الولاية في العراق (٤) . كان قد حصل شيء من التغير قبل مجيء مدحت باشا ( ١٨٦٩ م ) ، الا انه حصل تطور عظيم بشأن الارض وعلاقة آل سعدون بالقبائل عندما بدأ مدحت باشا بتنفيذ خطته الرامية الى توطين القبائل . رأى مدحت أولاً انه من الضروري لتثبيت سلطة الحكومة وتوسيع الزراعة ونشر الامن في طرق المواصلات ان يحرم الشيوخ النفوذ المطلق على قبائلهم وذلك بأن يكونوا مرتبطين بالحكومة (٥) ، ولم يجد مدحت صعوبة في تطبيق تلك السياسة سيما وانه بدأ بتنفيذها في تربة ملائمة ، فقد سبقت مجيئه الى العراق خطوات تمهيدية فعلية ، فقد أصبح الشيخ ( منصور بن راشد ) قائمقاماً حيث ظهر اسمه كقائمقام في التقويم السنوي الحكومي الصادر في الاستانة سنة ١٨٥٩ م (٦) ، ثم حاول والي بغداد ( نامق باشا ) سنة ١٨٦٣ م جعل الشيخ

(١) ن.م ، ص ٧٤ .

(٢) يورد يعقوب سرقيس مقتطفات من ( شرطنامة ) اعطيت الى الشيخ ناصر السعدون ، باللغة العربية ، مؤرخة ( ١٣ ايلول ١٨٦٦ م ) . سرقيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٥ - ٧٧ .

(٣) عن نص « شرطنامة » يورد يعقوب سرقيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٥ - ٧٧ .

(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

(٥) ن.م ، ص ٣٦٧ .

(٦) سرقيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٤ .



السعدوني قائمقاماً نظامياً ذا صلاحيات محدودة جداً في سوق الشيوخ (١) . ولكي يمهّد مدحت باشا لخطته فإنه استقدم الشيخ ( ناصر بن راشد ) الى بغداد في ٢١ ربيع الاول ١٢٨٦ هـ ( ١٨٦٩ م ) وأقنعه بتحويل المشيخة الى متصرفية (٢) ، وقد رافق هذا التطور بناء مدينة الناصرية (٣) وتفويض الاراضي الاميرية بسندات الطابو تبعاً للقانون (٤) ، على أن تبقى للمتفوضين حرية التصرف التامة لا الملكية الصرفة (٥) . وحين شرع بتنفيذ خطته وفتح دوائر التمليك في كثير من أنحاء العراق تقدم شيخ المنتفق ناصر باشا السعدون هو وأفراد عائلته لشراء الاراضي حتى أصبحت غالبية الاراضي في ضفتي الغراف وفي أطراف لواء الناصرية الى سوق الشيوخ ، وفي لواء البصرة ، تلك الاراضي التي يقطنها مئات الألوف من أبناء العشائر مفوضة بالطابو لافراد معدودين من تلك الاسرة (٦) ، فلم تراع حقوق العشائر في هذه الاراضي بالرغم من (٧) تصرفهم بها منذ عشرات السنين .

عاش آل سعدون نتيجة لسياسة مدحت باشا صراعاً عنيفاً ذا وجهين : الاول : تمثل في الصراع داخل الاسرة السعدونية ، فقد ظهر أوضح أشكال التصدع حين أصبح السعدونيون ملاكين للارض ، لان سياسة مدحت باشا أدت الى تفرقة شيوخ السعدون في المنتفق الى جماعات ، قسم منهم أصبح مناوئاً للتجديد ومعادياً للحكومة ، وغدا القسم الآخر مرتبطاً بجهاز الدولة الاداري (٨) . وقد بدأ اثر ذلك في استمرار النزاع بين أبناء الشيخ ( ناصر بن راشد ) وأبناء الشيخ ( منصور بن راشد ) ، ثم في أولاد العم ( سعدون بن منصور ) و ( فالح بن ناصر ) (٩) . ثم ان هذا التفويض أدى الى ظهور النزاع بين المتفوضين بالاراضي من آل السعدون أنفسهم لان معظم المقاطعات التي فوضت اليهم كانت غامضة الحدود والمساحة ، فكثيراً ما حصل النزاع حول تثبيت حدود تلك المقاطعات بين الملاكين أنفسهم (١٠) . ونتيجة لذلك استمر السعدونيون ، بعد عهد مدحت ، على العيش في مقاطعاتهم

(١) ن.م ، ق ١ ، ص ٧٦ .

(٢) ن.م ، ق ١ ، ص ٧٩ .

(٣) مجلة لغة العرب ، م ٢ ، سنة ١٩١٢ ، ص ٢١ .

(٤) سرقيس - يعقوب ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٦٨ .

(٦) الظاهر - عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٧) عالم الفد ، ٢٢ ، مارت ١٩٤٧ م ، ص ٥٩٥ .

(٨) Ireland, OP. Cit., P. 91.

(٩) الظاهر - عبد الجليل ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧٧ .

(١٠) عبدالله الفياض ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفق ( بغداد - ١٩٥٦ ) ص ٤٥ .



مقاتلين يقودون قسما من القبائل ويحارب (١) بعضهم بعضا .  
 الثاني : انعكس بين آل السعدون وأبناء العشائر ، فلم تحفل العشائر بالترتيب الذي جاء به مدحت باشا ، فقد اعتبرت نفسها صاحبة الحق في الاراضي التي فوضت الى آل السعدون ، لانها تسكن الارض منذ مئات السنين (٢) ، فمالت العشائر الى الثورة على السعدونيين تخلصا من وطأتهم (٣) لكونهم أصبحوا ليس زعماء فحسب بل ملاكين يتقاضون حصة من حاصلات الارض ، بالإضافة الى الضرائب المعتادة التي كانت تجبى من أبناء العشائر كواردات تعود الى الدولة العثمانية (٤) ، فتطور الحال الى حروب دامية بين آل سعدون والعشائر ، اشتركت فيها القوات العثمانية لمساندة بعض رؤساء آل سعدون بقصد تأمين جباية ضرائب الدولة من جهة وبقصد استيفاء حق الملاكين أصحاب حق الطابو من جهة أخرى ، وبقيت الحال فوضى يقرر مصير الطرفين فيها بقوة السلاح (٥) .  
 وإذا كان آل السعدون قد تمكنوا من استحصال مال أو حصة معينة من الحصول ، كملاكين للارض ، زمنا طويلا (٦) ، فذلك يصدق على العشائر التي كانت تقطن المناطق التي يمكن وصول الجيش والزوارق البخارية المسلحة اليها ، ولكن حتى تلك العشائر عادت الى شأنها في العنف وطردت ملاكيها غير عابئة بوجود الحكومة الا في النادر ، وذلك بعد أن ضعفت قبضة الحكومة عند نشوب ثورة ١٩٠٨ م وحروب الايطاليين والبلغان بعد ذلك (٧) . لقد فشل السعدونيون في بسط سلطانهم على العشائر من جديد ، بل وأجبرت العشائر بعض رؤساء آل سعدون على ترك مناطقهم والانتقال الى مناطق أخرى (٨) ، فاستمرت أوضاعهم تسير من سيء الى أسوأ .

### علاقة عبد المحسن السعدون بالاوضاع التي عاشتها الامارة

#### السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر :

ولد عبد المحسن السعدون في ( الناصرية ) عام ١٨٧٩ م ( ١٢٩٧ هـ ) (٩) .

- (١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .
- (٢) ارنست داوسن ، بحث في كيفية التصرف بالاراضي ( بغداد - ١٩٣٢ ) ص ٤١ .
- (٣) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
- (٤) الفياض - عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (٥) الظاهر - عبد الرزاق ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ .
- (٦) الفياض - عبدالله ، المصدر السابق ، ص ٥٣ .
- (٧) Ireland, op. Cit., P. 91.
- (٨) الفياض - عبد الله ، المصدر السابق ، ص ٦٨ .
- (٩) عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون في ٢٥/٣/١٩٧٤ م ، كذلك عن رسالة بعثتها بنت عبد المحسن السعدون ( عائدة عبد المحسن السعدون ) الى المؤلف في ١٩٧٤/٥/٦ ، كذلك ، امين الريحاني ، ملوك العرب ، ج ٢ ( بيروت - ١٩٥١ ) ص ٤٠٠ ، كذلك الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

وأما في فترة طفولته وصباه في المنتفق وسط الأوضاع التي كانت تعاني منها الأسرة السعدونية في هذه الفترة • كان والده ( فهد بن علي بن ثامر السعدون ) أحد شيوخ المنتفق البارزين ، والذي نازع الشيخ ( ناصر بن راشد السعدون ) زعامة المنتفق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ولما كانت الدولة العثمانية تسعى في ذلك الحين إلى إضعاف شوكة ( آل سعدون ) ، فتعزل أحدهم وتولي الآخر فقد سنحت الفرصة للشيخ ( فهد بن علي ) ليتولى رئاسة المنتفق عدة مرات ، وقد منحت الدولة العثمانية في ١٨٦٦ م لقب ( باشا ) (١) ، وحين نفت السلطة



« صورة لعبد المحسن السعدون - في الوسط - عند النخاعة بمدرسة العشائر في استنبول •

حصل عليها المؤلف من عائلة عبد المحسن السعدون »

(١) حسين خلف خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، ج ٢ ( بيروت - ١٩٦٢ ) ص ٢٢٥ •



العثمانية ( ناصر باشا ) الى استانبول ( في ١٨٦٣ ) نصبت فهد باشا في المنتفق (١) ثم عهدت اليه في ١٢٨٦ هـ ( ١٨٦٩ م ) بمصرفية الديوانية (٢) .

رغب السلطان العثماني ( عبد الحميد الثاني ) الى ( فهد باشا ) ان يرسل بعض أبنائه الى استانبول للدخول في مدرسة أبناء العشائر هناك ، وقد ذكرنا ان الغاية من ذلك كانت وضع أبناء الزعماء والرؤساء تحت رصد البلاط العثماني لاسباب سياسية تهدف الى تأكيد سيطرة الدولة على تابعيها من الزعماء مع ان ظاهر دعوتها هو اتاحة الفرصة لهم لاكمال دراستهم في المدارس العالية ، ولهذا الغرض كانت الدولة العثمانية قد فتحت في استانبول ( مدرسة لابناء العشائر والزعماء ) تؤهلهم بعد اكمال الدراسة فيها الى دخول ( المدرسة الحربية العالية ) (٣) .

( فهد باشا ) من بين أبنائه ( عبد المحسن ) ولم يكن قد تجاوز الثالثة عشرة من عمره ، وقد حاولت أم ( عبد المحسن ) واخوانه ان يقنعوا أباه بالعدول عن فكرة ارساله الى استانبول ولكن دون جدوى ، أما عبد المحسن السعدون فلم يكن هو الآخر راغبا بالسفر الى استانبول ، فيذكر فيصل بن عبد الهادي السعدون (٤) : « قبل أن يتوجه عبد المحسن الى السفينة ، قبل يد الباشا وخاطبه قائلاً : « هل أنا أرخص أولادك ؟ » فأجابه الباشا : « أنت أعزهم ، ولكن العائلة والبلد تحتاجك بعد مدة بعيدة » . بعد أن أمضى ( عبد المحسن ) سنته الاولى في مدرسة العشائر رجع الى العراق خلال العطلة لمساعدة أهله ، وحين شارفت العطلة على الانتهاء رفض ( عبد المحسن ) الرجوع الى استانبول بدعوى انه يعاني من الوحدة والغربة هناك ، واشترط لعودته أن يكون معه أحد أخوانه ، فجمع فهد باشا أبناءه كلهم (٥) وعرض عليهم رغبته في أن يسافر أحدهم مع عبد المحسن الى استانبول ، فتبرع ( عبد الكريم ) بالذهاب معه ، وتوجهوا سوياً الى استانبول (٦) . ان تلك السن المبكرة التي كان عليها ( عبد المحسن السعدون ) حين غادر الى استانبول جعلته لم يذق مرارة العلاقة السائدة في المنتفق بين آل السعدون وبين أبناء العشائر كساخطين على الوضع الجديد الذي اختطته السلطة العثمانية حين فوضت الارض لآل السعدون ، وبذلك فقد خدمته الفرصة كثيراً حين عاش بعيداً عن جو بيئته

(١) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٢) لفة العرب ، ج ٢ السنة الخامسة ، ١٩٢٧ ، مقالة بعنوان « مشيخة آل سعدون في المنتفق

مقتبسة من جريدة الزوراء ، عدد ٣ ذي القعدة ١٢٨٦ هـ ( ١٨٦٩ م ) .

(٣) راجع : ص ١

(٤) عن مقابلة شخصية مع فيصل عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥ .

(٥) أبناء فهد باشا هم : محمدان ( أكبر أخوته ، توفي قبل وفاة أبيه ) عبد الرزاق وحامد وعبد العزيز وعبد المحسن ( الأربعة من أم واحدة ) ، عبد الهادي وحمد ( من زوجة ) ، محمد ( من زوجة ) ، عبد اللطيف وعبد الرحمن وعبد المجيد ( من زوجة ) ، سعدون ( من زوجة ) .

عن مقابلة مع فيصل بن عبد الهادي بتاريخ ١٨/١/١٩٧٥ .

(٦) عن مقابلة مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤ .



المزكوم . واذا كان قد أمضى سنوات طفولته الاولى في المنتفق فانه بطبيعة الحال تأثر بالمزايا والتقاليد العربية المتبعة في بلاد المنتفق والسائدة بين أنحائها (١) ، والتي تكفلت بوضع اللبنة الاولى في تكوين شخصيته دون أن يتحمل ، بحكم طفولته ، وزر الخلافات المستعرة هناك . ولذلك سافر ( عبد المحسن ) الى استانبول وهو يحمل طباعه العربية البدوية التي ستظهر في علاقاته المقبلة .



٥٥ صورة لعبد المحسن السعدون - الى اليسار - واخيه عبد الكريم السعدون اثنا وجودهما في المدرسة الحربية العالية في استانبول .

امضى عبد المحسن السعدون واخوه عبد الكريم اربع سنوات في مدرسة العشائر في استانبول اجاد خلالها اللغة التركية (٢) ، وخلال تلك الفترة

(١) الشرقي - علي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٢) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ٢٦/٣/١٩٧٤ .

توفي والدممما ( فهد باشا ) في سنة ١٨٩٦ م ( ١٣١٣ هـ ) (١) . وبعد ان اكمل الدراسة في مدرسة ابناء العشائر ، دخل المدرسة الحربية العالية. وتخرج كضابطين ، فأصبح عبد المحسن السعدون في صنف المشاة ، واصبح عبد الكريم في صنف الخيالة (٢) . منح عبد المحسن واخوه في البداية رتبة ملازم ثاني ولكن بالنظر لكونهما من المتفوقين في المدرسة الحربية العالية فقد اختارهما السلطان عبد الحميد الثاني كمرافقين له ومنحهما ثلاثة رتب اعلى من رتبهما ، فأصبح عبد المحسن برتبة مقدم مشاة ( بيك باشي ) وعبد الكريم برتبة مقدم خيالة ، وكان ذلك في عام ١٣٢٢ هـ ( ١٩٠٥ م ) (٣) . بعد اعلان ثورة الاتحاديين تزوج عبد المحسن السعدون في ١٩٠٩ م من احدى الاسر التركية الغنية ، كان والداه مديرا للاوقاف ، وسكن في محلة ( ارينكة ) في استانبول في أحد بيوت زوجته (٤) . وبعد زواجه بقليل انتقل اخوه عبد الكريم بعائلته الى بغداد حيث مركز وظيفته الجديد كضابط خياله (٥) ، وذلك حين طلب والي بغداد الى الباب العالي العمل على زيادة عدد طابور الفرسان المرابطين في بغداد الى الف فارس وذلك لتأكيد الامن ومنع المشاكل وادخال القبائل المتمردة في طاعة الحكومة (٦) . اما ( عبد المحسن السعدون ) فقد ظل في استانبول ولكن حدث وأنزل الاتحاديون رتبته في ١٩٠٩ م من ( مقدم ، الى ( ملازم ثاني ) كما قرروا نقله الى ( ادرنه ) باعتباره من تبعة السلطان عبد الحميد الثاني الذي نحي عن الحكم (٧) ، فما كان من عبد المحسن السعدون الا ان ترك عائلته في استانبول وتوجه الى بغداد رافضا الذهاب الى ( ادرنه ) ، فشجعه اخوه عبد الكريم على ذلك بدعوى ان المكان اشبه بالنفي ، فقدم عبد المحسن السعدون استقالته . بقي عبد المحسن السعدون في بغداد تسعة اشهر (٨) ، كان يتردد خلالها الى ( الحى ) (٩) لقضاء بعض اشغاله الخصوصية ، ثم سافر الى استانبول في ١٩١٠ م حيث عائلته ، عن طريق دير الزور وحلب - بيروت - استانبول ، مصطحبا معه ابن اخيه ( توفيق عبد الكريم السعدون ) ، الذي اخذه معه لغرض مواصلة تحصيله (١١) الدراسي هناك .

- (١) لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ .
- (٢) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ م .
- (٣) عن رسالة بعثت بها ( عائدة عبد المحسن السعدون ) من انقره الى المؤلف في ٦ ( مايو ) ١٩٧٤ م .
- (٤) عن مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ م .
- (٥) عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٥ م .
- (٦) جريدة صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٣٦ ، السنة ١ ، ١١ ( شباط ) ١٩١٠ م .
- (٧) عن رسالة بعثت بها ( عائدة عبد المحسن السعدون ) الى المؤلف بتاريخ ٦ ( مايو ) ١٩٧٤ م .
- (٨) مقابلة مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ .
- (٩) تركيز اسرة عبد المحسن السعدون في هذه الفترة في الحى .
- (١٠) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٩٨ ، ٦ ( ربيع ال ) ١٣٢٨ .
- (١١) مقابلة مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .



في ١٩١٠ م ، وبعد رجوعه الى استانبول بفترة قصيرة ، انتسب عبد المحسن السعدون الى جمعية الاتحاد والترقي (١) ، ولاهمية انتسابه هذا في علاقاته المقبلة وفي مواقفه من القضايا العربية بصورة عامة والعراقية بصورة خاصة ، لابد ان نقف قليلا عند هذا الانتساب . لا يعتبر امرا متميزا انضمام عبد المحسن السعدون الى جمعية الاتحاد والترقي دون غيره من الاحزاب في ١٩١٠ م . ذلك ان المنظمات السياسية في تلك الفترة كانت تتشابه الى حد بعيد في الاهداف ، فالحزب الحر المعتدل ، الذي سعى القواب المناوون للاتحاديين الى تأليفه في ٢١-١١-١٩٠٩ م (٢) ، كان هدفه المحافظة على الدستور والخلافة والموقف في وجه كل من يحاول زعزعتها ، وكذلك حزب ( الاهالي ) (٣) الذي كانت غايته حماية مصالح جميع العثمانيين (٤) . وعلى هذا فلم تكن اهداف ( الحزب الحر المعتدل ) او ( حزب الاهالي ) تختلف عن ظاهري سياسة جمعية الاتحاد والترقي التي كانت تدعو ، نظريا على الاقل ، الى « جعل العناصر العثمانية على اختلاف مذاهبها واجناسها نائلين الحرية والرفاه » (٥) ، ولذلك لا يستغرب ان اعضاء حزب الاهالي كانوا قد دخلوا الانتخابات النيابية في قوائم الاتحاديين في ١٩١٠ م (٦) . ومن جهة اخرى لم يكن قسم كبير من العرب في ١٩١٠ م يتسعون بانهم يختلفون عن الترك طالما كانت تجمعهم رابطة الدين ، بل كانوا يعتبرون ان الدولة دولتهم فهي دولة الاسلام ، حتى ان تسمية عرب لم تكن تطلق عليهم في الوثائق والكتب والمعاملات بل كانت تسميتهم الشائعة هي كلمة ( مسلمين ) . هم والترك على حد سواء (٧) . يذكر توفيق السويدي في مذكرات : « كان كل الذي عرفه اهل العراق عن انقلاب ١٩٠٨ م هو انه سيجعل المسلم وغير المسلم اخوانا في الوطن ، وانه سيحدد من سلطة السلطان ( الخليفة ) وهذا ما لم يرضه احد منهم ، حتى ان اكثر المصلين في المساجد بكوا على سلطانهم القديم ( عبد الحميد الثاني ) عندما ورد في خطبة الجمعة لأول مرة اسم السلطان

- (١) ن م
- (٢) عن نص البلاغ الرسمي الذي اذاعه النواب المجتمعون لهذه الغاية صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٢٠ ، سنة ١ ، ١٩٠٩/١٢/٣١ م .
- (٣) اسس حزب الاهالي في ٢١/٢/١٩١٠ م ، وقد تالف من مختلف العناصر وكانت غايته الحصول على احترام حقوق جميع السكان وخاصة العمال .
- (٤) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٣٢ ، سنة ١ ، ٢١ ( ربيع اول ) ١٣٢٨ هـ .
- (٥) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ٢٤ ( ذي الحجة ) ١٣٢٧ هـ .
- (٦) المادة الاولى من منهاج جمعية الاتحاد والترقي .
- (٧) جريدة الرقيب ، م ٧٨ ، ع ١٤٢ ، ٢١ ( رجب ) ١٣٢٨ هـ .
- (٧) توفيق علي برو ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ ( القاهرة - ١٩٦٠ ) ص ٢٦٣ .



محمد الخامس (١) ، « على أي حال فقد مالت اكثرية العرب ، بعد عودة الدستور في ١٩٠٨ م الى وجوب الاصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك ، بعد ان كانت الآراء منقسمة في اواخر عهد السلطان عبد الحميد الثاني (٢) . فلامح الوعي والشعور بالكيان الذاتي العربي تحددت في اوائل العقد الثاني من القرن العشرين ، وان كانت بذورها ترجع الى القرن التاسع عشر (٣) . لهذا كان عبد المحسن السعدون من بين الكثير من رجال العرب وزعمائهم الذين نشطت جمعية الاتحاد والترقي في اجتذابهم مثل رفيق بك العظم وحقي بك العظم (٤) وياسين الهاشمي وطالب النقيب وعزيز علي المصري وعبد الرحمن الشهبندر وسليم الجزائري وضباط وسياسيون اخرون وكثير من الموظفين من سوريا والعراق (٥) ، خاصة وان جمعية الاتحاد والترقي سعت الى اجتذاب المنتسبين اليها من كل العناصر ، فقد ارسلت مفوضين من قبلها الى سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها ، وبادر الناس الى الدخول فيها ، حتى ان تلك الفروع لم تجد الوقت الكافي لتدقيق طلبات (٦) الانتساب .

### عبد المحسن السعدون والحياة البرلمانية العثمانية

لكي نتمكن من معرفة الظرف الذي جاء خلاله عبد المحسن السعدون نائبا عن المنتفق في مجلس المبعوثان (٧) في اواخر عام ١٩١٠ م ، ولكي نتمكن من الوقوف على طبيعة ذلك المجلس ، ومن ثم دور عبد المحسن السعدون فيه كعربي وكممثل عن المنتفق لابد لنا من الرجوع قليلا الى الوراء لنمر سريعا على خلفية مجلس المبعوثان والانتخابات التي كانت تهيأ له . ويكفي فيما يتعلق بتلك الامور أن نبدأ بسنة ١٩٠٨ م : صدرت الاوامر بعد انقلاب الاتحاديين في ١٩٠٨ م ، بانتخاب النواب

- (١) توفيق السويدي ، مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية ط ١ ( بيروت - ١٩٦٩ م ) ص ١٩ .
- (٢) النار ، م ١٢ ، ج ٧ ، ص ٨٣٢ ، ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، ط ٢ ( بيروت - ١٩٥٦ م ) ص ١٩٤ .
- (٣) برو ، توفيق علي ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .
- (٤) ن م ، ص ٢٦٧ .
- (٥) سليمان قبيضي ، في غمرة النضال ( بغداد - ١٩٥٢ ) ص ٦٥ .
- (٦) كركوكلي مكتوبي زاوه عمر فوزي ، ارج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب ، المترجم : مجهول ( بصرة - ١٩١٢ ) .
- (٧) بموجب القانون الاساسي العثماني الذي اعلن في ( ١٨٧٦ م ) ، يتألف مجلس الامة من مجلسين ، احدهما ( مجلس المبعوثان ) الذي يتألف اعضاؤه من بين الناس بانتخاب سرق وفق قانون خاص .

المادة ( ٤٢ ) و ( ٦٦ ) من القانون الاساسي العثماني مجلة المقتطف ، ١ ( ايلول ) ١٩٠٨ م .

لمجلس المبعوثان الذي مضى على تعطيله اكثر من ثلاثين سنة <sup>(١)</sup> ، فبدأت الانتخابات التي امتازت بعدم التنافس الحزبي لاقتناع الشعوب العثمانية بأفضلية الاتحاديين دون منافس . بدأ مجلس المبعوثان اجتماعه في ١٧-١٢-١٩٠٨ م <sup>(٢)</sup> ، وخلال الفصل الاول من دورات المجلس التي امتدت حتى ١٣ نيسان ١٩٠٩ م . أي الى حين ( الثورة المضادة ) <sup>(٣)</sup> ، كان النواب العرب يشعرون بالضيق والحر ، ويظهرون بمظهر الضعفاء عديمي الكفاءة لعدم معرفتهم بالمناورات البرلمانية وبكيفية اقتناص المناسبات للفوز بمطالب مواطنيهم الذين انتخبوهم ، وبما يؤمن المصلحة العامة ، لجهل اكثرهم بقوانين وانظمة المجالس النيابية ومبادئ التشريع <sup>(٤)</sup> . ولذلك كان من اولى الانتقادات التي وجهت الى المجلس هو قلة الكلام فيه <sup>(٥)</sup> . وحين عاد نواب العرب من مناطقهم بعد الثورة المضادة ، التي انتهت بعودة الاتحاديين مرة اخرى الى الحكم ، واجتمعوا في ١٢-١٢-١٩٠٩ م <sup>(٦)</sup> بدأوا يشعرون بأن جلسات مجلس المبعوثان اشبه بمداولات مجلس من المجالس البلدية ، تعرض فيه المشاريع التي تقدمها الحكومة ومن ورائها جمعية الاتحاد والترقي ، فيجري التصويت عليها بلا نظر ولا تدقيق ولا مناقشة الا ماندر <sup>(٧)</sup> . من ناحية اخرى استمرت الصحف تتهكم على مجلس

(١) كان مجلس المبعوثان قد عقد اول اجتماع له في ١٩ ( اذار ) ١٨٧٧ م زمن السلطان عبد الحميد الثاني ، الا ان السلطان قرر تعطيل المجلس الى اجل غير محدود ( في ١٤ ( شباط ) ١٨٧٨ م ) .  
جريدة الزوراء ، ع ٢٩٢ ، ربيع ال / ١٢٩٥ هـ .

محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلمية العثمانية ( مصر - ١٨٩٦ ) ص ٣٦٧ مجلة الهلال ، م ١٧ ، ع ١ ، تشرين اول / ١٩٠٨ ، ص ١٤٥ ،  
ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٣ ( بيروت - ١٩٦٥ ) ص ٩٨ .

(٢) المقتطف ، م ٢٤ ، يناير ١٩٠٩ م ، ص ٩٥ .

(٣) قام الضباط الساخطون على حكم الاتحاديين بثورة مضادة في ١٣ ( نيسان ) ١٩٠٩ م ادت الى ابعاد الاتحاديين عن الحكم لفترة قصيرة .  
برو ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .

(٤) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

(٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٥١ ، سنة ٢ ، ٢٩ ( رجب ) ١٣٢٨ .

(٦) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ١٩ ، سنة ١ ، ١٧/١٢/١٩٠٩ م .

(٧) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .



« صورة لعبد الحسن السعدون عند ظهوره نائبا في مجلس المبعوثان • حصل عليها المؤلف  
من عائلة عبد الحسن السعدون » •

المبعوثان ، وتعييب على نواب العرب قلة كلامهم فيه <sup>(١)</sup> ، وفي غضون شهر تموز  
١٩١٠ م اخذت الصحف العربية والتركية ، فيما عدا صحف الاستانة الرسمية ،  
تلهج باشاعة مؤداها ان في النية حل مجلس المبعوثان واعادة الانتخابات في خلال

---

(١) جريدة الرقيب ، ع ١٤٧ ، ٥ (شعبان) ١٣٢٨ هـ ( ٢٩ تموز ) ١٣٢٦ رومي .



صيف ١٩١٠ م ، معلنة بأن الهدف الذي جاء المجلس من أجله قد ضاع (١) ، وفي غضون ذلك أيضا وصلت الى الاستانة برقيات عديدة تنتقد طريقة انتخاب النواب وخرقها للقانون ، فبقدر ما يتعلق الامر بلواء المنتفق ، الذي سيمثله عبد المحسن السعدون كنائب في مجلس المبعوثان ، نجد ان برقيات عديدة ارسلت من ذلك اللواء الى مجلس المبعوثان اوضحت ان المبعوثين ( رأفت افندي سنوي زاوه ) و ( خضر افندي ) قد جرى انتخابهما بصورة مغايرة للقانون ومخالفة للاصول . وحين استفسرت الحكومة من صحة ما ذهبت اليه تلك البرقيات ، كان الجواب مؤيدا لما ورد في البرقيات (٢) ونتيجة لذلك كله أغلق مجلس المبعوثان بارادة سنية في ٢٨ تموز ١٩١٠ م (٣) ، ولم يفتتح الا في ٤ - ١٢ - ١٩١٠ م (٤) . عند افتتاح مجلس المبعوثان في ٤-١٢-١٩١٠ م كانت بعض الوجوه قد تغيرت في المجلس - رغم حرص الاتحاديين قبل ذلك على عدم اجراء تغيير في النواب (٥) - وقد جاء هذا التغيير بعبد المحسن السعدون نائبا عن المنتفق لاول مرة في مجلس المبعوثان (٦) .

كان عبد المحسن السعدون جديدا على الحياة النيابية ، لذلك لم يكن ضمن اللجان التي انتخبها الاتحاديون في المجلس (٧) ، من جهة اخرى يلاحظ ان عبد المحسن السعدون لم يشارك في مناقشات ذلك المجلس ، وقد اكتمت طول فترة انعقاد جلساته بالتوقيع الى جانب اقرانه من النواب على بعض القرارات ، أما شؤون لواء المنتفق فقد تركها ليعبر عنها زميله نائب المنتفق ( خضر افندي ) الذي

- (١) صدى بابل ، ٥٤٢٢ ، ع ٥٢ ، سنة ٢ ، ٦ ( شعبان ) ١٣٢٨ هـ .
- (٢) الرقيب ، م ٧٨ ، ع ٧٧ ، سنة ١ ، ٢٠ ( ذو الحجة ) ١٣٢٧ هـ .
- (٣) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٤٩ ، سنة ١٥ ، ( رجب ) ١٣٢٨ هـ ، ( ٩ تموز ) ١٣٢٦ رومي .
- (٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٧١ ، سنة ٢ ، ١١/١٢/١٩١٠ .
- (٥) كان ( احمد رضا بك ) رئيس مجلس النواب قد قدم تقريرا الى مجلس الاعيان في ١٩٠٩ م طلب فيه عدم تعيين احد من النواب لوظيفة ما لان المجلس يحتاج الى اعضاءه ، فاجاب مجلس الاعيان الطلب واستصدر ارادة سنية بذلك .
- (٦) صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ١٥ ، سنة ١ ، ١٩/١١/١٩٠٩ م .
- (٧) مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا - استانبول :  
برنجي دورة . او جنجي سنة اجتماعية ، برنجي اجتماع ١ ( تشرين الثاني ) ١٣٢٦ رومي ،  
ص ١٨١١ . عند مقارنة ( التقويم الشمسي العثماني المالي الرومي ) بالتقويم الميلادي ، استعنا  
بجدول : « السنين المالية الرومية وما يقابلها باليلادية والهجرية » للسيد محمد صديق  
الجليلي ، المنشور في مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد ٢٣ ، ص ٢٢٧ - ٢٣٩ .  
ن . م :
- (٧) برنجي دورة ، او جنجي سنة اجتماعية ١ ( تشرين الثاني ) ١٣٢٦ رومي - ٢١ ( مايو ) ١٣٢٧ رومي ، ص ١٨١١ - ٣٥٩١ .  
برنجي دورة ، دورد نيجي سنة اجتماعية ١ ( تشرين اول ) ١٣٢٧ رومي - ٥ ( كانون ثاني ) ١٣٢٧ رومي ، ص ١ - ٨٣٠ .

كانت الصحف تردد اسمه <sup>(١)</sup> . وإذا لم تكن حدائنه بهذه بالحياة البرلمانية مسؤولة وحدها عن سكوته في المجلس ، فيمكن القول انه اراد بذلك السكوت ان يصون ماء وجهه في مجلس امتاز بالفوضى والانشغال بالامور الجانبية والشخصية وضحالة قسم من المبعوثين الذين كانت تؤدي مناقشاتهم الى السباب والاستيمنة <sup>(٢)</sup> ، فقد تناولت الصحف مناقشات المجلس بالتعليق والسخرية ، وحجبت بعض الصحف اخبار مناقشاته لفترة طويلة ، فلم تنشر ( صدى بابل ) مداولات المجلس لفترة دامت اكثر من ثلاثة اشهر ، اذ لم تعد الى ذكر ما كان يدور فيه الا في ٢ تموز ١٩١١ <sup>(٣)</sup> ، وهي حين عادت الى نشر ما يدور في مجلس المبعوثان من مناقشات لم تتورع من ذكر السبب الذي حداها الى حجب اخباره طيلة تلك الفترة ، فقد ذكرت بان حجبها لخبار المجلس كان : « بسبب ما يدور في المجلس من صراع وسباب وقتال وضغط على حرية الفكر بانواع الصغير والصراخ وانزال الخطباء من فوق المنابر بعد تمزيق الجيوب والمعاطف <sup>(٤)</sup> » . وعلى هذا الاساس نجد انه لم يعاب على سكوت نواب دورة مجلس المبعوثان التي افتتحت في ٤-١٢-١٩١٠ م ، كنواب الدورة السابقة ، بل اعتبر سكوتهم حكمة ، فقد كتبت صدى بابل : « نرى فريق من النواب ، الذي لا يفهم ما يقول لا يسكت لسانه والفريق الذي يقدر أن يفيد وطنه لا يفتح قط شفتيه <sup>(٥)</sup> » . وهكذا اختلف الحال فبعد ان كان جهل النواب العرب للاساليب البرلمانية سببا في قلة كلامهم ، اصبحت فوضى مناقشات مجلس المبعوثان مسؤولة اكثر من غيرها عن قلة مشاركتهم في مناقشات المجلس .

لقد تمخضت تلك الفوضى التي سببتها سياسة الاتحاديين عن تكتلات مناوئة للاتحاديين في مجلس المبعوثان ، تمثلت في الحزب ( الحر المعتدل ) وحزب ( الاعالي ) ، اللذين اخذا بوجهان الانتقادات لحكومة الاتحاديين في مجلس المبعوثان <sup>(٦)</sup> ، فظهرت المعارضة للاتحاديين بكل وضوح عام ١٩١١ م . وغيمما

- (١) مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا - استانبول :
- برنجي دورة ، او جنجي سنة اجتماعية ١ ( تشرين الثاني ) ١٣٢٦ رومي - ٢١ ( مايو ) ١٣٢٧ رومي ، ص ١٨١١ - ٣٥٩١ .
- برنجي دورة ، دورنجي سنة اجتماعية ١ ( تشرين اول ) ١٣٢٧ رومي - ٥ ( كانون الثاني ) ١٣٢٧ رومي ، ص ١ - ٨٣٠ .
- صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٥٤ ، سنة ٢ ، ٣٠ ( تموز ) ١٩١١ م .
- (٢) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٧٦ ، سنة ٢ ، ٥ ( شباط ) ١٩١١ م .
- (٣) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٩٠ ، سنة ٢ ، ٢ ( تموز ) ١٩١١ م .
- (٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٢١ ، سنة ٣ ، ١١ ( شباط ) ١٩١٢ م .
- (٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١١٧ ، سنة ٣ ، ٣١ / ١ / ١٩١٢ م .
- (٦) صدى بابل ، م ٥٤٢٤ ، ع ٧٧ ، سنة ٢ ، ١٢ ( شباط ) ١٩١١ م .



يتعلق بالمسائل العربية فان عام ١٩١١ م كان حافلا بالاحداث الهامة بين الترك والعرب (١) ، فقد اخذت الخلافات تتبلور ، وبدأت مناقشات مجلس المبعوثان في نهاية عام ١٩١١ م تعكس ما تنطوي عليه نفوس العرب من كره للاتحاديين . فبعد ان كان الاتحاديون يحتجون على سياسة السلطان عبد الحميد الثاني التعسفية في ( اليمن ) قبل اعلان الدستور (٢) ، اصبحت اوامر ( طلعت بك - وزير الداخلية ) تفتك ، في عام ١٩١١ ، بابناء اليمن (٣) ، واضطهد الاتحاديون الناس بواسطة الاحكام العرفية وكبت حرية الصحافة والكلام ، كما استخدموا منتهى القسوة والشدة مع ( الحواريين ) في سوريا ، وظهر اهمالهم لولاية طرابلس الغرب عندما عاجمها الايطاليون (٤) . لقد رافق هذه التطورات تدهور سمعة الاتحاديين ، وفقدان العرب والعناصر الاخرى ثقتهم بسياسة الاتحاديين ، فقد انسحب في يوم واحد خمسة واربعون عضوا مهما من جمعية الاتحاد والترقي (٥) ، ورافقها ايضا تأليف حزب ( الحرية والائتلاف ) في ٨-١١-١٩١١ م الذي سرعان ما انضم اليه ( الحزب الحر المعتدل ) بكامل اعضائه ، كما انضم اليه ( حزب الاهالي ) ، واصبح ( حزب الحرية والائتلاف ) جامعا لكل المبعوثين المنفكين عن حزب الاتحاد والترقي وغيرهم من المناوئين للاتحاديين (٦) ، واتجه السياسيون العرب الى الدعوة اللامركزية (٧) ، فلم يجد الاتحاديون بدا من حل مجلس المبعوثان مخافة ان تؤدي قوة المعارضة الى سقوطهم عن الحكم (٨) . ونجحت مساعيهم فقد صدرت الارادة بحل المجلس في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ م على ان تجرى الانتخابات خلال ثلاثة اشهر ابتداء من تاريخ حل المجلس ليجتمع مجلس المبعوثان الجديد (٩) .

لقد جاءت انتخابات عام ١٩١٢ م بعبد المحسن السعدون مرة اخرى نائبا عن المنتفق (١٠) . ولكي نلم بالعوامل التي ساعدت على دخوله مجلس المبعوثان في

- (١) برو ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .
- (٢) عن عريضة كان الاتحاديون قد قدموها الى السلطان عبد الحميد قبل اعلان الدستور .
- صدى بابل ، م ٥٤٢١ ، ع ٥ ، سنة ١ ، ٢٢ ( رجب ) ١٣٢٨ هـ .
- (٣) الحصري - ساطع ، نشوء الفكرة القومية ، ص ٢٠٥ .
- (٤) احمد عزت الاعظمي ، القضية العربية : اسبابها مقدماتها ونتائجها ، ط ١ ، ج ٤ ( بغداد - ١٩٣١ ) ص ٩٣ .
- (٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٢ ، ع ٩٦ ، سنة ٣ ، ٢٠ ( اب ) ١٩١٢ م .
- (٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .
- (٧) احمد امين ، زعما، الاصلاح في العصر الحديث ( القاهرة - ١٩٦٥ ) ص ١٨٠ .
- برو ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ .
- (٨) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .
- (٩) عثمانى عربي ( اسم مستعار ) . حرب الانتخابات في الدولة العثمانية ( القاهرة - ١٩١١ ) ص ٥٤ .
- (١٠) لغة العرب ، ج ١٢ ، ع ١ ، مايو / ١٩١٢ م .
- صدى بابل ، ٥٤٢٣ ، ع ٤٢ ، سنة ٣ ، ٢١ ( حزيران ) ١٩١٢ م .



١٩١٢ م ومدى اسهامه في القضية العربية وقضايا العراق بصورة خاصة ، لابد لنا ان نعرف شيئا عن طبيعة تلك الانتخابات في العراق . بدأت انتخابات عام ١٩١٢ م في اواخر كانون الثاني <sup>(١)</sup> باوامر مستعجلة الى الولاة والمتصرفين بوجوب الاسراع في اجراء الانتخابات <sup>(٢)</sup> ، فقد لمس الاتحاديون نشاطا واضحا لحزب ( الحرية والائتلاف ) حين وصلت برقية بتشكيل شعبة للحزب في بغداد ، وحين بدأت استعدادات ( حزب الحرية والائتلاف ) لابعاد الاتحاديين <sup>(٣)</sup> ، وبدأت الصحف تتوقع سقوط فرع جمعية الاتحاد والترقي في بغداد ، نتيجة لفتح فرع ( حزب الحرية والائتلاف ) الجديد <sup>(٤)</sup> . فاصدر الاتحاديون اوامرهم السرية بالضغط على الناس لانتخاب من يريدونه الاتحاديون بالاكراه <sup>(٥)</sup> ، وبالفعل اصدر والي بغداد ( جمال بك ) اوامر بسجن الكثير من مختاري الاحياء لانهم لم يستطيعوا تنفيذ اوامره في انتخاب اسماعيل حقي بابان ، كما سجن اعضاء حزب ( الحرية والائتلاف ) من قبل قائم مقام القرنة ( حمزه افندي ) <sup>(٦)</sup> ، وانتشرت العصابات المسلحة في كثير من الاماكن تحت حماية الشرطة ، والقي القبض على بعض المعارضين ، وتعرض بعضهم للضرب . وفي بعض الاماكن سيق الناصيون الى الصناديق قسرا <sup>(٧)</sup> ، وخصصت المبالغ لاقناع اقلام الكتاب للجري في ميدان مرشحي الاتحاديين <sup>(٨)</sup> ، فجاءت نتيجة الانتخابات في صالح الاتحاديين الذين حصلوا على اكثرية ساحقة في مجلس المبعوثان فلم يتعد عدد المعارضين اربعة او خمسة مبعوثين <sup>(٩)</sup> ، كذلك لم ترض شبيبة العرب في الاستانة بمن انتخب من العرب لمجلس المبعوثان وتظاهروا بعدم الاعتراف بهم واعرضوا عن استقبالهم <sup>(١٠)</sup> . ولذلك يمكن القول بان عبد المحسن السعدون لم يكن ليصبح نائبا وسط تلك الظروف لولا مساعدة الاتحاديين الذين وجدوا فيه الرجل المناسب ، فهو مرشح عن الاتحاديين اولا ، وهو في نظر الاتراك غير متطرف او ذا ميل لامركزية فلم يبد منه في المجلس السابق شيء من هذا القبيل <sup>(١١)</sup> ، ولم يعرف

(١) رشاد اكريم كوجه « تاريخ الانتخابات في تركيا » مقالة في مجلة عالم التاريخ .

(٢) جريدة العرب ، ١٧ ( شباط ) ١٩١٩ .

(٣) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١١٩ ، سنة ٣ ، ٢٨ / ١ / ١٩١٢ م .

(٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١١٩ سنة ٣ ، ٢٨ / ١ / ١٩١٢ م .

(٥) عثمانى عربي ، المصدر السابق ، ص ١١-١٢ .

(٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

(٧) ن . م ، ص ٣٧٥ .

(٨) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٢١ ، سنة ٣ ، ١١ ( شباط ) ١٩١٢ م .

(٩) جريدة العرب ، ١١ ( شباط ) ١٩١٩ م .

(١٠) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠١ .

(١١) راجع ، ص ١٨ - ١٩ .

عنه انضمامه الى الجمعيات العربية التي تألفت في استانبول (١) . وبهذا فقد تأكدت ثقة الاتحاديين بعبد المحسن السعدون اذ صرح ( رئيس حزب الاتحاد والترقي في البرلمان العثماني ) لاحد الصحفيين بأن « جميع الاعضاء الاتحاديين لمجلس المبعوثان الجديد ثابتون على عقائدهم وبقاؤهم امنا للاتحاد والترقي (٢) ولا يخفي ايضا ان ظهور عبد المحسن السعدون كنائب عن المنتفق في مجلس المبعوثان لا يثير حفيظة المعارضة ، كما يثيرها ظهور عنصر تركي ، فهو ابن المنطقة التي ينوب عنها ، وهو عربي الاصل ، ثم انه بعد ذلك يجيد اللغة التركية ، وكل هذه الشروط اكدت عليها الصحف المعارضة للاتحاديين ، فقد شهد العراق منذ بداية هذه الانتخابات دعوة صريحة لانتخاب المرشحين العرب فقط والابتعاد عن ( الغريب ) ، كما شهد ايضا الدعوة التي ركزت - على ان يكون النائب ملما باللغتين التركية والعربية (٣) ، هذا بالاضافة الى ان سكان المنتفق كانوا يفضلون عبد المحسن السعدون على غيره ، فقد ذكرت صدى بابل : « ان لسعادة عبد المحسن السعدون منزلة كبيرة بين الكبار والصغار في لواء المنتفق (٤) » . ثم ان الاتحاديين مالوا الى تفضيل مرشحهم العربي ، خاصة اذا كان يحمل الشروط المطلوبة ، على غيره من مرشحي الاتراك فقد طلبت الحكومة ان يكون النائب من اعالي الدائرة الانتخابية (٥) . فكثيرا ما أدت سياسة الاتحاديين في فرض مرشحهم من الاتراك ، في مناطق لا يمتون اليها بصلة ، الى كثير من الاختلافات بين الترك والعرب (٦) ، والظاهر ان الاتحاديين في انتخابات ١٩١٢ م ، ولشدة المعارضة ، ارادوا ان يحدوا من غلواء تلك السياسة ، ففاز عبد المحسن السعدون بنيابة لواء المنتفق رغم وصوله الى العراق متأخرا على اجراء الانتخابات (٧) .

سافر عبد المحسن السعدون ، على اثر ظهور نتائج انتخابات ١٩١٢ ، الى استانبول في ٢٦ حزيران ١٩١٢ م ، وكان بصحبته النائب ( مراد بك ) والنائب ( فؤاد افندي ) والسيد محمد رشيد رضا ( صاحب مجلة المنار ) (٨) ، وكان مجلس

- (١) العمري ، امين خيري ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٧ .
- (٢) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٧ ، سنة ٣ ، ٣١ ( ايار ) ١٩١٢ م .
- (٣) الرياض ، ٢ ( ربيع اول ) ١٣٣٠ هـ .
- صدى بابل ، ٢٨ ( كانون الثاني ) ، ١٨ و ١٩ و ٢٠ ( شباط ) ، ٤ ( اذار ) ١٩١٢ م .
- (٤) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٥ ، سنة ٣ ، ١٧ ( مايو ) ١٩١٢ م .
- (٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٣٤ ، سنة ٣ ، ٣ ( اذار ) ١٩١٢ م .
- (٦) الحصري - ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ص ٩٨ .
- (٧) اوردت صدى بابل نبأ وصول عبد المحسن السعدون الى بغداد بتاريخ ١٧ ( اذار ) ١٩١٢ م .
- صدى بابل ، ٧ ( اذار ) ١٩١٢ م .
- (٨) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٤١ ، سنة ٣ ، ٢٨ ( حزيران ) ١٩١٢ م .



المبعوثان ذو الصبغة الاتحادية قد عقد اجتماعه الاول في ٤ مايس ١٩١٢ م (١) ، واطمان الاتحاديون لهذا المجلس لكونه أصبح متجانسا لا يعرقل أعمالهم وأساليبهم في الحكم (٢) . الا انه من جهة اخرى خلقت الطريقة الاستقرازية التي اتبعها الاتحاديون في سبيل ايجاد مثل هذا المجلس ، خلقت استياء لدى العرب بصورة خاصة ولدى المعارضين الآخرين بصورة عامة ، حيث قصت على آمالهم باشارك ممثلهم الحقيقيين في مجلس المبعوثان لذلك ازدادت الدعوة الى اللامركزية والمطالبة بالحقوق القومية العربية (٣) ، وبقدر ما يتعلق الامر بالعراق ، فقد شهد العراق بداية حركة سياسية ذات طابع معارض للاتحاديين سيكون لها دور بارز في الانتخابات القادمة .

كان عبد المحسن السعدون خلال جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م غير فعال فلم يندفع لتأييد الاتحاديين ، ولم يحاول الظهور كاتحادي بارز بل اكتفى ايضا برسم توقيعه الى جانب غيره من النواب بالتأييد لبعض القرارات (٤) . وحتى لو فعل غير ذلك ، فليس هناك جدوى طالما ان الاتحاديين لم يدعوا لنواب العرب حق الاسهام في توجيه سياسة الحزب او الجمعية ، فلم يسمح لاحد منهم ان يكون في عضوية لجنة الجمعية المركزية بالرغم من ان نقاشا جرى بهذا الشأن بين اعضائها ، فرضته معارضة الاتحاديين السوريين الذين كانوا يودون ان يمثلهم في اللجنة المركزية عربي ، فأصر الاتراك على ان يكون ممثلهم فيها تركيا (٥) . على أي حال لم يكتب لمجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م ان يستمر طويلا فقد صدرت الاوامر بحله في ٧ آب ١٩١٢ م (٦) . على اثر مطالبة واصرار ضباط الجيش العثماني باسقاط الوزارة وحل مجلس المبعوثان الذي وصفوه بـ « التياترو » (٧) وذلك حين تجاوب الجيش ( في حزيران ١٩١٢ ) مع نقمة الرأي العام العثماني على سياسة الاتحاديين ، وطالب بابعاد الاتحاديين عن الحكم والغاء مجلس

(١) كوجة ، المصدر السابق .

(٢) صدى بابل ، ٥٤٢٣ ، ع ١١٧ ، سنة ٣ ، ٣١ ( ايار ) ١٩١٢ م

(٣) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٩١ .

(٤) بينما كانت تسمع ، خلال جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٢ م ، اصوات نواب بغداد ( جميل الزهاوي ، ساسون افندق حسقي ، توفيق بك ، ونائب الديوانية ( شوكت باننا ) ونائب العمارة ( عبد الكريم افندي ) ونائب الموصل ( محمد علي فاضل افندي ) . لم يسمع لعبد المحسن السعدون صوت وقد ترك شؤون المنتفق ليعبر عنها زميلاه نائبا المنتفق ( محمد قريش افندي ) و ( معروف الرصافي ) .

مجلس مبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا - استانبول ، اوجنحي دورة ١ ( مايو ) ١٣٣٠ رومي - ٢٠ ( تموز ) ١٣٣٠ رومي .

(٥) اسعد دالح ، ثورة العرب : مقدماتها - اسبابها - نتائجها ( مصر - ١٩١٦ م ) ص ١٩١٦ .

(٦) صدى بابل ، ٩ ( اب ) ١٩١٢ م

(٧) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٨٨ .



المبعوثان الجديد الذي لا يمثل الشعب (١) ، فلم يات يوم ٩ تموز ١٩١٢ حتى رأت وزارة الاتحاديين نفسها مضطرة الى الاستقالة (٢) ، فالف ( احمد مختار باشا الغازي ) وزارة جديدة يناصرها ( حزب الحرية والائتلاف ) ، الا ان مجلس المبعوثان المؤلف من افراد جمعية الاتحاد والترقي استمر في العمل وواصل اجتماعاته ولم يكن من المعقول ان يستمر هذا الوضع ، ولهذا واصل ضباط الجيش الحملة عليه فأخذوا يرسلون البرقيات وكتب التهديد والاهانة الى رئيسه خليل بك والى النواب (٣) ، وقد قام النواب وقعدوا لهذه الكتب واستجوبوا وزارة الدفاع ، وتصلبوا في موقفهم ، غير ان البرقيات كانت تنهمر من الولايات على الحكومة الجديدة تطالب بحل المجلس (٤) ، وكان من البرقيات ما تلقاه وزير الحربية من قائد فيلق ( ازمير ) مساء ٣/٨/١٩١٢ ، برقية تقول : « اذا لم يحل المجلس يوم الاثنين سيزحف جيش ازمير على الاستانة » لذلك اجتمع بعض ( الوكلاء من الاعيان ) وتذاكروا سرا في مسألة حل مجلس النواب حلا قانونيا ، فقرروا حله باكثرية الراء في ٧ آب ١٩١٢ م (٥) حيث اعتبروا المجلس الحالي امتدادا لسابقه الذي امضى ثلاث سنوات ونصف ، واستصدروا ارادة سنوية بذلك (٦) .

اتخذت حكومة ( احمد مختار باشا ) ، التي يناصرها حزب الحرية والائتلاف ، تدابير جديدة كانت الغاية الاساسية منها نزاهة انتخابات مجلس المبعوثان المقبل الذي اكدت على افتتاحه في اوائل تشرين الثاني ١٩١٢ م (٧) ، الا ان ظروف الحرب البلقانية لم تمهل الحكومة فرصة اتمام ذلك (٨) ، بل مكنت الاتحاديين من توسد كراسي الحكم من جديد في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣ م ، وذلك حين استغلوا وضع البلاد المتدهور من الناحية الحربية ، فكسبوا بدعايتهم الكثير من الناس والضباط (٩) . لم تهتم حكومة الاتحاديين الجديدة بمسألة مجلس

(١) ن م ، ص ٣٨٤ .

(٢) ن م ، ص ٣٨٥ .

(٣) ن م ، ص ٣٨٨ .

(٤) ن م ، ص ٣٨٩ .

(٥) صدى بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٤٧ ، سنة ٣ ، ٩ ( اب ) ١٩١٢ م .

(٦) برو ، المصدر السابق ، ص ٣٨٩ .

(٧) لغة العرب ، ج ٥ ، السنة ٢ ، تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ١٢١٠ - ٢١١ صدى بابل ، ٢٣

( اب ) ١٩١٢ م ، ٦ ( ايلول ) ١٩١٢ ، ٢٢ ( ايلول ) ١٩١٢ .

(٨) كوجة ، المصدر السابق .

(٩) كان رئيس الوزراء قد جمع ( الديوان الكبير ) للتشاور في عقد الصلح او الاستمرار في الحرب مع البلقان ، ففزع الاتحاديون بمئات من الناس للخروج بمظاهرة هاجمت الباب العالي واجبرت رئيس الوزراء على الاستقالة ، وصدرت الارادة بتعيين محمود شوكت صدرا اعظم جريدة العرب ، ١٢ ( شباط ) ١٩١٩ م .

المبعوثان وانعقاده بقدر اهتمامها بقضايا الحرب (١) ، وقد جاء استرجاع الاتحاديين لادرنة خلال الحرب البلقانية الثانية فرصة لهم كي يصل نفوذهم الى القمة ، ومن ذلك الحين لم تعد تعترض استبدادهم أية عقبة . أما ما أصاب العرب بصورة عامة ، والعراق بصورة خاصة خلال تلك التطورات السياسية : أصبح العرب في وضع جديد يتميز بصورة رئيسية بطابع النضال العربي الصرف ، ذلك ان احزابهم أصبحت عربية صرفة ، وجهودهم أصبحت منصبة على المطالب المتعلقة بمناطقهم وحاجاتهم ، دون التعاون في ذلك مع الاجناس العثمانية الاخرى (٢) ، ففي العراق ظهرت حركة سياسية اخذت تسير بقوة ونشاط بفضل السيد طالب النقيب (٣) ، فقد افتتحت الجمعية الاصلاحية في البصرة رسميا في ٢٨ شباط ١٩١٣ م ، وضمت اعضاء حزب الحرية والائتلاف ، واخذت تطالب بالنظام اللامركزي (٤) ، ووقع خبر تأليف « الجمعية الاصلاحية في البصرة » في بغداد اوضح وقع فؤسس النادي الوطني العلمي في بغداد وصدرت جريدة ( النهضة ) لتتكلم باسمه (٥) ، وغزت نشاطاته الصحف العراقية (٦) .

أخذت الجمعية الاصلاحية في البصرة تطالب الحكومة بالاصلاح وبمنح اللامركزية (٧) ، وكذلك اتسعت حركة ( النادي الوطني العلمي ) التي تؤكد على اللامركزية أيضا (٨) ، الا ان تدابير الاتحاديين جاءت بعد ذلك غير محققة لاهداف الاصلاحيين في العراق ، فاتسعت هوة الخلاف بينهم وبين الاتحاديين (٩) لذلك لم يعترف الاتحاديون بالجمعية الاصلاحية في البصرة حين شرعوا بالانتخابات في اواخر عام ١٩١٣ م ، وعادوا الى اساليبهم القديمة في الضغط على حرية الانتخابات فاضطهدوا الصحافة واصحابها ، واتخذوا خططا من شأنها ان تبعد القوميين العرب عن مجلس المبعوثان ، وقد نجحوا في ذلك الى ابعد الحدود . فلكي يحصلوا على النتائج التي يرغبون بها في العراق استعانوا بارسال ( ٣٥ ) ضابطا برتبة ( بكباشي ) الى بغداد و ( ٢٩ ) اخرين بنفس الرتبة الى باقي انحاء

(١) صدق بابل ، ٢٣ ( مارس ) ١٩١٣ م .

(٢) صدق بابل ، ١ ( حزيران ) ١٩١٣ م .

(٣) برو ، المصدر السابق ، ص ٤٦٢ .

حول طالب النقيب ، راجع اطروحة :

حسين هادي الشطره ، طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث .

(٤) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

(٥) محمد مهدي البصر ، تاريخ القضية العراقية ، ج ١ ( بغداد - ١٩٢٤ ) ص ٤١ .

(٦) صدق بابل ، م ٥٤٢٣ ، ع ١٤٣ ، سنة ٣ ، ١٢ ( تموز ) ١٩١٤ م .

(٧) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

(٨) المفيد ، ع ١٢٥١ ، ١٤/٤/١٩١٣ م .

(٩) العمري - خيري امين ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦٩ ( نقلا عن جريدة الدستور ) .



العراق (١) . واستعملوا في الديوانية اقصى حدود القسوة والشدة . فنجحت قائمتهم هناك . ولم يسكت الاهالي على القسوة غير الاعتيادية التي استعملها الاتحاديون في اجراء هذه الانتخابات فاطلقوا النار على متصرف ( الناصرية ) وقائد الدرك فيها فجرح الاول جرحا خطيرا (٢) . ويبدو من نتائج الانتخابات ان الاتحاديين عادوا الى اخراج نواب اترك ليمثلوا المناطق العربية (٣) ، فقد أسفرت نتائج الانتخابات عن اكثر من خمسة مبعوثين من الترك (٤) عن العراق ، كما استبدل الاتحاديون نواب العرب السابقين بغيرهم ، ولم يحتفظوا الا بعدد قليل منهم (٥) . لقد جاء عبد المحسن السعدون ضمن القلة التي سمح للاتحاديون بوجودها في المجلس ويبدو ان الاترك الاتحاديين كانوا يكتفون من النواب الاتحادي العربي بحضور جلسات مجلس المبعوثان والصمت خلال مناقشاته ، لذلك لم يسقط عبد المحسن السعدون من قوائم انتخابات الاتحاديين وانما عاد ليمثل المنتفق مرة اخرى في ١٩١٤ م .

جرى افتتاح مجلس المبعوثان في ١٤/٥/١٩١٤ م ، وانتخب خليل بك نائب ( منتشه ) رئيسا له . وشرع النواب العرب في الاسابيع الاولى من قدومهم الى الاستئانة بالتعارف والتفاهم ، وسرت روح عامة بينهم في وجوب الدفاع عن مصالح العرب المهددة ، الا انهم لم يستطيعوا ان يتضامنوا او يشكلوا كتلة عربية خاصة (٦) . كانت الصفة الغالبة على مجلس المبعوثان في اول أمره هي كونه اتحاديا بحتا ، وعدم وجود أي معارضة بالمعني المفهوم للكلمة (٧) . وكان عبد المحسن السعدون كغيره من نواب العرب الذين لم يرفعوا اصواتهم في ابتداء الدورة، حتى ولا عندما حاول الاتحاديون الغاء نيابة مبعوثي البصرة ، فلم يحاولوا التضامن مع نواب البصرة (٨) ، كما لم يستطيعوا ان يؤثروا على الحكومة كي تعين واليا

(١) داغر ، اسعد ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٢) برو ، المصدر السابق ، ص ٥٩٦ .

(٣) العرب ، المصدر السابق ، ص ٥٩٦ .

(٤) داغر - اسعد ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

(٥) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠١ .

(٦) ن.م. ص ٦٠٢ .

(٧) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٢ .

(٨) يذكر سليمان فيضي « صادق المجلس على مضابط انتخاب النواب الحالية اليه ، ولكن مضبطة انتخاب نواب البصرة لم تكن بينها ..... ابرقنا الى السيد طالب تخبره بالامر . فجاءنا الرد التالي : « اتركوا استانبول توجهوا الى مصر انتظروا التعليمات هناك » . ويستطرد سليمان فيضي بان المجلس صادق على مضابط نواب البصرة بعد ذلك عندما شاهد موقف السيد طالب المتصلب »

فيضي ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .



عربيا واحدا (١) . الا انه لم تمض شهران ونصف على افتتاح المجلس حتى ظهرت بوادر الخلاف بين المبعوثين الترك والعرب وحصلت المناقشات بين الطرفين في قضايا كثيرة (٢) . اما مدى اسهام عبد المحسن السعدون في تلك المناقشات والقضايا التي عرضت على المجلس ؟ فنقول : « انه لم يكن فعلا ، فحتى تاريخ انتهاء اجل تلك الدورة لم يسمع لعبد المحسن السعدون صوت في مجلس المبعوثان سوى اشتراكه ، كالسابق ، الى جانب غيره في توقيع بعض القرارات (٣) . هذا في الوقت الذي تعالت فيه اصوات غيره من المبعوثين العراقيين ، فقد انبرى سليمان فيضي ( نائب البصرة ) ، بعد ان عرض قانون المطبوعات واشيرت مناقشات ميزانية وزارة العدلية في ١١/٧/١٩١٤ م ، الى انتقاد الوزارة واتهامها بمخالفة القانون الاساسي ، وندد بأن القضاء في العراق لاتزال مداولاته بالتركية وليس بين أهل العراق واحد بالمائة من يفهم هذه اللغة ، عندئذ تكلم احد المبعوثين العرب واتهم وزير العدل بأنه يعمل بالشفاعة والالتماس (٤) ، كذلك وجه سليمان فيضي الاعتراضات على بعض القوانين وابدى الملاحظات على بعضها ، ورد على بعض النواب حين هاجموا حرية الصحافة وطالب ببعض حقوق ولاية البصرة . اما جميل صدقي الزهاوي ( نائب بغداد ) فناقش موضوع الضرائب ، وانتصر لحرية الصحافة المطالبة بجعل اللغة العربية لغة المحاكم الرسمية ، وابدى الملاحظات في قانون الزراعة ، وطالب ببعض الحقوق لولاية بغداد (٥) ، حتى اعتبرته الصحف العربية من بين النابهين من نواب العرب والذين استحقوا ثناء الامة (٦) . وتناول شوكت باشا ( نائب بغداد ) بالبحث والملاحظة قانون الاعشار وادخال الاساليب الزراعية الحديثة في البلاد ومشاريع الري في العراق والاقواف ، ووجه فؤاد الجببي جي ( نائب الديوانية ) بعض الاعتراضات ، واعترض ناظم نفطجي ( نائب كركوك ) على بعض الامور الاقتصادية ، وأضاف فوزي بك ( نائب كربلاء ) ايضا حات حول ميزانية وزارة الحربية . واتهم الاخوان : ( خالد سليمان - نائب الديوانية ) و ( مراد سليمان - نائب بغداد ) اتهما الحكومة بالاعمال (٧) . هذا وعبد المحسن السعدون لم يحرك ساكنا .

لقد اوضحت جلسات مجلس المبعوثان لعام ١٩١٤ م الدور السلبي لعبد المحسن السعدون فيما يتعلق بالقضايا العربية . ولم تقتصر سلبيته على مجلس المبعوثان

(١) الاعظمي - احمد عزت ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ٧٥ .

(٢) داغر - اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٣) مجلس مبعوثانك تركيا - استانبول ، دورتجي دورة ١ ، ( كانون اول ) ١٣٣٠ رومي - ٣١ ( تشرين اول ) ١٣٣١ رومي .

(٤) داغر - اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٥) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ - ١٦٤ .

(٦) الاهرام ، ٢٥/٧/١٩١٤ م .

(٧) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٥٦ - ١٦٤ .

فقط ، فلم يكن يعرف عن عبد المحسن السعدون انضمامه الى الجمعيات العربية التي تآلفت في الآستانة <sup>(١)</sup> ، وفي الوقت الذي نظمت فيه الجماعات العربية المقيمة في الاستانة اجتماعات ومداولات في دار سليمان فيضي ( نائب البصرة ) وبذلوا الجهود لبث الدعوة العربية <sup>(٢)</sup> ، لم يذكر سليمان فيضي اسم ( عبد المحسن السعدون ) بين معظم اسماء الذين ذكرهم بانهم كانوا يعملون بالقضايا العربية <sup>(٣)</sup> .

### عودة عبد المحسن السعدون الى العراق

انتهت دورة البرلمان في ٧/٨/١٩١٤ م ، تلك الدورة التي ظلت الصحف تنشر اخبارها الى ان بدأت تتلاشى وتحل اخبار الحرب العالمية الاولى <sup>(٤)</sup> .  
باندلاع الحرب اوقف العرب نشاطهم المعادي للترك وتوقفت صحفهم عن الخوض في المطالبات العربية <sup>(٥)</sup> ، بل وساندوا العثمانيين ضد اعدائهم <sup>(٦)</sup> . وخلال الحرب استمر عبد المحسن السعدون في استانبول ممثلا للمنتفق في دورات مجلس المبعوثان ، ولم يكن دوره ليختلف عن دوره في ١٩١٤ <sup>(٧)</sup> . وبعد عقد الهدنة في ١٩١٨ م سافر عبد المحسن السعدون الى بغداد لرؤية اهله ، تاركا عائلته وابن اخيه ( توفيق عبد الكريم ) <sup>(٨)</sup> في الاستانة ، مكث عبد المحسن السعدون في العراق ( ٩ ) أشهر تنقل خلالها بين المنتفق والغراف والبصرة ، ولاحظ اضطراب الاوضاع في العراق ، فيذكر توفيق عبد الكريم السعدون : ان عبد المحسن قال بعد رجوعه الى الاستانة « يوجد فوران في العراق » . ويذكر ايضا : انه توقع ثورة ضد الانكليز <sup>(٩)</sup> . ولكن يبدو ان الوضع المضطرب الذي لمس السعدون في العراق لم يمنعه من أن يقرر الاستقرار في العراق ، ما لم يمنعه ايضا شرط <sup>(١٠)</sup>

- (١) العمري - خيري امين ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٨ .
- (٢) برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .
- (٣) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ .
- (٤) داغر - اسعد ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
- (٥) امين سعيد ، اسرار الثورة العربية الكبرى وهاماسة الشريف حسين ، ج ١ ( القاهرة - بلا ) ص ٥٧ - ٥٨ ، برو ، المصدر السابق ، ص ٦٠٨ .
- (٦) داغر - اسعد ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ .
- (٧) مجلس المبعوثانك ضبط جريدة سي ، تركيا - استانبول :  
سنة ١٣٣٠ رومي ، ١٣٣١ رومي ، ١٣٣٢ رومي ، ١٣٣٤ رومي ، ١٣٣٥ رومي .
- (٨) كان توفيق عبد الكريم في ١٩١٨ يدرس في الكلية الطبية البيطرية في الاستانة ، عن مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .
- (٩) مقابلة مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ .
- (١٠) كانت زوجة السعدون وحيدة لابويها ، وعند زواجها لم تكن قد تجاوزت السادسة عشرة ، ولهذا عندما وافق ابواها على اقترانها بالسعدون اشترطا عليه ان لا تذهب معه للسكن في العراق .

عن مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥



عمه ( والد زوجته ) بأن لا يسكن في العراق .

### أسباب رجوعه الى العراق :

عاش السعدون بعد عودته الى الاستانة في ١٩١٨ م وضعا قلقا هناك ، فيذكر توفيق عبد الكريم : « اصبحنا قلقين ، فلا نحن اترك ولا نحن تابعين للانكليز » . ويذكر ايضا : « ان الوضع كان مضطربا جدا بين حكومة استانبول وحكومة انقرة ، أي بين القوى الوطنية التي يمثلها ( مصطفى كمال ) وبين دعاة العهد السابق الذين يمثلهم ( وحيد الدين ) » . هذا في الوقت الذي كانت فيه اخبار العراق تتسرب الى العوائل العراقية الكثيرة الموجودة في استانبول ، مثل بيت ( الدفتري ) ، وبيت سليمان بك ، وخالد بك ، وحكمت سليمان ، وكامل الجادرجي وسامي سليمان وغيرهم . ثم ان بعض زملاء السعدون الذين كانوا قد عادوا الى العراق ، شجعوا السعدون بدورهم على الرجوع الى العراق ، فان ساسون افندي حسيقل شجع السعدون على الرجوع الى العراق ، ومن جملة ما قاله له « ما موقعك هناك ؟ » (١) . وفي الواقع ان عبد المحسن السعدون لم تنب له علاقة وظيفية معينة في الاستانة ، فقد انتهى دوره كنائب بانحلال مجلس المبعوثان ( في ١٩١٩ ) (٢) ، في الوقت الذي كانت له في العراق املاك خاصة (٣) ، لهذا قرر

السعدون الرجوع الى العراق والاستقرار فيه ، حتى انه منع ابن اخيه ( توفيق عبد الكريم ) من التوظيف كطبيب بيطري في ( ازمير ) ، فاصطحبه معه الى العراق ، فوصلا البصرة في اوائل شهر تشرين الثاني ١٩٢١ حيث كانا قد سلكا طريق : استانبول - الاسكندرية - بور سعيد - البحر الاحمر . . . ، في حين ظلت عائلة عبد المحسن السعدون في استانبول مؤقتا بسبب خطورة التنقل (٤) في تلك الفترة .

(١) عن مقابلة مع توفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ .

(٢) عن رسالة عائلة عبد المحسن السعدون الى المؤلف في ٦ ( مايو ) ١٩٧٤ م .

(٣) يذكر نجم بن عبد الله بن برجس السعدون - ابن عم عبد المحسن - : « ان عهد باشا تر ثروة كبيرة لآخوان عبد المحسن ، فكان آخوان عبد المحسن يملكون مساحات واسعة من الاراضي في قضاء الحى تبلغ ٣٨٠ الف دونم ، كما كانوا يمتلكون نخيلا في البصرة في حدود ( ٢٠٠ ) الف دونم ( بساتين نخيل ) تعطي غلة ممتازة . ويذكر فيصل بن عبد الهادي السعدون : « كان لعبد المحسن في هذه الفترة ( ٥٠ ) الف دونم في ناحية محيرة التابعة لقضاء الحى ، وبعد رجوعه الى العراق شكى لآخوته سوء اوضاعه المالية فاعطوه ( ٥٠ ) دونم ( نخيل ) فمر منطقة ( الزريجي في شط العرب ) ، فكانت اراضيها تدر عليه موردا يتراوح بين ١٠ - ١٥ الف روبية في السنة » .

عن مقابلة شخصية مع نجم بن عبد الله السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/٣١ ، كذلك : عن مقابلة

شخصية مع فيصل بن عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .

(٤) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم في ١٩٧٤/٣/٢٥ م .



من هذا نخرج ان عبد المحسن السعدون ، خلال فترة وجوده في استانبول ، كان بعيدا عن حقيقة ما يدور في العراق ، وذلك بحكم الفترة الطويلة التي عاشها في استانبول وثقافته التركية ، وبحكم كونه عضوا في جمعية الاتحاد والترقي ، وزواجه الذي زاد من اتصاله بجو استانبول ، كل هذا كان سببا في دوره السلبي تجاه القضايا العربية . اما ما يذكره الامير عادل ارسلان - زميل السعدون في مجلس المبعوثان - من أنه : « حدث ان اتفق نواب سوريا على تنظيم عريضة يحتجون فيها على سياسة الوزارة في امر يتعلق بشؤون ولايتهم ، فلما بلغ امرها الى عبد المحسن السعدون عاتب نواب سوريا لانهم لم يكلفوه بجمع بتواقيع نواب العراق ، فاخذ العريضة واعادها في اليوم الثاني موشحة ليس فقط بتواقيع نواب العراق بل بتواقيع نواب آخرين بلغ مجموعهم الخمسين ، وما يذكره ايضا من أنه : « كان يستهجن سياسة جمال باشا الارهابية ، ولم يكن ليخفي ما يكنه تجاه سياسة جمال باشا ، فكان اذا دخل جمال باشا مجلسا من المجالس واسرع الحاضرون الى القيام له خشية منه او تزلفا اليه ، حرص عبد المحسن السعدون ان يبقى في مقعده جالسا استخفافا به (١) » ، نقول ان ما ذكره عادل ارسلان لا يمكن اعتباره دليلا على تخطي عبد المحسن السعدون لحدود سلبيته اذ لم يتبلور لديه شعور متميز سواء اكان شعورا بعراقيته او بقوميته العربية .

---

(١) عن الامير عادل ارسلان ، جريدة البلاد ، ع ٤٨ ، كانون الثاني ١٩٢٠



## الفصل الثاني

دخول عبد المحسن السعدون المعتزك السياسي  
في العراق وسياسة التعاون مع الانكليز





## ١ - اوضاع العراق السياسية العامة واثرها في مجيء السعدون الى وزارة العدلية :

ظل العراق تابعا للدولة العثمانية فترة اربعة قرون تقريبا ، وكان ابناؤه خلال تلك الفترة بعيدين عن الادارة والحكم ، اذ كان يدير امور البلاد على الاغلب أناس يبعث بهم من الاستانة . وحين احتلت بريطانيا العراق خلال الحرب العالمية الاولى بدأت بحكم العراق بصورة مباشرة الا انها مالبت ان اضطرت الى ترك بعض مقاليد الامور بيد أبنائه ، ذلك أنه بعد عام ١٩١٩ ظهرت علامات المعارضة للسلطات الانكليزية بصورة واضحة ، فبدأت المقابلات والاجتماعات السرية بين الجماعات العراقية <sup>(١)</sup> ، ثم جاءت الاخبار بأن بريطانيا اصبحت دولة منتدبة على العراق من قبل عصبة الامم ، وذلك في ( سان ريمو ) ٢٨ نيسان ١٩٢٠ <sup>(٢)</sup> ، فبدأ ذلك مميتا للآمال العراقية المطالبة بالاستقلال الكامل ، فلم تجد تصريحات وكيل الحاكم الملكي في ١٧ حزيران ١٩٢٠ حين راح يؤكد على موضوع الشروع المبكر لوضع دستور دولة عربية واجتماع مجلس انتخابي عام . لقد جاء التصريح متأخرا لان الانفصال الوطني كان قد ذهب بعيدا ، وأخذت الاسلحة في المدن والقبائل تتحرك بسرعة بحيث لم تستطع عبارات الحكم الملكي ان تضبطها <sup>(٣)</sup> . أضاف الانتداب عاملا آخر الى عوامل اندلاع الثورة العراقية في ١٩٢٠ التي تهدف الى الاستقلال والسيادة الوطنية اللتين وعد بهما البريطانيون خلال الحرب . ادت ثورة ١٩٢٠ ، رغم نجاح السلطات البريطانية في اخمادها ، الى أن تعيد بريطانيا النظر في سياستها نحو العراق ، فاستدعت الحكومة البريطانية ممثلها في طهران ( برسي كوكس ) فورا للتداول معه في لندن ، وكان قد تقرر من قبل الحكومة البريطانية ان يترك ارنولد ويلسن ( وكيل الحاكم الملكي ) العراق حالما يتمكن ( برسي كوكس ) من العودة الى العراق كمندوب سامي لتطبيق السياسة البريطانية الجديدة <sup>(٤)</sup> في ١١ تشرين الاول ١٩٢٠ وصل ( برسي كوكس ) الى بغداد يحمل في حقيبته مشروعا جديدا لنظام الحكم في العراق ، وضعت اسسه ورسمت خطوطه في لندن <sup>(٥)</sup> . لم يكن ذلك المشروع قائما على اساس الاحداث التي نشبت في العراق ودللت على فشل سياسة ارنولد

(1) ssephen Hamsely Longrigg, Iraq, 1900-1950 (Beirut, 1958) p. 119.

(2) كان اللواء ( سمنس ) قد اقترح ( نظام الانتداب ) قبيل انعقاد مؤتمر الصلح في باريس ، وقد وجد فيه المؤتمر ، عند تقرير مصر المستعمرات والمناطق المسلحة عن الدول المغلوبة ، خير وسيلة لترضية الدول الاستعمارية ، واعطاء امل الحصول على الاستقلال للامم الضعيفة بنفس الوقت .

Harry N. Howard, The King-Crine Commission, Beirut, 1963) p. 20.

(3) Longrigg, op. cit., p. 121 .

(4) سنت جون فليبي ، ايام فليبي في العراق ، ترجمة : جعفر الخياط ( بيروت - ١٩٥٠ ) ص ٣٥ .

(5) خيري العمري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ( طبع بمطبعة مؤسسة دار الهلال - ١٩٦٩ ) ص ٤٠ .

ويلسن في تجاهل امانى الشعب ، بقدر ما كان مشروع توفير المصالح المتضاربة بين بريطانيا والعراقيين ، وذلك بايجاد نوع من الحكم الاعلى له بعض مظاهر الاستقلال ، ليطمئنوا به مشاعر العراقيين الوطنية ، مع تحقيق مصالحهم وضمان سيطرتهم ونفوذهم في ظل الحكم (١١) . لم يكذب فرغ برسي كوكس من المداولات التي عقدها في بغداد مع المستشارين الانكليز امثال ( المس كرتروود بيل ) و ( جون فليبي ) و ( الميجر بولارد ) حتى اعلن للناس في ٢٦ تشرين اول ١٩٢٠ (١٢) ان حكومته انتدبته لتشكيل حكومة وطنية تحت اشراف حكومة بريطانيا .

ان المهمة التي اضطلع بها المندوب السامي ( برسي كوكس ) كانت تستدعي اعادة البناء الاداري وتعيين بعض الموظفين العرب محل الضباط البريطانيين (١٣) . بدأ ( برسي كوكس ) العمل بتأليف حكومة مؤقتة في العراق تعتمد العراقيين في اشغال مناصبها الوزارية والهامة ، ولهذا فقد كانت المهمة الاولى هي ايجاد العراقيين اللائقين للمسؤوليات الجديدة ، وقد جاء هذا في وقت بلغت فيه قلة الرجال العراقيين القديرين الى درجة انه وجد الانكليز صعوبة كبيرة في تأسيس ادارتهم (١٤) ، ذلك ان معظم الرجال البارزين العراقيين كانوا بعيدين عن العراق ، أما لانهم كانوا ملتحقين بالجيش التركي أو لانهم انسحبوا مع الادارة العثمانية أو لانهم اشتركوا في الثورة العربية في الحجاز (١٥) . واذا أضفنا الى ذلك ان الانكليز لم يكونوا ليكتفوا بالعثور على العراقي القدير وانما كانوا يهتمون بهويته السابقة أيضا وصبغة ميوله ومدى امكانية العمل معه ، علمنا مدى الصعوبة التي واجهتها السلطات البريطانية في مثل ذلك الظرف . سعت السلطات البريطانية في العراق الى العثور على رجال ( معتدلين ) ، على حد تعبيرها ، أولا ، ثم لهم المام بالامور الادارية والحكومية ثانيا . ولم تتورع من أجل الوصول الى تلك الغاية ، عن نشر الاعلانات الرسمية التي تدعو فيها العراقيين الذين انتدبوا فيما سبق للمجلسين العثمانيين ( مجلس الاعيان ومجلس المبعوثان ) ، وكان لهم سابق معرفة بالامور التي تعود للمصالح العامة والانتخابات (١٦) للمساهمة معها في ادار

(١) محمد مهدي كبة ( ، مذكراتي من صميم الاحداث ١٩١٨ - ١٩٥٨ ، ط ١ ( بيروت - ١٩٦٥ ص ١٩ .

(٢) العمري - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٤٠ .

(٣) British Colonial office, Report on Iraq Administration, October 1920-March 1922, pp. 7-8; Hereafter cited as: British Report.

(٤) كيرتروود بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر خياط ، ط ٢ ( بيروت - ١٩٧١ ) ص ١٢٦ .

(٥) محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، ج ١ ( بغداد - ١٩٢٥ ) ص ٤٩ .

(٦) جريدة العراق ، ١٢ ( تموز ) ١٩٢٠ .



امور البلاد ، ثم انها لم تتوان ايضاً في ارفاق تلك البيانات الرسمية بكتب خاصة توجهها الى نواب واعيان العراق السابقين في المجلسين العثمانيين المذكورين (١) . كانت اذن عملية انتقال الرجال عسيرة ، لذلك كان الحصول على العراقيين المناسبين يبعث على الارتياح لدى السلطات البريطانية ، فيذكر فلبلي ، ذهب كوكس لزيارة عبد الرحمن النقيب قاصداً تكليفه بتشكيل الحكومة المؤقتة ، وبقيت انا وكبر ترودبيل في مكتبه منتظرين نتيجة المواجهة . وعندما عاد كوكس اليها خاطبنا بكلمات مختصرة مفيدة تنم عن ارتياحه « لقد قبل » (٢) ، كان ذلك الارتياح مبعثه ايضاً كون عبد الرحمن النقيب لم يكن له دور سابق في السياسة عدا موقفه المحافظ واحترامه العميق للسلطان العثماني (٣) . كانت السلطات البريطانية في العراق تبعت بالكتب الخاصة أحياناً الى العراقيين الموجودين خارج العراق ، تدعوهم للقدوم والمشاركة في ادارة أمور البلاد (٤) . وعلى أي حال لم تدخر السلطات البريطانية وسعاً في جذب العراقيين البارزين في احداث الفترة الواقعة بين ١٩٠٨ و ١٩١٤ طالما ان لهم نوعاً من الدراية في أمور الادارة والسياسة ، ونتيجة لهذه السياسة تقلدت وظائف الحكومة في العراق عوائل العمري والجليلي والخياط ( في الموصل ) وعوائل النقيب والباش اعيان والمنديل ( في البصرة ) ، وفي بغداد الجرججي ( رفعت بك وابنه رؤوف ) والسويدي ( يوسف أفندي وأولاده ) والبابانيي ( الاكراد ) اسماعيل حقي وحمدي ) والباجه جي والدفترلي والراوي والحيدري والالوسي (٥) والجميل زاده والخضيري ، وبيت شوكت باشا والعديد غيرهم . حاولت السلطات البريطانية في العراق قدر طاقتها ان يأتي الى منصب الوزارة في العراق رجال تطمئن الى امكانية التعاون معهم ، وسعت في الوقت نفسه الى ابعاد من وسمتهم بـ ( المتطرفين ) ، فكانت لديها معلومات عن كل شخص مؤهل لاشغال منصب الوزارة (٦) ، فمتى ما رفع رئيس الوزراء ، المكلف بتشكيل وزارته ، اسماً وزرائه الى المندوب السامي ، تفحص الاخير اسماًهم وكتب ازاء اسم الشخص الذي يريد ابعاده عن الوزارة « غير مرغوب

(١) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

(٢) فلبلي - سنت جون ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) Ireland, op.cit., p. 47.

(٤) مجيد خدوري ، عرب معاصرون ، ادوار القادة في السياسة ، ط ١ ( بيروت - ١٩٧٣ ) ص ٥٨ .

Longrigg, op. cit., p. 118.

(٥) Longrigg, op. cit., p. 47.

(٦) قبل ظهور الدولة العراقية كان الانكليز يستندون في معرفتهم للأشخاص على معلومات دوائر الاستخبارات الانكليزية ، وبظهور الدولة العراقية اصبح المندوب السامي يتسلم تقارير مفصلة

من قبل وارة الداخلية ، عن طريق شرطة المباحث العامة Inspected-General Police

حول الاشخاص المراد تعيينهم .

م. و ، ملفات وارة الداخلية ، ملف العلاقات القانونية والشرعية بين العراق والحيرة ، رقم

٢٨-١٧ / د / ٢ / ٢٦ ( الاوراق )

فيه (١) . وبعد هذا هل كان عبد المحسن السعدون مستجماً للشروط المطلوبة التي توكله لدخول الوزارة ؟ كان عبد المحسن السعدون ، كما رأينا ، نائباً عراقياً سابقاً في مجلس المبعوثان العثماني ، وقد أظهرت حياته النيابية تلك بأنه لم يكن سياسياً بارزاً ولم يتميز بعاطفة وطنية مندفعة (٢) ، وهذان الأمران كانا كافيين لكي يشغل عبد المحسن السعدون منصب الوزارة ، فكيف اذا أضفنا أيضاً انه كان ينتمي الى أسرة آل سعدون المعروفة .

وصل عبد المحسن السعدون الى العراق ( في تشرين ثاني ١٩٢١ ) (٣) أي بعد تشكيل وزارة النقيب الثانية (٤) . ولو كان رجوعه الى العراق مبكراً غرباً لم يستبعد اسمه من قائمة وزارة النقيب الأولى التي تشكلت في ١٩٢٠/١٠/٢٥ ، ويفسر هذا الغرض ان السعدون دخل الوزارة النقيبانية الثانية بمجرد ظهور فرصة وجود وزارة شاغرة لقد سنحت تلك الفرصة في آذار عام ١٩٢٢ . ففي التاريخ المذكور قام الوهابيون بغزوة على موضع ( أبو الجهر ) في المنتفق ، أدت الى سلب الكثير من الاغنام والجمال والاموال ومقتل الكثير من رجال العشائر العراقيين (٥) . فاشاعت تلك الغزوة الذعر في العراق ، وحدث برجال الدين الى توجيه دعوة عامة لعقد مؤتمر في كربلاء كانت نتيجته توجيه عدة مضابط الى الملك فيصل في ١٩٢٢/٣/٢٧ ، مختومة من قبل بعض سادات وزعماء ورؤساء قبائل العراق ، احتجوا فيها على أعمال السلب والنهب التي قام بها الوهابيون ، وأعربوا عن استعدادهم للوقوف الى جانب الجيش العراقي لمحاربة الوهابيين ، وطالبوا باسترداد الاموال المنهوبة وتأدية ديات القتلى (٦) . انعكس صدى الغزو الوهابي وما ولده من ذعر في العراق على مناقشات مجلس الوزراء العراقي الذي انعقد في ١٩٢٢/٢٧ آذار/ ١٩٢٢ للبحث في اتخاذ قرار يكفل أمن العشائر العراقية من التعدي . وحين أخذت آراء الوزراء كل على حدة ، طلب وزير العدلية ( ناجي السويدي ) الى الحكومة العراقية أن تقوم بالدفاع عن العشائر العراقية بكل وسيلة ، وأشار بصورة غير مباشرة

(١) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٩١ .

(٢) راجع : ص ٦١

(٣) راجع : ص ٦٠

(٤) تشكلت الوزارة النقيبانية الثانية في ١٢ ( ايلول ) ١٩٢١ .

جريدة العراق ، ١٣ ( ايلول ) ١٩٢١ .

(٥) لتفصيل ذلك راجع : صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣١ رسالة ماجستير في التاريخ الحديث من جامعة بغداد ( ١٩٧٢ ) .

(٦) عن مجموعة مضابط عددها ( ٩ ) نظمت في كربلاء بمناسبة هجوم الوهابيين ، تمثل جماعات الفرات الاوسط وديالى والنجف والموصل والكوت والعمارة راجع : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ( بدون عنوان ) ، رقم ٥/٥ ، لسنة ١٩٢٢ ( يحقّي الملف على المضابط المذكورة فقط ) .



الى أن بريطانيا مسؤولة هي الاخرى في الدفاع عن العراق ، وكان من الوزراء الذين أيدوا ( ناجي السويدي ) في طلبه : عزت باشا ( وزير الاشغال والمواصلات ) والدكتور حنا خياط ( وزير الصحة العمومية ) وعبد اللطيف المنديل ( وزير التجارة ) والحاج رمزي ( وزير الداخلية )<sup>(١)</sup> . لم ترق تلك المناقشات للملك فيصل ولا أقرها المندوب السامي ، ذلك أن الملك فيصل كان ينتظر أن تسفر المراسلات مع سلطان نجد عن النتيجة المطلوبة وهي تعيين الحدود وحسم الخلاف<sup>(٢)</sup> . فكانت النتيجة استقالة خمسة من وزراء الوزارة النقيببة الثانية بضمنهم ( ناجي السويدي ) الذي قدم استقالته في ٣/آذار/١٩٢٢<sup>(٣)</sup> ، فانتقل منصب ( وزارة العدلية ) على أثر ذلك الى عبد المحسن السعدون بالارادة الملكية<sup>(٤)</sup> الصادرة في ٢٤/نيسان/١٩٢٢ فكانت أول وزارة يشغلها السعدون .

## ٢ - طبيعة العلاقة بين السلطة البريطانية والوزارة العراقية :

لا بد ونحن نعرض لدور عبد المحسن السعدون السياسي ، الذي مارسه في الغالب من خلال كونه وزيرا أو رئيسا للوزراء ، أن نلقي ضوءا على طبيعة العلاقة بين الحكومة العراقية والسلطة البريطانية صاحبة النفوذ الفعلي في البلاد لنعرف مدى تأثير تلك العلاقة في تحركات الوزارات العراقية عامة وعبد المحسن السعدون خاصة .

أرادت بريطانيا من تنصيب فيصل ملكا في ٢٣/آب/١٩٢١ وظهور الحكومة العراقية ، أن توحى للعراقيين بأنهم غير بعيدين عن بلوغ غاياتهم الوطنية ، في حين حرصت السلطات البريطانية على المحافظة ، من خلال الحكم العربي الجديد ، على مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي في البلاد . ولأجل الوصول الى تلك الغاية سعت بريطانيا الى أن تكون صاحبة السلطة الفعلية في تدبير شؤون البلاد ، فحتى في ١٠/١٠/١٩٢٢ ، حين عقد المعاهدة البريطانية - العراقية ، حاولت بريطانيا أن لا تبعد تدخلات مندوبها السامي

(١) عبد الرزاق الحسني ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ( صيدا - ١٩٦٤ ) ص ٢١ - ٢٢ ، لا توجد وقائع هذه الجلسة في ملفات مقررات مجلس الوزراء المحفوظة في المركز الوطني لحفظ الوثائق .

(٢) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٣/١٩٢٢ ، رقم ٤٢٩/٦/٢ .

م ١٠ ، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د ١/٢ ، لسنة ١٩٢٢ ( ورقة / ١٣ ) .

(3) Longrigg, op. cit., p. 140.

(٤) جريدة العراق ، ٢٤ ( نيسان ) ١٩٢٢ .



في أمور المملكة العراقية بل أكدته مندوبا ساميا وقنصلا عاما يعينه في أداء مهامه مساعدون ، ليمثل ملك بريطانيا في العراق (١) . ولكي تحدد بريطانيا من صلاحيات ملك العراق ، ولكي يكون لها اليد الطولى في تقرير سياسة العراق ، أوجبت على الملك أن يأخذ بنصائح ملك بريطانيا بواسطة المندوب السامي في جميع المسائل المهمة التي تؤثر في الالتزامات والمصالح المالية والدولية لحكومة بريطانيا (٢) . كان لذلك التحديد الذي يمارسه المندوب السامي على صلاحيات الملك انعكاساته على الوزارة العراقية ، فقد ذهبت سلكيات الأمور الى أن يتداول المندوب السامي والملك في الأمور الهامة ، وقد جرت العادة أن لا يعطي الملك موافقته الا عندما تحان الفرصة للمندوب السامي ليعين فيما اذا كان هناك أي نقطة يرغب أن يقدم النصيحة حولها (٣) ، وبعد الاتفاق على قرار معين ، ينقل الملك ذلك القرار الى رئيس الوزراء لاتمامه (٤) ، وإذا جاءت اقتراحات الحكومة العراقية غير متفقة مع آراء المندوب السامي فعندئذ يخبر المندوب السامي الملك بأن التدبير المقترح سوف لا يقبل ، وهكذا يترك للملك أمر تحدي الوزارة ، أو يطلب الى الملك أن لا يوقع القرار ، اذا كان ذلك القرار قد مرر من مجلس الوزراء (٥) . ليس معنى هذا أن مجلس الوزراء كان حرا في الوصول الى شكل قراراته النهائية التي لم يبق لها الا موافقة المندوب ، لقد كان المندوب السامي ينظر في اللوائح القانونية مرتين قبل أن تقدم الى رئيس الوزراء ، المرة الاولى قبل أن يتذكر فيها الوزير المختص مع المستشار البريطاني ، والمرة الثانية بعد أن يتذكر المستشار مع الوزير . يؤخذ في المرتين رأي المندوب ، وبعد أن تقدم اللائحة الى رئيس الوزراء يؤخذ رأي المندوب للمرة الثالثة قبل أن تودع الى مجلس الوزراء ، وبعد خروجها من المجلس ينبغي أخذ رأي المندوب للمرة الرابعة ، هذا بالإضافة الى وجوب أخذ رأي المندوب للمرة الخامسة (٦) قبل التصديق على اللائحة من قبل الملك .

لم يقتصر الأمر على المندوب السامي فقد تشعبت شجرة الأمر البريطاني وامتدت الى أعمال الحكومة العراقية ، فكان الى جانب المستشار البريطاني للوزراء العراقيين مفتشون اداريون وموظفون بريطانيون في العمل الحكومية مهمتهم المحافظة على المصالح البريطانية الخاصة في مالية العراق

1) Treaty with King Feisal, presented to Parliament by command of his Majesty October 1922, p.2.

(2) Ibid, p.3.

(3) Ireland, op. cit., p., 363.

(٤) عن كتاب الملك الى المندوب السامي بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٢٦ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف المندوب السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ٢/٢ ( ورقة / ٨ ) .

(5) Ireland, op., cit., p. 364.

(٦) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٠/٢٥/١٩٢٦ بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف المندوب السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ٢/٢ ( ورقة / ٨ ) .

ومؤسساته العسكرية (١) ، في حين كان وجودهم يبرر بتدريب المواطنين العراقيين تدريجياً على الحكم (٢) . فعلى صعيد الوزارة الواحدة كان كل أمر وكل تدبير داخل الوزارة ، سواء اكانت أولياته قد بدأت في مكتب الوزير أو مكتب المستشار ، يجب أن يمر بين أيدي المستشار قبل أن يصل الى احتياجه الآخر ، الا وهو توقيع الوزير (٣) . على أن لا يغرب عن البال أن ذلك المستشار كان يمثل المصالح والغايات البريطانية في العراق ، ولأجل أن يتمتع المستشار بالصلاحيات الواسعة استغلت المادة الرابعة من معاهدة ١٩٢٢ غاية الاستغلال ، ففي وزارة العدلية مثلاً يؤخذ رأي مستشار وزارة العدلية في أمر النص الأصلي لجميع اللوائح التشريعية وفي رأي تعديل يقترح فيما بعد (٤) وقد جاء تبرير السلطات البريطانية لذلك التدخل بعيداً عن حقيقته ، فقد ذهبوا الى أن الدافع وراء أخذ رأي المستشار هو ضمان نص المواد نصاً لا يظهر سمجاً في ترجمة انكليزية حرفية (٥) . وفي وزارة المالية يتدخل المستشار في اميزانية العراقية السنوية برمتها وفي الاقتراحات المتعلقة بوضع ضرائب جديدة أو زيادة الضرائب القديمة أو إلغاؤها أو الاستغناء عن رفع الضرائب ، وكذلك في الاقتراحات المتعلقة بالبحث عن واردات الأراضي الاميرية ورسوم الري ، والاقتراحات المتعلقة بإدارة الكمارك والبحث عن تنقيص المصاريف ، والاقتراحات المتعلقة بصنوف جديدة من المصاريف بما في ذلك المشاريع الهامة في الأشغال العمومية والري وفي الاقتراحات المتعلقة بالعفو عن مبالغ جسيمة مستحقة للحكومة وبالامتيازات وباقراض الحكومة أو الاستقراض منها وبيع أو هبة أملاك الدولة أو تأجيرها وبمسألة التزام الأراضي (٦) . الخ . وإذا تذكرنا بأنه كان لكل وزير عراقي مستشار يتمتع بمثل تلك الصلاحيات الواسعة التي تتيح له فرصة التدخل الفعال في شؤون الوزارة ، وأن ذلك المستشار لم يكن بعيداً عن السياسة التي قرسها له السلطة الانكليزية ، فقد كان المستشار يخبر المندوب السامي بجميع الأدوار المهمة التي تمر بها المشاريع أو الاقتراحات منذ بدايتها ، وبسرعة ، على أن تصل الاخبار الى المندوب بدون تأخير كي يتاح للمندوب وقت كاف لبدء اقتراحاته أو اضافة أمور جديدة ، كما كان على المستشار أن يخبر المندوب بالتقرير التمهيدي الذي يعده « الضابط

(١) Ireland, op. cit., p. 43.

(٢) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ٢٥/١٠/١٩٢٦ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعتمد السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ٢/ي ( ورقة ٨ ) .

(٣) Ireland, op. cit., p. 364.

(٤) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٥/٧/١٩٢٣ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف اقتراحات متفرقة ، رقم ر/١٠ ج ( ورقة ٢٥ ) .

(٥) ن.م

(٦) م.و ، ملفات البلاط ، ملف المشورة البريطانية ، رقم ١٥/د ( الورقة / ١٥ و ١٦ ) .



المحقق ، ، وبعد ذلك برأي الوزير في ذلك التقرير قبل رفعه بشكل اقتراح  
لعرضه على مجلس الوزراء (١١) . اذا تذكرنا ذلك نخلص بأن الوزراء العراقيين  
عندما كانت تعرض اقتراحاتهم ومشاريعهم على مجلس الوزراء ، فإن ذلك  
المجلس ما كان ليناقش في الحقيقة الا مقترحات ومشاريع مدعومة بوجهة النظر  
الانكليزية ، وهذا ما يعقد مهمة المجلس ويزيد في صعوبة التوفيق بين تلك  
المقترحات والمشاريع وبين الغايات الاولى لظهورها ، وكذلك في صعوبة التوفيق  
بين آراء المستشار والوزير اذا كانت غير متفقة في موضوع معين . فقد يؤدي  
قرار المجلس الى عدم رضى الوزير بتحمل المسؤولية الناجمة عن تنفيذ القرار  
المنعلق بالموضوع المختلف عليه وذلك يؤدي الى استقالة الوزير (١٢) .

أما في مجلس الوزراء فقد كان على الحكومة أن تثبت في منهاج الجلسة  
جميع المسائل التي تنوي النظر فيها من قبل مجلس الوزراء وترفع ذلك المنهج  
الى المندوب السامي قبل انعقاد الجلسة بيوم واحد على الاقل (١٣) . كذلك  
تثبت جميع القوانين التي يصدقها المجلس في بيان مقرراته بنصها الكامل  
وشكلها النهائي ، لكي يكون للمندوب السامي فرصة تقديم ملاحظاته عنها قبل  
أن يصدر الملك ارادته (١٤) . كان التدخل في أعمال مجلس الوزراء العراقي ،  
والذي يهدف الى تأكيد السياسة الانكليزية ، ينطوي على عدم اعتراف بمقدرة  
الحكومة العراقية على تسيير دفة الامور ، فقد وصف المندوب السامي وزراء  
العراق بأنهم مهما بلغوا من اصالة الرأي والمقدرة فانهم لا يمكن أن يكونوا  
واقفين على سياسة وتعهدات الحكومة البريطانية مثله ، وقد أخذ المندوب  
السامي من ادعائه بعدم كفاءة الحكومة العراقية ذريعة للتدخل في شؤونها فقد  
كان يرى من الضروري درس جميع (١٥) ما تقترحه الحكومة العراقية .

تمتع المفتشون الاداريون الانكليز في الالوية العراقية بسلطات واسعة  
ايضا ، كانت لهم صلاحيات النظر في جميع تفصيلات الادارة الداخلية وجباية  
الواردات وشؤون البلديات والشرطة والامن العام (١٦) ، وكان أمر تعيينهم

- (١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف المشورة البريطانية ، رقم ١/د ( الورقة / ١٦١٥ ) .
- (٢) عن كتاب السكرتير القضائي للمندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧ ( نيسان )  
١٩٢٣ ، مرقم ١٠/٥٥٩ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف عصبة الامم ولجنة الانتداب ، رقم ٣/٨ ، ( ورقة غير مرقمة )  
(٣) راجع وثائق ملف : الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة رقم ٥/٢/٣
- م.و ، ملفات وزارة الداخلية .
- (٤) عن كتاب سكرتارية المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٥ ( تموز ) ١٩٢٣ ، بدون رقم
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف اقتراحات منقولة عن دار الاعتماد ، رقم ١٠/ج ( ورقة ٢٥/ )
- (٥) عن كتاب دار الاعتماد الى البلاط الملكي بتاريخ ٣٠/١٠/١٩٢٦ ، بدون رقم .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف المشور البريطانية ، رقم ١/د ( ورقة ٥ ) .
- (6) Ireland, op., cit., p. 365.



منوطا بالمندوب السامي فلم يكن في امكان الحكومة العراقية توجيه امر لهم ، لذلك كانت تطلب الى المندوب السامي أن يوعز الى هؤلاء بما تريده (١) . واذا ارادت الحكومة العراقية أن تستغني عن خدمات أحد الموظفين الانكليز ، تدخل المندوب السامي وطلب اليها العدول (٢) . كان الموظف البريطاني يرى انه المقرر النهائي للامور وليس على الموظف المحلي الا أن يوقع ، ولذلك لم يكن ليأخذ برأي الموظف العراقي حتى في القضايا البسيطة (٣) خاصة وان الموظفين العراقيين كانوا ولا يزالون يعتبرون موظفين معينين من قبل المندوب وهذا يعني بالنسبة لهم انهم مسؤولون أمام المندوب اذ لم تحدد بعد اوضاعهم في اطار العلاقة بين الحكومة العراقية والبريطانية ، ذلك أن نص المادة الثانية من معاهدة ١٩٢٢ كان قد أعطى حق تعيين الموظفين للحكومة العراقية ولكن عن طريق المندوب السامي بحيث يكون الحق مقرونا (٤) بموافقته وبقي على الجانبين أن يحددا شؤون الموظفين الانكليز في المستقبل بواسطة اتفاقية خاصة بالموظفين .

لم يجهل الموظفون العراقيون طبيعة العلاقة بينهم وبين الموظفين البريطانيين ، اذ سرعان ما ظهرت وجهة نظرهم التي طالبت بالادارة الوطنية الكاملة والتخلص من المشورة البريطانية (٥) ، الا ان المندوب السامي لم يقف مكتوف الايدي ، فكان أحيانا يمد يدا رادعة لجنوح الموظفين العراقيين الرامي الى التخلص من المشورة البريطانية (٦) ، فقد أوردت التقارير البريطانية عينات لذلك الردع عندما كانت الادارة البريطانية تلجأ الى عزل الموظفين العراقيين الغير مواليين لها ، وتعين موظفين عرب مواليين للادارة البريطانية (٧) كان الاحتكاك بين الموظفين العراقيين والانكليز يعود أيضا الى عدم وجود حدود دقيقة للاعمال الملقاة على كلا الجانبين ، فرغم ان المندوب السامي كان قد أصدر قرارا سريا في مطلع عام ١٩٢٢ يرشد فيه الموظفين الانكليز ووزارة الداخلية

(١) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى دار الاعتماد في ١٣/١٢/١٩٢١ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ( ورقة/١٣ ) .

(٢) عن كتاب المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٢٥ ( ايار ) ١٩٢٣ مرقم بي.١٥٢/١٥٢ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٦٢ ( ورقة/١٩ ) .

(٣) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى دار الاعتماد في ١٣/١٢/١٩٢١ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ( ورقة/١٣ ) .

(٤) عن كتاب السكرتير القضائي للمندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧ ( نيسان ) ١٩٢٣ .

برقم اس ، او/٥٥٩ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف عصبة الامم ولجنة الانتداب رقم ٣/٨ ، ( ورقة/٣٨ ) .

(٥) Ireland, op. cit. , p. 365.

(٦) Ibid, p. 48.

(٧) G. B., Colonial office, Report on Iraq Administration April 1922-March 1923 (London, 1924), p. 15, Hereafter cited as: British Report.

الى وضع حدود للاعمال ، وان وزارة الداخلية كانت قد عيّنت بالتدريج جدولاً بتنظيم الاعمال بين الموظفين العرب والانكليز ، الا أن عدم قدرة الجدول على التوفيق بين كلا الجانبين كان سبباً في بقاءه عالقاً دون مصادقة الوزارة العراقية<sup>(١)</sup> ، ولكن بنفس الوقت بقي للطرفين فرصة التوصل الى عقد الاتفاقية الخاصة باستخدام الموظفين الانكليز ، تلك الاتفاقية التي نصت المادة الثانية من المعاهدة العراقية البريطانية ، الموقعة في ١٠/١٠/١٩٢٢ ، على وجوب عقدها كاتفاقية ملحقه بالمعاهدة<sup>(٢)</sup> . وبمعنى آخر كان الموظفون العرب يعتبرون موظفين معينين من قبل السلطات البريطانية التي عينت لكل منهم مساعداً أو مفتشاً يؤدي عملياً المهمة التي توكل الى الموظف العربي ، فانعكس ذلك الشكل من العلاقة في ضعف الجهاز الاداري العراقي<sup>(٣)</sup> ، في حين حاول البريطانيون أن يضمّنوا مصالحهم عن طريق جهاز موظفيهم المرتبطين بالمندوب السامي ، فكانت المسؤولية المزدوجة هذه تنطوي على وضع العراق الساذ كمملكة ديمقراطية خاضعة للنفوذ البريطاني . وبقدر ما يتعلق الامر بالوزارات العراقية فان تلك الوضعية للموظفين البريطانيين كانت تفسر حرجاً موقف الوزراء المسؤولين أمام الشعب العراقي والخاصعين لاشرف مستشاريهم البريطانيين<sup>(٤)</sup> ، كما أدت الى « تكثير المعاملات والمخابرات واعاقة اللوائح اعاقة قد تكون في كثير من الاحيان مثبطة للعزائم ومؤخرة للاعمال<sup>(٥)</sup> » . بالاضافة الى كل ما سبق فان وجود الموظفين الانكليز كان يهبط موارد الدولة في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية مجبرة على الاحتفاظ بموظفين من مواطنيها وتلبية نداءات مواطنيها في توظيف العراقيين وابعاد الاجانب ، اذ لم يكن الرأي العام العراقي غافلاً عن تلك القيود التي تحيط بالحكومة العراقية ، فان أكثر ما اهتمت به الصحف العراقية في تلك الفترة هو موضوع استخدام الاجانب في الوظائف الحكومية والدعاية الخائنة للسيطرة البريطانية<sup>(٦)</sup> . ان هذا الوضع في العلاقات السائدة بين السلطات البريطانية والوزارة العراقية سيشهد ( السعدون ) عند دخوله ( وزارة العدلية ) لأول مرة .

1) British Report, 1922-23, p.10  
Treaty with King Feisal, presented to Parliament by Command of His Majesty October 1922, p. 3.

( المادة الثانية )

(٣) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٩٢٢/٨/٢٠ . بدون رقم م.و. ملفات البلاط ،  
( بدون عنوان يحمل تسلسل / ١٧ ) ( ورقة / ١ ) .

Ireland, op. cit., p. 367.

(٥) عن كتاب الملك الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١٠/٢٥ . بدون رقم م.و. ملفات البلاط ،  
المعهد السامي وما يتعلق بمنصبه . رقم ٢/١ ( ورقة / ٩ ) .

(6) Ireland, op. cit., p.13. 367.



## السعدون في وزارة العدلية :

دخل السعدون الوزارة النقيبية الثانية كوزير للعدلية في ٢٤/نيسان/ ١٩٢٢<sup>(١)</sup> ولكن لم تظهر بوادر اصطلاح السعدون بمنصبه الجديد الا في ٢٢/مايس/ ١٩٢٢ فقبل هذا التاريخ كان مستشار العدلية ( دراور ) هو الذي يقوم بمهام السعدون الوزارية<sup>(٢)</sup> ، ولعل هذا يرجع الى أن السعدون لم يكن قد مارس العمل الوزاري من قبل ، فكان لا بد له من فترة للتعرف على سير أعمال الوزارة والتمرس عليها . كان ( دراور ) يقوم باحالة المسائل القضائية الى البلاط الملكي نيابة عن عبد المحسن السعدون ، فيورد في تلك الاحالات سردا مقتضيا للقضايا التي يريد عرضها على الملك ثم ينتهي ببيان آرائه واجتهاداته القضائية<sup>(٣)</sup> .

بدأ السعدون أولا بتعقب القضايا الجنائية التي تتأخر الردود عليها من قبل البلاط ، ولاحظ ان كثيرا من القضايا العدلية كانت لا تزال عالقة بالرغم من مرور فترة طويلة عليها ، فطلب في ٤/حزيران/ ١٩٢٢ أن يناقش مجلس الوزراء اقتراح غلق محاكم الدولة لفترة معينة خلال الصيف لكي تتمكن المحاكم من معالجة قضايا السنوات السابقة واعداد بياناتها الاحصائية<sup>(٤)</sup> . ثم أخذ يحيل بنفسه الدعاوى الى البلاط الملكي ويعرض لسرد احداثها ويبين رأيه في احكامها استنادا الى أدلة الدعوى . كانت أغلب القضايا التي يحيلها السعدون الى البلاط تتعلق بجرائم القتل ، ذلك ان احكام الاعدام كانت لا تتم الا بموافقة الملك<sup>(٥)</sup> . ولعل أبرز ما يظهر في علاقة عبد المحسن السعدون الدعاوى هو ظهور بوادر اسلوب الحزم الذي ستميز به سياسة السعدون المقبلة وكذلك ظهور بوادر حرصه على تنفيذ النظام والقانون : كانت بعض حالات الاعدام لا تنفذ وذلك عندما يعفي أهل المقتول عن القاتل ، وفي مثل هذه الحالات كان الملك يحيل الى السعدون البرقيات العديدة التي تفد اليه مستعطفة تخفيف العقوبة ،

- (١) حول العوامل التي ساعدت على دخوله الوزارة راجع الصفحات : ٦٥ - ٧٠
- (٢) م.و، ملفات البلاط ، ملف تصديق الاحكام ، رقم ع/٢ ( عن وثائق غير مرقمة موجودة داخل الملف ) .
- (٣) م.و .
- (٤) طلب السعدون ان تغلق كل المحاكم المدنية من ١٦ ( تموز ) ١٩٢٢ الى ٣١ ( آب ) ١٩٢٢ ، باستثناء محاكم الصلح فقد رأى ان تغلق من اول ( اب ) الى نهاية ( اب ) وبين بانه سوف يوضح الترتيبات اللازمة لسماع الحالات الملحة .
- م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات العامة للمجالس ، رقم 5/2/3 تسلسل : ١٣ ( ورقة / ١٦١ ) .
- (٥) م.و ، ملفات البلاط ، ملف تصديق الاحكام ، رقم ع/٢ ( عن وثائق غير مرقمة موجودة داخل الملف ) .



وبعد أن يبين له بأن أهل المقتول عقوا عن القاتل يرجو اليه أن يؤجل التنفيذ مؤقتاً . أكد السعدون في كثير من الأحيان على ضرورة اصدار ارادة ملكية بتنفيذ حكم الاعدام على بعض الاشخاص ، وكان يستند في ذلك التأكيد على رغبته في المحافظة على المصلحة العامة في وقت كثرت فيه الجرائم ، وأصبحت خطراً يهدد الأمن العام ، أخبر السعدون الملك بأن الشكايات حول تلك الجرائم قد تعددت وأن العقوبة الرادعة الوحيدة في هذه الجرائم ما هي الا عقوبة الاعدام . وعندما يصف عبد المحسن السعدون مردودات تلك العقوبة بين الناس يقول : « عندما يكون معلوما ان القتل عمدا معاقبا عليه بالاعدام ستنجو حياة كثير من الاشخاص البريئين ، هذا وان اعتقد الجمهور ان ازهاقهم أنفس الغير لا يستوجب تصحية أنفسهم فانهم يضعون نصب أعينهم كل عقوبة أخرى غنكر الجرائم <sup>(١)</sup> » . ان اسلوب الخزم في معاقبة المجرمين والذي وجد فيه السعدون خير وسيلة للحفاظ على المصلحة العامة ، اصطدم أحيانا برغبة الملك حينما تأتي مخالفة لرغبة السعدون ، وكان السعدون يعالج مثل ذلك الاختلاف بأن يوجه كتابا الى البلاط الملكي يذكر فيه : « نرجوكم أن تعرضوا لجلالته بأنني سبق وعرضت اقتراحاتي في هذه الدعوى والان أترك أمر العفو لجلالته لانه صاحب العفو والامر سيدي <sup>(٢)</sup> » ، فتصدر الاحكام بعدها عن الملك حيث تتبدل العقوبة وتحدد مدة السجن <sup>(٣)</sup> . من هذا يتضح بأن رغبة السعدون في اتباع الاساليب الحازمة ظلت مكتومة خلال فترة توليه وزارة العدلية وان وجدت لها متنفسا نوعا ما في مجالين آخرين :

الاول - عندما كانت تلك الرغبة تعبر عن نفسها بعيدة عن رغبة الملك وصلاحياته ، وقد اقترنت هنا أيضا بحرص السعدون على تطبيق النظام والقانون كأساس لحماية المصلحة العامة . فقد تعرضت بعض الاحكام القضائية الى تدخلات من جانب مشاوري المتصرفين ، كأن يتدخل مشاور المتصرف ويطلب حسم بعض القضايا وفق عرف القبائل ضاربا عرض الحائط الاحكام التي تصدرها المحاكم في ضوء قانون العقوبات البغدادي ، الا أن السعدون كان يرفض حسم الدعوى بمقتضى قانون العشائر ، مستندا الى أن <sup>(٤)</sup> المحاكمة

(١) عن كتاب وجهه السعدون الى البلاط الملكي في ١٢ ( حزيران ) ١٩٢٢ عدد ج/١٠٧ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تصديق احكام ، رقم ع/٢ ( وثائق داخل الملف غير مرقمة ) .

(٢) عن كتاب وجهه السعدون الى البلاط الملكي في ١ ( تموز ) ١٩٢٢ عدد ج/١٧١ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تصديق احكام رقم ع/٢ ( وثائق داخل الملف غير مرقمة ) .

(٣) عن كتاب من الملك الى السعدون في ٢/٧/١٩٢٢ ، رقم ٦٠٤/٤/٦ م.و ، ملفات البلاط ، ملف تصديق احكام ، رقم ع/٢ ( وثائق داخل الملف غير مرقمة ) .

(٤) عن كتاب السعدون الى البه الملكي في ١١ ( تموز ) ١٩٢٢ ، رقم ج/٢٢٠ م.و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف تصديق احكام ، رقم ع/٢ ( وثائق داخل الملف غير مرقمة ) .

تنفيذ  
تنفيذ  
غيب  
خطرا  
م  
م  
ل  
من  
لا  
كثر  
نب  
لك  
ف  
/

كانت قد انتهت وعليه لا يجب الان اخراج الدعوى عن صلاحية المحاكم الجزائية . . . ان ذلك سوف لا يضع حدا للجرائم في البلاد .

الثاني - المجال السياسي : لقد أعطى نظام الانتداب الى بريطانيا مهمة تشكيل حكومة وطنية في العراق <sup>(١)</sup> يشترط عليها قبول المشورة البريطانية حتى تصبح قادرة على القيام بنفسها . وبعد أن لمست بريطانيا موقف العراقيين الراض لذلأ النظام ، ولكي يتم التوفيق بين نظام الانتداب وبين مطالب العراقيين قر رأي الساسة الانكليز على عقد معاهدة بين بريطانيا والعراق تحوي معظم شروط الانتداب <sup>(٢)</sup> ، ولذلأ ما ان تقدمت مباحثات المعاهدة الى وقت مبكر من سنة ١٩٢٢ حتى ظهرت معارضة الرأي العام العراقي لها بشكل واضح <sup>(٣)</sup> وانعكس ذلأ الموقف على صفحات الجرائد العراقية . لقد أتاح فترة وجود السعدون في وزارة العدلية فرصة له للتعرف على ما كان يدور من مباحثات مختلفة لمواجهة الموقف الداخلي والخارجي للبلاد ، وذلأ من خلال مشاركته في اجتماعات مجلس الوزراء ومساهمته في وضع الحلول للآثير من القضايا التي عالها المجلس في تلك الفترة <sup>(٤)</sup> . تحس السعدون

(١) وضع العراق تحت الانتداب وفقا للفقرة الرابعة من المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم .

(2) Ireland, op. cit., p. 338.

(3) British Report 1920-1922, p. 4.

(٤) من بين المسائل التي شارك فيها السعدون خلال وزارته للعدلية ، مسألة الازمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد ، فقد اختير عضوا للجنة التي تشكلت في ٢٢/ايار/١٩٢٢ لآجراء الاقتصاد في ميزانية الحكومة ، كذلك ترأس اللجنة الخاصة التي تشكلت للنظر في لائحة القانون الاساسي التي رفعتها السلطات البريطانية الى الوزارة النقيبية الثانية وشارك في آجراء التعديلات المتعددة على اللائحة . كما شهد بداية المحاولات التي قامت بها شركات النفط الاجنبية بغية الحصول على امتيازات خاصة في العراق ، ودعوات دار الاعتماد للحكومة العراقية بان توافق مبدئيا على الدأول في مفاوضات مع شركات النفط ، ووقف السعدون على مقترحات اللجان العراقية التي نالفت لمناقشة مطالب الشركات ، واشرف على درس مسؤولية الحكومة العراقية تجاه الموظفين الاجانب ، ومن ناحية اخرى واكب السعدون علاقة العراق بالدول المجاورة راجع :

١ - م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٥ ، السنة ١٩٢٢ الجلسة الخاصة بميزانية الحكومة ( ورقة/٣٤ ) .

ب - م . و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات والمجالس رقم تسلسل : (١٣) ( ورقة/١٤٩ ) .

ج - م . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٦/٢ جلسة مجلس الوزراء ، في ١٩ حزيران ١٩٢٢ ( ورقة/٢٣ ) .

د - م . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملف مقررات مجلس الوزراء ١ رقم د/٧/٢ ، لسنة ١٩٢٢ . جلسة ١٠ تموز ١٩٢٢ ( ورقة/١٣ ) .

هـ - م . و ، ملفات البلاط الملكي ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، د/١/٢ تحوى على



المطالبين عندما كانت تتلى تلك المطالبين في مجلس الوزراء ، تطالب بتأسيس الاحزاب السياسية ورفع الاحكام العرفية عن البلاد وغير ذلك ، وقد اُحيلت اليه مثل تلك الطلبات بصفته وزيرا للعدلية لمناقشتها مع وزير الداخلية ، وقام بالتفاوض مع وزير الداخلية بشأن ما يتعلق بقانون تأليف الجمعيات (١) ، وراقب المسائل التي تتعلق بالصحافة الوطنية وما كان يدور في مجلس الوزراء من مباحثات حولها (٢) . في تموز ١٩٢٢ كانت الصحف الوطنية قد غيرت أسلوب مقالاتها : من مقالات تتناول رغبات وأهداف الرأي العام ، الى أسلوب يهدف الى الاساءة الى سمعة الحكومة العراقية (٣) ، ويظهر في الرد الذي اقترحه السعدون لمواجهة تلك الصحف بوادر أخرى لاسلوبه الحازم ، ففي ٦/تموز/١٩٢٢ اقترح السعدون على مجلس الوزراء غلق جريدة الاستقلال الى أجل غير محدود (٤) . ان بواعث اتباع مثل هذا الاسلوب الذي يتميز بالحزم ستقتضج جلية عندما يشغل السعدون منصب وزارة الداخلية في الوزارة النقيببة الثالثة .

#### السعدون في وزارة الداخلية ( ١٩٢٢/٩/٣٠ - ١٩٢٢/١١/٦ ) :

سعت الوزارة النقيببة الثانية الى عقد المعاهدة البريطانية العراقية ، وهذا ما سبب في حراجه موقفها مع الجماعات الوطنية المعارضة للمعاهدة ، لذلك وجدت الوزارة في كتاب الملك الموجه الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٤/آب/١٩٢٢ فرصة للتخلص من موقفها الحرج . ففي الجلسة الوزارية المتعقدة في ١٤/آب/١٩٢٢ فسر الوزراء عبارات الملك ، التي كانت تستحث الهمم ، على انها عدم اعتراف بقدرة الوزارة القائمة في مجابهة الاوضاع الداخلية ، فرغم كل من توفيق الخالدي ( وزير الداخلية ) وساسون حسقييل ( وزير المالية ) وعبد المحسن السعدون ( وزير العدلية ) وجعفر العسكري ( وزير الدفاع ) وصبيح نشات ( وزير الاسغال والمواصلات ) وعبدة الدين الشهرستاني ( وزير المعارف ) استقالته . امتنع رئيس الوزراء ( عبد الرحمن النقيب ) عن قبول استقالة الوزراء ، وناشد الملك في ١٦/آب/١٩٢٢ بصدور ارادة ملكية تؤيد ثقة الملك بالوزارة (٥) . ولما لم يجب

عدة ملفات والملفة التي استعملت تبدا في ١٩٢٢/٤/٩ وتنتهي في ١٩٢٢/٥/٣ ( ورقة/١٩ ) .

(١) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ . لسنة ١٩٢٢ ، جلسة ٢٢ ايار ١٩٢٢ ( ورقة/٣٤ ) .

(٢) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/٥ . ( ورقة/٣٢ ) .

(٣) الاستقلال ، ٣ تموز ١٩٢٢ .

(٤) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٥ ، جلسة ٦ تموز ١٩٢٢ ( ورقة/٨ ) .

(٥) عن كتاب رئيس الوزراء ، الملك بتاريخ ١٦ آب ١٩٢٢ .

م . و . ملفات البلاط ، ملف رقم ٩/ج ، بدون عنوان ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم والملف المشار اليه ( مفتوح ١٩٢٢/٣/٢ - ١٩٢٢/١٠/١٦ ) . ( ورقة/٢٣ ) .



الملك على هذا الطلب تقدم النقيب الى الملك باستقالته في ١٩/آب/١٩٢٢<sup>(١)</sup> .  
 هذا ولما كانت الوزارة النقيببة الثانية تسعى الى عقد المعاهدة البريطانية العراقية ،  
 فقد قرر المندوب السامي أن يتحرك بسرعة لاعادة تأليف الوزارة النقيببة مرة أخرى  
 لان دورها في مفاوضات المعاهدة يفترض أن تكون موجودة لتوقيع المعاهدة ، اذ  
 من الصعب تهيئة وزارة توقع على المعاهدة من دون اعادة اطلاق على ما تم من  
 المشاورات قبل تسلمها مقاليد الامور<sup>(٢)</sup> ، اضافة الى أن المندوب كان قد ضمن  
 قبول الوزارة النقيببة الثانية للمعاهدة منذ صدور قرارها بذلك القول في  
 ٢٥/حزيران/١٩٢٢<sup>(٣)</sup> ، ولكي يهيئ المندوب السامي جواً جديداً يسمح بتشكيل  
 الوزارة استغل فرصة عدم وجود حكومة عراقية، ومرض الملك بالزائدة الودوية ووجه  
 ضربة شديدة للمعارضة ، فالغى الحزبين السياسيين ( الوطني والنهضة ) ، وعاقب  
 وقبض على عدد ممن كانوا أكثر السياسيين عنفاً ، وأزاح بعض المتصرفين الذين  
 أظهرت وطنيتهم تحيزاً للمعارضة وقام بقصف تأديبي للخارجين على طاعة الحكومة  
 في الديوانية والمنتفق<sup>(٤)</sup> . ساعدت تلك الاجراءات التي قام بها المندوب السامي  
 على خلق جو مناسب لتشكيل الوزارة مرة أخرى . أقنع المندوب السامي الملك  
 بتكليف ( النقيب ) بتشكيل وزارة جديدة ، وقبل أن يصدر الملك ارادته الى النقيب  
 بتأليف الوزارة أمكن افهام الوزراء المرشحين بالخطة السياسية التي تريد الحكومة  
 البريطانية السير بموجبها ، وتم ذلك عن طريق كتاب غير رسمي بعث به<sup>(٥)</sup>  
 المندوب السامي ( برسي كوكس ) الى الملك ، وأحاله الأخير الى الوزراء المرشحين .

كلف الملك ( عبد الرحمن النقيب ) في ٢٨/أيلول/١٩٢٢ بتشكيل وزارة  
 جديدة . ولم تكن هيئة الوزارة الجديدة التي تشكلت في ٣٠/٩/١٩٢٢ تختلف عن  
 الوزارة السابقة سوى مجيء ( محمد علي فاضل ) وزيرا للاوقاف وتبادل توفيق  
 الخالدي ( وزير الداخلية السابق ) وعبد المحسن السعدون ( وزير العدلية السابق )  
 منصبيهما<sup>(٦)</sup> . ولم نعثر بين المصادر التي وقعت في أيدينا على السبب الذي

(١) ن.م، كتاب استقالة النقيب في ١٩ آب ١٩٢٢ ، ( ورقة/٣٠ ) .

(٢) الريحاني - أمين ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٣) قرارات مجلس الوزراء ، ( تموز - كانون الاول ١٩٢٢ ) ، سري خاص بالحكومة ( مطبعة  
 الحكومة - بغداد ١٩٢٩ ) ص ٦٩ .

(٤) British Report 1922-1923, p.14.

(٥) عن كتاب المندوب السامي الى الملك في ١٨ ايلول ١٩٢٢ بدون رقم م . و ، ملفات البلاط ، ملف  
 مفاوضات المعاهدة العراقية - الانكليزية ، ( يحمل الملف تسلسل : ٣١ ) ، ( ورقة/٣١٨ ، ٣٢٠ ) .

(٦) تكونت هيئة الوزارة النقيببة الثالثة التي تشكلت في ٣٠/٩/١٩٢٢ ، من : عبد الرحمن النقيب  
 ( رئيساً للوزراء ) ، وعبد المحسن السعدون ( وزيراً للداخلية ) ، ساسون حسقييل ( وزيراً  
 للمالية ) ، توفيق الخالدي ( وزيراً للعدلية ) ، جعفر العسكري ( وزيراً للدفاع ) ، صبيح  
 نشات ( وزيراً للاشغال والمواصلات ) ، محمد علي فاضل ( وزيراً للاوقاف ) ، جريدة العراق  
 ٣٠ ايلول ١٩٢٢ .

حدا بالنقيب الى أن يكلف عبدالمحسن السعدون بوزارة الداخلية بدلا من وزاره العدلية هذه المرة ، ولكن يمكن القول ، بعد القاء نظرة على عيئة الوزارة الجديدة وظروف تشكيلها ، ان النقيب أراد أن يظهر شيئا من التغيير في عيكل وزارته الجديدة مع حرصه على الاحتفاظ بمعظم أعضاء وزارته السابقة .

كانت الفترة ، التي قضاها السعدون كوزير للداخلية في وزارة النقيب الثالثة ، قصيرة ، فهي أقصر من العمر القصير الذي تميزت به الوزارة نفسها (١) . ولكن مع هذا يمكن القول بأن هذه الفترة قد أعطت السعدون فرصة أوسع للتعرف على دقائق ما كان يجري في الامور الداخلية للبلاد ، اذ كانت تند الى وزارة الداخلية تقارير المفتشين الاداريين وتقارير دوائر المتصرفين الاسبوعية أو النصف اسبوعية أو النصف شهرية ، تشرح أحوال العشائر والتسويات التي تتم في مناطقهم وحالة الحدود والامن وحركات الموظفين الاداريين وكل ما يتعلق بالواردات والصحة والري (٢) والمواصلات ٠٠٠ الخ . فكان بالامكان التعرف من خلال تلك التقارير على أوضاع البلاد الداخلية من زاوية أوسع . وانطلاقا من تلك الاوضاع بطور السعدون خلال هذه الفترة نهجا سياسيا تجلى بوضوح في علاقته ، كوزير للداخلية ، بانتخابات المجلس التأسيسي .

### نهج السعدون السياسي وانتخابات المجلس التأسيسي :

ألزم نظام الانتداب بريطانيا بوضع قانون أساسي للعراق ، بمشورة حكوم وطنية ، في مدة لا تتجاوز الثلاث سنوات (٣) ، ثم جاءت توصيات حكومة لندن في ١٧/حزيران/١٩٢٠ بأن يلتزم مؤتمر عراقي ممثل لجميع أهالي العراق ، ينتخب أعضاؤه باختيارهم ، وتتخذ استشارته في اقرار ذلك القانون (٤) . امتدح أبصار العراقيين الى المؤتمر العراقي ، الذي أخذ يسمى فيما بعد بـ ( المجلس التأسيسي ) (٥) ، فقد كان الوطنيون يأملون من انعقاد المجلس تقرير شكل الحكم وترسيخ المؤسسات الدستورية التي تكفل سيادة البلاد وتحدد العلاقة مع بريطانيا ، بينما كانت بريطانيا تأمل أن يكون المجلس مجالا لترسيخ أساليب ادارتها

(١) استقالت الوزارة النقيبية الثالثة في ١٦/١١/١٩٢٢ ، وكان السعدون قد استقال من الوزارة في ١٩٢٢/١١/٦ .

(٢) م . و . ملفات وزارة الداخلية ، ملف تقارير اسبوعية ، E 5/48/2 ، و . ملفات وزارة الداخلية ، ملف تقارير نصف شهرية ، رقم S/34/2/M ( تسلسل /١٤٥ ) .

(٣) انظر لائحة الانتداب البريطاني على العراق : جريدة العراق ، ٣ ايار ١٩٢٠ ، عبد الرحمن البزاز ، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ( بغداد - ١٩٦٧ ) ص ٣٢٢ .

(٤) جريدة العراق ، ٢١ حزيران ١٩٢٠ .

(٥) راجع تفاصيل ما يتعلق بالمجلس التأسيسي : اطروحة محمد مظفر هاشم الادهمي « المجلس التأسيسي العراقي » ، اطروحة تقدم بها الى كلية الاداب وهنئة الدراسات العليا عام ١٩٧٢ .



وسياستها في العراق على ضوء (١) ما تضمنته نصوص المعاهدة .

في اوائل عام ١٩٢٢ كان العراقيون يتهمون بريطانيا بانها تعتمد تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي الى ما بعد المفاوضات حول المعاهدة وذلك لتجعل الدستور مؤسسا على مواد المعاهدة لا المعاهدة مؤسسة على مواد الدستور (٢) ، وكانت الصحف العراقية مهتمة بموضوع المطالبة بدعوة اجتماع المجلس التأسيسي المنتظر لاجل أن يكون في وسعه التعبير عن رغبات البلاد (٣) ، أما البريطانيون فقد احتجوا بأن صعوبة انتخاب الممثلين عن العشائر وموقف المناطق الكردية وكذلك الخطر التركي (٤) على الحدود الشمالية ، الذي كان يمنع الناس من التصريح بانكارهم ، ثم مناصرة مجتهد الشيعة للمعاهدة ، كل ذلك أدى الى تأخير نشر قانون الانتخاب (٥) وتأجيل انتخابات المجلس التأسيسي . بينما أكد واقع الحال بأن اجراء الانتخابات ظل مرهونا بتوقيع المعاهدة . حين توجس الوطنيون نوايا بريطانيا في انعقاد المجلس التأسيسي ، وحين لمسوا عدم تنفيذ السلطات البريطانية للشروط التي وضعوها ونشرت في الصحف ، لضمان حرية الانتخابات (٦) ، قرروا خلال اجتماعاتهم الوطنية في آب ١٩٢٢ نبذ المعاهدة ورفض الاشتراك في الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي (٧) وظهرت فتاوى رجال الدين التي حرمت على المسلمين الاشتراك في الانتخابات وبشرت بسوء العاقبة لكل من يحط من شرف الاستقلال . استقالت الوزارة النقيببة الثانية في ١٩/آب/١٩٢٢ (٨) ، وقد أعطى استقالة الوزارة زخما للمعارضة الوطنية وخاصة الحزبان السياسيان ( الوطني والنهضة ) اللذان كانا مندفعين كثيرا بدافع من اثبات الوجود ، بعد أن

(١) مقابلة شخصية مع محمد مهدي كبه بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٤ .

(٢) البصير ، محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٣٥٧ .

(٣) جريدة الاستقلال ٩ ، ١٨ ، ١٩ /مارت/ ١٩٢٢ و ٩ تموز ١٩٢٢ ،

جريدة مجلة ٢٢ ، و ٢٥ شباط و ١٩ نيسان ١٩٢٢ .

جريدة العراق ٢٦ كانون الثاني و ١ شباط و ٢٧ نيسان ١٩٢٢ .

(٤) الموقف في المناطق الكردية : راجع الملحق رقم (١) : الخطر التركي على الحدود الشمالية راجع الملحق رقم (٢) .

(٥) اراتت السلطة البريطانية اجراء الانتخابات وفق قانون الانتخاب التركي الذي نقحته لجنة مؤلفة من نواب العراق السابقين في ١١/٤/١٩٢٠ ، لم يعلن عن ذلك القانون الا في ١ ( ايار ) ١٩٢٢ . جريدة العراق ، ٢ ( مايو ) ١٩٢٢ ،

British Report, 1920

فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٦) طالب الوطنيون بضرورة وجود احزاب سياسية ورفع الادارة العرفية ، كما طالبوا الذين يعملون على انتخاب انفسهم ببسط مناهجهم السياسية .

جريدة المفيد ٩٤ ( مايو ) ١٩٢٢ ، جريدة الاستقلال ٩ و ١٢ ( مايو ) ١٩٢٢ .

(٧) المفيد ١٨ ( آب ) ١٩٢٢ .

(٨) راجع / ص ٨٣ .



سمح بإجازتهما<sup>(١)</sup> حديثاً ، اذ راح الحزبان يصوران استقالة الوزارة النقيب الثانية على انها نتيجة طبيعية لجهودهما<sup>(٢)</sup> ، وأصدر الحزبان في ٢١/آب/ ١٩٢٢ منشورات حماسية يحتجون بها على النفوذ البريطاني ، في وقت أخذت فيه البرقيات تفد الى المسؤولين من مدن عديدة معلنة رفض الانتداب<sup>(٣)</sup> ، وقد احتلت تلك البرقيات مركز الصدارة في صحف الوطنيين الذين استخدموها في حملتهم ضد المعاهدة فزاد ذلك من قلق السلطات البريطانية<sup>(٤)</sup> ، كما وحدث أن أمين المندوب السامي (برسي كوكس) بصورة متعمدة من قبل المتظاهرين ضد الانكليز وذلك عندما كان متجها الى البلاط في ذكرى تتويج الملك فيصل ، وبنفس الوقت أخذت علامات الاضطراب تظهر ثانية في مناطق الفرات<sup>(٥)</sup> . خلال هذا الوضع المضطرب جاءت تدابير المندوب السامي ، وقد رأينا كيف أدت تلك التدابير الى اضعاف المعارضة وخلق جو جديد سمح بتشكيل الوزارة النقيب الثالثة .

بذلت الوزارة النقيب الثالثة وسعها لتمرير المعاهدة<sup>(٦)</sup> ، فتمكنت من توقيعها في ١٠/١٠/١٩٢٢<sup>(٧)</sup>؛ بعد أن طمنت في خلاصة ان دخول العراق الى عصبة الأمم سينهي الانتداب الغير مرغوب فيه<sup>(٨)</sup> . نصت المادة الثامنة عشرة من المعاهدة العراقية على أن المعاهدة تصبح نافذة المفعول حالما تصدق من قبل الجانبين البريطاني والعراقي بعد قبولها من المجلس التأسيسي<sup>(٩)</sup> ، ولذلك كانت الخطوة التالية التي ستشرع بها الحكومة العراقية والسلطات البريطانية في العراق هي العمل على اجتماع المجلس التأسيسي .

(١) يذكر التقرير البريطاني : « بعد ان صحر قانون الجمعيات في بداية آب ١٩٢٢ ، اجيزت ثلاثة احزاب في الاسبوع الثاني من ذلك الشهر الاول ( الحزب الوطني ) ، الذي كان سكرتيره الحاج جعفر ابو التمن . الثاني ( حزب النهضة ) الذي كان مسؤولاً عنه بصورة اسمية اثنان من شيعة بغداد ( امين جلبي الجرججي وعبد الرسول افندي كبه ) ولو انه كان يعتقد بان الروح المحركة كان السيد ( محمد الصدر ) الثالث ( الحزب الحر ) ، مثل المعتدلين وكان برئاسة محمود افندي الكيلاني الابن الاكبر للنقيب » .

British Report 1922-1923, pp.15-16.

(٢) الريحاني - امين ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .

(٣) البصير - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٦٤ .

(٤) Elizabeth Burgoyne, Bell from her personal papers, 1914-1926, Vol. 1, (London, 1961) p.27.

(٥) "Percy Cox, Historical summary" in : Lady Florence Bell, The Letters of Gertrude Bell, Vol. 2 (London, 1927) p. 536; Hereafter cited as : Bell's letters.

(٦) British Report 1922-1923, p. 14.

(٧) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مفاوضات المعاهدة العراقية - البريطانية تسلسل ٣١ ( ورقة / ٣٣١ ) .

(٨) Longrigge, op. cit., p. 142.

(٩) مجموعة المعاهدات والاتفاقيات النهائية بين العراق وبريطانيا ، وزارة الخارجية ( مطبعة الحكومة - ١٩٦١ ) ، ج ٤ ، ص ٢٤ .

تحسّس السعدون بصفته وزيرا للداخلية ، أي ذو علاقة مباشرة بمجريات الامور الداخلية ، المشاكل التي ستواجهها الوزارة النقيبية الثالثة بعد أن تمكنت من توقيع المعاهدة الانكليزية - العراقية وبقي عليها ضرورة الالتزام بنصوص تلك المعاهدة التي قضت بوجوب تشكيل المجلس التأسيسي . لمس السعدون عن قرب بأن سياسة الوزارة النقيبية الثالثة كان لا بد لها أن تمسّطدم بالمعارضة التي استمرت في معارضتها للمعاهدة العراقية - الانكليزية . وبالفعل بدأ تحرك المعارضة ينشط ويزداد حدة ، وكان من الطبيعي أن يوجه ذلك النشاط نحو مقاطعة انتخابات المجلس التأسيسي التي كان على الحكومة اجرائها . اعتقدت المعارضة بأن الانتخابات اذا تمت واجتمع المجلس التأسيسي فسوف يصادق هذا المجلس على المعاهدة وسيتكبل العراق بقيودها <sup>(١)</sup> ، لذلك حاولت المعارضة عرقلة سياسة الوزارة واحراج موقفها والعمل على استقالتها مرة أخرى .

في وسط الاعداد لوسائل مواجهة القوى المعارضة برز تحرك عبد المحسن السعدون ، فلم يؤثر السكوت وانتظار استقالة الوزارة مرة أخرى تحت ضغط القوى المعارضة وانما اقترح على مجلس الوزراء في ١٤/١٠/١٩٢٢ ، أي بعد أربعة أيام فقط من توقيع المعاهدة ، الشروع بانتخابات المجلس التأسيسي ، وقد لاقى اقتراحه قبولا بالاجماع من قبل المجلس <sup>(٢)</sup> ، وعرض بعد ذلك على الملك بصورة مستقلة حيث صدرت ارادة ملكية في ٢١/١٠/١٩٢٢ أوكلت الى السعدون تنفيذ قرار مجلس الوزراء والشروع في الانتخابات في ٢٤/١٠/١٩٢٢ طبقا للنظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي الصادر في ٤/آذار/١٩٢٢ <sup>(٣)</sup> . شرع السعدون باتخاذ الخطوات الضرورية لبدء عملية الانتخابات العامة ، فبعث بتعميم الى المتصرفين يطلب اليهم الاهتمام باجراء الانتخابات وتطبيق أحكام النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي ، ودعوة مثقفي الامة ومفكريها وأبناء الوطن جميعا الى التضامن والتعاقد والتزام السكينة في اتباع قانون الانتخاب ، كما أوصاهم باتباع خطة الحياد اللائق بموظفي الحكومة في الانتخابات وعدم التعصب والمحاباة الى أي جماعة . أكد السعدون تلك التعليمات في ٢٤/١٠/١٩٢٢ <sup>(٤)</sup> . ولكي يواجه قوة المعارضة التي سنتقف بشدة ضد عملية اجراء الانتخابات صرح بالاسلوب الذي كان يعتقد بأنه الاسلوب المناسب لتنفيذ سياسة الحكومة : رأى السعدون أن من

(١) كبة - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملفه مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/١٠/٢ ، جلسة ١٤/١٠/١٩٢٢ ، ( ورقة / ١١ ) .

(٣) ن.م ، جلسة ٢٧/١٠/١٩٢٢ ( ورقة / ١٩ ) .

(٤) جريدة العراق ، ٢١/١٠/١٩٢٢ ، ١٤/١٠/١٩٢٢ .



الحكمة اتباع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة وحملها على الاستجابة لمواقف الحكومة والانصياع لأوامرها <sup>(١)</sup> . ولم يكن الدافع وراء تبنيه ذلك الأسلوب هو كرهه للمعارضة الوطنية ورغبته في تطبيق السياسة التي كانت تتسجم مع المقاصد البريطانية . إذ لم يكن السعدون يجهل الدافع الحقيقي الكامن وراء موقف المعارضة من إجراءات الحكومة . أدرك السعدون تماما أن الدافع الرئيسي وراء الاستياء العام في العراق هو إعلان الانتداب على البلاد ، وأن ذلك الاستياء الشديد والنفور الذي أبداه أهالي العراق بطرق متعددة هو الذي كان وراء تبديل بريطانيا لمواجهة سياستها عن طريق عقد معاهدة مع العراق لمدة من الزمن . كان يدرك أيضا أن أحكام تلك المعاهدة جاءت بما لا يتفق والسيادة الوطنية ، فكان يرى بأنه سوف لن تسكن الأفكار وتهدأ الخواطر إلا بعد إجراء تغيير في صيغة العلاقات البريطانية - العراقية <sup>(٢)</sup> . لقد أثبتت الحوادث التي سنتطرق إليها في هذا البحث وبما لا يقبل الشك ، بأن السعدون كان يشارك الجماعات الوطنية أهدافها وتطلعاتها في الاستقلال والتخلص من السيطرة الخارجية ولكنه كان يختلف عنها في الوسيلة التي تقرب العراقيين من تلك الأهداف ، فقد كان السعدون يرى أن العناصر الضرورية التي يجب أن يقوم عليها الحكم الوطني المستقل لا زالت غير مؤهلة « ومختصرة » إلى درجة تساعد على تحمل مسؤولية البلاد مباشرة . ولم تكن عدم امكانية تحمل المسؤولية من قبل أبناء البلاد مقتصرة في نظر السعدون على عدم أهليتهم وقلة خبرتهم ، فقد كان يرى أن خطر الأتراك ما زال محدقا ، وتطلع الإيرانيين نحو مركز العراق وعتباته المقدسة يظهر بين حين وآخر بشكل واضح ، واعتقد السعدون أيضا بأن مطامع فرنسا في سوريا بعد دخولهما ظافرا إلى دمشق سنة ١٩٢٠ يهدد كيان العراق ، كذلك يهدده ما موجود من اختلافات بين العائلة الهاشمية والعائلة السعودية . رسم السعدون في ذهنه صورة للفتائج المترتبة على استلام العراقيين مسؤولية مقدراتهم مباشرة وبدون أن يحصلوا على أية مساعدة من بريطانيا لصد الخطر الخارجي أو لتأمين الأمن الداخلي ، فرأى أن النتيجة هي انتشار الفوضى في الداخل وضعف الدولة في الخارج حيث تصبح طعمة للدول المحيطة بها مما يضطر بريطانيا إلى أن تتدخل في الأمر وتحفظ بالبصرة كمركز هام لمصالحها الإمبراطورية . فكان يجب ، حسبما يعتقد ، أن تتبع في هذا البلد سياسة صيغتها التفاهم والتعاون مع بريطانيا والاستفادة من مساعدتها في الداخل والخارج . إذا وافى الوقت الذي تتوفر فيه عناصر كافية لاخذ المسؤولية وتركزت الروح الوطنية بصورة كافية ، بدى حينئذ بتقليص النفوذ البريطاني تدريجيا حتى يزول من هذه

(١) British Report 1911-1923, p. 27.

(٢) في رسالة بعثها السعدون إلى المأمون السامي في ١٩٢٦/١/٩ يذكره فيها بماضي العلاقات الإنكليزية - العراقية .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف رقم ج/٩ ، بدون عنوان ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم ، والمصود هنا الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ والمغلق في ١٩٢٦/٦/١ ( ورقة / ٧٧ ) .



البلاد (١) . ومن هذا المنطلق وجد السعدون في اجتماع المجلس التأسيسي فرصة لقيام أجهزة دستورية يمكن استغلالها بعد ذلك للتقرب من الاماني الوطنية فسعى الى اجراء الانتخابات .

لم تكد تبدأ الانتخابات حتى تنادى الوطنيون للعمل على مقاطعتها وقاموا بحملة دعائية واسعة في سبيل ذلك ، فاتصلوا برجال الدين ، واستصدروا من الشيخ مهدي الخالصي وباقي علماء الدين فتاوى شرعية بتحريمها (٢) ، ظهرت فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف في يوم ٨/٢/١٩٢٢ وامقد تأثيرها الى المناطق الاخرى (٣) . والى جانب هذه الفتاوى صدرت أيضا اعلانات غير موقعة من جهة معينة تحت على الانصياع الى فتاوى رجال الدين في كربلاء والنجف والكاظمية (٤) ، فادى ذلك الى ان تتوقف الانتخابات في المراكز الشيعية حيث استقالت اللجان الانتخابية في النجف والكربلاء والحلة والكوفة ، وأعلن الموظفون في الكاظمية عن فشلهم في تأليف تلك اللجان (٥) ، وفي بغداد واجه تشكيل الهيئة التفتيشية بعض الصعوبات (٦) أيضا .

لقد أيقظت تلك الاوضاع في ذهن السعدون الماضي القريب لموقف المعارضة في شهر آب ١٩٢٢ وكيف أنه أدى الى حراجة موقف الحكومة واستقالتها ، كما أدى الى ضرب المعارضة بعنف من قبل المندوب السامي ، وكيف ان موقف المعارضة حينذاك لم يؤد الى أي تقرب نحو الاهداف التي طالبت بها ، بل على العكس أغلقت الاحزاب وأسكتت الصحف ، وألقي القبض على بعض الوطنيين وتم ترحيلهم الى خارج العراق في الوقت الذي تشكلت فيه الوزارة النقيببة الثالثة التي لم تختلف في الشكل والمضمون عن الوزارة المستقيلة (٧) . ان مثل هذا التاريخ القريب لحركة المعارضة كان كفيلا بأن يذكى ذهنية السعدون بأن الاسلوب القائم على أساس التعاون مع الانكليز ، في هذه المرحلة ، هو الاوفق وانه لا بد أن تتبع الحكومة سياسة حازمة تجاه المعارضة . على أي حال لم تتبن حكومة النقيب أسلوب السعدون القائم على سياسة الحزم ، وأدى ذلك الى استقالة عبد المحسن السعدون من وزارة الداخلية في ٦/١١/١٩٢٢ (٨) ، عندما أحس بأن الحكومة أصبحت ضعيفة جدا أمام المعارضة .

(١) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ - ١٨١ .

(٢) كبة - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٣) British Report 1911-1923, p. 26.

(٤) الادهمي - محمد مظفر ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٥١ .

(٥) Ireland, op. cit., p. 391.

(٦) جريدة العاصمة ، ١٢/٥/١٩٢٢ .

(٧) راجع : ص ٨٤

(٨) British Report 1922-1923, p. 27.

## الوضع العام عند تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

أثبتت الحوادث التي أعقبت استقالة السعدون من وزارة النقيب الثالثة صحة توقعاته ، فقد اضطرت الوزارة الى الاستقالة في ١٦/١١/١٩٢٢ ، ومع أن النقيب تذرع باعتلال صحته حين قدم استقالته <sup>(١)</sup> إلا أن السبب الرئيسي في استقالته كان سدة المعارضة <sup>(٢)</sup> . ولكي يقف تيار المعارضة عند حده كلف السعدون ، بتشكيل الوزارة في ١٨/٢/١٩٢٢ <sup>(٣)</sup> ، وفي ٢٠/١١/١٩٢٢ رفع السعدون أسماء وزارته الاولى الى الملك وكانت تضم : « ناجي بك السويدي وزيراً لداخلية ، ساسون حسقييل وزيراً للمالية ، ياسين الهاشمي وزيراً للاشغال والمواصلات ، الحاج عبد الحسين آل جلبي وزيراً للمعارف ، عبد اللطيف المنديل وزيراً للاوقاف » <sup>(٤)</sup> . رحبت السلطات البريطانية في العراق بالوزارة الجديدة المتمثلة في شخص عبد المحسن السعدون ، اذ وجدت فيه الرجل المناسب لتنفيذ السياسة المتفق عليها <sup>(٥)</sup> . وهذا يعني أن موقف السعدون من انتخابات المجلس التأسيسي ومن المعارضة عندما كان وزيراً لداخلية ، لم يغرب عن بال السلطات البريطانية ، كذلك لم يغرب عن بالها أن السعدون كان يستطيع أن ينفذ ما يقول ، فهو الذي قدم اقتراحاً في ٦/تموز/١٩٢٢ - أي عندما كان وزيراً للعدلية في وزارة النقيب الثانية - الى مجلس الوزراء بغلق جريدة الاستقلال لاجل غير محدود ، وذلك عندما نشرت الجريدة مقالات مضرّة بسمعة الحكومة <sup>(٦)</sup> . ولكن الشيء المهم الذي

(١) عن كتاب استقالة عبد الرحمن النقيب .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة ، رقم ج/١ ، وثيقة موقعة بخط النقيب ( ورقة / ١ ) .

(٢) لم تكن المعارضة السبب الوحيد في استقالة الوزارة النقيببة الثالثة ، فقد اضافت مشكلة الموصل واستقالة محسن شلاش بنفس اللحظة التي استقال فيها السعدون ، ثم ترك وزارة الدفاع شاغرة بمغادرة جعفر العسكري الى لندن لحضور مؤتمر لوزان ، اضافت اسباباً اخرى لاستقالة الوزارة .

Bell's letter's, "Historical summary, by Percy Cox.", Vol. 2, p. 539; British Report, 1922-1923, p. 27.

(٣) عن كتاب التكليف الذي وجهه الملك الى عبد المحسن بتاريخ ١٨/١١/١٩٢٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة ، رقم ج/١ ( ورقة / ٣ ) ، جريدة العراق ، ١٨/١١/١٩٢٢ .

(٤) عن وثيقة بخط السعدون وتوقعه مقدمة الى الملك في ٢٠/١١/١٩٢٢ رقم ١٥٢٨ : م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة للحكومة العراقية ، رقم ٣/٢ ( ج ) ، ( ورقة / ٤ ) .

(٥) اضيف الى تلك الاسماء ، اسم ( نوري سعيد ) كوكيل لوزارة الدفاع في الارادة الملكية الصادرة في ٢١/١١/١٩٢٢ : م.و ، ملفات البلاط ، ملف تأليف الوزارة الرابعة للحكومة العراقية ، رقم ٣/٢ ( ج ) ، ( ورقة / ٥ ) .

(6) Burgokne, op. cit., p. 302.

(٧) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٧ ، جلسة ٦ ( تموز ) ١٩٢٢ ( ورقة / ٨ ) .



يلفت الانتباه هنا هو أن هذا الارتياح والترحيب بالوزارة السعدونية الاولى من قبل السلطات البريطانية لم يكن مبعثه رغبة بريطانية باجراء الانتخابات ، وبأن السعدون هو الرجل المناسب لاتمام الانتخابات ، ذلك أن بريطانيا في هذه الفترة لم تكن راغبة في الحقيقة باجراء الانتخابات ، فقد كان واضحا لدى بريطانيا بأن استمرار الانتخابات ونتائجها سيكون في صالح تركيا التي ظلت تطالب بولاية الموصل (١) ، ذلك أن بريطانيا لم تكن تغفل حقيقة شعور سكان الولاية وتخوفهم من العودة الى أحضان الأتراك وبالتالي عدم مساهمتهم في الانتخابات ، وهو أمر سيدعم حجة تركيا في الموصل ، وربما سيساعدها على كسب القضية في عصبه الامم التي عازمت بريطانيا أن توكل اليها مهمة الفصل فيها ، لذلك كان من رأي الحكومة البريطانية أنه لا يمكن عمليا اجراء الانتخابات ، في تلك الفترة ، الى أن يتم التوصل الى قرار في مسألة ولاية الموصل (٢) . كان الباعث الحقيقي للارتياح هو أن وزارة السعدون ستتولى مهمة الاصطدام المباشر بالجماعات الوطنية ، فعندما تقوم الحكومة العراقية بتوجيه يد الردع الى المعارضة بالنيابة عن المذوب السامي فان أقل ما يؤدي ذلك هو اقتسام مسؤولية ردود الفعل العام بين الحكومة العراقية وبين السلطات البريطانية الهادفة الى تقليص التزاماتها وتخفيف مسؤولياتها في العراق .

أما البلاط الملكي فقد اندفع لهذا التكليف لسببين : الاول هو أن عبد المحسن السعدون كان حينذاك مؤيدا كبيرا للملك ، والثاني هو كونه غير منتمي للحزب الحر المعتدل الذي كان يسند وزارة النقيب والذي أثبت فشله في ادارة الامور فوصفه الملك بالخمول (٣) وحاول حله . هذا اذا أضفنا ان البلاط كان يتوخى من مجيء السعدون الى الوزارة ما كانت تتوخاه السلطات البريطانية أيضا .

عندما بدأ السعدون مهام وزارته الاولى كان وضع العراق الداخلي قد امتاز بشدة الخلاف القائم بين المعارضة والحكومة (٤) ، فقد استمرت القوى المعارضة تحاول عرقلة انتخابات المجلس التأسيسي وتعترض على شرعيتها (٥) ، كما كانت بعض المناطق الكردية في الشمال في وضع مضطرب مهدد بالانفصال (٦) . أما

(١) للوقوف على طبيعة العلاقة بين تركيا والعراق في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، راجع الملحق رقم (٦) .

(٢) عن كتاب سري من المذوب السامي الى الملك فيصل في ٩ ( حزيران ) ١٩٢٣ بحون رقم : ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات للمجلس التأسيسي ، رقم ٢/٦/د ( ورقة ٢٣ و ٢٢ ) .

(3) Burgoyne, op. cit., p. 302.

(٤) السويدي - توفيق ، المصحر السابق ، ص ٩١ .

(٥) جريدة العاصمة ، ٢١ ( كانون الاول ) ١٩٢٢ .

(٦) للوقوف على الاسباب التي أدت الى اضطراب الأوضاع في المناطق الكردية راجع الملحق رقم (١) .



الأتراك فقد ازدادت مطالبتهم بولاية الموصل بعد أن أنهت هدنة ( مودانيا ) في تشرين الثاني ١٩٢٢ الحرب اليونانية التركية <sup>(١)</sup> . وكانت صلات العراق ببقية الدول المجاورة متوقفة على مدى تجاوب الحكومة العراقية مع السلطات البريطانية <sup>(٢)</sup> ، ووافق كل هذا أزمة مالية كان على الوزارة مهمة مواجهتها <sup>(٣)</sup> . وبمعنى آخر لم يكن هناك تغيير يدعو الى أن يبدأ عبد المحسن السعدون سياسته التي تبناها عندما كان وزيرا للداخلية <sup>(٤)</sup> ، والقائمة على أساس التعاون مع الإنكليز واتباع سياسة حازمة تجاه القوى المعارضة . بل أخذ يرى بأن انجاز الانتخابات والتنام المجلس التأسيسي هو ربح سياسي عظيم وعلى العراق ان لا يضع مثل ذلك الربح <sup>(٥)</sup> ، لاعتقاده بأنه ما لم يكن للبلاد كيان مشروع يستند الى طبقه من الناس منتخبين انتخابا قانونيا ، يحق لهم أن يتكلموا باسم البلاد ويرفعوا صوتهم عاليا فلا خير يرجى للإصلاح وللحصول على الاستقلال <sup>(٦)</sup> . ومن هذا المنطلق استمر السعدون على سياسة اجراء الانتخابات مهما كلف الامر .

### السعدون وانتخابات المجلس التأسيسي :

في نفس اليوم الذي قدم فيه السعدون أسماء وزرائه الى الملك ، وصل الى الملك كتاب من دار الاعتماد يحث على معاقبة من ينشرون الفتاوى بموجب المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ من قانون الانتخاب ، ويقترح ان تنشر الحكومة بيانا يلفت فيه نظر الناس الى تلك المواد <sup>(٧)</sup> . استجاب السعدون لطلب دار الاعتماد فأكد منهاج الوزارة الذي نشر في ٢٤/تشرين ثاني/١٩٢٢ بأن الحكومة ستستند الى احكام تلك المواد لمنع التدخلات الغير قانونية في الانتخابات الجارية <sup>(٨)</sup> ، وقد جاء دليل عزم الحكومة على تنفيذ تهديداتها على أثر الاجتماع الذي عقد في ( سينما رويال - في بغداد ) يوم ٢٠/١٢/١٩٢٢ لانتخاب أعضاء الهيئة التفتيشية ، فقد طالبت السلطات الحكومية باجراء التحقيقات والتعقيبات القانونية بحق المحامي داود

(١) راجع الملحق رقم (٢) .

(٢) سيظهر لنا خلال الصفحات القادمة ان الحكومة البريطانية كانت تلعب الدور الاول في علاقات العراق الخارجية بصفتها دولة منتدبة وان كان ذلك الانتداب قد تستر بالصلاحيات التي اعطتها معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ لبريطانيا .

(٣) للوقوف على الوضع المالي للعراق قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، راجع الملحق رقم (٣) .

(٤) راجع / ص ٨٩ - ٩٠

(٥) الشرقى - علي ، فكري السعدون ، ص ٧٣ .

(٦) عن كتاب سري من دار الاعتماد الى الملك في ٢٠/١١/١٩٢٢ ، بدون رقم م و ، ملفات البلاط ،

ملف الانتخابات ، رقم د/٢٦ ( ورقة ١ ) .

(٧) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ .

(٨) العراق ، ٢٤/١١/١٩٢٢ .

السعدي الذي عارض اجراءات الحكومة في ذلك الاجتماع ، وكذلك بحق من شاركه في ذلك الموقف (١) . أوحى الاجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاه المحامي المذكور ورفقائه بأن الحكومة تريد التذرع بالقوة لاجراء الانتخابات ، فاستغلت بعض الصحف المناهضة للسعدون ذلك الموقف وراحت تشكك بصورة غير مباشرة بسلامة الانتخابات وتطالب باجراء انتخابات حرة قائمة على احترام وسيادة الامة واحكام القانون (٢) . أما السعدون فلم يلتفت الى تعليقات الصحف التي توقعت بأن اجراءات الحكومة ستؤثر تأثيرا سيئا على الرأي العام فقد اوضحت الحكومة بأنها مصرة على فرض احكام المواد ٦٤ و ٦٥ و ٦٦ من النظام المؤقت لانتخابات المجلس التأسيسي على أي شخص يخل بسلامة الانتخابات (٣) . ولكن يلاحظ أن اجراءات السعدون الحازمة جاءت متأخرة فقبل أن تبشر وزارته أعمالها كانت الانتخابات قد توقفت في مناطق الفرات الاوسط والمراكز الدينية خاصة كربلاء والنجف والكوفة والكاظمية وذلك منذ صدور فتاوى رجال الدين (٤) ، كذلك ساعد صدور الفتاوى في وقت لم تبدأ فيه اجراءات السعدون ، ساعد على تركيز تأثير فتاوى رجال الدين فكثير من استجاب لتلك الفتاوى . يذكر التقرير البريطاني : « أن أثر الفتاوى الدينية لم يقتصر على الشيعة وحدهم بل استجابت الطائفة السنية له أيضا ، وقام رجال الدين المسيحيين بالدعوة لمعاودة المسلمين في حركتهم » (٥) . لقد أثر في اضعاف اجراءات السعدون الانتخابية كذلك كون فتاوى رجال الدين كانت ترتبط أساسا بمطالب الوطنيين ، فقد أعلن رجال الدين بأن فتاويهم ستكون نافذة المفعول ما لم تلغ الحكومة الادارة العرفية وتطلق حرية المطبوعات والاجتماعات وتسحب المستشارين البريطانيين من الالوية الى بغداد وتحصر السلطة بيد موظفين وطنيين وتعيد المنفيين السياسيين وتسمح للأحزاب السياسية بمزاولة أعمالها (٦) ، وهذا يعني ان القوى المعارضة لسياسة السعدون كانت متراسة وتسير في خط واحد ، واذا أضفنا الى ذلك أيضا بأن الكثير من الناس لم يشتركوا في الانتخابات خوفا من التجنيد الاجباري ، رغم تأكيد الحكومة الصريح في ٤/كانون أول/١٩٢٢ بأنها لا تنوي احداث التجنيد الاجباري في هذه الفترة ، ألفينا الاسباب التي حالت دون نجاح السعدون في استمرار عملية الانتخابات ، فقد توقفت الانتخابات في أواخر شهر كانون الثاني ١٩٢٣ وانصرفت الصحف عن نشر أخبارها

(١) الادعوى ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٥ .

(٢) العاصمة ، ١٩٢٢/١٢/٢٧ .

(٣) العراق ، ١٩٢٢/١٢/٢٨ .

(٤) British Report 1922-1923, p. 26.

(٥) British Report 1923-1924, p. 6.

(٦) العاصمة ، ١١ ، ١٥ ( كانون أول ) ١٩٢٢ ، البصر ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٥ .



منذ منتصف كانون الثاني ١٩٢٣ تقريبا (١) .

ان فشل الانتخابات ونجاح المعارضة في موقفها لم يثن السعدون عن سعيه في اجتماع المجلس التأسيسي ، فقد استمر يعتقد بأن السياسة السلبية التي تتبعها المعارضة سوف لا تجدي البلاد نفعا ، لان هذه السياسة سوف تترك فراغا في حياة البلد فتؤخر تنظيمه وتضعف كيانه (٢) . ويبدو ان السعدون أدرك هذه المرة بأن استخدام أساليب الشدة تجاه قوى المعارضة ككل سيعيق تنفيذ سياسته مرة أخرى ، اذ سيخلق موقفا موحدا يجمع رجال الدين والتنظيمات السياسية المعطلة ، فلكي لا تظهر قوى المعارضة موقفا موحدا تجاه سياسة الحكومة سعى السعدون الى ايجاد نوع من التخلخل بين كتلة رجال الدين من جهة وبين كتلة التنظيمات السياسية من جهة أخرى ، وذلك عن طريق التقرب الى كتلة التنظيمات السياسية من ناحية واستخدام اسلوب الحزم مع كتلة رجال الدين التي وجدعا أكثر تأثيرا في اعاقه عملية الانتخاب ، من ناحية أخرى ، وقد صادف بنفس الوقت دخول عامل جديد الى الميدان أعطى الفرصة للسعدون بأن يسير بكل تودة نحو ازالة الموانع والاسباب التي أدت الى توقف الانتخابات ذلك هو تطور قضية الموصل .

### تطورات قضية الموصل خلال عام ١٩٢٣ واثرها في سياسة السعدون

قبل أن تبشر الوزارة السعدونية أعمالها في ٢٠/١١/١٩٢٢ ، أحيل الخ بين بريطانيا والعراق من جهة وبين تركيا من جهة أخرى حول قضية الموصل الى مؤتمر لوزان ، ولم تتوصل مباحثات مؤتمر لوزان الاول الذي أنهى أعمال ٢/شباط/١٩٢٣ الى حل حاسم لتلك المسألة ، فقد تمسك الاتراك بمطالبتهم بولا الموصل وأعربوا عن رغبتهم في اجراء استفتاء محلي يؤخذ فيه رأي السكان ، أما الجانب البريطاني فقد فند مزاعم الاتراك (٣) واقترح احالة المشكلة الى عصبة الأمم ، اذ أرسل اللورد كورزن ، ممثل بريطانيا في المؤتمر ، في ٢٥ كانون ثاني ١٩٢٣ رسالة الى السكرتير العام للعصبة راجيا ادخال الموضوع في جدول أعمال اجتماع مجلس (٤) عصبة الأمم في باريس .

كان السعدون يعير لمسألة الموصل جل اهتمامه ، فقد كان يعتقد ان أول خطر يحدق بالعراق انما ينبعث من تركيا ، وبحكم العمر الطويل الذي عاشه السعدون في الاستانة وبحكم اتصالاته الوثيقة بالبيئات التركية ومحيطاتها في

(١) خلت اعداد جريدة العراق التي صدرت بعد ١١/١/١٩٢٣ من ذكر اخبار الانتخابات .

(٢) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٣) عن خطاب اللورد كورزن في مؤتمر لوزان في ٢٣/١/١٩٢٣ م . و . ملفات البلاط ، ملف تركه وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٥ ، ( الاوراق / ١ - ١٠ ) .

(٤) فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط ٢ ( بغداد - ١٩٦٧ ) ص ٣٣ .



السابق (١١) . كان السعدون يرى ان الذعنبة التركية لا تستسيغ بسهولة أن تضع من يدها بلاد شاسعة كانت جزءاً من امبراطوريتها (١٢) . كذلك كان السعدون يرسم في ذهنه صورة للنقائج المترتبة على الوضع الموجود حينئذ بين تركيا والعراق . فقد كان يرى ان المناطق العراقية المتاخمة لتركيا كانت تحوي عناصر مختلفة من كرد وترك وعرب ، تسهل دعاية الاتراك ضد العراق . ولهذا كان يعتقد ان سد الباب في وجه تركيا سوف يوفر على العراق جهداً كبيراً ويرفع عن عاتقه حملاً ثقيلاً (١٣) . وانطلاقاً من هذه النظرة اعتبر السعدون كل عمل موجه لغير صالح العراق في تلك القضية . عداءاً موجهاً لشخصه بالدرجة الاولى ، فيذكر سليمان فيضي العبارات التي ردها السعدون بعد أن توهم ان الاول يشغل لصالح الاتراك في قضية الموصل فيقول : « دعاني عبد المحسن السعدون الى مكتبه ، فلما حضرت بدأ يعاتبني أشد عتاب كقوله : نحن أصدقاء وكنا دائماً كذلك ، فما الذي جرى بيني وبينك حتى تناصبني العداء على حين غرة ؟ » (١٤) . أدى التطور الجديد في مسألة الموصل الى تجديد شكل جديد في علاقة السعدون بالمعارضة ، فلم يكن بإمكان الحكومة العراقية اتباع أسلوب أشد من السابق تجاه قوى المعارضة وتحاول اجراء انتخابات جديدة مباشرة على أثر فشل عمليات الانتخاب في كانون ثاني ١٩٢٣ ، لان ذلك سيؤدي الى توسيع هوة الخلاف مع القوى المعارضة وهو أمر سيؤدي لتركيا ، لان رفض بعض المناطق الشمالية في العراق الاشتراك في الانتخابات يعطي الحجة لتركيا في فصل تلك المناطق عن العراق اذا ما بحث موضوع ولاية الموصل في عصبة الامم ، ولذلك استمرت الحكومة بضعة اشهر دون محاولة جديدة لبدء الانتخابات خوفاً من ظهور نقائج يستفيد منها الاتراك (١٥) . أمام هذا الوضع المتطور لمسألة الموصل وجد السعدون نفسه مضطراً الى ان يقوم بمهمتين في آن واحد الاولى . تهيئة اذعان العراقيين نحو مسألة الموصل ، الثانية . السعي لايجاد تخلخل في موقف المعارضة . اما فيما يتعلق بالامر : فقد بدأت صحف الحكومة تؤكد احقية العراق بالموصل وترد على تعنت الاتراك ، وفي تعليقاتها على مطالب الاتراك وحججهم كانت الصحف تبرز اهمية الموصل بالنسبة للعراق من النواحي الاقتصادية والعنصرية والعسكرية ، وفي نفس الوقت تقرر بأن الوقت اصبح مناسباً لان يقوم الامير ( زيد ) بزيارة للموصل ، كممثل لاختيه الملك فيصل ، وكان الغرض من الزيارة هو جعل الامير نقطة استجماع للعاطفة الوطنية ، وبالفعل لم يصعب رؤساء القبائل الكردية ، الذين كانوا قد اقساموا يمين الولا، للملك فيصل عند

(١) راجع الفصل الاول ، ص

(٢) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) ن.م ، ص ١٧٩ .

(٤) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٩ .

(٥) العاصمة ، ١٣ ( تموز ) ١٩٢٣ .

تتويجه ، لم يضيعوا وقتا في تقديم احترامهم للأمير زيد ، كما عرضوا مساعدتهم للحكومة العراقية ضد الاتراك (١) ، شاركت الصحف العراقية الأخرى بحملات مماثلة أيضا غرضها عرض أحقية العراق بالولاية ، ويبدو أنه كان لتلك الحملات الصحفية والاعلان الحكومي تأثير واضح على الناس ، انعكس في كثرة البرقيات التي أخذت تندد على الملك والسعدون من مختلف أنحاء العراق تعلن وقوفها الى جانب الحكومة العراقية في مسألة أحقية العراق بالموصل ، ويبدو من تلك البرقيات أيضا بأن الحكومة حاولت بكل طريقة كسب قضية الموصل ، فقد كان من بين البرقيات عدد ارسل من قبل موظفين تابعين للحكومة العراقية كرؤساء البلديات مثلا ، ومن مقارنة نصوص برقياتهم المتشابهة في العبارات يمكن ان نستنتج بان تلك البرقيات انما ارسلت بايعاز من الحكومة نفسها ، فقد كان في صالح الحكومة العراقية ان تظهر رغبة العراقيين في انضمام الموصل الى العراق ، وقد أحالت بالفعل تلك (٢) البرقيات الى عصابة الأمم .

لقد نجحت جنود السعدون في ابراز أهمية الموصل واذكاء الوعي الشعبي حولها ، فلم يقتصر الأمر على البرقيات التي تؤيد موقف الحكومة وانما ظهر تحرك في بغداد قام به الموصليون انفسهم ، اذ عقدوا الاجتماعات الخاصة وقرروا تحرير بيان خاص يوزع في الموصل ويدعو الموصلين الى التمسك بالبقاء مع العراق (٣) . هذا اذا ما علمنا بان الدعم الشعبي لقضية الموصل لم يكن مؤثرا وواضحا في السابق ، فاذا كان هناك الكثير ممن اعتمدوا بصلات الدولة العراقية ببريطانيا وبموقفهم الرافض للمعاهدة الانكليزية - العراقية ، فقد كان هناك الخليل ممن التفتوا الى أهمية الموصل للعراق في الفترة التي سبقت ظهور الوزارة السعدونية الاولى ، فيذكر ساطع الحصري : « كان البعض من الكتاب والمثقفين العراقيين لا يقدر أهمية قضية الموصل حق قدرها ، ويقول : المهم هو الاستقلال ، قضية الموصل مسألة ثانوية » ، لقد سمعت هذا القول من غير واحد في بغداد والنجف ، وبذلت جنودا لاثبات خطأ هذا الرأي وبعده عن المنطق ... انني ناقشت هذا الامر مع العديد من المثقفين ... وعندما علمت ان هذه الفكرة المذكورة كانت منتشرة في النجف بوجه خاص ، سافرت الى هناك وناقشت الامر مع حسين آل كمال ومع غيره من النجفيين (٤) ، أما موقف الموصلين فقد كان يتصف بالسلبية والسكوت ، فلم ترتفع اصواتهم للتعبير عن آمانيهم ورغباتهم وكان الامر

British Report 1922-1923, p. 31.

(٢) عن مجموعة برقيات موجهة الى الملك السعدون من جهات مختلفة من العراق م. و . ملف

البلاط ، ملف تركية وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤ ( الاوراق ٦٦ - ١٤٢ ) .

(٣) قبضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(٤) الحصري - ساطع ، مذكراتي ، ص ٤٩٠ - ٤٩١ .



لا يعنيهم . هذا ما حدا البعض الى ان يصفهم بأنهم كانوا <sup>(١)</sup> « اشبه بالعيد في سوق النخاسين » .

ادت جهود السعدون الى زيادة اهتمام الرأي العام العراقي بمسألة الموصل ، و اعلان تأييده للحكومة العراقية في موقفها ضد الاتراك ، فيقول التقرير البريطاني : « ... ضم الشيخ ورجل المدينة والسني والشيوعي واعضاء المجالس البلدية والادارية والحزب الحر الذي يترأسه اكبر ابناء النقيب وصحفي بغداد ، ضموا اصواتهم الى عبد المحسن السعدون رئيس الوزراء <sup>(٢)</sup> » . هذا على صعيد العمل السياسي ، اما على صعيد المجابهة المباشرة مع الاتراك فيبدو واضحا ان بريطانيا كانت قد تكفلت بتلك المجابهة ، صحيح ان قطعات من الجيش العراقي كانت قد تهيأت للحركة الى زاخو وعقره <sup>(٣)</sup> على اثر ظهور دلائل النشاط العسكري التركي في اعقاب مؤتمر لوزان الاول ، الا ان دور تلك القطعات كان قد اقتصر على اسناد القوات البريطانية الكبيرة التي تقدمت لمواجهة الاتراك <sup>(٤)</sup> ، واذا علمنا ان مجرد تحرك تلك القطعات ادى الى ان تطالب وزارة الدفاع بزيادة الجيش وتعلن عدم قدرة الجيش العراقي على القيام بمهام أخرى <sup>(٥)</sup> ، ادركنا ان الجيش العراقي لم يكن مستعدا بعد للدفاع عن الحدود ، ولعل في هذا ما يبرر ايضا تأكيد السعدون على ضرورة التعاون مع بريطانيا في هذه الفترة ، طالما تتولى الاخيرة مهمة الدفاع عن الحدود العراقية . وكما تركت الحكومة العراقية مسألة المجابهة العسكرية مع تركيا لبريطانيا <sup>(٦)</sup> ، كذلك تركت لها امر مناقشات مسألة الموصل مع تركيا فعلى الرغم من محاولة الحكومة العراقية الاشتراك في مباحثات لوزان <sup>(٧)</sup> ، الا ان تلك المحاولة كانت رمزية ، فلم يشترك الممثل العراقي ( جعفر العسكري ) بصفة

(١) فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٨ .

(2) British Report 1922-1923, p.23.

(٣) عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء ، في ١٩٢٣/٣/٧ بدون رقم ، م.و . ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ٤/٢/٠ ( ورقة / ٣٠ ) .

(4) British Report 1922-1923, p. 11.

(٥) عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء ، في ١٩٢٣/٣/٧ ، بدون رقم ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ٤/٢/٠ - ( ورقة / ٣٠ ) .

(٦) اخبر مجلس الوزراء ، وزارة الدفاع - التي كانت تلح على المجلس بضرورة زيادة الجيش لمواجهة المخاطر - بان لا تفكر في مسألة الدفاع عن الحدود العراقية ، اي بمعنى آخر ان هناك من يتولى مهمة الدفاع عن الحدود .

عن كتاب وكيل وزير الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء ، في ١٩٢٣/٣/٧ ، م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، د/٤/٢ ، سنة ١٩٢٣ ( ورقة / ٣٠ ) .

(٧) منذ ١٩٢٢/١٠/١٤ بعث الملك فيصل بكتاب الى المندوب السامي برسي كوكس طلب فيه الموافقة على ارسال ممثلين عراقيين يحضرون مؤتمر لوزان ، وقد جات الموافقة في كتاب دار الاعتماد المؤرخ في ١٩٢٢/١٠/٣٠ م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/٠ ( ورقة / ٦ ) .



رسمية بل (١) بصفة استثنائية .

لمس السعدون بأن حكومته كسبت تأييد الرأي العام العراقي في مسألة الموصل (٢) ، وقد اوجد ذلك التأييد نوعاً من التقارب بين الحكومة والرأي العام . ولكن يبدو من ناحية أخرى ، انه وجد بأن ذلك التأييد غير كاف لمباشرة انتخابات جديدة . فقد رأت حكومة السعدون (٣) « ان من الصالح عدم إثارة الرأي العام في الوقت الحاضر في مسألة الانتخابات الى ان تتوصل الى رفع سوء التفاهم بينها وبين القوى المعارضة » . وهذا ما دعاه الى الامعان في سياسة اتحاد تخلق في موقف المعارضة : -

### ١ - التقرب الى كتلة التنظيمات السياسية :

حاول السعدون التقرب الى كتلة التنظيمات السياسية ، عبدأ بمحاولة خلق نوع من الثقة بين المعارضة والحكومة عن طريق تنفيذ ما يعتبر استجابة لبعض المطالب الوطنية في منهاج وزارته . لقد وعد منهاج الوزارة بسعي الحكومة لاعادة المنفيين السياسيين واطلاق حرية الصحافة (٤) ، فتنفيذ بعض مواد منهاج التي هي في صالح المعارضة معناه ان تطرح الفئات الوطنية الثقة في وعود السعدون وتصريحاته . فأعلن السعدون بأن المنفيين السياسيين الذي كانوا قد نفوا الى ( هنجام ) وفقاً لاوامر المندوب السامي الصادرة في آب ١٩٢٢ سيطلق سراحهم تحت ضمانات مشددة وذلك بأن يدعمون سياسة الملك والحكومة القائمة (٥) . في الواقع لم يستطع السعدون في البداية اقناع السلطات البريطانية بالسماح لعودة جميع المنفيين السياسيين ، ففي الوقت الذي سمح به بعودة بعض المنفيين السياسيين كان (٦) المندوب السامي قد قرر رأيه على عدم السماح للحاج جعفر ابو التمن وحمدي الباجهجي بالعودة الى العراق وانما بالذهاب لاي قطر آخر . ولكن في ٣ ( آذار ) ١٩٢٣ اسفرت جهود السعدون لدى هنري دويس ، الذي كان يقوم باعمال المندوب السامي برسي كوكس ، اثناء سفره الاخير الى لندن (٧) .

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى مجلس الوزراء ، في ١٨/١٠/١٩٢٣ رقم ١٠٨/١٠٨

ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم د/١٠/٢ ( ورقة / ١٠١ ) .

British Report 1922-1923, p. 30.

(٢) جريدة العاصمة ، ١٣ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(٣) عن منهاج الوزارة السعدونية الاولى - العراق ، ٢٤/١١/١٩٢٢ .

British Report 1922-1923, p. 30.

(٤) وصل الى بغداد في ١٩ ( شباط ) ١٩٢٣ ، امين الجرججي وحبيب الخيزران وعبد الرزق

كبه وسامي خونده . جريدة العراق ، ٢٠ ( شباط ) ١٩٢٣ .

(٥) غادر برسي كوكس العراق في ١٩/١٠/١٩٢٣ لحضور اجتماعات اللجنة الوزارية البريطانية التي

(٦) تشكلت للنظر في العلاقات البريطانية - العراقية ، فاوكل مهماته الى هنري دويس .

أسفرت عن موافقة هنري دوبس بعودة حمدي الباجه جي الى العراق ، أما جعفر ابو التمن فقد أصر هنري دوبس على ان لا يسمح له بالعودة الى العراق وانما لاية منطقة يختارها في اوروبا . لم يقر السعدون ووزراؤه قرار هنري دوبس المتعلق بجعفر ابو التمن ، ففي ٥ ( آذار ) ١٩٢٣ اصر مجلس الوزراء بأن يؤذن لجعفر ابو التمن بالعودة الى العراق لعدم تمكنه من المعيشة في اوروبا ، وفي المقابل اكد المجلس عدم وجود محذور من عودته وبأن تؤخذ منه وثيقة ، كالتى اخذت من غيره من المنفيين ، تؤكد عدم تدخله في السياسة <sup>(١)</sup> . لم يجد قرار الحكومة قبولا لدى القاذم باعمال المندوب السامي ، ففي ٨ ( آذار ) ١٩٢٣ خاطب هنري دوبس الملك للتشاور معه في موضوع القرار الذي اتخذته الوزارة بشأن ابي التمن ، فبين للملك انه ليس من الموافق ان يسمح لجعفر ابو التمن بالعودة قبل وصول السير برسي كوكس الذي له علاقة خاصة بالحوادث التي ادت الى ابعاده . كما بين دوبس رأيه الى الملك بأن جعفر ابو التمن هو أحد الزعماء المضادين للمعامدة المعقودة بين بريطانيا والعراق ، وان رجوعه يؤثر على مصالح الحكومة البريطانية في هذا الوقت ، وطلب دوبس الى الملك توقيف العمل بقرار مجلس الوزراء الصادر في ٥ ( آذار ) ١٩٢٣ الى ان تسنح الفرصة لمفاوضة برسي كوكس بذلك الموضوع <sup>(٢)</sup> . استجاب الملك في ١٠ ( آذار ) ١٩٢٣ لطلب هنري دوبس الا انه بنفس الوقت اعن عن رغبته بأن يطلب دوبس موافقة برسي كوكس على رجوع ( ابو التمن ) استنادا الى كفالة الحكومة له بأن لا يشتغل في السياسة وبذلك لايبقى مجال لما يخشى من الاضرار بمصالح الحكومة البريطانية <sup>(٣)</sup> .

بقى موضوع الموافقة على عودة ( ابو التمن ) عالقا الى ١٤ ( نيسان ) ١٩٢٣ . ففي التاريخ الاخير قدم السعدون تأكيدات جديدة على مسؤولية الحكومة تجاه تحرك ( ابو التمن ) المقبلة ، فأخبر المندوب السامي بأن السلطات المخولة للشرطة لالقاء القبض على الاشخاص المشتبه فيهم والمواد القانونية المرقمة ٧٨ الى ٨٩ من قانون اصول المحاكمات الجزائية كاملة وكافية لمعاقبة أي شخص يأتي حركة مخلة بالامن او مضره بمصالح الحكومة باقصى ما يمكن من الشدة ، كما اخبر المندوب بأن ليس هناك مايمنع الحكومة من اعلان الاحكام العرفية واتخاذ

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم م/٤/٢ ، جلسة ٥ ( آذار ) ١٩٢٣ ( ورقة/٣ ) .

(٢) عن كتاب سري من سكرتارية دار الاعتماد الى الملك في ٨ ( آذار ) ١٩٢٣ م.و ، ملفات البلاط ، ملف رقم ج/٢/ج ، توجد عدة ملفات تحمل نفس الرقم ( بدون عنوان ) ، والملف المقصود هنا هو الملف المفتوح في ١٩٢٣/٥/٥ الى ١٩٢٣/١٢/١٦ ( ورقة/٣١ ) .

(٣) عن كتاب الملك الى سكرتارية دار الاعتماد بتاريخ ١٠ ( آذار ) ١٩٢٣ م.و ، ملفات البلاط ، ملف رقم ج/٢/ج ، الملف الذي يشمل الفترة من ١٩٢٣/٥/٥ الى ١٩٢٣/١٢/١٦ ( ورقة/٢٩ ) .



التدابير الصارمة السريعة في حق أي شخص عند مسيس الحاجة الى ذلك ، وفي الاخير طلب السعدون الى المعتمد مقابل تلك التاكيدات ان يسمح بعودة جعفر ابو التمن الى العراق (١) . لم يكتف السعدون ببذل الجهود لدى دار الاعتماد في سبيل اعادة المنفيين السياسيين فقد طالب ايضا باعادة اصدار جريدة الاستقلال التي كانت قد اغلقت سابقا فنجحت جهوده في هذا المجال ايضا حيث باشرت الجريدة عملها من جديد في ( ١٧ مارس ١٩٢٣ ) . ولكي يعزز الثقة عند التنظيمات السياسية استجاب لمطالبها ايضا في الحد من سيطرة المفتشين الاداريين البريطانيين ، الذين طالبت التنظيمات الوطنية دوما بوجود جعل مقرهم في بغداد وليس في الالوية (٢) . فاصدرت الحكومة نظام التفتيش الاداري في كانون الثاني ١٩٢٣ والذي نصت المادة الرابعة منه على ان مقر المفتشين الاداريين (٣) سيكون في بغداد ومن بغداد يرسلون للتفتيش حسبما تقتضيه الاحوال وتراه وزارة الداخلية .

كان السعدون يدرك ان هذه الخطوات غير كافية لحمل المعارضة على التنازل عن موقفها المعارض اذا ما ارادت الحكومة البدء بعملية انتخابات جديدة ، لانه لم ينس بأن السبب المباشر وراء ذلك الموقف هو السخط الذي ولده توقيع المعاهدة الانكليزية العراقية في ١٠/١٠/١٩٢٢ (٤) ، ولذلك لم يكن السعدون ليتورع عن اقتناص أية فرصة تؤدي الى تخفيض غلواء المعارضة بخصوص المعاهدة ، ومن هنا وجد السعدون الفرصة مناسبة عندما اظهرت بريطانيا رغبتها بتقليص حدود التزاماتها في العراق فعملت على عقد بروتوكول خاص بمعاهدة ١٩٢٢ .

### بروتوكول المعاهدة الانكليزية - العراقية :

اثر الاستنكار الشعبي لمعاهدة ١٩٢٢ في العراق ، ونقل الالتزامات المأه

(١) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٤ ( نيسان ) ١٩٢٣ بدون رقم م . و . .  
البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٣ ، ( ورقة/٧٢ ) .

(٢) البصر - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ .  
(3) Ireland, op. cit., p. 365.

كان النظام مجرد ايهام للمعارضة بان الحكومة البريطانية تهتم بمناقشة مطالبهم لان جوهر النظام اعطى المفتشين الاداريين سلطات واسعة ، كما ان ماجا فيه من مواد ترضي المعارضة لم تطبق بصورة فعلية ، كانت المعارضة ترى ان وجود المفتشين الاداريين في بغداد سيحد من تدخلهم في الامور الانتخابية ، ولكن هذا البند لم يطبق فحتى تموز ١٩٢٣ ، عندما بدأت الحكومة الجولة الانتخابية الثانية ، كانت الصحف تشكو من وجود المفتشين الاداريين في الالوية وعدم مغادرتهم الى بغداد .

البصر - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٤٨٩ ، العاصمة ، ٤ ( تموز ) ١٩٢٣ .  
(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١/٩ ، يذكر فيه ماضي العلاقات البريطانية - العراقية : ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٩ ( رقة/٧٧ ) .



البريطانية التي كان يعاني منها دافع الضريبة البريطاني ، في ان تعيد بريطانيا النظر في شروط معاهدة ١٩٢٢ ، فقد شهدت الحملات الانتخابية البريطانية ، التي كانت ستاتي بحكومة جديدة على اثر استقالة ( لويد جورج ) في ٢٣ / ١٠ / ١٩٢٢ ، دعوات تؤكد عزم المرشحين على تقليص التزامات بريطانيا في العراق ، وفي كانون الاول ١٩٢٢ اضطرت وزارة ( بونارلو ) المحافظة ، التي استلمت الحكم ، الى تأليف لجنة وزارية لدراسة الوضع في العراق نتيجة للحملات الصحفية والبرلمانية التي بدأت. تطالب بالغاء عن العراق بسبب مصروفات الادارة التي تحمل بعضها المواطن البريطاني <sup>(١)</sup> ، ونتيجة لوصول تقارير « دار الاعتماد البريطاني في العراق » التي اشارت الى حرجة الموقف في العراق وتذمر العراقيين من الهيمنة الاجنبية <sup>(٢)</sup> ، فدعي المندوب السامي ( برسي كوكس ) الى لندن لاستشارته ، فغادر بغداد في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٣ ، وعاد في ٢٣ آذار من العام نفسه ومعه مسودة بروتوكول ، وهو ما تمخضت عنه اجتماعات اللجنة الوزارية في لندن <sup>(٣)</sup> . وجد السعدون في مسودة البروتوكول فرصة لتهدئة الرأي العام فيما يتعلق بمعاهدة ١٩٢٢ ، فقد نصت المسودة على « وجوب انتهاء المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٢ عندما يصبح العراق عضوا في عصبة الامم ، وعلى أي حال يجب ان لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من بدء تنفيذ معاهدة الصلح مع تركيا ، وليس في البروتوكول ما يمنع اتفاقية جديدة لتنظيم العلاقات مع بريطانيا والعراق وسيدخل الطرفان في مفاوضات لهذا الغرض قبل انتهاء المدة المذكورة . لم يدخر السعدون وقتا في اعطاء موافقته على عقد البروتوكول فقد حصل المندوب السامي على موافقة السعدون المبدئية في ٢٠ ( نيسان ) ١٩٢٣ ولم يكن هناك مناقشات مطولة بينهما حول الموضوع <sup>(٤)</sup> ، وفي جلسة مجلس الوزراء الخصوصية لصباح يوم السبت ٢٨ ( نيسان ) ١٩٢٣ قرر المجلس قبول البروتوكول كما قرر ان يقترح على الملك فيصل تعيين عبد المحسن السعدون بصفته رئيسا للوزارة ، مندوبا عن الملك ليوثق البروتوكول المذكور <sup>(٥)</sup> ، وافق الملك على تعيين عبد المحسن لمهمة توقيع البروتوكول مع المندوب السامي ، فتم توقيع البروتوكول في ٣٠ ( نيسان ) ١٩٢٣ وأعلن على الناس في ٣ ( مارس ) ١٩٢٣ في بلاغ رسمي من ديوان مجلس الوزراء .

العراق ، ٣ ( مايو ) ١٩٢٣ .

(1) Bell's letter's, Historical Summary, by Percy Cox, Vol. 2, p. 541.

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ج ٢ ، ط ٢ ( صيدا - ١٩٥٧ ) ص ٤٠ .

(3) British Report 1923-1924, p. 7.

(4) Bell's letter's, "Historical Summary, by Percy Cox," Vol. 2, p. 438.

(٥) م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٣ ، جلسة ٢٨ ( نيسان ) ١٩٢٣ ( ورقة / ١٠ ) .

كان على حكومة السعدون ان ترسم للمعارضة صورة مشرقة لمستقبل العراق في ظل الكسب السياسي الذي حققته الحكومة بتوقيعها البروتوكول ، فصرحت صحفيا تقول ان هذا البروتوكول سيجعل كافة مسؤوليات المملكة ملغاة على عاتق ابنائها بعد انتهاء المسؤولية الملقاة على عاتق بريطانيا خلال الاربع سنوات المحددة في البروتوكول ، وادفعت بأن هذا ينصي بذل جهود عظيمة من قبل الحكومة والشعب (١) . ولم تنس الحكومة ، من خلال عرضها لاعمية البروتوكول ، التاكيد على ضرورة تنفيذ خطط الحكومة الرامية الى جمع المجلس التأسيسي ، فكتبت جريدة العراق « ٠٠ » ان دخول العراق عصبة الامم يقضي ثنائي شعبنا الكريم ومؤازرته في سبيل تعزيز جانب الحكومة واستقرارها في مدة وجيزة . وعلى ما ستصرفه حكومتنا من الجهد والعزم في تنفيذ خططها وجمع المجلس التأسيسي بالسرعة اللازمة وتوطيد دعائم الحكومة على اسس دستورية مدنية (٢) ، وكان الغرض من ذلك كله هو تهدئة المعارضة والتمهيد لاجراء انتخابات بعيدة عن الصعوبة التي شهدتها الانتخابات السابقة ، وبمعنى آخر كان عقد البروتوكول في نظر السعدون خطوة اخرى لازالة اسباب توقف الانتخابات (٣) . رغم ظهور بعض المعارضة لبروتوكول نيسان ١٩٢٣ يمكن القول ان البروتوكول وما رافقه من سياسة تقرب الحكومة نحو التنظيمات السياسية ، حققا بصورة عامة الاهداف الرامية الى تخفيف حدة المعارضة بين كتلة التنظيمات السياسية (٤) . فقد اعتبره البعض من أعم الاعمال التي قامت بها الوزارة السعدونية الاولى لانه خفف من ثقل القيود التي غضب منها العراقيون (٥) ، ولم تلهج جريدة الاستقلال التي كانت تمثل الحركة الوطنية ، منذ اعادة صدورهما في ١٧ ( مارس ) ١٩٢٣ وحتى ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ عندما اتخذت الحكومة اجراءات شديدة ضد قادة حركة المقاطعة من رجال الدين (٦) ، بما يعثر سير سياسة الحكومة الهادفة الى جمع المجلس التأسيسي بل راحت الجريدة تنشر صور البرقيات التي كانت تفد على الملك والسعدون وتهني بعقد البروتوكول (٧) ، وحين كانت الجريدة تناقش القضايا المتعلقة باجتماع المجلس

(١) العراق ، ٤ ( ايار ) ١٩٢٣ .

(٢) العراق ، ٥ ( ايار ) ١٩٢٣ .

(٣) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٩/١/١٩٢٦ يذكر فيه ماضي العلاقات البريطانية العراقية : ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٩ ، الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٣ والمعلق في ١٩٢٧/٦/٤ ( ورقة / ٧٧ ) .

(٤) Ireland, op. cit., p. 373.

(٥) الشرق - علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٤ .

(٦) اعداد جريدة الاستقلال منذ ١٧ ( مايو ) ١٩٢٣ وحتى ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٧) الاستقلال ، ٣٠/٥/١٩٢٣ .



التاسيسي كانت تكتفي على ضرورة تطبيق احكام القوانين العثمانية السائدة في البلاد الى ان يجتمع المجلس التاسيسي ويسن الدستور ، وتطالب بتهيئة جو صالح للانتخابات لكي تنال الحكومة الثقة التامة (١) . كما انعكس ذلك في الاسلوب الهادي الذي تبناه رجال المعارضة ، فحين ارادت الحركة الوطنية مناقشة موضوع انتخابات المجلس التاسيسي تقدم وقد اعلم من بينهم الشيخ باقر الشبيبي ومحمود افندي لمقابلة السعدون وطلبوا اليه ، كشرط لاجراء الانتخابات ، ان تلغى الحكومة الاحكام العرفية وتأمين حرية الصحافة والخطابة والاجتماع وتبديل الموظفين غير الكفاء بموظفين اهلين اكفاء وتبذل الجهود لتحضير جو صالح للانتخاب (٢) كان السعدون على اتصال دائم بهنري دوبس فيما يتعلق بمطالب الوطنيين ، وخاصة تلك التي يرجع امر البت فيها الى السلطات البريطانية اكثر مما الى الحكومة العراقية ، ففيما يتعلق بطلب الوطنيين الغاء الاحكام العرفية في البلاد ، نفى جواب هنري دوبس الى السعدون في ٣١/٥/١٩٢٣ وجود حكم عرفي في البلاد منذ تأسيس الحكومة الوطنية في تشرين الثاني ١٩٢٠ . ولائبات عدم وجود حكم عرفي اخبر هنري دوبس السعدون بأنه « حتى في بعض جهات البلاد حيث توجد قوات عسكرية قوية لاجل تدارك التهديدات بالاغارة على البلاد لا يحصل تداخل ما في مجرى الادارة المدنية الاعتيادية (٣) » . استطاع السعدون ان يحصل على تأكيد دوبس ، بعدم وجود حكم عرفي في البلاد ، مرة اخرى في ١٠ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، وكان لتلك التأكيدات صدى في الصحف المحلية (٤) . طبعي لم يكن السعدون يجهل حقيقة الوضع في العراق ، فكان لا يجهل وجود حكم عرفي فيها ، فهو الذي كتب الى دار الاعتماد في ١٤ ( نيسان ) ١٩٢٣ ، عندما تخاطب معها في مسألة عودة جعفر ابو التمن ، قائلا : « ٠٠ ليس هناك ما يمنع الحكومة من اعلان الاحكام العرفية واتخاذ التدابير الصارمة السريعة في حق أي شخص عند مسيس الحاجة الى ذلك (٥) » ، وفي هذا نستنتج بأن تأكيدات هنري دوبس ما جاءت لتقنع السعدون بعدم وجود احكام عرفية وانما لكي تتخذ الحكومة من تلك التأكيدات وسيلة لتهدئة المعارضة .

(١) الاستقلال ، ٢٩ ( مايو ) ١٩٢٣ .

(٢) الاستقلال ، ١ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

اعتبر دوبس اقالة ارنولد ولسن وتعيين برسي كوكس معتمدا ساميا ، بداية الغاء الحكم العسكري للبلاد وتأسيس الادارة المدنية .

(٣) عن كتاب هنري دوبس الى السعدون في ٣١/٥/١٩٢٣ ، بدون رقم م . و ، ملفات البلاط ، ملف مراسلات متفرقة ، رقم ١ ( ورقة / ١٨ ) .

(٤) العاصمة ، ١٠ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، الاستقلال ، ١١ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٥) راجع ، ص ١٠٧ .



## ٢ - تدابير السعدون تجاه كتلة رجال الدين :

بقي على السعدون ان ينظر في امر جماعة رجال الدين التي اثبتت توتف الانتخابات في كانون ثاني ١٩٢٣ انها اقوى مانع في سبيل تنفيذ خطط الحكومة . بقي رجال الدين مصرين على ضرورة التمسك بالمقاطعة وقالوا ان الحكومة لم تجيبهم الى شيء من مطالبهم عدا اعادة المنفيين السياسيين الذين لم تسمح لهم بالعودة الى بلادهم بعد ان اضطرتهم للتوقيع <sup>(١)</sup> على عهد يتخلون بمقتضاه عن الاستغال بالسياسة الوطنية <sup>(٢)</sup> . وانشاء حملة الاحتجاج التي نظمتها الحكومة للرد على مدعيات الاثراك في الموصل كانت المراكز الدينية تعتبر قضية الموصل قضية ثانوية <sup>(٣)</sup> . كما اعتبر رجال الدين البروتوكول الذي عقده السعدون مع بريطانيا وسيلة للتعجيل في اجراء انتخابات جديدة . فقد تبودلت رسائل واجريت مناقشات بين اطراف رجال الدين في مارس ١٩٢٣ للنظر في مسالمة اصدار فتاوى جديدة ، فقرر رجال الدين الذين تزعمهم الشيخ مهدي الخالصي تحريم انتخابات وكتبوا صور الفتاوى التي ستنتشر بين الناس <sup>(٤)</sup> . وأوضحت الاعلانات ، التي الصقت في الكاظمية ليلة ١٧ - ١٨ مارس ، للحكومة اصرار رجال الدين على مقاطعة الانتخابات ، وأكدت لها بأن الخطوات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تخفيف حدة المعارضة بصورة عامة لم يكن لها صدى بين رجال الدين الذين اعتبروها محاولة من الحكومة لخداع الشعب العراقي <sup>(٥)</sup> . وبالفعل جاءت الفتاوى التي صدرت في اوائل حزيران ١٩٢٣ محرمة على المسلمين من جديد المشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي <sup>(٦)</sup> . ويبدو من ملفات وزارة الداخلية التي حوت كتب المتصرفين ومدراء الشرطة المرسلة الى الوزارة ان تحرك رجال

(١) لم يوقع بعض المنفيين على مثل ذلك العهد ، فابي الثمن ان يعطى اي تعهد .

(٢) البصر - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٠١ .

(٣) الحصري - ساطع ، مذكراتي ، ص ٤٩٠ .

(٤) عن تقرير خاص وسري من نائب مفتش الشرطة العام للتحقيقات الجنائية الى مستشار

الداخلية في ١٦ ( ايار ) ١٩٢٣ ، رقم اس-ب/ ٧٤٩ م و ، ملفات وزارة الداخلية .  
الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم ( الاوراق / ٣١ - ٣٣ ) .

(٥) عن كتاب سري من مدير الشرطة العام الى وزير الداخلية في ٢٧ ( ايار ) ١٩٢٣ ، رقم ٦٢٥٦  
٢/٢٦

م و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم  
( الاوراق / ١ - ٣ ) .

(6) British Report 1923-1924, p. 9.  
Ireland, op. cit., p. 392.

الدين خلال النصف الاول من شهر حزيران كان سريعا وواضحا (١) ، وفي المقابل حاولت الحكومة تضيق دائرة تأثير رجال الدين وذلك قبل الشروع في الانتخابات، وقد سلكت الحكومة لذلك سبيلين :

الاول : اذكاء اذهان الناس باهمية الانتخابات واهمية اجتماع المجلس التاسيسي وذلك قبل المباشرة بعملية الانتخاب، ويبدو ان هذه المحاولة المبكرة على بدء، على بدء، الشروع بعملية الانتخاب لا، ويبدو ان هذه المحاولة المبكرة على بدء، الشروع بالانتخابات جاءت نتيجة لتحسس الحكومة لاسباب فشلها في الانتخابات الماضية ، حينما لم يكن هناك اعلام حكومي واسع مما افسح المجال لفتاوى رجال الدين لان تنتشر بسهولة . ويمكن ان نضيف بأن عدم وجود اعلام حكومي واسع جعل الناس يستجيبون لفتاوى العلماء لجرد كونها تحرم وتحلل ، اذ لم تناقش الفتاوى الاجهزة الدستورية والحكومية ، لم تناقش طبيعة العلاقة بين انكلترا والعراق بعد عقد المجلس حتى ولو كان اجتماعه قائما على السياسة المرسومة من قبل بريطانيا (٢) ، فكان على الحكومة ان توضح للناس اسباب الاخذ بهذه الوسائل دون غيرها وان تشرح لهم الاوضاع العامة ، وقد تكفل الملك فيصل القيام بهذه المهمة فقام في ١٩٢٣/٥/٢١ بزيارة للموصل (٣) ، واعقبها في ١٨ (حزيران) ١٩٢٣ بزيارة للمناطق الجنوبية من العراق ، ولم تحد خطبه التي القاها في البصرة والناصرية والديوانية والحلة عن بيان اهمية انعقاد المجلس التاسيسي (٤) .

الثاني : توجيه ضربة مباشرة لكتلة رجال الدين وذلك لاضعاف تأثير رجال الدين بين الشيعة ، فقد ذكر التقرير الحكومي المحفوظ في ملفات المركز الوطني لحفظ الوثائق المتعلق بطوائف السنة والشيعة : « ان للشيعة تأثير في شؤون البلاد مصدره العلماء ورجال الدين الذين يعملون وراء المصلحة المذهبية دون

(١) م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملفه الانتخابات والدعاية ضدها تسلسل ١١٤ ، صورة التقرير السري المؤرخ في ١٩ مايو ١٩٢٣ ، عدد ٢٧ ، من معاون شرطة الكاظمية الى مدير شرطة بغداد ، والمرسل الى وزير الداخلية بتاريخ ٢٧ ( ايار ) ١٩٢٣ عدد ٦٢٥٦ كذا لك نفس المصدر ، كتاب سري من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية بتاريخ ١١ حزيران ١٩٢٣ رقم اس.بي ٤٥٤٥ ( ورقة ١٩ ) ؛ كذلك نفس المصدر ، كتاب سري من وكيل متصرف لواء كربلاء الى وزارة الداخلية بتاريخ ١٩ حزيران ١٩٢٣ عدد ٤١٦٥ ( الاوراق ٥ و ٦ ) ، كذلك نفس المصدر ، مذكرة سرية من المفتش الاداري للواء الديوانية الى وزارة الداخلية بتاريخ ١ ( حزيران ) ١٩٢٣ رقم ٧٧ ( الاوراق ١١ - ١٤ ) .

(٢) راجع الفتاوى في الادعي ، المصدر السابق ، الملحق رقم (٨) و (٩) و (١٠) .  
(٣) British Report 1923-1924, p. 92.

(٤) العاصمة ، ٢ و ١١ ( تموز ) ١٩٢٣ ، العراق ٢ و ٣١ ( تموز ) ١٩٢٣ ، الاوراق ٢ ( آب ) ١٩٢٣ .



المصلحة الوطنية ومصالحه المجموع (١) . « فاضعاف موقف رجال الدين المتاعشين لسياسة الحكومة معنا ، بالنسبة للحكومة ، ابعاد تأثير تكمل رجال الدين والسبب ضد اجراءات الحكومة . اخذ السعدون على عاتقه مهمة القيام بهذا العمل مستندا الى مركزه كرئيس للوزراء ، ووكيلا لوزارة الداخلية (٢) . فبدأ بتعقب اسماء الذين كلنوا ينشر وتوزيع الفتاوى ومعرفة عناوينهم والطرق التي يسلكونها (٣) . فاستطاع الفاء القبض على عدد منهم واجريت التحقيقات اللازمة التي كشفت عن اسماء الكثير من رجال الدين المشاركين في حركة المظاطعة (٤) . فوجد السعدون ان لاسبيل لاجراء الانتخابات دون ضرب كتلة رجال الدين ورأى ان خير اسلوب يتبعه معهم هو ضربة لانطاب الحركة تنم عن طريق نفى بعض رجال الدين البارزين الى خارج العراق . كان الملك بدوره يشكو تدخل بعض انطاب رجال الدين في امور المملكة كما يشكو تفوذعم الواسع الذي بحرج موقفه احيانا (٥) . فكان راعيا بأن يأمر بالقاء القبض على انطاب رجال الدين (٦) الا انه كان مترددا في ذلك لانه يخشى ان يؤدي مثل ذلك العمل الى قيام ثورة ثانية في البلاد (٧) . ولذلك وجد في تحمل السعدون لتلك المسؤولية متنفسا لرغبته ، كذلك سيجت السلطة البريطانية مثل ذلك الاجراء فذكر ايرلندا : « ان المستشارين البريطانيين كانوا يحرضون الوزراء العراقيين لاتخاذ مثل تلك الاجراءات الصارمة للنار لهيبة الحكومة العراقية (٨) » . لكي يجد السعدون المبرر اللازم لنفي انطاب رجال الدين اجرت وزارته بعض التعديل على قانون العقوبات في التاسع من حزيران ١٩٢٣ بحيث اصبح في امكانها نفى الاجانب اذا ما اقترفوا جنحا سياسية (٩) . وذلك لكي تتخذ من ذلك التعديل

- (١) م.و. ملفات البلاط ، ملف تقرير طوائف السنة والشيعة ، رقم د/٥٠٦ .
- (٢) كان السعدون قد اشغل في ١٠ ( كانون ثاني ) ١٩٢٣ منصب وكالة وزارة الداخلية بالاضافة الى منصب الرئاسة وذلك عندما اصبح ناجي السويدي ( وزير الداخلية السابق ) وزيرا للعدلية .
- British Report 1922-1923, p. 28.
- (٣) عن كتاب سري ( من جهة غير معلومة ) الى مدير الشرطة العام في ٢٥ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، بدون رقم : ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها رقم ( الاوراق / ٩٠٨ ) .
- (٤) عن تقرير خاص من الوكيل السري لشعبة استجواب المجرمين الى مستشار وزارة الداخلية رقم اس.ب. / ٤٥٥٥ ، م.و. ، ملف وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم ( الاوراق / ٣٤ و ٣٥ ) .
- (٥) على البارزكان ، الواقع الحقيقية في الثورة العراقية ( بغداد - ١٩٥٤ ) ص ١٧٧ .
- (٦) Longrigg, op. cit., p. 148.
- (٧) الشرقي - على ، ذكرى السعدون ، ص ٦٤ .
- (٨) Ireland, op. cit., p. 392.
- (٩) British Report 1923-1924, p. 11.



مسوغا قانونيا للسياسة التي رسمتها تجاه رجال الدين ، فروجت ، بواسطة الصحف المائلة لها ، بأن الاسلوب الذي ستتبعه الحكومة سوف لن يوجه الى فئة معينة وانما الى كل من لا يحق له التدخل في شؤون البلاد أي بعبارة اخرى انها ستحارب الدخلاء الذين لا يرتبطون بالعراق وليس لهم ان يتدخلوا في اموره الخاصة <sup>(١)</sup> . ما ان بيت السعدون لهذه السياسة حتى قرر مجلس الوزراء في ١٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ البدء بالانتخابات من جديد <sup>(٢)</sup> ، وكما كان متوقعا فقد ازداد نشاط رجال الدين المعادي للانتخابات وظهر الاحتكاك بين رجال الشرطة والجماعة التي كلفت بلصق الاعلانات المعارضة للانتخابات في الكاظمية في ٢١ ( حزيران ) ١٩٢٣ والايام التي تلت ، ضرورة تطبيق القانون بحق اسرة الشيخ مهدي الخالصي ، الذي كانت مدرسته مركزا لنشر الفتاوى الدينية ، فطوقت قوات الشرطة مدرسة الخالصي في الكاظمية وراقبت المترددين عليها <sup>(٣)</sup> ، وتم القاء القبض على الشيخ علي تقى ( ابن اخت الشيخ مهدي الخالصي ) وعلى الشيخ حسن والشيخ علي ( اولاد الشيخ مهدي الخالصي ) وعلى الشيخ سليمان القطيفي <sup>(٤)</sup> ، وأصبح موقف الشيخ مهدي الخالصي محرجا امام تشدد الحكومة ، فأراد التوسط في الامر عن طريق الاتصال ببعض الشخصيات في بغداد فاستدعى محمد مهدي كبه ، وكلفه بالاتصال ببعض الشخصيات في بغداد وابلاغهم بما تقوم به الحكومة <sup>(٥)</sup> ، الا ان تلك الوسيلة التي رافقتها حملة احتجاج شعبي اغلقت بسببها الاسواق ، لم تجد امام اصرار السعدون على تنفيذ سياسته الرامية الى نفي رجال الدين والذين كان يرى فيهم اكبر عقبة في طريق الانتخابات ، فأوضح السعدون ببيان خاص اعلنه للناس بواسطة الصحف في ٢٥ ( حزيران ) ١٩٢٣ الاسباب التي دعت الى اتخاذ الاجراءات بحق عائلة الخالصي ، وكانت كل عبارات البيان تدور حول ضرورة اتخاذ الحكومة مثل تلك الاجراءات طالما ان عائلة الخالصي اصبحت تحت طائلة القانون والنظام ، فهم دخلاء ، كما وصفهم البيان ، ولا علاقة لهم بالقضية العربية ولا يهمهم مصالح الشعب والبلاد الحقيقية <sup>(٦)</sup> . ولم ينس في بيانه ان يذكر الناس بأن اهم

(١) العاصمة ، ١٤ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٢) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ( صيدا - ١٩٦٥ ) ص ١١٥ .

(٣) كبة - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(٤) عن تقريرين سريين خاصين من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية : الاول بتاريخ

٢٢ ( حزيران ) ١٩٢٣ رقم اس.بي / ١٠١٠ ، والثاني بتاريخ ٢٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ رقم

اس.بي / ١٠١٣ م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها رقم

( الاوراق / ٣٦ ، ٣٨ ، ٣٩ ) .

(٥) كبة - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧ - ٢٨ .

(٦) الاستقلال ، العراق ، العاصمة : ٢٥ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

واجب من واجبات الحكومة هي الانتخابات التي ستمكنها من ايداع مسؤولية البلاد الى أيدي الشعب (١) .

ثم يكتف السعدون بالقاء القبض على افراد عائلة الخالصي وانما اراد القاء القبض على الشيخ الخالصي نفسه ، اذ رأى في تسفير الشيخ الى خارج العراق قطعاً لدابر محاولات رجال الدين وخاصة في الكاظمية ، فبعث في ٢٥ ( حزيران ) ١٩٢٣ برقية الى الملك ، الذي كان لا يزال مستمرا في جولاته في جنوب العراق ، شارحا له فيها الحوادث التي وقعت بين رجال الشرطة وعائلة الخالصي وبأن الشيخ الخالصي السبب الرئيسي وراء تلك الاحداث وهو الذي يحرك الناس علنا ضد الانتخابات في بغداد والكاظمية كما اوضح السعدون للملك موقف الحكومة ، فآخبره بأن الحكومة لايمكنها ان تصبر على افعال الشيخ الخالصي وترى ضرورة ابعاده عاجلا هو ولديه وابن اخته الشيخ علي تقى والشيخ سليمان التظيفي (٢) . تمكن السعدون من الحصول على موافقة الملك (٣) في نفي الشيخ مهدي الخالصي (٤) ، فالقى القبض على الشيخ مهدي الخالصي في داره في الكاظمية في ليلة ٢٥ - ٢٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ ونقل هو وجماعته الى البصرة حيث عيانت لهم الحكومة السفر من هناك الى الحجاز (٥) . تحسب السعدون لردود الفعل ، التي سيخلقها نفي الشيخ الخالصي ، فقرر ان لا يتساهل في كل ما من شأنه ان يسيء الى الانتخابات التي اعتبرها من الامور الحيوية المتعلقة بحقوق الامة (٦) ، ففي الكاظمية أخذت الحكومة اعبتها وتحسبت لكل الاحتمالات فأرسلت اعدادا كبيرة من قوات الشرطة ومصفحاتها واحاطت هذه القوات بالكاظمية من كل جانب واصبحت الكاظمية وكأنها معسكر من المعسكرات ، فحالت تلك التدابير المشددة والاحتياطات دون وقوع ما يخشى عقابه رغم التوتر الشديد والاضراب الذي ساد الكاظمية ورغم خروج الناس الى الشوارع ومداولهم فيما بينهم حول ما يجب ان يعملوه تجاه العمل الذي وصفوه بأنه استهتار بمقدساتهم الدينية (٧) . اما في النجف ، التي كانت وانفة على الاحتكاك الذي نشأ بين

(١) الاستقلال ، العراق ، العاصمة : ٢٥ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٢) الحصري - عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ١١٥ .

(٣) كان الملك مترددا في البداية من اتخاذ قرار نهائي بنفي الخالصي ، فبذكر العمري : « ان الملك فيصل تردد في اتخاذ اجراء بحقه فابرق فاجي السويدي » الذي كان بجمعية الملك ، ينصح السعدون ( ان يترك .. الدجاجة ) ولكن السعدون ابي الا ان ينفذ خطته . . العمري - خري امين ، شخصيات عراقية ، ص ٥٢ .

(4) British Report 1923-1924, p. 11.

(٥) الاستقلال ، ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، العاصمة ، ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٦) العراق ، ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٧) كبة - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ - ٢٩ .



عائلة الخالسي والحكومة منذ البداية (١) ، فما ان تم ترحيل الشيخ الخالسي حتى اجتاحت النجف حملة احتجاج على تدابير الحكومة فأغلقت الاسواق في ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ بناء على اوامر رجال الدين هناك وسرى ذلك الى كربلاء (٢) . أما عدا ذلك فلم يكن هناك ما يستحق الذكر من ردود الفعل ، فقد كانت ردود الفعل ضعيفة بصورة عامة ، ويعزى هذا الضعف بصورة رئيسية الى تحسس رجال الدين بيد الحكومة الحازمة هذه المرة ، فيذكر لونغريك ان رجال الدين بعد نفي الخالسي توقعوا ضربة شديدة ستوجه اليهم ايضا (٣) ، كما كان سببه ايضا سياسة السعدون تجاه كتلة التنظيمات السياسية التي لم يبدر منها ما يدل على التحامها بكتلة رجال الدين ، فقد جاء خبر القاء القبض على الخالسي ونفيه ، في جريدة الاستقلال خلوا من أي تعليق (٤) . ويرجع سبب ضعف ردود الفعل أيضا الى سيطرة الحكومة على القبائل ، والتي ستناولها بشيء من التفصيل بعد ذلك ، ونكتفي بالقول هنا أن سياسة السعدون تجاه العشائر جعلت العشائر غير بعيدة عن يد السلطة العراقية ، كما جاءت زيارات الملك الى الولاية الجنوبية بشحن مهم رجال القبائل لصالح الحكومة والملك (٥) ، هذا بالإضافة الى اعتماد السلطة البريطانية في العراق بامور العشائر العراقية في هذه الفترة وسعيها الى ايجاد نوع من الاشراف غير المباشر على كل حركاتها ، ويبدو انها كانت قد توقفت في هذه المسعى ، فنذكر مس بيل عن هذه الفترة : « ان امور القبائل اصبحت بيدي الان (٦) . لذلك كله لم تظهر العشائر أية رغبة لاتخاذ خطوات للدفاع عن قاداتهم الدينيين واتسم موقفهم باللامبالاة (٧) . على أي حال لم يكن لنداءات رجال الدين هذه المرة ذلك الصدى الواسع وجاء تحركهم في نطاق ضيق لم يتعد حدود النجف وكربلاء وهذا ما دفع بعضهم بالهجرة الى ايران حين لم يبق لهم وسيلة اخرى للتعبير عن سخطهم ، فخرجت جماعة كبيرة من النجف الى كربلاء في ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ تضم السادة وطلاب الدين تحت قيادة

(١) كان الشيخ مهدي الخالسي يبعث برسائله الى النجف في هذه الفترة . عن تقرير خاص وسري من وكيل سري الى مستشار وزارة الداخلية مؤرخ في ٢٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، رقم اس.ب. / ١٠١٣ . محفوظ في م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات والدعاية ضدها ، رقم (الرقعة/ ٣٩) .

(2) Longrigg, op. cit., p. 148.

(3) Longrigg, op. cit., p. 148.

(٤) الاستقلال ٢٧ ( حزيران ) ١٩٢٣ .

(٥) اظهرت زيارات الملك نوعا من الاستجابة لسياسة الحكومة . ففي الديوانية مثلا اقسم شيوخ الشامية ورؤسا قبائلها انهم متفانون في اتباع سياسة الملك وامتنال اوامره ، ومتفانون لقتل كل فكرة او دسيسة تمس مصالح البلاد الرئيسية والقومية العربية ، وسحق كل مروع لذلك . العاصمة ، ١١ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(2) Bell's letter's, Eleventh Printing (London, 1930) p. 531

(3) British Report 1923-1924, p. 12.



الذين من المجتهدين عما ( ابو الحسن الاصفهاني ومرزا حسين الثاني ) . وكان الغرض من ذلك التجمع ، الذي قصد كربلا ، تنظيم عجره جماعه لرجال الدين الشيعة الى ايران ، لكن عددا كبيرا منهم عاد اثناء الطريق . وفي ٢٩ ( حزيران ) ١٩٢٣ وصل الى كربلا خمسون شخصا منهم فقط . ثم جاء تأكيد السعدون لهم بأن الحكومة لا تنوي القيام بأي عمل ضد دعم على شرط ان يمتنعوا عن التدخل في السياسة ، فانخفض عدد من اراد مغادرة العراق الى تسعة من رجال الدين البارزين . فأسرعت الحكومة بتقديم التسهيلات اللازمة لسفرهم<sup>(١)</sup> بصحبه خمسة من أقاربهم وخدمهم وطلابهم فدخلوا ايران في ٣ سوز ١٩٢٣ .

### نتائج سياسة السعدون تجاه المعارضة :

لقد جاءت سياسة السعدون تجاه المعارضة بنتيجتين :

الاولى : خلق جو مناسب للقيام بانتخابات المجلس التأسيسي . فمد ادرك السعدون نجاح سياسته عندما بدأت تعد اليه تقارير المتصرفين والقائمقامين تصف له حالة الاثوية والمناطق بعد نفي الشيخ مهدي الخالصي . وكيف ادى اقضاء الشيخ من العراق الى فشل القوة المعارضة للحكومة وضعف سلطة العلماء على العامة . كما ادرك ايضا ان استمرار الدعوة لقاطعة الحكومة على يد بعض رجال الدين الذي ظلوا يحرضون الاعالي سوف لن يحول دون اجراء انتخابات جديدة لان اصواتهم ستظل خائفة مادامت سياسته مستمرة على تسليم من يقع عليه نظره الى سلطة القانون ومعاقبته . كما توقع بأن الاستياء الذي ولده ترحيل الشيخ الخالصي سيزول تدريجيا كلما مرت الايام<sup>(٢)</sup> . اعتقد السعدون ايضا ان هناك نتائج اخرى ستقرب على اضعاف موقف رجال الدين . فالشيعة في نظره يؤيدون رجال الدين في موقفهم السلبي تجاه سياسة الحكومة دونما رؤيا واضحة لحقائق الامور ، ودونما حسابات دقيقة لمعالجة المواقف . فعزل رجال الدين عن عموم الشيعة او بعبارة اخرى عزل رجال الدين عن السياسة سيمكن الشيعة من تحسين المكاسب السياسية التي ستحققها الحكومة ، فيذكر السعدون بهذا الخصوص<sup>(٣)</sup> : « احدث لان اسعى لرفع الغشاوة الفكرية عن احوالنا الشيعة واثارة بصائرهم بالحقائق » .

الثانية : كانت النتيجة الثانية زيادة سوء العلاقات العراقية - الايرانية :

(١) Ibid. p. 11.

(٢) عن مجموعة تقارير مرسله الى السعدون بصفته وزيرا للداخلية . متعلقة بالانتخابات . وردت نصوصها في اطروحة الادهي ، ج ١ ، ص ٤٤٣ - ٤٤٦ .

(٣) عن حديث خاص بين السعدون وعلى السرمي . السرمي - على ، ذكرى السعدون ، ص ٦٥ .

ان تبعية العراق للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى جعلته يعيش في خلاف تقليدي طويل مع جارته ايران بحكم الصراع السياسي والمذهبي بين الامبراطوريتين العثمانية والفارسية ، لقد اثبتت الحدود بانها المهيمنة الرئيسية للخلاف بين الدولتين العثمانية والفارسية ، اذ كانت حدود الدولتين غير واضحة المعالم ومعتمدة على صدف الحروب العديدة وعلى القبائل الموالية المتقلبة ، فالاقسام السفلى من الحدود ، الواقعة الى شرق دجلة ، كانت تقطع اراضي منبسطة عديمة السمات ، اما الاقسام العليا من تلك الحدود والتي تمر عبر جبال كردستان فكانت تفصل بين شعوب متجانسة رحاله وغير قادرة على الولاء للسلطة البعيدة (١) . لقد جاءت المحاولات التي شهدتها النصف الثاني من القرن التاسع عشر والتي استمرت حتى الحرب العالمية الاولى ، من اتفاقيات ولجان ووضع خرائط ومداولات ، ضربا في الهواء ، حيث لم تثمر الا عن العديد من الفسارات الصغيرة والاحتجاجات الغاضبة ، وانعكس ذلك في معاملة كل من الدولتين لرعايا الدولة الاخرى . ففي العراق امتاز موقف السلطة العثمانية ، في مطلع القرن العشرين ، من الرعايا الايرانيين بالتصلب والابتزازات الشخصية ، وذلك عندما يقصد الرعايا الايرانيون العراق لزيارة العتبات المقدسة او لدفن جثث موتاهم في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء (٢) . وعند ظهور الدولة العراقية الجديدة بعد الحرب العالمية الاولى لم تتضاءل تلك الرواسب فقد استمرت احتجاجات كل من الحكومتين العراقية والايرانية على معاملة رعاياها في اراضي الحكومة الاخرى (٣) ، كذلك استمرت المنازعات في مناطق مندلي وبدره وخانقين عند الحدود الايرانية العراقية (٤) والتي لم تحل على يد ممثلي القنصل الايرانيين المنتشرين في العديد من المدن العراقية او على يد القنصل البريطاني في طهران (٥) . ويمكن القول بأن العلاقات الايرانية العراقية منذ نهاية الحرب العالمية الاولى وحتى تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، لم تشذ عن المألوف ، ولم تكن مهددة للسلام بين الحكومتين بصورة عامة (٦) الامر الذي سمح للوزارة السعدونية الاولى بمحاولة تبادل الخدمات والمصالح العامة المشتركة بين الطرفين بتوسط الوزير البريطاني المفوض في طهران . ففي ١٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء العراقي ايفاد الميجر كمبلي ( المفتش العام للبرق والبريد ) الى

(1) Longrigg, op. cit., p. 12.

(2) Ibid., p. 158.

(٣) م.و ، صفات وزارة الداخلية ، ملف الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة ، رقم ( ورقة / ١٣٦ ) .

(4) Longrigg, op. cit., p. 158.

(٥) عن كتاب من المندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ ( ايار ) ١٩٢٢ برقم ١١٥٤ : ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٨ ( ورقة / ٨ ) .

(6) Longrigg, op. cit., p. 158.



طهران للمفاوضة مع الحكومة الإيرانية في مسائل تتعلق بسير الأمور البرقية بين الدولتين (١) ، إلا أن إجراءات السعدون تجاه رجال الدين سببت زيادة سوء الوضع بينهما فقد أثرت على أثر وصول العلماء إلى إيران ضجة عالية ووصل السفير البريطاني في طهران إلى بغداد في ٢٢ ( تموز ) ١٩٢٣ لمحاولة التوصل إلى مخرج للمسألة (٢) ولكن زيارة التوسط تلك كانت غير مثمرة (٣) ، إذ استمر احتجاج إيران على نفي الخالصي وهجرة العلماء إلى إيران . ورغم أن تلك الاحتجاجات كانت غير مؤثرة في حينها بسبب جهود السعدون الرصينة لتسكين الموقف الإيراني وسعيه إلى عدم جعل مسألة هجرة العلماء عاملاً آخر من عوامل الخلاف بين الطرفين ، وذلك عن طريق الإيضاحات التي قدمها إلى الحكومة الإيرانية في ٢٩ ( تموز ) ١٩٢٣ إبان الحكومة العراقية ستسمح لرجال الدين بالعودة إلى العراق بعد أن ينتهي المجلس التأسيسي من العمل الذي سيجتمع من أجله (٤) ، ورغم كل ذلك فإن إيران أخذت ترسل الكتب الخاصة إلى رجال الدين في النجف تستحثهم للعمل ضد الحكومة وتخبرهم بأن ما حصل لرجال الدين إنما هو بدافع الأوضاع الشاذة في العراق التي يسيطر عليها الإنكليز الذين يحاولون الاساءة إلى المسلمين بسبب تعصبهم الديني لكونهم مسيحيين (٥) . كما أخذت الحكومة الإيرانية تنتهز الفرص لادانة الحكومة العراقية ، فقد احتجت بشدة في أيلول على إجبار الحكومة العراقية لعدد من الرعايا الإيرانيين القاطنين في العراق للاستغال في منع طغيان مياه الفيضان ، هذا في الوقت الذي لم يصل الحكومة العراقية أية احتجاجات من جهة أخرى ، رغم أن « قانون الاستعانة الاضطراري » الذي طبقته الحكومة في تلك الاثناء شمل رعايا دول أخرى ، ولأجل عدم اتساع الخلاف بين الدولتين اقترح السعدون على وزارته في ٢٩/أيلول/ ١٩٢٣ تعديل قانون الاستعانة الجبرية بإضافة « أن هذا القانون لا ينطبق على أي أجنبي ساكن في العراق إلا إذا كان مزارعاً أو يملك أرضاً أو ابنة » (٦) .

كان طبيعياً أن لا تثير السعدون احتجاجات إيران على سياسته مثلما كانت تثيره أنباء ردود فعل تلك السياسة في الأوساط الإنكليزية . طالما أن السعدون كان يعلق على زيادة ثقة الإنكليز بالحكومة وزيادة التعاون معها آملاً كبيرة تهم

(١) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٥/٤ ، جلسة ١٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ ( ورقة/٦١ ) .

(٢) British Report 1923-1924, p. 11.

(٣) Longrigg, op. cit., p. 149.

(٤) British Report 1923-1924, p. 12.

(٥) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف الاجانب وقضاياهم العامة في العراق رقم د/١/٥ ( ورقة/٦ ) .

(٦) عن كتاب السعدون إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ ( أيلول ) ١٩٢٣ ، مرقم ١٥٢٣ م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/١٠/٢ ، ( ورقة/٥٨ ) .



مستقبل البلاد ، أحس السعدون بنجاحه على ذلك الصعيد فقد بعث اليه مندوب حكومته في لندن ( جعفر العسكري ) في ٢٣/آب/١٩٢٣ يقول (١) : « مسألة تبعيد العلماء الايرانيين اثر تأثيرا حسنا في جميع دوائر لندن ولا بد وصلتكم صحتها ورأيتم أفكار العامة ، وأما المحافل الرسمية والمالية فبدأوا يعتقدون بوجود سلطة وطنية وقوة أهلية كافية لردع من يريد ايقاع الفوضى في البلاد ، وأكثرهم أتوني شاكرين على عمل الحكومة وباركوا لي على هذه الموقفة » .

### السعدون والجولة الانتخابية الثانية :

بعد أن أوضح المجال بأن ماكنة الانتخابات يمكن أن تبدأ بالعمل وضع الملك والسعدون والوزراء في ٣/تموز/١٩٢٣ الاساليب الجديدة التي ستجري على أساسها الانتخابات (٢) ، وفي ٧/تموز/١٩٢٣ رأى السعدون ضرورة الاسراع في اجراء الانتخابات واقترح على وزارته الاستغناء عن النتائج التي كانت قد توقفت عندها الانتخابات السابقة ، والمباشرة باجراء انتخابات جديدة تعتمد تجديد الهيئات التفتيشية ، وبصفته وكيلا لوزارة الداخلية ، التي لها علاقة مباشرة بأمور الانتخابات ، اقترح السعدون أن يعين يوم ١٢/تموز/١٩٢٣ موعدا للمباشرة بالانتخابات (٣) . عرضت مقترحات السعدون على مجلس الوزراء ، فقرر المجلس الاخذ بمقترحات السعدون ، وأوكل الى السعدون ، بصفته وزيرا للداخلية ، رئاسة ديوان الانتخابات الذي سيتألف في العاصمة وأعطى له صلاحية منح أعضاء الديوان الوافدين من خارج بغداد المخصصات اللازمة لاقامتهم من المبالغ المخصصة للانتخابات ، كما أوكل اليه مهمة رفع قائمة بأسماء من سيختارهم مجلس الوزراء (٤) كأعضاء لديوان الانتخاب يتضح من هذه التدابير ان مهمة السعدون لم تنته بتهيئة جو الانتخاب المناسب بل أخذ على عاتقه أيضا اتمام عملية الانتخاب ، فوجه الى المتصرفين في القاسم من تموز برقية ببدء

(١) عن كتاب جعفر العسكري السري رئيس الوزراء السعدون بتاريخ ٢٣ ( آب ) ١٩٢٣ : م٠ و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١٩٢/١ ( ورقة / ١٩ )

(٢) م٠ و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/١٩٢٣ ، جلسة ٣ ( تموز ) ١٩٢٣ ( ورقم / ١١ ) .

(٣) عن كتاب وكيل وزير الداخلية الى رئيس الوزراء في ٧ ( تموز ) ١٩٢٣ ، مرقم ١٠٥٨٥ : م٠ و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف المجلس التأسيسي رقم ( ورقة بدون رقم ) .

(٤) الحكومة العراقية ، قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تموز وآب وايلول ١٩٢٣ ، سري خاص بالحكومة ( مطبعة الحكومة - ١٩٢٧ ) ص ١٤ - ١٥ .

الانتخابات والمعلومات الخاصة بسيرها وطلب اليهم موافاته بكل الاخبار المتعلقة بسير الانتخابات وتقدمها (١) .

أراد السعدون ان تكون الانتخابات الجديدة بعيدة كل البعد عن التأثيرات المضرة بسلامة حرية جريانها ، فطالب باضافة مادة لنظام الانتخاب المؤقت تنص على صيانة أعضاء المجلس التأسيسي المرتقب ، وقد اعتبر ادخال تلك المادة خطوة نحو الشروع في انتخابات حرة (٢) . وفي ٧/تموز/١٩٢٣ قرر مجلس الوزراء قبول تلك المادة التي نصت على أن لا يجوز القاء القبض على أحد أعضاء المجلس التأسيسي مدة التثامه لا داخله ولا خارجه الا في حين ارتكاب العضو جريمة مشهورة أو عقيب ارتكابها ولا تجرى عليه التعقيبات القانونية في مدة التثام المجلس التأسيسي الا بموافقة المجلس المذكور ، كما نصت على أن للعضو حرية الكلام التامة ضمن حدود نظام المجلس ولا تجري بحقه محاكمة قانونية بسبب صوت أعطاه أو رأي أبداه أو خطبة ألقاها في خلال مداولات المجلس أو مباحثاته (٣) . كما صرح السعدون بأن حكومته اتخذت جميع الوسائل لتأمين حرية الانتخابات ، فأكد لجريدة الاستقلال ان حرية الاجتماع مباحة وفق القانون ، وان حكومته مستعدة لاجازة الاجتماعات العامة ، وهي لا تمنع في تشكيل الاحزاب السياسية بل ترحب بها لتنظيم شؤون الانتخابات ، وانها تضمن سلامة الاحزاب وتكفل حريتها ، كما تكفل حرية الصحافة (٤) . ومن جهة أخرى أكد السعدون أكثر من مرة على المتصرفين لزوم جعل الانتخابات بعيدة عن كل تدخل أو تأخير وان تجري جميع معاملاتها بالحرية التامة (٥) ، كما أعطى أوامره الى المفتشين الاداريين البريطانيين في الالوية بلزوم عدم تدخلهم في أمور الانتخابات مطلقا والاكتفاء بالاطلاع على أخبارها (٦) . ان تلك الحرية التي أكد عليها السعدون لم تدفع الوطنيين الى عدم مقاطعة الانتخابات حسب بل أيد بعضهم الدخول في الانتخابات فقد خاض الشيخ أحمد الشيخ داود ( أحد قادة الحزب الوطني ) الانتخابات كما عين مولود مخلص ( من قادة الحزب الوطني أيضا ) متصرفا لكربلاء في وقت الشروع بالانتخابات (٧) ، وانقلبت جريدة الاستقلال ، بعد ١٢/تموز/١٩٢٣ ، تدعو الى مساندة سياسة السعدون في

(١) الادهمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٥٦ .

(٢) الاستقلال ، ١٢ ( تموز ) ١٩٢٣ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٧/٢ ، جلسة ٧ ( تموز ) ٢٣ .

( ورقة / ١٣ ) .

(٤) الاستقلال ، ١٥ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(٥) العراق ، ١٣ ( تموز ) ١٩٢٣ ، الاستقلال ، ١٣ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(٦) الادهمي ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٥١ .

(٧) البصر - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١٢ .



اجراء الانتخابات (١) بعد أن كانت لفترة قريبة تتشكك بسلامة اجرائها (٢) ويبدو انها اقتنعت كلياً بتصريحات السعدون القائلة بأن الشروع بالانتخابات هو حفظ لحقوق الشعب (٣) . كما امتنع الحزب الحر أيضاً بدخول الانتخابات في ٤/آب/١٩٢٣ ولم يكن اقتناعه مبنياً على ضمانات سلامة الانتخابات التي تعهد بها السعدون بل يبدو ان الحزب قد تبني نظرية السعدون المتعلقة بضرورة انعقاد المجلس ، فرأى الحزب ان البلاد تخار من مجالس تشريعية ممثلة للشعب تشرف على أعمال الحكومة ، كما رأى ان الحالة الاقتصادية تسير من سيء الى أسوأ ومالية الدولة العراقية على حالتها الحاضرة لا تمكن الحكومة من القيام بأعمال جديدة ومشاريع نافعة للبلاد ، وكما رأى السعدون ، رأى الحزب أيضاً ان تقدم الاحوال الاقتصادية والمالية والعلمية تتوقف على علاقة العراق بالدول الأخرى وسياسته الخارجية فلا سبيل الى بلوغ الاماني والحصول على اعتراف الدول الأجنبية باستقلال العراق وثقتها بالحكومة العراقية ما لم يكن في البلاد مجلس نيابي ودستور أساسي يضمن حقوقه (٤) . من هذا نخرج ان السعدون نجح في ازالة الاسباب الرئيسية التي أدت الى فشل حملة الانتخابات الاولى ، وقد تارجح في اسلوب نجاحه بين الحنكة السياسية والحزم . ولكن علينا أن لا نغفل ان تطور مسألة الموصل والعلاقة مع الاتراك خلال فترة الانتخابات الأخيرة كان لها أثر مهم في ذلك النجاح فالضربة التي وجهتها القوات الجوية البريطانية للاتراك في نيسان ١٩٢٣ في ( راوندوز ) أبعدت احتمال عودة الاتراك الى الموصل وأضعفت الدعوة المؤيدة للاتراك (٥) ، وفي ١٨/نيسان/١٩٢٣ بلغ السعدون بواسطة الملك ، بعد مذكرات الأخير مع المندوب السامي ، بأن الصلح مع الاتراك قريب المنال ، وبأنه سيكون في صالح العراق بفضل جهود بريطانيا (٦) ، كما أكد مندوب الحكومة العراقية في لندن ( جعفر العسكري ) بأن بريطانيا أصبحت ترغب حقاً في اتمام الانتخابات لانها أصبحت على يقين بأن الانتخابات سوف لا تكون في صالح تركيا ، بل واخبر الحكومة العراقية بأن بريطانيا ستتخذ من نجاح الانتخابات وسيلة لاييقاف حجج الاتراك ورد دعواهم تماماً .

(١) الاستقلال ، ١٦ و ١٨ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(٢) حتى يوم ١٢ ( تموز ) ١٩٢٣ كانت الجريدة لا تزال ترى بان وسائل الحكومة لضمان سلامة الانتخابات غير موجودة ، ولم تكن تشجع الحكومة على الشروع بالانتخابات .

(٣) الاستقلال ، ١٥ ( تموز ) ١٩٢٣ .

(٤) العاصمة ، ٣ ( آب ) ١٩٢٣ .

(٥) Longrigg, op. cit., p. 147; Bell's letter's, op. cit., p. 436.

(٦) عن كتاب للملك الى السعدون في ١٨ ( نيسان ) ١٩٢٣ ، مرقم س/١٦٤/٥ م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢ ، ( ورقة/٥٣ ) .



سارت عملية الانتخابات وقطعت شوطا بعيدا قبل استقالة السعدون من رئاسة الوزارة في ١٥/١١/١٩٢٣ (١). لقد ظهرت بعض العراقيل التي استندت الى خوف العشائر من التجنيد الاجباري (٢) والى قلة الممثلين المخصصين للعشائر في المجلس التأسيسي (٣)، الا ان الحكومة تغلبت على تلك العراقيل بالسماح بتسجيل افراد العشائر دون حاجة لحضورهم شخصيا امام الهيئة المكلفة بتسجيلهم، مما سهل تسجيل الذين كانوا يتخوفون من التجنيد (٤). اما ما يتعلق بالعقبة الثانية فقد قررت الحكومة أن الحقوق الممنوحة للانتخاب باسم العشائر لا تمنع افراد العشائر من الاشتراك في الانتخابات والتصويت مع اعمالي المدن وفقا لاصول التصويت الواردة في قانون الانتخاب (٥)، اي أصبح في امكانهم ان يسجلوا كمصوتين بالاضافة الى تمتعهم بتمثيلهم الخاص في المجلس بواسطة عشرين نائبا (٦). اما في المدن فلم يظهر ما يعيق امر الانتخابات الا بعض المحاولات الضعيفة التي قام بها بقايا دعاة المقاطعة في المراكز الدينية بصورة خاصة، الا أن القائمين بأعمال الحكومة هناك استطاعوا التغلب عليها بشيء قليل من الجهد (٧)، كما اتخذ السعدون، بصفتة وكلا لوزارة الداخلية، تدابير شديدة تجاه الاشخاص الذين ظلوا يؤيدون دعوة تركيا في الموصل.

خلال فترة الانتخابات لم تظهر الوزارة السعدونية تدخلا لفرض عناصر تؤيد سياسة الحكومة والسلطة البريطانية في تأييد المعاهدة الانكليزية العراقية في المجلس المنتظر، والدليل على ذلك ان بوادر نجاح العناصر المعارضة لسياسة

- (١) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٣ (آب) ١٩٢٣، م.و، ملف البلاط، ملف بريطانيا، رقم ١/٢، سنة ١٩٢٢ (ورقة/١٩).
- (٢) عن تقرير الانتخابات رقم (٤) م.و، ملفات وزارة الداخلية، ملف الانتخابات في الموصل، رقم (ورقة/٢٦).
- (٣) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المفتش الاداري في الحلة مؤرخة ٥ (آب) ١٩٢٣، رقم سي/١٦٠٣ م.و، ملفات الداخلية، ملف الانتخابات في الحلة (ورقة/١٦).

(٤) British Report 1923-1924, p. 14.

- (٥) م.و، ملفات البلاط، ملف مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء، رقم ٨/٢/٠ جلسة ٩ (آب) ١٩٢٣.

(٦) Longrigg, op. cit., p. 149.

- (٧) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المندوب السامي في العراق بتاريخ ١٨ (تموز) ١٩٢٣، رقم سي/١٤٢٧ م.و، ملفات الداخلية، ملف الانتخابات في لواء كربلاء، رقم (ورقة/٤).

- (٨) التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية بشأن ناشري الدعوة التركية م.و، ملفات البلاط، ملف مقررات مجلس الوزراء، رقم ٧/٢/٠ جلسة ١٢ (تموز) ١٩٢٣ (ورقة/٨٤).

من  
حت  
سين  
يل  
نة  
ب  
ت

الانكليز والماعدة ، وخاصة أعضاء الحزب الوطني في الموصل ، كانت تقلق راحة المندوب السامي (١) حتى أن المندوب السامي في بعض الاحيان اتهم الحكومة بتشجيع الوطنيين . والدليل على ذلك أيضا ان المندوب السامي في ٣١/آب/ ١٩٢٣ وجه رسالة الى السعدون يلفت نظره فيها الى انه لا يجد سببا بمنع الحكومة من أن تشير الى المرشحين الذين ترغب في انتخابهم وأن تبذل كل جهد لنوزعم (٢) . رد السعدون في ٣/أيلول/ ١٩٢٣ على عبارات المندوب السامي التي كانت تحت ضمنا على تدخل الحكومة لاجل نجاح أنصار الماعدة ، بأن الحكومة تركت ميدان العمل حرا لجميع أبناء الشعب وفقا للبيانات الرسمية ، وانها لا ترى أي مبرر لاتخاذ تدابير من الممكن أن تعرقل سير الانتخابات وتهيج الرأي العام ضد الحكومة ومنهجها طالما ان الامور تجري بصورة اعتيادية (٣) . لقد نجم رفض السعدون لمقترحات المندوب السامي عن استيعابه لمسؤولياته ومسؤوليات حكومته ، اذ كان يرى ان التعاون القائم بين بريطانيا والحكومة العراقية مبني على أساس ان بريطانيا مسؤولة عن الدفاع الخارجي ، والحكومة العراقية مسؤولة عن تدبير شؤون البلاد الداخلية وفق مبادئ مرسومة بين الجانبين البريطاني والعراقي ، فكل اخلال بها يشيع الفوضى ويبعث الاضطراب ، وعلى هذا الاساس أيضا جاء احترام السعدون للتعاون مع بريطانيا (٤) . فرفض السعدون الاخذ بطلبات المندوب السامي ، القائمة على التدخل في أمور الانتخابات ، تأتي من كون ان نتائج ذلك التدخل ستقع في اطار مسؤوليات الحكومة ، كما تأتي من ايمانه بسلامة تدابير التي تعتمد حرية الانتخابات للوصول الى أحسن النتائج . وباختصار ان رفض طلبات المندوب السامي يعني - بالنسبة للسعدون - رفض لاحتمال توقف الانتخابات مرة أخرى . كان طبيعيا ان لا يرتاح المندوب السامي لجواب السعدون ، فأكد من جديد

(١) في كتاب بعث به هنري دوبس الى كرنواليس في ٣١ (آب) ١٩٢٣ ، اوضح فيه « بأنه يخشى من فوز المتطرفين » الذين و صفهم بانهم يذهبون الى مراكز الانتخابات بانفسهم ويسجلون اسمائهم ، وأشار الى الدعاية التي تقول برغبة الملك في الحصول على اكثرية من « المتطرفين » في المجلس التأسيسي .

م ١٠ ، ملفات البلاط ، ملف الانتخابات ، رقم د/٦/٢ ، ١٩٢٢ - ١٩٢٤ ( ورقة/١٦ ) ، أيضا م ١٠ ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء الموصل ، رقم ( ورقة/٤٣ ) .

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى وزارة الداخلية بتاريخ ٣١ (آب) ١٩٢٣ ، ١٥١٩ :

م ١٠ ، ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات للمجلس التأسيسي ، رقم د/٦/٢ ( ورقة/١٨ ) .

(٣) عن كتاب السعدون الى هنري دوبس في ٣ (أيلول) ١٩٢٣ ، بدون رقم م ١٠ ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، ملف بدون رقم ( ورقة/١٢ ) .

(٤) عن خطا بلهنتري دوبس القام في ١٥ شباط ١٩٢٣ في اوتيل فكتوريا بلندن في اجتماع الجمعية الملكية الامبراطورية / مقتبس في جريدة الاخاء الوطني ، ٩ و ١٠ ( آذار ) ١٩٢٣ .



في ٧/أيلول/١٩٢٣ على ضرورة تهيئته الجمهور لانتخاب مرشحين لا يترددون في تصديق المعاهدة ، وطلب الى الحكومة أن ترشح أعضاء المجلس المؤيدين للمعاهدة بصورة علنية . لم يستجب السعدون أيضا لطلبات المندوب السامي ، فقد رأى ان من الصعوبة بمكان توجيه الرأي العام لانتخاب مرشحين يؤيدون المعاهدة ، وذلك لان المعاهدة لا تحوي الا امورا اجمالية لا تقدر قيمتها الا بما يتفرع عنها من الاتفاقيات ولذلك يصعب توجيه الناس الى امر يجهلون مآلاته . ورأى السعدون ان من الواجب ان تنظم الاتفاقيات المتعلقة بالمعاهدة وتنشر ليطلع عليها الناس . وأما ما يتعلق بطلب المندوب السامي ترشيح أعضاء المجلس بصورة علنية من قبل الحكومة ، فقد رأى السعدون ان مثل ذلك الترشيح سيؤدي الى اثاره الفلأقل ، واعتقد بأنه لا بد من تهيئة الرأي العام لتأييد سياسة الحكومة قبل الشروع بترشيح أعضاء المجلس من قبل الحكومة . ولكي يوضح السعدون للسلطات البريطانية ان مسؤولية تهيئة الرأي العام المؤيد للحكومة لا تقع على الحكومة وحدها ، أخبر السعدون المندوب السامي بأن تهيئة الرأي العام المؤيد لسياسة الحكومة تستوجب نشر القانون الاساسي في الصحف لافهام الاعلى درجة تكفله لحقوقهم في الحرية الشخصية والاستقلال<sup>(١)</sup> . يتضح من هذا ان السعدون كان يعمل على ظهور أجهزة الحكم الدستورية في البلاد ، كما يتضح أن السعدون التزم بمبدأ حرية الانتخابات ، ولكن هذا لا يعني في الحقيقة ، ان السعدون كان راغبا بانتخابات غايتها المجي ، بمجلس تأسيسي يرفض المعاهدة . لان سياسة البلاد ، في نظره ، لا زالت تحتم عليه التعاون مع الانكليز ، فخلال فترة الانتخابات أكد مرة أخرى ان كل دولة في العالم تحتاج عند نشونها الى مساندة دولة قوية وقد ضرب أمثلة على ذلك ، ولكي يؤكد لبريطانيا ان حكومته تهدف الى عقد المعاهدة وانها لا تحيد عن سياسة التعاون مع الانكليز ولكي يظهر لها بأن الحكومة العراقية تحاول من ناحيتها تهيئة الرأي العام لسياستها . أشار في ٢٥/أيلول/١٩٢٣ بالدما، الانكليزية التي أريقت في سبيل العراق والاموال الطائلة التي بذلتها بريطانيا في سبيل العراق ، بل وحث السعدون العراقيين على انتخاب الذين يؤيدون صداقة بريطانيا وحرص على أن يبين لهم ان المعاهد لم تحتو على ما يمس كرامة البلاد أو سيادتها القومية . ولكي يوضح أهمية عقد المعاهدة للعراق راح يتطرق للنكاح المترتبة على نبذ العراق لها ، فبين ان العراقيين بنبذهم للمعاهدة سيفقدون صديقا هم في أشد الحاجة الى معاضدته في موقفهم الحاضر فبين ان العراق محاط بدول وأقوام لم تؤسس صلاته السياسية والاقتصادية بعد معهم على أساس متين<sup>(٢)</sup> . كان السعدون يخاطب في تصريحه

(١) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٩ (أيلول) ١٩٢٣ ، رقم ٤٦ : م . ر .

ملفات البلاط ، ملف قانون الانتخابات للمجلس التأسيسي ، رقم ٣/٦ ب ( ورقة بدون رقم ) .

(٢) العراق ، ٢٥ (أيلول) ١٩٢٣ .



منتخبي الشعب الثانويين بصورة خاصة ليحملهم على الاعتقاد بأن لا مناص من قبول المعاهدة (١) ، ولكن لم يرافق تصريحات السعدون تدخل واضح في أمور الانتخابات ومحاولات للمجيء بدن يؤيد تلك السياسة .

كانت الحرية التي اتسمت بها الانتخابات مبنية أساسا على حسابات السعدون الواثقة من نجاح العناصر الموالية للحكومة في الانتخابات ، ذلك ان قسما كبيرا من الوطنيين لم يشارك أساسا في الانتخابات (٢) ، كذلك لم يشارك فيها رجال الدين ومؤيدوهم الذين استمروا في عزفهم عن خوض انتخابات الحكومة (٣) ، أما العشائر فكانت أمورها بيد رؤسائها ، ولما كانت الحكومة قد ضمنت تأييد الرؤساء (٤) فمعنى هذا انها أدركت مسبقا بأن توسيع التمثيل العشائري لا بد وأن يؤدي الى نجاح الانتخابات على الشكل الذي تريده ، وهذا ما كان فقد توجه السعدون في ١٥ ايلول ١٩٢٣ بالامتنان الى رؤساء العشائر ، فأوضح أن معظم الفضل في عملية تسجيل الناخبين الاوليين من العشائر يعود الى الفطنة والدراية التي أبرزها رؤساء العشائر (٥) ، ثم بعد ذلك لا يهم أن تفوز العناصر الوطنية كاقليية في المجلس التأسيسي (٦) . وعلى هذا يمكن القول ان الطريق الذي سلكه السعدون في انتخابات المجلس التأسيسي ، والذي كان قائما على أساس الدعوة الصريحة لضرورة عقد المعاهدة والتعاون مع الانكليز ، وبنفس الوقت على توفير حرية تضمنت سلامة الانتخابات ، يمكن القول بأنه حل وسط للتوفيق بين رغبة البريطانيين الذين كانوا يبذلون الجهد لجمع أكبر عدد ممكن من الموالين لتصديق المعاهدة ، ورغبة الملك القائل « بأن تستوثق بكل عضو من أعضاء المجلس قبل أن ينتخب وذلك لكي نكون في مأمن تام من تصديق المعاهدة » (٧) وبين رغبة الوطنيين الذين حاولوا من ناحيتهم ترشيح عناصر وطنية ترفض المعاهدة . على أي حال رغم أن الوزارة استقالت قبل انتهاء

- (١) ن.م
- (٢) يذكر البصير ، ان حزب النهضة وقف موقفا سلبيا من الانتخابات ، في حين انقسم الحزب الوطني على نفسه بين مؤيد لخوض الانتخابات وبين معارض لخوضها ، فابى جعفر ابو التمن وحمدي الباجهجي دخول الانتخابات رغم انتخاب الناس لهم .
- (٣) البصير - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥١١ .
- (٤) عن مذكرة خاصة من مستشار وزارة الداخلية الى المنسوب السامي في العراق بتاريخ ١٨ (تموز) ١٩٢٣ ، رقم سي/١٤٢٧ . م.و ، ملفات الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء كربلاء ، رقم ( ورقة/٤ ) .
- (٥) راجع ، ص ١٢٠ .
- (٥) العراق ، ١٥ ( ايلول ) ١٩٢٣ .
- (٦) British Report 1923-1924, p. 14.
- (٧) عن كتاب الملك الى كورنواليس ( مستشار وزارة الداخلية ) في ٣ ( ايلول ) ١٩٢٣ ، بدون رقم : م.و ، ملفات البلاط ، ملف سير الانتخابات ، رقم د/٢/٦ ( ورقة/١٢ ) .

الانتخابات الا ان عملية الانتخابات خلال فترة وجودها كانت قد قطعت معظم الطريق واجتازت اعظم العقبات ، فمنذ اوائل ايلول ١٩٢٣ صرحت وزارة السعدون بان امور الانتخابات قاربت على الانتهاء (١) ، وقد ابرزت تلك الانتخابات السعدون كرجل قوي يواجه الاحداث بجرأة وشجاعة فكسب بذلك ثقة ( دار الاعتماد البريطاني ، التي اعتبرت اجراءاته جوابا صحيحا على رجال الدين .

### موقف السعدون من الاكراد :

عندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى كانت هيئة الحكومة العراقية في جنوب كردستان في ادنى مستوى ، ففي تشرين الثاني ١٩٢٢ أعلن الشيخ محمود نفسه ملكا لجميع كردستان ، وكانت الحركات التركية نشطة في شمال العراق ، وبدا في الاتفاق تعاون ملحوظ بين الشيخ محمود واللجنة التركية التي تشكلت في كركوك ، كذلك بين الشيخ محمود والقائد التركي ازدمير (٢) الامر الذي كان يدعو الى قلق الحكومة العراقية ، الا انه لم يكن بمقدور الحكومة العراقية ان تتخذ اجراءات معينة تجاه المناطق الكردية ، اذ كانت السلطة البريطانية هي المسؤولة بالدرجة الاولى عن تقرير السياسة التي تتبع مع الاكراد وذلك تطبيقا لبنود معاهدة سيفر (٣) . الا أن الوضع لم يستمر على ذلك الحال فمع تقدم المناقشات في مؤتمر لوزان تغير وجه المسألة الكردية تماما ، فقد اختفت فكرة الحكم الذاتي لكردستان ، ورأت الحكومة البريطانية انه لا بد من تغيير موقف الاقاليم الكردية في العراق بصورة جذرية ، ولا بد من ايجاد نوع من الاتفاق الودي الذي يمكن عرب واکراد العراق من أن يعيشوا سوية في ظل نفس التاج ، وتنفيذا للسياسة الجديدة وجدت بريطانيا انه من الضروري كبح مطامح الشيخ محمود (٤) ، فسعت بموافقة الحكومة العراقية على اصدار بلاغ في نهاية كانون الاول ١٩٢٢ موجه الى الاكراد ، أكد فيه الجانبان البريطاني والعراقي اعترافهما بحقوق الاكراد القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود ، واعربا عن أملهما بان الاكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة وعلى الحدود التي يرغبون ان تعند اليها ، وان يرسلوا مندوبيهم المسؤولين الى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية

(١) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء، رقم ٨/٢/٠ ، جلسة ١ ( ايلول ) ١٩٢٣ ( ورقة/٢ ) .

(٢) خیری العمري ، حکایات سیاسیة من تاریخ العراق الحديث ( دار الهلال - ١٩٦٩ ) ص ١٦٩ .  
(3) Longrigg, op. cit., p. 145.

(٤) راجع الملحق رقم ( ١ )

(5) British Report 1922-1923, p. 37.



والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق (١) . كان ذلك البيان محاولة دبلوماسية قامت بها بريطانيا ، فقد أرادت بذلك البيان أن تعطي تأكيدا للجماعات الكردية المعتدلة بأن مطالبهم الشرعية سوف لن تهمل ، كما أرادت بنفس الوقت أن تضعف موقف الشيخ محمود فتصرف عنه الاكراد باعتباره لم يكن الوحيد الذي يسعى الى تحقيق المطامح الكردية . استجاب بعض أكراد السليمانية لبيان الحكومة فقرروا ايفاد مندوبين عنهم ليتباحثوا مع حكومة العراق في شكل الادارة التي يجب اتخاذها في القضية الكردية التابعة للعراق ، كما طلب المندوب السامي الى عبد المحسن السعدون في ١٧/كانون ثاني/١٩٢٣ بأن ترسل حكومته مندوبين عنها ليتباحثوا مع مندوبي أكراد السليمانية في كركوك (٢) . أما أكراد كركوك واربيل والموصل فلم يعيروا التفاتا الى ذلك البيان ، فقد وجد فيه زعماءهم خطرا يهدد حياتهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالعراق ، فضلا عن الخطر الذي يتهددهم من سيطرة الشيخ محمود (٣) . وعلى هذا يمكن القول ان المشكلة التي واجهتها الوزارة السعدونية انما هي مشكلة تتعلق باكراد السليمانية بوجه خاص .

حاول الشيخ محمود ان يسند موقفه بزيادة التعاون مع الاتراك ، فزار ضباط اترك مدينة السليمانية في نهاية كانون الثاني ١٩٢٣ ، ووضعت برامج محددة لذلك التعاون ، وتجاه ذلك الوضع الذي أخذ يهدد باندلاع رأى هنري دوبس ( وكيل المندوب السامي ) ان من الضروري اتخاذ اجراءات سريعة ، فطلب الى الشيخ محمود ان يأتي الى بغداد مقابل أمان شخصي الا أن الشيخ محمود رفض ذلك ، وب نفس الوقت وصلت الى دار الاعتماد البريطانية معلومات بينت بأن الشيخ محمود كان يستعد للهجوم على كركوك . وتمهيدا للاجراءات الشديدة التي قررت السلطات البريطانية اتخاذها ضده ، نشرت في ٢٤/شباط/١٩٢٣ منشورا من الجو بينت فيه ان الشيخ محمود لم ينفذ الشروط التي عاد بموجبها الى السليمانية (٤) ، وخاطب المنشور الشيخ محمود والمجلس الاداري بأن يحضروا الى بغداد ويسلموا واجباتهم الى أشخاص مسؤولين ومعروفين بحفظ النظام . ولما لم ينفذ الشيخ محمود ذلك البيان فقد هاجمت الطائرات البريطانية السليمانية في ٣/آذار/١٩٢٣ واضطر الشيخ محمود الى الالتجاء الى منطقة ساردات الجبلية ( شمال مدينة السليمانية ) (٥) ، ثم اضطر الى اللجوء الى ايران . دخلت القوات البريطانية

(١) محمود الدرة ، القضية الكردية ، ط ٢ ( بيروت - ١٩٦٦ ) ص ١٤٨ .

(٢) عن كتاب سكرتير النذب السامي الى السعدون في ١٧ ( كانون الثاني ) ١٩٢٣ ، بدون رقم :

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٦ ) .

الدرة - محمود ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .

(٤) حول عودة الشيخ محمود الى السليمانية راجع الملحق رقم ( ١ ) .  
(٥) British Report 1922-1923, p. 39.



السليمانية وأسس الانكليز ادارة محلية مؤقتة . وسرعان ما تبين بأن بريطانيا لم تكن جادة في اصدار بيان ( كانون الاول ١٩٢٢ ) فما ان تم عقد بروتوكول المعاهدة البريطانية العراقية في ٣٠/نيسان/١٩٢٣ حتى بات في حكم المقرر ضم السليمانية الى العراق وتأسيس ادارة تضمن أحاسيس الاكراد القومية (١) .

نقد طلب المندوب السامي في ٤/أيار/١٩٢٣ من الحكومة العراقية ان تبدي وجه نظرها في شؤون كردستان الادارية (٢) ، فقررت في اليوم التالي تأليف لجنة من ناجي السويدي ( وزير العدلية ) ونوري السعيد ( وكيل وزير الدفاع ) لدراس المسألة ورفع بيان عن احسن الوسائل المطلوبة لادارة لواء السليمانية (٣) وبعد ان فرغت اللجنة من عملها وقرر مجلس الوزراء شكل الادارة الذي يراه مناسباً للاحاق السليمانية بحكومة العراق ، حمل السعدون نتائج أعمال وزارته الى اسليمانية في صبيحة يوم ٢٩/٥/١٩٢٣ (٤) . حين وصل السعدون الى السليمانية وجد رؤساء القبائل والاعيان مجتمعين لاستقباله ، فالتقى في المتجمهرين خطاباً أكد فيه على حرص الحكومة العراقية على عدم التفرقة بين الاكراد والعرب . وعلى الروابط الدينية مستشهداً بشمول التقاعد إن عم من أصل تركي . كدليل على تصكك الحكومة بالروابط الدينية ، كما أعلن عن نوايا حكومته الحسنة تجاه الاكراد وبأنها ستسعى الى ترفيهم وتحسينهم (٥) .

وحين بدأ السعدون باستقبال رؤساء القبائل والاعيان في دار الحكومة وجد ان الافكار تتجه نحو التعلق بعرش العراق ، فكتب السعدون الى الملك في نفس اليوم بأن النتيجة القطعية ستكون مقرونة بالنجاح (٦) . ثم باشر السعدون باستيفاء آراء الرؤساء في السليمانية فوجد ان الكل مجمعين على البيعة للملك فيحصل والارتباط بدولته تحت شروط متقاربة ، بتأليف مجلس محلي ، كما اقترح بعض الرؤساء على السعدون لزوم اعتبار السليمانية كأحد الاولوية العراقية وطالبوا بأن تعين الحكومة متصرفاً لها .

لقد أوحى لقاءات السعدون باكراد السليمانية بأن الجميع هناك مخالفون لفكرة الشيخ محمود القائمة على الاستقلال عن الحكومة العراقية فقد أظهر جماعة التجار وجمهور الاهالي نفورهم وتخوفهم من اعادة الحكم الى الشيخ محمود ، ووصفوا للسعدون أنواع الظلم والجور الذي قاساه الناس من حكم الشيخ محمود ، وبأنهم يتطلعون الان الى تشكيل ادارة عادلة تكفل لهم حقوقهم وتعيد الامور الى مجاريها ،

- (١) الدرة - محمود ، المصدر السابق ، ص ٩٤٨ .
- (٢) عن كتاب المندوب الى مجلس الوزراء في ٤ ( ايار ) ١٩٢٣ ، رقم آر.بي. ٩٢ م. و ، ملف م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/١٠ جلسة ٥ ايار ١٩٢٣ .
- (٣) الاستقلال ، ٣٠/٥/١٩٢٣ .
- (٤) عن كتاب بعث به السعدون الى الملك في ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، مرقم ٤٢٤ م. و ، ملف م. و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رة م س/١ ( ورقة ٤٧ ) .
- (٥) عن كتاب من السعدون الى الملك في ٢٩/٥/١٩٢٣ ، عدد سليمانية ( ١ ) : م. و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ - ( ورقة ٤٢ ) .

وفي الوقت نفسه وصل الى مدينة السليمانية قسم من الذين كانوا قد التحقوا بالشيخ محمود ، فسلموا انفسهم واسلحتهم . اما فيما يتعلق بالدعوة التركية ، فلم يجد السعدون ذلك التأثير الذي كان يتصوره ، اذ وجدها ضئيلة جدا (١) .

لقد شجعت تلك الاوضاع السعدون فكان على وشك الشروع بالتشكيلات الاساسية للإدارة ، ولكن سرعان ما انقلبت الوضعية بصورة مفاجئة وغير منتظرة ، اذ انكر قسم من الرؤساء المتنفذون رغبتهم في الالتحاق بالعراق وبدأوا بالتسويق والماطلة في مفاوضاتهم مع السعدون وبيّنوا له بأنهم فوضوا امرهم ومصير بلادهم ومنافعهم الى المندوب السامي ، وبما انهم لا يميزون بين الشكل الذي يضرهم والشكل الذي يعود عليهم بالخير فانهم يحكمون المندوب السامي بذلك ويقبلون بكل ما يريثاه لهم . استغرب السعدون من موقف الرؤساء الجديد واعتبره تناقضا واضحا مع رأيهم الاول الذي أبدوه بطيب خاطر ورغبة عظيمة ، واعتقد بأن هناك يدا وراء موقف رؤساء الاكراد ، الا انه لم يستطع ان يعرف من هو الذي أثر عليهم وجعلهم ينكرون أقوالهم الاولى (٢) . لقد خمن السعدون فيما بعد بأن الدعوة التي يبثها الشيخ محمود وأعدائه ، مدة حكمه ، ضد الحكومة العراقية هي التي جعلت البعض من الرؤساء يعتقدون بعدم كفاءة الحكومة العراقية على ادارة المناطق الكردية (٣) . ولكن الحقيقة أن تبدل الموقف هذا كان نتيجة لسياسة المندوب السامي ، الذي بدأ يفكر من جديد بلزوم اعادة الشيخ محمود الى السليمانية ، فقد جاء في الكتاب الذي بعثه السعدون الى الملك بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١ : « . بمناسبة خبر مجيء فخامة المندوب السامي الى السليمانية نهار السبت القادم ، أتوسل الى جلالتك اقناعه بلزوم ترك فكرة اعادة الشيخ محمود اذ أن الفوضى والارهاب يعودان معه . » (٤) . كان السعدون يرى ان اضرار اعادة الحكم الى الشيخ محمود لا يقتصر على نفس لواء السليمانية فقط بل تسري على جميع المناطق الكردية التابعة للحكومة العراقية مما يجعل الاماكن المجاورة لها أيضا في خطر دائم (٥) .

- (١) عن كتاب من السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية ( ٢ ) : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .
- (٢) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية ( ٢ ) : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .
- (٣) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ مرقم ٤٢٠٤ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٥٢ ) .
- (٤) عن كتاب السعدون الى الملك بتاريخ ١٩٢٣/٥/٣١ ، عدد السليمانية ( ٢ ) : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .
- (٥) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ مرقم ٤٢٠٤ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .



اقتصر رفض منهاج الحكومة السعدونية على رؤساء العشائر في السليمانية فقد بقي جماعة التجار وجمهور الامالي على رايهم الاول الذي اعلنوا فيه ولاءهم للملك فيصل ورجبتهم في الانضمام للحكومة العراقية . بل وطالبوا بوجوب الاسراع بتشكيل ادارة تصونهم من تعديلات المتنفذين والالتحاق بالعراق بدون قيد او شرط (١) . اما رؤساء العشائر فقد حاول السعدون ارجاعهم الى ارائهم الاولى فجمعهم مرة اخرى . واتفق مع الكولونيل كورنواليس ( مستشار وزارة الداخلية ) على التسامح معهم واجراء بعض التعديلات على مواد المنهج الذي قرره الحكومة العراقية . اراد السعدون ان يجعل من التعديلات الجديدة وسيلة لتطبيب خواطر الرؤساء وازالة مخاوفهم . فاعطى لكل من الرؤساء ترجمة الشروط المعللة باللغة الكردية ليتفهموا معانيها (٢) . كان السعدون يرى ان وجود القوات البريطانية في السليمانية ووجود الاكثرية المناوئة للشيخ محمود والتي تحس بضرورة الاصلاح . يعطيان مجالا واسعا لوضع الاسس الثابتة في تشكيل ادارة مستديمة تكفل حقوق الجميع . كما كان يرى بان تلك الفرصة هي الفرصة الوحيدة التي يجب ان لا تضيع للفوز بتلك العناية

(٣) . الا انه لم تقع اراء السعدون هذه موقعا حسنا لدى المندوب السامي الذي اعتبر النفقات التي ستترتب على بقاء القوات البريطانية في السليمانية . حملا ثقيلا على الحكومة البريطانية . ولم يكن امام السعدون الا ان يكرر رجاءه الى الملك فيصل بان يقنع المندوب السامي بلزوم ابقاء القوات البريطانية في تلك الانحاء لمدة لا تقل عن شهرين او ثلاثة اشهر حيث يتسنى للحكومة اكمال التشكيلات الاساسية للادارة على ضوء الشروط التي قدمها الاكراد انفسهم (٤) . وبعد ذلك يمكن للقوات البريطانية ان تنسحب تدريجيا ويستعاض عنها بقوة من الجيش العراقي لاتزيد عن (٥٠٠) جندي (٥) كذلك اخبر السعدون الملك بانه اذا لم تصادف جميع هذه الوسائل نجاحا فانه يرى من الضروري الحاق الاقضية والنواحي التابعة اسميا للواء السليمانية بالالوية

(١) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ . عدد السليمانية ( ٢ ) م . و . ملفات البلاط .

ملف ادارة كردستان . رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .

(٢) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩٢٣/٥/٣١ . عدد السليمانية ( ٢ ) م . و . ملفات البلاط .

ملف ادارة كردستان . رقم س/١ ( ورقة/٤٧ ) .

(٣) م .

(٤) لقد كان طلبات الاكراد تنصب على وجود مجلس ذا صلاحيات واسعة يتكفل بادارة لواء

السليمانية وبان يوحد اللواء مندوبين الى مجلس النواب العراقي . وبان تطبق القوانين العراقية عدا المخالفة للعادات والاداب . وعلى ان تعتبر اللغة الكردية لغة رسمية في الدوائر والمحكم والمدارس . م . و . ملفات البلاط . ملف ادارة كردستان . رقم س/١ ( ورقة/٥٦ ) .

(٥) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ رقم ٤٢٠٤ . م . و . ملفات البلاط .

ملف ادارة كردستان . رقم س/١ ( ورقة/٥٢ ) .

العراقية حسب موقعها الجغرافي . وكان السعدون يهدف من وراء التدبير الأخير الى جعل مدينة السليمانية منفصلة تماما عن سائر المناطق العراقية ومجرد عن العشائر المهمة كالجاف والهماوند والبيشدار <sup>(١)</sup> . انتهت مهمة السعدون في السليمانية عند ذلك الحد فعاد الى بغداد ليحضر اجتماعا عقد في ٤ حزيران ١٩٢٣ في القصر الملكي غايته المذاكرة في شؤون الاكراد وكيفية جلاء الجيش البريطاني عن السليمانية . وكان من بين الذين حضروا الاجتماع أيضا ( الملك فيصل وعنري دويس والسير جون سالون ) القائد البريطاني العام ( وآخرين . وفي خلال الاجتماع أبدى الملك اقتراحات السعدون . فأسار الى أن انسحاب القوات البريطانية من السليمانية بسرعة سيؤدي الى الموضى وعودة الشيخ محمود . وبعد مناقشات بين الملك والمندوب السامي حول تلك النقطة . أضاف السعدون بأن كل الامالي ما عدا بعض الشيوخ يريدون بكل قواهم الالتحاق بالعراق . وان الشيخ محمود منفور منه في نظر الشعب . مبعوض من قبل الجميع وانما يهابونه لانهم يخافون تعدياته . وأضاف السعدون بأن اعوان الشيخ قليلون جدا . أراد السعدون في ذلك الاجتماع أيضا أن يذكر المندوب السامي بالعلاقات البريطانية السابقة مع الشيخ محمود ونتائجها . فقال أن الحكومة البريطانية لم تقصر بحق الشيخ محمود ولقد أحسنت اليه كل الاحسان فلم يجده نفعا . وحين أراد السعدون أن يبين رأيه في الشيخ محمود . ذكر بان الشيخ محمود رجل شرير لا يجوز الاعتماد عليه بعد التجارب السابقة فلو عمل أمره وكان ممكنا ازالته لكان الاتفاق مع الاكراد سهلا جدا . وفي الأخير أكد السعدون أن وزارته على رأي الملك فهي ترى ابقاء القوات البريطانية في السليمانية لمدة شهرين او ثلاثة كضرورة لازمة لحل الازمة حلا نهائيا ومرضيا <sup>(٢)</sup> . لم يسفر الاجتماع عن قرار حاسم . فقد وعد المندوب السامي في الأخير بأنه سيفتح حكومته في امكانية ابقاء الجيش في السليمانية لفترة شهرين او ثلاثة <sup>(٣)</sup> . بدأت الوزارة السعدونية فوراً بالتحسب لتطورات الموقف البريطاني . فتمخضت مفاوضات مجلس الوزراء في ٦ حزيران ١٩٢٣ عن قرار بزيادة الجيش العراقي . كما طلب المجلس الى وزارة الدفاع أن نهى امتراحات بالنسبة الى احتمال لزوم اشغال السليمانية في المستقبل من قبل الجيش العراقي <sup>(٤)</sup> . لقد بنت وزارة السعدون قراراتها تلك على فرض أن الحكومة

(١) عن كتاب السعدون الى الملك في ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ ، رقم ٤٢٠٤ م . و . ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٥٢ ) .

(٢) عن محضر جلسات مؤتمر ٤ ( حزيران ) ١٩٢٣ م . و . ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( الاوراق/٦١ - ٦٦ ) .

(٣) عن محضر اجتماع ٤ ( حزيران ) ١٩٢٣ م . و . ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٦٧ ) .

(٤) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم د/٦/٢ ، جلسة ٦ ( حزيران ) ١٩٢٣ ( ورقة/١٩ ) .



البريطانية ستتجيب لاقتراحات السعدون بابقاء القوات البريطانية في  
السليمانية اذا لم تأخذ الحكومة البريطانية بمقترحات السعدون وتعمل على  
سحب قواتها من السليمانية فوراً ، فقد قررت الوزارة السعدونية بأنها لا يمكنها  
أن تتحمل أية مسؤولية تنجم عن ذلك الانسحاب في داخل العراق وأصرت في  
قرارها على ابقاء القوات البريطانية في السليمانية الى أن تتمكن من تأسيس  
تشكيلات الامن في السليمانية (١) .

لم تستجب الحكومة البريطانية لطلب السعدون . فقد صرحت بأنه من غير  
الممكن الاحتفاظ بقواتها هناك (٢) ، فما كان على السعدون الا أن التجأ الى  
تنفيذ خطته التي اقترحها على الملك في السابق ، والتي اعتبرها السعدون  
تدبيراً مناسباً للحد من تهديدات الشيخ محمود ، ففي ١١ حزيران ١٩٢٣ قرر  
مجلس الوزراء أن تتخذ وزارة الداخلية التدابير العاجلة لاجل فصل بعض نوابغ  
السليمانية عنها والحاقها بما جاورها من الألوية (٣) . ومع أن مجلس  
الوزراء طلب الى وزارة المالية بأن تبعث بالاموال الى الميجر ادمنس ( المقتس  
الاداري للواء كركوك ) لكي يصرفها على تنظيم ادارة السليمانية ودفع رواتب  
الشرطة والدرك والموظفين (٤) ، الا انها كانت تتوقع بين يوم واخر عودة  
الشيخ محمود الى السليمانية بعد انسحاب القوات البريطانية ، كذلك كانت  
السلطات البريطانية تدرك بان الادارة التي ظلت في السليمانية سوف لا تستطع  
أن تمنع عودة الشيخ محمود اذا تركت القوات البريطانية السليمانية ، وبالفعل  
عاد الشيخ محمود الى السليمانية في تموز ١٩٢٣ ، وانتهت عند ذلك التاريخ  
جهود السعدون الرامية الى الحاق السليمانية بالحكومة العراقية وبقي عليه  
أن يحافظ على ولاء المناطق الكردية الاخرى خاصة وأن حكومته كانت مقبلة  
على اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي ، فقررت وزارته في ١١ تموز ١٩٢٣  
أي قبل مباشرة الانتخابات بيوم واحد ، أن تعطي الاكراد تأكيدات قاطعة على  
نيات الحكومة الحسنة نحو الاكراد (٥) فاذيع البيان الاتي : « ان الحكومة  
لا تنوي تعيين موظف عربي في الاقضية الكردية ما عدا الموظفين الفنيين ٢ - ولا  
تنوي اجبار الاقضية الكردية على استعمال اللغة العربية في مراجعاتهم  
الرسمية ٣ - أن تحفظ كما يجب حقوق السكان والطوائف الدينية والمدنية في

(١) ن.م.

(2) Special Report, by His Majesty's Government in the United Kingdom  
of Great Britain Northern Ireland to the council of the league of Nations on  
the Progress of Iraq during the period 1920-1931, Issued by the colonial office,  
(London, 1931), p. 41; Hereafter cited as : B.G — Colonial office, special  
Report 1920-1931.

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٥٩ ) .

(٤) ن.م ( ورقة/٥٩ ) .

(٥) الدرة - محمود ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

الاضحية المذكورة (١) . وخلال الانتخابات لم تواجه الحكومة العراقية في مناطقها الكردية مشاكل متميزة عن المشاكل التي واجهتها الحكومة في المناطق الانتخابية الاخرى ، فقد كان التخوف من التجنيد الاجباري بصورة عامة أهم ما واجه عملية الانتخاب في المناطق الكردية (٢) . وهذا يعني ان حسابات السعدون كانت صائبة ، فلو تمكنت الحكومة من ازالة الشيخ محمود ، على حد قوله ، لكان الاتفاق مع الاكراد سهلاً (٣) ، فقد اثبتت عملية الانتخابات انه لم يكن هناك نزعة استقلالية لدى غالبية الاكراد ، وهكذا كان عدم وجود قوة تستخدمها الحكومة في السليمانية هو السبب الرئيسي في فشل محاولة السعدون . الا انه من ناحية اخرى يمكن القول بان محاولات السعدون في السليمانية اوضحت الحاجة مرة اخرى الى وجود جيش عراقي قادر على تحصيل مسؤولياته عند الحاجة ، لذلك اكدت الحكومة ثانية في ١١ حزيران ١٩٢٣ على وجوب ان يبلغ الجيش العراقي سنة الف جندي ، كما قررت زيادة ميزانية الدفاع (٤) .

#### سياسة السعدون تجاه العشائر :

كانت سياسة الحزم التي اتبعها السعدون لاجراء انتخابات المجلس التأسيسي جزءاً من سياسة عامة هدفها سيطرة الحكومة على شؤون البلاد الداخلية ، فقد رأى السعدون ان اتمام الانتخابات وانعقاد المجلس التأسيسي وظهور أجهزة الحكم الدستورية سوف لن يتم لها النجاح دون وجود جبهة داخلية قوية تعتمد على الحكومة في كل تدابيرها المقبلة (٥) . ولكي يصل السعدون الى ذلك الهدف كان من ضمن خطواته الاخرى محاولة مد يد الحكومة الى العشائر والسيطرة عليها .

امتد تاريخ الاضطرابات العشائرية في العراق الى عهود سابقة ، وقد مر علينا في الفصل الاول من هذا البحث كيف ان السلطة العثمانية في العراق كانت تواجه اضطرابات عشائرية كثيرة . ولا نريد هنا أن نقف مرة اخرى على أسباب تلك الاضطرابات العشائرية ، اذ نكتفي بالقول أن تلك الاضطرابات استمرت لعدم تمكن السلطات الحاكمة من ايجاد الحلول الملائمة لها . حاول

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/١٠ جلسة ١١ ( تموز ) ١٩٢٣ ( ورقة/٧٢ ) .

(٢) م.و ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف الانتخابات في لواء اربيل ، رقم عن مذكرة سرية من المفتش الاداري للواء اربيل الى مستشار الداخلية بتاريخ ٢٣ ( تموز ) ١٩٢٣ رقم ١٠٨ س/٢٦٦ ( ورقة/٥ ) كذلك برقية من وزارة الداخلية الى المفتش الاداري للواء اربيل مؤرخة في ٣٠ ( تموز ) ١٩٢٣ ، رقم س/١٥٣٣ ( ورقة/٨ ) .

(٣) راجع/ص ١٤٠ .

(٤) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ادارة كردستان ، رقم س/١ ( ورقة/٥٩ ) .

(٥) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .



الانكليز خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها كسب العشائر العراقية بالحصول على ولاء رؤسائها الا أن ذلك الولا لم يكن كافيا إذ لم يرافقه نفاذ من جانب السلطات الى حقيقة أوضاع العشائر ، فلم تكن هناك محاولات جدية لمعالجة أوضاع العشائر الاقتصادية وطرق معيشتها وتفهم علاقات بعضها مع البعض الآخر . فقد اعتمدت السلطات البريطانية بعد الحرب على المجالس العشائرية التي كانت تتشكل من الرؤساء العشائريين لمعالجة أمور العشائر (١) الا أن عمل تلك المجالس اقتصر على تهدئة الأوضاع العشائرية الطارئة دون الالتفات الى جوهر المشاكل التي كانت تعاني منها القبائل . ولعل في ثورة العشرين دليل واضح على أن يد السلطة كانت بعيدة جدا عن العشائر مطلّت العشائر تعامل مضايما الخاصة على ضوء العرف والتقاليد المألوفة . أما القضايا العامة فقد أوضحت ثورة العشرين مدى ارتباطها برجال الدين والرؤساء المحليين (٢) رافقت الاضطرابات العشائرية مقام الحكم العربي في العراق ، فلم تحل التقارير البريطانية ، التي كانت تحرص على اظهار مددرة السلطات في تسخير دمه البلاد ، من ذكر أخبار الاضطرابات العشائرية ، كما أبرزت تلك التقارير فشل السلطات في معالجة المشاكل العشائرية وذلك عندما تبين أن السلطات كانت تلتجئ الى استعمال القوة دائما لتهدئة العشائر (٣)

شهدت الفترة التي أعقبت توقيع المعاهدة الانكليزية - العراقية لعام ١٩٢٢ رغبة بريطانيا في تخفيف مسؤولياتها في العراق بوصوح ، وخاصة فيما يتعلق بشؤون العراق الداخلية ، فكان على الوزراء السعدونية الاولى التي تشكلت في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٢٢ أن تتكفل بمعالجة المشاكل العشائرية . وجد السعدون أنه لا بد من استعمال القوة تجاه العشائر وذلك لحملها على التسور بأن هناك سلطة يجب أن تمتثل لها الا وهي الحكومة ، فقد أدرك السعدون أن العشائر كانت تستفيد من الازدواج في المسؤولية بين السلطات الانكليزية والحكومة العراقية ، فكانت العشائر تعتقد انه ليس في وسع احد ان يضربها حين تبغث بالامن أو تظهر سينا من عدم الطاعة للحكومة ، وفعلا لم يكن في مقدور الحكومة أن تتخذ أي عمل أو تقوم بأية اجراءات ما لم توافق عليها الجهة البريطانية التي كانت تتلأ دائما في أعمال كهذه وذلك لرفع الغائلة عن نفسها وتجنب صرف الجهود والنفقات (٤) . لقد جاء السعدون الى رئاسة الوزارة في مفره إعطت فيها بريطانيا للحكومة العراقية حربه أكثر في معالجة

(١) عن تقرير لمعاون مشاور المنفق بعنوان - فشل طريق ادارة العشائر - م.و. ملفات البلاط .

ملف التقارير ( لسنة ١٩٢١ ) ، رقم د/٨ ( ورقة ٣٢ )

(٢) الطاهر - مجد الجليل ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ١٥٦ .

(٣) British Report 1922-1923, p. 14.

(٤) السويدي - يوسف ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

القضايا الداخلية للعراق ، فقد أعقب توقيع المعاهدة الانكليزية - العراقية في ١٠/١٠/١٩٢٢ جهود بريطانية لتخفيف المسؤوليات البريطانية في العراق وذلك عن طريق تنفيذ الالتزامات التي حددتها المعاهدة ، وكان من بين القضايا التي حددتها المعاهدة في ترك الشؤون الداخلية للحكومة العراقية (١) ناستفاد السعدون من تلك الصلاحيات اذ وجد بمقدوره اعطاء درس بليغ للعشائر العراقية اذا ما قام بتأديب بعض العشائر المتمردة بالقوة ، ففي ١٩ كانون ثاني ١٩٢٣ وجه قوات من الجيش العراقي من بغداد الى سامراء لاتخاذ الاجراءات التأديبية ضد قبيلة العبيد ونجح في الزامها بالتخلي عن السلاح ودفع الغرامة المالية التي فرضت عليها (٢) ، وقد حدث أيضا أن ثارت عشيرة بني أسد ( في الجبايش ) في وجه الحكومة وقتلت أفراداً من الشرطة متحدية بذلك الحكومة علناً ، فرأى السعدون أن لا بد للحكومة من تأديب تلك العشيرة بكل سدة . اعتقد السعدون أن استخدام الطائرات البريطانية هو أسهل طريقة للنيل من عشيرة ( بني أسد ) ففاتح الجهات البريطانية في الامر الا انه وجدها تتجنب المشاكل ، فقد تردد قائد الطيران البريطاني الذي تحاشى تحمل المسؤولية الا أن السعدون تعهد له بأنه سيتحمل كل المسؤوليات المترتبة على عمليات القوة الجوية البريطانية ، فنظمت الحملة وبدأت الطائرات البريطانية تمطر ( بني أسد ) بالقنابل (٣) حتى استغاثت ( بني أسد ) وتوالت برقياتهم على الملك يرجون اليه التوسط لاييقاف عمليات الحكومة ، وبأنهم لم يكن عندهم أية نيات سيئة تجاه الحكومة . لقد وصلت اخبار بني أسد واستغاثاتهم الى مناطق بعيدة في العراق ، فقدم محضر من قبل اهالي الموصل الى الملك يرجون فيه ان تكف الطائرات عن ضرب بني أسد (٤) ، ولكن وجدت الحكومة ان عملياتها كانت ناجحة فقد قبض على شيخ بني أسد ( سالم الخيون ) وحكم عليه بالسجن وتوسط له قسم كبير من الشيوخ والاعيان لدى الملك ، كذلك طلب حزب الاستقلال العراقي في الموصل العفو عنه ، الا أن الحكومة لم تستجب لتلك النداءات وبقي الامر عالقاً الى سنة ١٩٢٦ حيث اخبر الملك السعدون في ١٦/١/١٩٢٦ (٥) ان العقاب الذي لقيه الشيخ ( سالم الخيون ) حتى الان يمكن أن يعتبر كافياً لاصلاح حاله على شرط أن يبقى بعد العفو عنه في مدينة الموصل حتى نهاية محكوميته ، كما اخبر الملك السعدون بأن الرأفة

(١) B.G. - Colonial office, special Report 1920-1931, p. 33

(٢) British Report 1922-1923, p. 110.

(٣) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٨ .

(٤) عن محاضر وبرقيات بعث بها الى الملك : سالم الخيون ووالدته وممثلو بني أسد واهالي

الموصل : م. و . ملفات البلاط ، ملف القضايا الداخلية البحنة ، رقم د/١/٦ ( الاوراق/١٣٨٠

و١٦١٥ ) .

(٥) في هذا التاريخ كان السعدون قد سلك وزارته الثانية منذ ٢٦/٦/١٩٢٥



بأن لا تخلو الآن من تأثير حسن في نفوس كثير من أهل البلاد (١).

لم تقتصر سياسة السعدون تجاه العشائر على استعمال القوة ضدها .  
إذ كان من جهة أخرى يحاول إزالة التأثيرات التي تؤدي إلى الاضطرابات  
العشائرية . ففي العمارة كانت العلاقات تضطرب أحيانا بين عشائر ( بني لام )  
ووالي ( بشتكوه ) - في بلاد فارس - وذلك بسبب عدم وجود شروط محددة  
لرعي أغنام عشائر بني لام في أراضي الوالي ، فتؤدي سوء العلاقات بينهما  
إلى اضطراب الأمن على الحدود الشرقية للعراق . حاول السعدون جاعدا أن  
يتوصل إلى عقد اتفاقية خاصة مع والي ( بشتكوه ) تنظم علاقات الأخير  
ببني لام ، وكان السعدون لا يرضى أن يتدخل الوالي في أمور بني لام بحجة  
رسوم الأرض . أبرم الاتفاق بين المندوب السامي ، بالنيابة عن الحكومة  
العراقية ، وبين والي ( بشتكوه ) ، وطلب السعدون في ١٩ آذار ١٩٢٣ . بصفته  
وزيرا للداخلية . إلى مجلس الوزراء تصديق ذلك الاتفاق موضحا بأن مثل  
ذلك الاتفاق أمر ضروري لتتوقف عليه سلامة الإدارة وعدم حدوث الخلافات  
والاضطرابات بين العشائر (٢) . أراد السعدون أن تكون الحكومة العراقية  
وسيطا للعلاقات بين الوالي وعشائر بني لام عن طريق ذلك الاتفاق ، إلا أن حكومة  
السعدون وجدت أن ذلك الاتفاق أعطى للوالي أكثر مما يستحق من الأموال لقاء  
رعي أغنام بني لام في أراضيه ، فأرادت إلغاء الاتفاق . بينما تقدم السعدون  
بإقتراح في ٢١ ( نيسان ) ١٩٢٣ : رأى السعدون أن تقبل الحكومة بنود الاتفاق  
حتى اليوم الأول من شهر تشرين الأول ١٩٢٣ ، فعند ذلك التاريخ يلغى الاتفاق  
ويسعى السعدون إلى عقد اتفاق مرصعي مع والي بشتكوه . أما أن تلغى الحكومة  
الاتفاق حالا . اعتقد السعدون أن ذلك سيؤدي إلى النزاع بين بني لام والوالي  
وكذلك بين بني لام أنفسهم مما يسيء إلى هيبة الحكومة ، فرأى السعدون أنه  
طالما نظم الاتفاق باسم الحكومة العراقية فعلى الحكومة العراقية أن تقبل المهود  
حتى اليوم الأول من تشرين الأول ١٩٢٣ صيانة لهيبتها . واقترح على مجلس  
الوزراء أنه في الوقت الذي يقرر فيه المجلس إلغاء الاتفاق منذ الأول من تشرين  
الأول ١٩٢٣ عليه أن ينتدب واحدا من أعضائه أو أكثر ليخبر الوالي بالقرار  
ويتفاوض معه في قضية اتفاق المستقبل . أراد السعدون أن يحتوي الاتفاق على  
شروط جديدة تقلل من الأعباء المالية التي ستدفعها عشائر بني لام للوالي  
بشتكوه . أما تجديد تلك الأموال التي ستدفع إلى الوالي فلم يطلب السعدون

(١) عن كتاب الملك إلى السعدون في ١٦/١/١٩٢٦ ، بدون رقم م . و . ملفات البلاط ، ملف القضايا  
الداخلية البحتة ، رقم د/١/٦ ( ورقة/ ٢١ ) .

(٢) عن كتاب السعدون ( وكيل وزير الداخلية ) إلى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ ( آذار ) ١٩٢٣ .  
برقم ٤٦٩٤ : م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٣/٢/٠ ( ورقة/ ١١٤ ) .

الى حكومته تحديد تلك الاموال نيابة عن العشائر وانما طلب ان يترك امر تحديد الاموال الى العشائر نفسها بواسطة مشاورة شيوخهم الرئيسيين . لانهم اعرف بقدرتها المالية . وقد حبذ السعدون ان يتم دفع المال (١) بواسطة الحكومة . ومن هذا نرى ان السعدون سعى الى تخليص عشائر بني لام من تعسف الوالي . فظالما ان العلاقة بينه وبين العشائر لم تنظم وفق اتفاق خاص وظالما ليس هناك طرف ثالث يشرف على تنفيذ حقوق العراقيين على ضوء ذلك الاتفاق . فان العلاقات بين الطرفين ستخضع لامواء الوالي او الوضع الاقتصادي المتغير للعشائر . فتدخل الحكومة العراقية كطرف ثالث سيؤدي الى تنظيم العلاقات من جهة . كما يؤدي الى توطيد الحالة في الحدود وهو امر يعتبره السعدون ذا أهمية عظمى للحكومة . لقد صادف وجود والي يشتكوه في بغداد في نفس الوقت الذي طلب فيه السعدون من مجلس الوزراء الموافقة على اقتراحه . فانتهر السعدون فرصة وجود الوالي في بغداد . فاشار على مجلس الوزراء انه اذا لم يجر حل في حين وجود الوالي في بغداد فذلك يؤدي الى حراجة الموقف في لواء العمارة واضطراب الامن على الحدود . امام تلك الحجج التي قدمها السعدون قرر المجلس قبول اقتراحات السعدون والمبادرة الى حسم المسألة مع الوالي اثناء فترة وجوده في بغداد (٢) .

### العلاقات العراقية - النجدية :

اما على الحدود الغربية من العراق حيث كانت العشائر العراقية تتعرض لضغط العشائر النجدية . فتمنى بين حين واخر بخسائر كبيرة في الارواح والاموال . فكان على الوزارة السعدونية ان تخطو خطوات اخرى نحو محاولة ايقاف الغزوات المتبادلة بين عشائر نجد والعراق (٣) . كانت اتفاقية المحمرة قد عقدت في ١٩٢٢/٥/٥ دون ان تعالج مسألة الحدود بين نجد والعراق (٤) . اذ ان تلك الاتفاقية كانت قد تركت امر الحدود الى لجنة تشكل فيما بعد . وقد اعقب توقيع الاتفاقية دلائل تشير الى رغبة الطرفين النجدي والعراقي في التوصل

(١) عن كتاب السعدون ( وكيل وزير الداخلية ) الى مجلس الوزراء في ٢١ ( نيسان ) ١٩٢٣ . رقم س/٦٩٠ م . و ، ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٣/٢/٤ ( ورقة/٣٩ ) .  
(٢) م . و ، ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٣/٢/٥ . جلسة ٢٤ ( نيسان ) ١٩٢٣ ( ورقة/٤٠ ) .

(٣) للوقوف على طبيعة العلاقات النجدية - العراقية قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى . راجع : اطروحة صادق السوداني : العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣٠ .

(٤) جاء في المادة الاولى من اتفاقية المحمرة ان الفريقين العراقي والنجدي يتفان على تشكيل لجنة تنظر في امر تعيين الحدود النهائية . وعندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى لم تكن تلك اللجنة قد ظهرت الى الوجود بعد . م . و ، ملفات البلاط . ملف اتفاقية المحمرة . رقم ٣/٦/٥ ( ورقة/٢٥٩ ) .



الى كل ما من شأنه ان يزيل مشاكل الحدود وغزوات العشائر . وقبل تسعة ايام من تشكيل السعدون لوزارته الاولى ، أي في ١١ ( تشرين ثاني ) ١٩٢٢ ، عد المندوب السامي برسي كوكس الى بغداد بعد زيارة لابن سعود . وقد صرح برسي وصوله بأن ابن سعود سوف يأتي الى العراق في الربيع لزيارة الملك فيصل . وتذكر المس بيل : « ان صبيح بك ، الذي ذهب مع برسي كوكس كممثل للعراق اخبرني بأن القضية قد انتهت » (١) . وهذا يعني انه مجي الوزارة السعدونية الاولى كانت الفرصة مناسبة للدخول في مباحثات مع ابن سعود لتعيين الحدود بين العراق وسنج - دارت - المباحثات في ( العجير ) على سواحل الخليج العربي . وتوصل الطرفان الى عدد بروتوكولين في ١٢/٢/١٩٢٢ ، اعتبروا ملحقين لاتفاقية المحصرة . عين البروتوكول الاول الحدود بين الحكومتين وابقى منطقة من الارض على شكل معين ، ابقاها على الحياد ، تسترک فيها الحكومتان العراقية والسعودية بحقوق متساوية (٢) . وبما ان اكثر ابار الحدود اصبحت داخله ضمن الحدود العراقية حسب التحديد الجديد للحدود فقد نصت المادة الثانية من بروتوكول العجير الاول على تعهد الحكومة العراقية بأن لا تعرض لعشائر نجد القاطنة على اطراف الحدود اذا اقتصت الحاجة لاستخدام الابار المجاورة لهم في الاراضي العراقية اذا كانت هذه الابار هي اقرب لهم من الابار الموجودة داخل الحدود السعودية . كما كتبت المادة الثالثة من البروتوكول ان لا تستخدم الحكومتان المياه والابار الموجودة على اطراف الحدود لاي غرض حربي (٣) . اما بروتوكول العجير الثاني ففقد اضاف بعض الالتزامات التي تقوم بها الحكومتان ضمانا لسلامة الحدود التي قررهما البروتوكول الاول ، فنص على ان حكومتا العراق وسنج تتعهدان الواحدة الى الاخرى بأن لا تتعرضا لاي فخذ او عسيرة خارجة عن حدود الطرفين ولم تكن تابعة لحكومة احدهما اذا ارادت الانحياز الى احدي الحكومتين والدخول تحت سيادتها ، كما اتفقا بأن الرسوم النظامية السائدة في اراضي الحكومتين معترف بها اعترافا متبادلا . فجميع الاموال التي تصدر من بلاد الطرفين او تدخل فيها او تمر في اراضيها يجب ان تخضع للرسوم النظامية السائدة هناك وعلى الحكومتين ان تعملوا معا بكل الوسائل لمنع أخذ ( الخاوة ) من قبل العشائر (٤) . توقعت وزارة السعدون ، التي عقدت البروتوكول في

(١) Bell's letter's, op. cit., p. 531.

(٢) عن بروتوكول العجير الاول . م . و . ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة ، رقم ٥/٤/ب ( ورقة/٦٠ ) .

(٣) عن بروتوكول العجير الاول . م . و . ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة ، رقم ٥/٤/ب ( ورقة/٦٠ ) .

(٤) عن بروتوكول العجير الثاني . م . و . ملفات البلاط ، ملف قضية مؤتمر المحمرة ، رقم ٥/٤/ب ( ورقة/١٩ ) . م . و . ملفات البلاط ، ملف بروتوكول العجير نمرة (٢) ، رقم ج/٢ ( ورقة/١٠٧ ) .

١٩٢٢/١٢/٢٧ ، ان هذين البروتوكولين سيساعدان كثيرا على حسم مشاكل الحدود ومنع غزوات العشائر ، فقدم السعدون الى الديوان الملكي في ١٤/١/١٩٢٣ ثلاثة نسخ من كل من البروتوكولين الاول والثاني المصدقين من قبل سلطان نجد والموافق عليهما من قبل مجلس الوزراء بغية الحصول على توقيع الملك <sup>(١)</sup> وجعل البروتوكولين نافذا المفعول . لقد اندرت الحوادث التي اعقبت توقيع بروتوكولي العجير بأن العلاقات التي تحسنت بين نجد والعراق سوف لن تدوم ، كما اثبتت عدم قدرة الحكومتين على تنفيذ بنود البروتوكولين والاتفاقية . فقد استمر مهاجرو شمر النجديين يشنون الغارات على العشائر النجدية ويثيرون سلطان نجد <sup>(٢)</sup> ، كما استمرت شكوى الحكومة العراقية من تدخل نجد في شؤون العشائر العراقية ، ففي ١٢ ( اذار ) ١٩٢٣ وجهت كتب السلطان ابن سعود الى الملك فيصل تطلب اليه اصدار الاوامر الى العشائر العراقية التي اعارت على بعض العشائر النجدية ونهبت جمالها ، باعادة تلك المنهوبات الى اهلها <sup>(٣)</sup> ، بينما احال عبد المحسن السعدون الى هنري دوبس في ١٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ كتاب متصرف المنتفق الذي يشكو فيه تشجيع سلطان نجد لبعض الشيوخ العراقيين على الدعوة له وجمع ( الخاوة ) والزكاة داخل الحدود العراقية <sup>(٤)</sup> . لقد مرت تلك الحوادث دون ان يكون لها اثر في تعكر العلاقات المحسنة بين العراق ونجد ، فقد رجا هنري دوبس السلطان بعدم التودد مع الشيوخ التابعين للحكومة العراقية ، ووضح له بان هؤلاء الشيوخ سيسئون تفسير معاملته لهم ويضمنونها دلالة على رغبته بالتدخل في شؤون العراق <sup>(٥)</sup> ، وتبادل الملك فيصل وابن سعود في ٥/٥/١٩٢٣ « مشاعر الود والاماني السعيدة والرغبة في المحافظة على الوفاق بين الحكومتين <sup>(٦)</sup> » . كما اجرت الحكومة العراقية التحقيقات اللازمة لغرض اعادة المنهوبات الى نجد ، واشرف السعدون بصفته وكيلا لوزارة الداخلية على نتائجها ، لقد توصل السعدون نتيجة لتلك التحقيقات بان العشائر العراقية لم ترتكب مثل تلك الاعتداءات على نجد ، وهذا ما دفعه الى الاعتقاد بان الدعوى

(١) عن كتاب السعدون الى الديوان الملكي في ١٤/١/١٩٢٣ ، رقم ٦٧ م . و ، ملفات البلاط ،

ملف قضية مؤتمر الحمرة ( رقم ٥/٤/٥ ب ( رقة ٥٦ ) ) .

(١) Longrigg, op. cit., p. 161.

(٣) عن كتاب خطي مختوم من قبل عبد العزيز بن سعود الى الملك فيصل بتاريخ ١٢ ( اذار )

١٩٢٣ م . و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( رقة ٤ ) .

(٤) عن كتاب هنري دوبس ( وكيل المندوب السامي ) الى سلطان نجد في ٢١ ( نيسان ) ١٩٢٣ :

م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ ( رقة ١٠ ) .

(٥) م . و ( رقة ١١ ) .

(٦) عن كتاب خطي مختوم من قبل السلطان ابن سعود الى الملك فيصل بتاريخ ٥/٥/١٩٢٣ ، كذلك

عن كتاب من الملك فيصل الى السلطان ابن سعود بتاريخ ١/٥/١٩٢٣ ، م . و ، ملفات البلاط ،

ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( رقة ١٠٤ ) .



التي تقدم بها سلطان نجد كان الهدف منها عدم ارجاع الاموال والحيوانات التي اخذتها العشائر النجدية نتيجة لهجومها على <sup>(١)</sup> لواء المنتفق في اذار ١٩٢٢ . على أي حال كان لابد ان تكرر حوادث الحدود وذلك لعدم قدرة الحكومة العراقية على توفير قوات حكومية تضبط تعديات القبائل عند الحدود ، اذ كانت الحكومة تستعين ببعض العشائر لضبط الامن هناك وذلك لقاء ما تخصصه لهم من رواتب شهرية ، ولكن تلك الوسائل لم تكن كافية لضبط الحالة عند الحدود <sup>(٢)</sup> . وقد تتاور الملك فيصل مع عبد المحسن السعدون ( رئيس الوزراء ) في ضرورة توفير قوات حكومية تمنع تعدى عشائر العراق وشمر نجد على نجد ، وتمنع كذلك التعدي على عشائر العراق ، الا انه لم تتخذ الوزارة التدابير اللازمة بذلك الخصوص مما ادى الى ان يذكر الملك السعدون في ١٤ ( آب ) ١٩٢٣ بما سينجم من الاضطرابات على حدود العراق الجنوبية والغربية اذا تركت عارية من قوات الحكومة <sup>(٣)</sup> . كان بالفعل قد تكررت هجمات عشائر شمر نجد مع من انضم اليهم من العشائر العراقية ، على العشائر النجدية ، وتكررت شكايات السلطان ابن سعود وعدد بصورة غير مباشرة بأن مثل تلك التعديات ستؤدي الى ردود فعل لدى عشائره <sup>(٤)</sup> ، وطالب بخروج رعايا نجد من العراق ، واوضح للحكومة العراقية بأن من شروط دوام حسن التفاهم هو ان تقوم الحكومة العراقية باخراج <sup>(٥)</sup> شمر نجد من العراق . رفضت الحكومة العراقية طلب ابن سعود المتعلق باخراج شمر نجد من العراق على اساس انه لا يوجد في معاهدة المحمرة اشارة تقضي باخراج رعايا نجد بالقوة الجبرية من اراضي العراق <sup>(٦)</sup> . كانت

(١) عن كتاب السعدون ( كوكيل لوزارة الداخلية ) الى سكرتير مجلس الوزراء ، في ١٥ ( مايو ) ١٩٢٣ ، مرقم ٧٧٥٦ : م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٠ ( ورقة/ ٢٦ ) .

(٢) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء ، في ١٨ ( آب ) ١٩٢٣ ، رقم س/٤/٣٨٨ : م و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ج ( ورقة/ ٢٣ ) .

(٣) عن كتاب الديوان الملكي الى السعدون في ١٤ ( آب ) ١٩٢٣ مرقم س/٤/٣٨٤ م و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ج ، ١٩٢٣ ( ورقة/ ١٨ ) .

(٤) عن رسالة خطية موقعة من قبل السلطان الى الملك فيصل في ١٩ ( تموز ) ١٩٢٣ م و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ج ، ١٩٢٣ ( ورقة/ ٦٦ ) .

(٥) ادعى ابن سعود بان هناك تعهدا من جانب الحكومة العراقية باخراج شمر نجد من العراق ، وقد استغرب الملك فيصل والحكومة العراقية من وجود مثل ذلك التعهد ، وقد اتضح لهما بان المنسوب السامي برسي كوكس كان قد اعطى مثل ذلك التعهد للسلطان عند مشاورته معه في اواخر ١٩٢٢ . على أي حال نفت الحكومة العراقية وجود مثل ذلك التعهد ، وانكرت دار الاعتماد البريطانية وجود مثل ذلك الوعد . عن صورة الكتاب الذي رفعه الديوان الملكي الى مجلس الوزراء ، والنوي ارساله الى سلطان نجد ، المؤرخ ١٩٢٣/٨/٢٢ والرقم س/٤/٢٢ م و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٠ ب ( ورقة/ ٢٥ ) .

ن م ( ورقة/ ٢٥ ) .

مسألة اخراج عشائر شمر نجد من العراق ، وهي ما أكد عليه ابن سعود أكثر من مرة ، أساسا للعلاقات بين الطرفين ، فلم يكن لجهود الحكومة العراقية التي بذلت لارجاع ما أخذ من عشائر نجد ، وعبارات الملك فيصل التي أكدت بأن مثل هذه الأمور الطفيفة لا تؤثر مقدار ذرة في علائق الطرفين الودية ، وتأكيدياته بأن حكومته ستتخذ جميع التدابير لمنع وقوع التعديات على نجد <sup>(١)</sup> ، لم يكن لكل ذلك صدى لدى ابن سعود ، فقد بدأ قواده العسكريون يتجولون داخل الأراضي العراقية ، كما بدأت الاخبار تشير الى ان السلطان أخذ يتوعد الى بعض التسويع العراقيين ويعطيهم الصلاحيات الواسعة على العمل باسمه داخل الحدود العراقية <sup>(٢)</sup> ، فاحتج الملك فيصل لدى المندوب السامي المسؤول عن شؤون البلاد الخارجية بأن مثل تلك الاعمال انتهاك لنصوص المعاهدة الموقعة بين العراق ونجد ، وطالب بتوسط المندوب بانسحاب قواد سلطان نجد من الأراضي العراقية بأسرع ما يمكن <sup>(٣)</sup> . أما في داخل العراق ، فقد تولى عبد المحسن السعدون بصفته رئيسا للوزراء ووكيلا لوزارة الداخلية ، اتخاذ الوسائل التي من شأنها ان تمنع تدخل النجديين في امور العراق ، فبعث في ١٧/٩/١٩٢٣ الى متصرف كربلاء ، يخبره بأن بعض اتباع سلطان نجد قد دخل الأراضي العراقية وغام بجمع الزكاة من العشائر العراقية في طريق كربلاء - النجف وفي مناطق أخرى ، وأمره بأن يرسل في الحال سيارات مدرعة مع الشرطة الخيالة لتوقيفهم <sup>(٤)</sup> ، كما اتصل السعدون في ١٨ ( ايلول ) ١٩٢٣ بهنري دوبس وأوضح له بأنه منذ ابتداء الصيف نزل قسم عظيم من عشائر نجد في جهات البصرة والناصرية والسماوة غادي ذلك الى ان يستند الضيق بالعشائر العراقية ، كما أدى ذلك الى وقوع صدامات عديدة ، واخبره بأن اتباع السلطان اخذوا يجمعون الزكاة من العشائر العراقية . وكعلاج لهذا الوضع رجا عبد المحسن السعدون المندوب السامي ان يرسل قوة لمنع هذه الاعمال ، كما رجاه نقل احتجاج الحكومة العراقية الى سلطان نجد ، بأن الحكومة العراقية تعتبر اعمال اتباع السلطان خرقا لنصوص المعاهدة ولا يمكنها ان تتحملها بأي وجه من الوجوه ، وبأن على السلطان ان يكبح جماح رجاله ويأمرهم حالا بالابتعاد عن الحدود العراقية <sup>(٥)</sup> .

- (١) ن.م ( ورقة/ ٢٦ ) .
- (٢) عن كتاب الملك الى سلطان نجد في ٢٥ ( آب ) ١٩٢٣ رقم س/٤/٤٢٢ م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ( ورقة/ ٢٨ ) .
- (٣) عن كتاب الملك الى دوبس بتاريخ ١٧/٩/١٩٢٣ ، بدون رقم م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة/ ٦٣ ) .
- (٤) عن كتاب خطي بتوقيع عبد المحسن السعدون الى متصرف كربلاء بتاريخ ١٧ ( ايلول ) ١٩٢٣ رقم ١٤٥٤٨ م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة/ ٦٨ ) .
- (٥) عن كتاب سري من عبد المحسن السعدون الى دوبس في ١٨ ( ايلول ) ١٩٢٣ مرقم ٤٧ س/١٤ .
- (٦) م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ، ١٩٢٣ ( ورقة/ ٧٢ ) .



انسحاب دويس لطلب السعدون فإرسل قوة تتألف من عدد من السيارات المسلحة  
 لمساعدة موظفي الحكومة العراقية . كما أرسل عددا من الطائرات الى المناطق التي  
 تحلها التحديون . وأوعز بإصدار احتجاج شديد اللهجة الى ابن سعود <sup>(١)</sup> .  
 وبمقتضى الوقت طالب المدوب بإجراء مباحثات عاجلة مع الملك فيصل للتوصل  
 الى تدبير يصنع تعرض اتباع موظفي ابن سعود للعشائر العراقية في  
 المستقبل <sup>(٢)</sup> . وعامت الحكومة العراقية من جانبها بتوجيه انذار شديد اللهجة  
 الى اتباع سلطان نجد قامرهم فيه بالخروج من الاراضي العراقية . كانت تلك  
 الاجراءات كافية لحمل التحديين على الرجوع الى مناطقهم . ففي ٣٠ ( ايلول )  
 ١٩٢٣ زار عبد المحسن السعدون الملك فيصل واخبره بان البلاغ الشديد الذي  
 وجهته الحكومة كان له تأثير في جلاء القوات النجدية عن الاراضي العراقية <sup>(٣)</sup> .  
 ولكن علينا ان لا ننسى دور الاحداث البريطانية . التي اغفلها السعدون . في  
 انسحاب التحديين .

بالرغم من ان تلك الاحداث لم تؤد الى اصطدامات مباشرة بين نجد والعراق  
 الا انها كانت بداية لتكدر العلاقات من جديد بين حكومتين نجد والعراق . ففي  
 ١٩٢٣/٩/٢٤ وجه ابن سعود الى ( دويس ) كتابا يقول فيه : لا يخفى على  
 حضرتكم ان المعاهدة التي انعقدت بيننا وبين حكومة العراق لم تكن كامل الرغبة  
 فيها لما تضمنته من الاجحاف بحقوقنا فيما يختص بالعشائر والحدود . ولكن  
 قبولي لتلك المعاهدة كان حبا في ارضاء صديقتي دولة بريطانيا العظمى ورغبة  
 في اتفاق العرب خصوصا جارتنا العراق . كما كرر السلطان في كتابه الطلب  
 الى الحكومة العراقية باخراج شمر نجد من العراق <sup>(١)</sup> . وتجاه ذلك الوضع  
 الذي أخذ يسيء تدريجيا عمات الحكومة العراقية على اتخاذ التدابير الضرورية  
 لواجبه اسوا الاحتمالات المتوقعة . فقرر مجلس الوزراء في ٢٠ ( آب ) ١٩٢٣  
 تأليف لجنة من عبد المحسن السعدون ( رئيس الوزراء ووكيل وزير الداخلية )  
 ووزير العدلية ( ناهي السويدي ) ووكيل وزير الدفاع ( نوري السعيد ) لدرس

- (١) عن كتاب دار الاعتماد الى الملك فيصل في ٢٩ ( ايلول ) ١٩٢٣ رقم بر ٧٩/و١٠ م و . ملفات  
 البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة ٨١ ) .
- (٢) عن كتاب هنري دويس الى الملك في ٢٨ ( ايلول ) ١٩٢٣ رقم بر ٨٩/و١٠ م و . ملفات البلاط ،  
 ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ، ( ورقة ٧٣ ) .
- (٣) عن كتاب من الملك الى دويس في ٣٠ ( ايلول ) ١٩٢٣ ، بدون رقم م و . ملفات البلاط ، ملف  
 قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة ٩٣ ) .
- (٤) عن كتاب ابن سعود الى هنري دويس بتاريخ ٢٤ ( ايلول ) ١٩٢٣ م و . ملفات البلاط ، ملف  
 قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة ٨٠ ) .

السائل ورفع بيان عن التدابير التي يجب اتخاذها (١) . تألفت اللجنة في ٢٨ ( آب ) ١٩٢٣ وقدمت اقتراحاتها الى مجلس الوزراء في ١٢ ( ايلول ) ١٩٢٣ . وقد أحال السعدون نتائج اعمال اللجنة التي وافق عليها مجلس الوزراء . الى وزارة الداخلية في ٣٠/٩/١٩٢٣ . واخبر السعدون وزارة الداخلية : بأن مجلس الوزراء قد قرر ارسال قوة الى لواء المنتفق لتقوم بالواجب عند الطوارئ (٢) . كما قرر تعيين ثامر السعدون موفقاً للاستشارات في البداية من قبل الحكومة براتب قدره ( ٢٠٠٠ ) روبية في الشهر على ان يجهز قوة غير نظامية تكون تحت مسؤوليته (٣) . لقد اعتبر السعدون تلك الاجراءات مهمة لقيام الحكومة العراقية بتعهداتها المنصوص عليها في معاهدة المحمرة . فقد حرص على ان تعطى برويكولات العجير . التي عقدتها حكومته . ثمارها لبناء علاقات طيبة مع نجد عن طريق ازالة كل ما يسبب سوء التفاهم بين الجانبين . فاستدعي ( عجيل الياور - شيخ مشايخ شمر ) وبحث معه بخصوص التعديلات التي وقعت على نجد . معهد الشيخ المذكور برد جميع ما اخذ من قبائل نجد الى اصحابها . ولكي يوضح السعدون نيات الحكومة العراقية ابلغ ( عبد الله الدملوجي - مندوب سلطان نجد في العراق ) في ٢٥ ( آب ) ١٩٢٣ بان الحكومة العراقية باذلة كل اهتمامها لازالة ما يسبب سوء الخلاف بين نجد والعراق . وطلب السعدون اليه ارسال من اخذت اموالهم لكي يتسلموها . وعاد السعدون مرة اخرى يؤكد لمندوب سلطان نجد بان الحكومة العراقية باذلة جميع مافي وسعها لمنع وقوع غارات من جانب قبائلها . كما صرح لأول مرة بان حكومته عازمة على طرد الفرق القاطنة بالعراق من قبائل شمر نجد اذا اعدوا الكرة على عشائر نجد . كما اعرب السعدون عن امه بان تبذل الحكومة النجدية جهدها في هذا السبيل ايضا وتمنع ما يفضي الى فك رابطة الوئام بين الحكومتين المتعاعدتين (٤) .

كان السعدون يلتمس ان الجهود التي تبذلها حكومته لازالة اسباب الخلاف بين نجد والعراق لم يكن ما يقابلها من جانب الحكومة النجدية . فهو يرى انه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة العراقية الى توثيق العشائر العراقية وحثها على

(١) م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٨/٢/٠ جلسة ٢٠ ( آب ) ١٩٢٣ ( ورقة/ ١٨ ) .

(٢) كانت القوة التي تقرر ارسالها هي فوج من المشاة وكتيبة من الخيالة . ويكون مقر هذه القوة في الناصرية والسماعة . م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٩/٢/٠ جلسة ١٩٢٣/٩/١٢ ( ورقة/ ٥٨ ) .

(٣) عن كتاب رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الى وزارة الداخلية في ٣٠/٩/١٩٢٣ رقم ١٦٩٧ . م.و . ملفات البلاط . ملف قضية الاخوان . رقم ٥/٤/٠ ج ( ورقة/ ٩٤ ) .

(٤) عن كتاب السعدون الى عبد الله الدملوجي ( مندوب سلطان نجد في العراق ) في ٢٥ ( آب ) ١٩٢٣ رقم ١٤٦٧ . م.و . ملفات البلاط . ملف قضية الاخوان . رقم ٥/٤/٠ ج ( ورقة/ ٣١ ) .



السكينة ، لا يرى ما يمنع الرجال القابعين لنجد من العمل ضد الحكومة العراقية  
بالاغارة على قبائلها ونهبها . ويبدو ان السبب في ذلك يرجع الى ان جهود  
السعدون ووعده باجابة طلب السلطان ، بطرد رعايا شمر نجد اذا ما عادوا التعدي  
على نجد ، جاءت متأخرة ، فقد دخل ميدان العلاقات النجدية - العراقية عامل جديد  
تمثل باحتدام الموقف في ( آب ) ١٩٢٣ بين ابن سعود والهاشميين في الحجاز  
وشرقي الاردن ، ويظهر من الكتب التي وجهها الملك فيصل الى المندوب السامي  
في العراق بأن الملك كان ينساق وراء عاطفته لنصرة اخيه ( الامير عبد الله ) امير  
شرقي الاردن (١) ، عندما كان الموقف يندثر بالانفجار بينه وبين ابن سعود ، كما  
كان طبيعيا ان يتوقع ابن سعود وقوف المملكة العراقية ضده في ذلك الظرف .  
فانعكس ذلك في العلاقات النجدية - العراقية فزاد الموقف سوءا في خريف  
١٩٢٣ (٢) ، ففي تشرين الثاني بدأت الحكومة العراقية تلقي القبض على اتباع  
ابن سعود دون سابق انذار ، وتوالى احتجاجات ابن سعود التي كان يبعثها من  
طريق الوكيل السياسي البريطاني في البحرين الى المندوب السامي في  
العراق (٣) ، وفي اواخر ذلك الشهر اتضح موقف الحكومة العراقية ضد ابن  
سعود ، فكانت اخبار العلاقة بين ابن سعود والامير عبد الله تجد لها صدى في  
مجلس الوزراء العراقي الذي قرر في ٢٩/١٠/١٩٢٣ ان يرفع عبد الحسن  
السعدون بصفته رئيسا للوزارة احتجاجا الى المندوب السامي بخصوص تجاوز  
عشائر نجد التابعة لسلطان نجد على سكة حديد الحجاز (٤) ، كما استمر الملك  
يحذر من مغبة الاعمال الاعتدائية التي يقوم بها النجدون على الحجاز (٥) .  
وفي تشرين الثاني ١٩٢٣ ازداد الموقف سوءا : احتجاجات من الملك فيصل الى  
المندوب السامي تعرب عن عدم اطمئنان للوضع بين العراق ونجد ، وغارات  
متواصلة يقوم بها ابن سعود على الحجاز بغية احتلال المدينة (٦) . اما  
السعدون فكان خلال هذا الموقف العصيب غير مطمئن على العشائر العراقية التي  
بدأت تخرج من الجزيرة (٧) الى الشامية ، لانه كان يرى بأن ذلك سيزيد من

(١) عن كتاب من الديوان الملكي الى المعتمد السامي في ٣٠ ( آب ) ١٩٢٣ رقم س/٢٧٤ م٥ .

ملفات البلاط ، ملف قضية الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة/٥٨ ) .

(٢) Bell's letter's, op cit., p. 442.

(٣) عن برقية من ابن سعود الى المندوب في ١٧/١٠/١٩٢٣ م٥ ، ملفات البلاط ، ملف قضية  
الاخوان ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة/٩٩ ) .

(٤) م٥ ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/١٠ جلسة ١٠/٢/١٩٢٣  
( ورقة/١٤٤ ) .

(٥) عن كتاب هنري دوبس الى الملك في ٩/١١/١٩٢٣ ، مرقم او١٠/او٣٢١ م٥ ، ملفات البلاط ،  
ملف قضية الكويت ، رقم ٥/٤/٥ ج ( ورقة/٢١ ) .

(٦) عن كتاب الملك الى هنري دوبس في ١٣/١١/١٩٢٣ ، بدون رقم م٥ ، ملفات البلاط ، ملف  
قضية الكويت ، رقم ٥/٤/٥ هـ ( ورقة/٤ ) .

(٧) المقصود بالجزيرة هنا الارض الواقعة بين دجلة والفرات شمال بغداد .

احتكاكها بالعشائر النجدية القاطنة في العراق والتي لم تكن تظهر الطامع المطلوبة للحكومة العراقية . كذلك كانت تنفذ الى السعدون نداءات العشائر العراقية التي تطلب الى الحكومة التصريح بحمايتها من تعديات العشائر النجدية المجتمعة تحت راية قادة ابن سعود . لقد دفع هذا الوضع الى اعتقاد السعدون بأن العشائر العراقية ربما ستضطر الى اللجوء الى سلطان نجد لتمكن من رعي مواشيتها ، او انها تبقى حيث هي ولا تخرج الى المرعى وهذا معناه ائتلاف مواشيتها وسوء حالتها . فطلب الى المندوب السامي ان يحصل من ابن سعود على جواب قطعي بعدم التعرض للعشائر العراقية وان لا يرسل احدا من اتباعه الى اراضي العراق الا بعد الاستئذان من الحكومة العراقية وأخذ موافقتها ، كما طلب اليه ايضا ان يخبر السلطان بأن الحكومة العراقية لا تكون مـؤولة عما يقع على رعاياه القاطنين في اراضيها والذين لم يعرضوا طاعتهم للحكومة العراقية ماداموا في اراضيها ، لكي ينبههم عند دخولهم الاراضي العراقية . لم يرد جواب على تلك الطلبات ، وهذا ما دفع الملك فيصل الى ان يذكر المندوب بتلك الطلبات في ١٣/١١/١٩٢٣<sup>(١)</sup> ، فكانت النتيجة ان الحكومة البريطانية عازمت على معالجة القضايا العالقة بين نجد والعراق والحجاز وشرقي الاردن ، والذي لم تشهده الوزارة السعودية الاولى التي استقالت قبل انعقاده .

يتبين من نتائج العلاقات التي اشترك فيها السعدون كرئيس للوزارة ووكيل لوزارة الداخلية ، انه كان حريصا على توفير الامن للعشائر العراقية التي كانت تتعرض للضغوط الخارجية ، كما كان حريصا على بناء علاقات طيبة مع نجد ، اما لماذا لم يكن دوره مؤثرا ؟ ولم يستطع الوصول الى النتائج التي توخاها ، مثلما كان الحال في موقفه من اكراد السليمانية ، فان ذلك يرجع الى عوامل عديدة نجلها بما يلي :

#### ٦ - الحالة المالية

#### ٢ - الجيش

#### ٣ - الاصطدام بالرغبات البريطانية

#### الحالة المالية :

كانت الحالة المالية في العراق سيئة جدا عندما تشكلت الوزارة السعودية الاولى<sup>(٢)</sup> ، حتى ان التقارير البريطانية اعتبرت الواجب الاول للوزارة

(١) عن كتاب الملك فيصل الى هنري دوبس ١٣/١١/١٩٢٣ ، بدون رقم مـ و ، ملفات البلاط ، ملف

قضية الكويت ، رقم ٥/٤ هـ ( ورقة ٥ ) .

(٢) للوقوف على تلك الحالة راجع الملحق رقم



السعدونية هو الاعتماد بالوضع المالي للمطر (١١) . وقد وعد السعدون في صباح  
 وزارته بأن وزارته ستصرف قسما جليلا من اعمامها للحالة الاقتصادية (١٢)  
 ولكن يبدو ان الظروف لم تمهل السعدون لوضع برنامج لمعالجة الارض الاقتصادية  
 بالإضافة الى الوضع الاقتصادي السيء الذي ورثته الوزارة السعدونية . كان  
 تشكيل الوزارة جاء في وقت هبوط سعر المذبح الزراعي في العراق بحده حتى  
 ان المعدلات التي وضعت لتفرض بواسطتها الضرائب لم تكن في الامكان  
 تحصيلها . فاضطرت الحكومة الى ان تعفو الكثيرين منها . لقد زاد ذلك في سوء  
 الوضع المالي للحكومة . ووجه المندوب السامي انباء السعدون الى حراجه  
 الموقوف (١٣) وطرح عليه في ١٨ ( تشرين ثاني ) ١٩٢٢ توصيات وزير  
 المستعمرات ( ديوك بونفيايور ) التي تدعو الى زيادة الاقتصاد في المصاريف  
 الحكومة كمخرج لازمة (١٤) . لقد دعت حاجة اتحاد حل عاجل لازمة . دعت  
 السعدون الى الاخذ بتوصيات الحكومة البريطانية باعتبارها السبيل الوحيد  
 للخروج من الارض . فوجه في ٢٢ ( تشرين ثاني ) ١٩٢٢ كتابا الى الدوا  
 الملكي بهذا المعنى . وبيان مجلس الوزراء سيمامس في منهاجه توصيات ورا  
 المستعمرات المتعلقة بحالة العراق المالية (١٥) . ومن هذا يتضح بأن الوعد الذي  
 قطعتة الوزارة في منهاجها الذي اعطته على الناس في ٢٤/١١/١٩٢٢ والفائل  
 بأن الوزارة ستصرف قسما جليلا من اعمامها للحالة الاقتصادية . كان مانما  
 في الاساس على الاخذ بالتوصيات البريطانية . وعلى الفور بدأت الوزارة بتسند  
 التوصيات البريطانية . فشهد يوم ٢٥/١١/١٩٢٢ قرارات مجلس الوزراء  
 الخاصة بتأليف لجنة من ممثلي وزارة الداخلية والمالية والدفاع لفحص ومراجعة  
 جميع مرتبات التقاعد وفقا للاقتراحات البريطانية . وبالنسبة لبعض الوظائف في  
 الوزارات العراقية . وتنقيص فرقة المهجاة في لواء الدليم خمسين جملا (١٦)  
 استمرت الوزارة فترة وجودها تحت جميع الوزارات على الاقتصاد في المص  
 ورفع البيانات الى مجلس الوزراء لاطلاعه على ما اجرته من اقتصاد في المصاريف  
 ويمكن ان نستنتج من هذا امورا منها ان الوزارة لم تجد امامها الا اتباع ام

British Report 1922-1923, p. 30.

- (٢) عن منهاج الوزارة السعدونية الاولى . جريدة العراق . ٢٤ ( ٢٢ ) ١٩٢٢  
 (3) British Report 1922-1923, p. 30.  
 (٤) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٨/١١/١٩٢٢ . بدون رقم : م.و . ملف  
 البلاط . ملف بدون عنوان . رقم ج/٣ . السنة ١٩٢٢ ( ورقة/٣٣٥ ) .  
 (٥) عن كتاب من ديوان مجلس الوزراء الى الديوان الملكي في ٢٢/١١/١٩٢٢ . بدون رقم م.و . ملف  
 البلاط . ملف بدون عنوان . رقم ج/٢ لسنة ١٩٢٢ ( ورقة/٣٣٦ ) .  
 (٦) م.و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ١١/٢/٠ جلسته ٢٥/١١/١٩٢٢  
 ( ورقة/١٥١٤ ) .

الاقتصاد في نفقات الدولة . كما ان استمرار الحث على الاقتصاد في النفقات يدل  
انضا على فشل سياسة الاقتصاد في النفقات في مواجهة الازمة المالية .

لازمت الازمة المالية الوزارة السعودية منذ تشكيلها وحتى استقلالها  
والعكس ذلك في نواحي عديدة . فوزارة المالية تسكو عدم وجود اعتماد مالي  
تصرف على الكثير من الخدمات (١) . ومنذوب العراق في لندن يعزو عدم قدرته  
على رد دعاية الائتراك . الذين كانوا يطالبون في الموصل . هناك الى قصر اليد  
في المال (٢) . وخزينة البلاط الملكي ووزارة الداخلية عاجزة عن تسديد المبالغ  
التي كانت تقدمها الى دائرة البريد والبرق والمتعلقة ببرقيات وكالة رويتر (٣) .  
ولم يقتصر الامر على تلك الازمة اذ ظهرت في الافق اعباء مالية جديدة كان على  
الحكومة العراقية ان تتحملها . فقد تقرر في مؤتمر لوزان الاول ان تتحمل البلاد  
المسلحة عن الدولة العثمانية بعض ( الدين العثماني ) الذي كان من الخروض  
على الدولة العثمانية ان تؤديه الى الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى (٤)  
وقد ردت مسؤولية العراق بحوالي سبعة ملايين باون على ان يضاف الى هذا المبلغ  
الراكمت السنوية التي تخص الفوائد وامانات استهلاك الدين او الاسهم للفترة  
التي ستعقب تاريخ تقبيل الحساب (٥) . كذلك بدأت بعض البنوك تطالب  
مديونها بالساعة . فالح بنك ( نسيونال دي توكي ) على تصفية قرض كان بذمة  
بلدية بغداد منذ سنة ١٩١٢ بمبلغ ثلاثة وثلاثين الف من الليرات العثمانية . وكان  
مجموع ما تم دفعه من ذلك القرض قبل تشكيل الوزارة السعودية ١٤٣٥٠ ليرة  
عثمانية (٦) . وفي وسط هذه الظروف الحالكة كانت تؤدي الاضطرابات  
المحلية التي تظهر في بعض المناطق الى تقليل واردات الدولة . كان يطلب متصرف  
لواء الموصل تنزيل مبلغ معين من مجه ع المبالغ التي عزمت الحكومة على جمعها  
في المنطقة الفلانية . وذلك بسبب الشغب او القتال الذي وقع في المنطقة

- (١) عن كتاب سري من وزارة المالية الى سكرتارية مجلس الوزراء ١٠/١/١٩٢٣ . مرمم ٢٢٤٢ .  
م . و . ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ١١/٢/٠ ( ورقة/٢٤ )
- (٢) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتير الديوان الملكي في ٢٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ بدون رقم .  
م . و . ملفات البلاط . ملف بريطانيا . رقم ١/٢/٠ ( ورقة/١٥ ) .
- (٣) عن كنب متبادلة بين وزارة الداخلية والديوان الملكي في ٥ ( تموز ) ١٩٢٣ م . و . ملفات البلاط  
ملف برقيات . رقم ط/١٢ ( السنة ١٩٢٣ ) . الاوراق/١٤ - ١٦ .
- (٤) عن خطاب للورد كرزون في مؤتمر لوزان في ٢٣/١/١٩٢٣ م . و . ملفات البلاط . ملف تركيا  
وبعضه الموصل والحدود . رقم ١/٤/٠ ( ورقة/٣ ) .

(٥) B.G. — Colonial office, Special Report 1920-1930, p. 127.

- (٦) عن كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٨ ( شباط ) ١٩٢٣ . بدون رقم . م . و .  
ملفات البلاط . ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٤/٢/٠ ( ورقة/٦٥ )



وأدى (١) الى نهب الاموال واتلاف الحاصلات . كذلك يجدر بنا ان لانسى بأن السياسة البريطانية كانت تعمل من جانبها على ان تربط العراق معها بدين كثيرة ، فكلما ازدادت التزامات العراق المالية نحو بريطانيا كلما تأكدت المصالح البريطانية في العراق ، فقد جاء في المادة الرابعة من معاهدة ١٩٢٢ بأنه ما دامت حكومة العراق مديونة لحكومة بريطانيا فعلى ملك العراق ان يستدل بما يتفق ملك بريطانيا من المسورة بواسطة المندوب السامي في جميع الشؤون المهمة التي تمس بتعهدات ومصالح ملك بريطانيا الدولية والمالية وذلك طول مدة هذه المعاهدة ، ويستشير ملك العراق المندوب السامي الاستشارة التامة في ما يؤدي الى سياسة مالية او نقدية سليمة (٢) . وقد تجلت هذه السياسة في مسألتى ( السكك الحديدية ) و ( ميناء البصرة ) .

### أ - السكك الحديدية :

في ١ ( نيسان ) ١٩٢٠ حولت السلطات البريطانية في العراق ادارة - السكك الحديدية . التي استفادت منها خلال الحرب العالمية الاولى ، من الادارة العسكرية الى الادارة المدنية . وخلال الفترة التي اعتبرت ذلك التاريخ لم يجرى جهاز السكك الحديدية كفاءته في اداء الخدمات المدنية المطلوبة ، ويعود السبب في ذلك الى ان ذلك الجهاز اعتمد في تكوينه على عربات غير متجانسة وقديمة ، وهي ما كان قد تبقى من السكك الحديدية الهندية ، وعلى قضبان مستعملة أيضا ومتباينة . ولم يكن هناك جسور دائمة تخدم السكك الحديدية . وباستثناء مباني سكة حديد بغداد لم يكن هناك مراكز موظفين دائمة ، اذ كانت مكاتب المحطات ومراكزها تتكون من خيم ، هذا بالإضافة الى ان قسما من تصار السكك الحديدية خربت على يد العساكر العراقية عندما قامت ثورة ١٩٢٠ (٣) . ونتيجة لهذه الحالة السيئة التي كان عليها جهاز السكك الحديدية تحملت الحكومة البريطانية الخسائر المترتبة على الاستمرار في تسليح ذلك الجهاز (٤) . كان طبيعيا ان تفكر بريطانيا في مسألة التخلص من

(١) جاء في كتاب رفعته وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء، في ٣٠ ( حزيران ) ١٩٢٣ مرقم ٦٥٢٨ « قد طلب منصرف لوا، الموصل تنزيل ( ١٤٤١ ) - روبية و ( ١٢ ) آنة منها ( ٤٩٨ ) روبية و ( ١٢ ) آنة من تحقيقات شعبة العمادية بمناسبة هجوم اشعيا، الزبيارين على شرى السعبة المذكورة وسلمهم الرجال ونهبهم الاموال واتلافهم الحاصلات » . م . و ، ملفات البلاط . ملف ممرات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٣/٠ ( ورقة ٩ ) .

(٢) وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات بين العراق وبريطانيا ، ج ٤ ، ص ٢١٠  
(٣) B.G — Colonial office, Special Report 1920-1931, p. 157

(٤) يذكر التقرير البريطاني ان الخسارة بلغت ٧٣٠٠٠٠٠ روبية في عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ . و ٤١٠٠٠٠٠ روبية في ١٩٢١ - ١٩٢٢ .

مسؤولية ذلك الجهاز خاصة بعد ان تبنت سياسة تخفيف مسؤولياتها المالية في العراق ، فاستقدمت المهندس الاستشاري ( والر ) لتقييم جهاز السكك بالنيابة عن الحكومة البريطانية <sup>(١)</sup> ، وذلك تمهيدا لنقل مسؤوليات الجهاز الى الحكومة العراقية .

لقد شهدت الوزارة السعدونية الاولى بداية مسألة التوصل الى اتفاق حول شروط انتقال ادارة وملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية ، ففي الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة ، أي في الفترة ما قبل ١٩٢٢/١١/٢٠ كانت الحكومة البريطانية تعد لمفاتيح الحكومة العراقية في موضوع نقل ملكية السكك اليها ، فقد أكمل ( والر ) مهمته في نيسان ١٩٢٢ <sup>(٢)</sup> ، وفي ١٥ ( تموز ) ١٩٢٢ رفعت دار الاعتماد الى الحكومة العراقية التفاصيل التامة عن قيم السكك الحديدية ، كما قيمها المستر ( والر ) <sup>(٣)</sup> ، ولكن دون ان تفتح الحكومة العراقية في مسألة انتقال ملكية السكك اليها . ويبدو ان السبب في ذلك يرجع الى ان بريطانيا كانت تدرس في هذه الفترة عروضاً خارجية لشراء جهاز السكك الحديدية ، فقد جاء في جلسة مجلس الوزراء ، بتاريخ ١٢ ( آب ) ١٩٢٢ ، ان هناك نقابتين من النقابات المالية البريطانية قد عرضتا على بريطانيا رغبتهما في شراء السكك الحديدية <sup>(٤)</sup> . استقر رأي بريطانيا في النهاية على ان من الافضل انتقال ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية <sup>(٥)</sup> ، وقد جاءت هذه الرغبة في الفترة التي كانت فيها وزارة السعدون في الحكم . وجدت الوزارة السعدونية من جانبها ان من الضروري ان تستلم الحكومة العراقية ملكية السكك الحديدية ، كجزء من السياسة التي تهدف الى سيطرة الحكومة العراقية على مرافق البلاد العامة وتخليصها تدريجيا من السيطرة الخارجية . ولكن بنفس الوقت حرصت على ان لا تتشكل بالتزامات مالية جديدة تزيد من حرجة موقفها المالي ، فافصح السعدون عن رغبة وزارته تلك في ١٠ / كانون ثاني / ١٩٢٣ ، وعن الشروط التي وضعتها ليتم بموجبها انتقال ملكية جهاز السكك الحديدية الى الحكومة العراقية والتي اكدت من خلالها على عدم استعداد الحكومة لتحمل اعباء مالية جديدة ، وفي ذات الوقت كان المقدوب السامي يرسل حكومته بغية

(١) Ibid, p. 158.

(٣) عن كتاب سكرتير المقدوب السامي الى مجلس الوزراء ، في ١٥ ( تموز ) ١٩٢٢ ، مرقم بر ١٠/٣٩ : م ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، المرقم ٨/٢/٠ ( ورقة ٢ ) .

(٤) م ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/٠ جلسته ١٢ ( آب ) ١٩٢٢ ( ورقة ٢ ) .

(٥) عن كتاب سكرتير المقدوب السامي الى السعدون في ١٩٢٣/٣/٢٦ بدون رقم م ، و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/٠ ( ورقة ٦٦ ) .



وضع شروط يمكن بموجبها نقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية في اقرب ما يمكن من الوقت ( ١ ) . وضعت الحكومة البريطانية شروطا لانتقال الملكية قدمت الى الحكومة العراقية في ٢٦ ( آذار ) ١٩٢٣ . الا ان الحكومة العراقية اعمال استخراج النفط في القيارة لتخصص محروقات للسكك الحديدية . المالية والفنية تسمح بتسليم جهاز السكك الحديدية في تلك الفترة ، بائنت بقبول تسلم ادارة السكك الحديدية اعتبارا من ١ ( نيسان ) ١٩٢٣ على ضوء الشروط التالية : ( ١ ) ان تدرس الحكومة العراقية في غضون ثلاثة اشهر امكانية الاستمرار على تشغيل السكك الحديدية . ( ٢ ) ان لا يترتب على التسليم تحمل مسؤولية مالية سوى ما ينجم عن العجز في مصاريف تشغيل السكك الحديدية المذكورة . ( ٣ ) ابقاء المال الاحتياطي الموجود في صندوق السكك الحديدية على حساب الخزينة العراقية وان تترك مستودعات السكك الحديدية تحت تصرف ادارة السكك الحديدية . ( ٤ ) ان لا تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية مصاريف غير اعتيادية كاصلاح ما يحدث فيها من جراء الفيضان . ( ٥ ) ان تتسلم الحكومة العراقية اعمال استخراج النفط في القيارة لتخصص محروقات للسكك الحديدية . ( ٦ ) ان موافقة الحكومة على تسلم ادارة السكك الحديدية ضمن التحفظات المدرجة في هذا القرار لا تقيد حريتها عند المذاكرة بخصوص انتقال ملكية السكك الحديدية . ( ٧ ) اعتبرت الحكومة العراقية مسألة تسليمها لادارة السكك خطوة اولى لتسلمها ملكية السكك الحديدية لذلك لم يفتها ان تعرض راسها في تقدير ( والر ) . كذلك لم يفتها ان تعرض معرفتها بالوضع السيء الذي كان عليه جهاز السكك ، فكتبت الى دار الاعتماد تقول : « ان مجلس الوزراء وان لم يتسنى لدرس تقديرات ( المستر والر ) درسا دقيقا لكنه يرى بعد نظرة اجمالية انه يحب تخفيض هذه التقديرات الى ما يقارب نصف المبلغ المقترح للاسباب التالية ( أ ) استعمال الخط من تاريخ التقدير الى تاريخ التسليم وعتقه . ( ب ) عيوب الاسعار عموما مهما من بعد التقديرات ( ج ) ضرورة تحويل قسم مهم من الخطوط الحالية لتقربها من المدن والقصبات ولجعلها صالحة للتقليات الاقتصادية . ( د ) ضرورة تبديل جميع التراسات والجسور وتحديد الخط وتعبده من اوله الى آخره وعدم قسم من المباني الحالية . ( هـ ) ضرورة تبديل قسم كبير من الادوات المتحركة والمحركة والقاطرات والساحنات ( ١٣ ) . وحدث عن كتاب سكرتير الندوة بالسامى الى السعدون في ٢ ( حزيران ) ١٩٢٣ . رقم بر ١٠/١٠٦٠ م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/١٠ ( ورقة ٢٨ ) . ( ٢ ) م . و . ملفات البلاط : ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/١٠ جلسة ٢٨ ( آذار ) ١٩٢٣ ( ورقة ٦٧ و ٦٨ ) . ( ٣ ) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/١٠ جلسة ٢٨ ( آذار ) ١٩٢٣ ( ورقة ٦٨ ) .

دار الاعتماد في الشروط التي عرضتها الوزارة السعدونية شروطا غير مناسبة فطلبت الى الملك ان يتدخل في الامر ويقترح اعادة النظر في تلك الشروط . نزل مجلس الوزراء العراقي في ٣١ ( آذار ) ١٩٢٣ عند رغبة الملك فاجرى على شروطه التعديلات التالية : ( ١ ) ان يبقى الرصيد النقدي تحت تصرف حكومة العراق على ان يسد بعد ذلك ( ٢ ) ان تتترك المستودعات تحت تصرف ادارة السكك الحديدية على ان تؤدي قيمة المواد التي تستهلك تماما ، كالمحروقات والزيوت والدعوى المستعملة لتشغيل السكك الحديدية ، في مدة الثلاثة اشهر من ايرادات السكك الحديدية اما المواد الباقية فلا تدفع اثمانها من الايرادات ( ١ ) ووعد مجلس الوزراء بانه سيجري تعديلات اخرى على باقي الشروط . في ٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ قدمت الشروط المعدلة للمندوب السامي ، وبالرغم من انها كانت منقحة ايضا في تحمل الحكومة مسؤوليات مالية جديدة ، الا انها لم تكن بالمستوى الذي يدعو الى تدخل الملك مرة اخرى ، بل جاءت منسجمة مع رغبة الديوان الملكي . اذ كتب السعدون الى المندوب السامي في ٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ بأن مجلس الوزراء قد قرر اجراء التعديلات في الشروط بناء على رغبة الديوان الملكي ( ٢ ) . هذا ولما كانت رغبة الديوان الملكي في الحفظة على رغبة دار الاعتماد لانها هي التي طلبت اليه التدخل وحمل الوزراء على اعادة النظر في شروط تسليم ادارة السكك فقد وافقت الحكومة البريطانية على الشروط المعدلة ولكن ملاحظ ان الحكومة البريطانية لم تدع الشروط المعدلة تمر دون ان تدل على عبارات يفهم منها بوضوح ان الحكومة البريطانية ارادت ان تؤكد تحويل قسم من مسؤولياتها المالية الى الحكومة العراقية ، كما ارادت ان تؤكد حصول الحكومة العراقية لوظائف الديون التي ستترتب بها مع بريطانيا ، منذ كتب المندوب السامي الى السعدون في ٢٣ ( ايار ) ١٩٢٣ يقول : « ان الحكومة البريطانية قد بينت الان انها توافق على تحويل ادارة السكك الحديدية مؤقتا لمدة ثلاثة اشهر ابتداء من ١ ( نيسان ) ١٩٢٣ وان ليس لها اعتراض على ان يقصر ما تتحمله الحكومة العراقية من المسؤولية المالية في خلال المدة المذكورة على ما قد نسجم من العجز في مصاريف تشغيل السكك الحديدية » . اضافت الحكومة البريطانية الى موافقتها على ذلك الشرط العبارة التالية : « الا انه يجب ان يبين بكل وضوح ان حكومة صاحب الجلالة لن تتمكن من تقديم أي اموال اخرى لاجل السكك الحديدية سواء كان ذلك لاجل مقتضيات الاعمال الاساسية او نفقات الادارة في

(١) م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/٠ جلسته ٢٨ ( آذار ) ١٩٢٣ ( الورقة/٨٦ ) .

(٢) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ بدون رقم م.و. ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٢/٠ ( ورقة/٥ ) .



المستقبل (١) . . . . . وحين احضر المندوب السامي السعدون بان الحكومة البريطانية مستعدة لان تدفع المال الاحتياطي الموجود تحت تصرف مدير السكك الحديدية . . . . . اورد مع موافقتها على هذا الشرط العبارة التالية : ان الحكومة البريطانية تطلب سعيها بتسديد المال الاحتياطي في اقرب ما يمكن من الوقت (٢) . . . . . وهكذا بالنسبة للشروط الاخرى . . . . . اخبرت الحكومة العراقية دار الاعتماد في ٩ (حزيران) ١٩٢٣ بانها ستدفع الشروط مرة اخرى وببنفس الوقت طلبت تمديد مدة التسجيل الى سبتمبر الاول ١٩٢٣ (٣) . . . . . لم تضع الحكومة العراقية وقتا طويلا اذ ردت في ١٣ (حزيران) ١٩٢٣ معلنة موافقتها على اغلب الاقتراحات البريطانية (٤) . . . . . فاعتبرت موافقة الحكومة البريطانية على تمديد مدة تسجيل السكك الحديدية الى نهاية سبتمبر الاول ١٩٢٣ (٥) . . . . . وموافقتها على تسليم ادارة السكك الحديدية الى الحكومة العراقية (٦) . . . . . فقررت الاخيرة في ٥ (تموز) ١٩٢٣ ان تكون ادارة السكك الحديدية تابعة لوزارة الاسغال والمواصلات غطيت من وزير الاسغال والمواصلات ان يتسلم ادارة السكك الحديدية ويدرس حالتها ليقيم اقتراحاته المتعلقة بسؤال نقل ملكية السكك الحديدية (٧) الى الحكومة العراقية .

لم تقتصر علاقات السعدون مع الحكومة البريطانية ، في مسألة السكك الحديدية ، على موضوع استلام الادارة فقط ، فقد ذكرنا ان موضوع استلام

- (١) عن كتاب سري موجه من المعتمد السامي الى السعدون بتاريخ ٢٣ (مارس) ١٩٢٣ رقم بي ١٠/٥٠ م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٥ (ورقة/٢٠) .
- (٢) ن.م ( ورقة/٢٠ ) .
- (٣) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٥ جلسة ٩ (حزيران) ١٩٢٣ ( ورقة/٢٥ ) .
- (٤) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٥ ، جلسة ١٣ (حزيران) ١٩٢٣ ، جلسة ٢٣ (حزيران) ١٩٢٣ ( ورقة/٤٥ ) .
- (٥) لقد مدد اشرف الحكومة العراقية على السكك الحديدية ستة اشهر اخرى ابتداء من بداية تشرين اول ١٩٢٣ مع ما كان يكلف ذلك الاشرف الحكومة العراقية من اموال .
- (٦) عن كتاب من المندوب السامي الى مجلس الوزراء ، في ١٠/٢/١٩٢٣ ، مرقم بي ١١٢/١٠ م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٥ ( ورقة/١١ ) .
- (٧) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى سكرتير مجلس الوزراء ، في ١٩ (حزيران) ١٩٢٣ ، مرقم بي ٦٤/١٠ م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٥ ( ورقة/٢٥ ) .
- م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٥ جلسة ٥ (تموز) ١٩٢٣ ( ورقة/٢٥ ) .

الادارة كان خطوة أولى لاستلام ملكية السكك من قبل الحكومة العراقية ، ولكن الظروف الحرجة التي كانت تعيشها الوزارة هي التي جعلت موضوع استلام الادارة يناقش بصورة مستقلة عن موضوع استلام الملكية <sup>(١)</sup> . ففي ذات الوقت الذي كان فيه الجانبان يواصلان العمل للتوصل الى اتفاق تسلم الادارة كان المندوب السامي يرسل حكومته بغية وضع شروط يمكن بموجبها نقل ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية في اقرب ما يمكن من الوقت <sup>(٢)</sup> . كان ( المستر والر ) قد قدر قيمة جهاز السكك الحديدية بـ ( ٥٠٥٨٨٥٢٤ ) روبية <sup>(٣)</sup> ، وكانت بريطانيا قد عرضت تقديرات والر على الحكومة العراقية منذ ١٨ تموز ١٩٢٣ <sup>(٤)</sup> ، ومع أن الحكومة العراقية لم تكن قد درست بعد في اذار ١٩٢٣ تقديرات المستر والر درسا دقيقا ، الا انها رأت أنه يجب تخفيض هذه التقديرات الى ما يقارب نصف المبلغ المقترح للأسباب التي بيناها سابقا <sup>(٥)</sup> . لم توافق دار الاعتماد على مقترحات الحكومة العراقية وطلبت الى الملك التدخل في الامر أيضا ، فأقترح الملك على الوزارة إعادة النظر في تلك المقترحات <sup>(٦)</sup> ، وفي ٣١ اذار ١٩٢٣ اجري مجلس الوزراء تعديلا باستبدال الجملة ( الى ما يقارب نصف المبلغ المقترح ) بالجملة الآتية ( تخفيضها مهما جدا ) الا انه بنفس الوقت طالب بلزوم الاستغناء عن بعض المواد المخمنه في تقديرات (الر) <sup>(٧)</sup> . أخبر المندوب السامي السعدون في ٢٣ ايار ١٩٢٣ بأن الحكومة البريطانية مستعدة للنظر والبحث فيما يقدم من اقتراحات بشأن تقديرات المستر والر ، كما أخبره بأنه سيرسل له تريبا بياناً بصدد التقديرات وبشأن تسديد المبلغ الذي سيتفق عليه <sup>(٨)</sup> . وعندما وصلت تلك التقديرات الى الحكومة العراقية في ٢ حزيران

- (١) راجع/ص .
- (٢) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ٢/حزيران/١٩٢٣ رقم بي ٥٦/١٠ قم . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ( ورقة /٢٨) .
- (٣) م . ( ورقة /٣٠) .
- (٤) عن كتاب المندوب الى السعدون في ١٨/تموز/١٩٢٣ ، رقم بي ٣٩/١٠ . والمكرر في كتاب سكرتير المندوب الى السعدون بتاريخ ٢/حزيران/١٩٢٣ ، رقم بي ٥٦/١٠ م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ( ورقة /٢٩) .
- (٥) راجع / ص ١٦٥ .
- (٦) م . و ، ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢٤/٢/٠ جلسة ٢٨/اذار ١٩٢٣ ( ورقة /٨١) .
- (٧) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ جلسة ٣١/اذار/ ١٩٢٣ ( ورقة /٨١) .
- (٨) عن كتاب سري موجه من سكرتير المعتمد الى السعدون بتاريخ ٢٣/ايار/١٩٢٣ ، مرقم بي ١٠ / ٥٠ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ( ورقة / ٢١) .



١٩٢٣ ، وجدت الحكومة بأن بريطانيا قد اضافت للثمن الاساسي ، الذي قدره  
المستر والر ، مبلغا اخر لما قامت به من اعمال اساسية منذ انتهاء اكمال تقييم  
( والر ) ، بحيث اصبح الثمن المعروض على الحكومة العراقية ( ٧٨٥٩٨٨٤ )  
روبية ، كما اشترطت على الحكومة العراقية ان يوزع تسديد الثمن الاساسي على  
مدة قدرها ( ٢٥ ) عاما ، وبنفس الوقت اعلنت استعدادها للنظر والبحث فيما  
تقدمه الحكومة العراقية من اقتراحات حول ثمن الجهاز بشرط ان تقبل الحكومة  
العراقية تسديد الثمن لمدة ( ٢٥ ) سنة على الوجه الاتي : ( ١ ) ٥٠٠٠٠ ليرة  
( ٢/٧١ لك روبية على سعر التحويل الاساسي ) سنويا في كل من الخمس  
سنوات الاولى . ( ٢ ) ١٠٠٠٠٠ ليرة ( ١٥ لك روبية على سعر التحويل  
الاساسي ) سنويا في كل من الخمس سنوات الثانية . ( ٣ ) ١٥٠٠٠٠ ليرة  
( ٢/٢١ لك روبية على سعر التحويل الاساسي ) سنويا في كل من العشر سنين  
الاخيرة . كما اشترطت اداء الدفعة الاولى في اقرب وقت ممكن ، وفضلت ان يكون  
يوم اول ايلول / ١٩٢٣ تاريخ ابتداء الدفع ، كما اوجبت ان يكون الدفع من  
ايرادات العراق العمومية وان لا يتعلق دفعها على ما يحصل من ربح او خسارة  
في تشغيل السكك الحديدية . اما فوائد المبلغ ، فقد اعلنت عن تنازلها عن كل  
بائدة عن الثمن الاساسي عن مدة الخمس سنوات الاولى ثم بعد ذلك تنقضي  
فائدة بمعدل خمسة بالمائة عن الرصيد الباقي بقدر ما يسمح بذلك ما يتوفر من  
صافي ايرادات السكك الحديدية ، وادعت بأن استيفاء الفائدة على تلك الصورة  
سوف لن يضع اعباء مالية اضافية على ايرادات العراق العامة فيما يتعلق بفائدة  
الدين . وفي الاخير اوجبت على الحكومة العراقية انه في حالة بيع الحكومة  
العراقية للسكك الحديدية ثانية ، يجب تصفية مبلغ رصيد الدين الباقي لحكومة  
بريطانيا بكامله ويجب ان يتولى المندوب السامي المفاوضات المتعلقة بذلك  
البيع <sup>(١)</sup> . لم تكن الحكومة العراقية في وضع مالي يساعد على قبول  
الشروط البريطانية بالرغم من تأكيد المندوب السامي على ضرورة قبولها .  
وبالطبع لم يكن بمقدورها ان تاتي باقتراحات تنقض الشروط البريطانية كلية .  
فموضوع السكك الحديدية ما هو الا نقطة من نقاط في قائمة العلاقات العراقية -  
البريطانية في وقت كانت فيه الوزارة السعودية تحرص كل الحرص على  
الاحتفاظ بالود البريطاني ، فلكي تسير سيرا وسطا بين قابلياتها المالية وبين  
الرغبة البريطانية احوالت في ١٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ الشروط البريطانية الى لجنة  
وزارية عراقية خاصة لغرض درستها ورفع بيان عنها الى مجلس الوزراء ، وبذلك  
الوقت اعلنت انها لا تتمكن من التعمد باداء قيمة السكك باقساط سنوية من

(١) عن كتاب سري من سكرتير المندوب السامي الى السعودون في ٢/حزيران/١٩٢٣ ، رقم بر  
و/ ٥٧ م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء . رقم ٦/٢/ ( ورقة ٢٨ )

## الواردات العمومية في الحال الحاضر (١)

كان غرض الحكومة العراقية من ردءه الأخير هو ترك الباب مفتوحا لاستمرار المفاوضات حول المسألة . ولكن يبدو ان دار الاعتماد كانت قد عرّضت على ان تسدد المبالغ من الواردات العمومية ، وهذا يوضح بان السكك الحديدية في نظر بريطانيا كانت غير قادرة على القيام بمهامها ، بحيث يمكن ان يعتمد في القريب على ايراداتها في تسديد الدين . ولهذا اعتبرت دار الاعتماد بان تسديد المبلغ من الواردات العامة هو الاساس الوحيد الذي بنيت عليه جميع الاقتراحات البريطانية ، فأخبر السعدون في ٢٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ بان قرار وزارته القائل بعدم امكانية اداء الاقساط السنوية من الايرادات العامة لا يمكن ان يعتبر الا رفضا للاقتراحات البريطانية . كما اخبر السعدون ايضا بان المندوب السامي يرغب قبل ان يبلغ الحكومة البريطانية بهذا القرار فيما اذا كانت الوزارة تنوي تغيير اقتراحها ٢٠ . كان قرار الوزارة السعدونية ناتجا عن حرجة موقفها المالي ، فتسديد الاقساط السنوية على الطريقة البريطانية معناه توريط العراق في مسؤوليات مالية كبيرة ومعناه دخول العراق في تعهدات جديدة لا يمكن الوفاء بها ، واستنادا الى ذلك طلب السعدون الى المندوب السامي في ١٥ ( تموز ) ١٩٢٣ ان توافق حكومة بريطانيا على جعل تأديت قيمة السكك الحديدية في الخمس سنوات الاولى المقبلة على قدر ما تسمح به ايرادات السكة فقط ، وان تخصص اية زيادة ناسئة في ايرادات السكة للخمس سنوات المذكورة لدفع قسم من الدين الاصلي ولكن لا يستوفي فائض عنه ، وب نفس الوقت طلب اليه ان يخبر حكومته بأنه اذا وجدت الحكومة العراقية بعد ختام مدة الخمس سنوات المذكورة انه في استطاعتها الاستمرار على تشغيل السكة فحينئذ تتعهد بدفع المبلغ السنوي لاستهلاك الدين المتبقي بما فيه الفائض من الواردات العمومية . ولكن لا يستوفي فائض على ما دفع من اصل الدين في مدة الخمس سنوات الاولى (٣) . لم تكن اقتراحات السعدون ، والتي بدا عليها شي من المرونة ، مقنعة لدى المندوب السامي ، فقد اراد المندوب ان تقبل حكومة السعدون الشروط البريطانية المتعلقة بتسديد الدين ، بغاية ما يمكن من السرعة ، وعدد بان التأخر في الامر سيؤدي الى نتائج غير محمودة ، ويرجع السبب في تهديده واصراره الى ان حكومته كانت منشغلة وقتذاك في اعداد الاتفاقية المالية التي

- (١) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ جلسة ١٣/حزيران/١٩٢٣ ( ورقة / ٣٥ ) .
- (٢) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ٢٣/حزيران / ١٩٢٣ ، مرقم بي ١٠ و/ ٦١ ن م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٠ ( ورقة / ٦٦ ) .
- (٣) عن كتاب عبد المحسن السعدون الى المندوب السامي في ١٥/تموز / ١٩٢٣ ، بون رقم : م . و . ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٠ ( ورقة / ١٢٧ ) .



ستعقدها مع العراق (١) ، فالتأخر في مسألة انتقال ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية معناه اعاقا اعداد الاتفاقية المالية (٢) . انتظرت وزارة السعدون تقرير اللجنة التي تشكلت لاجل درس تقرير المستر والر للسكك الحديدية ، وفي ١٧/١٠/١٩٢٣ رفعت وزارة الاشغال والمواصلات تقرير اللجنة الى مجلس الوزراء ، اوضح التقرير ان تقديرات (الر) لم تحتو على غبن للعراق ، وارفق وزير الاشغال والمواصلات وجهة نظره التي جاء فيها بان هذه الخطوط انشئت لحاصد حربية ادت واجبها تجاه بريطانيا خير اداء ، ولذلك يجوز ان تتحمل الحكومة البريطانية قسما من اعبائها ، كما ان الخطوط الحالية هي خطوط مستعملة وربما ستضطر الحكومة العراقية الى صرف اكثر من المائة والثلاثين لكا لتجديدها . كما بين بان الحكومة العراقية قد تضطر لتبديل الخطوط بخطوط عريضة وعليه رأى ان الثمن الذي تعرضه الحكومة العراقية يجب ان يكون مائتين وخمسين لكا مع قبول دفع الفائدة بعد الخمس سنين الاولى على هذا المبلغ ، واقترح ايضا ان يدفع سنويا ، كما اقترح المندوب السامي (٣) . سبعة الكاك ونصف لك من اصل رأس المال وبعدها بالنسبة المقترحة في كتاب المندوب السامي مع فائدة ثلاثة في المائة (٤) . وافقت الوزارة على مقترحات وزير الاشغال والمواصلات المتعلقة بثمن جهاز السكك فقررت اداء ٢٥٠ لكا ثمنا للسكك الحديدية ، الا انها لم تأخذ بتوصياته حول طريقة تسديد القيمة ، وانما اودعت مسألة طريقة تسديد القيمة الى وزارة المالية لبيان افضل الطرق للتسديد (٥) .

كان اخر ما قامت به الوزارة السعدونية في مسألة السكك الحديدية هو لائحة قانون الاستملاك للسكك العراقية لسنة ١٩٢٣ ، التي اعدتها وزارة العدل ، والتي لم يجر حولها الاتفاق بين دار الاعتماد والوزارة ، فظلت مسألة امتلاك السكك عالقها الى ما بعد استقالة الوزارة .

## ب - ميناء البصرة :

اخذت مسألة ميناء البصرة نفس طبيعة العلاقات البريطانية العراقية

- (١) وفقا للمعاهدة الانكليزية - العراقية التي عُدت في ١٠/١٠/١٩٢٢ ، كان المفروض ان تنظم الامور المالية بين الجانبين في شكل اتفاقية ملحقه بالمعاهدة . راجع الصفحات / ١٨٣ - ١٨٤
- (٢) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١/٤/١٩٢٣ مرسم بي ١٠ و ٧٢/٢ م . و ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ ( ورقة / ٢٦ ) .
- (٣) راجع الشروط التي وردت في كتاب المندوب السامي على الصفحة / ١٦٥ .
- (٤) عن كتاب وزارة الاشغال والمواصلات الى سكرتارية مجلس الوزراء في ١٧/١٠/١٩٢٣ مرسم ٥/٢٢ : م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ ( ورقة / ١٠٤ ) .
- (٥) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ جلسة ١٩٢٣/١٠/٢٧ ( ورقة / ١١٧ ) .

التي دارت حول مسألة السكك الحديدية ، فقد ارادت الحكومة البريطانية تخفيف مسؤولياتها على حساب الحكومة العراقية . اذ كان لبريطانيا في ميناء البصرة اراضي وممتلكات خاصة (١) وكانت الحكومة العراقية تشترك معها في ادارته (٢) منذ ١٩٢٠ ، وقبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى عرضت بريطانيا على الحكومة العراقية اقتراحات تتعلق برغبة بريطانيا في نقل الميناء الى الحكومة العراقية ، وقد تضمنت تلك الاقتراحات التي قدمت الى حكومة عبد الرحمن النقيب في ١٩٢٢/١٠/٢٤ مقدار مايجب ان تدفعه الحكومة العراقية لبريطانيا لقاء ميناء البصرة . استندت بريطانيا في تحديدها لذلك المقدار على تقديرات المستر والرايضا والتي بلغت ( ٧٨٩٦٠٠٠ روية ) . كانت الحكومة البريطانية تدرك جيدا انه ليس في وسع العراق تسديد المبلغ دفعة واحدة وذلك بسبب الحالة الاقتصادية السيئة وضعف الخزينة ، فوضعت شروطا تضمن فيها الحصول على ديونها بشكل اقساط سنوية لمدة ٣٠ سنة دونما نفقات الى موقف الحكومة العراقية المالي ، بحيث تصبح مهمة الميناء هو تجميع الواردات لتسديد الدين البريطاني وفوائده . ولكي تظل الهيمنة البريطانية والرقابة البريطانية على الميناء مستمرة ، اشترطت بريطانيا ان تعرض ميزانية الميناء السنوية وكل الاقتراحات المتعلقة بصرف مبالغ كبيرة على السكرتير المالي للمنحوب السامي لفحصها وترسل الى وزارة المستعمرات البريطانية لفحصها وذلك الى ان تتألف لجنة من اشخاص ، تدعى ( لجنة الامناء ) ، يفوض اليهم ادارة شؤون الميناء ، كما اشترطت انه عندما تتألف لجنة الميناء يجب ان يكون لبريطانيا ممثل فيها مادام لها دين على الميناء ، واشترطت وجوب استحصال موافقة هذا الممثل في جميع الشؤون المتعلقة بتبديل رسوم الميناء وصرف المبالغ الكبيرة ، وبانها تخول ممثلها هذا حرية التصرف التامة على ان يضمن تادية الاقساط البريطانية . اشترطت الحكومة البريطانية ايضا ان تعرض اعمال لجنة الامناء وسلطاتها وواجباتها على الحكومة البريطانية لاجل التصديق وان ترسل بياناتها السنوية وحساباتها لكي تقتنع الحكومة المذكورة بجريان الامور على الوجه المطلوب (٣) . وباختصار ارادت بريطانيا ان تبقى سيطرتها على الميناء دون ان تتحمل مسؤولياته . بعد يومين من تشكيل السعدون لوزارته ، أي في ١٩٢٢/١١/١٢ اودعت الوزارة تقديرات ميناء البصرة وشروط تسليمه الى الحكومة العراقية الى وزارة المالية لدراستها ورفع بيان عنها الى مجلس

(١) عن كتاب وزير المالية الى السعدون في ١٩/نيسان/١٩٢٣ ، بدن رقم م.و ، ملفات البلاط ،

ملف مقررات الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة/٣٠ ) .

(2) British Report 1922-1923, P. 110.

(٣) عن كتاب سكرتير المعتمد الى رئيس الوزراء ( النقيب ) في ١٩٢٢/١١/٢٤ مرقم بر ١٠/١٠

٥٥ ن م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة/٢٩ و ٢٨ ) .



الوزراء (١) ، عيّنت وزارة المالية في ١٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ بأن الشروط التي عرضتها بريطانيا يمكن الأخذ بها وهي لا تحمل اليلاد نفقات جديدة . كما بينت بأن تسعيرة ( والر ) هي تسعيرة مناسبة (٢) . لم يفتتح مجلس الوزراء ببيانات وزارة المالية وهدفا فقرر تاليف لجنة من ناجي السويدي ( وزير العدلية ) وياسين الهاشمي ( وزير الأشغال والمواصلات ) وسليتر ( مستشار وزارة المالية ) لتدرس الشروط المتعلقة بتسليم ميناء البصرة أيضا وترفع بيانا عنها الى مجلس الوزراء (٣) . جاء تقرير اللجنة في ١٤ ( ايار ) ١٩٢٣ باقتراحات جديدة تدعو الى تخفيض السعر الذي عرضته بريطانيا وتقليل الفوائد عليه . وتحديد تحمل المتدوب السامي . او الممل البريطاني في امور الميناء . ولكون الحكومة العراقية لا يمكنها من الا البت في كيفية ادارة الميناء في المستقبل فقد ارتأت تقرير اللجنة حذف الشروط المتعلقة بادارة الميناء . ومن جهة اخرى وافق التقرير على جعل ميزانية الميناء ميزانية ملحقة بميزانية العراق العمومية وان يكون الميناء دائرة تجارية من دوائر الحكومة (٤) . وافقت وزارة السعدون في ٢٣ ( ايار ) ١٩٢٣ على الاقتراحات التي وردت في تقرير اللجنة الا ما يتعلق منها بجعل ميزانية الميناء ملحقة بميزانية العراق العمومية والميناء . دائرة تجارية من دوائر الحكومة . فقد قررت الوزارة ان تكون ميزانية الميناء تابعة لفحص الحكومة كسائر الميزانيات واذا حصل زيادة في ايراده بعد اداء جميع المصاريف فللحكومة العراقية الخيار في اداء الفضلة من الواردات الى الحكومة البريطانية لسد ديون الميناء او صرفها في المشاريع التي تحسن سير الميناء (٥) . استمرت مسالة الميناء الى ما بعد استقالة الوزارة ، ولم تكن اقتراحات تقرير اللجنة التي تبنتها الحكومة . مسؤولة وهدفا عن عدم التوصل الى اتفاق بين الجانبين . فقد ارادت الحكومة البريطانية خلال مباحثات الميناء ، ان تحصل على اراضي ترسانة ( معمل ) البصرة التي كانت تقوم بترميم المراكب والتي لم يكن لها علاقة بمباحثات الميناء او بتقديرات المستر والر . كانت معدات الترسانة المحتوية على مركز

(١) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/٠ . جلسة ١٩٢٢/١١/٢٢ ( ورقة / ١٠ ) .

(٢) عن كتاب من وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩ / نيسان / ١٩٢٣ . بدون رقم تم . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٣١ ) .

(٣) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ . جلسة ١٩٢٣/١٢/٢٠ ( ورقة / ٨٦ ) .

(٤) عن تقرير اللجنة التي تالفت من وزير العدلية ووزير الأشغال والمواصلات والمستشار المالي المقدم في طي كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٤ / ايار / ١٩٢٣ الرقم ٥١٦٠ م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٢٠ ) .

(٥) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٠ . جلسة ١٩٢٣ / ايار / ٢٨ ( ورقة / ٣ ) .

قوة محركه ورافعات انقال ومزالق وادوات سحب ٠٠ الخ ، كانت ملكا للحكومة البريطانية ، اما الاراضي التي شيد عليها المعمل فكان قسم منها اراضي اميرية تعود للحكومة العراقية والقسم الاخر اراضي وقف ٠ عرضت لجنة التصريف والتصفية البريطانية معملها واسطول بواخرها النهري للبيع ، ووجدت من يشتريها بمبلغ ربع مليون ليرة انكليزية نقدا ، ولكن بشرط ان يحصل المشتري على حقوق التملك الصرف في كل من اراضي الحكومة العراقية والوقف ٠ لقد وجدت الحكومة البريطانية في عملية البيع تلك صفقة مربحة جدا خاصة وانها لم تكن تتوقع ظهور من يشتري اسطولها النهري ، فكتب المندوب السامي الى عبد المحسن السعدون في ١٤ ( نيسان ) ١٩٢٣ موضحا له بان الحكومة البريطانية ترى نفسها امام خسارة كلية تبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ليرة انكليزية ما لم تتمكن من انجاز تلك الصفقة ، ومبيننا للسعدون بان من الشروط الجوهرية لانجازها هو ان يحصل المشتري على حقوق الملكية الصرفة في الاراضي المبحوث عنها ، وبان هذه هي النقطة المطلوب فيها معاونة الحكومة العراقية (١) ٠ كانت الحكومة العراقية تدرك ان لاراضي الترسانة قيمة كبيرة في تطوير ميناء البصرة في المستقبل وبانها المنطقة الوحيدة التي يمكن استعمالها في توسيع بنائية الكمرك او بنائية محطة السكك الحديدية النوي انشائها ٠ فلكن لا تتصور الحكومة العراقية بان صفقة البيع البريطانية ستضيع على العراق قيمة الترسانة كليا ، بين للسعدون في كتابه المذكور بان شروط البيع ستمنح الحكومة العراقية جميع شروط الاولوية والافضلية في منطقة الترسانة وتضمن عدم التعرض للكمرك والسكك الحديدية ، كما بين بان لجنة التصريف والتصفية البريطانية مستعدة لان تدفع ثمن أي ارض يقتضي اعطاؤها للاوقاف بدلا من اراضيها في الترسانة ، واكد على السعدون اكثر من مرة ضرورة معاونة الحكومة العراقية في اتمام صفقة البيع ، كما اخبره بان وزير المستعمرات يرى من الامور الصعبة للغاية ان يبرر للحكومة البريطانية رفض حكومة العراق المعاونة في هذه المسألة اذ ان رفضا كهذا سيعني خسارة بريطانيا مبلغ ٢٥٠.٠٠٠ ليرة انكليزية (٢)

اكد موقف الوزارة من مسألة الترسانة ايضا سعيها الى عدم التفريط بالحقوق العراقية رغم سوء الاحوال التي كانت تحيطها ورغم حرصها للمحافظة على رض بريطانيا ، فقد قررت الوزارة في ٢٢ ( نيسان ) ١٩٢٣ عدم تقديم المساعدة المطلوبة الى الحكومة البريطانية ، وتقدمت بالاسباب الاتية : ان اكثر الارض التي عليها ترسانة البصرة من الاملاك الموقوفة التي يمكن ايجارها بمبالغ طائلة

(١) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٤/نيسان/١٩٢٣ ، مرقم بي ١٠/

و/ ٣١ : م و ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٤٦ ) ٠

عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٤/نيسان/١٩٢٣ مرقم بي ١٠ و/

(٢) ٣١ : و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٤٧ ) ٠



نعود بالنفع العظيم على الاوصاف ، وأن الاراضي الموموفة لا يجوز بيعها الا بصوغ سرعي ، وأن الاراضي المطلوبة للترسانة هي في موقع تحتاج اليها الحكومة (١) ، لم يثن قرار الوزارة السعدونية من عزم دار الاعتماد البريطاني. عاجزت محاولات اخرى بغية تعديل ذلك القرار واتمام عملية البيع المربحة . ولكن جاء قرار الوزارة مرة اخرى في ٥ ( آب ) ١٩٢٣ يؤكد بأن الحكومة العراقية لايمكنها ان تباع الارض الواقعة عليها ترسانة البصرة (٢) ، فاستمر عدم التوصل الى اتفاق حول هذه المسألة ايضا خلال فترة وجود الوزارة السعدونية .

## ( ٢ ) الجيش :

من العوامل الاخرى التي حالت دون وصول السعدون لاعداده خلال وزارته الاولى هي اوضاع الجيش العراقي : كان الجيش العراقي قد تأسس حديثا ، وكانت قدراته على القيام بمهامه محدودة لوجود السلطات البريطانية في العراق من جهة واعتماد الجيش على نظام التطوع في الخدمة من جهة اخرى . فقد اعتبرت السلطة البريطانية التقليل في نفقات الدولة العراقية افضل طريقة للتخلص من الازمة المالية التي كانت تعاني منها البلاد ، وقد سمل ذلك التقليل نفقات الميزانية المخصصة للامور العسكرية ، فمنذ الايام الاولى قررت الوزارة السعدونية الاخذ بتوصيات اللجنة الاقتصادية البريطانية التي طالبت بتقليص مصروفات الدولة ، فطلب مجلس الوزراء الى وزارة الدفاع في ٢٧/١١/١٩٢٢ ان تقتصد من كافة الرواتب مبلغا يساوي المبلغ الذي اقترحتة اللجنة (٣) كذلك اضطرت الحكومة الى تنقيص بعض قواتها في لواء الدليم (٤) ، الا انه مالبث ان سعت الحكومة بحاجتها الى الجيش ، وعدم الاخذ مرة اخرى بسياسة الاقتصاد والتنقيص في الجيش ، وانطلاقا من هذه الحاجة بدأت اللجان العراقية التي كانت تتألف لمناقشة مسألة الاقتصاد في مصاريف الجيش ، بدأت ترفض الاقتراحات البريطانية التي كررت الدعوة للتنقيص ، فقد رأت لجنة مصاريف الدفاع التي تشكلت برئاسة ( ناجي السويدي ) ان لا يؤخذ باقتراحات وزير المستعمرات القائلة بوجوب تنقيص الجيش وتوديع محافظة الامن في المناطق المأهولة بالعشائر الى عهدة الدرك والقوات المحلية (٥) ، الامر الذي ادى الى ان

(١) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ، جلسة ٢٢/نيسان/١٩٢٣ ، جلسة ٢٢/نيسان/١٩٢٣ ( ورقة / ٤٢ ) .

(٢) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/٠ ، جلسة ٥/آب/١٩٢٣ ، ( ورقة / ٢٨ ) .

(٣) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/٠ ، جلسة ٢٧/١١/١٩٢٢ ( ورقة / ٦٦ ) .

(٤) ن . م . جلسة ٢٥/١١/١٩٢٢ ( ورقة / ٦٤ ) .

(٥) عن بيان مقررات لجنة مصاريف الدفاع : م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٨٢ ) .

برغر المندوب السامي بتأليف مؤتمر على مستوى عال ضم : جون سالوند ( قائد الطيران ) وعبد المحسن السعدون ( رئيس الوزراء ) وممثلين عن الوزارات العراقية وممثلين بريطانيين . رأى المؤتمر الذي بدأ جلساته الاولى في ٢٧/١٢/١٩٢٢ ان تبدأ الحكومة العراقية بتنقيص ١٢ لكا من مصاريف الجيش العراقي و ١٠ لكوك من الشرطة <sup>(١)</sup> ، كما رأى المؤتمر انه من غير الممكن اجراء نقص في مصاريف الجيش والشرطة بدون نقصان عدد افرادهما ولذلك اقترح تنقيص بعض اعداد الجيش والشرطة . لقد جرت في المؤتمر المذكور مناقشات طويلة بخصوص نقص قوة الجيش وفيما اذا كان ذلك يؤثر على الامن الداخلي ، وقد برز دور السعدون في تلك المناقشات ، فيذكر جون سالوند ( رئيس المؤتمر ) : « ان رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون الح على ان لا ينقص من قوة الجيش لاسباب العراقية السعدون في موقفه ، ولكن جهود السعدون وممثلو حكومته لم تكلل سياسية ورغبة في المحافظة على الامن العام » . لقد شارك ممثلو الحكومة بالنجاح الكامل اذ قرر رأي المؤتمر على اجراء ذلك التنقيص ولكن ليس على حساب القطعات الحربية او الهيئات الادارية ، وكل الذي استطاع ان يدخله ممثلو الحكومة العراقية على شروط التنقيص هو انه سوف لا يؤخذ بهذا التنقيص الا بعد عقد الصلح مع تركيا <sup>(٢)</sup> وهكذا يبدو واضحا ان الحكومة العراقية خلال مباحثات المؤتمر شعرت بحاجة البلاد الى جيش وطني قوي ومنظم ، ففي مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع في ١٦/١/١٩٢٣ الى مجلس الوزراء بينت الوزارة بان مجاورة العراق لتركيا من جهة ولايران من جهة ثانية ولبادية العرب وسوريا من جهة ثالثة ، ووجود حدود متاخمة لهذه الاقطار مفتوحة امام الطامعين ، يقضيان على الحكومة العراقية بان تضع نصب عينها الاعتماد على جيشها الوطني <sup>(٣)</sup> . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى اخذت الحكومة العراقية ترى في تطبيق نظام الخدمة الاجبارية خير وسيلة لزيادة كفاءة الجيش ، كما كانت ترى ان هناك اسبابا اخرى تدعو الى الاخذ بذلك النظام ومن هذه الاسباب : ( أولا ) وجود ذلك النظام في جيش الدولة القومية المجاورة للعراق . ( ثانيا ) عدم استتباب النظام في باقي الاقطار المجاورة بصورة يمكن الاعتماد عليها . ( ثالثا ) وجود عشائر مسلحة قوية في العراق تحتاج الحكومة معها - لتأمين الامن في الداخل - الى ما لا يقل عن عشرة الاف جندي . ولهذه الاسباب وجدت الحكومة ان من الضروري الاخذ بنظام التجنيد الاجباري في اول فرصة

(١) عن بيان مؤتمر مصاريف الدفاع الموقع من قبل رئيسه جون سالوند في ٢٢ شباط ١٩٢٣ :

م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٨٤ و ٨٥ ) .

(٢) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٨٢ ) .

(٣) عن مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع الى مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٢٣ م.و. ، ملفات

البلاط ، ملف الاتفاقيات العسكرية ، رقم ف/١١ ( ورقة / ٦ ) .



ممكّنه (١) . الا انه في الحقيقة لم تشهد فترة وجود الوزارة السعدونية الاولى أية محاولة فعلية لتطبيق ذلك النظام وزيادة الجيش العراقي ، فمع ان الوزارة اصدرت قرارا في ١١ ( حزيران ) ١٩٢٣ بزيادة عدد الجيش الى الستة الاف وزيادة ميزانية الدفاع وتشكيل قوى عسكرية جديدة ، الا انها لم تقم بتنفيذ ذلك القرار ، فحتى نهاية ١٩٢٣ كانت وزارة الدفاع لاتزال تدعو الى الحاجة لزيادة عدد الجيش الى الستة الاف جندي (٢) ، ويعود ذلك لاسباب اهمها : ( ١ ) عدم تقبل العراقيين لمثل ذلك النظام ، اذ اعتقدوا بأن الخدمة في الجيش انما هي خدمة للانكليز (٣) . ( ٢ ) كان من اولي واجبات الوزارة هو انجاز انتخابات المجلس التأسيسي ، وقد وجدت الوزارة خلال الانتخابات بأن اية محاولة لتطبيق نظام الخدمة الاجبارية معناها وضع عائق كبير في تقدم سير الانتخابات ، ولما كانت الوزارة قد استقالت قبل اتمام تلك الانتخابات (٤) ، فهذا يعني انه لم تكن هناك فرصة لظهور مثل تلك المحاولة . لم يكن للانكليز رغبة حقيقية في فسخ المجال لنمو الجيش العراقي ، فرغم القرارات التي اتخذها المندوب السامي ، والتي يفهم منها بأن السلطة البريطانية ستدع للحكومة العراقية حرية درس برامج تحقق نمو الجيش العراقي (٥) ، فان الحكومة البريطانية كانت تخشى ان يقف ذلك الجيش يوما ما في وجه مصالحها في العراق ، فقد كتب جعفر العسكري ( مندوب العراق المفوض في لندن ) الى الملك فيصل في ٢٣ ( حزيران ) ١٩٢٣ : « قابلت بعض رؤساء الدوائر في وزارة الحربية والطيران واقتنعتمهم بوجوب مؤازرة الجيش العراقي ، وبينت لهم غلط افكار بعض الانكليز في العراق وخوفهم من ان جيشنا سينشق عليهم في

(١) عن مذكرة سرية رفعتها وزارة الدفاع الى مجلس الوزراء في ١٦/١/١٩٢٣ م. و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العسكرية ، رقم ف/١١ ( ورقة/٦ ) .

(٢) م. و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢ ( لسنة ١٩٢٣ ) ( ورقة/٣٨ ) .

(٣) كبه - محمد مهدي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .

(٤) حول الاستقالة واسبابها راجع الصفحات :

(٥) منذ ١٩٢٢/١١/٢٢ شهدت الوزارة السعدونية دعوات المندوب السامي التي كانت تحت على تاليف لجنة تنظر في زيادة قدرات الجيش ، كان من بين قرارات المندوب السامي في ١٨ نيسان ١٩٢٣ هو ان تبدأ الوزارة السعدونية بدراسة برنامج يحقق نمو الجيش العراقي ليتمكن من تعهد المسؤولية ، وان يعقد مؤتمر مع القيادة العامة للاستفادة مما ستقترحه بهذا الصدد من الاراء والتسهيلات . عن كتاب مرفوع من الديوان الملكي الى السعدون في ١٩ نيسان ١٩٢٣ مرقم س/١٦٤/٥ زم . و. ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/ ( رقة/٥٣ ) ، كذلك م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/ ( ورقة/٩ ) .

المستقبل . . . كان طبيعيا ان لا تحاول بريطانيا ، نتيجة لتخوفها من احتمال ما قد يقوم به الجيش العراقي تجاه مصالحها ، ان تنمي كفاءة الجيش ، بل تجعله يعتمد دائما على الكفاءة والتدريب البريطاني ، فقد جاء في كتاب رفعتة وزارة الدفاع الى سكرتارية مجلس الوزراء العراقي في ١١/٣/١٩٢٢ . . ان هذه الوزارة تسيبت منذ عام ١٩٢١ لارسال بعثة عسكرية الى اوروبا لتتمرن في مدارسها العسكرية ولتقوم بعد عودتها بواجب التعليم في الجيش العراقي . وبعد مخاضات عديدة سمحت الحكومة البريطانية بقبول خمسة ضباط عراقيين فقط في مدارس الضباط العالية البريطانية (١) . . ادت تلك الاسباب الى ان تنظر الوزارة السعدونية معتمدة في الدفاع عن حدودها وقمع تمردات عشائرها على المساعدة التي تقدمها السلطات البريطانية . فكان لابد ان تتدخل بريطانيا في رسم السياسة التي تنتهجها الحكومة العراقية .

### ( ٣ ) الاصطدام برغبات السلطات البريطانية :

كان الغرض من الجهاز الاداري البريطاني الذي ظهر في العراق بعد الحرب العالمية الاولى ، هو الحفاظ على مصالح بريطانيا وتمهيداتها الدولية . وعندما اضطرت بريطانيا الى ايجاد حكومة عراقية رأت ان من الضروري تحديد المسؤوليات بين سلطة الجهاز البريطاني والحكومة العربية الجديدة فكانت هناك المعاهدة الانكليزية - العراقية التي وقعت في ١٠/١٠/١٩٢٢ . فحين جاءت الوزارة السعدونية الاولى في ٢٠/١١/١٩٢٢ كانت المعاهدة المذكورة قد وضعت الخطوط العريضة للمسؤوليات التي ستقاسمها السلطة البريطانية والحكومة العراقية . وبصورة عامة اناطت تلك المعاهدة المهام المتعلقة بالشؤون الداخلية للبلاد الى الحكومة العراقية ، في حين ابقت الامور الخارجية بيد السلطة الانكليزية (٢) . الا انه بقيت بعض الامور التي لم تخض المعاهدة في نقائنها فتركها لما سيتم الاتفاق عليه بين الحكومتين البريطانية والعراقية ، وهي ما سيصطلح عليه بعد ذلك بالاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة .

تشكلت الوزارة السعدونية الاولى في ٢٠ ( تشرين ثاني ) ١٩٢٢ . أي في وقت لم تكن فيه المعاهدة قد ابرمت بعد ، ولما كانت سياسة السعدون قائمة اساسا على التعاون مع الانكليز الذين ظلوا يؤكدون على ضرورة ابرام المعاهدة

(١) عن كتاب جعفر العسكري الى سكرتارية الديوان الملكي مؤرخ في ٢٣/حزيران/١٩٢٣ ، بدون رقم : م.و. ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/٥ ( ورقة / ١٥ ) .

(٢) عن كتاب وزارة الدفاع الى سكرتيرية مجلس الوزراء في ١١/٣/١٩٢٣ بدون رقم : م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٥ ( ورقة / ٤٧ ) .

(3) B.G. Colonial office, Special Report 1920-1931, P. 33.



فقد أصبح من اولى مهام السعدون ، في علاقته مع بريطانيا ، هو النظر في كل الامور التي يتوقف عليها ابرام المعاهدة في المستقبل . فبالاضافة الى الانتخابات التي تولى اجراءها السعدون ، نجد ان المعاهدة تركت القضايا المتعلقة بوضع الموظفين البريطانيين في العراق والقضايا العسكرية والمالية والعدلية الى ما ستنمخض عنه المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية فقد ارادت تحديد تلك القضايا بين الجانبين على شكل اتفاقيات ملحقه بالمعاهدة .

دارت المفاوضات لعقد الاتفاقيات الملحقه بين حكومة النقيب الثالثه التي وقعت المعاهدة ، وبين بريطانيا الا ان حكومة النقيب لم تستطع ان تحجز تلك المهمة لقصر المدة التي تلت بقاها في دست الحكم (١) . فمئذ ١٠/٢١/١٩٢٢ طلب الملك من حكومته تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة الى خمسة اشخاص لدرس المبادئ والخطط العمومية التي يجب اتباعها في عقد الاتفاقيات المنصوص عليها في المعاهدة العراقية - البريطانية (٢) . وفي ١٠/٢٤/١٩٢٢ قر رأي حكومة النقيب على ان تدرس كل وزارة شروط استخدام الموظفين البريطانيين والعدد الذي يقتضي استخدامه وشروط استخدامهم ومقدار رواتبهم ٠٠٠ الخ . وطلبت الى كل وزارة رفع بيان مسهب عن المطالب المختصة بها الى مجلس الوزراء (٣) . كان السعدون وقتذاك وزيرا للداخلية . وكان العمل الذي عهد اليه هو دراسة عدد المستشارين والمشاورين وعدد البريطانيين في دوائر الشرطة والصحة والزراعة والبيطرة والسجون (٤) . لقد بدأت الوزارات بالتحضير للاتفاقيات الملحقه . وبنفس الوقت بدأت المباحثات مع مندوب السامي حول تلك الامور ، ففي السادس من تشرين الثاني ١٩٢٢ انتدبت الحكومة العراقية ساسون حسقبيل ( وزير المالية ) للمفاوضات مع المندوب السامي فيما يتعلق بتلك الاتفاقيات (٥) . ولم تحل استقالة النقيب دون الاستمرار في العمل اذ لم تبد من بين القضايا التي واجهتها الوزارة السعدونية الاولى قضية جسيمة مثل قضية تحديد وضع الموظفين البريطانيين وواجباتهم في العراق (٦) . فقد شهدت الوزارة ننانج جهود الجانبين العراقي والبريطاني الرامية الى اتوصلا لصيغ الاتفاقيات الملحقه . اذ قدمت الحكومة البريطانية

(١) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي ، ص ٤٤ .

(٢) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٢١/١٩٢٢ م ٧٣٦/٦/٢ : م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ ( ورقة ٢٤ ) .

(٣) م و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٠ ، جلسة ١٠/٢٤/١٩٢٢ ( ورقة ٣٠ ) .

(٤) م و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، ورقم م/١٤ ( ورقة ٣ ) .  
(٥) Ireland, op. cit., P. 380.

الى الحكومة العراقية مسودة اتفاقية الموظفين البريطانيين التي حاولت من خلال شروطها ان تبقى للمندوب السامي الكلمة الاخيرة في الشؤون المتعلقة بالموظفين البريطانيين في العراق (١) . كما حاولت المسودة ان تقيد الحكومة العراقية بشرط استمرار عقود الموظفين البريطانيين حتى بعد انتهاء المعاهدة الانكليزية - العراقية قبل ذلك (٢) . وحوت المسودة على الكثير من الامتيازات التي يجب ان يتمتع بها الموظفون الانكليز اثناء وجودهم في العراق (٣) . قامت الوزارة السعدونية بتشكيل لجنة لدراسة مسودة الاتفاقية ، وكان لعقد بروتوكول نيسان ١٩٢٣ تأثير في مقترحاتها فقد اعدت اللجنة تقريراً اقترحت فيه اجراء تخفيض جوهري في عدد الوظائف نتيجة لتوقيع البروتوكول الملحق بالمعاهدة (٤) . كما لم تأخذ بالشروط الواردة في المسودة البريطانية وأرادت تحويلها لصالح الحكومة العراقية ، كما جرت محاولات من قبل حكومة السعدون الغرض منها ايجاد نوع من الاشراف على تصرفات الموظفين البريطانيين (٥) . وبالرغم من استجابة الحكومة البريطانية لبعض مطالب الحكومة العراقية كإضافته فقرة الى مسودة الاتفاقية تنص على ان جميع الموظفين البريطانيين المعيّنين لخدمة الحكومة العراقية بموجب شروط هذه الاتفاقية سيكونون عمال الحكومة العراقية ومسؤولين امام تلك الحكومة وحدها (٦) . الا ان مقترحات اللجنة حوشت بصورة عامة بتعنت الحكومة البريطانية (٧) . فجرت بعض التعديلات التي حرصت ان لا تؤدي الى تصارب مع ما جاء بمسودة اتفاقية الموظفين . كما ادخلت في تقرير اللجنة بعض الطلبات التي لا تؤثر في جوهر المسودة والتي عكست خضوع اللجنة لضغط الحكومة البريطانية فقد اصبحت اللجنة في النهاية ترى ان لا ضرورة للتعليق على مسودة الاتفاقية ، وطالب تقريرها بأن لا يعطى لموظف بريطاني سابق راتب اقل من راتبه القديم ، كما طالب بزيادة رواتب صفار المفتشين الاداريين وصفار مفتشي الشرطة ومنح علاوات لبعض الضباط (٨) . لقد نالت اقتراحات اللجنة المعدلة موافقة المندوب

- (١) عن المادة الاولى من مسودة اتفاقية الموظفين .
- م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢٠ ( ورقة / ١٣٥ )
- (٢) ركنم ( المادة الرابعة من مسودة اتفاقية الموظفين ) ( ورقة / ١٣٦ ) .
- (٣) ن.م ( ورقة / ١٣٨ ) .
- (٤) م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢٠ ( ورقة / ١٣١ و ١٣٢ )
- (٥) عن كتاب وزارة المواصلات والاسفال الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٠/٢/١٩٢٣ رقم لشد ٢٣٣/٧/١ : م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/١٠ ( ورقة / ٦٧ ) .
- (٦) عن كتاب سكرتير المعتمد مرعم بي ١٠ و ١٠٣ مؤرخ في ٧/١٠/١٩٢٣ م.و . ملفات البلاط .
- ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/١٠ ( ورقة / ٥١ ) .
- (٧) Ireland, op. cit., P. 362.
- (٨) عن تقرير اللجنة :

م.و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢٠ ( ورقة / ١٣١ ) .



السامي ، وفي ١٩ ( ايلول ) ١٩٢٣ وجه طلب الى السعدون يقترح عليه ان يتذكر مجلس وزارته مع اعضاء اللجنة حول تلك المقترحات (١) . قدمت الحكومة البريطانية خلال فترة الوزارة السعدونية الاولى شروطا لاستخدام الضباط البريطانيين في وزارة الدفاع ايضا ، وامام ضغط الحكومة البريطانية قبلت الحكومة العراقية تلك الشروط في ٢٢/١٠/١٩٢٣ (٢) ، كذلك ناقشت الوزارة السعدونية لائحة الاتفاقية المالية التي قدمها المندوب السامي الى الحكومة العراقية في ٨ ( كانون ثاني ) ١٩٢٣ ، الا انها لم تصادف هي الاخرى الا ما صادفته اقتراحات بريطانيا الاخرى المتعلقة بشؤون الاتفاقيات ، لقد عملت الوزارة على تأخير الاتفاق على تلك الاتفاقيات فاستقالت قبل ان يتم عقد هذه الاتفاقيات .

لم تقتصر مباحثات الوزارة السعدونية مع بريطانيا على موضوع الاتفاقيات الاربعة الملحة ، فقد كان عليها ان تواصل مسألة اعداد الدستور الذي سينظم شؤون البلاد في المستقبل ، اذ كان الشغل الشاغل للرأي العام العراقي هو مسألة اعداد الدستور (٣) ، وقد جرت مناقشات حول ذلك الموضوع قبل تشكيل الوزارة السعدونية ، وذلك عندما طرحت الحكومة البريطانية بعض اللوائح ، إلا ان الطرفين لم يتوصلا الى اتفاق حولها ، وعندما تشكلت الوزارة السعدونية الاولى قدمت لجنة عراقية في ١٥ ( شباط ) ١٩٢٣ شكل لائحة احتوت وجهات نظر الحكومة العراقية التي كانت تدور حول تقليص صلاحيات الملك وجعل الوزراء مسؤولين تجاه مجلس الامة وليس تجاه الملك (٤) ، هذا بينما كانت الحكومة البريطانية ترغب في ان يوضع القانون الاساسي بحيث يؤهل بريطانيا السيطرة على مجلس الامة العراقي عن طريق الملك من أجل ضمان تحقيق العلاقات التي نظمت بواسطة المعاهدة ، لذلك لم تأخذ بتعديلات اللجنة العراقية ، فبعث وزير المستعمرات الى بغداد بنتائج مداولات وزارته بشكل لائحة منقحة في ١٩ ( نيسان ) ١٩٢٣ اشار فيها بأن يعطي الى الملك صلاحية اصدار تشريع عند الضرورة ، بشكل مرسوم ، يضمن تحقيق التزامات الحكومة العراقية المدرجة في المعاهدة ، وان يشترط لهذا الغرض عدم الحاجة الى عرض مرسوم مثل هذا على مجلس الامة للمصادقة بعدئذ . لقد احتوت اللائحة الجديدة كل ما من شأنه تنفيذ التزامات

(١) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٩ ايلول ١٩٢٣ ، مرقم بي ١٠ و ٩٢ :

م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/١٠ ( ورقة / ١٣٠ ) .

(٢) م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/١٠ جلسة ١٩٢٣/١٠/٢٢ ( ورقة / ١٠٠ ) .

(٣) الاستقلال ، ٥ و ٦ و ٧ تموز و ٩ و ٨ و ١٩ مارس ١٩٢٣ ، المفيد ، ٣١ آب ١٩٢٣ ، العراق ، ٢٥ آب ١٩٢٣ .

(٤) Ireland, op. cit., p. 732.

المعاهدة الانكليزية العراقية ، وصرح وزير المستعمرات بأن اللائحة المنقحة هذه يجب ان يقبلها مجلس الوزراء في بغداد كشيء نهائي ، الا ان وزارة السعدون اصررت على ان التقييد القام بهذا الانذار هو امر مستحيل . وفي خلال صيف ١٩٢٣ كانت لائحة وزارة المستعمرات البريطانية المنقحة موضوعا للمناقشة في مجلس الوزراء العراقي ، وبين وزير العدلية ومستشاره <sup>(١)</sup> . وبعد اجراء بعض التعديلات الطفيفة التي وافقت عليها وزارة المستعمرات ، « مادامت لا تؤثر جوهريا على قوة القانون » ، استجابت الحكومة السعدونية للتدابير البريطانية ، ففي ٢٠ ( ايلول ) ١٩٢٣ قبلت اللائحة المنقحة ، وفي ١/١١/١٩٢٣ رفعت نسخة من لائحة القانون الاساسي الى الملك <sup>(٢)</sup> ، ونشرت لائحة القانون المصادق عليها في جرائد بغداد في اوائل تشرين الثاني ١٩٢٣ <sup>(٣)</sup> ، وكانت هي التي قدمت للمجلس التأسيسي للمصادقة في ١٤ ( تموز ) ١٩٢٤ <sup>(٤)</sup> . لقد جاءت مسودة القانون ملأمة للرغبات الانكليزية التي ارادت ان توفق - بواسطة القانون الاساسي - بين الاستقلال الذي يفهمه العراقيون والانتداب الذي تفهمه عصبة الامم . فيذكر ناجي السويدي ( وزير العدلية ) الذي كان عضوا في لجنة مناقشة مسودة القانون <sup>(٥)</sup> : « ان اشياء كثيرة قد لاثمت اكثرها الى القضايا الدستورية بصفة قد حسدت في هذه المسودة » ، ويذكر ايرلند <sup>(٦)</sup> : « كما كان صك الانتداب حاويا لكثير من شروط المعاهدة كذلك كانت المعاهدة تنطوي على بعض المبادئ والاسس التي تم فيما بعد وضع الدستور بموجبها » .

في ظهور القانون الاساسي على تلك الصورة ما يثير التساؤل : لماذا ارتضت الوزارة السعدونية مثل ذلك الوضع ؟ لماذا كانت تستجيب دائما في النهاية الى وجهات نظر الحكومة البريطانية ، بالرغم من الاقتراحات التي تجتهد فيها البداية والتي تخالف بها وجهة النظر البريطانية ؟ . للاجابة على هذه الاسئلة يجدر بنا ان نتذكر مامر في هذا الفصل من مشاكل كانت تعاني منها الوزارة : الحدود والحالة الاقتصادية وامكانيات الجيش العراقي والمشاكل الداخلية . فنقول ان تلك الاوضاع السيئة التي كان يعيشها العراق اجتمعت كلها لتقدم للحكومة البريطانية ظروفا مناسبة . يقول السويدي في مذكراته : « ان السياسة البريطانية كانت تسعى في ذلك الوقت الى ان تبين للعراق خطورة موقفه بحيث يشعر بكونه مهددا من قبل الترك والايروانيين والسعوديين ، ومن قبل فرنسا بسبب سوريا ، فيقلل من غلوائه في مطالبته القومية ويشعر بضعفه

(1) Ireland, op. cit., pp. 379, 381

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، مرقم ج/٨ ( ١٩٢٣ ) ، ( ورقة/٢٣ )

(٢) جريدة العراق ، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٣ .

(4) Ireland, op. cit., p. 382.

(٥) مقتبسة في مذكرات ( توفيق السويدي ) .

السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٦) Ireland, op. cit., p. 371.



بحاء هذه المظفر سعد بده شعاعهم مع بريطانيا (١) . منحرج من هذا ان هناك  
مبوعا مفضيا لاسمحاته حكومة السعدون لوجهات المظفر البريطانية المتعلق  
بمعاهدة ١٩٢٢ في تلك الفترة . ولكن علينا ان لانفسي بان سطور البحث  
اوضحت لنا بان اسمحاته الحكومة العراقية لوجهات المظفر البريطانية لم تكن  
منطقه . ان استطاعت الوزارة السعدونية ان تستخدم صلاحياتها لاستخلاص  
بعض الحقوق العراقية . كما حاولت عدم توريث العراق في اعباء مالية جديدة .  
اما لماذا لم تصل الى نتائج محاولاتها ؟ فالجواب هو ان ظروف العراق مجتمعه  
حالت دون ذلك .

### استقالة السعدون :

نال السعدون خلال وزارته الاولى رضى السلطات البريطانية التي وجدت  
فيه رجلا شجاعا استحق ثقة زملائه والسلطة (٢) ، فالسعدون بالنسبة للانكليز  
قام بعمل مهم الا وهو اجراء الانتخابات للمجلس التأسيسي . فقد كانت الانتخابات  
تعني الكثير بالنسبة للانكليز ، فهي التي تقرر مصير السياسة البريطانية في  
العراق ، اذ على نتائجها يتوقف قبول المعاهدة الانكليزية - العراقية ، وهي التي  
تعرض وقوع الاحتكاك المباشر مع الجماعات الوطنية المعارضة للانتخابات في  
وقت حس في السلطات البريطانية معارضة شديدة للانتخابات (٣) . ولذلك  
نال الرضا البريطاني الذي حاز عليه السعدون لم يكن مقاتيا من نجاحه في  
اجراء عملية الانتخابات حسب بل كان مقاتيا ايضا من كون ان الانكليز وجدوا في  
السعدون الرجل الحازم الذي يستطيع ان يقف في وجه المعارضة (٤) فيوفر على  
الانكليز الكثير من الجهد والمسؤولية ، ولكن بنفس الوقت كان الرضا البريطاني  
الذي حاز عليه السعدون مصحوبا بشعور الحكومة البريطانية بتعنت السعدون  
في القضايا الاقتصادية التي تهم بريطانيا في العراق . فقد استمرت الحكومة  
البريطانية الى وقت استقالة الوزارة في ١٥/١١/١٩٢٢ دون ان تحصل على  
سول لامتراجاتها المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية بين بريطانيا والعراق ، فقد بقيت  
مسألة السكك الحديدية والميناء عالقتين رغم الحاج بريطانيا على حسمهما ، وذلك  
بسبب ان بريطانيا ارادت ان تحسم تلك القضايا على طرقها الخاصة في حين  
وقفت الوزارة السعدونية حائلا دون ذلك عندما وجدت ان الشروط البريطانية  
ستحمل العراق اعباء مالية جديدة (٥) . من هذا يمكن القول بان السلطات

(١) السويدي - نوسق . المصدر السابق ، ص ١٥٢ .

(٢) British Report 1922 - 1923, p. 29.

(٣) انظر صفحة ٩١ - ٩٥ .

(٤) راجع الصفحات ١٦١ - ١٧٣ .

البريطانية لم تحرك ساكنا عندما قدم السعدون استقالته <sup>(١)</sup> ، وذلك لان الانتخابات كانت قد قطعت شوطا بعيدا ، أي انتفت حاجة الانكليز الى السعدون في المجال السياسي ولم يبق الا تعنته في القضايا الاقتصادية التي طرحتها بريطانيا . فاستقالة وزارته يعني بالنسبة للانكليز الامل بأن تأتي وزارة أكثر تسامحا في القضايا الاقتصادية المعلقة بينها وبين العراق ، وبنفس الوقت يمكن ان يدخر السعدون للظرف المناسب ، خاصة بعد ان تكشفت بريطانيا تصلبه في مجابهة المعارضة السياسية واسلوبه القائم على التعاون مع الانكليز في ذلك المجال ، وهذا ما كشفته الاحداث بعد ذلك <sup>(٢)</sup> .

اما الملك : فلو رجعنا الى مناقشات لائحة القانون الاساسي لوجدنا انه لا بد ان تترك محاولات الوزارة ، التي سعت الى تقليص صلاحيات الملك ، اثرا في نفس الملك ، فقد سعت الوزارة الى تقليص صلاحيات الملك وجعل الوزراء مسؤولين تجاه مجلس الامة ، في المستقبل ، وليس تجاه الملك <sup>(٣)</sup> ، اذ كان الوزراء يشكون من رغبة الملك في التدخل في شؤونهم ، وهذا ما كان يفعله دائما ، حتى رفضوا في بعض الاحيان اعطاء الملك بعض المعلومات التي كان يرغب بمعرفتها <sup>(٤)</sup> . ومن جهة اخرى كان على الملك ان يحاول كسب الشيعة الى جانب الحكومة في المستقبل بعد ان جعلتهم اجراءات السعدون تجاه رجال الدين أكثر بعدا عنها . ولكي تتم عملية الكسب كان على الملك ان يفرز عند رغبة الشيعة الذين اضمروا العداء للوزارة باعتبارها مسؤولة عن نفي رجال الدين <sup>(٥)</sup> ، فاتصل الملك برجال الدين المنفيين وقدم لهم عروضاً لازالة ما تركته اجراءات السعدون في نفوسهم ، وأرسل رجال الدين من جانبهم بكتبهم الخاصة الى وكلائهم في العراق يخبرونهم فيها بأن الملك فيصل وعدهم بحل وزارة عبد المحسن السعدون وتأليف وزارة شيعية برئاسة وزير شيعي تسعى الى عودة المنفيين ونبذ المعاهدة ، وقد ارفق رجال الدين بكتبهم الموجهة الى وكلائهم ، فتوى موقعة ومختومة تلغي تحريم المشاركة في الانتخابات على اساس ان الملك سينجز وعده لهم ، وطلبوا ان يطلع الملك على هذه الفتوى دون ان تنشر على الناس الى ان يقوم الملك بتنفيذ وعده . لم ينكر الملك ، بعد ان وقعت كتب رجال الدين بيد السلطات البريطانية ، بأنه أجرى اتصالات مع رجال الدين وقدم لهم عروضاً الا انه اوضح بأن رجال الدين بالغوا في تصوير

(١) اكتفت التقارير الانكليزية بالقول « ان الوزارة وجدت نفسها في وضع بزداد صعوبة بسبب العداء الشعبي الواسع لها فاستقالت في ١٥/١١/١٩٢٣ » . وذكرت المس بيل : « استقالت وزارة عبد المحسن السعدون كنتيجة للاختلاف بالرأي مع الملك فيصل ، تاركة الاتفاقيات » *Subsidiary Agreements* « غير كاملة » .

British Report 1923 - 1924, p. 17.

Bell's Letter's, op. cit., p. 336.

(2) Burgoyne, op. cit., p. 336.

(3) Ireland, op. cit., p. 370.

(4) Burgoyne, op. cit., 320.

(5) British Report 1923 - 1924, p. 17.



العروض التي قدمها لهم ، أي انه لم يعد لهم محل وزارة السعدون وتاليف وزارة شيعية تضمن رجوعهم الى العراق (١) . ولكن لو تأملنا الاحداث لوجدنا ان رجال الدين لم يبالغوا في تصوير عروض الملك فلو تأملنا العبارة التي ذكرها السعدون بمناسبة الحديث عن اجراءاته تجاه رجال الدين لوجدنا انه كان على علم برغبة الملك في اسناد منصب رئاسة الوزارة الى احد الشيعة ، فقد ذكر السعدون ، لقد قمت بهذا الامر في هذا المحيط وهذا الزمان وتحملت من الاعباء ما تحملت لافتح طريقا لآخي الوزير الشيعي فيتمم ما بدأت به » (٢) . والدليل الاخر هو ان الملك سعى فعلا الى استقالة الوزارة وسمح في ٣ ( شباط ) ١٩٢٣ بعودة رجال الدين المنفيين الى العراق (٣) .

اما الوسيلة التي اتبعها الملك في حمل الوزارة على الاستقالة ، فكانت باستغلال استمرار الازمة الاقتصادية كخير وسيلة لاجراج موقف الوزارة ، كانت الوزارة قد وعدت في منهاجها بانها ستصرف جل اهتمامها لحل الازمة المالية ، وقد رأينا خلال البحث بأن الوزارة لم توفق لحل تلك الازمة عندما كانت تأخذ بتوصيات الحكومة البريطانية التي تدعوها الى تقليص النفقات (٤) ، وهذا ما دفع بالوزارة الى اتخاذ تدابير اخرى جاءت مردوداتها بعكس ما كانت تتوقعه الوزارة ، فبالاضافة الى تخفيض رواتب بعض الموظفين (٥) وفصل البعض الاخر (٦) قامت الحكومة بزيادة الرسوم الكمركية في ايلول ١٩٢٣ ، كما سنت قانونا مؤقتا لغرض فرض رسوم منتظمة على الابنية والاملاك التي انفقت الحكومة اموالا طائلة على صيانتها في اثناء الفيضان في شهري اذار ونيسان ١٩٢٣ ، ولكن هذا القانون لقي معارضة شديدة من قبل المولدين واصحاب الاملاك لانهم لاحظوا ان الحكومة قصدت ارغامهم على الاشتراك معها في سد نفقاتها (٧) ، وفي ١٠/١٠/١٩٢٣ احيلت الى مجلس الوزراء البرقية التي بعثها تجار البصرة والتي

(١) Burgoyne, op. cit., p. 321 20/69

(٢) عن حديث خاص بين السعدون وعلي الشرقي . الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) عن كتاب الملك الى هنري دويس في ٤ و ٥ شباط ١٩٢٤ ، بدون رقم م . و ، ملفات البلاط ،

(٤) ملف النجف وكربلا ، بدون رقم ( ورقة / ٦٢ ) .

راجع الصفحات ١٥٩ - ١٦١ .

(٥) يقول سليمان فيضي : « عندما ارتأت الحكومة تخفيض رواتب الموظفين ، تخفيفا لابعائها المالية ،

علمت ان راتبي وزملائي حكام التمييز سوف ينخفض الى ثمانمائة روبية وهو مبلغ لم يكن

يكفي لسد نفقاتي ، فقدمت بالاشتراك مع زملائي اخطارا الى وزارة العدلية باستقالتنا :

فيضي - سليمان ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(٦) جاء في كتاب وجهه وكيل وزير الدفاع الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٤/١٩٢٣ « ان

بعض الكتبة الذين اخرجوا من وظائفهم بمناسبة اقتراحات لجنة الاقتصاد قد استدعى ان ترد

اليه توقيفات التقاعد ٠٠٠ » م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم

د/٣/٢ ( ورقة / ١ ) .

(٧) عن تقرير بشأن ادارة الامور المالية في العراق من نيسان ١٩٢٣ الى تشرين ثاني ١٩٢٤ .

م . و ، ملفات وزارة الداخلية ، الملف رقم ٢٠/٦٩ ( ورقة / ١ ) .

جاء فيها : « ان تعطفوا نظركم العالي على الامر الصادر بزيادة رسوم الكمرك على السكر والقهوة والجاي لان الحالة المالية العمومية والتجارة الحاضرة لا تساعد على الزيادة . . وقبل بضعة أشهر قد صدر امر بزيادة الرسوم على هذه الاصناف وليس من المصلحة والقانون ان تزداد الرسوم بنسبة واحدة مرارا واموالنا الموجودة الان في الكمرك مصممين على تركها دون ان ندفع عليها هذه الرسوم <sup>(١)</sup> . » اما الجرائد الوطنية فكانت أكثر تبصرا بالامور من غيرها ، فقد كانت تدرك ان اسباب الداء لا تكمن في اجراءات الوزارة السعدونية نفسها بل في خضوع الاقتصاد العراقي للاجانب ، فوجهت كلامها الى مجلس الوزراء منبهة الى ضرورة الاستقلال الاقتصادي كأساس للاستقلال السياسي <sup>(٢)</sup> . وجد الملك في ذلك الوضع الاقتصادي السيء، فرصة لاجراج الوزارة ، واذا كان Ireland يذهب الى ان استقالة كل من الوزارات الخمس عشرة ، التي تولت الحكم خلال مدة حكم الملك فيصل ( ١٩٢١ - ١٩٢٣ ) كانت تتم اما برغبة الملك مباشرة او لاعتقاد الوزارة بأنها غير حائزة على ثقة جلالتهم <sup>(٣)</sup> . فنستطيع القول ان وزارة السعدون الاولى استقالت حين شعرت بأنها لم تعد حائزة على ثقة الملك ، أي ان الملك لم يحاول ان يوجه طلبا مباشرا باستقالة الوزارة السعدونية ، بل حاول ان يشعرها بعدم الثقة . ففي ٢٧/١٠/١٩٢٣ وجه الملك كتابا الى مجلس الوزراء بواسطة رئيس ديوانه ، ذكر فيه <sup>(٤)</sup> : « عندما تألفت الوزارة أصدرت برنامجا اساسيا لعمالها وعدت به الامة بصرف قسم جليل من اهتمامها الى الحالة الاقتصادية وبذل الجهد في تركيز ما هو متضعع منها . وبما ان الضيق المالي والازمة الاقتصادية لايزالان مستحكمين في البلاد ويخشى من تفاقم شرها على الشعب كافة ولم يبد بعد في الوزارة عمل مشهود يذكر في معالجة هذه الاشياء سوى انها زادت في ثقل الضرائب على عاتق الامة لسد العجز في المالية فقد امرني صاحب الجلالة بأن اطلب من الوزارة موافاته بأسرع ما يمكن من الوقت بالايضاح عما فكرت او قامت به من الاعمال لدرء خطر الحالة الاقتصادية وما ترى ان تتخذه من الوسائل لتقوية الزراعة والتجارة وتكثير الصادرات من البلاد وتقليل الواردات اليها وما يجب اجراؤه للاقتصاد في مصاريف الحكومة في ميزانية السنة المقبلة » شعر السعدون ، على اثر تسلمه الكتاب المذكور ، بأن وزارته لم يعد مرغوبا بها من جانب الملك ، فبعث بكتاب الى الملك في ٣١/١٠/١٩٢٣ وصف له ذلك الشعور ، وبأن مجلس

(١) م . و ، ملفات البلاط ، ملف (ج) ، لسنة ١٩٢٣ ( ورقة/٣٢ ) .

(٢) الاستقلال ، ٢١ مارس ١٩٢٣ .

(٣) Ireland, op. cit., p. 421.

(٤) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٧/١٠/١٩٢٣ مرقم د/١٠/٥٤٨ : م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/١٠ ( ورقة/١٦١ ) ، ورد الكتاب ايضا : م . و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة/١ ) .



أوزراء استبدل من كتاب الملك ، بأن الأخير لا يرى أن الوزارة قد قامت بواجبها أو بتطبيق منهاجها ، ولذلك لايسعها إلا الانسحاب . وينفخ الوقت أراد السعدون أن يتأكد من الملك فيما إذا كان الغرض من كتابه هو طلب بيان الأمور الاقتصادية التي قامت بها الوزارة فقط ، أم التشكك في قابليتها (١) . ويبدو أن الملك أراد أن لا يكون جوابه معبرا عن تكرار للجميل الذي قامت به الوزارة في مجال الانتخابات ، طالما أن أي شكل من أشكال اجوبته سوف لن يخرج الوزارة من أزمته . فبعث إلى السعدون في ١١/١١/١٩٢٣ بجواب يخبره فيه بأن الغرض من عباراته إنما هو لفت نظر الوزارة إلى شدة الضائقة المالية . . . لمضاعفة جهودها (٢) . لم يمض أسبوع على جواب الملك الأخير حتى تجددت مناقشة الملك مع الوزارة حول موضوع الأزمة الاقتصادية السائدة في البلاد ، وتقول المس بيل حول هذه المناقشة الأخيرة : « أن الملك قرر أخيرا أن يجعل الوزارة تستقيل (٣) » . وبالفعل تم للملك ما أراد ، فبسبب تلك المناقشة ، التي جرت في ١٤/١١/١٩٢٣ قدم السعدون استقالته في اليوم التالي (٤) فقبلها الملك بنفس اليوم .

- (١) عن كتاب وجهه السعدون إلى الملك في ٣١/١٠/١٩٢٣ مرقم ١٩٠٣ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم ١١ ( ورقة/ ٢ ) .  
(٢) عن كتاب الملك إلى السعدون في ١١/١١/١٩٢٣ ، رقم ر/١٠/٥٦٦ م . و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة/ ٣ ) .  
(3) Burgoyne, op. cit., p. 320.  
(٤) عن كتاب استقالة السعدون .  
م . و ، ملفات البلاط ، الملف ج/ ١ ، لسنة ١٩٢٣ ، الملف المفتوح في ١٥/١١/١٩٢٣ والملف في ٥/١٢/١٩٢٣ ( الورقتين/ ١ و ٢ ) .

### الفصل الثالث

تطورات قضية الموصل «١٩٢٤-١٩٢٦»

واثرها في سياسة السعدون





## موقف السعدون من مناقشات المعاهدة الانكليزية - العراقية في المجلس التأسيسي

اكملت الوزارة العسكرية الاولى - التي اعقبت وزارة عبد المحسن السعدون الاولى - انتخابات المجلس التأسيسي (١) . واطمأنت السلطات البريطانية الى نتائج الانتخابات التي جاءت باغلبية تميل الى ابراهيم المعاهدة الانكليزية - العراقية لسنة ١٩٢٢ ، فقد نشر ادى السلطات البريطانية على اثر انتهاء الانتخابات بأنه سيكون هناك على الاقل ستون مؤيدا قويا للمعاهدة في المجلس التأسيسي من مجموع المائة عضو الذين يتكون منهم المجلس ، كما وجدت السلطات البريطانية بأنه اذا ما تمت قيادة المجلس التأسيسي بصورة صحيحة فان نسبة كبيرة من الاربعين عضوا الباقين سيصوتون للمعاهدة (٢) . ومن هنا سعت السلطات البريطانية الى ان يتولى رئاسة المجلس عبد المحسن السعدون الذي سبقت غوره في انتخابات المجلس كمؤيد لتصديق المعاهدة .

اجتمعت المس بيل السكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي بالملك فيصل ورئيس الوزراء ( جعفر العسكري ) في ٢٦ ( اذار ) ١٩٢٤ ، أي قبل يوم واحد من افتتاح المجلس ، وأكدت لهما على ضرورة انتخاب عبد المحسن السعدون لرئاسة المجلس التأسيسي ، وكانت بيل قد اخبرت انصارها من اعضاء المجلس بأن عليهم انتخاب عبد المحسن السعدون للرئاسة (٣) .

بدأت عملية انتخاب رئيس المجلس التأسيسي في اول جلسة عقدها المجلس في ٢٧ ( اذار ) ١٩٢٤ ، فما ان انتهى الملك من خطابه وغادر قاعة المجلس حتى ترأس الجلسة جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ومندوب ديالى ) لانتخاب رئيس المجلس (٤) . وقد جرت عملية الانتخاب بأن حمل كل عضو اسم مرشحه على ورقة اودعها في صندوق الاقتراع ، وخلال ذلك اكد اولئك النواب ، الذين اوعزت لهم السلطات البريطانية بانتخاب السعدون ، استجابتهم لرغبة السلطات المذكورة ، فتذكر المس بيل « ان بعض الشيوخ كانوا يرفعون اوراق انتخابهم لعبد المحسن السعدون نحونا للدلالة على انهم نفذوا ما عهد اليهم تنفيذه » (٥) . فاز السعدون برئاسة المجلس بحصوله على ( ٥٠ ) صوتا مقابل ( ٢٣ ) صوتا لصالح الهاشمي ( مندوب بغداد ) و ( ٨ ) اصوات لابراهيم الحيدري ( مندوب اربيل ) ، وحرز

(١) الف العسكري وزارته الاولى في ١٩٢٣/١١/٢٦ .

(٢) Burgoyne, op. cit., p. 335.

(٣) Ibid, p. 336.

(٤) الحكومة العراقية ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي ( بغداد - ١٩٢٤ ) ج ١ .

ص ٨ .

(٥) Burgoyne, op. cit., p. 336.



بعض الاعضاء صوتوا واحداً من مجموع ( ٨٤ ) عضواً حضروا تلك الجلسة . ساء السعدون ، على اثر اعلانه رئيساً للمجلس ، الى مذمة الرئاسة والتي كلفه سكر فيها اعضاء المجلس على تنظيم به ، كما شكر الامة البريطانية التي سهلت اجتماع المجلس (١) . وفي الجلسة الثانية ( ٣١ ) اذار ( ١٩٢٤ ) تم انتخاب ياسين الهاشمي وداود الحندري نائبين للرئيس كما تمت الموافقة على قبول<sup>٢</sup> النظام الداخلي للمجلس .

انحصرت مهام المجلس التأسيسي في تصديق معاهدة ١٩٢٢ وتصديق القانون الاساسي وتأسيس انتخاب النواب ، وكان على المجلس ان يبدأ اولاً بمناقشة المعاهدة في وسط استمرت فيه الاوساط الشعبية تعارض ابرامها . ولم تكن معارضة الاوساط الشعبية في اجراء انتخابات المجلس التأسيسي ، منذ البداية ، الا حوقاً من ان يصوت المجلس الى جانب المعاهدة ويتكبل العراق بقيودها . والان وبعد ان بدأ المجلس جلساته تخصصت انظار العراقيين الى مندوبيهم الذين كان من المقروض ان يصلوا رغبات وتطلعات تلك الاوساط . استمرت مناقشات المجلس للمعاهدة اكثر من ستين يوماً ، وخلال تلك المدة قام السباب المتعلم في بغداد بتنظيم الاجتماعات والمظاهرات معلنين فيها سحقهم على المعاهدة ، مطالبين ان تعدل تعديلاً يتفق والتضحيات التي قدمها الشعب في سبيل استقلاله وحرية بلاده . حتى ابرت هذه المظاهرات في اواسط المجلس التأسيسي فانقلب كثير من المندوبين يطالب بتعديلها قبل ابرامها (٣) .

بدأ المجلس في ٣١ ( اذار ) ١٩٢٤ اعماله المتعلقة بالمعاهدة . اذ تقرر تأليف لجنة مهمتها تدقيق المعاهدة والاتفاقيات الملحقه<sup>(٤)</sup> بها ووضع تقرير عنها . فتألفت اللجنة من خمسة عشر عضواً . وفي الجلسة السادسة للمجلس ( ١٠ نيسان ١٩٢٤ ) قدمت اللجنة مذهباً للعمل اوضحت فيه انتخاب ياسين الهاشمي رئيساً لها<sup>(٥)</sup> . وقبل ان نخوض في مناقشات المجلس التي اعقبت ذلك لابد ان نبين بان الاسباب التي حملت عبد المحسن السعدون في السابق ، على

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٨ - ٩ .

(٢) ن.م. ج ١ ، ص ١٤ - ١٥ .

(٣) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ٨٥ - ٨٦ .

(٤) في ٢٥ اذار ١٩٢٤ ، اي قبل افتتاح المجلس بيومين ، انتهى جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ) وعنري دويس ( المندوب السامي ) من توقيع الاتفاقيات الاربعة الملحقه بالمعاهدة : الاتفاقية الخاصة بالموظفين البريطانيين ( استناداً الى المادة الثانية من المعاهدة ) . الاتفاقية العسكرية ( استناداً الى المادة السابعة من المعاهدة ) . الاتفاقية العدلية ( استناداً الى المادة النامسة من المعاهدة ) . الاتفاقية المالية ( استناداً الى المادة الخامسة عشر من المعاهدة ) .

British Report, 1923 - 1924, p. 20.

(٥) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ١٢٠ - ١٢١ .

اعتبار ان « لا خير يرجى للعراق الا بعقد المعاهدة » . لازالت مستمرة ، فمسكته الموصل لازالت عالقة . وكل ما حصل بعد استقالة وزارته الاولى هو الاصل في ان يتوصل الجانبان البريطاني والتركي الى حل المسلكة فيما بينهما عن طريق عقد اجتماعات ودية (١) . ولذلك فلا غنى عن الجهود البريطانية في هذا المضمار . كما لاغنى عن هذه الجهود في العلاقات التي لازالت سبيله مع ايران في الشرق والسعوديين في الغرب اضافة الى الوضع المالي المتدهور في الداخل . كان بين أعضاء المجلس التأسيسي من ينطلق من نفس الاسباب الانفة لتأييد تصديق المعاهدة . فهم يرون ان العراق « محتاج الى معونة ومقتدر الى معاونة دولة قوية » (٢) . ولكن كان على هؤلاء ، الذين كانوا يؤلفون الاكثريّة داخل المجلس التأسيسي ، ان يحسبوا حسابا للرفض الشعبي للمعاهدة خارج المجلس ، ان كان في امكانهم ان يستقروا من حساباتهم تاثير الاقليّة المعارضة داخل المجلس التأسيسي والتي تطالب بتعديل المعاهدة قبل ابرامها . تجسّد الرفض الشعبي للمعاهدة في يوم ١٧ ( نيسان ) ١٩٢٤ . ففي ذلك اليوم عقد المحامون اجتماعا في احدى دور السينما دعوا اليه قسما من مندوبي المجلس التأسيسي وغيرهم ، وبحثوا في ذلك الاجتماع المعاهدة بحثا مستفيضا حتى استقر رأي الاكثريّة على رفضها اذا ما جرى التصويت عليها في المجلس التأسيسي . لقد اثرت التطورات التي اعتبت ذلك الاجتماع في مناقشات المعاهدة داخل المجلس التأسيسي ، فيذكر عبد الرزاق الحسني الذي عاصر تلك الاحداث انه « حدث في اليوم التالي ان اطلقت يد مجبولة بعض عيارات نارية على مندوبي الحلة المشايخين للانكليز ومما عداى الجريان وسلمان البراك ، فاتخذت السلطة عذا الاعتداء ذريعة للتتكيف بالاحرار ، فقبضت على القائمين بالاجتماع وعلى المتطرفين من الوطنيين ... » . وكنت انا في عداد الموقوفين » (٣) . انعكس مردود تلك الحوادث داخل المجلس التأسيسي فتأثر المندوبون ، حتى الذين كانوا يميلون الى المعاهدة ، بالمظاهر الوطنيّة المعادية للمعاهدة فخشي بعضهم من اظهار رغبته في ابرامها خوفا من

(١) نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التي وقعت بين الحلفاء وتركيا في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ، نصت بان يعين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة اشهر تبدأ من تاريخ بدء المفاوضات من اجل الترتيب الودي . واذا لم يتوصل الطرفان الى اتفاق بينهما خلال التسعة اشهر يرفع النزاع الى مجلس العصبة . وفي تشرين الاول ١٩٢٣ افتتح نذل هندرسن القائم بالاعمال البريطانية المفاوضات المباشرة ، ودامت المفاوضات التمهيدية زمنا طويلا بين هندرسن وعدنان بك ممثل تركيا الى ان اتفق الطرفان على عقد مؤتمر في القسطنطينية في ١٩ مارس ١٩٢٤ . جريدة العراق ، ٩ ايار ١٩٢٤ .

فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

(٣) مقابلة مع السيد عبد الرزاق الحسني ، ١٨/١٢/١٩٧٤ .

Ireland, op. cit., p. 396; British Report 1923 - 1924, p. 21.



ان يبدو كمن يريد عصم حقوق الشعب وعدم قسم منيم استغاثته مما ادى الى انتخاب اعضاء آخرين لسد النقص الذي تركوه (١) . ويمكن القول ان الخوف من تعرضهم للادى كان السبب الرئيسي في ذلك . خاصة بعد ان اطلقت النار على مندوبي الحلة ، ولهذا لم تظهر المؤيدي المعاهدة أية تصريحات في الصحف لتبيان ارائهم ، وكان الخوف من تحمل مسؤولية تصديق المعاهدة ظاهرا حتى بين الوزراء (٢) . اذ كانوا يترددون في الادلاء بأي حديث من شأنه ان يعرضهم الى الانتقاد (٣) . اما عن السعدون فيمكن القول ان كرسي الرئاسة قد خدم السعدون وذلك بان اضى مسحة من الحياد على تحركات السعدون داخل المجلس ، فقد حاول السعدون التقيد بالنظام الداخلي للمجلس ولم يسمح لرغبته في تصديق المعاهدة ان تعبر عن نفسها الا من خلال بعض المنافذ التي سمحت بها صلاحياته كرئيس للمجلس وخاصة عندما يحس ان تدخله سيختصر الكثير من خطوات الطريق المؤدي الى تصديق المعاهدة . اما خارج المجلس فقد كان السعدون يرى انه لابد . من أجل ابرام المعاهدة ، من سيطرة الحكومة على المجلس ، وقد كرر السعدون القول ، عند مقابلته للمندوب السامي في ٣ ( مارس ) ١٩٢٤ ، بأنه مقتنع بأن جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ) غير مسيطر على المجلس ، وبالفعل كان جعفر العسكري يرى ان المعارضة للمعاهدة في المجلس كان يقصد بها اسقاط الوزارة وقد يادر بتقديم استقالته في اوائل مارس ١٩٢٤ لولا ان وعد ياسين الهاشمي بأن ( لجنة المعاهدة ) التي يرأسها هو سوف تقدم تقريراً الى المجلس (٤) في صالح المعاهدة . انتهت لجنة المعاهدة من تدقيق المعاهدة وقدمت تقريرها وما حواه من آراء حولها في جلسة ٢٠ ( مارس ) ١٩٢٤ . طالب التقرير باجراء تعديلات في المعاهدة وملاحقتها لصالح العراق قبل المصادقة عليها ، وحين وزع التقرير على اعضاء المجلس وافق المجلس على اقتراح الشيخ احمد الداود ( مندوب بغداد ) بتأجيل جلسات المجلس عشرة أيام لغرض دراسة التقرير من قبل الاعضاء (٥) . لم تكد تبدأ فترة التأجيل المذكورة حتى وجد السعدون ضرورة تقليصها ودعوة الاعضاء الى الاجتماع وذلك حين لمس ، كغيره من مؤيدي المعاهدة ، ضرورة تصديقها باقرب وقت ممكن بسبب ما اُسيع بأن مجلس عصبة الامم سيعت في المعاهدة في اوائل حزيران القادم . ففي العشرين من مايو ١٩٢٤ ، وهو اليوم الذي قدمت فيه ( لجنة تدقيق المعاهدة ) تقريرها الى المجلس التأسيسي ، علمت الجهات الرسمية البريطانية في العراق بأن الحكومة البريطانية ستصدر قراراً

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٠٩ - ٢١٦ .

(٢) غنما عدا نوري السعيد ( وزير الدفاع ) الذي دافع عن المعاهدة في ١٧ و ٣٠ نيسان ١٩٢٤ .

راجع : جريدة العراق ، ١٧ و ٣٠ نيسان ١٩٢٤ .

(٣) *Ireland, op. cit., p. 397.*

(٤) *Ibid, p. 394.*

(٥) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٢١ - ٢١٥ .

أخيراً تحدد فيه يوم ١١ ( حزيران ) ١٩٢٤ موعداً أخيراً للبت في امر المعاهدة (١) وفي اليوم التالي ( ٢١ مايو ١٩٢٤ ) قدم وزير خارجية بريطانيا طلباً الى مجلس عصبة الأمم بأن توضع قضية العراق في منهج الجلسة الاولى التي ستعقد في ١١ ( حزيران ) ١٩٢٤ . وعلى هذا أصبح آخر تأريخ يجب ان تصدق فيه المعاهدة عو ١٠ ( حزيران ) ١٩٢٤ وانتشر (٢) خبر ذلك في العراق .

دعا السعدون الاعضاء وجميع المجلس التأسيسي يوم ٢٦ ( مايو ) ١٩٢٤ بدعوى ان تقريراً رفعه ثمانية واربعون عضواً من اعضاء المجلس يطالبون فيه بتقليص مدة العشرة أيام . احتجت الاقلية المعارضة على تقليص المدة وطالبت بان تكون قرارات المجلس ثابتة وبيّنت بأنه لا يوجد مبرر لتقديم اجتماع المجلس لان ذلك يؤكد تقولات الناس من ان بعض الاشخاص يسيرون المجلس حسبما يريدون وان استمرار تراجع المجلس عن قراراته يقوى ذلك الاعتقاد (٣) . ولما كانت المعارضة لا تجيل في الحقيقة السبب الذي ادى الى تقليص مدة العشرة أيام وعدم اتاحة الفرصة لدراسة التقرير درساً وافياً ، فقد عارضت قراءة المعاهدة وملاحقتها وتقرير لجنة المعاهدة دفعة واحدة والتي كان الغرض منها اختصار الوقت ، وطالبت بقراءة المعاهدة وملاحقتها كل على حدة مع ما يتعلق به من تقرير لجنة المعاهدة .

احيل الخلاف حول كيفية القراءة الى السعدون ( رئيس المجلس ) فقرر ان تقرأ المعاهدة وملاحقتها وتقرير لجنة المعاهدة دفعة واحدة أمام اعضاء المجلس ، فوافقت الاكثرية المؤيدة للمعاهدة على ذلك (٤) طالما انها ستؤدي الى اختصار الوقت . استمرت القراءة لمدة يومين ( ٢٦ و ٢٧ مايو ١٩٢٤ ) وسيطر الملل على اعضاء المجلس حتى اضطر السعدون ان يطلب من بعض الاعضاء عدم الخروج من قاعة المجلس اثناء القراءة لكي يكون هناك نصاب قانوني لانعقاد الجلسة (٥) . كانت القراءة التي اشار باجرائها السعدون داخل المجلس التأسيسي امراً يحتمه النظام الداخلي للمجلس والا لما كان ، لو كانت هناك طريقة اكثر اختصاراً ، ليفرط بالوقت الذي يجب ان يتم خلاله تصديق المعاهدة . قبل ان نمضي مع مناقشات المجلس التي اعقبت عملية القراءة ، لا بد ان نوضح تحرك السلطات البريطانية لما له من اثر في تلك المناقشات وبالتالي تصرف السعدون داخل المجلس : اعتقدت السلطات البريطانية بأن كتابها الوجه الى الملك في ١٩٢٤/٥/٢٦ ، بما يحمله من وعد ووعد ، سيحمل المندوبين على تصديق المعاهدة قبل ١١ ( حزيران ) ١٩٢٤ ، فقد اكد ( هنري دوبس ) في ذلك الكتاب بأن حكومته لايسعها ان تقبل قبل الابرام أية تعديلات على المعاهدة والاتفاقيات « ولكن ستكون بعد الابرام مستعدة لان

(1) Burgoyne, Op.-Cit. P. 342

(٢) العراق ١٩٢٤/٥/٢٢ .

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢١٧ - ٢٢٠ .

(٤) ن.م . ج ١ ، ص ٢٢٩ - ٢٤٣ .

(٥) ن.م . ج ١ ، ص ٢٤٥ - ٢٥٣ .



سجعت مروح الاحمد في احدى الصحف سنة في الاستاذات في الاساقفة المالية ، و قد  
 صلت تونس الى الملك بامر هذا الكتاب وادبته ان مجلس العصبة سيقاشر المعامدة  
 في ١١ ( حزيران ) ١٩٢٤ وانه في حالة عدم قبول المجلس التأسيسي المعامدة  
 وملاحقها قبل ذلك التاريخ فان بريطانيا تفكر في ان تعرض على المجلس ترتيبا  
 اخر عوضا عن المعامدة (١) . كان لذلك الكتاب صدى واسع ليس داخل المجلس  
 التأسيسي حسب وانها خارجة ايضا خاصة وقد نشرت محتوياته في  
 الصحف (٢) في نفس اليوم الذي بدأت فيه المناقشات حول المعامدة وملاحقها في  
 المجلس التأسيسي ، ثم يستمر الامر على انتقاد المعامدة من قبل الاقلية المعارضة  
 داخل المجلس ومطالبتها بتعديل الاستاذات الملحق بها ووصفها بأنها تمس سيادة  
 الوطن (٣) . بل تحمفت تطامره بعديه حول بناية المجلس أخذت تهتف لبعض  
 المنحوبين : « يحس رجال الوطن ، يحس الاستقلال » لا تمهروا المعامدة ، (٤) .  
 حاول رجال الشرطة امتناع المتظاهرين بالسكوت وخرج اليهم بعض أعضاء المجلس ،  
 وكلمهم مدير الأمن العام ، فلم ينجحوا في تهدئتهم ، كذلك خرج اليهم عبد المحسن  
 السعدون وطب منهم الهدوء والاعتماد على حكمة أعضاء المجلس التأسيسي في  
 معالجة الموقف ، فلم ينجح أيضا . استمر المتظاهرون في تجمعهم وعتافتهم والقوا  
 بالحجارة على الشرطة التي أرادت تفرغتهم ، وعند ذلك طلب وزير الداخلية من  
 وزير الدفاع استدعاء جنود الخيالة ، وبتعاون الآخرين مع الشرطة وإطلاق  
 الرصاص في الفضاء تم تفريق المتجمهرين (٥) ، لم تكن القوة كافية لتهدئة  
 الناس في نظر الحكومة ولذلك أصدرت وزارة الداخلية ومجلس الوزراء بيانات  
 رسمية حول الحادثة اتسمت بطابع التهديد ، أما البيان الرسمي الذي أصدره  
 السعدون على اثر تلك الحادثة فكان أدق في اصابة الغرض اذ انه هدف الى تطمين  
 الناس . جاء في بيان السعدون ( كرئيس للمجلس ) انه اراد (٦) « ان يلفت انظار  
 الشعب الى حراجه الساعة التي يعيشها العراق ، فهو يعلن بأن المجلس المتشرف  
 بثقة أبناء الشعب لا يفرط في حقوق الشعب مهما كانت الاحوال ، ولذلك يلتزم  
 ان ينتظر الناس قرار المجلس بكل اطمئنان وان لا يتركوا مجالا للتقول بما يمس  
 حسن سمعة الأمة ، اكتفى السعدون بالتصريح بذلك البيان واجل الجلسة الى  
 يوم ١٩٢٥/٥/٣١ (٧) مع علمه بعدم رغبة الاعضاء في حضور الجلسة المقبلة  
 بسبب الهياج الشعبي الذي حصل . سعى السعدون الى ان تحصل جلسة

(١) عن كتاب سري من المنحوب السامي الى الملك فيصل في ١٩٢٤/٥/٢٧ ، رقم ار . او ١٣٨ .

م . و . ملفات البلاط ، ملف المعامدة العراقية البريطانية ، رقم ج/٩ ( ورقة / ٩٣ ) .

(٢) الاوقات البغدادية ، ٢٩ ايار ١٩٢٤ .

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .

(٤) جريدة العالم العربي ، ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٥) العالم العربي ، ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٦) م . و . ٣٠ ايار ١٩٢٤ .

(٧) مجموعة المذكرات ، ج ١ ، ص ٢٨٧ .

١٩٢٤/٥/٣١ على النصاب القانوني لعقدتها فأرسل إلى كل عضو من أعضاء المجلس كتاباً يحثه فيه على حضور الجلسة (١) ، ومع أن أكثر أعضاء المجلس لبوا دعوة السعدون وحضروا إلى بنائية المجلس التأسيسي إلا أن السعدون اضطر إلى تأجيل الجلسة إلى يوم ٢ ( حزيران ) ١٩٢٤ لأن قسماً منهم ظل في غرف بنائية المجلس ولم يدخل إلى قاعة المجلس مما سبب عدم حصول النصاب لعقد الجلسة (٢) ، وخلال ذلك قدم إلى المجلس هنري دوبس ( المندوب السامي ) برقية كنيان كورنواليس ( مستشار وزارة الداخلية ) وفي غرفة الاستراحة اجتمعوا بالسعدون وأعضاء المجلس ، وقد بادر المندوب السامي بالكلام فبين بأنه قد سمع بأن بعض الأعضاء قدموا تقريراً يقولون فيه أن المجلس لا يقبل إبرام المعاهدة ما لم تعط بريطانيا ضماناً بتعديلها وفق تقرير اللجنة ، وأوضح أن الحكومة البريطانية تعتبر هذا الطلب رفضاً للمعاهدة وملاحقها ، ثم أضاف محذراً أنه يجب على المجلس ملاحظة سير أعماله على مفاوضات قضية الموصل إذ إن المعلومات الواردة ، كما بين المندوب ، تفيد أن السير برسي كوكس (٣) لمس وجود تسهيلات في إبقاء ولاية الموصل للعراق عند وصوله إلى إسطنبول ، ولكن عندما سمع الاثراك بما حدث في المجلس التأسيسي غيروا رأيهم وصاروا يطالبون بولاية الموصل ، وأضاف المندوب بأن آخر المعلومات تقول أن الاثراك يرفضون إحالة الأمر إلى عصبة الأمم . قدم المندوب السامي بعد ذلك التحذير اقتراحاً قال عنه « أن بريطانيا لا تعتبره رغصاً » وهو أن يصدق المجلس المعاهدة وملاحقها ويدخل الملك فيصل فوراً في المفاوضات مع بريطانيا لأجراء التعديلات على أساس تقرير اللجنة ، وقد أضاف المندوب بأن حكومته ستعتبر هذا الترتيب دليلاً كافياً على استمرار الصداقة كما أنه يقوي موقف بريطانيا في مسألة (٤) الموصل . طلب السعدون من المندوب السامي أن يقدم إيضاحه هذا كتابة إلى المجلس ، ومع أن السعدون برر طلبه بحجة تمكين كل أعضاء المجلس من الاطلاع عليه إلا أنه في الواقع هدف إلى الحصول على وثيقة تؤيد مشروعية العراق عند مطالبته بتلك التعديلات ، وقد حصل بالفعل على وثيقة خطية من هنري دويس

(١) العالم العربي ، ٥ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) ن . م . ، ١ حزيران ١٩٢٤ .

(٣) أسفر الاتصال بين الجانبين البريطاني والتركي حول قضية الموصل إلى عقد مؤتمر في القسطنطينية افتتح في ١٩ مارس ١٩٢٤ ، وقد ترأس الوفد البريطاني ( برسي كوكس ) ، المندوب السامي السابق في العراق .

فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

(٤) العالم العربي ، ١ حزيران ١٩٢٤ .



تحمّل العبارة التالية : « ان الحكومة البريطانية مستعدة للنظر في تعديل الانفاستين المالية والعسكرية بما يتفق والسخاء المعروف عن الشعب الانكليزي ما دامت المادّة الثمانية عشرة من المعاهدة نفسها جوزت مثل هذا التعديل على أن يكون بعد الابرار » (١) . ولا بد من القول هنا بأن مظهر الحياد الذي كان يمليه كرسي الرئاسة على السعدون بقدر ما كان يخفي رغبة السعدون في تصديق المعاهدة ، بقدر ما كانت حرية الكلام التي سمح بها السعدون للمعارضة تخفي وراءها رغبته في أن يحصل العراق بفضل موقف المندوبين المعارض على بعض التنازلات من الانكليز ، فالسعدون مع ما حازه من ثقة لدى الانكليز والبلاط فيما يتعلق بميله لتصديق المعاهدة فإنه سمح للمعارضة بالشيء الكثير من الحرية في الكلام حولها حتى أصبح المجلس الذي يرأسه ، في نظر البعض ، منبر خطابه للتنديد بالسلطتين البريطانية والعراقية (٢) . والحقيقة لو تتبعنا ردود الفعل التي تركتها تلك السياسة لوجدنا انها أوحّت للانكليز بأن الموقف في العراق مفعم بالخطر (٣) . ولوجدنا انه ما كان للمندوب السامي أن يقدم ايضاحاته واقتراحاته في ١٩٢٤/٥/٣١ لولا القلق المتزايد الذي شعرت به السلطات البريطانية على أثر انتقادات المعاهدة داخل المجلس وتظاهرات الناس خارجه ولقد أعطت الايام شواهد على ان السعدون سيستند الى الوعد الذي حصلت عليه المعارضة التي تأججت في المجلس التأسيسي في سبيل الحصول على ما طالبت به المعارضة نفسها ، ففي ١٩٢٦/١/٩ وبعد مضي أكثر من عام على حل المجلس التأسيسي كتب السعدون ( كرئيس للوزارة في وزارته الثانية ) الى المندوب السامي يطالب بإجراء التعديلات على الاتفاقيات استنادا الى الوعد الذي حصل عليه من المندوب في ١٩٢٤/٥/٣١ ويقول « أعربت الامة العراقية بلسان نوابها عن عدم ارتياحها للاتفاقيات ، ورأيت اذ ذاك بنفسني وتحقق لدي ان جميع الاعضاء كانوا معتقدين بثقل احكامها وبما تضمنته من التكاليف الشديدة التي لا يمكن لدولة العراق الفتية أن تقوم باعبائها » ولم تتمكن الحكومة من تصديق المعاهدة في المجلس بأكثرية ضئيلة الا بالوعود الصريحة التي صدرت من قبل المعتمد السامي نيابة عن الدولة الحليفة . وكان الرأي العام مطمئنا ووثقا بتلك العهود (٤) . ومن هذا يتضح ان السعدون حين أراد الحصول على ذلك الوعد انما أراد الحصول على ما يدعم موقف العراق في علاقته مع بريطانيا اذا ما تم تصديق المعاهدة .

ان أبرز ما يميز تحرك السعدون بعد حصوله على ذلك الوعد هو انه أخذ

(١) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ١ ، ص ١٦٠ .

(٢) العمري - خير الدين ، مقدمات ونقائج ، ج ١ ، ص ٣٨ .

(٣) Bell's Letter's Historical Summary by Dobbs, p. 547.

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/١/٩ ، بدون رقم م. و . ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، ( يحتوي على عدة ملفات واللف المقصود هو اللف المفتوح في ١٩٢٦/١/٢٨ والمعلق في ١٩٢٦/٦/١ ) ( ورقة ٧٨ ) .

ينشد أكثر لتأييد تصديق المعاهدة ولكن أيضا من خلال صلاحياته كرئيس للمجلس ، في وقت ولد فيه التهديد الذي لوح به المذدوب السامي ، قبل أن يكتب ذلك الوعد ، ردود فعل لدى النواب ظهرت واضحة في جلسة ٢/ حزيران/ ١٩٢٤ ، اذ وجه النواب هجوما قويا على بريطانيا والمعاهدة وعلى من يقول انه لا يجب تعديل المعاهدة الا بعد ابرامها ، كذلك صرحوا بعدم الاعتماد على الوعود البريطانية وطالبوا بتحقيق التعديلات التي قررتها لجنة المعاهدة (١) . وفي نهاية الجلسة خطب الشيخ احمد الداود وطلب الى الاعضاء أن ينهضوا ويصوتوا بارجاع المعاهدة الى الحكومة ، وألح عليهم بأن يصوتوا على ارجاعها ، فنهض قسم من الاعضاء لتأييده . فتدخل السعدون وأراد أن ينهي الجلسة قبل أن يتأثر الاعضاء الآخرون بخطب المعارضة الحماسية ويوافقون على ارجاعها ، فطلب أن يدور كل شيء في حدود النظام ، كما طالب بالتصويت على انتهاء الجلسة ، فرد سالم الخيون ( نائب المنتفك ) بأن الاكثرية قد حصلت بشأن إعادة المعاهدة الى الحكومة ، فتصدى له ناجي السويدي ( من مؤيدي المعاهدة ) بأن الموجودين في المجلس الان لا يشكلون الاكثرية ، فأجابه سالم الخيون : ان الجلسة انعقدت بهذه الاكثرية ، فتدخل السعدون قائلا : « ان اجراء التصويت من حقوق الرئيس حسب المادة العاشرة من النظام الداخلي والرئيس لا يضع المسائل المناقش فيها بالتصويت الا بعد كفاية المذكرات واقتراح أحد أعضاء اللجنة أو تقديمه تقريرا بالاكتماء بالمذكرات وحصول موافقة الاكثرية على الاقتراح أو التقرير ، أما الان فلا يوجد اقتراح فضلا عن أن المذاكرة لم تنته بعد ويوجد كثير من أعضاء لمجلس ممن يريد أن يتكلم أو يبدي رأيه في هذا الامر الحيوي » (٢) . واستنادا الى ذلك قرر السعدون تأجيل الجلسة الى اليوم التالي لاتمام المناقشات ، فاعترض عمر العلوان ( مندوب كربلاء ) على أساس ان مسألة انتهاء الجلسة تعود الى المجلس ، فتقدم السعدون بالسؤال فيما اذا كان الاعضاء يوافقون على انتهاء الجلسة أو الاستمرار ، فجاءت الموافقة بالتأجيل ، وتأجلت الجلسة الى ٣/ حزيران/ ١٩٢٤ (٣) . ومن هذا يبدو ان قضية الموصل وتهديدات المذدوب السامي والوعد الذي حصل عليه السعدون بتعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة ، كلها أمور جعلت السعدون يقف بوجه العثرات التي تظهر في طريق تصديق المعاهدة وذلك تحت غطاء الصلاحيات التي وفرها له منصب الرئاسة .

شهدت جلسة ٣/ حزيران/ ١٩٢٤ منعظا جديدا في صفوف المعارضة داخل المجلس التأسيسي ، والسبب في ذلك هو أن قضية الموصل التي رافقت مناقشاتها ، في القسطنطينية ، مناقشات المعاهدة في المجلس التأسيسي أصبحت ورقة رابحة بيد

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣١٠ - ٣١٢ .

(٢) ن ٣٠٠ ، ج ١ ، ص ٣١١ - ٣١٣ .

(٣) ن ٣٠٠ ، ج ١ ، ص ٣١٩ - ٣٢٠ .



استطاعت بريطانيا التي راحت تؤكد في أوائل حزيران/ ١٩٢٤ أن بقاء الموصل ضمن العراق يتروك بتقدير المعامدة (١) . وخدمت الصحف العراقية عرصاً لسلطات بريطانيا من ذلك التأكيد حين راحت تعرب عن مخاوفها من نتائج ضياع الموصل (٢) . إذ أدى ذلك إلى أن تجد قضية الموصل طريقاً لها إلى داخل المجلس التأسيسي . وأخذت قضية الموصل خطاً جديداً في جناح المعارضة برز واضحاً خلال جلستي (٣ و ٥ حزيران/ ١٩٢٤) فقد طالب بعض المدّوبين المعارضين بتأجيل البت في المعامدة إلى حين حسم قضية الموصل . إن هذا الطلب الذي تقدم به بعض مندوبي المنطقة الشمالية ( أربيل وكركوك ) أثار نقاشاً طويلاً فيما بين المعارضة نفسها فانقسمت على اقتراحها إلى اتجاهين برزا واضحين في جلسة ٥ حزيران/ ١٩٢٤ . الأول يطالب بالتعديل وفق تقرير لجنة المعامدة قبل تصديق المعامدة . والثاني بتأجيل البت في المعامدة لحين حسم قضية الموصل . ودارت المداولات بين الاتجاهين دون الفوصل إلى نتيجة ، وفي نهاية الجلسة أعلن السعدون بأن المسألة مهمة ويجب على المجلس أن يتناقش في أمرين مهمين وهما : ١- بقاء في المعامدة أم يؤجل الأمر إلى أن يتعين مصير الموصل (٣) . ٢- كان ذلك التأكيد من جانب السعدون على أن المسألة مهمة وأنه يجب أن يتم المناقشات حولها ، يدل على حنكة سياسية عرفت إلى تركيز الخلاف الذي ظهر بين صفوف المعارضة ، طاماً أن كلا الأمرين اللذين دعا السعدون إلى مناقشتهما هما في صالح تصديق المعامدة . فإذا تقرر تأجيل البت في المعامدة فمعنى ذلك أن الاتجاه المعارض ( الذي يطالب بالتعديل قبل التصديق ) سيظل وحده في وجه مؤيدي المعامدة ( الذين يريدون تصديقها أولاً ) . أما أمر تأجيل البت في المعامدة إلى حين حسم قضية الموصل فمن الصعب جداً أن يلاقى قبولا لدى المجلس لأنه سيواجه معارضة من قبل ( الجماعة التي تطالب بالتعديل قبل التصديق ) و ( الجماعة المؤيدة لتصديقها ) . ومن هذا نخرج أن جلسة ٥ حزيران/ ١٩٢٤ سجلت نقطة ضعف واضحة بين الجماعة المعارضة لتصديق المعامدة . على أي حال لم تكن جلسة ٥ حزيران/ ١٩٢٤ حاسمة بالنسبة للأمرين اللذين دعا السعدون إلى المناقشة عليهما . ووافق المجلس في النهاية على تأجيل جلساته إلى ( ٩ حزيران/ ١٩٢٤ ) . وفي التاريخ الأخير خرجت الصحف بأخبار فشل مؤتمر السعديين وحذرت المجلس التأسيسي بأنه لم يبق إلا ( ٤٨ ) ساعة فإذا لم تبرم المعامدة خلالها فستقدم بريطانيا إلى عصبة الأمم اقتراحات جديدة بخصوص

(١) الأوامر البغداديّة ، ٢ و ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) الفد ، ١ و ٣ حزيران ١٩٢٤ . العراق ، ١٠ و ٣ و ٧ حزيران ١٩٢٤ .

(٣) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣٩١ .

(٤) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣٩٢ .

مستقبل العراق (١) . ولم تقتصر اخبار تطورات قضية الموصل ومحاذير عدم ابرام المعاهدة على الصحف وانما وجدت انعكاسات في نقاشات جلسة ٩/حزيران/ ١٩٢٤ ، فقد خاطب كل من رئيس الوزراء ( جعفر العسكري ) ووزير الداخلية ( علي جودت الايوبي ) أعضاء المجلس وطلبا اليهم التروي وعدم رفض المعاهدة لان رفضها يؤدي الى احراج موقف العراق (٢) . وبعد انتهاء كلام الوزيرين طلب بعض الاعضاء تأجيل الجلسة وعقد جلسة سرية أو خصوصية ، فاراد السعدون تفادي ضياع الوقت وأعلن ان نظام المجلس الداخلي يمنع عقد الجلسات السرية كما وأن عقد الجلسات الخاصة يكون خارج المجلس (٣) . فتم الاتفاق على تأجيل الجلسة لمدة ساعة وخلال ذلك تبلورت الاتجاهات المختلفة الثلاثة داخل المجلس على شكل تقارير قدمت الى السعدون ، وحين عادت الجلسة الى الانعقاد أعلن السعدون عن تلك التقارير وطلب من المجلس اما التصويت عليها أو مناقشتها قبل التصويت ، الا أن سالم الخيون ( مندوب المنتفك ) طلب تأجيل الجلسة بسبب طلب الملك فيصل مقابل أعضاء المجلس ، واقترح مزاحم الباجه جي ( مندوب الحلة ) قراءة التقارير وتأجيل التصويت عليها الى اليوم التالي ، وصرح عمر العلوان ( مندوب كربلاء ) (٤) انه يجب الرد على خطاب رئيس الوزراء ، فاختلقت الآراء وانتهت بالموافقة على تأجيل الجلسة الى اليوم التالي .

#### محاولة الملك لانهاء الموقف المتنازم داخل المجلس :

قابل الملك فيصل في الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم ٩/٦/١٩٢٤ أعضاء المجلس التأسيسي وارتجل فيهم خطابا حثهم فيه على عدم السير وراء العواطف وذلك بعد أن بين لهم أنه يشاركهم تلك العواطف ، ومع ان الملك لم يطلب الى النواب قبول المعاهدة أو رفضها الا انه أوحى لهم بان قبولها أنفع لمصلحة البلاد ، اذ قال « اني أشكر للمجلس وقفه وللجنة مساعيها فاننا بذلك حصلنا على تحفظات وايضاحات في مصلحة العراق وعلى وعد صريح من المعتمد السامي بتعديل الاتفاقية المالية ودخولنا في المفاوضات حالا بعد ابرام لتعديل بقية المواد وذلك اذا وافقتم على ابرامها وحسم المعضلة (٥) » . من هذا يتبين ان عبارة « المصلحة العامة » اقترنت في خطاب الملك برغبته في تصديق المعاهدة ، ولما كان السعدون في حقيقته يرغب بتصديقها هو الآخر ، وهو الان في البلاط ، وبعبارة أخرى بعيدا عن النظام الداخلي للمجلس التأسيسي الذي قيد التعبير عن رغبته ، لذلك بادر هو الآخر

(١) راجع جرائد : الاوقات البغدادية ، العراق ، المفيد ( ١٩٢٤/٦/٩ )

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٥ .

(٣) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

(٤) ن.م ، ج ١ ، ص ٤٠٧ - ٤١٥ .

(٥) المفيد ، ١٠ حزيران ١٩٢٤ .



على رآى على وتر المصلحة العامة ، وبعبارة أدق على مدلول تلك العبارة في خطاب الملك ، فقد قام السعدون على أثر انتهاء الملك من خطبته وشكر الملك باسم المجلس مصرحاً أن أعضاء المجلس لا يالون جهداً إلى السعي وراء المصلحة العامة (١) وما هو أصح للبلاد .

في اليوم التالي لخطاب الملك ، أي ١٠/حزيران/١٩٢٤ ، بدأ على المجلس شيء من التغيير في موقفه تجاه المعاهدة ، فكان الحوار منصبا على مهاجمة دعاء تأجيل البت في المعاهدة من قبل الذين طالبوا بإجراء التعديلات ( وفقاً لتقارير لجنة المعاهدة ) قبل التصديق ، وظهر خلال تلك الجلسة أيضاً أن المتمسكين بقرار لجنة المعاهدة أرادوا أن يفضوا الطرف عنه . من جهة أخرى لم تكن جلسة ١٠/حزيران/١٩٢٤ جلسة اعتيادية فقد كان مقرراً أن تعقد في الساعة العاشرة صباحاً إلا أن السعدون عقد جلسة خاصة في الساعة التاسعة صباحاً استمرت أكثر من ساعتين (٢) ، وكان هذا يتناقض مع النظام الداخلي للمجلس كما يتناقض مع كلام السعدون الذي وجهه في الجلسة الماضية إلى بعض الأعضاء حين أخبرهم ، استناداً إلى النظام الداخلي للمجلس بأن عقد الجلسات الخاصة يكون خارج المجلس (٣) . كانت السلطات البريطانية قد أخبرت البلاط ، كما ذكرنا ، بأن مجلس العصبة سيناقش المعاهدة في ١١/٦/١٩٢٤ ، فضرورة التوصل إلى حل حاسم خلال يوم ١٠/٦/١٩٢٤ هي التي دفعت بالسعدون إلى عقد الجلسة الخاصة وخرق النظام لأول مرة ، ومع ذلك لم تكن الجلسة الخاصة مثمرة ، فحين قرع جرس اجتماع الجلسة الخاصة دخل السعدون إلى القاعة ودخل بعده قليل من النواب ولم يدخل الآخرون ثم أخذ بعض النواب يدخلون ويخرجون وطلب بعضهم أن تعطى مهلة ساعة أو نصف ساعة لعلهم يتفقون على الحضور ، وخلال تلك اللحظات تصف جريدة العالم العربي السعدون فتقول : « كان الرئيس ينتظر بصبر جميل » (٤) . كان يوم ١٠/حزيران/١٩٢٤ في نظر مؤيدي تصديق المعاهدة ، ومنهم السعدون ، آخر فرصة للتخلص من الموقف العصيب الذي سيقع به العراق إذا ما رفضت المعاهدة ، ومع هذا حافظ السعدون على هدوئه وحاول أن يلتزم بالنظام الداخلي للمجلس الذي لا يجيز التدخل لحمل الأعضاء على تكملة نصاب الجلسة ، فترك للأعضاء مصير الجلسة . قال أحد الأعضاء ، بأنه « لا بد أن تعقد الجلسة لحسم المسألة واننا لنتنظر إلى المساء بل إلى الليل » ، وقال داود الجلبي « قد اعتمد الآن كل من الأعضاء على ما ثبت لديه من الفكر والرأي فلنتنظر نصف ساعة » ، فنزل السعدون عند رغبتهم وأعلن أن الجلسة ستفتح في الساعة الثانية عشرة . تفرق

(١) العالم العربي ، ١٠ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٢١ - ٤٢٧ .

(٣) راجع ص ٢٠٩ .

(٤) العالم العربي ، ١١ حزيران ١٩٢٤ .

المندوبون في غرف الاستراحة واجتمع بعضهم في بهو المجلس ، وأراد بعض المندوبين الخروج الا انهم عدلوا عن ذلك وفتحت الجلسة في الساعة الثانية عشرة والربع (١) . اندفع مزاحم الباجه جي ( مندوب الحلة ) وحسن الشبوط ( مندوب الكوت ) بطلب قراءة التقرير المتعلق بمسألة تأجيل البت في المعاهدة الى حين حسم قضية الموصل ، ويبدو انهما أرادا بذلك ضياع الوقت ، لذلك تميز النقاش الذي دار بين حسن الشبوط والسعدون بنوع من الحدة حين اعتبر السعدون كلام الشبوط حول الموصل خروجاً عن الصدد لان الموضوع هو التقرير (٢) . هذا لا يعني ان السعدون أهمل قضية الموصل أو وضعها ضمن الاعتبارات الثانوية ، فاهتمام السعدون بقضية الموصل والذي أفصح عنه في مناسبات كثيرة ، كما رأينا ، يدل على أن السعدون كان يرى منذ البداية ان قضية الموصل لا علاقة لها بمناقشات المعاهدة بقدر ما كان لها علاقة بنتائج تلك المناقشات ، فمنذ بداية جلسات المجلس التأسيسي وفي الجلسة الثالثة على وجه التحديد ، ظهر موقف السعدون من علاقة قضية الموصل بمناقشات المجلس التأسيسي ، ففي تلك الجلسة طلب أحد النواب من الملك والمندوب السامي أن يهتما بابقاء منطقة الموصل مع العراق وان تعطى للنواب وثيقة لكي يطمئنوا ، فاعترض السعدون في حينها بأن الموضوع يتعلق بالمعاهدة وليس بالموصل (٣) . ثم يمكن أن نفسر رد السعدون على كلام ( الشبوط ) ، في يوم ١٠/حزيران/١٩٢٤ ، على انه محاولة لكسب الوقت الذي أصبح ضيقاً جداً . انتهى النقاش بين حسن الشبوط والسعدون بأن وضع السعدون بالتصويت طلب فتح الله سرسم بانتهاء المناقشة ، فوافق المجلس ثم بدأت قراءة التقرير الذي يطالب بتأجيل البت في المعاهدة لحين حسم قضية الموصل ، لغرض التصويت عليه (٤) ، وبدلاً من أن يصوت عليه سمح السعدون لياسين الهاشمي بالكلام مما أثار اعتراض بعض النواب على أساس ان المجلس قرر الاكتفاء بالمناقشة . أراد السعدون أن يدحض التقرير الذي يطالب بتأجيل البت في المعاهدة من قبل المعارضة التي يمثلها الهاشمي ، فلم يأخذ باعتراض المندوبين ، وكانت هناك خطب عديدة تبعت خطاب الهاشمي كلها ركزت الهجوم على فكرة تأجيل البت في المعاهدة الى حين حسم قضية الموصل ، ولكن بنفس الوقت أوحى تلك الخطب بأن ليس هناك أمل بالتوصل الى صيغة موحدة<sup>(٥)</sup> فبدأ سكرتير المجلس يذكر الاعضاء بأصول التصويت ، وحين رأى رئيس الوزراء ( جعفر العسكري ) بأن الامور

(1) Burgoyne, op. cit., p. 344.

جريدة العراق ، ١١ حزيران ١٩٢٤ .

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤١٦ - ٤٢٤ .

(٣) ن . م . ج ١ ، ص ٣٨ - ٤١ .

(٤) كان التقرير يعود الى مندوبي اربيل وبعض مندوبي كركوك والسليمانية وفتح الله سرسم

ومزاحم الباجه جي .

(٥) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٢٢ - ٤٢٨ .



لا تسير في المجلس بصورة حسنة تقدم الى المجلس بطلب تأجيل الجلسة الى اليوم التالي ، خاصة وانه كان قد أخبر الملك بعزمه على التأجيل اذا لم تمر المناقشات بصورة مرضية (١) ، وقد برر ( العسكري ) طلبه بأن هناك أمورا سياسية خارجية استوجبت ذلك التأجيل (٢) ، فوافق المجلس .

### الضغط البريطاني المباشر لتصديق المعاهدة :

لم يكن المندوب السامي يعلم بتأجيل جلسة ١٠/حزيران/١٩٢٤ وحين سمع بذلك غضب بشدة وقرر دعوة الملك الى حل المجلس التأسيسي في منتصف الليل وبأنه سيزور الملك في الرابعة مساء ويبلغه رأيه (٣) ، ولم يوافق المندوب السامي على اقتراح جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ) وياسين الهاشمي ( رئيس لجنة تدقيق المعاهدة ) ، اللذين التقيا به قبل ذهابه لمواجهة الملك ، بأن يتخذ المجلس قرارا وسطا وذلك بأن لا يرفض المعاهدة ولا يبرمها ، وأصر على انه سيطلب من الملك حل المجلس اذا لم يصل الى قرار (٤) . التقى المندوب السامي بالملك وبين له الاسباب التي توجب انتهاء مناقشات المجلس في ذلك اليوم ، وسلمه مذكرة جاء فيها « بناء على عدم وجود أمل في التوصل الى اتفاق حول المعاهدة في المجلس ، ان يقوم الملك فوراً باصدار تعديل لقانون المجلس التأسيسي يخوله حل المجلس اعتباراً من الساعة الثانية عشرة من ليلة ١٠/١١ حزيران ١٩٢٤ » وطلب المندوب من الملك في تلك المذكرة أن يبلغ ذلك الامر رسمياً ، عن طريق رئيس الوزراء ، الى رئيس المجلس ( عبد المحسن السعدون ) قبل الساعة السابعة من صباح يوم ١١/حزيران/١٩٢٤ وان تصدر التعليمات بواسطة وزير الداخلية لغلق بناية المجلس التأسيسي واحاطتها بقوة من الشرطة (٥) . في الساعة السابعة مساء استدعى الملك السعدون وأبلغه بأن المندوب السامي عرض عليه انه لا يمكن تأجيل المناقشات الى اليوم التالي لان ذلك يعد رفضاً للمعاهدة وكلفه بدعوة أعضاء المجلس للاجتماع قبل منتصف الليل (٦) ، وافق السعدون على شرط أن يتكفل رئيس الوزراء ايصال بطاقات الدعوة الى الاعضاء (٧) . فخرج رئيس الوزراء لجمع أعضاء المجلس وهو يحمل معه بطاقات تدعو الاعضاء الى عقد جلسة طارئة بناء على رغبة الملك والحكومة (٨) ، وفي الساعة الثامنة مساء اتصل بالبلاط وأخبر الملك عدم استطاعته جمع العدد

(١) Burgoyne, op. cit., p. 401.

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٢٩ .

(٣) Burgoyne, op. cit., p. 344

(٤) Ireland, op. cit., p. 401.

(٥) Ibid, p. 402.

(٦) عن كلمة افتتاح جلسة ليلة ١٠ حزيران ١٩٢٤ التي القاها السعدون .

مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٣٠ - ٤٣١ .

(٧) أمين الريحاني ، فيصل الاول ( بيروت - ١٩٥٨ ) ص ١٥١ .

(٨) Burgoyne, op. cit., p. 345.

الكافي من الاعضاء لكي يكتمل النصاب، والتمسه الحصول على فرصة يوم واحد لاتجاز ما تعهد به ، الا ان المندوب السامي كان شديد الصلابة واجاب ان لا سبيل لذلك ، فبادر رجال الحكومة مع رئيس الوزراء بالتفتيش عن الاعضاء المتكثفين واعتدوا اليهم وجيء بهم الى قاعة المجلس (١) . تمكنت الحكومة من جمع ( ٦٨ ) عضوا من مجموعة المائة عضوا وعقدت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف من ليلة ١٠/حزيران/١٩٢٤. افتتح السعدون الجلسة ببيان الاسباب التي دفعته الى دعوة المجلس الى الاجتماع ، ولما لم يكن النظام الداخلي للمجلس يسمح بعقد جلسة على تلك الطريقة بعد ان كانت قد تأجلت الجلسات الى يوم ١١/حزيران/١٩٢٤ فقد تمكن السعدون من الحصول على موافقة المجلس على الاجتماع كي يكون اجتماعا قانونيا (٢) . وبالرغم من ان هذه الجلسة كانت الفاصلة في قبول المعاهدة او رفضها فان السعدون حافظ خلالها على تمسكه بالنظام ، اراد السعدون وضع التقرير الذي يطالب بالتأجيل لحين حسم مسألة الموصل بالتصويت ، فاعلن داود الحيدري ( مندوب اربيل ) انهم صرفوا النظر عن تقريرهم الا ان السعدون اجاب ان ذلك لا يمكن لان أكثر الموقعين على التقرير لم يحضروا ، جرى التصويت على التقرير المذكور ولم توافق اكثرية الاعضاء عليه (٣) ، عند ذاك عرض السعدون التقريرين الباقيين : ١ - تقرير المعارضة الذي رفعه الهاشمي وسالم الخيون والشيخ أحمد الداود ، الذي لا يوافقون فيه على تصديق المعاهدة من قبل المجلس ما لم تتم التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير اللجنة ، ويجب الدخول فورا بالمفاوضات للحصول على تلك التعديلات وضمان بقاء الموصل للعراق ٢٠ - التقرير الحكومي وقد رفعه جعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت ، الذي طلب من المجلس التصديق على المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها على أن يدخل العراق بعد هذا التصديق في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لاجل الحصول على التعديلات المقترحة في تقرير اللجنة ، وتصبح هذه المعاهدة وملاحقها ملغاة اذا لم تحافظ بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل (٤) . كانت النتيجة حصول تقرير الهاشمي ورفقائه على ٢٤ صوتا من مجموع ( ٦٨ ) صوتا ، اما تقرير ( العسكري ) فقد حصل على ٣٧ صوتا من مجموع ( ٦٩ ) صوتا اذ حضر الجلسة محمود النقيب (٥)

اراد السعدون وضع المعاهدة وملاحقها بالتصويت الا انه أقنع بأن قبول تقرير ( جعفر العسكري ) يفي بالغرض فاعلن السعدون انه تم البت في المعاهدة حسب الشروط الواردة في التقرير ثم أعلن فض الجلسة على أمل أن يعلن ديوان رئاسة

(١) علي محمود الشيخ علي ، محاكمتنا الوجاهية ، ( بيروت - بلا ) ص ١٣٨ .

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التاسيسي ، ج ١ ، ص ٤٣٣ - ٤٣٤ .

(٣) ن.م. ج ١ ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .

(٤) ن.م. ج ١ ، ص ٤٣٢ - ٤٤٦ .

(٥) ن.م. ج ١ ، ص ٤٤٢ - ٤٤٦ .



المجلس عن موعد الجلسة المقبلة .

وجدت « القيادة الصحيحة » ، التي رغبت بها السلطات البريطانية للمجلس التأسيسي ، نفسها في اسلوب السعدون القائم على التظاهر بالحياد والتمسك بالنظام والتدخل وقت الحاجة لصالح تصديق المعاهدة من خلال صلاحياته كرئيس للمجلس . وكان ذلك الاسلوب كافيا لارضاء الجهات التي سعت الى تولي السعدون منصب الرئاسة مثلما كان مقنعا لوجهات النظر المختلفة داخل المجلس طالما ان الصفة الغالبة عليه هي التمسك بالنظام ، ويبدو ان ذلك الاسلوب في قيادة المجلس كان مكملًا للظرف الذي اشترك في تهيئته الجهاز البريطاني والبلاط والحكومة من أجل تصديق المعاهدة . ولو تساءلنا : كيف يمكن أن يكون موقف السعدون داخل المجلس لو لم يكن رئيسا له ؟ لاجبنا ، على ضوء وصف مناقشات المعاهدة ، بأنه كان سينضم الى الكتلة التي طالبت بتصديق المعاهدة . ومن هذا نخرج ان كرسي الرئاسة بما حمله من صلاحيات وواجبات أملى على السعدون أسلوبا محايدا نوعا ما خلال مناقشات المعاهدة .

### موقف السعدون من مناقشات القانون الاساسي :

في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٣ تم الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والعراقية على شكل لائحة القانون الاساسي التي ستقدم الى المجلس التأسيسي (١) . ثم عرضت تلك اللائحة على المجلس في الوقت الذي كان فيه المجلس منشغلا بمناقشة المعاهدة الانكليزية - العراقية ، فقرر المجلس تأليف لجنة لتدقيقها وبيان رأيها في موادها . تألفت اللجنة من خمسة عشر عضوا وأعلنت في ١٣ نيسان/ ١٩٢٤ انتخاب أمجد العمري ( مندوب الموصل ) رئيسا لها (٢) ، الا ان تلك اللجنة لم تتمكن من انتهاء عملها في ١٤/ حزيران/ ١٩٢٥ حين بدأت أولى جلسات المجلس التأسيسي لمناقشة مواد القانون الاساسي ، فقد أعلن رئيس المجلس ( السعدون ) في تلك الجلسة بأن لجنة القانون الاساسي لم تنجز في تدقيقاتها الا ستة عشرة مادة فقط من لائحة القانون وان للمجلس الخيار في تأجيل جلساته ريثما تنتهي لجنة القانون الاساسي من عملها أو مناقشة ما تقدمه اللجنة من مواد تباعا ، فرأى المجلس مناقشة ما تنجزه اللجنة تباعا (٣) ، وعلى هذا الاساس ابتدأت مناقشات مواد القانون الاساسي التي انتهت في ١٠/ تموز/ ١٩٢٤ بمصادقة المجلس بالاجماع .

كان السعدون يرى في القانون الاساسي فرصة لبناء الاجهزة الدستورية في

(1) Ireland, op. cit., p. 371.

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ١٢٧ .

(٣) ن.م. ، ج ١ ، ص ٤٤٦ ، ج ٢ ، ص ١٠٧٩ .

البلاد والتي ستكون منطلقا للحقوق الدستورية في المستقبل ، وقد شارك السعدون منذ ١٩٢٢ في اجراء تعديلات على لائحة القانون الاساسي التي كان قد اعدّها في الاصل موظفون بريطانيون <sup>(١)</sup> ، وذلك حين ترأس - بصفته وزيرا للعدلية - لجنة ضمت ثلاثة أعضاء من الحكام وثلاثة أعضاء من الحقوقيين وجاءت تعديلاتها مناقضة لمساعي الجهات البريطانية التي حاولت تثبيت مركزها في العراق عن طريق مواد اللائحة (٢) . وأثناء مناقشة المجلس التأسيسي للقانون الاساسي برز ميل السعدون الى مساندة كل ما من شأنه دعم مجلس الامة في المستقبل ، وبصفته رئيسا للمجلس حاول أن يستعمل صلاحياته الخاصة في ذلك الاسناد . ولما كانت تلك السياسة تتفق مع سياسة الجماعة المعارضة لوجهات النظر الحكومية والانكليزية داخل المجلس التأسيسي فيمكن القول ان حاجة العراق للمساندة البريطانية وظروفه الصعبة التي حملت السعدون على الاعتقاد بضرورة تصديق المعاهدة ، لم تستطعا أن تحملاه على اظهار ما من شأنه أن يعد تهاونا بحقوق العراقيين الدستورية التي تختلف عن المعاهدة المرهونة بوقت معين مهما طال أمدها . كان من الامور التي التزم فيها السعدون جانب مجلس الامة المرتقب ، هي مسألة صيانة عضو مجلس الامة مدة نيابته (٣) ، فقد جاء ياسين الهاشمي عند مناقشة تلك النقطة باقتراح ان تمنح الحصانة للنائب طيلة مدة نيابته ، وأوضح بأنه يجوز أن يقوم النائب بأعمال توجب نفرة الحكومة فتوقف النائب . أيد بعض الاعضاء ذلك الاقتراح ورفضه البعض الآخر ، فقد رد احمد الفخري ( وزير العدلية ) على اقتراح الهاشمي بأن النائب لا يمكن أن يبقى مقدسا طيلة فترة نيابته ، وأيده في ذلك الاعتراض حسن الشبوط ( مندوب الكوت ) . وعندما وضعت التقارير الخاصة باقتراحات الاعضاء حول تلك النقطة وافق المجلس بالاكثرية على تقرير الهاشمي ، وحاول وزير العدلية التعليق حول التقرير فلم يسمح له السعدون ، وأعلن جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ) ان الحكومة تعارض تقرير الهاشمي ووقف مزاحم الباجه جي ( مندوب الحلة ) الى جانب العسكري مؤكدا للسعدون ان المجلس صوت على التقرير دون أن يفهمه ، الا أن السعدون لم يستجب لاعتراضاتهم (٤) .

(١) أعت لائحة القانون الاساسي لجنة مؤلفة من موظفين بريطانيين في وزارة العدلية هي الميجر يانغ ( ممثل دائرة المندوب السامي ببغداد ) والمستر دراورد ( مستشار وزارة العدلية ) .

منذر الشاوي ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق (بغداد - ١٩٤٦) ص ٨٩ .  
(٢) شارك في تلك اللجنة المستر دراورد ( مستشار وزارة العدلية ) وناجي السويدي ورؤوف الجادرجي بصفة مشاورين حقوقيين .

عن خطاب ناجي السويدي في المجلس التأسيسي ، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٤٥٢ .

(٣) نوقشت هذه النقطة في المادة ٥٩ ، من لائحة القانون الاساسي ومجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٧٤٤ - ٧٤٦ .

(٤) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ص ٧٤٨ - ٧٥٣ .



كذلك اثار موضوع استثناء النائب من حق اقتراح اللوائح القانونية المالية نقلاً طويلاً (١) ، وطالب العديد من المندوبين حذف هذه الفقرة من القانون ، وحين اراد المجلس التصويت على حذف تلك الفقرة في جلسة ٢٦ ( حزيران ) ١٩٢٤ ، اعترض احمد الفخري ( وزير العدلية ) بحجة : ان القيد الذي بينته وزارة العدلية حول الميزانية تعتبر في نظر القوانين كوضع اساسي لكل سنة ، فبعد ان تمر الميزانية من مجلس الامة وتصدق تكون اساساً للمعاملات المالية طول السنة ، . لم يأخذ (٢) السعدون باعتراض وزير العدلية الذي كان يمثل وجهة نظر الحكومة ، بحجة ان اعتراضه كان شفهياً ، فأجرى التصويت ووافق المجلس على حذف تلك الفقرة . رغب السعدون ان يحصل مجلس الامة المرتقب على حقوق دستورية تجعل موقفه قوياً في المستقبل الا انه لم يتمكن من تحقيق ذلك بسبب التأثيرات التي مارسها الجهات الحكومية والجهات البريطانية على المجلس ، فبعد انتهاء حذف الفقرة المذكورة كتب رئيس الوزراء ( العسكري ) الى المندوب السامي كتاباً سرياً يخبره فيه بما حدث حول هذه المادة ويشتكى من رئيس المجلس ( السعدون ) الذي عرقل محاولة وزير العدلية لاحباط عملية حذف تلك الفقرة ، ومع ان المندوب السامي اعطى الحق لعبد المحسن السعدون باعتبار ان طلب الوزير كان شفهياً ، ونصح رئيس الوزراء بأن يلح على ان اقتراحات الحكومة يجب ان تقدم بشكل تحريري ، الا انه رفض حذف الفقرة من القانون ، وبمرر رفضه بان في بلاد كالعراق حيث اكثر النواب سيطلون زمناً طويلاً غير مدربين في الشؤون المالية ، لا يمكن ان يترك للنواب سلطة تشريع اللوائح المالية لان ذلك سيؤدي الى تكبد مالية اذ من الممكن ان يصوت النواب على لوائح مالية تجعل تنفيذ مواد الميزانية والاحتفاظ بمصالح الحكومة البريطانية المالية صعباً جداً . كما اعتبر المندوب السامي حذف تلك الفقرة عدم اكرات بنصيحة الحكومة البريطانية وبشروط المعاهدة وطلب الى رئيس الوزراء ان يوضح الموقف بنفسه لعبد المحسن السعدون ان يطلب منه ، بواسطة التصويت على تقرير رسمي ، اعادة الكلمات التي حذفت وبأن المندوب السامي سيضطر الى اعلام الحكومة البريطانية بأن المجلس التأسيسي ينبذ شرطاً من شروط المعاهدة (٣) ، ثم حمل المندوب بعد ذلك الى المجلس التأسيسي ، بواسطة رئيس الوزراء ، وجهة نظر وزارة المستعمرات في حذف تلك الفقرة والتي لا تختلف عن وجهة نظر المندوب (٤) وكخطوة اولى للتنازل

(١) كانت تلك الفقرة قد حوتها المادة (٤٤) من لائحة القانون الاساسي .

(٢) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٦٨٧ .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى رئيس الوزراء ، في ٢٧ حزيران ١٩٢٤ ، مرقم بر ١٠ و/١٢٥ .

م ١٠ ، ملفات البلاط ، ملف القانون الاساسي العراقي ، رقم ج/٨ ( ورقة/٨٧ ) .

(٤) عن كتاب سري من المندوب السامي الى رئيس الوزراء ، في ٢٧ حزيران ١٩٢٤ ، مرقم بر ١٠ و/١٢٦ .

م ١٠ ، ملفات البلاط ، ملف القانون الاساسي العراقي ، رقم ج/٨ ( ورقة/٩٠ ) .

عن القرار اخذ المجلس في ٢٨ ( حزيران ) ١٩٢٤ باعترض وزير العدل عليه واعاد المادة الى لجنة القانون الاساسي للنظر في مخالفتها او عدم مخالفتها للمعاهدة (١) ، ثم تم في جلسة ٨ ( تموز ) ١٩٢٤ (٢) التراجع عن القرار . كانت مناقشات مواد القانون الاساسي ، في الحقيقة ، آخر ما شهده السعدون من مناقشات المجلس التأسيسي ، فبعد الانتهاء من تصديق القانون الاساسي في ١٠ ( تموز ) ١٩٢٤ قرر المجلس ان يبدأ بمناقشة مواد لائحة انتخاب مجلس النواب ، الا ان السعدون لم يحضر من مناقشات اللائحة الاخيرة ، بسبب مرضه ، سوى الجلسة الاولى التي بدأت في ٢١ ( تموز ) ١٩٢٤ والتي تم خلالها تاليف لجنة لتدقيق اللائحة (٣) ، وقد ناب عنه نائباه ( ياسين الهاشمي وداود الحيدري ) لما تبقى من جلسات المجلس التي انتهت في ٢ ( آب ) ١٩٢٤ . ومن الجدير بالملاحظة انه خلال فترة غياب السعدون عن المجلس اتضحت اهمية مظهر الحياء الذي لعبه السعدون كرئيس للمجلس اذ لم يكن في وسع ياسين الهاشمي ، الذي ناب عن السعدون في كرسي الرئاسة ان يعرض اراءه على اعضاء المجلس لانهم وجدوا فيها ما يوافق رغبات (٤) لجنة تدقيق لائحة انتخاب النواب التي كانت تحت رئاسته .

### السعدون في وزارة الهاشمي الاولى :

مثل الهاشمي الجماعات المعارضة للمعاهدة الانكليزية - العراقية خلال انعقاد المجلس التأسيسي فكسب بذلك الرأي العام خارج المجلس ، ولكي لا تستمر خيبة الامل التي عاشها العراقيون بعد تصديق المعاهدة ، طلبت السلطات البريطانية الى الملك ان يكلف ياسين الهاشمي (٥) بتشكيل الوزارة على اثر استقالة وزارة جعفر العسكري في ٢ ( آب ) ١٩٢٤ (٦) . كانت السلطات البريطانية قد اختبرت الهاشمي اثناء مناقشات المعاهدة في المجلس التأسيسي فوجدته مرنا يمكن التعاون معه بعد ان اعلن في بعض المناسبات خارج المجلس التأسيسي ، عن استعداداته

(١) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ٧١٥ .

(٢) ن.م ، ج ٢ ، ص ١٠٠٧ .

(٣) ايضا ج ٢ ، ص ١٠٩٦ - ١٠٩٧ .

(٤) مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ٢ ، ص ١٣٣٤ .

(5) Borgoyne, op. cit., vol. 2, p. 348.

(٦) انجزت الوزارة العسكرية الاولى التي تشكلت في ١٩٢٣/١١/٢٦ مهمة تصديق المعاهدة

العراقية - البريطانية والاتفاقيات الملحق بها ، وتصديق القانون الاساسي وقانون انتخاب

النواب استقالة في ٢ آب ١٩٢٣ .

عن كتاب استقالة العسكري في ٢ آب ١٩٢٤ .

العراق : ٣ آب ١٩٢٣ .



لتغيير قراراته ، وكشف في مناسبات اخرى بأنه لم يكن جادا فيما كان ينادى به داخل (١) المجلس التأسيسي .

كان من المفروض ان تشهد الفترة ، التي اعقبت استقالة الوزارة العسكرية الاسراع في نشر القانون الاساسي وقانون انتخاب النواب ووضعها موضع التنفيذ وجمع مجلس الامة العراقي ، ولما كانت عملية انتخاب النواب اكثر احتكاكا بالرأي العام الذي لا يمكن للهاشمي ان يتجاهله باعتباره ممثلا له على مسرح السياسة في الظاهر على الاقل ، لذلك وافق على ترتيب اسناد منصب وزارة الداخلية الى عبد المحسن السعدون ، لانه لم يكن في وسع الهاشمي وحده ان يقرر اسناد المناصب الوزارية اذ كان عليه ان يبعث باسماء وزرائه الى البلاط ليحصل على موافقة الملك ، وكان على الملك ان لا يغفل المشورة البريطانية في مثل هذا الامر الحساس (٢) . لذلك يمكن القول بأن صدور الارادة الملكية في ٢ ( آب ) ١٩٢٤ ، معلنة اسناد منصب وزارة الداخلية الى السعدون (٣) ، يعني موافقة ( رئيس الوزراء ) و ( البلاط ) و ( دار الاعتماد البريطانية ) . ويمكن أن نجمل الاسباب التي دفعت تلك الاوساط الى اختيار السعدون لوزارة الداخلية دون غيرها بالاتي :

١ - كان السعدون ذا خبرة بالامور الانتخابية بعد ان اجري انتخابات المجلس التأسيسي .

٢ - قامت سياسة السعدون على اساس التعاون مع السلطات البريطانية ، وهذا امر ترحب به السلطات البريطانية كما يرحب به البلاط ، وهو مقبول لدى الهاشمي ايضا لانه سيحافظ بواسطته على واجهته الوطنية بين الرأي العام .

٣ - ان المرونة (٤) التي لمستها السلطات البريطانية في سياسة الهاشمي قد توجه في صالح الرأي العام ، فوجود السعدون في وزارة فعالة كالداخلية يحد من ذلك ، خاصة وان وزارة الهاشمي ضمت عناصر عرفت بموقفها المعارض من تصديق المعاهدة في المجلس التأسيسي ، فوزارة الاشغال والمواصلات شغلها ( مزاحم الباجه جي ) ووزارة المعارف شغلها ( الشيخ محمد رضا الشبيبي ) اللذان عرفا بموقفهما المعارض للمعاهدة ، كذلك ضمت الوزارة عناصر لم تتبلور مواقفها السياسية بعد ونقصد بذلك رشيد عالي

(١) كان الهاشمي على اتصال دائم بالندوب السامي وبالبلاط خلال مناقشات المجلس التأسيسي ، ومع انه كان يمثل المعارضة في المجلس الا انه في الحقيقة كان يرغب في تصديق المعاهدة . وقبل تصديق المعاهدة التقى الهاشمي بالندوب السامي واعرب له عن استعداده لجعل المجلس يتخذ موقفا وسطا لا يبرم المعاهدة ولا يرفضها .

المعري - خير الدين ، ج ١ ، ص ٤١ .

(٢) راجع حول المشورة البريطانية ، ص ٧٠ - ٧٥ .

(٣) الارادة الملكية المرقمة (٦٥٣) والمؤرخة ٢ آب ١٩٢٤ . العراق ، ٤ آب ١٩٢٤ .

الكيلاني (١) الذي شغل منصب وزارة العدلية ، و ابراهيم الحيدري الذي شغل منصب وزارة الاوقاف . فلم يتسلم ( نوري السعيد ) ، الذي اظهرت مناقشات المجلس التأسيسي ميله لتصديق المعاهدة ، منصبه المعتاد في وزارة الدفاع التي احتفظ بها الهاشمي لنفسه (٢) . وبمعنى آخر لم يكن من الوزراء القدامى ، اذا استثنينا السعدون ، سوى ساسون حسقييل ( وزير المالية ) . فتطعيم الوزارة الهاشمية بالسعدون وتكليفه بوزارة الداخلية بالذات سيؤدي الى تحديد نفوذ الهاشمي ذلك انه كان لوزير الداخلية من الصلاحيات ما لم يكن لاي وزير آخر (٣)

### الانتخابات النيابية وظهور التنافس بين الهاشمي والسعدون :

بدأ السعدون علاقته بانتخابات مجلس الامه بنشر بيان في ٢٨ ( آب ) ١٩٢٤ اعلن فيه بأن الحكومة بدأت تستعد لاجراء الانتخابات النيابية وبأنها مهتمة بتشكيل دوائر لاحصاء النفوس لغرض تحضير سجلات انتخاب المجلس النيابي (٤) ولما تأخرت عملية اعداد دوائر النفوس عمم السعدون كتابا على المتصرفين في ١٠/١٠/١٩٢٤ يدعوهم فيه الى الاسراع بانشاء دوائر النفوس واعداد السجلات (٥) . وما ان اعدت سجلات الانتخابات ونشرت لائحة قانون انتخاب النواب في ٢٢/١٠/١٩٢٤ ، حتى صدرت الارادة الملكية في ١٢/١١/١٩٢٤ بجعل يوم ٢٢/١١/١٩٢٤ موعدا لاجتماع قوائم المنتخبين الاولين ، فبدأت عملية انتخاب الهيئات التقتيشية لمناطق بغداد ومعظم مراكز الاولى (٦) . وبعبارات لا تختلف كثيرا عن عبارات البيان الذي نشره السعدون عند بدء انتخابات المجلس التأسيسي (٧) نشر السعدون بيانا يدعو فيه المتصرفين الى عدم التدخل في شؤون الانتخابات وفسح الحرية الكاملة للاعالي دون تدخل أي موظف في شؤون الانتخابات ، كما دعا فيه الى تطبيق القانون ضد من يعرقل

(١) كان رشيد عالي الكيلاني يشغل وظيفة ( مأمور أوقاف ) عندما احتل الانكليز بغداد في ١٩١٧ ، ثم تخرج من الحقوق وارتقى الى كرسي عضوية التمييز ، ثم تولى التدريس في مدرسة الحقوق قبل توليه وزارة العدلية .

العمرى - خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج ١ ، ص ٤٢ .

(٢) راجع الارادة الملكية المرقمة (٦٢٣) والمؤرخة في ٢ آب ١٩٢٤ ، العراق ٤ آب ١٩٢٤ .

(٣) ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ - ١٩٧٤ ( بغداد - ١٩٧٤ ) ص ١٢١ .

(٤) الاوقات البغدادية ، ٢٨ آب ١٩٢٤ .

(٥) الاستقلال ، ١١/١٠/١٩٢٤ .

(٦) المفيد ، ١٩/١٠/١٩٢٤ ، الاستقلال ، ٢١ و ٢٣/١١/١٩٢٤ .

(٧) حول بيان انتخابات المجلس التأسيسي راجع - ص



سير الانتخابات (١) . كان ذلك البيان يخفي وراءه . كما في انتخابات المجلس التأسيسي ايضا ، حقيقة ان السعدون والسلطات البريطانية والبلاط كانوا مطمئنين لنتائج الانتخابات التي ستأتي بأكثرية برلمانية تساعد في تدعيم العلاقات الانكليزية - العراقية عن طريق تنفيذ بنود معاهدة ١٩٢٢ ، فحين سعت الوزارة السعدونية الاولى الى اعطاء حق التصويت للعشائر في ١٩٢٣ فانها في الواقع ضمنت نتائج الانتخابات للسلطة المشرفة عليها ، ولم تكن تلك الحقيقة مجهولة من قبل الجماعات الوطنية ، ففيما يتعلق بتوقعات نتائج الانتخابات النيابية نشرت جريدة الاستقلال في ٢٥ ( شباط ) ١٩٢٥ مقالة لمحمد مهدي البصير جاء فيها سينتخب اعضاء مجلس النواب كما انتخب المجلس التأسيسي : أي أن الرجال الذين هم يتمتعون بثقة الحكومة سيكونون نوابا شامت الامة ام ابت وهذا ما حدث في انتخابات المجلس التأسيسي فان بعض وجهاء العاصمة الذين لم يتمكنوا من احراز عشرة اصوات في دائرتهم وفقوا الى النيابة عن لواء الدليم او لواء الكوت او غيرهما من الاولوية مع انهم لم يتكلفوا الى القيام بعمل ما في سبيل احراز تلك النيابة انما جاءت الحكومة بها عليهم سخاء وكرما ، سواء جرى انتخاب اعضاء مجلس النواب في هذه الالونة او ترك للخريف المقبل فانه سوف لا يجرى الا على هذه الصورة ، وقد يتساءل القراء عن السبب الذي حدانا الى الاعتقاد بأن الانتخابات في قبضة الحكومة والجواب على ذلك ان الانتخابات تسير في معظم الدوائر الانتخابية تحت رحمة زعماء القبائل وهم قواد اكثرية الناحيتين وما لا يحتاج الى برهان ان في استطاعة رؤساء الادارة ان يتفادوا معهم بصورة معقولة فيمنحهم حصتهم من المقاعد البرلمانية ويأخذوا حصة الحكومة على ان الجميع يكونون في النتيجة رهن اشارتها وتحت سيطرتها . ان عدد الناحيين من رجال العشائر في اغلب الاولوية يزيد على عدد الناحيين من سكان المدن ثلاث مرات على الاقل واصوات هؤلاء في ايدي بضعة من الاشخاص تقتضي مصالحهم على الدوام ان لا يخالفوا اشارة الحكومة واذا ففي امكان الحكومة ان تعمل بمساعدتهم على تنفيذ مآربها ومقاصدها دون ان تلجأ الى خرق حرمة القانون علانية (٢) . هذا ولما كان السعدون وزيرا للداخلية في وزارة الهاشمي ، ولما كانت وزارة الداخلية ذات علاقة مباشرة بامور الانتخابات ، فان السلطة البريطانية والبلاط كانا قد ضمنا من جهة اخرى امكانية تحديد سياسة وزارة الهاشمي ان لم نقل حددا عمرها سلفا ، كذلك حددا نشاط الاحزاب السياسية لانها لا تشكل الا اقلية ضئيلة بالنسبة للعشائر خاصة بعد ان لم يعد للاحزاب ذلك التأثير الذي مارسه يوم اشتركت معها كتلة رجال الدين خلال مرحلة انتخابات المجلس التأسيسي الاولى . فبالنسبة للاحزاب السياسية امتازت فترة الانتخابات

(١) الاوقات البغدادية ، ١٩٢٤/١١/١٩ ، الاستقلال ١٩٢٤/١١/٩ ، المفيد ، ١٩٢٤/١١/١٨ .

(٢) الاستقلال ، ٢٥ شباط ١٩٢٥ .

النيابية ، التي بدأت في ٢٢/١١/١٩٢٤ وانتهت في مايس ١٩٢٥ (١) ، بظهور عدة احزاب سياسية ، فبالاضافة الى حزب النهضة الذي سمح له بمزاولة نشاطه مرة اخرى (٢) ، ظهر حزب الامة (٣) ، وحزب الاستقلال (٤) ، والحزب الديمقراطي (٥) ، والحزب الوطني العراقي (٦) ، وجمعية الدفاع الوطني (٧) ، وباستثناء حزب الامة الذي كان نشطا في خوض الانتخابات ومتابعة القضايا الوطنية (٨) لم يكن لبقية الاحزاب دور واضح في توجيه الانتخابات وانما اقتصر دورها على مراقبة الانتخابات (٩) ، وهذا ما حدا بالصحف الوطنية الى وصف الاحزاب بالانعزالية والانزواء (١٠) في حين وصفتها الصحف الحكومية بالجمود

- (١) الاستقلال ، ٢٤ آذار ١٩٢٥ .
- (٢) باستثناء فترة تعطيلها من منتصف كانون الثاني ١٩٢٥ - ٢٨ شباط ١٩٢٥ ، الاستقلال ٢٧ شباط ١٩٢٥ .
- (٣) اجيز حزب الامة في ٢٠ آب ١٩٢٤ وكان يدعو الى تأييد الاستقلال التام للدولة العراقية ، المعتمد العام للحزب المحامي داود السعدي وضمت الهيئة المركزية للحزب ( فرع بغداد ) قاسم العلوي المحامي ومكي محمد الشيخ علي وشفيق نوري وعبد الهادي الظاهر والمحامي عبد العزيز ماجد ومحمود خالص واحمد القشطيني .
- (٤) الاستقلال ، ٢٢ آب ١٩٢٤ .
- (٥) اجيز حزب الاستقلال في ١ ايلول ١٩٢٤ بعد ان تقدم بعض وجهاء الموصل بطلب تاسيسه ، تألف فرع الحزب في الموصل من آصف قاسم اغا ومكي الشربتي ومحمد صدقي المحامي والدكتور جميل دلالي وابراهيم عطار باش وسعيد الحاج ثابت والدكتور محفوظ بك وعبدالله الحاج علي وشريف الصابونجي .
- (٦) الاستقلال ، ١٩ ، ٣١ آب ، ١٦ ، ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٤ .
- (٧) اجيز الحزب الديمقراطي في ١٧ ايلول ١٩٢٤ بعد ان اعلن ان اهدافه تنحصر في خدمة مصالح البلاد ، تألفت هيئة الحزب الادارية من ( حسن آل محمد اغا ) و ( محمد سامي آل حافر ) و ( محمد الدليمي ) و ( رشيد ابو النمن ) و ( محمد ناجي الملاك ) و ( محمد صالح الجبوري ) و ( عبود المطرود ) .
- (٨) المفيد ، ٢٠ تموز ١٩٢٤ ، وزارة الداخلية العراقية ، سجل الجمعيات في العراق ، ص ١١٥ .
- (٩) كان هذا الحزب موجودا الا انه لم يكن مجازا ، ففي ١٧ آذار ١٩٢٥ اذاع الوجيه احمد بك آل الجليلي في الموصل بيانا ذكر فيه انه وفريق من اخوانه الموصلين متشبثين في تأسيس حزب باسم ( الحزب الوطني ) وان برنامجه سيعلم بعد اخذ الرخصة من الحكومة . اما اجازة الحزب فقد تمت في ١٩/٥/١٩٢٥ .
- (١٠) راجع : الاستقلال ، ١٧ آذار ١٩٢٥ ، العراق ، ١٩/٥/١٩٢٥ .
- (١١) كانت هذه الجمعية تمارس عملها خلال فترة الانتخابات النيابية برئاسة ( محمد الفخري ) .
- (١٢) م ، ملفات وزارة الداخلية ، ملف بدون عنوان ، رقم ١ ( رقة / ١٦ ) .
- (١٣) الاستقلال ، ٣٦ كانون الثاني ، ٦ شباط ١٩٢٥ .
- (١٤) اما جمعية الدفاع فكانت في الحقيقة تطالب بترك الانتخابات اساسا على اعتبار انها تؤثر في قضية الموصل لانها تحول مجرى الفعالية الوطنية الى تحزبات انتخابية من الضروري تجنبها :
- (١٥) الاستقلال ، ٦ آذار ١٩٢٥ .
- (١٦) الاستقلال ، ١٢ / نيسان / ١٩٢٥ .



واسمى في الترتيب السياسي (١) . وعلى هذا يمكن القول بأن الاضراب  
تأسسنا ( حزب الامة ) لم يسجل عنه في طريق نتائج الانتخابات التي كان  
مرغب بها السعدون والجلال والسلطات البريطانية . لقد جاء تحسب السعدون  
ليأمر بسلط حزب الامة على نتائج الانتخابات حين ظهرت محاولات الهاشمي  
للتدخل في شؤون الانتخابات لصالح انصاره من جماعه حزب الامة ، فقد واجه  
مسم من الاعالي ( عبد المحسن السعدون ) واخبروه بأن قسما من ضباط وافراد  
الجيش قد تلاحقوا في انتخابات منطقة الميدان ومنطقة النضل (٢) ، كذلك كشفت  
الصحف عن تدخل الهاشمي في انتخابات محلات بني سعيد وسراج الدين والجعفر  
وخضر الياس وتدخل الجيش في الانتخابات (٣) ، فوجد السعدون ان من  
الضروري القيام بمناورات مشابهة تحول دون وصول الهاشمي الى هدفه فبدأ  
بتدخل موظفي وزارة الداخلية في شؤون الانتخابات كتلاعبيهم في انتخابات كربلاء  
والاعظمية ومحلات ( الحاج فتحي والعمارة والمربعة ورأس القرية ) (٤) . كان هدف  
وزارة الداخلية من التدخل في شؤون الانتخابات هو تقليص نسبة الاقلية المؤيدة  
لسياسة الهاشمي في مجلس الامة المنتظر ، ولم يكن الدافع وراء ذلك التدخل هو  
الخوف من أن تأتي اكثرية مؤيدة لسياسة الهاشمي وذلك لان السعدون كان قد  
ضمن الاكثرية البرلمانية بواسطة الجهاز الاداري المسؤول عن ادارة الانتخابات  
في المناطق العشائرية ، فكان ذلك الجهاز مرتبطا اساسا بوزارة الداخلية التي كانت  
تبعث اليه بايعازاتها لانتخاب هذا او ذاك ، ولكي يضمن الموظفون التابعون لوزارة  
الداخلية نجاح مرشحينهم بين افراد العشائر ، الذين كانوا يؤلفون نسبة عالية من  
سكان العراق ، اتبعوا الطريقة التالية (٥) : « لم يكن موظفو الداخلية بحاجة  
الى اتباع التهديد والوعيد ، فالأكثرية من أبناء العشائر والفلاحين ممن لا يعلم من  
الاصول الانتخابية او الانتخاب أي شيء ، ففي ( الناحية ) التي تتبع لهم بعض  
العشائر ، تكون انتخابات المنتخبين الاولين صورية اذ يحشر الناس وتكتب لهم  
الاوراق وترمى في صناديق الانتخاب ويقال لهم انصرفوا ، فينصرف افراد  
العشائر وهم لا يعرفون عن سبب مجيئهم شيئا ، والقليل منهم من يعلم اسم هذه

(١) العراق ، ١٠ / حزيران / ١٩٢٥ .

(٢) اوضحت جريدة الاستقلال طريقة تدخلهم فقالت : « اختفى العشائر منهم حول الصندوق  
بملابسهم الرسمية ، باسي الناخب المسكين فيأخذ ورقة وعند استلامها يحيط به عشرات من  
هؤلاء ، وتخطف من يده بالساليب مختلفة لاتخفي على الذين كانوا حاضرين هناك ويتبرع اقدمهم  
بالكتابة ولكن كيف يكون ذلك ؟ لا يشعر الناخب الا والورقة قد اعيدت له ولا يعلم ماذا كتب فيها  
ويعطوه عدة دفعات في ظهره الى جهة الصندوق حتى يرميها شق الصندوق » .

الاستقلال ، ١٠ / اذار / ١٩٢٥ .

(٣) المفسد ، ٢١ ، ٢٥ / كانون اول / ١٩٢٤ .

(٤) المفسد ، ٢٠ و١٦ / اذار / ١٩٢٥ .

(٥) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج ١ ، ص ، ص ١٣٤ - ١٣٥ .

العملية المقلقة التي تأخذهم من قراهم وتعيدهم اليها ، يعلم انه حضر الى مركز الناحية من اجل « الاستنخاب » وان بعضهم سيطلب اليه ان يكون (منتخب ثانوي ) تصله يوما ما ورقة يطلب فيها حضوره الى مركز القضاء « للاستنخاب » ايضا . اما كيف تتم عملية انتخاب النواب ؟ يستدعى المنتخبون الثانويون من قراهم ليذهبوا الى مركز القضاء على نفقة الحكومة ، ويكون على رأس منتخبي كل ناحية مدير تلك الناحية بصفته احد المنتخبين الثانويين . وفي مركز القضاء يلتقي المنتخبون الثانويون بالقائم مقام ويجلسون معه ، ثم يجلسون في قاعة خاصة ليكتب مدير الناحية اوراقا يسلمها اليهم ليرمونها في صندوق الانتخاب ، ويعودون الى قراهم ليتحدثوا لاهلهم عن القائم مقام وكيف انهم وضعوا ماكتبه مدير الناحية في صندوق » .

نتيجة لهيمنة وزارة الداخلية على شؤون الانتخابات في المناطق العشائرية جاءت نتيجة الانتخابات النيابية ، في حزيران ١٩٢٥ ، في غير صالح حزب الامة فشعر الهاشمي بعدم قدرته على مواجهة مجلس الامة بوزارة غير منسجمة <sup>(١)</sup> ، ذلك ان الخلاف بين السعدون والهاشمي حول سياسة توجيه الانتخابات كان قد اثر في مركز الوزارة الهاشمية أيضا خاصة وان الهاشمي كان قد فقد الكثير من سمعته الوطنية منذ ان قرر مجلس الوزراء في كانون ثاني ١٩٢٥ ايقاف الانتخابات على اساس ان مبالغت كبيرة ظهرت في تقدير النفوس ، اذ لم يكن السبب الحقيقي لذلك التوقف خافيا خاصة بعد ان وجدت اللجنة المكلفة بتدقيق النفوس ان الارقام المقدمة مطابقة للحقيقة ، فقد اكدت الصحف بأن السبب الحقيقي لهذا التوقف ولتاخير نشر الدستور هو رغبة بريطانيا في ان يتاح لمجلس الوزراء فرصة منح امتياز النفط لشركة النفط التركية وتجنب عرض الموضوع الى مجلس النواب وان مسألة تقدير النفوس حجة واهية تذرعت بها الحكومة <sup>(٢)</sup> ، ونتيجة لهذا بدأت الصحف الوطنية تتشكك في اخلاص الوزارة وقدرتها على تنفيذ منهاجها الوطني <sup>(٣)</sup> ، ومما زاد في تشكك الصحف الوطنية باخلاص الوزارة واثار في ضعف موقفها هو منحها امتياز النفط في ٥ ( اذار ) ١٩٢٥ وذلك قبل ان تعمل على نشر الدستور ، اذ استقال على الفور وزير المعارف ( محمد رضا الشبيبي ) ووزير العدلية ( رشيد عالي الكيلاني ) <sup>(٤)</sup> بعد ان اعلنا عدم موافقتهم على

(1) Bell's Letter's op. cit., p. 449.

(٢) الاستقلال ، ١٧ / شباط / ١٩٢٥ .

(٣) الاستقلال ، ١٥ - ٢٦ / شباط / ١٩٢٥ .

(٤) جاء في كتاب استقالة الشبيبي ، ٥ / اذار / ١٩٢٥ « لا يسعني الموافقة على اتفاقية شركة النفط التي هضمت بموجبها حقوق العراق ( وجاء في كتاب استقالة الكيلاني ، ٥ / اذار / ١٩٢٥ (كان رأي فخامتكم المنوه به والذي عضدته اكثرية المجلس مخالفا لقناعتي فلم اجد في وسمي الانتعيم الاستقالة ) .



الامتياز . ولذلك كله ما ان انكشف امر الخلاف بين الهاشمي والسعدون في اواخر نيسان ١٩٢٥ (١) ، حتى اخذت الصحف تتوقع استقالة الهاشمي باقرب وقت . فقد كتبت جريدة الاستقلال في ٢٩ ( نيسان ) ١٩٢٥ بأن الامر وصل بالبعض الى ترشيح بعض الذوات للمناصب .

لقد خدم التخلخل الوزاري وتدهور سمعة الهاشمي الوطنية ، خدما موقف السعدون الذي ترك لجريدة العراق ، التي كانت تتمتع بحمايته ، مهمة اخراج موقف الهاشمي واتهامه بالتلاعب في شؤون الانتخابات (٢) والمطالبة باستقالته (٣) . اما الصحف الوطنية فقد وجدت في اوائل مارس / ١٩٢٥ ان تماديها في انتقاد سياسة الهاشمي ، مع ما حملته من اخطاء ، سيؤدي الى رجحان كفة انصار المعاهدة الانكليزية العراقية الذين بداوا يسيؤون الى سمعة الوزارة الهاشمية ، ويستغلون منحها امتياز النفط ، لغرض المجيء بمجلس نيابي يؤيد المعاهدة (٤) ، فنشرت جريدة الاستقلال في اوائل مارس عدة مقالات بعنوان ( ارجعوا العراق فانه على وشك الموت ) دارت حول محاولات حصول انصار المعاهدة على اكثرية في المجلس النيابي وبأنهم اتبعوا اساليب التهديد والوعيد تجاه المنتخبين الثائرين ، وانهم يسعون الى اسقاط الوزارة الهاشمية . واستمرت مقالات جريدة الاستقلال حتى ١٣ / مارس / ١٩٢٥ حين قررت الحكومة تعطيلها بناء على طلب وزارة الداخلية القائل بأن الجريدة نشرت (٥) « ما يضر بمصالح البلاد العامة وبمناسباتها مع الدولة الحليفة خاصة » .

ان اعم ما يستنتج من تعطيل وزارة الهاشمي لجريدة الاستقلال هو ان الهاشمي لم يكن ليوافق على تعطيل تلك الجريدة التي تبرعت بالدفاع عن وزارته لو لم يكن يخشى من تصدع وزاري جديد ، خاصة وان الصحف كانت تتوقع ذلك التصدع وقد حسبت حسابها على أساس ان الهاشمي لا يستطيع ترقيع الوزارة مرتين (٦) . على أي حال حصل ما كان يخشاه الهاشمي بعد ان ظهرت نتائج

(١) كانت جريدة الاستقلال اول من اشار ، في ٣٠ / نيسان / ١٩٢٥ ، الى ظهور الخلاف بين الهاشمي والسعدون حين ذكرت : (اتصل بنا من مصدر وثيق ان السبب الباعث لجعل استقالة الوزارة موضع البحث في المراجع المختصة هو وقوع اختلاف بين وجهة نظر احد الوزراء وبين فخامة الرئيس في قضايا انتخابية .

الاستقلال ، ٣٠ / نيسان / ١٩٢٥ .

(٢) العراق ، ١٩٢٥ / ٥ / ٨ .

(٣) العراق ، ٢٥ / ٥ / ١٩٢٥ .

(٤) الاستقلال ، ١٩٢٥ / ٥ / ٤ .

(٥) العراق ، ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ .

(٦) العراق ، ٢٠ / ٥ / ١٩٢٥ .

الانتخابات النيابية في غير صالح حزب الامة ، فقد قدم السعدون استقالته من منصب وزارة الداخلية في ٢١/حزيران/١٩٢٥ فبادر الهاشمي ، بعد مرور ساعة واحدة ، بتقديم استقالته هو الآخر الى الملك <sup>(١)</sup> على أساس انه يشعر بعدم قدرته على مواجهة مجلس الامة بوزارة غير متجانسة .

## الوزارة السعدونية الثانية :

منذ أن ظهر الخلاف بين الهاشمي والسعدون حول سياسة توجيه الانتخابات النيابية بات في حكم المقرر استقالة الهاشمي عن منصبه ، وبدأت الصحف تنقش عن « رجل من رجال الدولة عندنا ممن عركتهم تجارب السياسة والادارة وممن يقدر على تأليف وزارة متجانسة متضامنة قوية قديرة على تسيير دفة الحكم بالسياسة الحسنة والتدبير الحكيم » <sup>(٢)</sup> ، فكان أسلم تدبير بالنسبة للبلاط والسلطات البريطانية بعد استقالة الهاشمي هو ان تعهد الوزارة الى السعدون الذي تنطبق عليه تلك الصفات ، بالاضافة الى انه أقدر من غيره ، لما له من دور في انتخاب أكثرية نواب مجلس الامة ، في ايجاد توافق بين سياسة الوزارة التي سيعينها البلاط وبين سياسة مجلس الامة الذي سيمثل الشعب اسمياً على الأقل .

كلف الملك ، في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ ، السعدون بتشكيل الوزارة ، وبمنفس اليوم قدم السعدون أسماء وزارته الثانية وصدرت الارادة الملكية بالموافقة عليها <sup>(٣)</sup> . ضمت الوزارة الجديدة ثلاثة من اساتذة الحقوق هم : رشيد عالي الكيلاني ( وزيراً للداخلية ) ، رؤوف الجادرجي ( وزيراً للمالية ) حكمت سليمان ( وزيراً للمعارف ) . كان رشيد عالي الكيلاني وزيراً للعدلية في وزارة الهاشمي الاولى واستقال في ٥/آذار/١٩٢٥ ، كما بينا ، لاحتجازه على منح امتياز النفط لشركة النفط التركية <sup>(٤)</sup> ، أما حكمت سليمان فقد شغل وظيفة ( مدير المعارف ) زمن الدولة العثمانية ولما تألفت الحكومة العراقية شغل منصب ( المدير العام للبرق والبريد ) وذلك قبل أن يكون استاذاً في مدرسة الحقوق <sup>(٥)</sup> . وكان رؤوف الجادرجي من الشخصيات القانونية المعروفة التي تم انتخابها لعضوية المجلس التأسيسي . ضمت الوزارة أيضاً اثنين من الوزراء اللذين كانا قد اشتركوا في وزارة

(١) لم تبرز الصحف في حينها التطورات التي أدت الى استقالة الهاشمي ، فقد ركزت على نتائج الانتخابات غافلة دور استقالة السعدون ، ولكن اوضحت مناقشات مجلس النواب بعد ذلك حقيقة تلك التطورات وذلك حينما كان يحتدم الجدل بين الهاشمي والسعدون .

راجع : مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٥ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٢) العراق ، ١١ / مايس / ١٩٢٥ .

(٣) العراق ، ٢٧ / حزيران / ١٩٢٥ ، الارادة الملكية المرقمة ٨٧٧ والمؤرخة ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ .

(٤) راجع من / ص ٢٢٨ .

(٥) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج ١ ، ص ٦٦ .



السعدون الاولى وهما : ناجي السويدي ( وزيراً للعلوية ) وعبد الحسين الجلي ( وزيراً للاشغال والمواصلات ) . كما ضمت الوزارة صبيح نشات ، الذي كان قد شغل ثلاث مرات منصب وزارة الاشغال والمواصلات ، وزيراً للدفاع ، أما وزارة الاوقاف فقد اشغلها ( حمدي الباجه جي ) الذي ساعد السعدون في ارجاعه الى العراق في عام ١٩٢٣ بعد ان كانت السلطات البريطانية قد ابعده الى خارج العراق ( ١ ) والى جانب منصب الرئاسة احتفظ السعدون بمنصب وزارة الخارجية ( ٢ ) التي استحدثت لأول مرة .

أكدت الوزارة الجديدة بأن من أولى المسائل التي ستتولى الاهتمام بها هي مسألة تثبيت الحدود الشمالية وذلك لما يترتب على حلها من النتائج الخطيرة التي يتوقف عليها مستقبل البلاد ، وأوضحت بأنها سوف لا تهمل موضوع اجراء التعديلات على بعض مواد الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة الانكليزية - العراقية ، وأشارت الى أملها في تأسيس علاقات سياسية طيبة مع الدول المجاورة للعراق ، قائمة على أساس توطيد دعائم الثقة والمودة ، أما على صعيد الخدمات الداخلية فقد أكدت الوزارة على انها ستقوم بوضع اللوائح القانونية التي حتم القانون الاساسي سنها ، واصلاح القوانين والانظمة وفقاً لحاجيات البلاد ، والاهتمام باشتراك الاهالي في ادارة شؤونهم وذلك بتوسيع صلاحيات المجالس المحلية فيما يخص التعليم والتربية وطرق المواصلات وتحسين ادارة البلديات ووضع ملاك دائمي لموظفي الحكومة يؤمن حقوقهم ويبين واجباتهم ، واعداد الوسائل اللازمة لتقوية الجيش ، والاهتمام بأمور المعارف والعناية في تنظيم أمور الاشغال والري والزراعة وجعلها متناسبة مع حاجة البلاد ، وبتفسي الوقت أكدت الوزارة بأن ليس هناك استقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ، فوعدت بالاهتمام الشديد في الأمور الزراعية والتجارية وضرورة مراعاة الاقتصاد في المصاريف والاستغناء عن الوظائف التي يمكن الاستغناء عنها . وأوضحت بأنها ستسعى الى المحافظة على الوحدة العراقية بمطاردة كل فكرة من شأنها احداث الشقاق ( ٣ ) بين العراقيين .

كانت الوزارة السعدونية الثانية أول وزارة عراقية عليها أن تمتثل لاشراف برلماني ، ففي ٣٠/حزيران/١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء افتتاح مجلس الامة يوم الخميس ١٦/تموز/١٩٢٥ ( ٤ ) بعد أن كان من المفروض أن يفتتح مجلس الامة في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٥ ، وكان السبب الذي دفع بالوزارة الى التبكير بافتتاح المجلس هو حاجتها الى الحصول على موافقة لتعديل بعض احكام القانون الاساسي ،

(١) راجع من / ص ١٠٥ .

(٢) راجع الارادة الملكية المرقمة ٨٧٧ والمؤرخة ٢٦ / ٦ / ١٩٢٥ ، العراق ، ٢٧ / ٦ / ١٩٢٥ .

(٣) راجع منهاج الوزارة السعدونية الثانية الذي تضمنه خطاب العرش في يوم افتتاح المجلس النيابي ( ١٦ / تموز / ١٩٢٥ ) . العالم العربي ، ٢٨ / ٧ / ١٩٢٥ .

(٤) م . و ، ملفات البلاط ، ملفه مقررات مجلس الوزراء ، رقم - ١ / ١ / ٦ ( ورقة / ١٠٠ ) .

وكذلك المصادقة على الميزانية العامة ، لذلك اعتبرت اجتماعه الاول غير اعتيادي . وكان السعدون يعلق آمالا سياسية كبرى على البرلمان ، ويرى ان الغاية السياسية فيه اكبر من الغاية التشريعية ( ١ ) ، لذلك سعى الى أن يضمن اكثرية مؤيدة لسياسة وزارته في البرلمان . فاجتمع في ١٥/تموز/١٩٢٥ ، أي قبل افتتاح البرلمان بيوم واحد ، بنواب مجلس الامة الذين كانوا قد حضروا الى بناية البرلمان للتعارف واجراء تجربة على جلسة الافتتاح (٢) ، وأوضح لهم بأنه يرغب بأن يؤلف أغلبية في مجلس الامة لتطبيق المعاهدة الانكليزية - العراقية والسعي لاجراء التعديلات المشار اليها في قرار المجلس التأسيسي ، فأيده بذلك اكثرية النواب ، وتم الاتفاق على ان تنتظم تلك الاكثرية على هيئة حزب ، أطلقوا عليه اسم ( حزب التقدم ) . تكون الحزب من خمسين عضوا ، وقد انتخب السعدون رئيسا للحزب ، في حين انتخب ( ارشد العمري ) - نائب الموصل - معتمدا ، وضمت الهيئة الادارية كاطع العوادي ومحسن أبو طبيخ و ابراهيم يوسف وأمين زكي ومحمد سعيد العبد الواحد ( ٣ ) . لقد ظهرت سيطرة حزب التقدم على قرارات مجلس النواب منذ الجلسة الاولى للاجتماع غير الاعتيادي ، ففي ١٦/تموز/١٩٢٥ ، وبعد خطاب العرش ، أجرى المجلس انتخاب ديوان رئاسة مجلس النواب ، فانتخب رشيد عالي الكيلاني رئيسا للمجلس (٤) بـ ٤٨ صوتا ، وأحرز كل من ( عبد المحسن شلاش ) و ( أمين زكي ) - نائب الرئيس - ٣٩ صوتا ، وعند انتخاب الكاتبين أحرز ( أرشد العمري ) ٤٩ صوتا ، و ( ناجي الصالح ) ٤١ صوتا ، وكانوا جميعهم من مرشحي حزب التقدم (٥) . اظهرت الجلسات الاولى لمجلس النواب تفوق سياسة الوزارة السعدونية داخل المجلس عن طريق مساندة حزبها ، حزب التقدم ، لقراراتها واقتراحاتها . ولم يظهر في مناقشات مجلس النواب حتى منتصف شهر آب ١٩٢٥ ، ما يقلق راحة السعدون سوى محاولة نائب المنقك ( السيد عبد المهدي ، الشيخ باقر الشبيبي ) لتأسيس حزب سياسي في أوائل آب ١٩٢٥ ، فقد اعتبر السعدون النائبين المذكورين ( مفسدين ) غرضهم بث الشقاق والتفرقة بين

(١) عن حديث بين السعدون وعلى الشرقي . الشرقي - علي ، ذكرى السعدون ، ص ٦٨ .

(٢) العالم العربي ، ١٧ / ٧ / ١٩٢٥ .

(٣) اجيز الحزب بعد ذلك الاجازة رقم ١٠٤٧٤ والمؤرخة ٢٢/اب/١٩٢٥. المفيد ، ١٦/تموز/١٩٢٥ وزارة الداخلية العراقية ، سجل الجمعيات في العراق ، ص ٢٦ .

(٤) ادي اختبار الكيلاني كرئيس للمجلس النيابي الى صدور الارادة الملكية المرقمة ٥٥٩ في ١٨/تموز ١٩٢٥ بقبول استقالته من منصب وزارة الداخلية ، وفي اليوم التالي صدرت ارادة ملكية مرقمة ٥٦١ في ١٩ / تموز / ١٩٢٥ باسناد منصب وزارة الداخلية بالوكالة الى وزير المعارف ( حكمت سليمان ) . العراق ، ١٨ و ١٩ / تموز / ١٩٢٥ .

(٥) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في لندن بتاريخ ١٣/ آب / ١٩٢٥ . م.و ، ملفات البلاط ، ملفه اوراق متفرقة ، رقم ك ، ( ورقة/٣ ) .



السفة والضيعة بفاسيهم حزب سياسي قائم على الاساسات المذهبية والطائفية الذاتية ، فصمم على بذل ما في وسعه للحيلولة دون قيام ذلك الحزب . وقد تمكن السعدون فعلا من احباط محاولة نائبى المنتك ، ففى ٢٠ / آب / ١٩٢٥ اخبر السعدون الملك ( ١ ) قائلا : « كنت عرضت لجلالتكم فى السابق أن بعض نواب الجعفرية ساعون الى تأسيس حزب سياسي وتوسيع اشتراكهم فى ادارة الحكومة والان قد حصلت لى الفناعة ان ليس فى هذه التثبيات ما يوجب القلق » . وشهد النصف الثانى من شهر ( آب ) معارضة شديدة لاجراءات الحكومة داخل مجلس النواب . فقد فشلت محاولات الحكومة للوصول الى صيغة تقاعم مع المعارضين ، كان سبب الخلاف ان الحكومة اضطرت ، بعد أن تاخرت فى تقديم الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٢٥ الى مجلس النواب ، ان تقدم الى المجلس فى ٢٥ / آب / ١٩٢٥ لائحة وقتية تخول وزارة المالية تخصيص الاعتمادات اللازمة لسد نفقات الدولة لشهر ايلول ١٩٢٥ فرفض المجلس أن يصادق عليها على أساس انها تحتوي على نفقات كثيرة ( ٢ ) . كان ذلك الرفض اول علامة لفقدان سيطرة السعدون على قرارات المجلس بواسطة الاكثرية التي كان يتمتع بها حزب التقدم داخل المجلس ، وشعر بعض أعضاء حزب التقدم بالخطب الحماسية التي شنتها الاقلية المعارضة ، وشعر السعدون بأنه أخذ يفقد سيطرته على نواب حزب التقدم ، أما الوزراء فقد فسروا رفض المجلس للائحة على انه بمثابة عدم ثقة المجلس بالوزارة القائمة مما أدى ببعضهم الى ابداء رغبتهم الى السعدون بالاستقالة من مناصبهم ، فقصده السعدون دار الاعتماد فى نفس اليوم وتباحث فى الامر مع المندوب السامي ، ومع ان المصادر لم تكشف عما توصل اليه الطرفين من قرارات بشأن مواجهة الموقف ، الا انه يمكن القول بأن ارشادات وآراء المندوب السامي ساعدت فى عدول الوزراء عن استقالتهم ، فقد عقد السعدون بعد رجوعه من دار الاعتماد اجتماعا خاصا لمجلس الوزراء بين لهم فيه آراء وارشادات المندوب السامي ، فعدل الوزراء عن الاستقالة على شرط أن يبين السعدون لمجلس النواب النتائج الوخيمة التي يمكن أن تحصل من موقفه هذا وان يطلب منه بيان ثقته بالوزارة ، كذلك أوضح الوزراء للسعدون بأنهم لا يوافقون على الدخول فى مناقشات جديدة مع رؤساء المعارضة فى مجلس النواب وذلك لقناعتهم بعدم فائدة ذلك ولان مثل تلك المناقشات تخل بحيثيتهم ، ( ٣ ) . واثيرت مسألة تصديق لائحة اعتماد شهر ايلول مرة اخرى فى

(١) كان الملك خلال هذه الفترة يتعالج فى لندن .

عن كتاب السعدون الى الملك ، مرقم ٢٢٦٩ مؤرخ ٢٠ / آب / ١٩٢٥ ( ورقة / ٥ ) : م . و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة / ٥ ) .

(٢) مذكرات مجلس النواب ، الدورة الانتخابية الاولى ، الاجتماع لمر الاعتياي الاول لسنة ١٩٢٥ ، جلسة ٢٥ / آب / ١٩٢٥ .

(٣) عن كتاب السعدون الى هنري دويس فى ٢٥ / آب / ١٩٢٥ ، بدون رقم م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج / ١ ( ورقة / ١ ) .

الجلسة التالية بعد أن أجريت عليها بعض التعديلات من قبل الحكومة ، فاعترض أحمد الداود ( نائب بغداد ) بأن المجلس قد رفضها ولا يجوز النظر فيها ، فحاول وزير المالية ( رؤوف الجادرجي ) ، وكذلك وزير العدلية ( ناجي السويدي ) ، إقناعه بأن هذه اللائحة هي غير اللائحة التي عرضت في ٢٥/آب/١٩٢٥ ، ولما لم تجر محاولة الوزيرين فقد أدى الأمر إلى احتدام الجدل مرة أخرى بين أعضاء الوزارة والمعارضة التي ظلت تؤكد على أنه لا يجوز إعادة التصويت على ميزانية شهر أيلول لأن في ذلك مخالفة للقانون الأساسي (١) . وجد السعدون بأن استمرار المجلس في رفض اللائحة يعني استقالة الوزارة حتما خاصة بعد أن كان قد وقف على نيات وزرائه فبادر من جانبه وبين للمجلس بأن حكومته هي أول حكومة دستورية في البلاد وانها لا تريد أن تخالف قرارات المجلس ولا تخالف القانون الأساسي ، وبأن حكومته بكل صراحة ستستقيل اذا رفضت اللائحة مرة أخرى لأنها أمام مسائل مهمة لا يمكن أن تستمر فيها دون أن تنال اجراءاتها ثقة المجلس . وقدم السعدون تقريرا إلى رئيس مجلس النواب طلب فيه الاستعجال بمناقشة اللائحة ، وصرح للنواب قائلا (٢) : « المجلس مختار وانتم يا رفائلي اذا كنتم غير مرتاحين فارفضوا هذا التقرير لتنسحب الحكومة حالا » .

كانت المعارضة متأثرة في رفضها لللائحة الحكومة بدافع الشعور الوطني ومحاولة اثبات الوجود ولذلك ما أن هدد السعدون بالاستقالة حتى شعرت المعارضة بأنها ستضعف أمام موضوعية الظروف التي كان السعدون يتحرك من خلالها ، ولذلك أوضح ابراهيم كمال ( نائب الموصل ) بأن معارضتهم لم يقصد منها عرقلة الامور وانها كانت مجرد تطبيق القانون الأساسي ، وجدد أحمد الداود ( نائب بغداد ) ثقته بالوزارة قائلا (٣) : « لا يظن انه يوجد في المجلس العالي من لا يقدر الحكومة الحاضرة وبقدر الزمان والمكان الذي تقضي فيه الادارة ولم يكن القصد من كلامي الاول عدم الاعتماد على وزير المالية أو على الوزراء وانما ذكرت القضية من الوجهة العلمية ، وأكرر القول بأن المسألة لا تتعلق بشكل الحكومة أو ما يتعلق بإدارتها وانما ذكرت الأمر من الوجهة المالية واذا يرى المجلس لزوم إحالتها على اللجنة فاننا نوافق ذلك » ، فقرنت اللائحة وحصلت على الاكثية .

لقد وعد السعدون مجلس النواب ، حين قدم اليه في ٢٥/آب/١٩٢٥ لائحة اعتماد شهر أيلول ، بأن حكومته ستقدم إلى المجلس الميزانية المالية العامة لسنة ١٩٢٥ في غضون اسبوع واحد ، وبالفعل قدمت الحكومة لائحة الميزانية العامة في ٢٧/آب/١٩٢٥ فأحالها المجلس إلى لجنة برلمانية لغرض دراستها ووضع تقرير

(١) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٧ / آب / ١٩٢٥ .

(٢) ن.م ، جلسة ٢٧ / آب / ١٩٢٥ .

(٣) جلسة ٢٧/آب/١٩٢٥ .



عنها ، ومنلما واجهت لائحة اعتماد شهر ايلول صعوبات في المجلس واجهت لائحة الميزانية العامة انتقادات شديدة من قبل المعارضة . فمع ان الوزارة حاولت أن تقنع المجلس بأنها رغم الظروف الاقتصادية القاسية توفقت الى تنظيم هذه الميزانية من دون عجز ومن دون ان تزيد الضرائب ومن غير أن تضمر بعض المصروفات الضرورية ، وخصصت مبلغ ( ٢٠٠٠.٠٠٠ ر ) روية للديون العمومية (١) ، واعتماد للمحتاجين والزراع اضعاف ما كان عليه في السنة الماضية (٢) ، مع ذلك اثرت اعتراضات كثيرة ضد لائحة الميزانية العامة : فقد تشككت المعارضة في قدرة الوزارة على شمول توزيعها للميزانية كل المناطق المحتاجة ، وعارض بعض النواب اللائحة لانها لا تحتوي على ايضاحات لابوابها وفصولها (٣) ولم تعط صورة واضحة لصرف المبالغ التي تذكرها (٤) ، في حين طالب البعض الآخر بحذف بعض المصروفات . على أي حال اثرت أسئلة كثيرة حول اللائحة ، وصفها السعدون بأنها « أسئلة عارية عن الأهمية ، أخذت تتوارد على الوزراء حتى انها أشغلتهم عن تدوير امور وزاراتهم » (٥) .

اثارت المعارضة تلك الانتقادات والاسئلة الكثيرة في الوقت الذي لم تكن فيه لجنة الميزانية قد انتهت من وضع تقريرها حول لائحة الميزانية العامة ، لذلك أخذ السعدون يشعر بأن الحالة في مجلس النواب تسير من سيء الى أسوأ ، ويرى ان السبب في ذلك هو جهل النواب للامور السياسية والادارية وحرصهم على مصالحهم الذاتية وخاصة المثقفون منهم ، وخلال ذلك أيضا كان السعدون يشعر بأنه لم يتمكن من تنظيم شؤون المجلس ، وحتى لم يتمكن من تنظيم شؤون حزب التقدم رغم التسامعات التي أظهرها ، ولذلك توقع في ٣٠ / ايلول / ١٩٢٥ ، أي قبل ان تنتهي لجنة الميزانية من وضع تقريرها بستة أيام ، أن حكومته ستواجه صعوبة كبيرة جدا خلال مناقشات المجلس للميزانية العامة (٦) . اما عن اعمال لجنة الميزانية ( اللجنة البرلمانية ) التي كلفت بدراسة اللائحة فقد وجد السعدون في نهاية ايلول ١٩٢٥ بأنها ، رغم توصيات الحكومة ، تأخرت كثيرا في انجاز عملها ، ولكن كان يدرك بنفس الوقت ان أعضاء اللجنة متوانون في عملهم وان سبب تأخرهم في انجاز تدقيق الميزانية يعود الى عدم معرفتهم بأمور الميزانية مما جعلهم يدخلون في تفاصيلها ولم يتمكنوا من الخروج منها بسهولة . كان السعدون قد توقع في

- (١) راجع حول الديوان العمومية / ص ١٦١ .
- (٢) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٣ / ايلول / ١٩٢٥ .
- (٣) للوقوف على تفصيلات الميزانية العامة انظر جريدة الوقائع العراقية ليوم ٢٠ / ايلول / ١٩٢٥ .
- (٤) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٣ / ايلول / ١٩٢٥ .
- (٥) عن رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ٣٠ / ايلول / ١٩٢٥ م ، ملفات البلاط
- ملف اوراق متفرقة ، رقم ك ( رقة / ٩ ) .

ن م

٢٤/أيلول/١٩٢٥ بأن اللجنة ستعجز عملها خلال بضعة أيام بعدما ترأس اللجنة (ياسين الهاشمي) ، ولكن انتهى شهر أيلول ١٩٢٥ دون أن تتم لجنة الميزانية عملها ، ومع أن الهاشمي (رئيس اللجنة) أخبر السعدون بأن اللجنة ستنتهي من عملها في ظرف يومين أو ثلاثة إلا أن السعدون عند تدقيقه للأمر وجد عدم إمكان تنفيذ ذلك الوعد ، لذلك قرر في ٣٠/أيلول/١٩٢٥ بأنه سيضطر ، بعد أيام قليلة ، إلى إدخال الميزانية في منهاج مجلس النواب فوراً لمناقشتها حسب النظام الداخلي للمجلس (١) . والحقيقة أن السعدون أراد بتلك الطريقة حل المجلس النيابي الذي وصفه بالمجلس «المتقلب» . إذ لم يكن خافياً على السعدون بأن رفض المجلس إدخال الميزانية في منهاجه سيؤدي إلى الخلاف بين الحكومة والمجلس فتطالب الحكومة بحله (٢) . انقذت لجنة الميزانية الموقف بانتهائها من تدقيق الميزانية وادعتها إلى المجلس لمناقشتها في ٦/تشرين أول / ١٩٢٥ (٣) .

تميزت فترة مناقشات الميزانية العامة التي بدأت في ٦/تشرين أول/١٩٢٥ بكثرة الجدل الذي دار حول مواد الميزانية بين المعارضة والحكومة ومع أن المعارضة أثارَت اقتراحاتها المتعلقة بالميزانية على أساس أن الغاية منها معالجة وتدعيم الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد (٤) إلا أنها في الواقع وجدت في تلك الاقتراحات متنفساً للضغائن الشخصية بين بعض أعضاء الوزارة السابقة والوزارة الموجودة ، تلك الضغائن التي عبرت عن نفسها أوضح تعبير خلال المناقشات التي دارت بين قطب المعارضة (الهاشمي) ورئيس الوزراء (السعدون) ، فعند مطالبة المعارضة بتخفيض الرواتب ركز الهاشمي على مسألة الاستغناء عن بعض الوظائف في ديوان مجلس الوزراء ، فرد السعدون قائلاً : «أظن أن ياسين الهاشمي أعلم الناس في مشغولية ديوان مجلس الوزراء وخاصة بعد اجتماع مجلس الأمة قد زاد شغله وإن موظفي الديوان يبقون إلى ما بعد الظهر كثيراً من الأيام وأظن أن الإلغاء المقترح في غير محله (٥)» . وحين دارت المناقشات حول اقتراح لجنة الميزانية الذي يطالب بتخفيض عدد الموظفين البريطانيين اتهم كل من (السعدون والهاشمي) الآخر بأنه المسؤول عن زيادة عدد الموظفين البريطانيين ، فبين السعدون بأن العقود وعدد الموظفين البريطانيين كانا قد حددا في زمن وزارة الهاشمي وقد قبلها الهاشمي في حينها . ثم تساءل : «إذا كان عدد الموظفين البريطانيين كثيراً فلماذا قبله الهاشمي ؟ كذلك

(١) عن رسالة السعدون إلى الملك فيصل في لندن بتاريخ ٣٠ / أيلول / ١٩٢٥ م ، و ، ملفات البلاط  
ملف أوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة / ٩ ) .

(٢) ن م

(٣) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٦ / تشرين أول / ١٩٢٥ .

(٤) ن م ، جلسة ٦ / تشرين أول / ١٩٢٥ .

(٥) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٨ تشرين أول ١٩٢٥ .



ويوصل الامة العراقية على كل حال الى السلامة والرفق، ولكي يهدأ روع الهاشمي ،  
 أعرب السعدون عن أسفه لوقوع اختلاف بينه وبين صديقه الهاشمي ، وذكر أعضاء  
 المجلس بأنهم جميعا يعلمون كيف انه يجتهد دائما ان لا يمس احاسيس وعواطف  
 رفقاءه ، وبين بانه كان أحد أعضاء الوزارة الهاشمية السابقة وهو مسؤول عن جميع  
 الاعمال التي قامت بها تلك الوزارة ولا يمكنه أن يتجرد عن تلك الاعمال . ولكي ينفي  
 مسؤولية استخدام عدد كبير من الضباط البريطانيين عن الهاشمي ، بين بانه كان  
 يقصد من كلامه الذي ورد في الجلسة الماضية ان يوضح بأن الهاشمي لم يوافق في  
 البداية على استخدام ( ١٨ ) ضابطا وانما كان يصصر على استخدام ( ١٢ ) ضابطا  
 فقط ، ولكن حين اتفقت الحكومتان على ضرورة توسيع الجيش العراقي اضطر  
 الهاشمي الى استخدام ٤٠ ضابطا وليس ٤٥ كما كان قد ذكر (١) . من جهة اخرى  
 حاول السعدون ان لا يدع للهاشمي الفرصة بان يظهر نقيا في علاقاته مع الانكليز ،  
 فصرح لمجلس النواب : « أنا دائما أعترف ان في العدد الذي قرر وفي السياسة كنت  
 متفقا مع زميلي الهاشمي كما انني نصحتة حين تولى زمام الامور بأن لا يتطرف وان  
 يماشي الانكليز لانه كان مشتهرا بالتطرف ، وبعد أن استلم الوزارة لم يظهر انه من  
 المتطرفين وله العذر في ذلك فقد وزن الحال ورأى الاضطرار في مماشاة الانكليز وأنا  
 لا اريد أن اخطئه عن اعماله (٢) » . لم تؤثر تصريحات السعدون في موقف  
 الهاشمي فمع انه شكر السعدون على اعترافه بمسؤوليته تجاه جميع أعمال الوزارة  
 السابقة ، ومع اعتذاره لمشاغلة المجلس بأمور خصوصية ، الا أنه استمر يطالب  
 باجراء التحقيق على أساس انه يود ان يتدرب النواب على كيفية محاكمة الوزراء  
 ولا حشية على الوزير أن يحاكم اذا كان عمله حسنا (٣) . على اي حال اكتفى  
 المجلس بتصريح السعدون ورفض اجراء التحقيق النيابي على أساس ان طلب  
 الهاشمي يخالف القانون (٤) لان القانون يطلب من المجلس اجراء التحقيق عندما  
 يتهم أحد النواب أو الاعيان أو الوزراء بارتكابه جريمة متعلقة بوظيفته أو جريمة  
 سياسية أما طلب الهاشمي فليس فيه ما يستوجب هذا التحقيق .

رغم كثرة الجدل الذي دار حول مواد الميزانية العامة استطاعت الحكومة أن  
 تحصل على تأييد المجلس لجميع مواد الميزانية التي نوقشت قبل اختتام الاجتماع  
 غير العادي في ٢٩ / تشرين اول / ١٩٢٥ (٥) ، وذلك بواسطة اعادة كسب الاكثرية

#### (١) مذكرات مجلس النواب

- جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .  
 (٢) ن٠م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .  
 (٣) ن٠م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .  
 (٤) ن٠م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .  
 (٥) اففض الاجتماع غير الاعيادي لمجلس النواب في ٢٩ / تشرين اول / ١٩٢٥ بالارادة الملكية  
 المرقمة ٦٣٥ . الوقائع العراقية ، ١ / ١١ / ١٩٢٥ .

اوضح بان عدد الضباط البريطانيين في الجيش كان ( ١٨ ) ( ١ ) وفي زمن الهاشمي  
 اصبح ( ٤٥ ) . فرد الهاشمي بان السعدون عندما كان وزيرا للداخلية في وزارته كان  
 يطالب بعدد اكبر . وأشار الهاشمي الى ان العدد الذي ذكره السعدون غير صحيح  
 وان المخابرات في هذا الصدد معروفة ومدونة وقرارات مجلس الوزراء موجودة  
 بحروفها ، ولكنه أعرب عن أسفه لكون لم تجر العادة ان تثبت أقوال وافادات الوزراء  
 بالصبط حتى تنكشف المناقضة الموجودة في اقوال السعدون ( ٢ ) . لقد حاولت  
 الضغائن الشخصية أن تجر مناقشات مجلس النواب بعيدا عن موضوع الميزانية  
 العامة فقد بدأ مزاحم الباجه جي ( مندوب الحلة ) يدافع عن الوزارة الهاشمية  
 السابقة بصفته عضوا فيها وبين بأنه يريد أن يطلع مجلس النواب والرأي العام  
 على الحقيقة الا أن المجلس واجهه بضرب الاقلام على المناضد واحداث الاصوات التي  
 حالت دون كلامه ، كذلك لم يدعه رئيس المجلس ( رشيد عالي الكيلاني ) من مواصلة  
 الكلام ( ٣ ) . وفي الجلسة التالية طالب الهاشمي باجراء تحقيق نيابي عن عدد  
 الموظفين البريطانيين في الجيش وعما قاله السعدون لاطهار الحقيقة ، كذلك طالب  
 مزاحم الباجه جي ( نائب الحلة ) بالشيء نفسه على أساس ان بيانات السعدون  
 أظهرت ان الوزارة السابقة أهملت حقوق البلاد في توظيف البريطانيين وعرضت حالة  
 البلاد الاقتصادية والسياسية للخطر ( ٤ ) .

ادرك السعدون ان مسألة اجراء التحقيق النيابي ستؤدي الى ضياع الوقت  
 وتأخير أعمال المجلس ففضل أن يسوي الخلاف مع الهاشمي حول تلك المسألة  
 ويتحاشى مسألة اجراء التحقيق النيابي ، ولم يكن تحاشيه اجراء التحقيق النيابي  
 مبنيا على تخوفه من نتائج التحقيق فهو لم ينكر انه طالب بعدد أكثر من الموظفين  
 البريطانيين ولم ينكر بأنه ما زال متمسكا باعتقاده بأن هذه الامة لا يمكنها بكل  
 صورة أن تعيش ولا يتقرر الامن والسكون ما لم تكن تتعاقد مع بريطانيا ( ٥ ) .  
 أكد السعدون سياسته القائمة على التعاون مع الانكليز لمجلس النواب وأضاف :  
 أقول هذا بدون رياء حتى الامة العراقية المسكينة تعلم وتفرق الحق من الباطل ونحن  
 امة ضعيفة يجب ان لا نتخوف ونقول الحقائق ، وهذا ( ٦ ) هو الطريق الذي يوصلنا

(١) هؤلاء تم استخدامهم بقرارات مجلس الوزراء وبفقود خاصة وهم غير الذين نصت على استخدامهم  
 المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٢٢. راجع مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠ / تشرين اول  
 / ١٩٢٥ .

(٢) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٣) ن م ، جلسة ١٨ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٤) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٥) ن م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٦) ن م ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .



المؤمنة للحكومة في حزب التقدم (١) ، الا انه من ناحية اخرى ادت كثرة الجدل الى النتيجةين التاليتين:

١ - عدم اتمام مناقشة الميزانية العامة من قبل مجلس النواب الامر الذي ادى الى ان يودع المجلس توصيات لجنة الميزانية ، بسبب ضيق الفرصة ، الى الحكومة في ٢٠ / تشرين الاول / ١٩٢٥ على اساس ان الحكومة ستطبق ما يمكن تطبيقه منها وتبين الاسباب التي تحول دون الاخذ بالتوصيات غير ممكنة التطبيق . لم توافق المعارضة (٢) على ذلك الاجراء وطالبت الحكومة بتنفيذ جميع توصيات اللجنة فورا ، الا ان معارضتهم رفضت بعد ان وافق المجلس بأكثرية الاصوات على ذلك الابداع .

٢ - تبلور الشعور لدى المعارضة بان جميع توصياتها واقتراحاتها سوف لا تتحقق دون ان تكون لها الاكثريّة في مجلس النواب ، ومع انها لم تتمكن من احراز تلك الاكثريّة خلال الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس ، وتركز لديها بان بعض النواب جاءوا لينوبوا عن حزب التقدم وليس عن العراق وان الامور تدور كما يشتهي حزب التقدم (٣) ، الا انها لم تفقد الامل بأنه سيأتي اليوم الذي ستكون الاكثريّة فيه ضد حزب التقدم فلا يستطيع ان يضمن نتائج التصويت مرة أخرى ، (٤) . وكخطوة أولى نظمت الاقلية المعارضة نفسها على شكل حزب برلماني اطلقت عليه اسم ( حزب الشعب ) وانتخبت الهاشمي رئيسا له (٥) .

(١) عن رساله السعنوان الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ١٤ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

م . و . ، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج ( ورقة / ٣٨٣٧ ) .

(٢) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ٢٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٣) ن . م . ، جلسة ١٠ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

(٤) ن . م . ، جلسة ٣٠ ايلول ١٩٢٥ .

(٥) تكون الحزب في تشرين اول ١٩٢٥ من ( ١٧ ) عضوا ، وقد انتخب الحزب ياسين الهاشمي رئيسا ومحمد رضا الشيببي رئيسا ثانيا واحمد الداود معتمدا عاما ، وضمت الهيئة الادارية للحزب : فخري جميل ورشيد الخوجه ونصرت الفارسي وسعيد الحاج ثعلب . اجيز الحزب في ٢ / كانون اول / ١٩٢٥ ، وفي ٢٠ / كانون اول / ١٩٢٥ نشر منهاجه الذي جاء فيه : لما كانت الحياه الدستورية الزايله لا تفيد البلاد مالم تنظم الاعمال وفقا للمبادئ التي تجاهد في سبيلها الاحزاب تحت حماية الدستور ، ولما كانت التجربة القصيرة قد ايدت هذا الاحتياج فقد اتفق فريق من النواب على تاليف حزب سياسي باسم حزب الشعب وحصلوا على الاذن بتأليفه لتحقيق المنهج الاتي : المادة الاولى - يسمى الحزب «حزب الشعب» . المادة الثانية - شعاره الاخلاص التضامن التضحية . المادة الثالثة غايته اسعاد الشعب وتأمين الاستقلال التام للدولة العراقية . المادة الرابعة - يسعى الحزب لانماء القوى الوطنية وتحقيقها سواء كان ذلك في فروع الادارة والاقتصاد والمعارف والزراعة والجيش وغيرها وتقوية الشعور الوطني لتعميم مبادئ التضامن والتضحية بين الاهلين . المادة الخامسة - يسعى الحزب لادخال العراق ضمن عصبة الامم وتحقيق التعديلات التي اشار اليها المجلس التأسيسي وانجاز اقتراحات البعثة المالية مما

نخرج من كل هذا بان اجتماع مجلس النواب غير الاعتيادي قد اعطى انطبعا واضحا للسعدون بان سياسة وزارته سوف لن تمر بسهولة داخل المجلس ، وانها لا بد ان تحاط ، في كل خطوة من خطواتها ، بالكثير من الجدل والاسئلة والمناقشات . ولما كان السعدون يعتبر قضية الموصل من أهم القضايا التي تعالجها الوزارة فقد تجنب عرض تطورات القضية على مجلس النواب خلال اجتماعه غير الاعتيادي وذلك لكسب الوقت من جهة ، وخشية أن تسفر مناقشات المجلس عن ما يعرقل مساعي وزارته في تلك القضية من جهة أخرى ، فمذ منتصف شهر آب ١٩٢٥ حاولت المعارضة داخل مجلس النواب أن تقف على تطورات مشكلة الموصل وسياسة الوزارة تجاهها ، الا أن السعدون استمر ، رغم الحاح المعارضة ، يتحاشى عرض تفاصيل تلك القضية على المجلس ويجيب (٢) : « لا ارى الا من المناسب اجراء مناقشة في هذا الخصوص اذ ان المصلحة العامة تقتضي بتأجيل ذلك الى وقت آخر ، » .

اختتم مجلس النواب اجتماعه غير الاعتيادي في ٢٩/١٠/١٩٢٥ ، كما ذكرنا ، وكان من المفروض أن يواصل اجتماعه الاعتيادي اعتبارا من ١/١١/١٩٢٥ الا أن السعدون طلب الى الملك تأجيل جلساته لمدة شهر ونصف أو شهرين ، ومع انه بين بأن ذلك التأجيل سيمكن وزارته من احضار ميزانية جديدة واحضار اللوائح القانونية التي قررت الوزارة احضارها لتلك الدورة وبأن أعضاء المجلس أنفسهم محتاجون الى فترة راحة تتسنى خلالها فرصة تسوية أمورهم الشخصية وزيارة دوائرهم الانتخابية (٣) ، الا أن الدافع الحقيقي لذلك التأجيل هو شعور السعدون بأن حل قضية الموصل الذي كان ينتظره لم يتبلور بعد ، وانه لم يعد بمقتوره أن يستمر في حجب تطوراتها عن مجلس النواب ، ولذلك نجد ما أن بدأ المجلس اجتماعه الاعتيادي الاول (٤) ووقفت المعارضة تستفسر عن اسباب

(١) يتعلق بالسكة الحديدية والممتلكات البريطانية والاستثناءات الكمركية باسرع وقت بصورة توافق مصلحة البلاد . المادة السادسة - ينشر الحزب من وقت الى اخر المناهج التفصيلية التي سيسير عليها في تنفيذ مبادئه . فالمسؤولون يشعرون بخطورة المسؤولية الناشئة عن تاليف حزب سياسي في بدء حياتها النيابية معولين على الامة الذين مابرحوا يعملون على انهاض بلادهم رغم المصائب ، شعارهم الاخلاص والتضامن والتضحية .

راجع : المفيد ، ٢٩ / ١٠ / ١٩٢٥ ، وزارة الداخلية العراقية - سجل الجمعيات في العراق ، ص ٣٧ ، الاستقلال ٢٠ / ١٢ / ١٩٢٥ .

(٢) مذكرات مجلس النواب ، ٧ و ٢٩ / آب ، ١٩٢٥ / ايلول / ١٩٢٥ .

(٣) عن رسالة السعدون الى الملك فيصل في لندن بتاريخ ١٤ / تشرين اول / ١٩٢٥ .

م ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة / ٣٧ و ٣٨ ) .

(٤) بدأ المجلس اجتماعه الاعتيادي في ١/١١/١٩٢٥ وقد خصصت الجلسة الاولى لخطاب العرش وانتخاب ديوان الرئاسة ، فاعيد انتخاب رشيد عالي الكيلاني ( رئيسا للمجلس ) ، اما الجلسة الثانية ( ٢ / ١١ / ١٩٢٥ ) فمخصصت لانتخاب الشعب البرلمانية اللجنة الجوابية لخطاب العرش ، ثم تاجل المجلس بعد الجلسة الثالثة التي انعقدت في ٥ / ١١ / ١٩٢٥ . مذكرات مجلس النواب ، جلسات ١٥ و ٢٥ / تشرين ثاني / ١٩٢٥ .



المفاوض والاسرار التي تحيط بقضية الموصل ، حتى قاطعها السعدون بالارادة الملكية  
القاضية بتأجيل جلسات مجلس الامة ( ٤٥ ) يوما ابتداءً من ١٩٢٥/١١/٥ .  
تطورات قضية الموصل والضغط البريطاني لعقد معاهدة ١٩٢٦ :

بعد اخفاق مفاوضات الاسقانة بين السير برسي كوكس وفتحى بك في  
٩/حزيران/١٩٢٤ بقي على الجانبين البريطاني والتركي أن ينفذا الشرط الاخير  
من الفقرة الثانية في المادة الثالثة من معاهدة لوزان الذي نص على وجوب احالة  
الخلاف حول الموصل الى مجلس عصبة الامم اذا لم يتوصل الفريقان ( البريطاني  
والتركي ) الى اتفاق بينهما خلال تسعة اشهر (١) . احيل الخلاف الى مجلس  
العصبة ، وكان اول عمل قام به المجلس هو قراره في ٣٠/أيلول/١٩٢٤ بايفاد  
لجنة تحقيق خاصة لدراسة المسألة موقعيا وتقديم توصيات تساعد مجلس العصبة  
في التوصل الى حل مناسب (٢) ، وانتظارا لنتيجة التحقيق وخوفا من حدوث  
اختلافات جديدة على الحدود في فترة التحقيق ، اقترح المجلس في ٢٩/١٠/١٩٢٤  
خطا مؤقتا بين تركيا والعراق عرف فيما بعد بخط بروكسل نسبة الى المدينة التي  
كان المجلس اذ ذاك مجتمعاً فيها (٣) ، وصلت اللجنة الاممية الى العراق في  
١٦/١/١٩٢٥ وبعد أن أجرت استفساراتها واتصالاتها بسكان المنطقة الشمالية  
غادرت العراق في ٢٣/آذار/١٩٢٥ على أمل أن تقدم تقريرها الى عصبة الامم في  
شهر حزيران/١٩٢٥ ، وهو الشهر الذي تشكلت فيه الوزارة السعدونية الثانية ،  
الا ان الوزارة السعدونية علمت بأن اللجنة الاممية لم تستطع انجاز عملها بسبب  
ضيق الوقت وان عرض تقريرها سيتأخر الى اجتماع مجلس العصبة في أيلول/  
١٩٢٥ (٤) .

كانت الوزارة السعدونية مطمئنة الى ما سيأتي به تقرير اللجنة الاممية وقد  
عزا السعدون اطمئنان حكومته الى ايمانها بمشروعية العراق في ولاية

(١) نصت تلك الفقرة ايضا على تعهد الحكومتين التركية والبريطانية تمهيدا متبادلا بان لا يكون اثنا  
الوصول الى الحكم في مسألة الحدود حركات عسكرية او غير عسكرية تؤدي الى تغيير مافي الحالة  
الحاضرة في تلك الاراضي التي يتوقف مصيرها الاخير على حكم مجلس العصبة . المادة الثالثة من  
معاهدة لوزان .

م . و ، ملفات البلاط ، ملفه تركيا وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/١ ، لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥  
( ورقة / ٢٢ ) .

(٢) اعمونخز ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .  
(٣) اقترح هذه الخط الوسيط البلجيكي برانتين (Branting) ويدر الخط بين ولاية  
الموصل وولاية حيكاري .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج / ٩ ، سنة ١٩٢٦ ، عن عدة ملفات والمقصود هنا الملف المفتوح في  
١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ ( ورقة / ١١٩ ) .  
(٤) عن خطاب الملك في جلسة افتتاح مجلس النواب ( ١٦ / تموز / ١٩٢٥ ) العراق ، ١٩٢٥/٧/٢٨ .

الموصل (١) ، الا انه في الحقيقة كانت هناك عوامل اخرى جعلت السعدون امثنا لكسب القضية هي :

١ - أن بريطانيا كانت تتمتع بنفوذ واسع في مجلس العصبة (٢) وقد ارادت بريطانيا أن تبقى الموصل ضمن العراق لان للانكليز مصالح نفطية في المنطقة ، فبينما كانت اللجنة الاممية لا تزال في العراق أخذت شركة النفط التركية ، تدعمها السلطات البريطانية ، تفاوض الحكومة العراقية في شأن الحصول على امتياز النفط في ولايتي الموصل وبغداد ، وقد وافقت وزارة ياسين الهاشمي على الامتياز في ١٤/آذار/١٩٢٥ بعد أن لمست ان بقاء ولاية الموصل جزءا من العراق مرهون بمنح شركة النفط التركية امتياز النفط في الولاية ، اذ صرح المندوب السامي في ٧/شباط/١٩٢٥ ، أي أثناء وجود اللجنة الاممية في العراق (٣) : « ان اللجنة تعلق اهمية عظيمة على قرار الحكومة العراقية بخصوص طلب الامتياز المقدم من شركة النفط التركية ، حيث ان هناك عددا كبيرا من الجماعات الدولية التي تؤلف هذه الشركة ، لها اهتمام بنفط ولايتي الموصل وبغداد ، وان هذا الاعتماد بحد ذاته يكون فيه ضمانة فعالة على ثبات الدولة العراقية وعلى الدفاع عنها » .

٢ - ان اللجنة الاممية عندما زارت الموصل فانها زارت في الحقيقة منطقة نفوذ انكليزية - عراقية ، وكانت السلطات الانكليزية والعراقية قد هيات الجو المناسب لكسب القضية ، فزيارة الملك فيصل الى الموصل في ١٣/١٢/١٩٢٤ تبعتها مضابط ومذكرات شجبت مطالبب الاتراك في المنطقة (٤) ، ويقول الضابط الانكليزي ( سيسيل جون ادموندز ) الذي رافق اللجنة الاممية بصفته ضابط ارتباط ، يقول : « كل المظاهر كانت تسير الى أرجحية كفتنا بكثير ، ذلك لاننا كنا نسيطر على الادارة ومن ضمنها قوات الشرطة وهذا ما يجعلنا في وضع نستطيع به الضغط على أية طائفة أو فريق من السكان . كما اننا نتمتع بوسائل تسهل علينا الحصول على آخر المعلومات وأدعها وهي امور لا غنى عنها لبناء قضية محكمة مقنعة » (٥) .  
ومع ان الوزارة السعدونية كانت مطمئنة الى نتائج تقرير اللجنة الا انها

(١) عن منهاج الوزارة السعدونية الذي نل في يوم افتتاح المجلس النيابي ( ١٦ / تموز / ١٩٢٥ ) العراق ، ١٩٢٥/٧/٢٨ .

(٢) هنري فوستر ، تكوين العراق الحديث ، ص ٦٧ .

(٣) عن كتاب المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ٧/شباط/١٩٢٥ ، رقم بي ١٠ و/١٢٨ م . و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة المواصلات والاشغال ، رقم ٢/٣ (ورقة ٨) .

(٤) عن مذكرات عبد العزيز المصباح الذي كان منصفا للموصل وقتئذ . القصاب - عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٥) ادموندز المصدر السابق ص ٢٥٩ .



اعربت عن رغبتها الشديدة في ان ينظر مجلس العصبة في مشكلة الموصل باقرب وقت ممكن (١) وذلك لتوتر الحالة في منطقة الحدود التركية - العراقية . فقد رافق تشكيل الوزارة السعدونية تحشدات كبيرة للفرق التركية شمال خط بروكسل ، وبدأت تلك الفرق تنتقم من الاكراد والمسيحيين الذين اوضحوا للجنة الاممية رغبتهم في ان يكونوا ضمن العراق فاضطرتهم على النزوح من مناطقهم نحو الداخل (٢) ، لقد سببت هجرة السكان من مناطق الحدود الى داخل ولاية الموصل مشاكل للوزارة السعدونية التي تولت رعاية المهاجرين ، وتعكس الاتصالات المتبادلة بين الوزارات العراقية صورة واضحة لتلك المشكلة ، فقد كتب وزير الداخلية ( حكمت سليمان ) الى وزارة المالية في ٥/آب/١٩٢٥ يخبرها بتوارد آلاف المهاجرين الى قضاء زاخو من جراء مظالم الاتراك وذلك خلال شهر تموز فقط ، وبعد ان يصف وزير الداخلية حالة العجز التي عليها المهاجرين يقول « نرجو ان تصادقوا على صرف ( ١٢٠٠٠ ) روبية لاعاشة هؤلاء التبعساء (٣) » ، واذا علمنا ان المبلغ الذي طالب به وزير الداخلية كان لا يكفي لاعاشة المهاجرين الا لشهرين فقط (٤) « استطعنا ان نتصور جسامه المشكلة التي واجهتها الوزارة السعدونية من جراء تدفق المهاجرين . فمع ان وزير المالية لم يوافق على صرف المبلغ المقترح لانه يكبد الحكومة نفقات اضافية ، ومع ان العراق كان يعاني من ازمة مالية ، فان استمرار تدفق المهاجرين اضطر الحكومة العراقية في ٢/ايلول/١٩٢٥ الى ادخال اعتماد مالي في الميزانية قدره ( ٢٥ ) ألف روبية لاعاشة المهاجرين (٥) كما اضطرت الحكومة العراقية في ٦/١١/١٩٢٥ الى تخصيص ( ٦٠ ) ألف روبية وضعتها تحت تصرف متصرف الموصل لاسعاف المهاجرين وكان عليها ان تفكر في مشكلة سكنهم (٦) ، بالاضافة الى ما يوحيه وجود القوات التركية على الحدود من خطر يهدد الدولة العراقية ، ولذلك يمكن القول ان الوزارة كانت تنتظر قرار عصبة الامم بفارغ الصبر . وارادت بريطانيا من جانبها ان لا تضيق فرصة خوف العراق من فقدان ولاية الموصل فعملت على املاء شروط جديدة في علاقاتها مع العراق ، ففي ٤/آب/١٩٢٥ أخبر المندوب السامي السعدون بان تقرير لجنة الحدود قد ابلغ الى الحكومتين البريطانية والتركية وانه سوف يعلن بعد موافقة الحكومتين حالما يصل التقرير الى ( انقره ) ، وقبل ان يطلع السعدون على محتويات التقرير بلغ من قبل المندوب السامي بان الحكومة البريطانية توقعت

(١) عن منهاج الوزارة الذي نلى في جلسة افتتاح مجلس الأمة ( ١٦ / تموز / ١٩٢٥ ) : العراق ،

١٨ / تموز / ١٩٢٥ . (٢) Bell's Letter's P. 450

(٣) عن كتاب وزير الداخلية المرقم ١٣١١ والمؤرخ ٥ / آب / ١٩٢٥ م . و ، ملفات البلاط ، مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨ / ٢ / ٠ ( ورقة / ٩٨ ) .

(٤) ن م ( ورقة / ٩٨ ) .

(٥) م . و ، ملفات البلاط ، مقررات مجلس الوزراء ، ٨ / ٢ / ٠ جلسة ٢ / ايلول / ١٩٢٥ ( ورقة / ٢ ) .

(٦) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١ / ٢ / ٠ جلسة ٦ / ١١ / ١٩٢٥ ( ورقة / ٢٠ ) .

أن يكون للتقرير مردودات عكسية وأن المستر ايمني ( وزير المستعمرات ) طلب عدم مناقشة التقرير في البرلمان البريطاني وأن على عبد المحسن السعدون أن يعمل على عدم مناقشة التقرير في البرلمان العراقي الى أن يتم فحصه من قبل مجلس العصبة الذي سيلتئم لهذا الغرض في اوائل ايلول ١٩٢٥ (١) . ولكي تتأكد الحكومة البريطانية من استعداد حكومة العراق لتقبل محتويات التقرير أخبرت السعدون في ١٨/آب/١٩٢٥ بأن الوزارة البريطانية قررت بعد التبصر في تقرير لجنة الحدود أن يبين المعتمد البريطاني في مجلس العصبة أنها عازمة ، قبل انتهاء أجل المعاهدة الانكليزية - العراقية ، أن تجدد بمقتضى ما في تلك المعاهدة معاهدة أخرى عوضاً عنها الى أجل أطول تضمن توفر الشروط المؤدية الى احتفاظ العراق بولاية الموصل كما تضمن الاهتمام بعاطفة السكان المحلية التي تراها ضرورية لجعل حدود خط بروكسل خطاً ثابتاً . وقد أوضحت الحكومة البريطانية للسعدون بأن تمديد أجل المعاهدة سوف لا يؤثر في تحمل العراق نفقات اضافية ، وأن عليه ، حالما ينشر تقرير اللجنة الاممية ، أن ينشر بياناً الى الشعب العراقي يبين فيه أن فترة التمديد سوف لا تؤدي الى زيادة النفقات المقررة من قبل وإنما يواصل معها خفض النفقة سنة بعد أخرى ، ولكن بنصف الوقت طلبت اليه أن يبين عدم تعهد بريطانيا بزيادة المعونة المالية والعسكرية للعراق . هذا وكانت الحكومة البريطانية قد أدركت جيداً أن حرص الحكومة العراقية على الاحتفاظ بولاية الموصل سيكون له القول الفصل في قبولها تمديد أجل المعاهدة ، لذا أخبر سكرتير المعتمد السعدون في ٨/آب/١٩٢٥ قائلاً (٢) « في محادثاتكم مع الوزراء ، ارى أن النقطة الاولى التي ينبغي أن تبينها هي على سلامة أراضي البلاد » . وجد السعدون أن لا بأس أن يقبل العراق بتجديد أجل المعاهدة القديمة مقابل احتفاظه بولاية الموصل ، وما أن وصلته نسخة من تقرير اللجنة الاممية ، الا واجتمع ، قبل ترجمة التقرير الى العربية ، بمجلس الوزراء وأوضح له بأن العلاقة بين العراق وبريطانيا ستمدد الى فترة ( ٢٥ ) سنة اذا احتفظ العراق بجميع ولاية الموصل ، ولكي يبين للمجلس وجهة نظره في الموقف أضاف « ليس هناك من لا يدرك القيمة من وجود تلك العلاقات مع بريطانيا العظمى والفوائد التي يجنيها القطر من ذلك » (٣) . ايد مجلس الوزراء ، بعد أن أطلع على محتويات تقرير اللجنة الاممية ، وجهة نظر السعدون وقرر أن التقرير في صالح العراق الا أن بعض الوزراء امتنع من استخفاف اللجنة بالادارة العراقية ، وتفضيلها الادارة التركية عليها وأعربوا عن

(١) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٤/آب/١٩٢٥ رقم بي ١٨٤/و١٠ م، و، ملفات البلاط  
ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤ ( ورقة ١٤١ ) .

(٢) عن برقية من وزير المستعمرات بلندن مرقمة ٢٩٧ مؤرخة ٨/آب/١٩٢٥ م، و، ملفات البلاط ،  
ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/١٩٢٥ لسنة ١٩٢٥ ( ورقة ١٣٠ ) .

(3) Bell's Letter's, P. 449.



أولهم بأن قرار مجلس العصبة سيكون محققاً وعادلاً على الصورة التي تحفظ حقوق العراق بأجمعها (١) . ومع أن دار الاعتماد كانت قد حصلت على موافقة السعدون منذ ١٤/تموز/١٩٢٥ على نشر التقرير بكامله حالما يبلغ الى أعضاء مجلس العصبة ، وذلك بعد أن بينت له بأن الاتراك إذا لم ينشر التقرير بكامله سوف يؤكدون وينشرون ما يرون مناسباً لهم (٢) ، إلا أن السعدون لم يوافق بعد ظهور التقرير على نشره كاملاً نتيجة لظهور بعض التقلبات التي رافقت خبر نشر التقرير ، فأمر بنشر خلاصة (٣) ركزت على أن سعادة ولاية الموصل أكثر ارتباطاً بالعراق منها بتركيا على شرط أن تساعد بريطانيا العراق مدة ربع قرن . أما إذا حرم العراق من هذه المساعدة فالأضمن لمستقبل المنطقة الشمالية أن تبقى تحت السيادة التركية (٤) ولكي تطمئن الأفكار نشر السعدون بلاغاً حول التقرير كما طلب الى مجلس الأمة أن يرسل برقية شكر الى المستر ايمري لجهوده في الدفاع عن حقوق العراق في ولاية الموصل (٥) . أرادت الحكومة البريطانية ، بعد أن اطمانت الى موافقة حكومة العراق على تمديد أجل المعاهدة ، أن يقف السعدون على السياسة التي ستتتبعها في مجلس عصبة الأمم ، وذلك لكي تتعرف على موقف الحكومة العراقية في سياستها وبنفس الوقت تدفع الحكومة العراقية الى تهيئة جو مناسب لقبول قرار مجلس العصبة فقد أسبق وزير المستعمرات الى دار الاعتماد في ١٩/آب/١٩٢٥ يطلب اليها أخذ ملاحظات الحكومة العراقية فيما يتعلق بقرار الحكومة البريطانية في أن يتولى وزير المستعمرات بنفسه طرح قضية الموصل في جنيف وبأنه سيبرهن بكل قوته على وجوب ادماج الاثوريين في العراق ، وربما يقول ان الحكومة البريطانية لا تمنع من وجود مندوب من قبل عصبة الأمم يقيم في العراق بصفة مراقب على أن لا يكون له سلطة ادارية أو اجرائية ، وهو ينوي أن يقبل بشروط تخير الاماني بالجنسية وبالاستقلال الاداري للاثوريين وبالحرية الدينية لجميع طوائف الاقلية ، وبأنه سيقبل بشروط حرية التجارة ، وسيقبل بخطط بروكسل (٦) ، تفاوض المعتمد السامي مع السعدون وتوصلا الى اتفاق تام

- (١) عن كتاب من السعدون الى الملك في ١٣/آب/١٩٢٥ ( اثنا ، وجود الملك في لندن ) .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة رقم ك ، ( ورقة / ٣ ) .
- (٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ١٤٤ ) هـ .
- (٣) عن كتاب السعدون الى الملك بتاريخ ١٣/آب/١٩٢٥ م . و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة رقم ك ، ( ورقة / ٣ ) .
- (٤) م . و ، ملفات البلاط ، ملف رقم ٩/ ، عن عدة ملفات ، والمقصود هنا - الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١٩٢٦/٦/١ ، ( ورقة / ١٣٠ ) .
- (٥) رسالة السعدون الى الملك ( خلال وجود الملك في لندن ) في ٣٠/٩/١٩٢٥ م . و ، ملفات البلاط ملف متفرقة ، رقم ك ، ( ورقة / ٩ ) .
- (٦) برقية رقم ٣١٤ ، ومؤرخة في ١٩/آب/١٩٢٥ من وزير المستعمرات الى المعتمد السامي في العراق م . و ، ملفات البلاط ، قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ١٢٧ - ١٢٨ ) .

حول المنهاج الذي وضعتة الحكومة البريطانية . وبنفس الوقت اتفقا أن يخبرا الحكومة البريطانية بنقطة تتعلق بالاثوريين ، وهي انه اذا سلمت منطقة ( تيار العليا وتيار السفلى ) التي كان يسكنها الاثوريين ، الى تركيا وأبى سكانها الاصليون الرجوع الى هناك ، يستحيل ايجاد بقعة واحدة في العراق تكفيهم جميعا وينبغي حينئذ توزيعهم بين القرى الكردية وهذا ما يمتنعون عنه بشدة لانه يؤدي الى تفكك كياناتهم الخاص (١) . وافقت الحكومة البريطانية على الطلب الاخير وارسل المعتمد السامي الى السعدون يخبره بأن المستر ايمرى سيطلب في خطابه الافتتاحي الذي سيلقيه أمام عصبة الامم ، بتحويل الاراضي التي في شمال خط بروكسل الى العراق لغرض اسكان الاثوريين (٢) . وعلى هذا يمكن القول أن السعدون كان قد وافق على ما جاء في تقرير اللجنة الاممية ، كما وافق على السياسة التي ستتبناها بريطانيا في دفاعها عن العراق أمام مجلس العصبة في ايلول ١٩٢٥ ، بسبب الخطر التركي الذي ظل يهدد بفقدان الموصل ، ويدفع بمئات المهاجرين من سكان الحدود نحو الداخل .

#### صدي قرار عصبة الامم في سياسة السعدون :

بدأ مجلس عصبة الامم منذ اوائل ايلول ١٩٢٥ مناقشة تقرير اللجنة الاممية الاستماع الى الحجج التي قدمها كل من الجانب البريطاني والتركي لاسناد موقفه وخلال ذلك لم تؤثر تركيا انتظار ما ستسفر عنه جلسات مجلس العصبة بل استمرت قواتها تضغط بقسوة على القرى الموجودة جنوب خط بروكسل وتجبر سكانها على ترك مناطقهم ، كما لم يتخذ مجلس العصبة اجراءات مؤثرة لتهدئة الحالة عند الحدود ، فكل ما هناك انه قرر في ١٩٢٥/٩/٢٤ ارسال لجنة برئاسة الجنرال ليدونير لمعرفة حقيقة الموقف عند الحدود (٣) . اعتبر السعدون عمل ( لجنة ليدونير ) مضيعة للوقت وبعث برسالة الى الملك في لندن يخبره فيها بأن البلاد تلقت قرار مجلس عصبة الامم بكل أسف لما في ذلك من التأخير في حسم

- (١) عن برقية من المعتمد السامي الى وزير المستعمرات مرقمة ٤٢٧ ومؤرخة ٢١ / (ب) / ١٩٢٥ . م. و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١ / ٤ / (ورقة / ١٢٩) .
- (٢) عن كتاب المعتمد السامي الى السعدون في ٢٩ / ٨ / ١٩٢٥ مرقم ٢٠٠ م. و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١ / ٤ / (ورقة / ٢٨٨) .
- (٣) كان مجلس العصبة قد استلم رسالة من الحكومة البريطانية في ٢١ / ايلول ١٩٢٥ واخرى من الحكومة التركية في ١٩٢٥/٩/٢٢ ، يشكو كل منهما الحالة عند الحدود ، فقرر المجلس في ١٩٢٥/٩/٢٤ ارسال لجنة من قبل عصبة الامم الى المنطقة لتمكن المجلس من معرفة الموقف عند خط بروكسل .
- عن تقرير لعصبة الامم في جنيف برقم ٧٨٥/س. مؤرخ ٩/كانون اول ١٩٢٥ موجه من قبل وزير المستعمرات بلندن الى دار الاعتماد في بغداد م. و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١ / ٤ /



القضية (١) . وصلت لجنة ليدونير الى العراق في ٢٦/١٠/١٩٢٥ واجرت استفساراتها ضمن المنطقة العراقية لان الاتراك لم يسمحوا لها بالتحقيق شمال خط بروكسل (٢) ، وغادرت في ٢٣/١١/١٩٢٥ وقد أخبر الجنرال ليدونير عصابة الامم ، أثناء فترة وجوده في العراق ، بأن الاتراك قد طردوا المسيحيين من جنوب خط بروكسل وانهم اقترفوا الجرائم بحقهم ، وان مجرد ظاهرة التهجير ربما تكون لها نتائجها التي تستحق انتباه ورعاية مجلس العصبة (٣) . الا ان مجلس العصبة لم يتخذ أي قرار خلال فترة وجود اللجنة في العراق وذلك على أمل ان يصله تقرير اللجنة كاملا . من ناحية أخرى تميزت فترة وجود لجنة ليدونير في العراق بزيادة تحشدات القوات التركية على الحدود ، بعكس ما كان متوقعا ، مما زادت بدورها في قلق الحكومة العراقية وراحت الصحف من جانبها تجسد ذلك القلق في اليوم الخامس والسادس من تشرين الثاني ١٩٢٥ فأكدت ان هناك تعاونا فرنسيا وتركيا ضد العراق وان السلطات الفرنسية في سوريا أعطت تسهيلات لمرور الفرق التركية بواسطة سكة الحديد الى ( نصيين ) (٤) ، وقد حملت تلك المقالات سكرتير المعتمد الى ان يتصل بالسعدون ويوضح له بأن الحقائق الفعلية ليست كما تصورتها الصحافة العراقية ، فأكبره بأنه وفق اتفاقية أنقرة المعقودة بين فرنسا وتركيا ، للاتراك الحق في تحريك قطعاتهم على السكة الحديدية في المنطقة السورية ، وان اتفاقية أنقرة لا تسمح بأن تمر الفرق لاجل ضرب ومواجهة دولة أخرى ، ولذلك سوف لن تسمح السلطات الفرنسية لتلك القوات التركية بأن تجتاز دون أن تأخذ منها التأكيدات بأن تلك القوات لم تستعمل للتعدي على العراق ، وأضاف ان الفرنسيين قد سمحوا في الوقت الحاضر لثلاثة قطارات من الفرق للتحرك نحو الشرق ولكنهم رفضوا السماح لتحرك أكثر نحو الشرق حتى تصل الاعداد المرسلة وطلب الى السعدون أن يوضح بدوره هذا الموقف الى الصحافة العراقية (٥) ، وعلى هذا يمكن القول أن بدء مناقشة مجلس العصبة لمشكلة الموصل لم يبدل شيئا في موقف تركيا عند الحدود ، وبعبارة أخرى بقيت الحكومة العراقية مستعدة لقبول صيغة أي قرار يصدر عن مجلس العصبة ويؤدي الى تهدئة اوضاع الحدود على الاقل .

(١) عن رسالة وجهها السعدون الى الملك فيصل بتاريخ ٢٤/٩/١٩٢٥ م و ، ملفات البلاط ، ملفه اوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة / ٧ ) .

(٢) عند مغادرة اللجنة ظل اثنان من اعضائها في الموصل للنظر في شكاوي أخرى ربما تظهر .

Bell's Letters. P. 451.

(٣) عن تقرير الجنرال ليدونير م و ، ملفات البلاط ، قضية الموصل ، رقم ٤/١ ( الاوراق / ٢٥ ) ( ١٢٦ ) .

(٤) عن كتاب سكرتير المعتمد بوردين الى السعدون في ٧/١١/١٩٢٥ ، مرقم بم ٣٠٤/١٠ م و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ٤/١ ( ورقة / ٦٠ ) .

(٥) الاستقلال ، ١٩٢٥/١١/٦٥ .

كانت تركيا قد رفضت ، منذ أن وافقت في ١٩٢٤/٩/٥ على احالة الخلاف الى عصبة الامم ، على أن يكون لمجلس العصبة صلاحية تقرير الحدود نهائيا (١) وذلك على عكس ما ظلت تطالب به بريطانيا (٢) . ولكي يحدد مجلس العصبة شكل القرار الذي سيتخذه استنادا الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان التمس من محكمة العدل الدولية في لاهاي ابداء رأيها فيما اذا كان القرار ، قرار تحكيم أو توصية أو توسط بسيط ، وهل يجب أن يكون القرار بالاجماع أو يمكن ان يتخذ بالاكثرية ، وهل لممثلي تركيا وبريطانيا ان يشتركا بالاقتراع . فاجابت محكمة العدل في ١٩٢٥/١١/٢٥ كما يأتي : ١ - يؤخذ القرار بموجب الفقرة الثانية من المادة الثالثة من معاهدة لوزان ويكون واجبا على الفريقين التركي والبريطاني التمسك به ، وهو الفصل البات في الحدود بين تركيا والعراق . ٢ - يجب ان يكون القرار بالاجماع وللفريقين التركي والبريطاني حتى الاشتراك في التصويت ولكن لا يؤخذ صوتهما في تعيين ما اذا كان هناك اجماع في الرأي أو خلافه (٣) . ولما تبني مجلس العصبة قرار محكمة لاهاي في ١٩٢٥/١٢/٨ انقطع المندوبون الاتراك عن حضور جلساته ، أي انهم استمروا في رفض أن يكون للمجلس صلاحية فرض حكم نهائي (٤) الا انه مع هذا أصدر مجلس العصبة قراره في ١٩٢٥/١٢/١٦ بجعل خط بروكسل حدا فاصلا بين العراق وتركيا ، بشرط : أولا - أن تعقد معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا تتضمن دوام عهد الانتداب على الشكل المعين في معاهدة التحالف المنعقدة بينهما لمدة ( ٢٥ ) سنة ، ما لم يدخل العراق قبل تلك المدة عضوا في عصبة الامم وفقا للمادة الاولى من ميثاق العصبة ، وعذه المعاهدة ينبغي أن تبلغ الى مجلس العصبة في مدة ستة أشهر اعتبارا من تاريخ القرار ، وعندئذ يصبح قرار المجلس في مسألة الحدود نهائيا . ثانيا - تعرض بريطانيا على مجلس العصبة التدابير التي ستتخذها لاجل منح الاكراد حقوقا بالادارة المحلية التي اوصت بها لجنة التحقيق . ثالثا - تؤمن بريطانيا

- (١) عن مذكرة رفعتها الحكومة التركية الى السكرتير العام لعصبة الامم بتاريخ ١٩٢٤/٩/٥ .  
 م.و ، ملفات البلاط ، ملف تركيا وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ٣٥ ) .  
 (٢) عن برقية مرقمة ( ٣ ) ومؤرخة في ١٩٢٥/٩/٥ مرسلة من وزارة الخارجية البريطانية الى المقيم السامي في جنيف .

- م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ٧٩ ) .  
 (٣) عن برقية موجهة من وزير المستعمرات الى دار الاعتماد بتاريخ ١٩٢٥/١١/٢٥ كذلك عن بيان صادر عن الحكومة البريطانية . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ٥٦٤٤/ ) .

- (٤) عن برقية من قنصل بريطانيا في جنيف الى دار الاعتماد ببغداد م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/٥ ( ورقة / ٢٤ ) .



بصفتها دولة منتدبة وبقدر الامكان بقية مقترحات لجنة التحقيق فيما يتعلق بتأمين السكنية وحماية جميع العناصر واتخاذ التدابير المنوه بها في التوصيات الخاصة في تقرير لجنة التحقيق (١) . سر قرار مجلس العصبة في بغداد في ١٢/١٧/ ١٩٢٥ وكان وقعه أليما على الشعب العراقي ، فقد رأى العراقيون ان ارغامهم على قبول شروط تملئها الروح الاستعمارية المتمثلة بحكومة بريطانية لتحافظ بذلك على انتدابها في بلادهم لمدة ربع قرن هو عار ومذلة وموت شنيع للعراق . وان الشعب العراقي سيعلم للملا تبرمه من الحكم الجائر الذي أصدرته عصبة الامم (٢) . ويذكر ساطع الحصري الذي ظل يؤكد على اهمية حسب قضية الموصل بالنسبة للعراق (٣) عندما شاعت في العراق توصيات العصبة ، لاقتني عدة أشخاص ممن ناقشتهم في اهمية الموصل ، ووجهوا الي هذا السؤال : هذه النتيجة هل أنت مرتاح اليها ؟ فقلت لهم : أنا مرتاح منها ، ليس لانني اجدتها ( حسنة ) في حد ذاتها ، بل لاني اعتقد ، انها احسن من غيرها ، انها « امور » أما الجهات الرسمية في العراق ، والتي كانت أكثر تحسسا لخطورة النوع الشرين ، .

بين العراق وتركيا ، فقد رحبت بالقرار خاصة وانها كانت متفقة مع بريطانيا ، كما راينا ، على كل ما جاء به من شروط ، فقد بعث الملك فيصل ببرقية شكر الى ملك بريطانيا ( جورج الخامس ) كما بعث السعدون الى بلديين ( رئيس الوزارة البريطانية ) بكتاب يعرب له عن سرور الحكومة العراقية العظيمة من القرار الذي اتخذته مجلس العصبة ، ويخبره بان القرار قوبل من الشعب العراقي بمزيد الاستحسان ، وأضاف ان الحكومة العراقية تبدي شكرها للحكومة البريطانية على المساعي التي بذلتها في سبيل المحافظة على حقوق العراق الحيوية وخاصة المستر شامبرلن والمستر ايمري اللذين قاما بالدفاع عن القضية بأنفسهما ، ولكي يظهر السعدون استعداد حكومته لتنفيذ ما جاء به القرار ، اخبر السعدون بلديين عن استعداد حكومته من الان لبدء مفاوضات عقد المعاهدة الجديدة . كذلك بعث السعدون بكتاب الى سكرتير عصبة الامم ابلغه فيه شكر الحكومة العراقية للعصبة على قرارها « العادل » وابلغه ان القرار قوبل في جميع أنحاء العراق بمزيد الاستحسان (٤) . اراد السعدون بتلك العبارات أن لا تضيق فرصة اينتفاظ العراق بولاية الموصل خاصة بعد أن استلم اخبارا من جعفر العسكري ( ممثلا .

(١) م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/١٠٩٦ و ١٠٩٧ .

(٢) عن بيان حفظته سجلات البلاط الملكي بتاريخ ١٢/٢٧/ ١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ( مخابرات شتى ) رقم ط ٦/٦ ، لسنة ١٩٢٥ ( ورقة /٤ ) .

(٣) عن برقية بعث بها القنصل البريطاني في جنيف الى المتمد السامي ببغداد مرقمة (٤٢) ومؤرخة ١٢/١٦/ ١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج ٩/ ، فتح في ٢٨/٣/ ١٩٢٦ - ١/٦/ ١٩٢٦ ( الورقة /١١٥ ) .

(٤) الحصري - ساطع ، مذكراتي ، ص ٥١١ .

العراق السياسي في لندن ) تقول : ان الرأي العام البريطاني غير مستقر فيما يخص العراق ، فمن قائل بترك العراق ومن محبذ الاحتفاظ بميناء البصرة فقط ، واما القسم الاعظم والحكومة فراغب في ايجاد حل موافق يضمن مصالح بريطانيا والعراق ويفضي الى انقاص النفقات التي تتكبدها بريطانيا (١) ، ولكي لا تضيق الفرصة على العراق لم يقتصر تأييد السعدون لقرار مجلس العصبة على عبارات الشكر التي بعثها الى المسؤولين الانكليز ، بل سعى الى تهئية جو المفاوضات المناسب لتمديد أجل المعاهدة الانكليزية العراقية منذ ان علم بمحتويات تقرير لجنة التحقيق الاممية ، فقد اقنع السعدون وزرائه ، كما رأينا ، كما استطاع ان يجعل أعضاء حزب التقدم في مجلس الامة يوافقون على قبول (٢) تمديد أجل المعاهدة منذ ايلول ١٩٢٥ .

#### مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ :

ما ان بدأت المباحثات لعقد المعاهدة الجديدة التي نص عليها قرار مجلس العصبة في ١٦/١٢/١٩٢٥ ، حتى اتخذت الحكومة البريطانية من ضيق الوقت حجة لتأجيل النظر في التعديلات التي وعدت بادخالها على الاتفاقيتين المالية والعسكرية (٣) ، فقد رفع المعتمد السامي كتابا الى الملك في ١٨/١٢/١٩٢٥ يؤكد فيه ما لعقد المعاهدة الجديدة بأقل ما يمكن من التأخير من الاهمية الكبرى ، وبأن المعاهدة هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها تأمين تثبيت حدود العراق ، وأوضح للملك بأن الحكومة البريطانية تنظر الى الاهمية الحيوية لعقد المعاهدة الجديدة بأقرب ما يمكن بمقدار من الاهتمام بحيث يظهر انها لا تنوي ان تدمج في الوثيقة الجديدة التعديلات المختلفة للاتفاقيتين المالية والعسكرية ، وأضاف ان وزير المستعمرات يرغب في عرض المعاهدة الجديدة على مجلس عصبة الامم في جلسة خصوصية قبل منتصف كانون الثاني ١٩٢٦ (٤) . تكرر تأكيد الحكومة البريطانية على ضرورة الاسراع في عقد المعاهدة فسي كتاب وزير المستعمرات ( ايمري ) الى الملك فيصل بتاريخ ٢٤/١٢/١٩٢٥ ، ولما لم تكن أسباب الاسراع بعقد المعاهدة مقنعة ، خاصة وان قرار مجلس العصبة قد أعطى فترة ستة أشهر

(١) من كتاب بعث به جعفر العسكري الى السعدون في ١٩/١٢/١٩٢٥ م ، و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/١ ( ورقة ١ ) .

(٢) عن حديث بين ممثل العراق السياسي في لندن (جعفر العسكري) مع وزير المستعمرات البريطاني ( ايمري ) بتاريخ ١٦/١٢/١٩٢٥ ، مرسلة صورة منه الى عبد المحسن السعدون .

(٣) و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤/١ ( ورقة ١٧ ) .  
(٤) راجع الوعد الذي أعطى المنحوب السامي هنري دوبس الى السعدون خلال مناقشة المجلس التأسيسي للمعاهدة العراقية البريطانية ، ص ١٥٣ .

(٤) عن كتاب سري من المعتمد السامي الى الملك في ١٨/١٢/١٩٢٥ م ، و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، ١٩٢٦ ، عن عدة ملفات والمقصود هنا الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ ( ورقة /



للوصل الى عقد تلك المعاهدة ، فقد أدرك الملك الدافع وراء التأكيدات البريطانية ، لذلك لم يغفل الملك في جوابه على كتاب ( ايمري ) في ١٩٢٥/١٢/٢٦ ان يبين له ، بعد ان أكد استعدادة للحصول على موافقة سريعة على المعاهدة ، بان الموقف يضطره الى طلب بعض التعديلات في المعاهدة ، وبان هذه التعديلات سوف لا تغير شيئا في جوهر المعاهدة ، اذ ان هناك مقاومة شديدة للمعاهدة ينبغي التغلب عليها (١) . لم تأخذ الحكومة البريطانية بطلب الملك فيصل فقد أرسلت اليه في ١٩٢٥/١٢/٢٨ ، بواسطة سكرتير المعتمد السامي في العراق ، لائحة المعاهدة الجديدة مرفقة بكتاب سري يبين فيه سكرتير المعتمد بان حكومته ليست مستعدة لتبديل نصوص اللائحة بوجه عام ، وبان وزير المستعمرات ( ايمري ) قد أكد على مرة أخرى ضرورة توقيع المعاهدة و ابرامها لان كل تعديل لنصوصها يكون له وقع سيء للغاية على كل من عصبة الامم والحكومة البريطانية وقد يمحو الفوائد التي جناها العراق بواسطة قرار عصبة الامم والمتعلقة بحدوده الشمالية ، وان من المحتمل جدا أن تعتبر عصبة الامم طلب اجراء التعديلات دليلا على تردد الحكومة العراقية في قبول قرارها . ولم يكتف سكرتير المعتمد ببيان رأي حكومته وانما أراد ان يجسد الموقف فأضاف ، بان الحكومة البريطانية تجابه معارضة قوية لسياستها في العراق وهذه المعارضة ستزداد اذا شاعت في انكلترا فكرة ان الحكومة العراقية مترددة في قبول المعاهدة المقترحة ، وفي الاخير أوضح السكرتير بان ليس هناك اعادة نظر بالاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة القديمة قبل عقد المعاهدة الجديدة وان ذلك القسم من المادة الثامنة عشرة من المعاهدة القديمة الذي يسمح باعادة النظر باق في المعاهدة الجديدة (٢) فوجد الملك فيصل في كتاب السكرتير أن الحكومة البريطانية لم تترك له مجالا للتفاوض من جديد فأودع لائحة المعاهدة الى السعدون للتوصل الى قرار حولها مع وزرائه . ناقش مجلس الوزراء لائحة المعاهدة في ١٩٢٥/١٢/٢٩ وفي ١٩٢٥ وفوجيء بان فترة تمديد المعاهدة السابقة ، التي طالب بها قرار عصبة الامم ، لم تقتصر على المعاهدة السابقة وحدها وانما شملت الاتفاقيات الملحقه بها . فقرر المجلس عدم الموافقة على ما جاء في لائحة المعاهدة الجديدة من

(١) عن كتاب الملك الى وزير المستعمرات ( ايمري ) في ١٩٢٥/١٢/٢٦ . وثيقة غير مرقمة

(٢) عن كتاب سري من سكرتير المعتمد السامي الى الملك في ١٩٢٥/١/٢٨ م ١٠ ، ملفات

الملف رقم ج ٩ ، لسنة ١٩٢٦ ( وثيقة / ٤٠ - ٤٢ ) .

(٣) نصت لائحة المعاهدة الجديدة التي ناقشها مجلس الوزراء في ١٩٢٥/١٢/٢٩ على « الاتفاقيات المختلفة بين الفريقين الساميين المتعاقدين الملحقه بمعاهدة العاشر من تشرين اذار ١٩٢٢ ، تبقى فيما يخص مدتها المفعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة . معمولا بها للمدة المنصوص عليها في المعاهدة الحاضرة ، واما في الخصوصيات الاخرى فلا تمس احكامها » .  
عن نص المعاهدة التي بعث بها سكرتير المعتمد الى الملك في ١٩٢٥/١٢/٢٨ م ١٠ ، ملفات البلاط  
ملف ج ٩ ( ورقة / ٤٤ و ٤٥ ) .

مراد متعلقة بتلك الاتفاقيات على أساس ان فترة الخمس والعشرين سنة قد شملت الاتفاقيات المذكورة أيضا بينما المفروض ان تنتهي مدتها ، حسب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، بعد مضي أربع سنوات على ابرام المعاهدة القديمة ، وبين مجلس الوزراء بأنه لا يرى سببا يجعل لاحكام تلك الاتفاقيات أهمية كاهمية احكام المعاهدة القديمة لان تلك الاتفاقيات تتعلق بعلاقات الحكومتين الانكليزية والعراقية مباشرة ، وقد جرت مراسلات عديدة من أجل تعديلها ، ورأى مجلس الوزراء بأنه نظرا الى الوعد الصادر من المندوب السامي في المجلس التأسيسي بتعديل الاتفاقيات المذكورة بروح السخاء والعطف على العراق ، فإنه لا يمكن البحث في تمديد أجل هذه الاتفاقيات بلا قيد ولا شرط ولا يتصور ان مجلس الامة سيوافق على ذلك ، كما اقترح مجلس الوزراء ان تلغى العبارة المتعلقة بالاتفاقيات من المعاهدة الجديدة ، وتعد بين الطرفين اتفاقية خاصة تكون ذبلا للمعاهدة الجديدة وتتضمن تعهد الحكومة البريطانية بأن تكون مدة الاتفاقيات مقصورة على مدتها المبينة في بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ . وان يبدأ فوراً بتعديلها على الصورة الموعود بها ، على أن يعاد النظر فيها وفقا للمادة ( ١٨ ) من المعاهدة الجديدة ، كل أربع سنوات طول مدة المعاهدة الجديدة حسبما تقتضيه الظروف الراهنة آنذ ، كما طالب قرار مجلس الوزراء أن تصرح الحكومة البريطانية في الاتفاقية الخاصة بأنها ستسعى لادخال العراق في عصبة الامم خلال الاربع سنوات التي أعقبت تصديق المعاهدة القديمة ، كما ورد في المادة السادسة منها ، واذا رفضت عصبة الامم ذلك فعليها أن تسعى لادخال العراق في عضوية العصبة وتأييده كل أربع سنوات مرة خلال مدة الخمس والعشرين سنة التي نصت عليها المعاهدة الجديدة .

أما المواد المتعلقة بالمعاهدة القديمة فقد قرر مجلس الوزراء الموافقة عليها على أساس انها تحتوي على أسس دولية عامة يهتم عصبة الامم المحافظة عليها ، ولانها لا تختلف عما جرى الاتفاق عليه بين السعدون والسلطات البريطانية قبل صدور قرار عصبة الامم وعلى أساس ان كل ما سيجري من تغيير هو ان العلاقة بين العراق وبريطانيا ستمدد لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق عضوا في عصبة الامم قبل انقضاء المدة المذكورة (١) . أيد الملك فيصل قرار مجلس الوزراء الذي بلغه الى المندوب السامي في ٣٠/١٢/١٩٢٥ مؤكدا له ان المعاهدة على تلك الصورة سوف لن تنال موافقة مجلس الامة (٢) . لم يكتف السعدون بتأييد الملك ، اذ وجد انه لا محال على ابواب الخلاف مع السلطات البريطانية ، لذلك أراد أن يحصل على دعم مجلس النواب لموقفه كيما تقوى حجته أثناء المناقشات مع

(١) عن قرار مجلس الوزارة في ٢٩/١٢/١٩٢٥ م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، لسنة ١٩٢٦ ( ورقة / ٤٨ ) .

(٢) ن . م . ، ( ورقة / ٥١ ) .



السلطات البريطانية وربما يحملها على استثناء الاتفاقيات الملحق بمعاهدة ١٩٢٢ من مدة التمديد . وفي ١٩٢٥/١٢/٣١ أوضح السعدون لمجلس النواب ، الذي كان قد باشر جلساته قبل عشرة أيام بعد انتهاء فترة تأجيله البالغة ( ٤٥ ) يوما ، بأن الحكومة استلمت قبل يومين لائحة المعاهدة الجديدة وان الاتصالات جارية حولها الان بين الحكومتين العراقية والبريطانية ، ووعد المجلس بأنه سيقدم اليه كل ما يعرض من اقتراحات ونتائج حول المعاهدة ، وبأن حكومته سوف لا تبت في أمر ما لم تعرضه على المجلس (١) . كان الغرض اذن أن يكون لاراء مجلس النواب صدق في مناقشات المعاهدة التي سيخوضها السعدون مع السلطات البريطانية ، ولكن نجد المعارضة داخل مجلس النواب لم تهتئ للسعدون تلك الفرصة ، وانما أرادته أن يتحسس مغبة تحاشيه عرض تطورات قضية الموصل على مجلس النواب قبل هذا الاوان . فمع ان السعدون حاول أن يقنع المجلس بأن المعاهدة ليست من المعاهدات العادية فهي تمس حياة الامة ومصير البلاد وبانه لا يود أن تقبل الحكومة على عاتقها المسؤولية بدون ان يطلع مجلس النواب على مناقشاتها من البداية الى النهاية ، وبانه مستعد لعقد جلسة سرية مشتركة بين الحكومة والمجلس تناقش جميع المسائل ، الا ان المعارضة ، المتمثلة بحزب الشعب ، رفضت ذلك على أساس ان القوة التنفيذية تتفاوض في المعاهدات في جو هادئ وان هذا الجو لا يتوفر في مناقشات المجلس التشريعي ، وعلى أساس انه لا يجوز أن تعرض تفاصيل المعاهدة على مجلس النواب قبل عقدها من قبل الحكومة . وخاطبت السعدون بأن عليه أن يقوم بما عهد اليه من واجبات واذا لم يوافق المجلس على عمله فيجب عليه أن ينسحب من مركزه (٢) . كان بالامكان أن توافق الاكثرية ، التي ظل يتمتع بها حزب التقدم داخل مجلس النواب ، على طلب السعدون ولكن وجد السعدون بأنه سوف لا يتحقق الغرض الذي ينشده من وراء اشراك المجلس في مناقشات المعاهدة طالما ان المجلس غير منسجم في مناقشاته ، لذلك طلب الى مجلس النواب أن يكتفي بمناقشة طلبه ، وقرر ان يواجه **وحد** الموقف .

تسلم السعدون في ١٩٢٦/١/٤ جوابا يبين عدم موافقة الحكومة البريطانية على اجراء التعديلات التي طالب بها مجلس الوزراء العراقي (٣) ، فعقد السعدون مجلس الوزراء في اليوم التالي ، وقرر تمسكه بقراره الاول ( قرار ١٢/٢٩ ١٩٢٥ ) للاسباب التالية : -

- (١) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٥/١٢/٢١ .
- (٢) ن . م . ، جلسة ١٩٢٥/١٢/٣١ .
- (٣) عن كتاب سكرتير المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/١/٤ بدون رقم م . و . ، ملف البلاط ، ملف المفتوح في ١٩٢٦/٢/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ ( ورقة / ٥٦ )

١ - نظرا الى روحية الشعب من الصعب جدا أن يوافق مجلس الامة على المعاهدة بنصها الحالي .

٢ - ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للبر بالوعود الصريحة التي صدرت عن كبار

رجال الدولة الحليفة المسؤولين قبل ابرام المعاهدة القديمة وبعده فيما يتعلق بتعديل الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة .

٣ - ان الامة العراقية والحكومات المتعددة التي جلست على دست الحكم قد أظهرت كلها تساهلا عظيما في جميع الامور التي تمس مصالح الدولة الحليفة وهي بدورها الان تأمل منها أن لا تضمن عليها بتنفيذ ما وعدت به .

٤ - ان الاتفاقيات الملحقه هي مما يمس مصالح كلا الحكومتين مباشرة ولا علاقة (١) لها بقرار مجلس عصبة الامم .

في صباح يوم ١٩٢٦/١/٦ حمل السعدون بنفسه نسخة من قرار مجلس الوزراء الى الملك ، ويبدو ان الملك لم يوافق على صيغة القرار اذا اقتنع السعدون بضرورة اجراء تغيير في عباراته ، فرجع السعدون الى ديوان رئاسة الوزارة وأمر رئيس ديوانه ( عبد القادر رشيد ) باجراء تعديل في بعض عبارات القرار ، ثم اتجه الى دار الاعتماد بغية اطلاع سكرتير المندوب السامي على آخر تطورات الموقف الوزاري من المعاهدة لعله يصل معه الى اتفاق مشترك وأثناء ذلك ادخل ( عبد القادر رشيد ) التعديل ، الذي أمر به السعدون ، على عبارات القرار وارسل ، بواسطة فراش رئاسة الديوان الملكي ، نسخة من القرار الاول ونسخة منه على الصورة المعدلة الى رئاسة الديوان الملكي ، بناء على طلب ( رستم حيدر ) - رئيس الديوان الملكي (٢) - ومع أن الوثائق لم تكشف عن ماهية التعديل الذي أدخله السعدون على قرار مجلس الوزراء بعد رجوعه من البلاط الا انه يظهر من سير الاحداث ان الملك والسعدون أرادا أن يحوي القرار شيئا من المرونة تتيح فرصة للتغير في الموقف البريطاني ، لانه ما أن أخفق السعدون في التوصل الى حل مرضي مع سكرتير المندوب السامي الا ورجع الى ديوان مجلس الوزراء ، حيث كان مجلس الوزراء ملتثما ، وقرر حذف التعديلات التي ادخلت على القرار (٣) الذي اتخذه مجلس الوزراء في ١٩٢٦/١/٥ .

- (١) عن قرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسة ١٩٢٦/١/٥ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف ج ، الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ (ورقة/٥٩) .  
(٢) عن كتاب خطي وجهه سكرتير مجلس الوزراء ( عبد القادر رشدي ) بتاريخ ١٩٢٦/١/٦ الى رستم حيدر ( رئيس الديوان الملكي ) .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/١٢/٥ ( ورقة/١ ) .  
(٣) عن كتاب خطي وجهه سكرتير مجلس الوزراء ( عبد القادر رشيد ) الى رسم حيدر بتاريخ ١٩٢٦/١/٦ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/٥ ( ورقة/١ ) .



يوضح الكتاب الذي أرسله سكرتير المندوب السامي الى السعدون في اليوم التالي ١٩٢٦/١/٧ نتيجة المباحثات التي أجراها السعدون مع سكرتير المندوب في ١٩٢٦/١/٦ . فقد رفض سكرتير المندوب الاخذ بالتعديلات التي طالب بها مجلس الوزراء العراقي ، ولكي يدفع بكل ما لديه من حجج لحمل السعدون على قبول المعاهدة ، أخبره في ١٩٢٦/١/٧ بأن هناك معارضة شديدة للمعاهدة في انكلترا ، أشد بكثير مما يحتمل أن يحصل في مجلس الامة العراقي ، وأوضح له بأن حزبي الاحرار والعمال يعارضان معارضة شديدة لاي توسع في مسؤوليات بريطانيا في العراق ، وأضاف بأن هناك لسوء الحظ عدة أعضاء في حزب المحافظين (١) يشاطرونهما رأيهما هذا ، كما أخبر السعدون أيضا بأن رئيس الوزراء البريطاني قد وعد بأن يعرض المعاهدة الجديدة على بساط البحث حالما يلتئم البرلمان البريطاني في ٢/ شباط/ ١٩٢٦ وحذر السعدون بأنه اذا لم تكن المعاهدة قد وقعت وأبرمت من قبل الملك فيصل في ذلك التاريخ فلا أمل هناك بقبولها من قبل البرلمان البريطاني وحينئذ تصبح الحكومة البريطانية في موقف يحتم عليها أن تبلغ عصبة الامم بأن المعاهدة لا يمكن عقدها ، ويصبح قرار العصبة المتعلق بالحدود بلا مفعول ، كما يصبح من الضروري اتخاذ قرار جديد يحتمل أن لا يكون في مصلحة العراق . ولكي يبين للسعدون بأن الخطر لا زال محدقا وسيؤدي حتما الى ضياع الموصل اذا رفض قبول المعاهدة ، أخبر السعدون بأن التردد الذي سبق اظهاره في انكلترا سيؤول كدليل على ان الشعب العراقي لا يرغب حقيقة في تمديد مدة التحالف مع بريطانيا ، وبهذا يضع سلاحا قويا جدا في أيدي المعارضين للمعاهدة . ولكي يبين للسعدون ان الخطر من جانب الاتراك لا يزال قائما أخبره بأن ما توفى في الوصول اليه من المعلومات المتعلقة بكيفية استقبال قرار مجلس العصبة في أنقرة يدل على ان الحكومة التركية - التي معلوماتها عن حقيقة الحالة النفسية في العراق ناقصة الى درجة غريبة - شديدة الامل باخفاق المفاوضات العراقية - البريطانية حول المعاهدة الجديدة ، وايداع المسألة مرة أخرى الى مجلس العصبة الذي سيكون مجبرا اذ ذاك على الحكم بولاية الموصل بأجمعها الى تركيا ، وعليه فان كل تأخر في المفاوضات يكون من أشد المشجعات للترك في آمالهم لاسترداد الموصل (٢) ، لم تستطع عبارات وكيل المعتمد ، بالرغم من احتوائها على الشيء الكثير من التهديد ، أن تجعل السعدون يعدل عن موقفه ، بل قدم اسبابا أخرى ، في ضوء الحجج البريطانية كتأكيد على أحقية مطالبات وزارته ، فقد أخبر السعدون سكرتير المندوب ( بورديلن ) في ١٩٢٦/١/٩ بأنه مقتنع تماما بأن المعارضة

(١) كان حزب المحافظين هو الحزب الحاكم في بريطانيا حينئذ .

(٢) عن كتاب دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/١/٧ م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩

الملف المفتوح في ٢٨ / ٣ / ١٩٢٦ - ٢٩٢٦ / ٦ / ١ ( ورقة ٧٣ و ٧٤ ) .

للمعاهدة الجديدة قوية في البرلمان البريطاني ، ولكنه يعتقد بأن تنفيذ مطالب الحكومة العراقية ليس مخالفا لرغبات الشعب البريطاني بل هي ما توافق عليه المعارضة في البرلمان البريطاني ، كما أكد له السعدون مرة أخرى بأنه يعتقد تماما بأن عرض هذه المعاهدة بالنص الذي بلغ به من قبل الحكومة البريطانية سيكون له تأثير سيء يزيد من اليأس بين طبقات الشعب كما سيحدث خمولا في الروح الوطنية المتشبع بها أبناء البلاد ، تلك الروح التي ترغب الحكومة البريطانية وعصبة الأمم في تقويتها وانماؤها ليتمكن العراق بواسطتها من السير في مضمار الرقي والتقدم وأخذ جميع المسؤوليات على عاتقه في المستقبل ، ولهذه الأسباب فهو يعتقد أن الحكومة العراقية محقة في طلبها (١) . وفي الوقت الذي تأمل فيه السعدون أن تأخذ الحكومة البريطانية بمطالب الوزارة العراقية أبلغه وكيل المعتمد بأن حكومته مستعدة لاضافة مادتين فقط في المعاهدة الجديدة ، تتعلق الاولى بالموافقة على اعادة النظر بالاتفاقيات مباشرة بعد ابرام المعاهدة الجديدة ، وتتعلق الثانية بالموافقة على اماكن اعادة النظر في المعاهدة والاتفاقيات في الوقت الذي تنتهي فيه معاهدة ١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، ثم بعد ذلك يعاد النظر فيها في نهاية كل أربع سنوات الى أن تنتهي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في المعاهدة الجديدة أو الى أن يدخل العراق في عصبة الأمم ، وأوضح وكيل المعتمد الى السعدون بأن ادخال هاتين المادتين يعني التمسك بالنص الذي مؤداه ان الحكومة العراقية ستتولى المسؤولية العسكرية والمالية وتصبح مسؤولة عن تثبيت الامن الداخلي والدفاع الخارجي في اقرب وقت ممكن على أن لا يتجاوز ذلك الاربع سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقيتين المالية والعسكرية ولكي يقتنع السعدون أخبره بأن ليس هناك ما يمنع حكومة بريطانيا من أن تقرر في نهاية تلك المدة بموافقة البرلمان البريطاني مواصلة بعض وسائل المساعدة المالية للعراق اما بالاحتفاظ ببعض الجنود البريطانيين في العراق أو بإسداء المساعدة المالية في سبيل الانفاق على القوات العراقية لاجل تأمين سرعة دخول العراق في عصبة الأمم (٢) . وجد السعدون أن الحكومة البريطانية لا ترغب في الاستجابة الى قرار وزارته فأرسل يخبر الملك في يوم ١٩/١/١٩٢٦ ، بأن مفاوضاته مع سكرتير المعتمد حول المعاهدة الجديدة قد وصلت الى حد لا يمكنه معه التوصل الى أي اتفاق على النقاط المختلف فيها بين الحكومتين ، ومع ان السعدون أعرب للملك عن اعتقاده

(١) عن كتاب سكرتير دار الاعتماد الى السعدون في ١٩/١/١٩٢٦ م ، ملفات البلاط ، ملف ج / ، الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ ( ورقة ٨ ) .

(٢) عن كتاب السعدون الى الملك في ١٩/١/١٩٢٦ م ، ملفات البلاط ، ملف ج / ٩ ، الملف المفتوح ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ ( ورقة ٨٧ ) .



بضرورة عقد المعاهدة حفظا لصالح البلاد وبغية انقاذ الوطن مما هو معرض له من الاخطار ولكنه من جهة أخرى بين للملك بأنه لا اعتبارات وأسباب وصفها بأنها « وجيهة ولا يجوز غض النظر منها » ، غير مستعد لقبول لائحة المعاهدة بنصها الحالي وبدون ادخال التعديلات التي قررتها وزارته في جلستها المنعقدة في ١٢/٢٩/١٩٢٥ ، وأضاف انه علم من المراسلات التي تلقاها أخيرا من سكرتير المعتمد ، ان الحكومة البريطانية غير مستعدة لقبول آراء الحكومة العراقية في امر التعديل وبناء عليه رأى نفسه مضطرا الى عرض استقالته لعل الملك يختار وزارة تتمكن من مواصلة المفاوضات بنجاح ، وفي الاخير احاط السعدون الملك علما بأن زملاءه متفقون معه في الرأي (١) . لم يفاجأ الملك باستقالة السعدون ، اذ كان قد التقى به قبل يوم تقديم استقالته وفهم منه بأنه عازم على ترك مركزه املا بالوصول الى تعديل يكون أكثر ملائمة لمصالح المملكة (٢) . قرر الملك عدم الموافقة على استقالة السعدون لان القضية في نظره ليست قضية مراكز حكومية بل قضية حياة بالنسبة للوطن ، وبهذا المعنى رد على كتاب استقالة السعدون في اليوم التالي ، بعد أن بين للسعدون بأنه يشاركه نفس الشعور ، وأنه واقف على الصعوبات التي لقيها في المفاوضات الحاضرة ، ومقدر لقيمة التعديلات التي توصل اليها بفضل ثباته . أخبر الملك السعدون بأن هذه التعديلات هي آخر ما يمكن الحصول عليه من بريطانيا نظرا لموقف عصبة الامم وما اختبره هو شخصيا من نفسية الشعب البريطاني ، ولذلك لا يجوز أن يجازف بمستقبل البلاد من أجل تعديل جديد ليس له من الاهمية بحيث يؤثر على كيان البلاد ، كما أوضح الملك للسعدون ما سيحدثه انسحابه من وهن في موقف العراق في الداخل والخارج (٣) أثر جواب الملك ، بما حمله من موضوعية في تفسير لواقع الاوضاع التي سيمر بها العراق ما لم يقبل المعاهدة الجديدة ، في موقف السعدون ، فقد وجد السعدون نفسه بين اختيارين : ضياع الموصل أو قبول المعاهدة ، فاختر الثاني ، ففي جلسة مجلس الوزراء ليوم ١١/١/١٩٢٦ تلي النص الاخير للمعاهدة الجديدة بين العراق وبريطانيا فقرر مجلس الوزراء قبوله ، ثم تم التوقيع عليه في جلسة ١٣/١/١٩٢٦ (٤) . ولاهمية نصوص هذه المعاهدة في علاقة السعدون المقبلة بالسلطات البريطانية لا بد أن تلقى ضوءا على بعض ما ذهبت اليه مواد تلك المعاهدة :

- (١) عن كتاب السعدون الى برديلون في ١٩/١/١٩٢٦ م ، ملف البلاط ، ملف ج ، الملف في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ ( ورقة / ٧٨ ) .
- (٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج / ١ ( وثيقة / ٢ ) .
- (٣) راجع جواب الملك : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج / ٩ الملف المفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦ ( ورقة / ٨٩ ) ، ايضا : م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج / ١ ( وثيقة / ٢ ) .
- (٤) م.و ، ملفات البلاط ، بريطانيا ، رقم ١/٢ ( ورقة / ٢ ) .

**المادة الاولى :** بناء على رغبة الطرفين في ان ينفذا تنفيذا كاملا الشروط الواردة في قرار مجلس العصبة المؤرخ ١٦/١٢/١٩٢٥ . . . . . ان العلاقات بين الفريقين المتعاقدين المعينة الان في معاهدة التحالف . . . . . يجب ان تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق - بموجب المادة الاولى من ميثاق عصبة الامم - عضوا في العصبة قبل انقضاء هذه المدة . . . . . وفقا لبروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ ، تنظم العلاقات بين الطرفين بعد انتهاء المدة المذكورة باتفاقية جديدة . . . . . تشمل فترة المعاهدة الجديدة الاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين الملحقه بمعاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ ، دون ان تمس احكامها .

**المادة الثانية :** يتفق الفريقان . . . على انهما فورا بعد ابرام هذه المعاهدة وبموافقة مجلس العصبة عليها يواصلان النظر بجد ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشر من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ .

**المادة الثالثة :** يتعهد جلالة ملك بريطانيا ، وذلك من غير مساس باحكام المادة السادسة من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ المتعلقة باذخال العراق في عصبة الامم او باحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة التي تجيز تعديل احكام المعاهدة المذكورة او احكام بعض الاتفاقيات الملحقه بها في أي وقت كان بشرط موافقة مجلس عصبة الامم ، بان ينظر بجد ونشاط في المسائل الآتيتين عند حلول الوقت الذي ينبغي ان تنتهي فيه معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ بموجب بروتوكول ٣٠/نيسان/١٩٢٣ تم بعد ذلك في فترات متتابة مدة كل منها اربع سنوات الى ان تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة او الى ان يدخل العراق في عصبة الامم : ١ - هل في الاستطاعة اللاحاق على اذخال العراق في عصبة الامم . ٢ - ان لم يكن في الاستطاعة ذلك ، ينظر في مسألة تعديل الاتفاقيات المبحوث عنها في المادة ( ١٨ ) من معاهدة ١٠/١٠/١٩٢٢ بناء على التقدم الذي بلعته مملكة العراق أو بناء (١) على أي سبب آخر .

بعد موافقة مجلس الوزراء العراقي لم يبق في طريق عقد المعاهدة غير موافقة مجلس الامة العراقي ، ولكي تحمل الحكومة البريطانية السعدون على بذل كل ما في وسعه لتمرير المعاهدة في مجلس الامة استمرت تضرب على وتر أهمية الموصل للعراق ، فمع ان الحكومة البريطانية رفعت الى السعدون في ١٥/١/١٩٢٦ خبر ما أجرته من اضافات جديدة في نص المعاهدة الاصلي ، الا ان الغرض الحقيقي من الكتاب المذكور هو اخبار السعدون بان المعاهدة هي الوسيلة الوحيدة التي تستطيع بها حكومة بريطانيا ان تحصل للعراق على الحدود التي تعتبرها جوهرية

(١) عن نص اللانحة .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ١/٢/٠ ( الاوراق ٤٦٥ و ٤٦٠ ) .

م . و ، البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/٠ ( ورقة ٢ ) .



لاجل كيانه في المستقبل ، وان رفض مجلس الامة العراقي أو ابدائه صعوبات بشأن قبولها معناه عدم انتظار اية مساعدة أخرى من الحكومة البريطانية ، وتكررت تأكيدات دار الاعتماد مرة أخرى في ١٧/١/١٩٢٦ على ضرورة موافقة مجلس الامة العراقي على ابرام المعاهدة ، وبأن قرار الحدود يصبح قطعيا حالما يبلغ مجلس العصبة بعقد المعاهدة (١) .

أوحى السعدون للسلطات البريطانية خلال مفاوضات المعاهدة بأن اكبر عقبة ستقف في طريق المعاهدة الجديدة هي معارضة مجلس الامة العراقي لها ، وطالب بتعديل موادها على أساس ان ذلك التعديل سيخفف من حدة المعارضة اذا ما عرضت في المجلس المذكور ، ولكن الحقيقة كانت خلاف ذلك ، اذ لم تظهر معارضة مجلس النواب كعقبة في طريق المعاهدة بقدر ما أظهرته صلابة موقف السعدون ، والحقيقة ان موافقة السعدون بحد ذاتها كانت تعني موافقة أكثرية مجلس النواب ، لانه لم يكن من عادة السعدون أن يتخذ قرارا دون موافقة حزبه (٢) ، حزب التقدم ، الذي ظل يتمتع بالأكثريّة البرلمانية ، ولذلك لم يبق في طريق تصديق المعاهدة في مجلس النواب أساسا سوى الاقلية المعارضة المتمثلة بحزب الشعب . أراد السعدون تحاشي كثرة تعليقات المعارضة وانقاداتها فعقد اجتماعا مستعجلا لحزب التقدم في يوم عرض المعاهدة على مجلس النواب تقرر فيه أن يطلب الحزب مناقشة المعاهدة في مجلس النواب بصورة مستعجلة ومن دون أن تحال الى لجنة برلمانية لدراستها (٢) في جلسة ١٨/١/١٩٢٦ رفع السعدون الى مجلس النواب لائحة المعاهدة ومذكرة مطولة حولها يبين فيها التطورات التي مرت بها قضية الموصل والجهود التي بذلتها الحكومة العراقية في سبيل الاحتفاظ « بالحلف البريطاني » وكذلك ذكر الاسباب التي تدعو الى الاستعجال بتصديق المعاهدة القائمة على أساس ان المعاهدة الجديدة هي عبارة عن تمديد أجل المعاهدة القديمة المعروفة لدى الجميع ، وعلى أساس ان هناك أسبابا سياسية تستلزم الاسراع بتصديق المعاهدة . ما أن انتهى السعدون من كلامه حتى تقدم نائبان من حزب التقدم ( محمد سعيد العبد الواحد - نائب البصرة - ونافع الملاك - نائب الديوانية - ) وطلبا موافقة مجلس النواب على مناقشة المعاهد فورا بدون احوالها الى لجنة برلمانية وذلك وفقا للمادة ( ٤٠ ) من نظام المجلس الداخلي (٤) ، على الديوانية - ) وطلبا موافقة مجلس النواب على مناقشة المعاهدة فورا بدون احوالها

(١) م.و. ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، الملف المفتوح في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ (ورقة/

٦٦) .

(٢) العمري - خير الدين ، مقدمات وفتاوى ، ج ١ ، ص ١٦٩ .

(٣) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١١٥ .

(٤) تنص المادة ( ٤٠ ) : «انه يجوز اجراء المناقشة فورا بدون احوال اللجنة برلمانية

اذا قرر المجلس ذلك .

اعتبار ان المعاهدة لا تختلف عن المعاهدة القديمة وليس فيها من جديد سوى ما يتعلق بتعديل احكام الاتفاقيات ، وعلى اعتبار انها وزعت على النواب قبل يومين واطلعوا عليها . وثب المعارضون من مقاعدهم وطلبوا احوالها الى لجنة لدراستها وتدقيقها كما درست المعاهدة الانكليزية العراقية الاولى واستندوا في طلبهم الى ان لدى الحكومة العراقية ستة أشهر لتنفيذ قرار مجلس العصبية . فأجاب السعدون بأن ( ٤٢ ) نائبا من حزب التقدم ( حزب الحكومة ) قد وقعوا التماسا ( عريضة ) بأن تأخذ المناقشة طريقها حالا في المجلس ومن دون أن تعرض المعاهدة على لجنة لدراستها وأضاف قائلا : « ان حليفتنا العظمى منتظرة قرار مجلس النواب العراقي بخصوص المعاهدة قبل الشهر الآتي بيومين فالاستعجال على كل حال ضروري ومن الحزم أن ينظر الاخوان الى هذه المسألة بنظر الاعتبار ويراعوا المنفعة العامة وعلى كل حال أود أن لا تطول المناقشة حول هذه المسألة ( ١ ) ، لم تقتنع المعارضة بحجج الكلام ، فتدخل رئيس مجلس النواب وبين بانه لا يمكن أن يخرق النظام وبأن على المجلس أن يصوت على طلب ( محمد سعيد العبد الواحد ونافع الملاك ) . وضع السعدون واستمرت تعارض استعجال مناقشة المعاهدة فسادت الفوضى وكثر الطلب بالتصويت فحصل على موافقة الاكثرية ، فتوقع السعدون أن المعارضة سوف لن تسكت عن تلك النتيجة فطلب الى رئيس المجلس ، استنادا الى السلطة التي حولها اليه القانون الاساسي ، ان تجري المناقشة على المعاهدة بصورة سرية على أساس انها مهمة جدا وربما تؤثر بعض الخطابات في سياسة العراق الخارجية . غضبت المعارضة بشدة رافضة أن تكون هناك جلسة سرية ، فرمى بعض المعارضين بنسخ المعاهدة الى الارض ومزقها البعض الآخر ، وخرجوا من المجلس متهمين الاكثرية بالخيانة ( ٢ ) ثم أوصدت الابواب ، ووقف السعدون قائلا « أيها السادة : اذا رفضنا ان نقر المعاهدة خسرنا الموصل ، وما دام الامر كذلك فلا بأس ان نجامل المعتمد السامي في طلبه ، بل في طلب وزير المستعمرات ، وهو ان يتم اقرار هذه المعاهدة قبل أن يفتتح البرلمان البرييطاني جلساته في أول شباط ( ٣ ) . بعد مرور نصف ساعة على الجلسة السرية عادت الجلسة علنية فوضع رئيس مجلس النواب المعاهدة بالتصويت عن طريق سؤال كل نائب فيما اذا كان موافقا أو غير موافق ، فوافق عليها جميع الذين مكثوا لمواصلة الجلسة السرية وكان عددهم ( ٥٨ ) نائبا ( ٤ ) . كان المجلس يتألف من ( ٨ ) نائبا : ( ٥٨ ) نائبا صوتوا الى جانب المعاهدة ، ( ٩ ) غائبين ( بضمنهم ثلاثة من حزب المعارضة ) ، و ( ١٩ ) الذين

( ١ ) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨ / ١ / ١٩٢٦ .

( ٢ ) جلسة ١٨ / ١ / ١٩٢٦ ، جريدة نداء الشعب ، ١٩٢٦ / ١ / ٢٠ .

ن . م . العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج ١ ص ١٧٠ .

( ٣ ) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٨ / ١ / ١٩٢٦ .

( ٤ ) الاستقلال ، ١٩ / ١ / ١٩٢٦ .



تركوا المجلس، (١) محتجين ، وكان كرسي واحد شاغرا ، بالإضافة الى كرسي رئيس المجلس .

لقد وضع قبول الوزارة للمعاهدة ، وطريقة تصديقها من قبل مجلس الامة ، السعدون بين غضب الرأي العام العراقي وثناء السلطات البريطانية . فقد انتقدت الصحف المعاهدة وطريقة تصديقها وأعربت عن دهشتها كيف ان حزب التقدم صاق على المعاهدة من دون أن يناقشها ومن دون أن يدع لحزب الشعب سبيلا لبحثها وتدقيقها ، وخاطبت النواب الذين صادقوا على المعاهدة بأنهم بعيدون عن الحكمة والعدل وبأنهم ضحوا بمصلحة بلادهم ، وأخذت الصحف تنشر برقيات استنكار تصديق المعاهدة التي أخذت تفد عليها من داخل العراق وخارجه (٢) ، وفي الوقت الذي بدأت فيه تنتقد سياسة الوزارة القائمة وحزب التقدم كل ما يسيء الى سمعتهما حاولت جريدة العراق التي كانت تتمتع بحماية الحكومة ان ترد على مقالاتها بالتهجم على حزب الشعب ونشر ما أسى سمعة الوزارة الهاشمية السابقة (٣) . أما داخل مجلس النواب فلم يظهر حزب الشعب أي ردود فعل لجلسة ١٩٢٦/١/١٨ ، ولكن هذا لا يعني ان حزب الشعب أثر السكوت والاستسلام للأمر الواقع ، فقد أصدر الحزب في ١٩٢٦/١/٢٠ جريدة « نداء الشعب » وقد تكفلت تلك الجريدة بنقل ما يدور على لسان الحزب بكل صراحة وجرأة ، فانتقدت المعاهدة وفندت كل الاسباب التي طرحها السعدون وأعضاء حزبه حين أرادوا تصديق المعاهدة ، ووصفت ردود الفعل السلبية التي تركها تصديق المعاهدة بين الناس (٤) ، ثم انقلبت للتنديد بالوزارة القائمة وحزبها فدخلت بدورها في مساجلات صحفية مع جريدة العراق .

الحقيقة بالرغم من وجود الدافع الوطني الذي حدا بالسعدون الى امرار المعاهدة في مجلس النواب بذلك الشكل فانه لا يمكن ان نتجاهل بأن أهم ما عناه العراق في العهد الملكي هو الحياة البرلمانية المزيفة التي تميزت بممارسات رؤساء الوزارات الدكتاتورية وهيمنتهم على المجالس النيابية ومسح الحياة الدستورية . وفي ضوء الحقيقة الأخيرة يمكننا اعتبار السعدون ، اذا نظرنا الى طريقة امرار معاهدة ١٩٢٦ في مجلس النواب كاسلوب لا كهدف ، مسؤولا عن تغذية ذلك الاتجاه خاصة وان الحياة البرلمانية في بداية عهدها وتمر بأولى تجاربها ، ولذلك يمكن

(١) بعد ان صادق مجلس النواب على المعاهدة ، امضاها مجلس الاعيان في اليوم التالي بأكثرية

(١٧) صوتا ، وقدمت الى مجلس عصبة الامم في ٢/ آذار/ ١٩٢٦ : الوقائع العراقية ، ٦/ آذار/ ١٩٢٦ .

(٢) الاستقلال ، ١٩ و ٢١ و ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ ، نداء الشعب ، ٢٠ و ٢١ و ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٣) العراق ، ٢٠ و ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٦ .

(٤) نداء الشعب ، ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٧ كانون الثاني ١٩٢٦ .

اعتبار الصحف التي شنت حملاتها على الوزارة السعدونية محقة في نقدها لطريقة تصديق المعاهدة أكثر من نقدها لتصديق المعاهدة ، لأنها كانت تجهل حقيقة موقف الوزارة من تلك المعاهدة .

حاول السعدون أن يتدخل لتهدئة الصحف ، وفضل أن يكون نداؤه موجهاً لجريدة العراق عسى أن يكون مردوده أعمق لدى الصحف المناوئة لوزارته ، فكتب في ١٩٢٦/١/٢٥ : « حضرة الفاضل صاحب جريدة العراق المحترم . بعد التحية . اطلعت على المقالات المتسلسلة التي نشرتها جريدتكم وخاصة المقالة الانتحائية الصادرة بتاريخ اليوم فتأسفت على ما ورد فيها وفي الصحف الأخرى من الجاذلات الشخصية اني لا أوافقكم على ما جاء في مقالاتكم عن الوزارة الهاشمية لاني كنت أحد أعضائها واشتركت في أعمالها وأعنتقد انها لم تعمل الا لما فيه خير البلاد ومصلحتها . ان الاستمرار على نشر امثال هذه المقالات مما يضر بسمعة البلاد وابنائها لذلك أرجوكم أن لا تدعوا مجالا لطرق هذا الباب في المستقبل . »

لقد تردد صدى نداء السعدون في الصحف المناوئة للوزارة القائمة (١) ، ولكن بدلا من أن يؤدي النداء الى الغاية المطلوبة ، استغل ذلك النداء للنيل من جريدة العراق على أساس ان النداء موجه لبيدين جريدة العراق بالذات ولذلك استمرت المساجلات الصحفية وبلغت أوجها بعد منتصف شهر شباط ١٩٢٦ (٢) فوجهت وزارة الداخلية بيانا التمسست فيه من الصحف السياسية باسم المصلحة العامة ان لا تتعرض لرجال الحكومة السابقين والحاليين لان ذلك يضر بمصلحة البلاد (٣) ، ولما لم يجد ذلك البيان أيضا وخرجت جريدتا ( الاستقلال ونداء الشعب ) بالتعليق مرة أخرى على المعاهدة وطريقة تصديقها ، فقد وجدت الوزارة ان لا طائل وراء إعادة شرح الموقف الذي أدى بها الى قبول المعاهدة ، وانه لا بد من اسكات الصحف التي استمرت تنشر مقالات مضررة بسمعة الوزارة ، فوافق مجلس الوزراء في الجلسة الخصوصية التي عقدها في ٢١/شباط/١٩٢٦ ، على التدابير التي اقترحتها وزارة الداخلية ، فقرر تعطيل جريدتي نداء الشعب والاستقلال الا انه لم يلبث أن أعاد النظر في قراره بعد يومين بحيث اقتصر التعطيل على جريدة الاستقلال وحدها (٤) .

اما السلطات البريطانية فقد وجدت في الطريقة التي اتبعها السعدون للحصول على تصديق المعاهدة من قبل مجلس الامة ما يستحق الثناء والشكر ، فبعث المستر ( ايمري ) ببرقية شكر فيها السعدون على جهوده في عقد المعاهدة ، ولما كان السعدون غير راغب ، في الحقيقة ، بعقد المعاهدة دون اجراء التعديلات

(١) الاستقلال ، ١٩٢٦/١/٢٦ .

(٢) العراق ، ١٩١٦ و ١٩١٧ و ١٩١٨ و ١٩١٩ و ٢٠ شباط ١٩٢٦ .

(٣) الاستقلال ، ٢١ شباط ١٩٢٦ .

(٤) م . و . ملفاه مقررمت مجلس الوزراء ، رقم - ٢/٢ ( ورقة ٩٥ و ٩٧ ) .



عليها ، وان مصلحة العراق في الحفاظ على ولاية الموصل ، وحاجته الى استمرار  
المساندة البريطانية ، هما السبب في قبوله للمعاهدة بعد ذلك ، فقد رد السعدون  
على برقية ( ايمني ) قائلا ، انني لم اقم في الواقع الا بما تتطلب مصالح وطني  
الحقيقية ، (٥) . كرر ( ايمني ) شكره الى السعدون مرة اخرى ، ولم يقتصر  
الثناء البريطاني على برقيات الشكر فقد منحت الحكومة البريطانية السعدون  
وسام سرف من الدرجة الاولى (١) . ولقب «سر» .

### اثر مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ في سياسة السعدون :

اثبتت الاحداث التي أعقبت تصديق معاهدة ١٩٢٦ بأن مفاوضات تلك  
المعاهدة وما أظهرته من عدم جدية السلطات البريطانية في تنفيذ وعودها زعزعت  
ثقة السعدون بسياسته القائمة على التعاون والتعاقد مع الانكليز كأساس  
للوصول الى الاهداف ، مع انه استمر يتظاهر بتمسكه بتلك السياسة بسبب  
قضية الموصل أيضا وذلك لان :

١ - عدم اعتراف الحكومة التركية بقرار مجلس العصبة كان يعني استمرار  
الخطر التركي وهذا ما جعل الحكومة العراقية ترقب تحركات تركيا بحذر شديد ،  
ففي ٢٢/شباط/١٩٢٦ أعربت الحكومة العراقية لسكرتير المندوب السامي عن  
قلقها من المباحثات التركية السورية وبأنها ستؤثر في مستقبل مياه العراق وطرق  
مواصلاته (٢) . ومع أن سكرتير المعتمد أوضح للسعدون (٣) بأن المحاولات بين  
سوريا وتركيا تتناول امورا ليس لها علاقة بالعراق في الغالب ، الا انه بنفس  
الوقت لم ينف وجود قلق نتيجة لتوزيع مياه الفرات بين سوريا وتركيا ، فند  
أوضح بأن توزيع مياه الفرات ربما لا يخلو من أمور تهم العراق .

٢ - لمس السعدون بعد عقد معاهدة ١٩٢٦ بأن في استطاعة بريطانيا ان  
تتوصل الى حمل تركيا على الاعتراف بقرار مجلس عصبة الامم ، فقد علم  
السعدون ، بواسطة سكرتير المندوب ، بأن السر رونلد لندسي ( معتمد حكومة

(٥) رفضت تركيا قرار مجلس العصبة واستقبلته صحفها بمقالات عنيفة ، تلك المقالات التي لم يتردد  
( مصطفى كمال ) عن الاشتراك فيها بنفسه ، ولم يقتصر رفض الحكومة التركية على ما  
نشرته الصحف من مقالات تنفذ بالقرار وانما ظهرت فكرة نشوب الحرب بين تركيا وبريطانيا  
بين رجال المجلس التركي العسكري العالي عندما اجتمع في انقره في يوم عيد الميلاد  
(Cristmas) في ١٩٢٥ .

Longrigg, O.P. Cit. P. 106

(١) الاستقلال ، ٤ تموز ١٩٢٦ .

(٢) عن كتاب سري من الملك الى سكرتير المعتمد مرقم س ١١ ومؤرخ في ٢٢ شباط ١٩٢٦ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦ ( وثيقة غير  
مرقمة ) .

(٣) عن كتاب وجهه سكرتير المعتمد ( برديليز ) الى رئيس وزراء السعدون في ١٠ اذار ١٩٢٦  
مرقم بي او/٥٣ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦ ( وثيقة غير  
مرقمة ) .

بريطانيا في الاستانة ) قد زار في الايام الاخيرة من شهر ( كانون الثاني ) مدينة  
 انقرة وقابل كلا من رئيس وزراء تركيا ووزير خارجيتها وأوضح سكرتير المندوب  
 للسعدون بأن تلك اللقاءات كشفت بأن الجانب التركي لم يعد يصر على وجوب ضم  
 ولاية الموصل لتركيا (١) ، وان وزير الخارجية التركي ( توفيق بك ) لم يسر الى  
 ذلك الموضوع مطلقا بل اكتفى بالإشارة الى أن الحدود العراقية قد زادت توسعا  
 الى الشمال خلال الست سنوات الماضية وان تركيا لا تعتقد بدوام أية تسوية اذا  
 لم تتراجع الحدود مسافة مهمة الى الجنوب ، وأضاف ان قلق الحكومة التركية  
 يتركز الآن في تأثير الوضعية الكردية في أمن تركيا الداخلي ، وان تركيا لا تتوقع  
 اضطرابا من جهة أكراد ايران ولكن ضم عدد كبير من الأكراد الى العراق سيسبب  
 لها موقفا دائما للقلق والخطر . أخبر سكرتير المعتمد السعدون بأن وزير الخارجية  
 التركي قد أبدى رأيا غريبا في تفسير خطر الوضع الكردي الجديد على تركيا ، وحو  
 انه لا يتوقع أن يوجه أكراد تركيا أنظارهم الى أكراد العراق في المستقبل .  
 خرج السعدون من كل المعلومات التي نقلها اليه سكرتير (٢)  
 المندوب بأن في استطاعة بريطانيا أن تبدأ الآن بمفاوضات لوضع حل نهائي للخلاف  
 مع تركيا خاصة بعد أن أظهر الاتراك عدم اصرارهم على ضم ولاية الموصل لتركيا .  
 تظاهر السعدون بأن أوضاع العراق العامة التي حملته الى تبني سياسة  
 الاعتماد على مساندة بريطانيا للعراق ، لا زالت قائمة ، فقد صرح في الحفل الذي  
 أقامه المندوب السامي بمناسبة عقد معاهدة ١٩٢٦ « نحن في الوقت الحاضر أشبه  
 بطفل عهد بتربيته الى مرب قدير عارف بأساليب التهذيب وفوق كل ذلك يتحسس  
 بعاطفة شريفة نحو مربيه (٣) » ، وصرح بأنه لم يوقع معاهدة ١٩٢٦ الا اعتمادا  
 على شرف بريطانيا وثقة منه بمعاونتها وعطفها على العراق وانه « لم يقدم على

(١) كان السبب في تبديل الموقف التركي في قضية الموصل هو الاوضاع السيئة التي سادت في  
 تركيا نفسها ، فقد حدثت اضطرابات في الاقسام الجنوبية الشرقية من تركيا امتدت من ديار  
 بكر وماردين الى الحدود الايرانية في جهة الشرق . وكانت تنشر في تلك الجهات فكرة مفادها  
 ان الانكليز سوف لا يكتفون بولاية الموصل وانما ستصل منطقة نفوذهم الى بحيرة (وان) .  
 راجع حول الاضطرابات في تركيا : تقرير الحكومة البريطانية الى عصبة الأمم في ١٩٢٧ ،  
 المتعلق باحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ . ترجمة ادارة جريدة العالم  
 العربي ، ص ٢٤ . كذلك راجع حول الفكرة التي صاحبت اضطرابات تركيا ، الحديث الذي  
 جرى بين وزير خارجية تركيا ورونلد لندي في الكتاب الذي وجهه سكرتير المعتمد الى عبد  
 الحسن السعدون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٢٦ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤ ( ورقة ٤٦ ) .

(٢) عن كتاب من سكرتير المعتمد الى السعدون في ٢٠ فبراير ١٩٢٦

م . و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤ ( ورقة ٤٦ و ٤٧ ) .

(٣) عن كلمة القاهما السعدون في الحفل الذي أقامه المعتمد السامي بمناسبة عقد معاهدة ١٩٢٦ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ ، الملف في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ ( ورقة ١١١ ) .



عقد المعاهدة التي لا يجهل ما فيها من قيود الا لانه واثق بأن بريطانيا التي دافعت عن حقوق العراق بكل ما لديها من قوة حتى الان ، سوف تمهد للعراق سبيل النهوض والارتقاء ( ١ ) . ولكي يعمل السعدون على احتفاظ العراق بالموصل نهائيا اخبرت حكومته سكرتير المندوب السامي في ٣/نيسان/١٩٢٦ بأنها قررت تعيين ( رونلد لندسي ) ، سفير بريطانيا في الاستانة والذي دخل في مفاوضات مع الحكومة التركية منذ آذار ١٩٢٦ ، مفوضا أميننا ( ٢ ) عن الحكومة العراقية في المفاوضات مع تركيا .

سارت المفاوضات التي بدأها لندسي بنجاح سريع ( ٣ ) فقد توصل الجانبان التركي والبريطاني في اوائل مارس ١٩٢٦ الى مسودة معاهدة اعترفت فيها تركيا بالالوضاع التي حددتها قرار مجلس عصبة الامم ولم يبق في طريق عقدتها سوى ان تقف الحكومة البريطانية على رأي الحكومة العراقية في بعض الشروط التي اقترحتها الاترك في نص المعاهدة ، ففي ١١/مارس/١٩٢٦ بعث المندوب السامي ( ٤ ) بمسودة المعاهدة الى السعدون مرفقة بكتاب يخبر فيه السعدون بأن الاترك يقترحون ان يحتوي نص المعاهدة على شرط حصول تركيا على نسبة من حصة واردات النفط التي سيحصل عليها العراق من المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية طول مدة الامتياز . ناقش مجلس الوزراء العراقي في ١٥/٥/١٩٢٦ مسودة المعاهدة وقرر الموافقة عليها رغبة في تأسيس علاقات ودية بين العراق وتركيا اما فيما يتعلق باعطاء تركيا قسما من حصة العراق من واردات النفط فقد قرر مجلس الوزراء أن يخبر المندوب السامي بأنه يأمل ان تسعى بريطانيا بقدر المستطاع لتأمين السلام مع تركيا بدون أن يقدم العراق تضحيات مالية من هذا القبيل ، اما اذا لم تتمكن بريطانيا من ذلك فانه يوافق على اعطاء تركيا من ١٪ الى ١٥٪ من حصة العراق من شركة النفط التركية طول مدة الامتياز ( ٥ ) . توقع السعدون أن قرار وزارته المتخذ في جلسة ١٥/٥/١٩٢٦ ، وخاصة ما تضمنه من بيان كافيا لابرار الحكومة العراقية لدفع نسبة من حصتها في واردات النفط ، كان كافيا لابرار

(١) م . و . ملفات البلاط ، ملف ج/٩ الملف في ٢٨/٣/١٩٢٦ - ١/٦/١٩٢٦ ( ورقة ١٠٤ ) .

(٢) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى ( سترجس ) مستشار المندوب السامي مؤرخ ٣ نيسان ١٩٢٦ ، مرقم س/١٩/١٦١ .

(٣) م . و . ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦ ( ورقة ٢٢ ) .  
(٤) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى ( سترجس ) مستشار المندوب السامي مؤرخ ٣ نيسان ١٩٢٦ ، مرقم س/١٩/١٦١ .

(٥) م . و . ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦ ( ورقة ٢٢ ) .

(٤) Bell, The Letters of Gertrude Bell, P. 453.

(٥) م . و . ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ - ، جلسة ١٥/٥/١٩٢٦ ( ورقة ٦٥ ) .

المعاهدة من قبل المجلس الوطني التركي قبل انتهاء أجل دورته التي كانت منعقدة آنذاك (١) ، حتى أن الوزارة قررت في ١٩٢٦/٥/٢٢ إيضاحاً نوري السعيد ( وكيل القائد العام ) إلى أنقرة مندوباً عن الحكومة العراقية لحضور المفاوضات النهائية لعقد المعاهدة (٢) . إلا أن الذي حصل هو أن الحكومة التركية اشترطت أن يتضمن نص المعاهدة شروطاً أخرى ، ففي ٢٣/مارس/١٩٢٦ أخطرت دار الاعتماد السعدون بأن الحكومة التركية تشترط أن يتضمن نص المعاهدة أيضاً شرطاً مفاده أن لتركيا الحق بأن تطالب بمجموع قيمة الحصص ، التي ستحصل عليها تركيا من واردات النفط ، دفعة واحدة وقتما تشاء ، وأوضح له بأن وزير الخارجية التركي قد أخبر السير رونالد لندسي مؤخراً بأن الحكومة التركية ترغب الحصول على مجموع قيمة حصصها في الحال (٣) . لم تتمكن الحكومة العراقية من الموافقة على دفع مجموع قيمة الحصص التي ستحصل عليها تركيا من واردات العراق من المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية ، وذلك بسبب الوضع المالي السيئ ، وتركت لجهود ( لندسي ) مهمة اقناع الحكومة التركية بتأجيل استيفاء مجموع قيمة الحصص في الوقت الحاضر . وفي ١٩٢٦/٥/٣١ أبلغ هنري دوبس السعدون بأنه تلقى برقية من السير رونالد لندسي يبين فيها أن الاتراك قد أخبروه شفهاياً ، ولكن بصورة رسمية ، باستعدادهم لقبول ١٠ ٪ ، ولمدة ٢٥ سنة ، من واردات النفط التي سيحصل عليها العراق من المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية ، كما أخبره بأن الاتراك طالبوا كذلك بتعديل طفيف في الحدود ، غرضه ترك طريق اشوتا - الامون داخل الأراضي التركية . فاذا وافقت الحكومة العراقية على هذا التعديل فإنه لم يبق إلا أن يسافر نوري السعيد ( مندوب العراق ) فوراً إلى أنقرة لحضور المفاوضات النهائية للمعاهدة (٤) . لم يبذل السعدون أية ممانعة في قبول الشروط التركية ، فبالنسبة للنقطة المتعلقة بإعطاء الحكومة التركية عشرة في المائة من حصة الحكومة العراقية من واردات النفط التي ستحصل عليها في المنطقة التي يشملها امتياز شركة النفط التركية ، صرح السعدون بأن الحكومة العراقية لم تر بداً من الموافقة عليها بغية تأمين السلم مع تركيا وتأسيس علاقات ودية معها . أما النقطة المتعلقة بترك طريق اشوتا - الامون داخل الأراضي التركية ، فقد رأى السعدون بأنها ليست بذات أهمية لأن الأراضي التي ستضم إلى تركيا من جراء

- (١) عن كتاب هنري دوبس إلى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٥/١٩ ، رقم بي . او / ١٠٨ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦/٤٥ ( ورقة / ٤٥ ) .  
(٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٢٢ جلسة ١٩٢٦/٥/٢٢ ( ورقة / ٩٨ ) .  
(٣) عن كتاب دار الاعتماد السعدون في ٢٣ مارس ١٩٢٦ ، رقم بي . او / ١١٢ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦/٥٤ ( ورقة / ٥٤ ) .  
(٤) عن كتاب هنري دوبس إلى السعدون في ١٩٢٦/٥/٣١ ، رقم بي . او / ١٢٤ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦/٦٧ ( ورقة / ٦٧ ) .



اعطائها هذا الطريق هي عبارة عن بضعة أميال مربعة فقط (١) .  
 وقعت المعاهدة العراقية البريطانية التركية في مدينة أنقرة في اليوم الخامس  
 من حزيران ١٩٢٦ وقد رجع نوري السعيد ، الذي وقع المعاهدة نيابة عن الملك فيصل ،  
 على جناح السرعة الى بغداد حاملا معه المعاهدة الجديدة (٢) ، وصل نوري السعيد  
 الى بغداد في ١٢/حزيران/ ١٩٢٦ (٣) ، وكان السعدون قد تلقى خبرا ، قبل  
 وصول نوري السعيد بيوم واحد ، بأن المجلس الوطني التركي في أنقرة قد أبرم  
 المعاهدة في ٧/حزيران/ ١٩٢٦ (٤) ، ولذلك ما أن وصل نوري السعيد حتى عقد  
 مجلس الوزراء اجتماعا بنفس اليوم ( ١٢/حزيران/ ١٩٢٦ ) فتليت المعاهدة وقرر  
 المجلس الموافقة عليها ورفعها الى مجلس الأمة (٥) . كان أهم ما جاء في تلك  
 المعاهدة ، بالنسبة للحكومة العراقية ، هو اعتراف تركيا بخط بروكسل كحدود  
 فاصلة بين الدولتين رغم أن المادة الأولى من المعاهدة أدخلت تعديلا على ذلك الخط  
 بجعله ، يمر من جنوب ( أشوتا والامون ) ، كذلك رحبت الحكومة العراقية بالمادة  
 الحادية عشرة من الباب الثاني من المعاهدة والتي نصت على تشكيل لجنة حدود  
 تركية عراقية دائمة غايتها المحافظة على روابط حسن الجوار بما تقوم به من  
 مفاوضات ودية تتعلق بالحواشي التي تقع على الحدود (٦) . رفع السعدون لأئحة  
 المعاهدة الى رئيس مجلس النواب في ١٢/حزيران/ ١٩٢٦ مرفقة بكتاب يوضح فيه  
 وجهة نظر حكومته في المعاهدة ، وأخبر رئيس مجلس النواب بأن الحكومة  
 العراقية تعتبر عقد هذه المعاهدة صفقة رابحة ، وأن ابرامها في مصلحة البلاد  
 ومنفعتها لان العراق قد حصل فيها على فوائد جزية منها اعتراف تركيا بالعراق  
 كدولة مستقلة وتأمين استقرار الاحوال في المنطقة الشمالية وذلك بتأليف لجنة  
 الحدود الدائمة (٧) . أراد السعدون أن يصادق مجلس النواب على المعاهدة بصورة  
 مستعجلة ، فأخبر المجلس بأن مصلحة البلاد تتطلب الاسراع في ابرام المعاهدة

- (١) عن كتاب رئيس الوزراء ( السعدون ) الى رئيس مجلس النواب ، مؤرخ في ١٢/حزيران/ ١٩٢٦ .  
 مجلة لغة العرب ، ج١ ، السنة الرابعة ، تموز ١٩٢٦ ، ص ٢٦ .
- (٢) التقرير المرفوع من حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في  
 العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة : ادارة جريدة العالم العربي في ١٩٢٨ ، ص ٣٥ .
- (٣) تذهب بيل خطا الى أن وصول نوري السعيد كان في ١٣ حزيران ٢٦ .
- (٤) عن كتاب سترجس ( سكرتير المتمد ) الى السعدون في ١١ حزيران ١٩٢٦ مرقم بر ٣٥/و .  
 م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية التركية ، رقم ٢/٦ ، ( ورقة ٩١ ) .
- (٥) م . و ، ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٤ ، جلسة ١٢ حزيران ١٩٢٦ .  
 ( ورقة ٤٢ ) .
- (٦) التقرير المرفوع من حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في  
 العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة : ادارة جريدة العالم العربي ، ص ٢٢ .
- (٧) عن كتاب السعدون الى رئيس مجلس النواب بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٢٦ ، مجلة لغة العرب ،  
 ج١ ، سنة ٤٤ ، تموز ١٩٢٦ ، ص ٣٦ .

لما ان المجلس الوطني التركي قد اجرم المعاهدة بصورة مستعجلة في اليوم السابع من حزيران ١٩٢٦ ، وطالما ان وزير الخارجية البريطانية قد حصل في ٨/حزيران/ ١٩٢٦ على موافقة مجلس عصبة الامم على التعديل الذي طرا على خط بروكسل (١) . عرضت المعاهدة على مجلس النواب في جلسة ١٤/حزيران/١٩٢٦ فوافق عليها المجلس بالاجماع ، وبعد ساعات وافق عليها مجلس الاعيان (٢) ثم وقعها الملك فيصل ، وفي ١٨/تموز/١٩٢٦ تبودلت نسخ المعاهدة مع الحكومة التركية واصبحت المعاهدة نافذة المفعول منذ التاريخ الاخير .

كانت المعاهدة العراقية البريطانية التركية تعني بالنسبة للسعدون ان العراق احتفظ نهائيا بولاية الموصل ، كما كانت تعني ان الخطر الذي يتوقعه العراق من الجانب التركي قد زال وحلت محله علاقات جديدة ستؤدي الى صلات ودية مع تركيا ، لذلك اراد ان يجعل من ابرام تلك المعاهدة ذكرى تاريخية فكتب الى مجلس الوزراء في ١٧/حزيران/١٩٢٦ - باعتباره وكيلا لوزارة الداخلية (٢) - بأنه يرى من المناسب ان يصدر عفوا عاما بحق بعض المسجونين في العراق ليكون بذلك أحسن ذكرى لهذه المعاهدة التاريخية المهمة (٤) ، ولما كان مجلس الامة قد أعرب عن مثل هذه الرغبة قبل انفضاضه في ١٤/حزيران/١٩٢٦ فقد قرر مجلس الوزراء في ٢٢/حزيران/١٩٢٦ اصدار عفوا عام بحق بعض المسجونين بمناسبة تصديق المعاهدة (٥) . كذلك قرر مجلس الوزراء بأن الظروف التي تمنع جريدة الاستقلال عن الصدور قد انتفتت الان ، وان وضعيات البلاد السياسية قد تثبتت نهائيا ، وعليه يمكن لتلك الجريدة ان تزاوّل عملها من جديد (٦) . من ناحية اخرى

(١) ن.م.

كان تصديق المعاهدة العراقية البريطانية التركية خاتمة اعمال دورة البرلمان العراقي ففي نفس اليوم اصدر الملك فيصل امره بفض جلسات البرلمان ، عن التقرير المرفوع من حكومة بريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، المتعلق باحوال الادارة في العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة: ادارة جريدة العالم العربي ، ص ٥ .

(٢) حدث خلاف بين رئيس مجلس النواب ( رشيد عالي الكيلاني ) وبين وزير المالية ( صبيح نشأت ) في ٨/٥/١٩٢٦ ادى الى استقالة الكيلاني من منصبه ، فانتخب وزير الداخلية ( حكمت سليمان ) رئيسا لمجلس النواب ، فاستقال من منصبه كوزير للداخلية في ٢٠/٥/١٩٢٦ وتولى عبد المحسن السعدون ( رئيس الوزراء ) منصب وزارة الداخلية بالوكالة ، وقد استمر السعدون كوكيل لوزارة الداخلية حتى صدور الارادة الملكية في ١٧ حزيران ١٩٢٦ ، بتعيين عبد العزيز القصاب وزيرا للداخلية .

(٣) راجع : الحسني ، الاصول الرسمية ، ص ٤٧ - ٤٨ .  
عن كتاب عبد المحسن السعدون ( وكيل وزارة الداخلية ) الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٧ حزيران ١٩٢٦ مرقم ٨٢٤٧ .

(٤) م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٦/ ( ورقة ٨٣ ) .  
(٥) م. و ، ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/ ، جلسة ١٩٢٦/٦/٢٢ ( ورقة ٧٩ ) .

(٦) م. و ، ملف البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ( ورقة ٨٤ ) .



اراد السعدون أن يجعل من مناسبة عقد المعاهدة العراقية البريطانية التركية منطلقاً جديداً في علاقات العراق السياسية ببريطانيا ، فتثبيت الحدود مع تركيا نهائياً يعني ، في نظر السعدون ، أن العراق سوف لا يضطر ثانية الى الاستجابة للسياسة البريطانية تحت ضغط التهديد بفقدان ولاية الموصل ، وأنه لم يعد هناك ما يدفع العراق الى التراجع عن مطالبته بتعديل الاتفاقيات الملحقه بالمعاهدة البريطانية العراقية .

### مواقف أخرى للسعدون في ظل تطورات قضية الموصل :

١ - السياسة الاقتصادية : حين بدأت الوزارة السعدونية الثانية اعمالها لم تكن الضائقة المالية قد وجدت لها حلاً من لدن وزارة ياسين الهاشمي التي سبقتها ، نتيجة لظروف التجارة السيئة وانخفاض الواردات (١) ، فقد أدى الارتباك المالي الذي ظلت تعاني منه الوزارة الهاشمية ، الى مجيء لجنة مالية أوغدتها الحكومة البريطانية في آذار ١٩٢٥ لفحص المركز المالي لحكومة العراق بغية الارشاد الى وسائل تحسينه وبغية تمكين العراق من القيام بتعهداته تجاه الحكومة البريطانية وخاصة فيما يتعلق بدفع حصته من الدين العثماني (٢) . فعندما تولت الوزارة السعدونية الثانية مهامها في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ كان عليها أن تواجه مهمة تطبيق توصيات اللجنة المالية ( لجنة يونك ) (٣) التي رفعت تقريرها في ٢٥/نيسان/١٩٢٥ ، كما كان عليها ان لا تهمل موضوع الدين العثماني خاصة بعد أن انعقدت لجنة في باريس طبقاً لاحكام المادة التاسعة والاربعين من معاهدة لوزان للنظر في طرق توزيع الدين العثماني ، وقررت أن يدفع العراق ( ٦٧٧٢٢ر ١٤٢ ) ليرة تركية على شكل أقساط سنوية لمدة ( ٢٠ ) سنة الى مجلس الدين العثماني الذي قررت اللجنة تأليفه لجمع الاقساط السنوية (٤) وتوزيعها على حملة اسهم الدين العثماني .

لم تختلف توصيات ( لجنة يونك ) كثيراً عن توصيات الحكومة البريطانية التي شهدها السعدون في وزارته الاولى (٥) ، فقد ركزت اللجنة على خفض

(١) راجع فيما يتعلق بتدهور الأوضاع الاقتصادية خلال فترة وزارة الهاشمي الاولى : التقرير البريطاني المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في سنة ٥٦ - ٥٨ .

Longrigg, Iraq - 1900 - 1950 - P. 163.

(٢) فرضت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الاولى مبالغ جسيمة على تركيا كتعويض لخسائرها خلال الحرب ، ثم تقرر في معاهدة لوزان أن تشارك المناطق المنسلخة عن الدولة العثمانية ، تركية في تسديد تلك المبالغ الى الدول المنتصرة . وقد ألزم العراق بتأدية حصته من ذلك الدين خاصة بعد أن تقرر في الاتفاقية المالية الملحقه بالمعاهدة الانكليزية العراقية لعام ١٩٢٢ بأن يدفع حين الانتهاء جميع تاديات الدين العثماني التي سيقدر تحميلها للعراق .

عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ٢٦/١/٣٠ رقم / ٥٠٨

م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزارة رقم ١/٢/٣٠ ( ورقة / ٩١ ) .

(٣) سنطلق على اللجنة المالية ، من الآن فصاعداً ، اسم اللجنة E. Hilton Young

(٤) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى العصبة في ١٩٢٧ ، ص ١٠٤ .

(٥) راجع / ص ١٦٠ .

الرواتب وتنقيح الملاكات وفرض ضرائب جديدة ، كضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشغال والمهن الحرة ، وضرورة فرض ضرائب عالية على البضائع المستوردة (١) ، وقد حاولت الوزارة السعدونية في بادىء الامر أن لا تأخذ بمعظم توصيات اللجنة ، فقد امتنعت عن فرض ضرائب جديدة على أرباب المهن والصنائع ورفضت زيادة الرسوم الكمركية وخاصة على الاقمشة والشاي والبن والتبغ ، اذ رأت ان من شأن هذه الرسوم ان تزيد في الفاقة والضيق المالي للذين كانا مستولين على الطبقات الفقيرة من الناس ، وتمكنت في منتصف آب/ ١٩٢٥ من توزيع ميزانية الدولة المالية من دون تنقيص الرواتب ومن دون وضع رسوم جديدة (٢) ، الا انها لم تستطع الاستمرار في تلك السياسة بسبب تأكيدات السلطة البريطانية على ضرورة الاخذ بتوصيات ( لجنة يونك ) وتخصيص مبالغ في الميزانية لدفع اقساط الدين العثماني ، غني ١٠/ تموز/ ١٩٢٥ طلب المعتمد السامي الى السعدون ان يعجل بزيادة بعض الرسوم الكمركية لغرض الحصول على ( ٣٦٠٠ ٠٠٠ ) روبية تضاف الى دخل الحكومة السنوي لتساعد في دفع حصة العراق من الدين العثماني عملا بتوصيات لجنة يونك (٣) ، ولما كانت المادة (٩١) من القانون الاساسي لا تسمح بفرض ضرائب الا بموجب قانون يصادق عليه الملك بعد موافقة البرلمان ، فقد أكد المعتمد السامي الى السعدون ضرورة تعديل تلك المادة (٤) ، الا ان السعدون رفض اجراء أي تعديل على المادة ( ٩١ ) ، بعد أن تفاوض مع مستشاري وزارتي العدلية والمالية واجتمع بزملائه الوزراء في جلسة خاصة مكتفيا ببيان استعدادهم لوضع لائحة قانونية لزيادة بعض الرسوم الكمركية (٥) .

قدرت الوزارة السعدونية الثانية بأن عليها أن تدفع ، كاقساط لمجلس الدين العثماني ما قيمته ( ١٣٨٤٦٢ ) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٤ و ( ٣٦٦٦٦٠ ) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٥ و ( ٣٣٠٣٥٤ ) ليرة انكليزية للسنة ١٩٢٦ ، وقد توقعت ، نتيجة لتأكيدات المندوب السامي على ضرورة تخصيص مبالغ في الميزانية لتسديد الدين العثماني ، ان يفاتحها مجلس الدين العثماني في القريب العاجل في أمر تسوية ذلك الدين لذلك قررت وضع مبلغ قدره ( ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ) روبية

- (١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير المعتمد آذار / ١٩٢٦ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٢١٠ ) .
- (٢) عن رسالة بعث بها السعدون الى الملك فيصل - في لندن - في ١٣/ آب/ ١٩٢٥ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك ، ( ورقة / ٣ ) .
- كذلك : التقرير البريطاني المرفوع الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٠ .
- (٣) م.و ، ملف ج ٨/ ، لسنة ١٩٣٥ ، الملف المفتوح ١٠/ ٧/ ١٩٢٥ او الملف ٢٢/ ٨/ ١٩٢٥ ( ورقة / ١ ) .
- (٤) ن.م
- (٥) عن كتاب السعدون الى المعتمد السامي ، بدون رقم ، بدون تاريخ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/ ٨ ، لسنة ١٩٢٥ ، الملف المفتوح في ١٠/ ٧/ ١٩٢٥ والمعلق في ٢٢/ ٨/ ١٩٢٥ ( ورقة / ٥ ) .



( ٥٠ الف ليرة انكليزية ) في الميزانية المالية لذلك السلف (١) . أن تخصيص مبلغ ( ٢ ٠٠٠ ٠٠٠ ) روبية أوجد تخلخلا في الميزانية المالية فاضطرت الوزارة الى الاخذ ببعض توصيات لجنة يونك ، فبدأت أولا بزيادة الرسوم الكمركية على المشروبات الافرنجية ، وعلى المصارين التي تصدر الى الخارج . ولما كانت تلك التدابير لا توفر للخزينة الا ٣ لكوك (٢) ، فقد وجدت الوزارة نفسها مضطرة الى تخفيض رواتب الموظفين اعتبارا من أول شهر آذار/ ١٩٢٦ ، كما وافقت على فرض ضريبة التمتع وضريبة الارباح على الاشغال والمهن الحرة ، ولما شعرت بأن تلك التدابير ستؤدي الى تضحيات كبيرة يتحملها الناس ، اقترحت (٣) أن تساعد الحكومة البريطانية العراق في تخفيف الازمة المالية وذلك عن طريق ضمان قرض مالي للحكومة العراقية .

رفضت الحكومة البريطانية الاقتراح ، فرفع مجلس الوزراء العراقي مذكرة الى سكرتير المعتمد يبين فيها أسفه لعدم قبول الحكومة البريطانية لتوصياته (٤) في الوقت الذي توافق فيه على جميع توصيات اللجنة المالية ، وبدلا من أن تؤدي تلك المذكرة الى تعديل الموقف البريطاني نجد الحكومة البريطانية تظهر تصلبا ليس في موقفها من المقترحات العراقية حسب وانما في مطالبتها ببعض الديون السابقة واصرارها على رأيها في تحديد المبالغ التي تطالب بها دونما اكرثات لسوء الوضع المالي في العراق ، ومثال ذلك مطالبتها بما تبقي من اثمان الخيل التي كانت قد اشترتها وزارة الدفاع من السلطات العسكرية البريطانية في العراق في سنة ١٩٢١ ، فقد طلبت السلطات البريطانية الى الوزارة السعدونية الثانية تسديد مبلغ ( ٢٩١ ٨٢٠ روبية ) لقاء ذلك الدين ، فرد السعدون في ١٥/شباط/١٩٢٦ بأن مجلس وزرائه قد حقق هذه المسألة ووجد ان الثمن الذي تطلبه الحكومة البريطانية باهظ جدا بالنسبة الى الثمن الذي بيعت به تلك الخيول في ذلك الوقت . أخبر السعدون سكرتير المعتمد ( بورديان ) بأن ثمن الخيل التي باعها السلطات البريطانية ، بواسطة الدلال ( المستر لاد ) كان بمعدل ( ١٠٠ ) روبية للحيوان الواحد ، بينما ما تطلبه الحكومة البريطانية الان عن كل حيوان يبلغ

- (١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٦/١/٣ رقم م/٥٠٨ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، ١/٢/٠ ( ورقة / ٩١ ) .
- (٢) عن كتاب وجهه السعدون الى الملك - في لندن - بتاريخ ٢٥/٨/٣٠ رقم / ٢٣٦٩ .  
م . و ، ملفات البلاط اراق متفرقة ، رقم ك ( رقة / ٥ ) .
- (٣) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير المعتمد في شباط / ١٩٢٦ ( لا يوجد في الكتاب ذكر يوم توجيه الكتاب )  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج ( ورقة / ٧ ) .
- (٤) من مذكرة رفعها لمجلس الوزراء ، بواسطة وزير المالية ، الى سكرتير المعتمد في آذار/ ١٩٢٦ ( لا يوجد ذكر اليوم )  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة / ٢١ ) .

( ٣٥٧ ) روبية . كما وأخبره بأن مجلس الوزراء قد علم بأن وزارة الدفاع كانت قد تسلمت الخيول المذكورة بدون أن يكون هناك اتفاق أو شروط على البيع وعندما طولبت بدفع عشرة لكوك روبية رأت أن هذا المبلغ كثير فدفعت الى الحكومة البريطانية ستة لكوك وطلبت اليها قبول ذلك المبلغ كتسوية نهائية . اسند السعدون الى تلك البيانات فرفض الاعتراف بالطلب البريطاني ورجا ان تعيد الحكومة البريطانية النظر في طلبها وتقبل الستة لكوك المدفوعة سابقا كتسوية نهائية لكل ما تطلبه لقاء الخيل (١) . لم توافق دار الاعتماد على طلب السعدون وكل ما استطاعت أن توصي به في ١٩٢٦/٢/٢٤ هو أن تدفع الحكومة العراقية المبلغ الذي تطالب به الحكومة البريطانية (٢) . ولما كانت ظروف العراق حرجية بسبب قضية الموصل وضرورة المحافظة على المساندة البريطانية فيها ، لذلك كانت النتيجة ان قرر مجلس الوزراء في ١٩٢٦/٣/١٣ اعترافه بأنها مدينة الى حكومة بريطانيا بمبلغ قدره ( ٨٢٠ ٢٩١ روبية ) كمبلغ متبقي من أثمان الخيل التي اشترتها وزارة الدفاع ، وانها مستعدة لتأدية هذا الدين قبل ٣٠/حزيران/ ١٩٢٦ (٣) .

في الوقت الذي أكدت فيه الحكومة البريطانية على استحصال ديونها فانها حاولت أن لا تدع للحكومة العراقية مجالا للرجوع الى المبالغ التي خصصتها بالاصل لتسديد الدين العثماني . وذلك عن طريق وضع تلك المبالغ تحت اشرافها المباشر فقد طلبت الى الحكومة العراقية أن تضع مبلغ العشرين لك روبية التي خصصتها لتسديد الدين العثماني ، لدى المندوب السامي لغرض ايجاد صندوق لتأدية التعهدات المنصوصة عليها في المعاهدة فيما يخص الدين العثماني . وقد بررت طلبها بأن وضع ذلك المبلغ لدى المندوب السامي سيحسن سمعة العراق المالية في أسواق العالم المالية تحسنا كبيرا فيصبح في مقدور العراق استئانة الاموال للقيام بمشروعات تعود بالفائدة العامة ، هذا بالإضافة الى أن مجلس الديون عندما يشعر بأن للعراق قدرة على تسديد ديونه فانه سيفتح باب المفاوضات معه بشروط أسهل خاصة وانه لم يظهر أي تقدم في المفاوضات ما بين مجلس الديون وتركيا .

لم تكتف السلطات البريطانية بمبلغ العشرين لك روبية وانما طلبت الى مجلس الوزراء أن يحصل علي موافقة مجلس الامه على فتح اعتماد اضافي بمقدار ستة لكوك روبية لكي يصبح المبلغ المخصص لتسديد الدين العثماني ٢٦ لك ( ٢٠٠ ألف ليرة انكليزية ) وعلى تخصيص ٢٦ لك روبية أخرى في ميزانية السنة

(١) عن كتاب السعدون الى سكرتير المتمد ( بورد يلن ) بتاريخ ١٥/شباط/ ١٩٢٦ ( بدون رقم )

م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة ٢٣ ) .

(٢) عن كتاب دار الاعتماد الى السعدون في ١٩٢٦/٢/٢٤ مرقم بي ٤١/١٠ م . و ، ملفات

البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٠ ( ورقة ٢٤ ) .

(٣) عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٣

م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة ٢٥ ) .



القادمة ، ولكي تحمل السلطات البريطانية مجلس الوزراء على الاخذ بتلك الاقتراحات أكدت بأن تطبيق العراق لتلك الاقتراحات سيكسبه ثقة عصبة الامم التي اصدرت قرارها المتعلق بحدود الموصل في صالح العراق (١) . أبدت وزارة المالية العراقية موافقتها على الاقتراح باعتباره الطريقة الوحيدة التي ستتمكن الحكومة العراقية بواسطتها من مواجهة مجلس الديون (٢) الذي توقعت ان يفتتحها بمسألة الديون في القريب العاجل ، وفي جلسة ١٩٢٦/١/٢٥ وافق مجلس الوزراء على توديع العشرين لك روبية ، وهو الاعتماد الموضوع في ميزانية ١٩٢٥ لدى المندوب السامي (٣) ، والحقيقة ان السلطات البريطانية لم تهدف من وراء وضع يدها على المبالغ المخصصة لتسديد الدين العثماني ، الى تحسين سمعة العراق المالية كما ادعت ، وانما ارادت ان تبعد تلك المبالغ عن يد الحكومة العراقية التي قد تضطر الى استهلاكها ، والدليل على ذلك ان الحكومة البريطانية اقترحت على الحكومة العراقية ان يكون جوابها على كتاب ( آدم بلوك - رئيس مجلس الديون العثماني ) ، الذي طالب فيه بأن يقدم العراق تعهداته المتعلقة بالديون العثمانية بلا تاخير (٤) ، كالآتي : ان حكومة العراق لم تكن لحد الان في مركز مالي يمكنها من تادية مبلغ ما على حساب الدين المذكور انما في وسعها ان تجتمع بممثلي الديون العثماني وبحاملي أسهم القروض وتوضح لهم موقفها المالي باسهاب وذلك ابتغاء النظر في الوسائل التي يمكن اتخاذها لتلبية رغبات المجلس وحاملي الاسهم (٥) . وقد رأت الوزارة السعودية أن ارسال جواب

- (١) عن صورة مذكرة اعدتها المستشار المالي ( فرنن ) حول موضوع الديون العثمانية ، وقد ارسلت الى سكرتير مجلس الوزراء في طي كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٢٦/١/٣ والرقم ٥٠٨ .
- (٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/٠ ( ورقة ٩٢/ و ١٤٣ ) .
- (٣) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٢٦/١/٣ مرقم م/٥٠٨ .
- (٤) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ( ورقة ٩٤/ ) .
- (٥) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٠ ، جلسة ١٩٢٦/١/٢٥ ( ورقة / ١٠٧ )
- (٦) كتب السير آدم بلوك الى وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٦/٣/١ عملا بمعاودة لوزان فان مجلسنا ( مجلس الديون العثمانية ) بلغ فخامتكم في كتابه المؤرخ ١٩٢٥/٤/٣٠ عن حصّة العراق وشرقي الاردن السنوية من الديون العثمانية . ويأسف المجلس على ان يقول بان حكومتى العراق وشرقي الاردن لم تحفعا للان - خلافا لماورد في المواد ٤٧ و ٤٨ من معاهدة لوزان - الاقساط المستحقة ولم تعط التعهدات اللازمة لمجلس الديون . لذلك نرجو من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تطلب من الحكومتين المذكورتين بان يقوما بتعهد انهما بلا تاخير .
- (٧) كتاب ادم بلوك الى وزير الخارجية البريطانية المؤرخ ١٩٢٦/٣/١ مرقم ٣٢ .
- (٨) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ ( ورقة ١٦/ ) .
- (٩) عن كتاب سكرتير المعتمد الى وزارة المالية بتاريخ ١٩٢٦/٣/١٧ مرقم ٣٠٩ .
- (١٠) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ ( ورقة ١٥/ ) .

بتلك الصورة سوف يسيء الى سمعة العراق المالية فقررت أن تجيب مجلس الديون بأنها لم تقم للان بتأدية المبالغ المستحقة لمجلس الديون العثماني لانه لم يتم الاتفاق الى الان على نوع العملة التي سيتم تسديد الديون بواسطتها وانها مستعدة لان تجتمع بممثلي مجلس الديون وحاملي الاسهم لغرض المفاوضة معهم في مسألة اذا كان التوصل الى تسوية نهائية على قاعدة ان حكومة العراق ستدفع حصة بحيث لا تربو على ما تعهدت به في المعاهدة ولا على موارد ثروتها (١) . لقد كان جواب الحكومة العراقية أكثر ملاءمة لظروف العراق المالية لانه أجل موضوع دفع اقساط الدين العثماني لعدم توصل مجلس الديون الى اتفاق مع تركيا حول نوع العملة التي سيدفع بها الدين ، فكل ما قامت به الوزارة السعدونية بعد ذلك انها قررت في ١٩٢٦/٦/٢٢ (٢) ارسال وزير المالية ومستشاره الى لندن ليتواجهها بصورة خصوصية مع وكلاء أصحاب الاسهم ويطلعا على نتائج المباحثات التي كانت سارية بينهم وبين تركيا فيما يتعلق بنوع العملة التي سيدفع بها الدين .

لم تقتصر مهمة السعدون في وزارته الثانية على مواجهة الازمة الاقتصادية التي كانت مستحكمة في البلاد بل كان عليه أن يتبنى موقفا من المواضيع التي وجدت الوزارة بأنها ستؤدي الى تفاقم سوء الوضع الاقتصادي في العراق أو الى ضم حقوق العراق الاقتصادية ، وكان من أهم تلك المواضيع :

#### ١ - امتياز أصفر :

يرجع تاريخ امتياز أصفر الى سنة ١٩٢٣ حين تقدم الدكتور نجيب أصفر وحمد الباجة جي وثابت عبد النور الى الوزارة السعدونية الاولى في ١٣/٥/١٩٢٣ طالبين منحهم امتيازاً للقيام بأعمال ري زراعية واسعة (٣) في منطقة الفلوجة تعتمد على تحويل بحيرة الحبانية الى خزان لمياه نهر الفرات وانشاء سد على ذلك النهر وجدول يتفرع من ضفته اليسرى بالاضافة الى سداد وقنوات صغيرة عديدة (٤) ، وقد درست الوزارة السعدونية الاولى في حينها المشروع فوجدت بأنه

- (١) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٣٦/٣/٢٣ برقم م/٦٢٨ م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ ( ورقة / ١٤ )
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٤/٢/٠ ، جلسة ١٩٣٦/٤/٣ ( ورقة / ٣ ) .
- (٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/٠ ، جلسة ١٩٣٦/٦/٢٢ ( ورقة / ٣٨ ) .
- (٣) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٩/ايلول/١٩٢٣ مرقم ك و ٣٦/١٠/٥٥٥١ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ ( ورقة / ١١٦ ) .
- (٤) عن تقرير اللجنة التي شكلتها الحكومة العراقية لفحص امتياز أصفر م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٩/٢/٠ ( ورقة / ٣٣ )



يحتوي على الكثير من الفوائد الاقتصادية للعراق (١) ، ولكنها مع هذا قررت في ٢٦/أيلول/١٩٢٣ بان لا تمنح الامتياز للدكتور أصفر دون اجراء تعديلات واضافات مهمة على اقتراحاته كان يكون المشروع تحت مراقبة الحكومة التي تحدد مدة الامتياز كما تحدد مساحة الاراضي التي تعطى لاصحاب الامتياز وما يمكن أن يستغل منها في الزراعة ، بالاضافة الى حق الحكومة في فرض رسوم على الحاضلات الزراعية ، وتسليمها عند انتهاء فترة الامتياز وبدون تعويض ، جميع الاعمال الهندسية والاراضي والابنية (٢) . فبدأت مفاوضات الوزارة السعودية الاولى مع المطالبين بالامتياز على ذلك الاساس الا ان استقالة الوزارة بعد فترة قصيرة حال دون ادخال تلك التعديلات .

قدر للسعدون في وزارته الثانية أن يشهد مرحلة تنفيذ امتياز أصفر بعد أن أقرته الوزارة العسكرية الاولى في ١٠/تموز/١٩٢٤ دونما اجراء تعديلات جوهرية فيه ، وقد وجد السعدون في الوزارة السعودية الثانية ان تنفيذ شروط الامتياز على الصورة التي أقرتها الوزارة العسكرية الاولى ستؤدي الى تضرر مصالح العراق (٣) في حين وجد أيضا بأنه ليس من السهل أن يقف امام عملية تنفيذ الامتياز لان الدكتور أصفر ورفقاء كانوا قد أحالوا حق الامتياز في ١٦/حزيران/١٩٢٥ ، وبموافقة الوزارة الهاشمية الاولى ، الى شركتين انكليزيتين هما : شركة الري الشرقية وشركة زراعة القطن في ديالى (٤) اللتين أرسلتا مباشرة ، وفقا

(١) وجدت الوزارة السعودية الاولى بان التوسع في زراعة القطن والكتان المترتب على القيام بالمشروع سيساعد على ايجاد توازن في الصادرات والواردات في وقت تعجز فيه الحكومة العراقية عن القيام بمثل هذا المشروع ، كما وجدت بان الحكومة العراقية ستقتصر بذلك المشروع من الاضرار التي تلحقها فيضانات الفرات كنفقات الصيانة ونقص واردات الاعشار وترميم السدود وبان المشروع سيمكن الوزارة من القيام باعمال ري مابين سدة الهندية والناصرية تمكن الحكومة من القيام بزراعة اراضي اضافية تقدر بـ ٤٠ الف هكتار كما اعتقدت بان المشروع سيساعد على احياء الاراضي الخالية بين شط الحلة ونهر دجلة الى مايقرب منطقة الكوت فتمكن الحكومة من اسكان اربعين الف نسمة تدرهم على احسن الاساليب الزراعية ، كما سيؤدي الى زيادة الدخل في وسائط النقل والبرق والبريد والكمارك .

عن كتاب رفعه وزير المواصلات والاشغال بتاريخ ١٩/أيلول/١٩٢٣ مرقم ك ٥/٣٦/١٠/٥٥٥١ ووافق عليه مجلس الوزراء في ٢٦/أيلول/ ١٩٢٣ .

م ٥٠ ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٥ ( ورقة / ١٢٦ ) .  
(٢) عن قرار مجلس الوزراء في جلسة ٢٦/أيلول/ ١٩٢٣ والذي تضمن موافقة المجلس على اقتراحات اللجنة التي شكلتها الوزارة لدرس اقتراحات الدكتور اصفر .

م ٥٠ ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢/٥ ( ورقة / ١٢٦ ) .  
(٣) عن توصيات مستشار وزارة المالية ومستشار وزارة الاشغال والمواصلات المتعلقة بامتياز اصفر م ٥٠ ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص ٣/٣ ( ورقة / ٧ ) .

(٤) عن مسودة اتفاقية امتياز اللطيفية .  
م ٥٠ ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص ٣/٣ ( ورقة / ٢١ ) .

لاحكام المادة الرابعة من امتياز اصفر ، خبراءها الى العراق . وخلال الشهرين اللذين أعقبا تشكيل الوزارة السعدونية الثانية كان أولئك الخبراء منهمكين في اعداد منهاج لاجراء اختبارات زراعية ، وما ان انتهوا من وضع منهاج حتى هدم الى بغداد في ٢٧/أيلول/١٩٢٥ بعض مدراء الشركتين ( اللورد جلمفورد والسير توكلاس نيوتن والسير توماس ورد والدكتور فيشر ) كممثلين عن أصحاب الامتياز ، لفحص منهاج المحضر (١) واجراء الترتيبات النهائية مع الوزارة السعدونية لغرض تنفيذه .

رأى السعدون ان امتياز اصفر مليء بالعيوب والنواقص وليس في امكان وزارته الموافقة على قبوله (٢) ، ولذلك ما أن بدأت مفاوضات وزارته مع ممثلي أصحاب الامتياز حتى ظهر الخلاف واضحا ، فقد رفضت الوزارة السعدونية طلبهم القائم على أساس ان تعطي الحكومة العراقية قطعة واحدة من الارض تبلغ مساحتها (٢٦) ألف ايكر من الاراضي التي تروى بجدول ( مهروت ) (٣) ، وان تزودهم بـ (١٠٠) قدم ٣ من الماء في الثانية في السنة الاولى و ( ٢٠٠ ) قدم ٣ في السنة الثانية و ( ٣٠٠ ) قدم ٣ في الثانية في السنة الثالثة ، وبالرغم من تدخل المندوب السامي لصالح أصحاب الامتياز وحجته السعدون على قبول طلبهم (٤) ، الا ان السعدون أكد بعد عدة جلسات لمجلس وزرائه حضرها مستشارو الوزارات ذات الاختصاص ، بأنه لا توجد صراحة في الامتياز تجبر الحكومة العراقية على اعطاء ذلك المقدار من الاراضي في منطقة واحدة ، وكان رأى السعدون انه لو تمكنت الحكومة العراقية من الاستجابة لطلب ممثلي أصحاب الامتياز ووافقت على اعطاء الارض المطلوبة فسوف لا يكون في الامكان تجهيز كميات المياه اللازمة بصورة دائمة لان كميات المياه القليلة في نهر ديالي خلال سنة ١٩٢٥ قد تتكرر في السنوات المقبلة ،

(١) عن كتاب سري موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢/١٠/١٩٢٥ مرقم بي ١٠/٢٦٣ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر او امتياز اللطيفية ، رقم ص/٣/٣ ( ورقة ١٣٧ ) .

(٢) عن رسالة بعث بها السعدون الى الملك في ٣٠/أيلول/١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة ٩ ) .

(٣) حين حصلت شركة زراعة القطن في ديالي على حقوق امتياز اصفر كان من جملة التعهدات التي حصلت عليها من قبل وزارة المالية في وزارة الهاشمي الاولى هو تعهد الحصول على (٣٦) ألف ايكر من الاراضي في قطعة واحدة في اية منطقة تختارها ، فاختارت الشركة الاراضي التي تروى بجدول مهروت في ديالي .

راجع : رسالة بعث بها السعدون الى الملك في لندن بتاريخ ١٤/١٠/١٩٢٥ م.و ، ملفات البلاط ملف ج/٢/ج ( ورقة ٣٧ ) .

(٤) عن كتاب سري موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢/١٠/١٩٢٥ مرقم بي ١٠/٢٦٣ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر او امتياز اللطيفية ، رقم ص/٣/٢ ( ورقة ١٣٧ ) .



كذلك بين السعدون بأن الحكومة ملزمة بتوفير المياه للمزارعين والفلاحين من أصحاب الاراضي ( اراضي الطابو ) ( ١ ) ، ولكن من جهة أخرى كان السعدون يشعر بضعف موقف وزارته تجاه حجج أصحاب الامتياز ، وقد ترجم السعدون ذلك الشعور في رساله بعث بها الى الملك في لندن بتاريخ ١٤/١٠/١٩٢٥ حيث قال ( ٢ ) « في أثناء المناقشات التي دارت حول هذا الموضوع ( أي امتياز اصفر ) ظهر بأن وزارة المالية ( في فترة وزارة الهاشمي الاولى ) قد ارتكبت خطأ أوقعتنا بسببه بورطة خطيرة وذلك انها صدقت على سند التعهد المتعلق بتحويل حقوق أصحاب الامتياز الى شركة زراعة القطن في ديالي مع ان فيه عبارة تخالف احكام الامتياز وهي اعطاء ٣٦ الف ايكر من الاراضي في قطعة واحدة بدون أن تعلم ذلك ، فأصبح هذا ممسكا بيد ممثلي أصحاب الامتياز يطالبون الحكومة بانفاذه » . لقد صاحب شعور الوزارة بضعف موقفها تهديدات المندوب السامي وتحذيراته ، فقد اتهم المندوب السامي السعدون في ٢/١٠/١٩٢٥ بأن وزارته تحاول الاستفادة من رخاوة بعض العبارات في الامتياز وتفسرها بالمعنى الذي لم يكن مقصودا عند توقيعها ، وحذر بأن محاولة الوزارة العراقية الغاء الامتياز أو حصر احكامه في دائرة ضيقة ، ستؤدي الى نكبة العراق من جراء تضرر شهرته المالية وعدم تمكنه في المستقبل من الحصول على رأسمال لترقية بلاده ، كما وأنذر المندوب السامي السعدون بأن فشل امتياز عراقي مهم فيه الكثير من رؤوس الاموال البريطانية بصورة فجائية في الوقت الذي يسعى فيه قسم كبير في الرأي العام البريطاني لاقناع الحكومة البريطانية بعدم استمرارها على مساعدة العراق ، يمكن أن يجعل مستقبل دولة العراق في خطر ( ٣ ) ، وقد اقتنع الديوان الملكي بوجهة نظر المندوب السامي فبعث من جانبه الى مجلس الوزراء كتابا وضع فيه خطورة ( ٤ ) المسؤولية التي تترتب على اخفاق مشروع الامتياز في تلك الظروف .

تصرف السعدون بذلك ، فتحرك وسط تلك التأثيرات وفي حدود طلب أصحاب الامتياز نفسه ، فقررت وزارته في جلسة خاصة عقدتها في ٥/١٠/١٩٢٥ موافقتها على أن تضع تحت تصرف شركة زراعة القطن في ديالي على الفور منطقة مساحتها ٣٦ الف ايكر من الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو على صفتي جدول مهروت

(١) عن رسالة بعث بها السعدون بتاريخ ١٤/١٠/١٩٢٥ الى الملك في لندن م. و. ملفات البلاط  
ملف ج / ج ( ورقة / ٣٧ ) .

(٢) . ن. م.  
(٣) من كتاب سرى وجهه المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢/١٠/١٩٢٥ مرقم بي . و. / او / ٢٦٣ .

م. و. ملفات البلاط ، ملف شركة اصفر او امتياز اللطيفية ، رقم ص/٢/٢ ( ورقة ١٣٧ ) .  
(٤) من كتاب الديوان الملكي الى سكرتارية مجلس الوزراء بتاريخ ٤/١٠/٢٥ م. و. ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٢ ( ورقة ١٥٥ ) .

على شرط أن تعوض الشركة للحكومة عن حقوق الحصة العقيرية أو عن أية حقوق أخرى تعود الى المزارعين أو العشائر في هذه الاراضي . كما وافقت أيضا على اعطاء المقدار المطلوب من المياه على شرط أن لا تكون الحكومة العراقية مسؤولة عما يحدث فيه من نقص في السنين التي تقل فيها المياه بصورة فوق العادة (١) . ولكن قبل أن يبلغ قرار المجلس الى ممثلي أصحاب الامتياز طلب الديوان الملكي الى السعدون أن يعاد النظر في القرار لاعتقاده بأن الشروط الواردة فيه سوف لن تصادف قبولا من جانبهم (٢) . كان السعدون مقتنعا بأن مجلس الوزراء اتبع نص اتفاقية امتياز اصفر في تدوين المادة المتعلقة بالاراضي ، أما المادة المتعلقة بالمياه فقد اقتنع السعدون بضرورة احداث بعض التحوير فيها لذلك قرر أن يطلب الى مجلس الوزراء تعديل المادة المتعلقة بالمياه فقط ، خاصة بعد أن ضمن فنانة المندوب السامي على القرار بعد اجراء ذلك التعديل ، فبين لمجلس الوزراء في ٦/١٠/١٩٢٩ بأنه من الاسلم جعل المادة المتعلقة بالمياه على الصورة التي وردت في جدول الاتفاقية (٣) . نجح السعدون ، بادخاله ذلك التعديل ، في كسب المندوب السامي الى جهة قرار الوزارة دونما أن ترفع العثرات عن طريق تنفيذ الامتياز لان أهم ما جاء في ذلك القرار ، بالنسبة لممثلي الشركات ، هو عدم موافقة الوزارة على اعطائهم الاراضي وفق الشروط التي طرحوها ، لذلك أخبر السعدون بأن ممثلي أصحاب الامتياز بلغوا بقرار مجلس الوزراء شفويا وأجابوا بأنهم سيعتبرون القرار نقضا لاحكام الامتياز اذا بلغوا به بصورة رسمية ، ولكي يساعد المندوب السامي في حل المشكلة عقد اجتماعا في دار الاعتماد حضره وزير المالية العراقية ومستشارو الوزارات وبعض الموظفين البريطانيين الاخصائيين في تلك الامور وقرروا بأنه من المستحسن اضافة عبارة الى قرار مجلس الوزراء وهي تعهد الحكومة العراقية باعطاء ٣٠٠ قدم ٣ من الماء بعد السنة الثالثة ادة غير معينة (٤) ، ولما نظر مجلس الوزراء في ذلك الاقتراح في جلسة ٧/١٠/١٩٢٥ قرر عدم التعهد بتخصيص المياه لفترات غير محدودة مستندا الى احكام الامتياز التي لا توجد فيها صراحة تجبر الحكومة العراقية على تجهيز

(١) عن قرار جلسة مجلس الوزارة الخصوصية المنعقدة في ٥/١٠/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٣ ( ورقة ١٤٢ ) .

(٢) عن كتاب الديوان الملكي الى السعدون بتاريخ ٦/١٠/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٣ ( ورقة ١٥٩ ) .

(٣) عن كتاب السعدون الى مجلس الوزراء في ٦/١٠/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٣ ( ورقة ١٤٣ ) . كذلك رسالة السعدون الى الملك بتاريخ ١٤/١٠/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج ( ورقة ٢٧ ) .

(٤) عن رسالة السعدون الى الملك في ١٤/١٠/١٩٢٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج ( ورقة ٣٨ ) .



٣٠٠ قدم ٣ للأعمال التجريبية لمدة غير معينة (١) وقد اعتبر ممثلو أصحاب الامتياز قرار الوزارة الاخير رفضا لطلبهم فغادروا العراق في اليوم التالي . أراد المندوب السامي أن يستفيد من تأثير الديوان الملكي على موقف الوزارة مرة أخرى فابلىغ نائب الملك ( الامير زيد ) في اليوم التالي ( ١٠/٨/١٩٢٥ ) بأنه رفع القضية كلها الى الحكومة البريطانية وأنه لا يزال يوجد وقت كاف لدى الحكومة العراقية لارسال جوابها الى الشركة (٢) ، فطلب الديوان الملكي الى السعدون بنفس اليوم ١٠/٨/١٩٢٥ ان يعاد النظر في قرار مجلس الوزراء المتخذ في ١٠/٧/١٩٢٥ وأعرب له مرة أخرى عن خطورة المسؤولية المترتبة عن اخفاق المشروع (٣) . ضمن المندوب السامي بأن تلك التأثيرات ستساعد على تغير موقف الوزارة الا ان الوزارة قررت في ١٠/٨/١٩٢٥ أن تؤجل النظر في طلب ممثلي أصحاب الامتياز الى حين ورود آراء الحكومة البريطانية ، فبعث المندوب السامي ، في اليوم التالي ، بكتاب سري الى السعدون يبين له فيه عدم تجاوب الوزارة معه ورفضها لمشورته بالكلية ، وبأنه من المرجح أن يطالب ممثلو أصحاب الامتياز الذين غادروا العراق ، من غير الوصول الى اتفاق ، بالتعويض عن الاضرار التي لحقت بأعمالهم من جراء التأخير اذا لم يتلقوا جوابا على طلبهم خلال العشرة ايام أو الخمسة عشر يوما المقبلة ، واقترح على السعدون تشكيل لجنة من وزير المالية والاشغال والمواصلات والعدلية لتفحص على وجه السرعة المسائل العالقة بين الطرفين وتقدم المعلومات والآراء بشأنها (٤) . وجد السعدون ان استجابة الوزارة لرغبة المندوب السامي سوف لن تؤثر في موقف الوزارة من احكام الامتياز فوافق على تأليف اللجنة (٥) التي اقترحتها المندوب السامي ، وكلف وزارة المالية باعداد جواب الى شركة زراعة القطن بديالي المحدودة في حدود الفترة التي حددها المندوب السامي أيضا .

أظهرت الوزارة من خلال الجواب الذي قررت ، في ٢٤/١٠/١٩٢٥ ، ارساله الى شركة زراعة القطن بديالي المحدودة بأن ليس في نيتها تغيير موقفها من طلب

- (١) عن قرار مجلس الوزراء في ٧/١٠/١٩٢٥ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص ٢/ ( ورقة ١٢٦ ) .
- (٢) عن كتاب المندوب السامي الى نائب الملك بتاريخ ١٠/٨/١٩٢٥ ، مرقم ار.او.٩٠٩ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/ ( ورقة ٢١ )
- (٣) عن كتاب الديوان الملكي الى السعدون في ١٠/٨/١٩٢٥ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص ٢/٢ ( ورقة ٢٤ ) .
- (٤) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١١/١٠/١٩٢٥ مرقم بي.او.٢٧٤ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص ٢/٢ ( ورقة ١٧٩ ) .
- (٥) عن رسالة السعدون الى الملك بتاريخ ١٠/١٠/١٩٢٥ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/٢/ج ، ( ورقة ٢٨ ) .

من أصحاب الامتياز (١) . وحاول الملك فيصل التدخل لتغيير موقفها فبعث برقية من لندن الى نائبه ( الامير زيد ) في ٢٧/١٠/١٩٢٥ احييت بعد ذلك الى سمعون ، يقول « فسخ مقابلة اصفر ضربة قاضية على البلاد ينبغي الاتفاق (٢) » وقد وجدت الوزارة من جانبها بأن المذاكرات مع أصحاب الامتياز ستدخل مرة أخرى في طريق مسدود بسبب تمسك أصحاب الامتياز بشروطهم ، وكانت الوزارة تدرك بأنها لا تستطيع حرمان أصحاب الامتياز من حقوقهم القانونية التي حصلوا عليها بموجب الامتياز ، ولا تستطيع التخلص من مسؤولياتها المالية المنصوص عليها في ذلك الامتياز وتطلب من الشركتين التنازل عن حقوقهما بلا تعويض ، كما كانت تدرك بأن ليس في مقدورها رفض الامتياز تماما لان ذلك سيلحق ضررا بليغا بسمعة العراق خاصة وان الشركتين صاحبتى الامتياز قد أنفقتا أموالا طائلة وبرهنتا بصورة جدية على أنهما يرومان القيام بتعهداتهما ، فرأت ان أفضل طريقة للتخلص من التعهدات والاعباء الثقيلة التي تضمنها الامتياز ، بدون تكبد نفقات ، هي التوصل الى اتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية امتياز اصفر (٣) ، وللتوصل الى ذلك الهدف قررت الوزارة في ١٥/١١/١٩٢٥ ارسال كتاب الى اللورد جلمفورد ( أحد مدراء الشركتين ) ، عن لسان وزير المالية ، تعرب له فيه عن عدم تحبيذها لشروط امتياز اصفر لانها مليئة بالنواقص والعيوب ولانها تعرض الطرفين الى مجادلات ومنازعات لا طائل تحتها ، وتخبره برغبتها في التوصل الى اتفاقية جديدة يسهل تنفيذها من قبل الطرفين ، مؤكدة بنفس الوقت بانها لا زالت تضع نصب أعينها غرضا واحدا هو استخدام مياة البلاد بصورة أفضل وتحسين زراعة القطن ، كما أكدت للورد جلمفورد بأنه اذا استطاع اقناع زملائه المدراء بالموافقة على اعادة وضع اتفاقية جديدة فان الحكومة العراقية ستبذل جهدها من أجل التوصل الى اتفاقية مرضية يمكن العمل وفقها بسهولة (٤) . حاول اللورد جلمفورد في بادئ الامر أن يتجاهل موضوع الرسالة الخصوصية على أمل أن تحصل الشركتان على موافقة الوزارة السعدونية على شروطها . الا أن تصليب الوزارة على قراراتها والتهجة الشديدة التي أظهرتها في أواخر عام ١٩٢٥ عندما قررت اخبار أصحاب

(١) عن كتاب وزير المالية المؤرخ ٢٤/١٠/١٩٢٥ المرقم م/٢٧٨ ، الذي قرر مجلس الوزراء الموافقة عليه بنفس اليوم ٢٤/١٠/١٩٢٥ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٤ ( ورقة ٨٠ )

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٢ ( ورقة ١٩٢ ) .

(٣) عن توصيات اللجنة التي تالفت من وزارات المالية والاشغال والمواصلات والعدلية في تشرين الاول ١٩٢٥ للنظر في احكام امتياز اصفر

م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر ، رقم ص/٢/٣ ( ورقة ٧ ) .

(٤) عن قرار مجلس الوزراء في ١٥/١١/١٩٢٥ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٤ ( ورقة ٢٢ ) .



الامتياز باحتمال رفض اعطاء الاراضي اذا لم يوافق على شروطها (١) . أعطيا قناعة تامة لمدرء الشركتين بأنه ليس في الإمكان التوصل الى اتفاق مع الحكومة العراقية في ضوء احكام الامتياز الذي بين أيديهم ، لذلك قرروا ابلاغ الحكومة العراقية بموافقتهم على إرسال أحد أعضاء ادارة الشركتين لفتح باب المباحثات مرة أخرى مع الوزارة السعدونية على أساس ان تلغى احكام الامتياز السابقة مقابل ان تحصل (٢) الشركتان على حقوق أخرى مقبولة يمكن معها حمل أصحاب أسهم الشركتين على التنازل عن الحقوق السابقة ، كما يمكن معها استرجاع ما تكبدته الشركتان من الخسائر .

ساعدت رغبة الوزارة السعدونية في التوصل الى اتفاقية جديدة ، وموافقة الشركتين على فتح باب المفاوضات على ذلك الأساس ، في نجاح المباحثات التي دارت خلال النصف الاول من عام ١٩٢٦ بين مندوب الشركتين (الكولونيل ستانلي) ومستشاري وزارتي المانية والاشغال والمواصلات ، اذ اتفق الجانبان على إلغاء الاتفاقية السابقة واحلال اتفاقية جديدة تقوم على أساس اعطاء الشركتين قطعة أرض في منطقة نهر اللطيفية مساحتها ١٠ آلاف مشارة لقاء دفع الشركتين ما معده ثلاث روبيات عن المشارة الواحدة الى الحكومة العراقية . على ان تفوض تلك الاراضي الى الشركة تفويضا صريحا مؤيدا بسند طايبو ، وان تقوم الشركة باعمار الارض المذكورة وزراعتها بالقطن بواسطة مياه تسحبها بالمضخات أو تعمل على جريانها في نهر اللطيفية وان تدفع عليها الضرائب الاعتيادية التي تستوفيها الحكومة من أراضي الطابو ، فوافقت الوزارة السعدونية على شروط الاتفاقية الجديدة ، التي أخذت تسمى ( اتفاقية امتياز اللطيفية ) في ١٩/حزيران/١٩٢٦ على اعتبار انها ستخلص الحكومة العراقية من شروط امتياز أصفر التي سببت وضعية خطيرة مركبة لم يرض عليها الشعب ، وعلى اعتبار أن أهم ما في الاتفاقية الجديدة من فوائد هو منح الشركتين امتيازاً واحداً بسيطاً عوضاً عن تعهدات مختلفة مهمة (٣) ، ولذلك أسرع في ٢٢/حزيران/١٩٢٦ بإرسال وزير المالية ومستشاره الى لندن وأوصتهم بأن يسعيا الى تنفيذ ما تم عليه مع (الكولونيل ستانلي) (٤) وقد مهدت المباحثات التي دارت في لندن بين وزير المالية العراقي ومستشاره من

(١) عن الكتاب الذي قرر مجلس الوزراء إرساله الى شركة زراعة القطن بديالي المحدودة في ١٩٢٥/١١/٢٤ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/ ( ورقة ١٢ ) .  
(٢) عن رسالة اللورد جلمفورد ( أحد مدرء الشركتين ) الى مستشار وزارة المالية بتاريخ ١٩٢٥/١٢/٤ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١/٢/ ( ورقة ٧ ) .  
(٣) عن قرار مجلس الوزراء في ١٩ حزيران ١٩٢٦  
م.و، ملفات البلاط ، ملف امتياز أصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص/٢/٢ ( ورقة ٤ ) .

(٤) عن قرار مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران ١٩٢٦ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٦/٢/ ( ورقة ٧٨ )

جهة وبين مدراء الشركتين من جهة أخرى ، الى وضع مسودة اتفاقية امتياز اللطيفية بعد أن وافق وزير المالية العراقي على خفض القيمة التي ستدفع عن المائة ألف مشاركة من ثلاث روبيات عن المشاركة الواحدة الى روبيتين ( ١ ) ، وقد انتهت علاقة الوزارة السعدونية الثانية باتفاقية اللطيفية عند حد توقيع مسودتها ، اذ استقالت الوزارة قبل أن تظهر انتقادات الرأي العام لها ، وبغض النظر عن الانتقادات التي وجهت لاتفاقية امتياز اللطيفية بعد ذلك ( ٢ ) يمكن القول بأن الوزارة السعدونية الثانية قد نجحت في إلغاء الاعباء الثقيلة التي فرضتها احكام امتياز اصفر . واذا كانت شروط امتياز اللطيفية التي وافقت عليها الوزارة السعدونية قد ضحت أيضا ببعض المصالح العراقية فانما كان ذلك من قبيل ( أهون الشرين ) .

#### ب - الموقف من اتفاقية شركة النفط الانكليزية الفارسية :

شهدت الدولة العراقية في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الثانية محاولات شركتين أجنبيتين هما ( شركة النفط التركية وشركة النفط الانكليزية الفارسية ) لاستغلال موارد النفط في العراق استنادا الى حقوق قديمة حصلت عليها قبل الحرب العالمية الاولى ( ٣ ) . وقبل أن تباشر الوزارة السعدونية الثانية أعمالها في ٢٦ / حزيران / ١٩٢٥ تمكنت الشركة الاولى من الحصول على امتياز استخراج النفط في ولايتي بغداد والموصل في ١٤ / آذار / ١٩٢٥ في حين لم تتوصل الشركة الثانية الا لمجرد توقيع مسودة اتفاقية مع الوزارة الهاشمية الاولى في ( ٢١ / مارس / ١٩٢٥ ) فكان على السعدون في وزارته الثانية أن يواجه مهمة تصديقها .

- (١) عن كتاب وزير المالية ( صبيح نشات ) الى السعدون بتاريخ ٢٩ ايلول ١٩٢٦ رقم م/٨٦١ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة ٢٦ ) .
- (٢) حول الانتقادات التي وجهت لاتفاقية اللطيفية في فترة وجود الوزارة العسكرية الثانية التي أعقبت وزارة السعدون الثانية . راجع : م.و ، ملفات البلاط ، ملف امتياز اصفر وامتياز اللطيفية ، رقم ص/٢/٢ ، ( الاوراق من ٢٩ - ٦٩ ) .
- (٣) استندت شركة النفط الانكليزية الفارسية الى الامتياز الذي كان المستر ( وليم دارسي ) قد حصل عليه من مظفر الدين شاه ايران في ٢٠ مارس ١٩٠١ ، والى البروتوكول الملحق به والمتخذ في ١٧ / ٢ / ١٩١٢ ، فقد طالبت الشركة تنفيذ شروط الامتياز المذكور في الاراضي العراقية التي كانت فيما سبق ضمن ايران وتحولت في ١٩١٤ الى الدولة العثمانية والتي أخذت تعرف باسم « الاراضي المحولة » ، على اعتبار انها لا زالت مشمولة بالامتياز الاصلي . أما شركة النفط التركية فقد استندت الى الوعد الذي حصلت عليه من السلطان العثماني في ١٩١٤ بمنحها امتياز استخراج النفط في ولايتي بغداد والموصل . راجع : على طريق الهند - رسائل الاهالي - الرسالة الاولى ، ط ٢ ( بغداد - ١٩٢٥ ) . British Report, 1922 - 1923, P. 41.
- بيان اللجنة الوزارية العراقية التي تشكلت في ١٣ / ٥ / ١٩٢٢ لدرس امتياز دارسي . م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس لوزراء ، رقم ٦ / ٢ / ٢ ( ورقة ٢٣ ) .



ترجع بداية مراحل توقيع اتفاقية ( ٢١/مارس/١٩٢٥ ) الى شهر مارس ١٩٢٢ حين تقدمت شركة النفط الانكليزية الفارسية الى الوزارة النقيببة الثانية بطلب فتح باب المفاوضات لتنفيذ الامتياز الذي حصل عليه المستر ( وليم دارسي ) في ٢٠/مارس/١٩٠١ ، فقررت الوزارة النقيببة الثانية في ١٣/مارس/١٩٢٢ تأليف لجنة وزارية استشارك فيها السعدون ( كوزير للعدلية ) الى جانب وزيرى الاشغال والمواصلات والتجارة ، لدرس الامتياز ورفع بيان عنه الى مجلس الوزراء (١) ، وقد تبنت الوزارة النقيببة الثالثة في ٧٠/١٠/١٩٢٢ توصيات اللجنة الوزارية التي اكدت على ضرورة التوصل مع شركة النفط الانكليزية الفارسية الى اتفاقية جديدة في ضوء شروط الامتياز السابق بدعوى ان الامتياز احتوى على عبارات غير واضحة سوف لن تسهل تنفيذ الامتياز (٢) . وبموافقة الشركة على الاقتراح بدأت المباحثات في لندن من اجل وضع مسودة اتفاقية جديدة . كان هدف اللجنة الوزارية العراقية من اعادة النظر في امتياز دارسي هو السعي لادخال شروط تتيح للعراق فرصة المشاركة في استغلال ثروته الطبيعية ، وتوفير ما يحتاج اليه سكان العراق من النفط بأسعار رخيصة مستثناة وذلك نتيجة لتعدد شكاوى الناس من غلاء أسعار النفط (٣) ، لذلك رفضت الوزارة السعدونية الاولى ، التي تقدمت اليها مسودة الاتفاقية المنتطرة في ٣/٥/١٩٢٣ (٤) ، قبول موادها دون اجراء التعديلات فيها ، على اعتبار انها لم تحقق ما هدفت اليه اللجنة الوزارية العراقية بل توسعت توسعا كبيرا في الحقوق التي ستمنح للشركة ، وقررت الوزارة في ١/ايلول/١٩٢٣ تأليف لجنة وزارية للمفاوضة مع ممثلي شركة النفط الانكليزية الفارسية على أساس ان تكون حصة الحكومة العراقية ٢٠ ٪ بدلا من ١٦ ٪ من ارباح الشركة الصافية (٥) ، وأن تخصص ٢٠ ٪ من أسهم الشركة للعراقيين

- (١) عن مقررات جلسة مجلس الوزراء في ١٢/٥/١٩٢٢  
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/ ( ورقة ٢١ )
- (٢) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء في ٧/١٠/١٩٢٢ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/ ( ورقة ٧ )
- (٣) عن البيان المؤرخ في ١٣ آب ١٩٢٢ والصادر عن اللجنة الوزارية التي تالفت في ١٣/٥/١٢ لدرس امتياز دارسي .
- (٤) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ١٠/٢/ ( ورقة ٨ ) .  
عن كتاب سكرتير المعتمد الى السعدون في ٣ أيار ١٩٢٣ مرقم بي.أ. ٤١
- (٥) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/ ( ورقة ٦٤ )  
نصت المادة العاشرة من مسودة الاتفاقية التي قدمت الى السعدون في ٣/٥/١٩٢٣ « تمنح الشركة الحكومة العراقية حصة مدوية (١٦٪) من أرباحها السنوية الصافية » .  
عن مسودة الاتفاقية التي وردت في طي كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٣/٥/١٩٢٢ رقم بي.أ. ٤١ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملفات مقررات مجلس الوزراء رقم ٨/٢/ ( ورقة ٧١ ) .

وبعين أسعار خاصة لبيع النفط في العراق (١) فأكدت بذلك على اقتراحات اللجنة الوزارية السابقة . ومنذ ذلك الحين دخلت الحكومة العراقية في مباحثات طويلة مع الشركة التي كانت تساندها السلطات البريطانية في العراق ، من أجل الوصول الى تلك التعديلات الى ان وافقت الوزارة الهاشمية الاولى على قبول الاتفاقية في ٢١/مارس/١٩٢٥ دونما ادخال التعديلات المطلوبة مبررة قبول الاتفاقية على أساس ان يكون لبريطانيا نوع من المصالح المادية التي تحملها على مؤازرة العراق في نزاعه مع تركيا التي كانت تهدد بانتزاع (٢) ولاية الموصل ورثت الوزارة السعدونية الثانية اتفاقية ( ٢١/مارس/١٩٢٥ ) فأعادت النظر في شروطها لغرض التأكد من امكانية تصديقها من قبل مجلس الامة ، فتوصلت في ١١/آب/١٩٢٥ الى قرار بعدم قبول شروط الاتفاقية لانها لا تتفق عموما والمصالح العراقية (٣) ، وفد استفادت الوزارة في رفضها لشروط اتفاقية (٢١/مارس/١٩٢٥) من ملاحظات وزارة المستعمرات البريطانية التي كانت قد أفادت بأن الطريقة المقترحة لحساب حصة الحكومة العراقية ، في الاتفاقية لم تكن موافقة لمصالح الحكومة العراقية (٤) ، ولكي تتوصل الوزارة الى عقد اتفاقية جديدة مع الشركة ، قررت تأليف لجنة من وزير المالية (٥) ووزير العدلية ووكيل وزارة الاشغال والمواصلات لتجديد المفاوضات مع ممثل الشركة ( جون كادمان ) الذي كان موجودا حينئذ في بغداد .

عقدت اللجنة الوزارية مع مندوب الشركة عدة جلسات في وزارة المواصلات والاشغال وانتهت في ٢٢/آب/١٩٢٥ بتنظيم اتفاقية جديدة وافق فيها مندوب الشركة على شروط اللجنة الوزارية التي أكدت على ان تكون حصة الحكومة العراقية المقطوعة ٤ شلنات ذهب ، لكل طن من النفط المستخرج ، وعلى أن تطبق نفس الشروط الواردة في المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من اتفاقية امتياز شركة النفط التركية (٦) ، وبعد أن درس مجلس الوزراء شروط الاتفاقية الجديدة قرر في

- (١) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء في ١ ايلول ١٩٢٢ .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٩/٢/ ( ورقة ٢ ) .
- (٢) السويدي - نوفيق ، مذكراتي ، ص ١٠٨ .
- (٣) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ١١ آب ١٩٢٥ .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء رقم ٨/٢/ ( ورقة ٦٢ ) .
- (٤) عن كتاب وزارة الاشغال والمواصلات الموجه الى مجلس الوزراء بتاريخ ٦ آب ١٩٢٥ مرقم ك/و/ ٣٦٣ .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/ ( ورقة ٦٩ ) .
- (٥) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ١١ آب ١٩٢٥ .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢/ ( ورقة ٦٢ ) .
- (٦) عن كتاب وزارة المواصلات والاشغال الى مجلس الوزراء في ٢٢ آب ١٩٢٥ مرقم ٢٨٢ .



١٧/آب/١٩٢٥ الموافقة عليها وتفويض وكيل وزارة الاشغال والمواصلات التوقيع عليها نيابة عن الحكومة العراقية (١) ، ومع أن الاتفاقية الجديدة وقعت من قبل وكيل وزارة الاشغال والمواصلات ومندوب الشركة في ٣٠/آب/١٩٢٥ ، إلا أن السعدون طلب الى اللجنة الوزارية أن تجتمع مرة أخرى بمندوب الشركة وتطلب اليه الحصول على موافقة مدراء شركة النفط الانكليزية الفارسية على وضع شرط في الاتفاقية توافق الشركة بموجبه على بيع النفط في داخل العراق بسعر يقل عن سعر البيع في انكلترا بنسبة ٣٥ ٪ كما طلب السعدون الى اللجنة أن تبين بأن موافقة الشركة على ذلك الشرط بمثابة الحصول على معاهدة الحكومة العراقية وسعيها للحصول على تصديق اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ من قبل مجلس الامة . وافقت شركة النفط الانكليزية الفارسية على تخفيض ٢٥ ٪ فقط من سعر البيع ، إلا أن اللجنة الوزارية ، بايعاز من السعدون ، ألحت مرة أخرى على مندوب الشركة بقبول تخفيض ٣٥ ٪ من سعر النفط . ولما لمست الشركة اصرار الحكومة العراقية على طلبها اخبرت مندوبها بأن ينقطع عن المداولات مع اللجنة الوزارية (٢) ويسحب نسبة التخفيض التي عرضتها الشركة ( ٢٥ ٪ ) ، كما كلفته أن يطلب من الحكومة العراقية تقديم اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ الى مجلس الامة للمصادقة عليها . وجد السعدون ان رفض عرض اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ على مجلس الامة سيعطي دليلا على عدم رغبة الوزارة في التعاون مع الشركة للوصول الى اتفاق ، خاصة وأن الاتفاقية قد اشترطت الحصول على تصديق مجلس الامة قبل ١/٤/١٩٢٦ والا فسوف تتخذ التدابير لوضع شروط اتفاقية أخرى . لذلك وافق على عرض الاتفاقية على مجلس الامة . كان السعدون قد ضمن مسبقا بأن عرض الاتفاقية على مجلس الامة سوف لا يغير ما عزمته الوزارة على ادخاله في شروط الاتفاقية طالما ان حزب التقدم الذي كان يمثل الاكثرية في مجلس الامة ، كان يمثل في الحقيقة وجهة نظر الوزارة . وبالفعل لم تختلف اللجنة البرلمانية ، التي تشكلت في مجلس الامة ، مع الوزارة في نظرتها الى اتفاقية ٣٠/آب/١٩٢٥ فأخبر السعدون المندوب السامي بأن اللجنة البرلمانية التي تألفت لدراسة الاتفاقية رفعت تقريراً غير مرضي عنها . ولكي يصل السعدون الى هدفه في ادخال تخفيض سعر النفط الذي تبنيه الشركة داخل العراق أقنع المندوب السامي بضرورة سحب الاتفاقية من مجلس الامة وتجديد المفاوضات مع الشركة لاقناعها بقبول بعض شروط اللجنة الوزارية ، وقد وافق المندوب السامي على تجديد المفاوضات بشرط أن تعاد الاتفاقية مع ما قد يدخل عليها من التعديلات الى مجلس الامة مهما كانت نتيجة المفاوضات

(١) عن قرارات جلسة مجلس الوزراء ليوم ٢٧ آب ١٩٢٥ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٨/٢ ( ورقة ١٤٩ ) .

(٢) عن كتاب سري رقمه وزير المواصلات والاشغال الى السعدون بتاريخ ٢٨/٣/١٩٢٦

م.و، رقم ٧٥٠ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٣/٢ ( ورقة ٢٢٢ )

مع الشركة . فتجددت المفاوضات بين مندوب الشركة واللجنة الوزارية مرة أخرى .  
 يعرض مندوب الشركة موافقته على بعض شروط اللجنة الا ان اللجنة بينت (١)  
 بان ما عرضه مندوب الشركة غير كاف وعند ذاك سحب مندوب الشركة عروضه  
 مرة أخرى وأنهى المفاوضات .

وجدت الوزارة السعدونية الثانية ان ليس هناك محذور من عدم اتخاذ أي  
 تدبير بعد فشل المفاوضات لان يوم ١٩٢٦/٤/١ سيحل دون تصديق مجلس الامة  
 للاتفاقية ومعنى ذلك ان المفاوضات ستتجدد تلقائيا . أما المندوب السامي فلم يدع  
 خطة الوزارة تمر دون أن يوجه لها تهديداته ، فقد كتب الى السعدون في ٧/نيسان/  
 ١٩٢٦ قائلا « ان الحكومة العراقية رفضت عمدا انتهاز فرصة تتمكن فيها من  
 الحصول على ايراد مؤسس على حصة معينة من شركة النفط الانكليزية الفارسية .  
 فاذا كانت الحكومة العراقية عازمة على الانتحار فظهر لى ان من العيب ان تحاول  
 حكومة جلالة ملك بريطانيا مرة أخرى أن تنقذها من ذلك ، وانه يتعذر بالنظر الى  
 سلوك الحكومة العراقية في هذا الامر حمل وزير المستعمرات على الاعتقاد بمقدرتها  
 على تحسين موارد العراق بصورة منتظمة » (٢) كان سر تهديد المندوب السامي  
 للسعدون يكمن في ضرورة محافظة الوزارة السعدونية على سمعتها المتعلقة بقدرتها  
 على تحسين مواردها المالية بصورة مطردة لان ذلك سيثبت تقدمها كدولة تستحق  
 كسب عضوية عصبة الامم . ودخول العراق عضوا في عصبة الامم كان يعني انتهاء  
 الانتداب والتخلص من قيود المعاهدات (٣) ، هذا بالاضافة الى أن الحكومة  
 العراقية كانت قد طلبت مساعدة مالية من الحكومة البريطانية على شكل قرض  
 وذلك عندما أحست بأن تركيا سوف توافق على توقيع معاهدة تتنازل بموجبها  
 نهائيا عن ولاية الموصل مقابل حصولها على مبالغ معينة من الحكومة العراقية ،  
 فأراد المندوب السامي أن يستغل هذه النقطة أيضا فأخبر السعدون بأنه يخشى أن  
 يؤدي (٤) موقف الحكومة العراقية من اتفاقية شركة النفط الانكليزية الفارسية الى

(١) عن كتاب سرى شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٤/٧ مرقم  
 بي. او. / ٧٠ .

م.و، ملفات البلاط ، مل فمقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢ ( ورقة ٩٢ )

(٢) عن كتاب سرى شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٤/٧  
 مرقم بي. او. / ٧٠ : م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢  
 ( ورقة ٩٢ ) .

(٣) اشترطت معاهدة ١٩٢٦ ان يكون العراق قادرا لحكم نفسه عند مطالبته بالدخول الى  
 عضوية عصبة الامم .

الاستقلال ، ٨ شباط ١٩٢٦ .

(٤) عن كتاب شبه رسمي موجه من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/٤/٧ مرقم  
 بي. او. / ٧٠ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢ ( ورقة ٩٢ )



عدم حصول العراق على المساعدة المالية التي يرغب الحصول عليها من بريطانيا .  
 لم تؤثر تهديدات المندوب السامي في حمل السعدون على تغيير موقفه فقد  
 تمكن في مارس ١٩٢٦ أن يتفاوض مباشرة مع مندوب الشركة ( جون كادمان )  
 ويتوصل معه الحاق مادة اضافية باتفاقية ٣٠/أب/١٩٢٥ تتعهد فيها الشركة  
 بأن لا تباع النفط باثمان تزيد على الاثمان التي تباع بها شركة النفط التركية  
 المحدودة النفط في العراق ، كما تتعهد بأن تخزن في أماكن تعيينها الحكومة العراقية  
 كمية معقولة من النفط (١) ، ولكي يأخذ الاتفاق الذي تم بين السعدون وجون  
 كادمان صيغته الرسمية قرر مجلس الوزراء في ١٨/٥/١٩٢٦ موافقته على المادة  
 الاضافية وتفويض وزير الاشغال والمواصلات عقد اتفاقية جديدة مع الشركة على  
 اساس اتفاقية ٣٠/أب/١٩٢٥ مع اضافة المادة الاضافية التي أدخلها  
 السعدون (٢) . وقبل أن يتم عقد الاتفاقية ، في نهاية مارس ١٩٢٦ ، تعهدت  
 الشركة ، وفقا للمادة الاضافية ، بتشديد مصنع لتكرير النفط بالقرب من خانقين  
 لتموين العراق بالنفط (٣) ، وعلى هذا يمكن القول بأن السعدون نجح الى مدى  
 بعيد في فرض الشروط التي حققت بعض المصالح العراقية في علاقته مع شركة  
 النفط الانكليزية - الفارسية .

## ٢ - الموقف من أكراد العراق :

سار السعدون في وزارته الثانية على سياسة تتفق والسياسة التي تبنتها  
 الحكومة البريطانية تجاه أكراد العراق بعد عقد معاودة لوزان مع تركيا في  
 ٢٤/تموز/١٩٣٣ (٤) وذلك بالاعتراف بالوجود الذاتي والوضوح العنصري  
 للأكراد عن طريق استعمال اللغة الكردية لغة رسمية في المناطق الكردية وجعل

- (١) عن كتاب سري وجهه مندوب الشركة ( جون كادمان ) الى السعدون في ١٦/٥/١٩٢٦ .  
 م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/ ( ورقة ٨٢ ) .
- (٢) عن قرارات مجلس الوزراء ليوم ١٨/٥/١٩٢٦ .  
 م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/ ( ورقة ٨٠ ) .
- (٣) التقرير المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٠٤٨ . ترجمه  
 ادارة جريدة العالم العربي .
- (٤) راجع جريدة العراق ، ١٢ نيسان ١٩٢٥ ، فيما يتعلق بتفاصيل السياسة البريطانية تجاه  
 الاكراد ، فقد ادلى المعتمد السامي ( هنري دويس ) في ١٢ نيسان ١٩٢٥ ببيان صرح به  
 السياسة البريطانية تجاه المناطق الكردية ، وقد صادق المستر امري على ذلك البيان .  
 وقد استمرت الحكومة البريطانية ، خلال فترة وجود الوزارة السعدونية الثانية ، تنهج  
 نفس السياسة التي صرح بها ( هنري دويس ) فقد جاء في كتاب وجهه بورديلن ( سكرتير  
 المعتمد ) الى السعدون بتاريخ ١١/١/١٩٢٦ « بإمكانتي ان اؤكد لفخامتكم ان حكومة صاحب  
 الجلالة البريطانية لا تنوي ابدا الانصراف عن تلك السياسة » تصرّح هنري دويس في ١٢  
 نيسان ١٩٢٥ « التي لا تمسها بوجه ما الفقرة الثالثة من قرار مجلس عصبة الامم .  
 م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٢/١٩٢٦ .  
 عن كتاب بورديلن الى السعدون بتاريخ ١١/١/١٩٢٦ ، مرقم بي.او/٨ ( ورقة ٢٤ ) .

الأشخاص الذين يشغلون الوظائف الحكومية في المناطق الكردية من الأكراد (١) . ولم يكن الدافع وراء تبني تلك السياسة هو الخوف من أن يرمي أكراد العراق بأنفسهم في أحضان الحركة الانفصالية التي يقودها الشيخ محمود البرزاني وحده ، وإنما كان هناك سببان أيضا ، الأول : محاولة لإظهار اهتمام الحكومة العراقية بشؤون المنطقة الشمالية ، التي كان مصيرها لا يزال متوقفا على ما بقررة مجلس عصبة الأمم استنادا إلى رغبات سكانها . الثاني : رغبة السعدون في أن يتمتع الأكراد بحقوقهم انطلاقا من مبدئه « بأن (٢) لا سبيل للبلاد إلى الحياة ما لم تتمتع جميع عناصر الدولة بحقوقها وتعامل جميع عناصر الدول بالعدل » .

فبالنسبة للشيخ محمود البرزاني نستطيع القول بأن السعدون في وزارته الثانية بدأ علاقاته بأكراد لواء السليمانية في جو امتاز بالهدوء قياسا إلى الأوضاع التي شهدتها الفترة السابقة . فقد استقالت الوزارة الهاشمية الأولى بعد أن أنزلت القوات العراقية المدعمة بالقوة الجوية البريطانية ضربة قوية بالشيخ محمود البرزاني اضطرته إلى اللجوء إلى منطقة الحدود الإيرانية (٣) وأعلنت رسميا القضاء على تمرداته ومصادرة أملاكه (٤) . ولما بدأت الوزارة السعدونية أعمالها في ٢٦/حزيران/١٩٢٥ كانت تشكيلات الحكومة الإدارية قد استكملت في معظم لواء السليمانية ولم يبق تحت سيطرة الشيخ محمود ، الذي اضطر إلى أن يتخذ من قرية (ولاجير) عبر الحدود الإيرانية مقرا له ، إلا بعض المناطق القليلة في جهات بنجوين (٥) . ومع أن الشيخ محمود أظهر نشاطا في أيلول ١٩٢٥ عندما أخذ يشن هجماته على قوات الحكومة ويتعرض لعشائر الجاف بغية الحصول على الجزية منهم ، إلا أن السعدون اتخذ من التدابير ما حالت دون تمكن الشيخ محمود من تنفيذ غاياته ، فبالإضافة إلى أن الحكومة استطاعت أن تمنع تجاوزات الشيخ

(١) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا إلى عصبة الأمم في ١٩٢٧ ، المتعلق بأحوال البلاد في العراق لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ، ترجمة إدارة جريدة العالم العربي . ص ١٢ .

(٢) عن خطاب السعدون في مجلس النواب في ٢١/٢/١٩٢٦ .  
العالم العربي ، ١٩٢٦/١/٢٢ .

(٣) B. G. Colonial Office, Special report 1920 - 31, P. 43.

(٤) كان السعدون هو الذي اقترح مصادرة أملاك الشيخ محمود ، ففي ١٢ مارس ١٩٢٥ رفع إلى سكرتير مجلس الوزراء ، بصفته وزيرا للداخلية في وزارة الهاشمي الأولى ، كتابا سريا جاء فيه « أن في ذمة الشيخ محمود طلبات جسيمة لم يتم بايفائها تلقاء الأضرار التي سببها والخسائر التي أحدثها هو وأتباعه . ولما كان الشيخ المدعي عليه شاقا عصا الطاعة وأنه فار من أيدي السلطة فعليه اقتراح إصدار الأمر بحجز أملاكه وأملاك زوجته عائشة خان .. وذلك بمقتضى نصوص الفقرة ( ٢ ) من المادة (٢٧) من قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية » .

م. و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/٥ ( ورقة ٧١ ) .

(٥) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا إلى عصبة الأمم في ١٩٢٧ ، ترجمة إدارة جريدة العالم العربي ، ص ١٥ .



محمود على عسائر الجاف في نهاية ايلول ١٩٢٥ ، بارسالها قوات من الجيش واليافي الى شهربازار ، تمكن السعدون أن يشكل قوة تعقبية لمطاردة اتباع الشيخ محمود بصورة مستمرة خشية أن يستفحل أمر الشيخ محمود مرة أخرى ويبدأ بهجوم شديد على مراكز الحكومة ودواقرها (١) ، وذلك بعد أن أجرى اتصالات مع وزارتي الداخلية والدفاع وتأكد من أن استعداد القوات الموجودة في السليمانية لصد اتباع الشيخ محمود ، لا يفي بالغرض . اقترح السعدون في ٢٤/ايلول/١٩٢٥ تشكيل قوة تاديبية « خصوصية » تتألف من ٢٠٠ الى ٢٥٠ شرطياً تحت قيادة مدير الشرطة العام للتغلب على التمردات والاضطرابات التي تظهر في المنطقة الواقعة بين السليمانية وكركوك وحلجة وكفرى ، وذلك بمساعدة العسائر الموالية للحكومة العراقية (٢) ، وعندما اراد السعدون أخذ رأي المندوب السامي في ذلك الاقتراح ، اوضح له الاخير بأنه يوافق على الاقتراح الا ان قلة الشرطة الموجودة في الاولوية لا تسمح بتشكيل القوة التي يقترحها دون ان تعمل الحكومة على تحويل قسم من افراد الجيش الى شرطة ، كما اكد له عدم جدوى اشراك العسائر الموالية لانهم يهربون حين تبدأ ساعة القتال ، ونصح المندوب السامي أيضاً بعدم استخدام شرطة من افراد المناطق العشائرية الكردية لانهم يصبحون جواسيس للشيخ محمود . ولسهولة تنفيذ الحركات وسرعتها اقترح المندوب ان تكون القيادة في يد احسن مدير شرطة وان يساعده احسن ضابط شرطة بدلاً من قيادة مدير الشرطة العام (٣) . اقترح السعدون باقتراحات المندوب السامي ، فقرر مجلس الوزراء في ١/١٠/١٩٢٥ ان تزود وزارة الدفاع لواء السليمانية بـ « حصيرتين » من الجند لتشكيل قوة قوامها ( ٢٥٠ ) شرطياً خيالا من احسن الشرطة ، كما قرر ان تقوم وزارة الداخلية بانتقاء احسن رجل قدير من الشرطة لقيادتها (٤) ، على ان يكون على اتصال مستمر بالمتصرف وبقائد قوة الطيران .

تمكنت الوزارة السعدونية الثانية بتلك التدابير ، وما شيدته من حصون ومعقل لقوات الشرطة على طول خطوط المواصلات الرئيسية ، ان تقيد حركات الشيخ محمود حتى اضطرته في ايلول ١٩٢٦ الى ان يتصل بالمندوب السامي ويوضح له حسن نياته (٥) ، فبدأت الاتصالات من اجل الوصول الى اتفاق

- (١) عن كتاب السعدون الى الملك فيصل - الذي كان في لندن - بتاريخ ٢٠ ايلول ١٩٢٥ م. و، ملفات البلاط ، ملف أوراق متفرقة ، رقم ك ( ورقة ٩ ) .
- (٢) عن كتاب السعدون الى هنري دوبس في ٢٤/٩/١٩٢٥ ، مزقم ٢٦٦١ م. و، ملفات البلاط ، ملف كردستان ، رقم ٧/٢ ( ورقة ٢ ) .
- (٣) عن كتاب المندوب السامي ( هنري دوبس ) الى السعدون في ٢٨ ايلول ١٩٢٥ م. و، ملفات البلاط ، ملف كردستان ، رقم ٧/٢ عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١/١٠/١٩٢٥ ( ورقة ٢ ) .
- (٤) م. و، ملفات البلاط ، ملف البلاط ، ملف كردستان ، رقم ٧/٢ عن جلسة مجلس الوزراء بتاريخ ١/١٠/١٩٢٥ ( ورقة ٢ ) .
- (٥) التقرير المرفوع من قبل حكومة بريطانيا الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ، ص ١٥

تلك الاتصالات التي اوضحت في تشرين الاول ١٩٢٦ ، استعداد الشيخ محمود لترك العراق مع اسرته وامتناعه عن التدخل في شؤون السياسة مقابل استعادة جميع املاكه (١) . ولذلك يمكن القول ان الشيخ محمود لم يكن خلال فترة الوزارة السعدونية الثانية كقوة مؤثرة في سياسة الوزارة تجاه الاكراد .

جاء قرار مجلس عصبة الامم في ١٦/١٢/١٩٢٥ ، تأكيداً للسياسة التي تتبناها بريطانيا تجاه اكراد العراق ، فقد كان من بين شروط القرار ، لاجل ان يحتفظ العراق بولاية الموصل ، ان تغرض بريطانيا على مجلس عصبة الامم التدابير التي ستخذها لاجل منح الاكراد حقوقاً بالادارة المحلية التي اوصت بها ( لجنة التحقيق الاممية ) (٢) . ولما كانت سياسة الوزارة السعدونية تجاه الاكراد لا تختلف عن السياسة البريطانية ، لذلك لم يجد السعدون - صعوبة في تطبيق الشرط المتعلق بادارة المناطق الكردية الذي جاء في قرار مجلس عصبة الامم ، خاصة وان السلطات البريطانية في العراق كانت مقتنعة بان الحكومة العراقية تتبع في المناطق الكردية سياسة تتفق مع رغبات الاكراد التي بينتها لجنة التحقيق الاممية ، ونتيجة لتلك القناعة اكتفت السلطات البريطانية بأن طلبت الى السعدون اصدار تصريح رسمي بماهية تلك السياسة وعزم الحكومة العراقية على مواصلة ، على ان يكون التصريح على شكل قرار يصدر عن مجلس الامة العراقي (٣) . ارادت الحكومة البريطانية في الحقيقة ان تدرج القرار ، الذي سيحصل عليه السعدون من مجلس الامة ، ضمن التدابير الادارية ، المتعلقة بالمناطق الكردية ، التي ستعرضها على مجلس عصبة الامم ، لكي تؤكد لمجلس العصبة التزام الحكومة العراقية بشروط قرار مجلس العصبة ، فيصبح قرار المجلس نهائياً .

حصل السعدون على موافقة مجلس الامة العراقي فيما يتعلق بسياسة حكومته في ادارة المناطق الكردية ، بعد ان صرح في مجلس النواب ، في ٢١ ( كانون ثاني ) ١٩٢٦ ، بان سياسة حكومته تقوم على منح حقوق الاكراد ، بتعيينهم موظفين في مناطقهم ، وجعل لغتهم الكردية لغة رسمية (٤) . اما فيما يتعلق بتنفيذ تلك السياسة فعلا فان السعدون لم يجد صعوبة ، في الواقع ، فكل ما هناك انه طلب الى وزرائه الاستمرار على منهاج السياسة التي اتبعتها الحكومة في ادارة المناطق

(١) الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٥ .

(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/٩ لسنة ١٩٢٦ .

الملف المفتوح في ١٩٢٦/٢/٢٨ والمغلق في ٢٦/٦/١ ( ورقة ١١٥ ) .

Ireland. P. 407.

كذلك

(٣) عن كتاب موجه من بورديلن ( سكرتير المعتمد ) الى السعدون بتاريخ ١١/١/١٩٢٦ مرقم بي.او.٨ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية الموصل ، رقم ١/٤ ( ورقة ٢٢ )

(٤) العراق ، ٢٢ كانون الثاني ١٩٢٦ .



الكردية (١) . لقد وجدت تصريحات السعدون وتأكيداته غايتها ، وهي ان تظهر الحكومة البريطانية لمجلس العصبة حسن نوايا الحكومة العراقية على تنفيذ شروط قرار مجلس عصبة الامم ، ففي ٢٤ ( شباط ) ١٩٢٦ رفعت (٢) الحكومة البريطانية الى عصبة الامم مذكرة عن ادارة المناطق الكردية في العراق اوضحت فيها التصريحات الرسمية المتعلقة بسياسة الحكومة العراقية تجاه المناطق الكردية . ولما كانت سياسة الحكومة العراقية تجاه المناطق الكردية غير خافية على عصبة الامم التي كانت تستلم تقارير سنوية ، عن احوال الادارة في العراق ، من قبل الحكومة البريطانية ( كدولة منتدبة ) لذلك بررت الحكومة البريطانية تصريحات السعدون الاخيرة الخاصة بالاكراد على أن السعدون (٣) « اراد ، من كل قلبه ، أن لا يساء فهم بيان حكومته نحو رعاياها الاكراد » .

#### استقالة الوزارة :

استطاع السعدون بواسطة الاكثريّة البرلمانية التي كان يتمتع بها حزب التقدم في مجلس النواب ان يضمن تأييد المجلس لسياسة وزارته ، ولما لم يكن في امكان السلطات البريطانية تجاهل توصيات مجلس الامة باعتباره ممثلاً للشعب فقد تمكنت الوزارة كما رأينا من الحصول على بعض التعديلات في لائحة معاهدة ١٩٢٦ والتوصل الى اتفاقية امتياز اللطيفية وتحقيق بعض المصالح العراقية في علاقاتها مع شركات النفط على اساس ان وجهة نظر الوزارة هي التي ستصادف قبـر . من لدن مجلس الامة . ولكن الذي يلاحظ على الاكثريّة البرلمانية التي كان يتمتع بها حزب التقدم في مجلس النواب ان نسبتها اخذت تتضاءل بعد تصديق معاهدة ١٩٢٦ ، فقد توالى استقالات نواب حزب التقدم (٤) بعد ردود الفعل التي سببت تجاه المعاهدة وطريقة تصديقها ، وبدا واضحا ان الوزارة تفقد مجلس النواب باكثريّة ضئيلة (٥) . استمرت الوزارة تفقد المجلس باكثريتها الضئيلة حتى نهاية الاجتماع الاعتيادي الاول للدورة البرلمانية الاولى التي انتهت جلساتها بعد تصديق المعاهدة الانكليزية - العراقية والتركية في ١٤ ( حزيران ) ١٩٢٦ (٦) . وقد حدث خلال ذلك انشقاق كبير في صفوف حزب التقدم سببه انشقاق رشيد عالي الكيلاني عن ذلك الحزب في ٨/٥/١٩٢٦ . لقد ظهرت بوادر الخلاف بين الكيلاني والسعدون منذ جلسة ١١ ( اذار ) ١٩٢٦ حين وجهت المعارضة سؤالاً تحريريا الى السعدون على لسان بعض نوابها ، فقد تصور السعدون ان هناك نائباً واحداً قد وجه السؤال اليه فرفض ان يجيب على تعليقات بقية السائلين ،

(١) British Report, 1927 - 1928 - P. B.

(٢) محاور الدرة ، القضية الكردية ، ص ١٥٠ .

(٣) British Report, 1927 - 1928, P. 150.

(٤) الاستقلال ، ٢١ كانون ثاني ١٩٢٦ و ١٦ شباط ١٩٢٦ .

(٥) الاستقلال ، ١٧ شباط ١٩٢٦ .

(٦) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٤ حزيران ١٩٢٦

وعندما تحقق ان بقية السائلين كانوا قد اشتركوا في توجيه السؤال اعتذر للمجلس بأنه فهم من رئيس المجلس ( الكيلاني ) بأن هناك شخصا واحدا قد وجه السؤال . فانتصب الكيلاني على الفور وبين للمجلس ، بحدة ، بأن السعدون اراد ان يتخلص من المازق عندما برر تصرفه بأنه اخذ المعلومات عن رئيس المجلس وانه مستغرب لكلام رئيس الوزراء ( ١ ) . على اي حال تجدد خلاف بين الكيلاني واعضاء الوزارة السعدونية على اثر جلسة ١٩٢٦/٥/٨ حين حصلت مشادة كلامية بين الكيلاني وصبيح نشة ( وزير المالية ) ، وكان اشغال فتيل تلك المشادة احتجاج الكيلاني على ان صبيح نشة يعرقل سير جلسات مجلس النواب باحاديثه الخاصة مع بعض النواب ، فكانت النتيجة ان قدم الكيلاني استقالته من رئاسة مجلس النواب ولم يحضر جلسات المجلس حتى ١٩٢٦/٥/٢٠ ( ٢ ) ، وبدأ منذ ذلك الحين يعمل على اقناع قسم من نواب حزب التقدم على ترك عضوية الحزب وتشكيل كتلة مستقلة داخل مجلس النواب عرفت بـ ( كتلة الوسط ) . ظهرت كتلة الوسط اذن على حساب حزب التقدم ، واقتربت في سياستها ( ٣ ) من سياسة حزب الشعب المعارض ولذلك اثر ظهورها في ميزان القوى داخل مجلس النواب وقد برز ذلك واضحا عند افتتاح الدورة البرلمانية الثانية في ١ ( تشرين ثاني ) ١٩٢٦ حيث ظهر بأنه لم يعد لحزب التقدم تأثيره السابق في سير سياسة مجلس النواب فقد فشل مرشح الحزب ( حكمت سليمان ) في تولي رئاسة المجلس ، في حين فاز السيدة عالي الكيلاني ( مشح كتلة الوسط وحزب الشعب ) بأكثرية عشر اصوات على منافسه ( ٤ ) . وصرح الكيلاني على اثر توليه رئاسة المجلس قائلا : « يجب ان يعتبر فوزه هذا بمثابة انهزام الحكومة » ، فقدم السعدون في الحال استقالته الى الملك . جاء في كتاب استقالة السعدون « بأن الحكومة غير مستندة الى اكثرية في المجلس ، ولما كانت توجد لوائح وامور هامة يجب عرضها على مجلس الامة في دورته الثانية فانه مضطر الى تقديم الاستقالة لان وزارته لاتستطيع تحقيق تلك الامور بالاقلية التي تؤيدها في المجلس » ( ٦ ) . لقد برهنت الاحداث

(١) مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١١ اذار ١٩٢٦ .

(٢) ن.م. ، جلسات ٨ - ٢٠ مارس ١٩٢٦

(٣) يفسر خم الدين العمري ، الذي عاصر الاحداث باعتباره احد اعضاء حزب التقدم ، ظهور ( كتلة الوسط ) على اساس طموح ( الكيلاني ) الشخصي الذي حدا به الى ان يترك موقعه الثانوي بالنسبة للسعدون والهاشمي ليحاديثهما في الشهرة . فذهب الى انه حارب بين الاساليب فاختر اقربها منالا واوجد ( كتلة الوسط ) .

العمري - خم الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ١ ، ص ٢٢ .

(٤) كان عدد النواب الحاضرين ( ٧٩ ) وقد نال الكيلاني ( ٢ ) صوتا مقابل ٢٢ لحكمت سليمان ، وبقيت ثلاثة اوراق بيضاء مذكرات مجلس النواب ، ١ تشرين ثاني ١٩٢٦ .

(5) British Report, 1927 - 1928, P. 7.

(٦) عن كتاب استقالة السعدون الى الملك في ١ تشرين ثاني ١٩٢٦

م.و. ، ملفات البلاط ، ملف ج/١ ، ( ورقة ١٠ ) .



التي اعتبرت استقالة السعدون بأن الملك فيصل لم يعد متمسكا ببقاء السعدون في مركزه اذ لم يحاول اقناعه بالعدول عن الاستقالة مثلما فعل خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ بل نراه يقبل استقالة السعدون دونما أي تردد او استفسار اذ لم يطلب منه سوى « ان يستمر مؤقتا على تدوير شؤون الحكومة الى ان يقر رأية على الوزارة الجديدة » (١) وبالرغم من أن «ار الاعتماد ناشد الملك فيصل بعد اربعة ايام بأن يمتنع السعدون بالعدول عن الاستقالة (٢) ، الا أن الملك أجرى اتصالا مستعجلا بالسعدون رفض فيه دعوة السعدون لحل المجلس النيابي ، محتجا بأن العراق لا يزال في مستهل حياته البرلمانية ، ثم ابرق الى جعفر العسكري في لندن بنفس اليوم ( ١٩٢٦/١١/٥ ) يطلب اليه الرجوع لتشكيل وزارة جديدة (٣) . ويبدو أن السبب في عدم رغبة الملك باحتفاظ السعدون بمنصبه هو ان السعدون اظهر خلال فترة وزارته الثانية ، وخاصة خلال فترة مباحثات امتياز اصفر ، استعدادا لتجاهل رغبة الملك ، ثم ان فقدان سيطرة حزب التقدم على قرارات مجلس النواب جعلت الملك في غنى عن الاختلافات التي ستظهر في ذلك المجلس اذا ما استمر السعدون في مركزه .

- (١) عن جواب الملك على استقالة السعدون في ١٩٢٦/١١/١ م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/١ ، ( ورقة ١١ ) .
- (٢) كانت السلطات البريطانية لا تزال تعتبر السعدون الرجل الأكثر تعاوناً معها . المقة العرب ، ج٢ ، السنة الرابعة ، آب ١٩٢٦ ، ص ١٠٨ .
- (٣) عن كتاب الملك فيصل الى جعفر العسكري في ١٩٢٦/١١/٥ م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/١ ، ( ورقة ١٢ ) .

## الفصل الرابع

الجهود من أجل الاستقلال





## الفصل الرابع

### الجهود من أجل الاستقلال

#### السعدون في وزارته الثالثة :

كانت كل ما اسفرت عنه جهود السعدون خلال المفاوضات التي ادت الى عقد المعاهدة العراقية - البريطانية لعام ١٩٢٦ م هي موافقة الحكومة البريطانية على اضافة مادتين فقط علي لائحة تلك المعاهدة ، تتعلق الاولى بالموافقة على اعادة النظر بالاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) مباشرة بعد ابرام المعاهدة ، وتتعلق الثانية بالموافقة على امكن اعادة النظر في المعاهدة والاتفاقيات في الوقت الذي تنتهي فيه معاهدة ١٩٢٢ م بموجب بروتوكول ٣٠ ( نيسان ) ١٩٢٣ ثم بعد ذلك في نهاية كل اربع سنوات الى ان تنتهي مدة الخمسة والعشرين سنة المذكورة في معاهدة ١٩٢٦ أو الى أن يدخل العراق في عصبة الامم (١) . وقد بدأ السعدون فعلا بعد ابرام معاهدة ١٩٢٦ م بفتح باب المفاوضات مع السلطات البريطانية من اجل تعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الا انه لم يستطع التوصل الى نتائج معينة خلال وزارته الثانية ، كما لم تستطع الوزارة العسكرية الثانية ، التي اعقبت وزارة السعدون الثانية ، ان تتوصل بدورها الى تعديل هاتين الاتفاقيتين . في ١٨/١٢/١٩٢٧ اقرت الوزارة العسكرية الثانية معاهدة جديدة مع الحكومة البريطانية لم تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة ، كان اوضح ما حصل فيها من تغيير هو وعد بريطانيا بمساعدة العراق للدخول في عصبة الامم عام ١٩٣٢ بشرط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر وسير الامور سيرا حسنا ، اما الاتفاقيتان ( المالية والعسكرية ) فقد اتفق الطرفان ( العراقي والبريطاني ) على عدم ابرام (٢) المعاهدة حتى يتم تعديلها .

قوبلت معاهدة ١٩٢٧ بعدم ارتياح الرأي العام العراقي (٣) ، وشعر رئيس الوزراء ( جعفر العسكري ) بانه لم يستطيع الحصول على ما كان يامل ان يحصل عليه للعراق في ماوضانه مع الجهات البريطانية فقدم استقالته في ١٨/١/١٩٢٨ خاصة بعد ان وجد ، عند عودته الى العراق ، بان كلا من وزير الداخلية ( رشيد

(١) راجع : ص ٢٦٥ : كتاب سكرتير دار الاعتماد الى السعدون في ١/٩/١٩٢٦ ،

ص : ٢٦٧ : المادة الثالثة من معاهدة ١٩٢٦ .

(٢) مقررات مجلس الوزراء للاشهر تشرين اول ونشرين الثاني وكانون اول ١٩٢٧ م ،

ص ١٢٨ - ١٢٠ ،

(٣) عبدالرزاق الحسني ، العراق في ظل المعاهدات ( لبنان - ١٩٥٨ ) ، ص ١٢٢ - ١٢٥ .



عالي ( الكيلاني ) ووزير المالية ( ياسين الهاشمي ) قد قدما استقالتيهما ١٠ .  
وجد المندوب السامي ان ما اختبره في السعدون من مرونة في معالجة  
القضايا بالصلوات بين بريطانيا والعراق ، ولو انه ظهر ، في نظره ، صعب المراس  
خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ م ، هي خير دليل على انه الرجل المفضل (٢)  
لمواجهة الاوضاع الجديدة ، فاتصل بالسعدون واخبره برغبته في ان يتولى رئاسة  
الوزارة الجديدة ، وبانه يريد ان يقف على خطه في مواجهة بعض الامور التي  
يراعها ضرورة ، كمسألة التجنيد الاجباري التي ستتوقف عليها مفاوضات الاتفاقية  
العسكرية ، ومسألة ( تحمل العراق فرق نفقات القوات البريطانية الموجودة في  
العراق ) التي ستؤكد بريطانيا على ادراجها في الاتفاقية العسكرية ، وامتياز  
اللطيفية (٣) وامتياز الشايبند (٤) . ولكن قبل ان يخوض السعدون في تلك  
الامور اشترط على المندوب السامي ، والمالك فيصل الذي كان حاضرا تلك المقابلة ،  
ان يحل مجلس النواب فوراً على اساس « ان خطة الوزراء السابقين ( جعفر  
باشا ٠٠ الخ ) هي ان يمنحوا تأييداً مؤقتاً داخل المجلس ليضيقوا عليه العذر في

(١) في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ تحسبت السلطات البريطانية في العراق بان في نية ( جعفر  
العسكري ) ان ينشر تصريحاً في الصحف يبين فيه كيف أدت الاسباب المذكورة الى استقالته ،  
وحين اخبر المندوب السامي وزير المستعمرات بامر ذلك التصريح علق عليه قاتلاً : « ان  
التصريح هو من الارتباك والتفاهة بحيث لا اظن انه سيكون له ضرراً كبيراً .

عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٨ / ١ / ١٩٢٨ ، رقم ١٤ .  
حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها  
بدوره من Public Report office, F. O. 371/133033, P. 174. P. 183.

(٢) كان المندوب السامي ( هنري دويس ) يميل الى التعاون مع السعدون ، ويفضله على كل من  
( العسكري ) والهاشمي . فهو يعيب على العسكري قبوله بدون مخالفة عدة اقتراحات  
تعرض عليه وان لم يكن مقتنعاً بسلامتها ، وبالنتيجة عندما يجابهه زملاؤه في الوزارة كان  
لا يدافع باعتقاد عن المقترحات التي وافق عليها . أما الهاشمي فكان يعيب عليه نظره احياناً  
وتجاوزه للاستشارة البريطانية .

راجع الحديث الذي أدلى به ( هنري دويس ) في لندن لجون شكيرة ( مدير الامور الشقية  
في وزارة المستعمرات البريطانية ) في فندق الهايدبارك يوم ٢٧ / ١٠ / ١٩٢٧ -  
م. و، ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ج/٩ ( ورقة ١٦٤ - ١٦٦ ) .

ارادت الحكومة البريطانية ان تتحمل الحكومة العراقية فرق نفقات القوات البريطانية المربطة  
في العراق بالنسبة لنفقات تلك القوات فيما لو كانت في بريطانيا او في الهند على اعتبار ان  
القوات البريطانية موجودة لحفظ الامن الداخلي والدفاع الخارجي عن العراق .

راجع : كتاب سري وشخصي من مندوب اسامي الى السعدون في ٢٥ / ٨ / ١٩٢٨ ، بدون رقم .  
م. و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية المالية ، رقم ١٤ ( ورقة ٧٧ ) .

(١) راجع حول امتياز اللطيفية : ص

(٤) منحت الحكومة العثمانية ( محمود الشايبند ) في ١٢ اذار ١٩١٢ امتيازاً لتوفير بغداد بالكهرباء  
وتأسيس خط ترامواي فيها بواسطة ( الشركة العثمانية المساهمة للترامواي والتوفير والقوة  
الكهربائية ) .

حل المجلس وليوهنوا في هذه الاثناء شعبيه بالطريقة المعتادة من الاستياء من اية حكومة قائمة بواسطة الانتقادات ، (١) . هذا يدل على ان السعدون رغم انتخابه رئيسا لمجلس النواب قبل تشكيل وزارت الثالثة (٢) الا انه ظل غير مطمئن الى امكان السيطرة على نواب المجلس الذين خذلوه في السابق . وافق المندوب السامي والملك على حل المجلس رغم توقعهما بان وزارته ستعرض للنقد (الى حد ما) اذا ما حلت البرلمان قبل ان تجرب موقفها امامه وتطلب منه التصويت على الثقة بالوزارة . وفي الوقت الذي لم يعط فيه الملك سوى موافقته على حل المجلس ابدى المندوب السامي ارتياحه لطلب السعدون على اساس ان السعدون سيكسب (انتصارا تكتيكيا) بحل المجلس فورا (٣) . الحقيقة كان المندوب السامي (هنري دوبس) معجبا بالسعدون ، وكان احترامه مبنيا على اساس ان الاوضاع بين العراق وبريطانيا تستلزم تعاوننا بين السلطتين البريطانية والعراقية وان السعدون رجل يحترم هذا التعاون « (٤) ، كما كان يرى في السعدون رجلا نبيلًا تتمثل فيه شخصية البداوة بنبيلها والعروبة ببساطتها (٥) . اما الملك فيصل ، فلم يكن قد نسي بعد سياسة السعدون التي وقفت ، خلال وزارة السعدون الثانية ، ضد بعض اقتراحات البلاط (٦) وتوجيهاته في السياسة

(١) عن برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير المستعمرات في ١٩/١/١٩٢٨ ، رقم ٣٨ .

حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من : Public Records Office F. O. 371 / 133033

(٢) انتخب السعدون رئيسا لمجلس النواب في ١١/٢٦/١٩٢٦ على اثر اشغال رشيد عالي الكيلاني منصب وزارة الداخلية ، ويجدر الإشارة الى ان ذلك الانتخاب لم يكن يعني ان السعدون أعاد تنظيم صفوف الاكثية البرلمانية المؤيدة له ، وانما انتخب السعدون لما كان يتمتع به من احترام شخصي من لدن الاغلبية الساحقة من النواب ، ويمكن القول ان الانتخاب قام على اساس ادبي بعيدا عن الميول السياسية خاصة وان كرسي الرئاسة ، كما رأينا ، يملئ عليه صفة لحياد .

راجع حول انتخاب السعدون رئيسا لمجلس النواب في ١٩٢٦ :

مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١١/٢٦/١٩٢٦ م .

(٣) عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ١٩/١/١٩٢٨ ، رقم ٣٨ .

حصل المؤلف على نسخة هذه البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل عليها بدوره من :

(٤) عن خطاب لهنري دوبس القاه في اوتيل فكتوريا في لندن ، في اجتماع الجمعية الملكية الامبراطورية في ١٥ شباط ١٩٢٣ .

جريدة الاخاء الوطني : ١٩٢٣/٣/٩ م .

(٥) الريحاني - أمين ، ملوك العرب ، ص ٤٠٢ .

(٦) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .



الداخلية والخارجية (١) ولكنه لم يستطع أن يتعامل معه المندوب السامي بمحي السعدون الى رئاسه الوزارة الجديدة (٢) .

فيما يتعلق بالامور الضرورية التي اراد المندوب السامي ان يعرف موقف السعدون منها ، وجد المندوب بالتسبة للتجنيد الاجباري الذي لم تكن الحكومة البريطانية ترغب بتطبيقه ، والذي سيقدر مسبقا طبيعة مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، والذي سيكون من بين ابرز ما يطالب به الرأي العام والصحف . وجد انه ليس في نية السعدون التمسك بالمبدأ القائل بضرورة تطبيق التجنيد الاجباري . وبأنه اذا اضطر بسبب الضرورات الانتخابية ، التي ستعقب حل المجلس النيابي ، الى الانصاح عن سياسته بشأن التجنيد الاجباري فانه سيقول : « ان التجنيد الاجباري في رأيه ضرورة في النهاية ، ولكن الرأي العام ليس مستعدا له بعد » . اما مسألة ( تحمل العراق فرق نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق ) والتي ستدخل كنقطة مهمة في مفاوضات الاتفاقية العسكرية ، فقد اراد السعدون ان يستند الى المعارضة ويتخذها وسيلة لاختفاء رغبته الحقيقية في رفض ان تتحمل الحكومة العراقية دفع فرق النفقات ، ولما كان قطبا المعارضة لسياسة السعدون هما ( رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي ) فقد حاول السعدون ان يتستر بهما فاخبر المندوب السامي : « ان تحريضا خفيا وقويا يدبر ضد الفكرة القائلة بان العراق سيوافق ولو من حيث المبدأ على دفع الفرق في كلفة بقاء القوات البريطانية ، وان رشيد وياسين يقومان بدور بارز في هذا التحريض . وانه يخشى اذا علم بأنه سيضطر الى مواجهته طلب قاطع فما هذا الشأن من حكومة صاحب الجلالة البريطانية ، بحيث انه سيكون عاجزا على الحصول على الاغلبية

(١) لم يتوفر للمؤلف ما يشير الى ان السعدون كان قد صرح للملك فيصل عند توليه ناليف الوزارة الثالثة ، بأنه « يخالف المعاهدة التي عقبتها الوزارة العسكرية المستقبلة لاعتقاده ( بانها لم تات بشيء مفيد مؤثر في تحسين الحالة السياسية ، وكان يرى عدم عرضها على المجلس ) » ، وذلك عدا ما أورده السيد عبدالرزاق الحسني . ويعتقد المؤلف ان تصريح السعدون بمنثل تلك العبارات ، وللملك بالذات ، يعد تناقضا مع الغاية التي اختبر لها السعدون دين غيره من السياسة العراقية ، خاصة اذا تذكرنا ان معاهدة ١٩٢٧ كانت ثمرة جهود الملك ، وان السعدون لم يطمئن لنوايا الملك تجاهه بعد .

راجع : الحسني - عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٢ ، ص ١٣٥ .  
(٢) يذكر ناجي شوكت حول هذه النقطة : « كان جعفر العسكري مستقبلا ، وياسين الهاشمي لا يعتمد عليه الانكليز ولا الملك ، ونوري السعيد لم يكن وقتها بعد . وكان موقف الملك فيه ضعيفا جدا بعد مفاوضات معاهدة ١٩٢٧ ، فقال له الانكليز : اذا لم ترشح السعيد نضيق عرشك » .

عن مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ .

(٣) عن برقية من المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ١٩٢٨/١/٨ ، رقم ٤ .  
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Report office, F. O. 371/133033, P. 174.

الانتخابية وستنتج عن ذلك فوزي سياسية (١) . استطاع السعدون أن يقنع  
المنسوب السامي بوجهة نظره المتعلقة بتحمل العراق فرق النفقات ، فقد كتب  
المنسوب السامي الى وزير المستعمرات حول تلك المسألة : « بالرغم من انني اجد  
محاذير في اعطاء التنازلات شيئا فشيئا قبل بدء المباحثات الرسمية حول الاتفاقية ،  
فقد تاكدت من ان مخاوف عبد المحسن تقوم على اساس صحيح ، وان مطلبه هذا ،  
وان كان من الناحية النظرية يمكن دحضه بصبررات ، فمن الواضح انه يصعب جدا  
تبريره للناخبين الجهلاء في الشرق . ولذلك اود ان اؤكد بقوة على سحب هذا  
الشرط عاجلا ، لان مثل هذا التنازل الذي يقدم له في مطلع حملته الانتخابية سيقوى  
الى حد كبير من مكانة عبد المحسن وشعبيته ، وسيتيح له فرصة طيبة لتأليف  
وزارة متينة ، موقفها ودي من بريطانيا العظمى » (٢) . اما فيما يتعلق بامتيازى  
( اللطيفيه والشابندر ) فقد حصل المنسوب السامي على مجرد وعد مطاط بانه  
« سينظر عاجلا فيما اذا كان من الممكن لوزارته التوقيع على اتفاقيات الشابندر  
واصفر ، ولكن ليس هناك احتمال بمرورهما من البرلمان لعدة اشهر قادمة » (٣) .  
الحقيقة ان السعدون في وزارته الثالثة اراد ان يخطو خطوة واسعة في  
سياسته القائمة على التعاون مع الانكليز والقدج في الوصول الى الاهداف  
الوطنية ، وذلك بمحاولة ادخال تعديلات اساسية في نصوص الاتفاقيتين ( المالي  
والعسكرية ) قتلاءم والاماني الوطنية التي اعرب عنها مندوبو المجلس التأسيسي  
في عام ١٩٢٤ م ، فقرر ان لاينتثني مرة اخرى امام وجهات النظر الانكليزية ، خاصة  
اذا ما علمنا انه لم يعد هناك ما يهدد بفقدان ولاية الموصل . بيت السعدون لتلك  
السياسة انطلاقا من نظريته الجديدة القائلة : بان العراق امة متأخرة اشواطا في  
مضمار التقدم ، وان كل امة تريد ان تتبوا مقعدا في هذا العالم مضطرة الى مجاراة  
الامم الاخرى في الرقي والا كان مصيرها الفناء ، اذ انها لا تستطيع ان تحافظ على  
كيانها واستقلالها الا اذا كانت حائزة على جميع الوسائل اللازمة للحياة . بدأ  
السعدون يرى ان ايران وتركيا ، وحتى افغانستان التي كان يراها بعيدة عن كل  
احتكاك بأسباب الحضارة ، قد اخذت كلها تخطو خطوات سريعة نحو التقدم ،  
بينما يسير العراق ببطء لايتناسب مع حاجاته ومتطلبات عصره ، اخذ يرى ان  
الواجب يقضي بمضاعفة الجهود وتوطيد العزائم على النهوض الى مصاف الامم

(١) عن برقية من المنسوب السامي الى وزير المستعمرات في ١٧/١/١٩٢٨ ، رقم ٢١ .  
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فنحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :  
Public Records Office, F. O. 371/133033 P. 181.

(٢) ن.م.

(٣) عن برقية من المنسوب السامي الى وزير المستعمرات في ٨/١/١٩٢٨ ، رقم ١٤ .  
حصل المؤلف على نسخة البرقية من نجدة فنحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O. 371/133033, P. 174.



المتقدمة بسرعة فائقة ، فهو حين بنى سياسة قائمة على التعاون مع الانكليز لم يكن يدور في خله ان العلاقات بين الطرفين والتي حددتها معاهدة ١٩٢٢ ستستمر طويلا دونما تغيير . فبالنسبة للاستشارة البريطانية وجد السعدون في ١٩٢٨ ان الاستشارة البريطانية لم تتغير عما كانت عليه عند تاليف الحكومة العراقية ، ان المستشارين لا يزالون يشاطرون الوزراء السلطة التنفيذية ، وان وظائفهم لم تكن منحصرة في الاستشارة فقط ، وقد نشأ عن اشتراك المستشارين في السلطة التنفيذية ارتباك في الامور و تشوش ، واصبح الوزراء في موقف حرج ، فهم

يستطيعون ان يتصلوا عن المسؤولية ولا يمكنهم ان يتحملوا كرها تبعة ما يقوم به غيرهم من الاعمال ، خاصة وهم وحدهم مسؤولون ، بموجب القانون الاساسي ، امام الملك وامام مجلس الامة عن ادارة شؤون الحكومة . ونتيجة لهذا تبلور لدى السعدون في ١٩٢٨ رأي مفاده ان هذا الوضع الشاذ الذي شكى ولا يزال يشكو من . الجميع هو العقبة الكاداء في سبيل انتظام الاعمال وجريانها على الصورة المطلوبة (١) . وكما كان السعدون يرغب في تحديد سلطات المستشارين الانكليز كان يرغب في الواقع بتطبيق لائحة التجنيد الاجباري على اساس : ان وضع خطة معينة للجيش يتوقف بالدرجة الاولى على حسم مسألة التجنيد الاجباري كما ان لها علاقة وثيقة بتعديل الاتفاقية العسكرية ، وما لم تحسم هاتان المسألتان اولا فلا اعتقد انه يمكن احضار مشروع مفيد يؤدي الى تحسين حالة الجيش وزيادة عدده ويجعله قادرا على اخذ المسؤولية عن الدفاع الداخلي والخارجي ، (٢) . ولكن لو تسائلنا عن نصيب هذه النظرة الجديدة في مجال العمل على تغيير العلاقات الانكليزية - العراقية بصورة فعلية ، ثم كيف تطورت الى محاولة اختصار الطريق للحصول على الاستقلال ودخول العراق عصبة الامم ، لوجدنا ان هناك جملة مهادت و امور سارت جنبا الى جنب حتى بلورت ذلك التطور .

### الانتخابات والبرلمان :

كانت المهمة الرئيسية للوزارة السعدونية الثالثة ، التي تشكلت في

(١) عن رسالة من السعدون الى الملك في منتصف ايلول ١٩٢٨ ، بدون رقم . وثيقة بصورة السيد عبدالرزاق الحسني .

(٢) ن.م.٠

١٤/١/١٩٢٨ (١) ، هي التوصل مع السلطات البريطانية الى صيغة لتعديل الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) المأخوذتين بمعاودة ١٩٢٢ (٢) ، ثم عرضهما مع معاودة ١٩٢٧ م على المجلس النيابي لتصديقها كي تصبح الوثائق كلها نافذة المفعول في وقت واحد (٥) . في نهاية آذار ١٩٢٨ ، قدمت السلطات البريطانية الى السعدون مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) المعدلتين ، واعربت له عن استعدادها للدخول في مفاوضات حولها في أي وقت يشاء (٢) ، فاجاب السعدون ، بعد ان درست وزارته مسودتي الاتفاقيتين ، بأنه ليس من المناسب الدخول في مفاوضات رسمية مع الحكومة البريطانية حولها قبل الاتفاق مع الجانب البريطاني حول بعض النقاط . ومع ان السعدون برر تأجيل المفاوضات على اعتبار ان الدخول فيها مباشرة سيؤدي الى تأخير الوصول الى اتفاق بين الجانبين (٢) ، الا ان الحقيقة هي ان السعدون وجد بأن الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة البريطانية سيعقد موقف الوزارة لانه كان قد قرر ان « يصيب الاتفاقيتين تعديل شامل وتحسين ملموس في حالة العراق من ناحية صلاته مع بريطانيا » (٥) . وهذا معناه ان يصطدم مع المندوب السامي في وقت لم تكن في الوزارة قد صوّتت مساندة البلاط وتأييد الرأي العام ، اذ كان تبلور الشعور باستناد سياسة السعدون الى اساس التعاون مع الانكليز كافياً لنفرة الرأي العام وعدم تأييده لسياسة السعدون بغض النظر عن الاهداف التي توخاها السعدون من ذلك التعاون . فقد غسر الرأي العام سياسة السعدون على « انها سياسة تقالي الانكليز وتعجز عن تحقيق الاستقلال والسيادة للبلاد » (٦) . ومع ان السعدون حاول ملء الفجوة (١) أسند الملك فيصل الى السعدون في ١٤/١/١٩٢٨ م مهمة تشكيل وزارة جديدة ، وقدم

السعدون بنفس اليوم هيئة وزارته الثالثة التي نالت من :

عبد المحسن السعدون ( رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية ووكيلاً لوزارة الدفاع )  
عبد العزيز القصاب ( وزيراً للداخلية ) وبوسف غنيم ( وزيراً للمالية )  
وهكمت سليمان ( وزيراً للعدلية ) وسليمان البراك ( وزيراً للري والزراعة ) وعبد المحسن شلاش ( وزيراً للمواصلات والاتصال ) وتوفيق السويدي ( وزيراً للمعارف ) واحمد الداود ( وزيراً للآفاق ) .

راجع هيئة الوزارة السعدونية الثالثة :

م.و. ملفات البلاط ، ملف مواضيع متنوعة ، رقم ج/١ ، ( ورقة ٨١ ) .

(٣) الوقائع العراقية ، ٢ شباط ١٩٢٨ .

راجع المادتين ( ١٢ و ١٣ ) من معاهدة ١٩٢٧ .

الوقائع العراقية : ١٩٢٧/١٢/٢٠ م . السعدون في ٢٩ آذار ١٩٢٨ ، مرقم بي.أو / ٩٨ .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١١/١١/١٩٢٨ ، رقم ف/١١ ( ورقة ٥ ) .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العسكرية ، رقم ف/١١ ( ورقة ٥ ) .

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم ٧٩١ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٢ ) .

(٥) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٢٢ .



التي تفصله عن الرأي العام ، كمحاولته كسب الشيعة حين شعر بأن رواسب نفيه  
لعلماء الدين في ١٩٢٣ لا زالت عالقة في نفوسهم ، فناشد وزراءه بأن « يعنون  
عناية خاصة بهم ، وتعيين اللائقين منهم في وظائف تناسب مقدراتهم ، وتحسين  
حالة من كان موجودا منهم في وظائف الحكومة » (١) . الا أن الدافع وراء عدم  
دخوله في مفاوضات الاتفاقيتين لم يكن انتظار الوقت الذي يضمن فيه تأييد الرأي  
العام ، وانما انتظار الوقت الذي تظهر فيه اكثرية تساند موقف وزارته في مجلس  
النواب . اذن اتخذ السعدون من ادعائه بأن هناك نقاطا مهمة يود التوصل الى  
اتفاق حولها مع السلطات البريطانية قبل البدء في المفاوضات بصورة رسمية ،  
وسيلة لكسب الوقت الذي يسمح له بتهيئة اكثرية برلمانية مساندة لسياسته .  
استنادا الى ما اشترطه قبل تأليف الوزارة ، استصدر السعدون ارادة ملكية  
بحل المجلس النيابي بعد مرور اربعة ايام فقط على تشكيل الوزارة ، على امل ان  
تجرى في غضون الاشهر الاربعة لتي ستعقب حل المجلس انتخابات جديدة . (٢) .  
وقد برر السعدون حله للمجلس النيابي على اساس ان الاحزاب التي يتألف منها  
المجلس غير مستقرة وغير ثابتة على انتهاج خطط واضحة مما يجعل من العسير على  
حكومته الركون الى اكثرية برلمانية تستند اليها لمجابهة الصعوبات عند قيامها  
بمسؤولياتها ، وعلى اساس ان لدى حكومته امورا خطيرة تتعلق بمصالح الشعب  
الحيوية كالمعاهدة الانكليزية العراقية لعام ١٩٢٧ والاتفاقيتين ( المالية  
والعسكرية ) وقضية الدفاع الوطني ، وعلى اعتبار انه لا بد من الرجوع الى الرأي  
العام لمعرفة رغباته حول تلك الامور ، ويبدو ان اعضاء مجلس النواب كانوا قد  
عرفوا مسبقا بامر حل المجلس ، اذ لم تظهر ردود فعل داخل المجلس عندما تليت  
الارادة الملكية بحله (٣) ، في الوقت الذي كان يشعر فيه النواب بأن في المجلس  
احزانا لها مبادئ ، وانه ليس هناك مسوغ لحل المجلس (٤) .

بدأت الانتخابات في اواخر كانون الثاني ١٩٢٨ بعد ان ابرقت وزارة  
الداخلية في ١٩/١/١٩٢٨ الى المتصرفين بوجوب الشروع بالانتخابات الجديدة  
لمجلس النواب حالا (٥) . اوضحت الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٢٨ بأن الوزارة  
السعدونية الثالثة حاولت ، بطريقة لا تختلف عن طريقة انتخاب نواب الدورة

(١) عن كتاب سري من سكرتير مجلس الوزراء الى الوزراء في ١٩٢٨/١/٢٣ ، رقم ١٦٧ .  
م.و. ملفات البلاط ، ملف طوائف السنة والشيعة ، رقم د/٥/١ ( ورقة ٥ ) .

(٢) اكدت مديرية المطبوعات النابعة لوزارة الداخلية بان الانتخابات العامة ستجري ضمن مدة  
الاربعة اشهر المصرح بها في القانون الاساسي .  
العراق : ٢ شباط ١٩٢٨ .

(٣) لغة العرب ، ج ١ ، السنة الخامسة ١٩٢٨ ، ص ٦٢٥ .

(٤) مذكرات مجلس النواب ، خطاب الهاشمي في جلسة ١٩٢٨/٥/٢٨ .

(٥) العراق : ١٩٢٨/١/٢٥ .

البرلمانية الاولى التي انتهت في ١٩/١/١٩٢٨ ، ان تظهر اكثرية برلمانية مساندة لسياستها عن طريق تدخل اجهزتها الادارية لانجاح مرشحيها ، فقد سعت الحكومة منذ الايام الاولى للانتخابات الى مجيء هيئات تفتيش انتخابية تسعى الى ضمان فوز مرشحي الحكومة (١) ، وقد حاولت الصحف وكذلك التقارير والبرقيات الموجهة الى البلاط الملكي فضح اساليب التدخل التي ادت الى ظهور بعض الهيئات التفتيشية المعروفة بتأييدها للحكومة ، فانتهت موقف بعض رؤساء البلديات لتلاعبهم في انتخاب الهيئات التفتيشية وايعارهم الى بعض الملاكين واصحاب المضخات بان يعتبر كل واحد منهم نفسه بمقام المختار ويشكلوا لجنة انتخابية لاحضار قوائم المنتخبين الاولين ، كما انتقدت ظهور اسماء بعض اعضاء الهيئات التفتيشية في حين كانوا غائبين عن مناطقهم ، واحتجت على حرمان بعض الناس من الاشتراك بانتخاب الهيئات التفتيشية ، وطالبت بعض الجماعات الوطنية في

بغداد والموصل باعادة انتخاب بعض اعضاء الهيئات التفتيشية (٢) .

وخلال فترة انتخابات الناخبين الاولين والثانويين التي بدأت في شباط ١٩٢٨ كان الشعور السائد بان الفوز لا محالة سيكون في جانب مرشحي الحكومة طالما انها تتدخل تدخلا سافرا في امور الانتخابات (٣) . والحقيقة انه باستثناء الحد المهمة التي شهدت نوعا من المنافسة لمرشحي الحكومة ، لم نجد في بقية العراق ما نستطيع ان نقول عنه انتخابات ، فقد تأكد لدى الناس بان من خالف اوامر الحكومة وعارض مرشحيها عرض نفسه لسخطها ، وكان اكثر المنتخبين خوفا هم الزراع واصحاب الاراضي الزراعية ، فقد تمكن مؤيدو الحكومة من ان يقتنعوا هؤلاء بانهم اذا انتخبوا من لم يكن حائزا على رضا الحكومة فستقدر محصولاتهم الزراعية اثناء جباية الضرائب بمقدار كبير جدا ربما لا تكفي كل مجهوداتهم

(١) راجع : الشكاوى والبرقيات والتقارير المرفوعة الى البلاط الملكي .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( الاوراق /٩- ٢٢ ) .

كذلك : جريدة العراق : ١٣ - ٢٣ شباط ١٩٢٨ .

(٢) الاستقلال : ٥ شباط ١٩٢٨ ، العراق : ٢٢ شباط ، ٣٠ آذار ، ٢ نيسان ١٩٢٨ .

كذلك : كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزير الداخلية في ٥ نيسان ١٩٢٨ المرقم د/١٢ والمرق بطيه المضبطة المرفوعة من اهالي البادية ، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزير الداخلية في ٧ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٣ المرقق بطيه صورة البرقية الواردة من الموصل ، كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١١ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٤ ، المرفقة بطيه مضابط وبرقيات احتجاج من مناطق ومحلات مختلفة .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( الاوراق /٩- ١٥ ) .

(٣) راجع : البرقيات الموجهة الى الملكين الناصرية والبصرة والموصل وكربلاء والهي وسنجار .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( الاوراق / ١١

٢٠ - ٢١ و ٢٢ و ٢٣ - ٢٤ ) .



لسده (١) . وحين لاحظت الحكومة منافسة لمرشحيها في بعض المناطق اخذت تمارس انواعا من الضغوط ، من بينها : اسرف الكيفي لبعض الهيئات التفتيشية المؤيدة للحكومة كان لا تحضر في المواعيد المعينة للانتخاب او ترفض بعض الاوراق التي لا تحوى اسم من تريد ، او ان يعطى عضو التفتيش عشرة اوراق لاحد الاشخاص لكتابه اناس معينين او اعطاء الاوراق الانتخابية الى اولاد لم يتجاوزوا السن القانونية للانتخابات ، او ان ياتي بعض الاشخاص الذين لا يمتنون الى المنطقة الانتخابية بصلة وكلهم ممن عرفوا بذوي السوابق ممن حكم عليهم بجرائم عديدة ، وقد تابط كل منهم عصا غليظة ينهال بها ضربا على الناخبين الذين يضطرون الى ترك الانتخابات ويصبح المجال مفتوحا لانتخاب من يريدون (٢) . اما في المناطق التي لم تكن الهيئة التفتيشية فيها خاضعة لرغبة الحكومة فقد حاولت اجهزة الحكومة ان تجبر الناس على انتخاب من تريد كان تحجز المنتخبين في احدى دوائرهم وتجبرهم على القاء الاوراق المعدة مسبقا ، او انها تستعمل معهم الارهاب والتهديد من اجل حملهم على انتخاب مرشحي الحكومة (٣) .

اشتدت حملات الصحف الاحتجاجية وانتقدت حزب الحكومة ( حزب التقدم ) على انه يستعمل جميع الدسائس من اقناع وارهاب من اجل الفوز بالانتخابات وبأن الناس سخطوا عليه وأخذوا يناؤونه، ووصفت قانون الانتخاب بأنه حبر على ورق ، وأخذت توالي نشر احتجاجات الناس على طريقة سير الانتخابات ، ونشرت بعض المقالات المتهكمة بعنوان « فليعين اذن النواب » . وعندما توالى الاحتجاجات على الحكومة خرجت الحكومة بتبريرات ضعيفة قامت على اساس « انه ليس في الامكان ارضاء الكل ولا بد من غالب ومغلوب وليس للمغلوب عذر الا دعوى الخروج على القانون والتدخل وما أشبه ذلك من المزاعم » (٤) . وحين

- (١) العراق : ١٩٢٨/٤/٢٤ م .
- (٢) عن مضبطة من رؤساء عشيرة الدليم في قضاء البوسفية : العراق ١٩٢٨/٤/٢٤ ، كذلك : عن مضبطة تقدم بها سكان محلة قنبر علي الى امين العاصمة : العراق ١٩٢٨/٤/١٦ ، مضبطة تقدم بها سكان البارودية الى الملك ، مضبطة تقدم بها سكان الدورة الى الملك ، مضبطة تقدم بها سكان باب الشيخ الى الملك ، برقيات : من الهادي والموصل وسنجار والناصرية والبصرة الى الملك .
- (٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢٠٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( الاوراق / ١٠ - ٤٨ ) .
- (٤) عن برقية احتجاجية رفعها هيئة تفتيش البصرة الى الملك في ١٩٢٨/٥/٣ ، برقية من الناصرية الى الملك في ١٩٢٨/٤/٢٤ ، برقية سكرتير حزب الاستقلال وسكرتير الحزب الوطني ( في الموصل ) الى الملك في ١٩٢٨/٥/١١ .
- راجع : م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢٠٦ ، لسنة ١٩٢٨ .
- كذلك : جريدة العراق : ٢٥ و ٢٨ نيسان و ١١ مارس ١٩٢٨ .
- (٤) العراق : ١٨ و ٢٥ و ٢٧ و ٢٨ نيسان ، ١ و ٤ مارس ١٩٢٨ م .

رفع بعض الناس احتجاجاتهم الى المحاكم ، استنادا الى الفقرة العاشرة من المادة ( ٤٨ ) من قانون انتخاب النواب التي تصرح بحق رفع الشكوى الى القضاء ضد كل من يخل بقانون الانتخاب ، رد وزير العدلية بأنه لا يجوز للناس أن يرفعوا شكواهم الى القضاء لانه لا يمكن العمل بالفقرة العاشرة من المادة ( ٤٨ ) طالما هي قيد الدرس وتحتاج الى تفسير من قبل ديوان الوزارة الخاص . أما الصحف فلم تستع بتبريرات الحكومة فاكدت على صراحة المادة ( ٤٨ ) ( ١ ) . والواقع ان الحاكم أحالت بعض الشكاوى الى دوائر الشرطة الا أن الاخيرة ترددت في اجراء التحقيقات بحجة أن اجراء التحقيق ليس من اختصاصها ، وعندما استشارت الحاكم وزارة العدلية لترشدها ، بعثت الاخيرة تستفسر من دائرة التدوين القانوني فكان الجواب أن الفقرة العاشرة من المادة ( ٤٨ ) غير مغلقة وصريحة ، الا أن وزارة العدلية لم تلتفت الى رأي التدوين القانوني ( ٢ ) .

جاءت نتائج الانتخابات التي جرت على ذلك الشكل بأسماء المواليين لحكومة ، وعلى العموم لم تسقط أسماء المتصرفين ورؤساء البلديات ومديري لوائح من قوائم الناخبين الثانويين ، وظهر اسم عبد المحسن السعدون كمنتخب ثانوي عن الكرادة . ثم جاءت انتخابات النواب في ٩ مايس ١٩٢٨ باسم السعدون كنائب عن البصرة بين أغلبية النواب الساحقة المؤيدة للحكومة . فاحتجت الصحف وعكست انتقادات واحتجاجات الناس بأن الانتخابات كانت مخالفة للدستور وقانون الانتخاب ( ٣ ) . وقد تناولت الاحتجاجات عبد المحسن السعدون فيما تناولت ، فقد احتجت الهيئة التفتيشية في البصرة على ظهور عبد المحسن السعدون نائبا عن البصرة ، ورفعت برقية الى الملك فيصل بينت فيها بأن السعدون ظهر نائبا عن البصرة مع أنه ليس من أعالي البصرة وليس له سكن فيها ولا علاقة ، وإنما هو تابع لمنطقة بغداد وعليه فلا يجوز أن يظهر كنائب عن البصرة بحكم المادة الثامنة من قانون الانتخاب ( ٤ ) .

واجبت الحكومة تلك الاحتجاجات والحملة الصحفية بأن عملت منذ البداية على تعطيل بعض الصحف التي تمادت في نقد سياستها ، فعطلت جريدة

(١) الزمان : ٤ و ٧ نيسان ١٩٢٨ .

(٢) عن عريضة مقدمة الى الملك من قبل المحامي كمال السنوي بتاريخ ١٨/٤/١٩٢٨ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ٩ و ١١ ) .

(٣) العراق : ١٧ نيسان ، ١١ و ١٤ و ١٥ مارس ١٩٢٨ م .

(٤) عن برقية رفعها الهيئة التفتيشية في البصرة الى الملك بتاريخ ١٠/٥/١٩٢٨ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٦/٢ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ٥١ ) .



الاستقلال لاجل غير مسمى بسبب ما نشرته في عددها الصادر في ٥ شباط ١٩٢٨ (١) .  
 . اغلقت جريدة الكرخ في ١٦/٢/١٩٢٨ /السبب نفسه ، كما عطلت جريدة  
 الزمان في ٩/٥/١٩٢٨ وصادرت أعدادها واعتقلت صاحبها (٢) . من جهة  
 اخرى حالت الحكومة دون صدور جرائد وطنية جديدة ، أو السماح لأصحاب  
 الصحف المعطلة بإصدار صحف جديدة ، فلم تجب لطلب المحامي علي محمود  
 بالسماح له بإصدار جريدة ( صديق الشعب ) ، كما لم تسمح لعبد الغفور البديري  
 بإصدار جريدة تحت اسم ( صدى الاستقلال ) بدلا عن جريدة الاستقلال (٣) .  
 المعطلة . أدت تلك الأساليب الى إضعاف دور المعارضة والصحافة الوطنية اللتين  
 لم تستطعا أن تغيرا من واقع البرلمان الجديد الذي تقرر أن يلتأم في ١٩/٥/١٩٢٨  
 وعند ذاك انقلبت الصحف تتوعد بأن الاقلية المعارضة التي تمكنت من دخول  
 مجلس النواب لا بد لها أن تسقط الوزارة السعدونية بعد حين ، مثلما اسقطتها في  
 المرة السابقة ، وطلبت الى المعارضة ان توحيد صفوفها وتنتشر منها صريحا  
 لها يتناول المعاهدة الجديدة والاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ومشروع التجنيد  
 الاجباري . ومن ناحية اخرى لم تخفف الصحف نقدها للسياسة التي انتهجتها  
 المعارضة خلال الانتخابات فبينت بأن حزب الحكومة لم يستطع أن يضمن الاكثرية  
 لو أن المعارضة نظمت صفوفها وكان لها احزاب عامة تشتغل في العاصمة والبلد  
 والاقضية الاخرى ، كما انتقدت المعارضين لسياسة الحكومة لان جهودهم اقتضت

---

الزمان : ٩ شباط ١٩٢٨ .  
 من عريضة تقدم بها صاحب جريدة الزمان ( ابراهيم صالح شكر ) الى الملك فيصل .

العراق : ١٦/٥/١٩٢٨ م .  
 العراق : ١٥ شباط ، ٤ نيسان ١٩٢٨ م : وقفت جريدة العراق ضد اجراءات السعدون  
 في وزارته الثالثة ، فعكفت على نشر كل ما يدين سياسة الوزارة وخاصة تدخل الحكومة في  
 الانتخابات . ولم يقف المؤلف على السبب الذي جدا بالجريدة الى اتخاذ هذا الموقف ، بعد  
 ان اشتهرت بتأييدها لسياسة السعدون خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، سوى ما نشرته الجريدة  
 في ١٧/٥/١٩٢٨ حين ذكرت : « ايت الظروف في السابق الا ان تظهر بمظهر شيء ، ولكن  
 المجال الذي كنا نتوقع توسعه اخذ يضيق وان الزمان الذي كنا نتوسل مهانته اخذ يوالي  
 علينا نكباته فعلما ان ذاك اننا مخطئون بترشنا هذا ولذلك عنا لنذب عن الحقائق ولنخوض  
 لحماها باخلاص دون ان نعيا بالمواصف » .

في المدن فقط بينما اكثرية الاصوات الساحقة في القرى ومضارب الخيام (١) .  
والتيمة اذا استثنينا نشاطات ( حزب الاستقلال والحزب الوطني في الموصل ) (٢)  
يمكن القول انه لم يكن هناك منافس للحكومة غير بعض البارزين من بقايا حزب  
الشعب المعارض الذين حاولوا الدخول الى البرلمان مرة اخرى ، مثل ياسين  
الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ومحمود صبحي الدفترى (٣) ، ولما لم يكن حزب  
الشعب حزبا عاما له قاعدة شعبية منظمة خارج مجلس النواب فقد جاءت النتيجة ،  
كما توقعت الصحف ، بنجاح مرشديه في بعض المدن فقط خاصة في بغداد  
والموصل (٤) . اما حزب النهضة فمع وجوده خلال هذه الفترة الا انه لم يكن  
فعالا ، وقد حاول بعض الوطنيين خلال فترة الانتخابات تأليف جمعية وطنية

ربما كانت ستتخذ موقفا من الانتخابات ، الا أن الحكومة حالت دون اجازة تلك  
الجمعية خلال فترة الانتخابات ، فقدم مؤسسو الجمعية احتجاجا الى رئيس  
لوزراء ( السعئون ) في ١٩ اذار ١٩٢٨ وزارة الداخلية حتي ساعة تقديمهم

(١) العراق : ١٩٢٨/٤/٢٤ .

(٢) للوقوف على دور كل من حزب الاستقلال والحزب الوطني في فضح اساليب تدخل اجهزة  
الحكومة ، ونشاطهما للفوز في الانتخابات ، راجع :

كتاب وزارة الداخلية الى رئاسة الديوان الملكي في ١٥ ايار ١٩٢٨ الرقم ٧٧٨٦ ، برقية  
من الموصل الى الملك بتاريخ ١٣/٥/١٩٢٨ ، برقية من الحزبين المذكورين الى الملك في  
١٢/٥/١٩٢٨ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة /٥٢ و ٦٢٥٠ ) .  
يذكر سامي القيسي ، ان ياسين الهاشمي عاد في هذه الفترة للانضمام الى حزبه المشتت الذي  
لم يبق في صفوفه غير محمود صبحي الدفترى ومصطفى عاصم ورشيد عالي الكيلاني وكامل  
الجادرجي . وخلال فترة الانتخابات حصل الحزب على مؤازرة عناصر أخرى مثل عبد الله  
حافظ وضياء يونس وعلوان الياسري ومحمد أمين زكي والذي كان فيما سبق عضوا  
في ( حزب التقدم ) .

راجع : أطروحة سامي القيسي ، ص ٢٦٠ .

(٤) توقعت الصحف منذ اواخر اذار ١٩٢٨ بان نجاح جميع مرشحي حزب الشعب امر مشكوك  
فيه لانه مؤلف من بضعة اشخاص لا غير .

العراق : ٢١ اذار ١٩٢٨ م ، ٢ ايار ١٩٢٨ .

(٥) في ٢٧/٢/١٩٢٨ قدم ( سعيد الحاج ثابت والمحامي علي محمود الشبيخ علي والمحامي علاء الدين  
النائب والمحامي عبد العزيز ماجد والمحامي صادق البصام ومحمد مهدي كبة وعبد الفؤور  
البدرى ) طلبا الى وزارة الداخلية لتأليف جمعية وطنية ، حصرها مبادئها في ١ - ان العراق  
بحدوده الحاضرة المعلومة وحدة سياسية ان تنجزا ب - السعي وراء تثبيت سيادة الامة بكل  
الوسائل الدستورية للشروعة ج - بناء الصلات الخارجية على اسس المساواة والمنافع  
المتقابلة د - غاية الجمعية هي استقلال العراق التام .

العراق : ٢٨ شباط ١٩٢٨ ، ٢١ اذار ١٩٢٨ .



هذه العريضة لم تجبهم الى طلبهم ، وذكروا السعدون بأن المادة السابعة من قانون تأليف الجمعيات العراقي تحتم على وزارة الداخلية أن تجيب في ظرف خمسة عشر يوما ، وطلبوا الى السعدون أن ينظر بنفسه في طلبهم . والواقع أن وزارة الداخلية كانت قد نظرت في طلبهم ورأت بأن تاريخ حياة بعض مؤسسي الجمعية معلوم لديها ، فتشككت في حسن مقاصد الجمعية ، كما رأت بأن هناك اسبابا كثيرة تدعو الى الاعتقاد بأن الجمعية المذكورة سوف تسعى الى نشر الاراء المتطرفة التي يمكن أن تؤدي الى سوء العلاقات بين بريطانيا والعراق كما اعتقدت بأن الذين قدموا طلب تأليف الجمعية هم رؤساء الجمعية بالاسم أما الذين يدعون الجمعية بالفعل فهم اشخاص غير معروفين ، وعليه رأت ان الوقت لم يحن بعد للسماح بتأسيس حزب سياسي يكون مثل هؤلاء الاشخاص رؤسائه وعلى الاخص أن بين المطالبين بتأسيس الجمعية من كان منتسبا الى حزب الشعب وأن تركه لحزب الشعب وتشبته بتأليف الجمعية الوطنية هو مما يؤيد ملاحظاتها ويجعلها في ريب كبير فمن حسن نوايا الجمعية (١) . واستنادا الى رأي وزارة الداخلية أجل مجلس الوزراء النظر في طلب تأسيس الجمعية الى حين ضمان فوز الحكومة في الانتخابات ، اذ لم يقرر الموافقة على السماح بتأليف الجمعية الوطنية (٢) . حتى ١٩٢٨/٥/٨ . على أي حال، خرجت الحكومة من الانتخابات بأكثرية ساحقة من النواب مؤيدة لسياستها، ولكن في المقابل زادت العلاقة مع البلاط الملكي والرأي العام سوءا :  
أ - زيادة سوء العلاقة مع الملك :

اضطر الملك ، بسبب الاحتجاجات الواسعة على طريقة سير الانتخابات ، أن يوجه عدة كتب الى وزارة الداخلية يحثها فيها على عدم تدخل الموظفين في شؤون الانتخابات وعدم التلاعب بأراء المنتخبين ، والالتزام بالاجراءات القانونية لجعل الاهالي مطمئنين لسير الانتخابات ، واتخاذ التدابير القانونية العاجلة بحق المتجاوزين (٣) . ثم التقى الملك بالسعدون واتفق معه على : « ضرورة العناية بحرمة الاراء العامة الخاصة بالالوية الثلاثة ( بغداد والموصل والبصرة ) وافساح المجال لها كي تتظاهر بحرية تامة أثناء الانتخابات الحاضرة وذلك بالايجاز ، الى

- (١) عن كتاب صري ومستعجل من وزارة الداخلية في ٢٨ آذار ١٩٢٨ ، مرقم ١٣٧٥ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ ، ( ورقة ٢٣ ) .  
(٢) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ ، جلسة ١٩٢٨/٥/٨ .  
(٣) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ٥ نيسان ١٩٢٨ ، رقم د/٢ .  
كذلك : كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١٢ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٦ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ١١ و ٢١ ) .

موظفي الحكومة بموجب التزام خطة الحياض القام « (١) » . ولا وجد بأنه لم يكن  
لذلك الاتفاق نصيب من التطبيق ، خاصة بعد أن وصلت اليه برقيات تؤكد تدخل  
اجهزة الحكومة في حرمان سكان نواحي قضاء الموصل من الاشتراك في انتخاب  
الهيئة التفتيشية المركزية ، واعتراف وكيل رئيس البلدية والهيئة التفتيشية نفسها  
بذلك ، بدأ يلهمج لهجة شديدة ، فاتهم وزارة الداخلية بأن الانتخابات في أطراف  
العراق جرت بطريقة غير قانونية وأن رئيس الهيئة التفتيشية في الموصل يريد أن  
يتفرد بتفسير القانون ويحرم النواحي من الاشتراك في الانتخابات (٢) . وحول  
مسألة عدم اشتراك سكان نواحي قضاء الموصل في الانتخابات ظهر الخلاف  
واضحاً بين الملك والسعدون . فقد استدعى الملك كلا من وزير العدلية ومستشاره  
وزير الداخلية ، وبعد المداولة معهم ترجع لديهم أن الطريقة التي سارت عليها  
انتخابات الهيئة التفتيشية في الموصل لا تتفق مع قانون الانتخابات وهي مخالفة  
للأصول التي جرت عليها في سائر أنحاء العراق . ثم أوضح الملك للسعدون في ١٧  
نيسان ١٩٢٨ ما تم الاتفاق عليه ( مع وزير العدلية ومستشاره ووزير الداخلية ) ،  
وطلب اليه استناداً الى ذلك الاتفاق أن ينظر باعادة انتخاب الهيئة التفتيشية في  
الموصل بالسرعة الممكنة ، مع علمه بأن اعادة الانتخاب لا بد وأن تولد بعض  
الصعوبات من الناحية الادارية (٣) . خالف السعدون رغبة الملك اذ رد عليه في  
اليوم التالي بكتاب مستعجل جداً يخبره فيه بأنه لا يوجد صراحة في قانون  
الانتخاب ما ينص على لزوم اشتراك النواحي في انتخابات الهيئة التفتيشية ،  
وأن اعادة انتخاب الهيئة يقضي بتأخير الانتخابات العامة ويولد صعوبات جمة ،  
ولذلك فهو يرى ان تستمر الأمور على مجراها (٤) . لم يوافق الملك على رأي  
السعدون فكتب اليه في اليوم نفسه بأن من الضروري اما أن تحذف الموصل حذو  
بقية الألوية والاقضية في تطبيق القانون أو أن تكون هي المثل الواجب اتباعه  
بالنسبة لسائر الأماكن الأخرى ، وأن من الضروري ، بسبب ما حصل من تباين في  
تطبيق القانون ، أن تحال المسألة حالا الى ديوان التفسير الخاص الذي قرر أن

(١) عن كتاب سري شبه رسمي من رئاسة الديوان الملكي الى مكتب مجلس الوزراء في ٧ نيسان

١٩٢٨ ، مرقم د/١١٧ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ١٣ ) .

(٢) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى وزارة الداخلية في ١١ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٥ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ١٩ ) .

(٣) عن كتاب رئاسة الديوان الملكي الى مكتب مجلس الوزراء في ١٧ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم

د/١٣٥ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ٢٧ ) .

(٤) عن كتاب مستعجل جداً من ديوان مجلس الوزراء الى رئيس الديوان الملكي في ١٨ نيسان

١٩٢٨ ، مرقم ٩٦٨ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ٢٨ ) .



ينعقد بنفس اليوم ، وذلك صيانة لحرية الانتخابات في الحاضر والمستقبل (١) ان رفض السعدون اعادة الانتخابات وتجاهله لرغبة الملك كان لا بد ان يؤثر في زيادة سوء العلاقة بين الملك والسعدون خاصة وقد ظهرت بعض الدلائل التي تشير الى محاولة الملك للحد من تمادي الحكومة في فرض مرشحيها ، فيذكر ( علي الشرقي ) كيف أنه كان احد مرشحي حزب التقدم الا أن تدخلات الملك حالت دون ظهوره ككائب ، وكيف أن السعدون تأثر من تصرف متصرف المنتفك الذي تدخل في الانتخابات لصالح البلاط والمعارضة ، فامتنع عن الدوام في ديوانه احتجاجا على سياسة البلاط التي تغذي المعارضة (٢) .

ب - سوء العلاقة مع الرأي العام :

أضافة الى الطريقة التي جرت فيها الانتخابات ، ظهر في فترة الانتخابات حثان أثرا في زيادة سوء العلاقة بين الرأي العام والحكومة . لاول ردود الفعل التي صاحبت محاكمة الشيخ ( ضاري محمود ) رئيس عشيرة زوبع في قضاء الفلوجة المتهم بقتل الكولونيل لجمن (3) Geravd E. Leachman والثاني زيارة الفرد موند ( أحد كبار رجال الاعمال الصهاينة ) لبغداد في ٨ شباط ١٩٢٨ وما رافقها من مظاهرات قام بها الطلبة احتجاجا على الصهيونية ، فقد أدت الاجراءات المشددة التي اتبعتها الحكومة ضد الطلبة ومحرضيهم واصدارها المرسومين ( مرسوم رقم ١٢ و مرسوم رقم ١٤ ) (٤) للاقتصاص منهم ، الى سخط الرأي العام . ويبدو أن السبب الرئيس في اتخاذ الحكومة لتلك الاجراءات هو انها كانت تخشى من قيام مظاهرات مماثلة في الوقت الذي كانت تجري فيه عملية انتخاب مجلس الامة ، ولذلك سنرى أنه ما أن انتهت انتخابات مجلس الامة

(١) عن كتاب رئيس الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٨ نيسان ١٩٢٨ ، مرقم د/١٣٧ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، رقم د/٢/٦ ، لسنة ١٩٢٨ ( ورقة ٢١ ) .

(٢) الشرقي - علي ، الاصلام ، ص ١٣٧ .

(٣) راجع تفاصيل الحادث :

الحصني - عبدالرزاق ، تاريخ الوزارات .. ، ج ٢ ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٤) أصدرها مجلس الوزراء في ١١ شباط ١٩٢٨ ، الاول يخص طلبة المدارس ويسوغ معاقبتهم بالجلد ، والثاني يشمل عامة الناس ويخول وزير الداخلية وضع الاشخاص المعرضين تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين . وقد نص في مادته الاخيرة على ما يلي : « على وزير الداخلية تنفيذ هذا المرسوم الذي يعتبر نافذا من يوم نشره في الجريدة الرسمية ، على أن يطبق به الاشخاص الذين لهم علاقة بعائلة ٨ شباط ١٩٢٨ » .

راجع تفاصيل المرسومين وردود الفعل ضد اجراءات الوزارة :

العالم العربي : ١١ - ١٩٢٨/٢/٢٠ ، العراق : ١٣ - ١٩٢٨/٢/٢٢ ، مجلة لفحة

العرب ، ج ٢ ، سنة ٦ ، شباط ١٩٢٨ ، ص ١٥٥ - ١٥٨ ، السياسة الاسبوعية : ١٢

و ١٩ و ٢٦ شباط ١٩٢٨ ، المصري - ساطع ، مذكراتي ، ص ١٣ - ١٤ ، الاوقات

البغدادية : ١٦ و ١٨ شباط ١٩٢٨ .

حي مرر مجلس الوزراء (١) في ١٧/٥/١٩٢٨ الغاء المرسومين اللذين اصدرا في اثر حادثة ٨ شباط ١٩٢٨ م . ومع أن الحكومة الفت تلك المراسيم الا ان الرأي العام ظل ساخطا على اجراءاتها ، فقد تكررّت الانتقادات الشديدة حولها خلال جلسات مجلس النواب ، الذي بدأ في ١٩ مايس ١٩٢٨ ، وذلك عندما عرضت الحكومة مراسيمها على المجلس عملا باحكام الدستور لانها كانت قد اصدرت مراسيم في فترة حل المجلس (٢) . كما استمرت الصحف تنشر المقالات التي تند بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة بحق الطلبة وتتهمها بالفشل في مسؤولياتها وتعرض بادب لرجال الوزارة حين تبين : « أن حالة البلاد أصبحت محزنة جدا ان أكثر رجال الحكم في العراق هم من الفصيلة الباقية من العهد التركي الحميدي لا يجوز أن نلومهم كثيرا ونسند اليهم عدم الاخلاص فقد تبدلت الاحوال السياسية في العالم ووجد رجالنا انفسهم في اوضاع جديدة ومشاكل عويصة يصعب عليهم حلها أو فهمها (٣) . لقد زادت ( محاكمة الشيخ ضاري وزيارة الفرد بوند وطريقة الانتخابات ) في سوء علاقة الرأي العام بالوزارة ، ولهذا يمكن القول انهم يكن لدى السعدون ، حين سيقدر الخوض في مفاوضات الاتفاقيتين مع السلطات البريطانية ، ما يسانده سوى الاكثرية البرلمانية في مجلس النواب .

### العلاقات مع الانكليز خلال عام ١٩٢٨ وأثرها في تبدل

### سياسة السعدون الى العمل من أجل الاستقلال

#### ١- الامتيازات الاجنبية :

ظل عدم تمتع الايرانيين الموجودين في العراق بالامتيازات القضائية التي كان يتمتع بها رعايا بعض الدول الاجنبية استنادا الى نصوص الاتفاقية العدلية الحقبة بمعاودة ١٩٢٢ م (٤) ، سببا رئيسيا حال دون اعتراف ايران بالعراق واستمرار توتر العلاقات بين الدولتين . فمع ان كلا من الدولتين وجهت احتجاجات متعددة لادانة الاخرى : كاتهامها باساءة معاملة الرعايا القاطنين في أراضيها ، أو بتحريض القبائل الموجودة عند الحدود على التعدي واثارة القلاقل والاضطرابات ،

(١) م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢/ ( ورقة ٨٩ ) .

(٢) مذكرات مجلس النواب : جلسات : ٢٦ مايس و ١١ حزيران و ٧ تموز ١٩٢٨ م .

(٣) العالم العربي : ٢٦ (مايس ١٩٢٨ م .

(٤) ابعثت الامتيازات القضائية التي وفرتها الاتفاقية العدلية المفقودة في ٢٥ آذار ١٩٢٥ رعايا الدول الاجنبية عن قبضة السلطة العراقية ، على أساس ان دولهم كانت تتمتع بامتيازات مشابهة زمن لحكم العثماني ، فقد نصت على ان تتشكل لجنة خاصة مؤلفة من ثلاثة حكام ، يكون اثنان منهم بريطانيين ، ويرأسها بريطاني ، للنظر في دعاوى الاجانب . كما اعطت الاجانب بعض الحصانات كعدم دخول السلطة الى منازلهم الا بموافقة حاكم بريطاني .

راجع : نص نظام تنفيذ الاتفاقية العدلية المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في ١١ تموز

١٩٢٥ م .

م.و، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/ ، ( ورقة ٢٤ و ٢٥ ) .



او حماية المتمردين ومساعدتهم (١) ، الا ان عدم حصول ايران على ، ومسيارات  
القضائية ، الذي ترتب عليه عدم اعترافها بالعراق ، ظل السبب الرئيس الذي  
خال دون قيام صلات طيبة بين الدولتين .

في بداية ١٩٢٨م ، ورغم استمرار سوء العلاقات ، اعتقدت الوزارة السعودية  
الثالثة بأن هناك بوادر تشير الى امكان تحسين العلاقات بين الدولتين وذلك بعد  
ان دفعت حاجات ايران الاقتصادية الى ان تسعى لايجاد طريق تجاري جديد يربط  
بين اذربيجان وبغداد (٢) وانطلاقا من ذلك الاعتقاد وافق السعودون على طلب  
ايران بأن تبلغ قرارات المحاكم الايرانية الى الايرانيين الموجودين في العراق  
مباشرة بدلا من ان يجري ذلك التبليغ بواسطة المراجع العراقية (٣) ، كما وافق  
على طلب مدير شركة التليفونات الايرانية بربط خط تلفون خانقين بمشروع  
التليفونات الايرانية (٤) . ولكن الذي يلاحظ ان الاعتقاد بتحسين العلاقات

(١) راجع : برقية بعث بها سفير بريطانيا في طهران ( لورين ) الى المندوب السامي في العراق  
في ٢ آب ١٩٢٥ ، مرقمة ١٠٣ ، ايضا برقية بعث بها المندوب السامي في العراق الى طهران  
في ٣ آب ١٩٢٥ ، مرقمة ١٤٢ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٤ ( ورقة ٢٤ و ٢٥ )  
كذلك : نص الخطاب الذي القاه ممثل ايران في مجلس عصبة الامم في ١٤/٩/١٩٢٨ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤ ( ورقة ٥٢ - ٥٧ ) .

كذلك : تصريح جعفر العسكري ( وزير العراق المفوض في لندن ) الى وكالة رويتر في  
١٩٢٨/٩/١٧ .

- م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤ ( ورقة ١٧ - ٤٨ ) .  
(٢) عن كتاب المندوب السامي الى السعودون في ٢١/١/١٩٢٦ ، مرقم بي.او. ٢٠ ، كذلك : عن  
كتاب وزارة الداخلية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٧/٢/١٩٢٦ ، مرقم مس د/٩٩ ، كذلك :  
عن كتاب وزارة المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٦/٢/١٩٢٦ ، مرقم م/٥٨٤ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢ ( الاوراق ٥٨ - ٦١ و ١٤٤ ) .  
(٣) عن كتاب السعودون الى المندوب السامي في ٥ نيسان ١٩٢٨ ، بدون رقم .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤ ( ورقة ١ ) .  
(٤) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٥/٥/١٩٢٨ ، مرقم  
٢٤٦٩ .

كذلك : عن مقررات مجلس الوزراء لجلسة ١٩٢٨/٥/٢٢ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ ، ( ورقة ٩٦ ) .

يرجع ما يحدد في نهايه ذلك العام بعد ان عام الفصل الايراني (١) في البصرة ونائب القنصل الايراني في مندلي وكذلك حاكم خوزستان بتحريض القبائل العراقية المجاورة للحدود على مهاجمة مراكز الشرطة العراقية في نهاية تموز وبداية آب ١٩٢٨م (٢) وترغيب الناس هناك على التجنس بالجنسية الايرانية ، وكذلك عندما وقف ممثل ايران في اجتماع مجلس عصبة الامم في جنيف في ١٤/٩/١٩٢٨ ووجه سلسلة من الاتهامات للعراق (٣) . وجد السعدون بعد تلك الاحداث ان العلاقة بين ايران والعراق تتوتر شيئا فشيئا وانه لا يوجد نية امل بتحسين العلاقات في القريب العاجل خاصة بعد ان تهجم ممثل ايران بصورة رسمية على محاكم العراق في جمعية عصبة الامم (٤) . وليس امامه لتحسين الموقف سوى اقتناع السلطات البريطانية بالغاء الامتيازات الاجنبية اساسا ، وذلك عن طريق الغاء الاتفاقية العدلية الملحقه بمعاهدة ١٩٢٢ .

التقت سياسة الملك فيصل والسعدون حول مسألة السعي لالغاء الاتفاقية

- (١) كانت وظائف القناصل الايرانيين الوحيدة في العراق هي ايقاف حكوماتهم على الحالة التجارية ودية مصالح رعاياهم ومصالح الاشخاص المتمتعين بحمايتهم ، وكثيرا ما نبه المندوب السامي السعدون بانه اذا تبين بانهم يحاولون تجاوز وظائفهم هذه ، والوقوف موقف معتمدين سياسيين لحكوماتهم فيجب ان يذبره بذلك . والحقيقة لم تكن الحكومة العراقية ترغب في وجودهم طالما ان ايران لم تعترف بالعراق ، ويستدل ذلك من كتاب جعفر العسكري حين يقول : « الحكومة العراقية وان كانت لا ترغب في تعيين اي قنصل ايراني في العراق ما لم تعترف ايران بالحكومة العراقية فانها مع ذلك مراعاة لسياسة حكومة صاحب الجلالة البريطانية تترك مسألة تعيينهم الى رأي الحكومة البريطانية » .
- راجع : كتاب سري شبه رسمي من هنري دوبس الى السعدون في ٢٢/١٠/١٩٢٥ ، مرقم بي.او/٢٨٧ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف التمثيل الاجنبي في العراق ، رقم ٣/٥ ، ( ورقة ٢٩ ) ، كذلك : كتاب رئيس الوزراء جعفر العسكري الى وكيل المندوب السامي ( بور ديلن ) في ١٩/٧/١٩٧١ ، مرقم ٢٧٩٢ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٢/٥ ( ورقة ٤ ) .
- (٢) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ٢١ آب ١٩٢٨ ، مرقم بي.او/٢٦٥ ، كذلك عن كتاب سري من المندوب السامي الى رستم حيدر ( رئيس الديوان الملكي ) في ٢٤/٩/١٩٢٨ ، مرقم او. ٢٥٥ .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ ( الاوراق ١٤ و ٣٥ و ٣٦ ) .
- راجع : نص الخطاب الذي القاه ممثل ايران ( محمد علي خان فروغى ) في الاجتماع الخامس لعصبة الامم .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٥ ( ورقة ٥٢ - ٥٧ ) .
- كذلك : كتاب جعفر العسكري ( وزير العراق المفوض في لندن ) الى رستم حيدر في ٢٠/٩/١٩٢٨ ، بدون رقم .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود رقم ٢/٤/٥ ( ورقة ٤٧ و ٤٨ ) .
- (٣) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في منتصف ايلول ١٩٢٨ م .
- ورقة خاصة في حوزة السيد عبدالرزاق الحسيني .



العدلية . كان الملك يرى « أن القضية الوحيدة التي تحول في الوقت الحاضر دون تأسيس صلات حسنة ما بين العراق والامم المجاورة له هي الاتفاقية العدلية بوضعها الراهن ، التي اضررت بتجارتنا اضرارا فاحشة ، والتي أرغب برؤيتها ملغاة في اقرب وقت اذ بذلك تزول الفروق الحاضرة ويتمكن العراق من تأسيس علاقاته مع الامم على السواء » (١) . أما السعدون فأخذ يرى « ان بقاء الاتفاقية العدلية من اكبر العوامل التي تقضي على هذه المملكة بالخسران وانها لم تعد بعد سوى اداة سوء فهم من الممكن ان تنقلب في المستقبل اداة عدااء مع جيراننا » (٢) بقي على السعدون بحكم منصبه كرئيس للوزراء ان يقنع الحكومة البريطانية بالغاء الاتفاقية العدلية التي تعني ضمنا الغاء الامتيازات الاجنبية وتحسن العلاقة مع ايران .

صحيح أن الحكومة البريطانية وقفت الى جانب العراق في عصبة الامم ورفضت أن يتمتع الايرانيون الموجودون في العراق بالامتيازات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية العدلية على اعتبار أن الامتيازات الاجنبية لم يتمتع بها احد الان سوى جماعات صغيرة من الاجانب في حين أن عدد المقيمين الايرانيين في العراق يبلغ نحو ( ٢٠٠٠٠٠ ) ولذلك فان توسعها في الامتيازات لا يمكن اجراؤه من الوجهة العملية بدون ان يحصل خلل عام في نظام البلاد القانوني (٣) لكن نجد من ناحية اخرى أن بريطانيا لم تتورع بأن تطالب الحكومة العراقية بأن تشمل الامتيازات الاجنبية رعايا دول اخرى خاصة عندما توحد المصالح الاقتصادية والسياسية بين بريطانيا وتلك الدول ، فبعد عقد المعاهدة التجارية الملاحية بين بريطانيا والمانيا في ايلول ١٩٢٥م سعى المندوب السامي لدى السعدون بأن تشمل الامتيازات الاجنبية الرعايا الالمان (٤) ، فاجابه السعدون ، قبل ان يأخذ رأي الوزارات العراقية المختصة ، بأنه يرى من الصعب على الحكومة العراقية أن توافق على تشميل تلك الحقوق للرعاية الالمان بأن المانيا قد تنازلت في زمن الحرب عن الامتيازات التي كان يتمتع بها الاجانب في تركيا ، وبين له بأنه اذا وافقت الحكومة العراقية على تشميل الحقوق الممنوحة للاجانب بموجب الاتفاقيات العدلية الى الرعايا الالمان فلن يمكنها بعدئذ أن تمتنع عن تشميل تلك

( ١ ) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء بتاريخ ١٢/١١/١٩٢٨ ، مرقم ٢٩١/٤ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ٥/٥ ( ورقة ١٧ ) .

( ٢ ) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٧/١١/١٩٢٨ مرقم ٢١٢٢ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ٥/٥ ( ورقة ٢١ ) .

( ٣ ) عن خطاب ممثل بريطانيا ( المستر لوكر لامبسن ) في الاجتماع الخامس لعصبة الامم المعقود في جنيف في ١٤/٩/١٩٢٨ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ايران والحدود ، رقم ٢/٤/٤ ، ( ورقة ٤٩ ) .

( ٤ ) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٢٦ تموز ١٩٢٦ ، مرقم بي.او ١٥٩ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٥ ( ورقة ١٢ ) .

الحقوق الى رعايا جميع الدول الاوروبية اذا طلبت منها ذلك (١) . حاول المندوب السامي أن يغري السعدون بأن الموافقة على تشميل الرعايا الالمان بأحكام الاتفاقية العلية ستمكن العراق من الانضمام الى المعاهدة التجارية الملاحية المعقودة بين بريطانيا والمانيا . فرد عليه السعدون بأن الحكومة العراقية تقدر أهمية الانضمام الى المعاهدات الدولية الهامة لتعزيز مركزها السياسي والتجاري ، وهي مستعدة لان تعقد مع الحكومة الالمانية اتفاقا خاصا مستندا الى موافقة مجلس الامة ، غير أنها لا ترغب في أن يتضمن الاتفاق المقترح تشميل امتيازات العلية الى الرعايا الالمان . وبين السعدون : بأن غاية الحكومة العراقية هي التملص من امثال هذه الامتيازات وسحبها من الدول التي تتمتع الان وفقا لتلك الاتفاقية عند سنوح الفرصة ولهذا فان تشميل الامتيازات المذكورة الى أية دولة أخرى لا يتفق والغاية التي تسعى الى تحقيقها (٢) . أخذ المندوب السامي يمارس نوعا من الضغط فبين للسعدون بأنه اذا رفضت الحكومة العراقية تطبيق احكام الاتفاقية العلية على الرعاية الالمان فان لالمانيا وميلتين للتصديق على العراق :

١ - تستطيع أن تستفيد من مقعدها الدائم في مجلس عصبة الأمم الذي يخصص لها الان فتحمل المجلس على عدم قبول العراق في عضوية عصبة الأمم عندما يأتي الوقت الذي يقدم فيه العراق طلبا بذلك .

٢ - تفرض رسوما كمركية مانعة أو مغيرة للخلاف على الاموال التي ترد من العراق ( كالتمر والسجاد والشعر وجلود الغنم ) (٣) عند دخولها الى المانيا .

من جهة أخرى حاول المندوب السامي أن يفسر بعض مواد معاهدة ١٩٢٢ لصالح المانيا ، فاستغل المادة (١١) من معاهدة ١٩٢٢ لهذا الغرض ، على أساس أن المانيا ستفتاح محكمة العدل الدولية بموجبها في الحصول على الامتيازات لرعاياها في العراق . في اذار ١٩٢٨ كان جواب السعدون الاخير هو أن الحكومة العراقية ترفض اعطاء امتيازات قضائية لالمانيا في العراق ، وبين للمندوب بأنه اذا حدث ان أحالت المانيا الى محكمة العدل الدولية الدائمة مسألة ما اذا كانت المادة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٢٢ تخول رعايا المانيا في العراق حق المطالبة بالامتيازات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية العلية ، واذا حدث أن أقرت محكمة العدل الدولية تلك المسألة ، فانه لم يعد بمقدور الحكومة العراقية أن تمتنع عن تشميل الامتيازات القضائية لرعايا أية دولة أخرى هي عضو في عصبة الأمم أو يمكن أن

(١) عن كتاب من السعدون الى المندوب السامي في ٢٢ آب ١٩٢٦ ، رقم ٢٢١١ .

م.و ، الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٥ ( ورقة ٥ ) .

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٦/٩/٢٧ ، رقم ٢٨٢١ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٥ ( ورقة ١ ) .

(٣) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٦/٩/١٠ ، رقم بي.او. ٢٠٠ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقية التجارية ، رقم ٩/٧/٥ ( ورقة ١٢ ) .



تكون عضوا فيها في المستقبل . وأعرب السعدون عن اعتقاد الحكومة العراقية بأنه يحق لمانيا أن تتخذ خطوة كهذه ولكنها تشك كثيرا في نجاحها لأن نص المادة ( ١١ ) من معاهدة ١٩٢٢ م عام ومطلق بينما نص المادة ( ١ ) من الاتفاقية العدلية خاص ومفيد ، فأوضح السعدون بأنه عقد وجود صراحة وتخصص لا يجوز الرجوع الى التفسير والاستنتاج . خرج السعدون من ذلك بأنه سوف لن يكون لمانيا حجج قوية فيما اذا عرّضت على احالة المسألة الى محكمة العدل الدولية الدائمة . أما فيما يتعلق بوسائل المانيا الاخرى لتهديد العراق فأوضح السعدون للمندوب السامي بأنه علم لدى مراجعته لميثاق عصبة الأمم بأنه لاجل قبول أية دولة في العصبة يكفي أن تستحصل موافقة ثلثي أعضاء مجلس عصبة الأمم ، ولذلك فهو لا يخشى من معارضة المانيا لطلب العراق بالانضمام الى عضوية عصبة الأمم . أما بخصوص موقف المانيا من صادرات العراق فأوضح السعدون بأن صادرات العراق الى المانيا ليست كثيرة في الوقت الحاضر ولكنه يؤيد رأي المندوب السامي بأنه لا يستبعد أن تصل في المستقبل الى الكمية التي كانت عليها قبل الحرب ، ولكن الى أن يحين ذلك الوقت من المحتمل أن يكون العراق قد دخل في عصبة الأمم واعاد النظر في مسألة الامتيازات الاجنبية وتوفق الى الغائها نهائيا . صاغ السعدون حججا منطقية أخرى لرفض طلب المانيا ، فبين انه ليس من حق المانيا أن تتوسط الان بوسائل غير مشروعة لاسترجاع تلك الامتيازات التي تنازلت عنها لتركيا ، لان المانيا عندما تنازلت لتركيا عن تلك الامتيازات لم تكن المحاكم التركية حينئذ بحالة ارقى مما هي عليها المحاكم العراقية الان ، وان اشراف الحكومة البريطانية على النظام القضائي ووجود مستشار بريطاني في وزارة العدلية وحكام بريطانيين في المدن الكبرى ، كل هذا يثبت رجحان المحاكم العراقية على المحاكم العثمانية حين تنازلت المانيا عن الامتيازات (١) .

كثف السعدون جهوده لحمل الحكومة البريطانية على الغاء الاتفاقية العدلية ، فكتب الى المندوب السامي في تشرين الثاني ١٩٢٨ مبينا بأن الاتفاقية العدلية كانت ولا تزال السبب الوحيد في امتناع ايران عن الاعتراف بالعراق ، وان توتر العلاقات بين ايران والعراق ، بسبب ذلك ، أدى الى حرمان العراق من فوائد كثيرة اضررت بمصلحة العراق . ولم يفت السعدون أن يبين أثر الاتفاقية العدلية في العلاقات العراقية - التركية التي كانت تتطور نحو عقد اتفاقية تجارية بين الدولتين على أساس ان تركيا لا تقبل بأن تعامل في أي بلد بأقل مما يعامل به الغير ، وان عدم شمولها بالامتيازات الاجنبية سيترتب عليه اشارة الخلاف بين الدولتين . من جهة أخرى حاول السعدون أن يستفيد من مسألة طلب شمول الرعايا الالمان بأحكام الاتفاقية العدلية ، فأوضح للمندوب السامي بأن الاسباب التي تدعو المانيا أو

( ١ ) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ١ آذار ١٩٢٨ ، مرقم ٥٥٦ .  
م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ ( ورقة ١٢ - ١٥ )

نبرها من الدول الى طلب الاستفادة من احكام الاتفاقية العدلية تستند كلها الى الشعور بعزة النفس أكثر من استنادها الى المنافع المادية ، فبين بان تلك الدول تجد في معاملة رعاياها معاملة أقل مما تعامل به رعايا الحكومات الاخرى أمرا مخلا بكرامتها . واستنادا الى ما تقدم به السعدون المندوب السامي بأنه مادامت الاتفاقية العدلية موجودة فانها ستكون مثارا للنزاع بين العراق والدول التي لا يحق لها أن تستفيد من احكامها ، كما بين له بان رعايا الدول التي تستفيد من احكام الاتفاقية العدلية في العراق قليلون جدا ، وبأنه لا يتوقع ، اذا ما تقرر الغاء الاتفاقية ، ان تصادف الحكومة العراقية معارضة شديدة من تلك الدول خاصة وقد أصبحت المحاكم العراقية ارقى بكثير مما كانت عليه في زمن وضع الامتيازات القديمة في عهد الحكم العثماني . وذكر السعدون المندوب السامي بان كلا من تركيا وايران قد ألغتا الامتيازات ولم تصادفا في ذلك اية صعوبة (١) . هذا ولما كان السعدون يعلم بان الحكومة البريطانية سوف لن تسعى الى الغاء الاتفاقية العدلية لجرد ان الحكومة العراقية تطالب بالغاءها فقد وعد السعدون المندوب السامي بصورة شفوية بأنه اذا تم الغاء المعاهدة العدلية فان الحكومة العراقية تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين في العراق زيادة كبيرة وانها ستستخدم هؤلاء الموظفين لمدة طويلة . اراد المندوب السامي التاكيد بان الحكومة العراقية ستسعى الى احداث تلك الزيادة في عدد الموظفين العدليين البريطانيين فكتب الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٥ قائلا : « أبديتم فخامتكم في حديث بيننا ان الحكومة العراقية قد تكون راغبة بغية تأمين الغاء الاتفاقية العدلية في أن تتعهد بزيادة عدد الموظفين العدليين البريطانيين ، يسرني ان أعلم ما اذا كنتم فخامتكم ترغبون في أن ابليخ وزير المستعمرات الاقتراح السالف الذكر ، (٢) . اعطى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٥ تعهدا خطيا بتنفيذ ذلك التعهد (٣) الا أنه سرعان ما انتبه الى ان بريطانيا قد تستغل ذلك التعهد لحشد اعداد كبيرة من الموظفين البريطانيين ، وربما تتوصل مع مجلس عصبة الامم الى وضع برنامج لزيادة الموظفين العدليين البريطانيين في العراق دون أخذ رأي الحكومة العراقية ، كما انه أراد أن يتأكد من أن الغاء الامتيازات الاجنبية سوف لن يكون الغاء مؤقتا ، فخطب المندوب السامي ، بعد ان علم من الاخير بان حكومته أظهرت استعدادها لعرض طلب الغاء الاتفاقية العدلية على مجلس عصبة الامم في اجتماعه المقبل في آذار ١٩٢٩ م ، بأنه يجب أن يلفت نظره الى نقطتين هما : « مصير الامتيازات الاجنبية » و « عدد القضاة البريطانيين » :

- (١) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دويس في ١٩٢٨/١١/١٧ ، مرقم ٢١٢٢ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢١) .
- (٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٢ ، مرقم بي.او/٢٢ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ١٨) .
- (٣) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دويس في ١٩٢٨/١١/٢٥ ، مرقم ٢١٨٤ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ (ورقة ٢٢) .



بين السعدون للمندوب السامي بأن النظام الجديد المنوي وضعه بدلا من الاتفاقية العدلية ينبغي ان ينص على الغاء الامتيازات الاجنبية الغائبة نهائيا ، وطلب الى المندوب أن تهتم الحكومة البريطانية بهذه النقطة وتعييرها الاهتمام الذي تستحقه على أساس ان الاتفاقية العدلية الحاضرة قد أغفلت هذه النقطة مما أدى الى الاعتقاد بأن الامتيازات الاجنبية تتجدد عندما تنتهي مدتها . وأما ما يتعلق بعدد الموظفين ، فأوضح السعدون بأن عددهم سوف لا يزداد بالدرجة التي تحمل الخزينة العراقية مصاريف كثيرة ، وأعرب عن رغبته في أن تتفق الحكومة العراقية مقدما مع بريطانيا حول العدد الاضافي وحول شكل النظام العدلي الجديد قبل أن تفتح بريطانيا مجلس عصبة الأمم في المسألة (١) . فهم المندوب السامي ان السعدون يطلب التوصل الى اتفاق مع الحكومة البريطانية حول العدد الاضافي للموظفين وحول التحسينات المقترحة ادخالها على الادارة العدلية في العراق لانه يخشى أن تدخل بريطانيا في بحث هذه المسألة مع مجلس عصبة الأمم دون الرجوع الى رأي الحكومة العراقية ، فاقترح المندوب السامي حلا اعتبره أفضل طريقة لاجتناب التأخير ووجده السعدون حلا مقبولا وهو ان تحصل بريطانيا على موافقة مبدئية من مجلس عصبة الأمم بالغاء الاتفاقية العدلية ثم تدخل في مفاوضات مع الحكومة العراقية حول زيادة عدد الموظفين العدليين وتحسين الادارة العدلية ، وبعد أن يتوصل الجانبان الى اتفاق تضع الحكومة البريطانية الاتفاق أمام مجلس عصبة الأمم على شكل اقتراحات لغرض استحصال موافقته النهائية على الغاء الاتفاقية العدلية . في ضوء ذلك الحل جاءت موافقة مجلس عصبة الأمم المبدئية بالغاء الاتفاقية العدلية في آذار ١٩٢٩ ، ومع ان ذلك الالغاء المبدئي كان كافيا لتحسن العلاقة بين العراق وايران ، الا انه من جهة أخرى حاولت الحكومة البريطانية عن طريقه أن تدفع الباب مفتوحا لاقتراحاتها المتعلقة بالادارة العدلية في العراق ، فقد وجه المندوب السامي الى السعدون كتابا سريريا في ١٥ آذار ١٩٢٩ أبلغه فيه : « أن موافقة مجلس العصبة على اقتراح الالغاء كانت مشروطة ، وإن المجلس لم يسهو عن أن تغيير النظام بحسب المبادئ المقترحة يتضمن فرضا ان الدول التي تتمتع بالاعفاءات الحالية سوف تعلم الحكومة البريطانية برغبتها في الرفض » (٢) . وكانت الغاية طبعاً هو ان لا تتبادى الحكومة العراقية في تمرقة الاقتراحات البريطانية المتعلقة بالادارة

(١) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩/١/١٩٢٩ ، رقم ٢٩٢ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ ( ورقة ٢٨ )

(٢) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢١/١/١٩٢٩ ، رقم بي.او.٠

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ ( ورقة ٢٨ )

كذلك : عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٢٢/١/١٩٢٩ ، رقم ٢٠٧ .

ن.م ( ورقة ٢٩ ) .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٥ آذار ١٩٢٩ ، رقم بي.او.٧٦ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ، رقم ع/٥ ( ورقة ٥١ )

لعدلية في العراق اذا ما دخل الجانبان في مفاوضات حولها ، لان ذلك سيؤثر في موافقة النهائية على الغاء الاتفاقية . لقد اعطت مفاوضات الاتفاقية العدلية بين السعدون والسلطات البريطانية صورة واضحة لتحقيق السياسة البريطانية التي نرفض ان تتقدم خطوة دون ان تحمل معها حقبة مصالحها .

#### ب - الاتفاقيتان (المالية والعسكرية) :

اتخذ السعدون من ادعائه بان هناك نقاطا مهمة يود التوصل الى اتفاق حولها مع السلطات البريطانية قبل البدء بمفاوضات الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) بصورة رسمية (١) ، وسيلة لكسب الوقت الذي يسمح له بتهيئة كثرية برلمانية مساندة لسياسته . وقد حصر السعدون النقاط التي اراد التوصل الى اتفاق حولها ، قبل الشروع في المفاوضات ، في ثلاثة نقاط قدمها الى المنسوب السامي في ٢ ( نيسان ) ١٩٢٨ م ، تعلقت النقطة الاولى (٢) بـ ( زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق ) ، وتعلقت النقطة الثانية بمسألة السكك الحديدية . أما النقطة الثالثة فكانت حول مسألة ميناء البصرة .

النقطة الاولى : زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق : تعهد العراق بموجب المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقمة بمعاهدة ١٩٢٦ م بأن يتحمل المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي في ١٩/١٢/١٩٢٨ م ، وقد وجد الملك فيصل في اواخر ١٩٢٧ م بأن ليس في امكان العراق تحمل مسؤولية الدفاع دون مساعدة القوات البريطانية ، فاستطاع خلال مباحثاته مع الحكومة البريطانية في لندن ان يحصل على تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة قواتها الموجودة في العراق عند الحاجة (٣) ، فلما قدمت الحكومة البريطانية مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة التي السعدون في اواخر اذار/ ١٩٢٨ اقترحت في المادة الثانية منها ان توافق الحكومة العراقية على تحمل زيادة نفقات القوات البريطانية المراقبة في العراق على نفقات تلك القوات فيما لو كانت في بريطانيا او في الهند على اعتبار ان القوات البريطانية موجودة لحفظ الامن الداخلي والدفاع الخارجي عن العراق (٤) . درست الوزارة السعدونية الثالثة تلك المادة واخبر السعدون المنسوب السامي في ٢ ( نيسان ) ١٩٢٨ م بأن حالة العراق الاقتصادية لا تساعد على تحمل تلك النفقات ، كما اخبره بأن ليس هناك ما يدعو الى تحمل العراق زيادة نفقات تلك القوات ، وهو يخشى اذا ادعت الظروف الى تزايد القوات البريطانية

(١) راجع : ص ٢٢٦

(٢) عن كتاب السعدون الى المنسوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٢ ) .

(٣) عن كتاب الملك الى السعدون في ١١/١١/١٩٢٨ م ، رقم م.و ٢٨٥/ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ١١١ ) .

(٤) عن كتاب سري وشخصي من المنسوب السامي الى السعدون في ٢٥ آب ١٩٢٨ ، بدون رقم .

م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٧ ) .



في العراق زيادة كبيرة مؤقتة فان الخزينة البريطانية يمكن ان تقدم الى الحكومة العراقية قائمة بجميع نفقات نقل القوات المذكورة الى العراق والنفقات الاضافية لابقائها (١) ، واستنادا الى ذلك طلب السعدون من المندوب السامي التخلي عن مبدأ زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق كنقطة اولى للاتفاق .

النقطة الثانية : السكك الحديدية : ظلت مسألة انتقال ملكية السكك الحديدية الى الحكومة العراقية عالقة بالرغم من حصول الحكومة العراقية على موافقة حكومة بريطانيا المبدئية منذ عام ١٩٢٣ م (٢) ، وقد صرحت الحكومة البريطانية في ١٩٢٦ م بأنه ليس من الممكن معالجة مسألة السكك الحديدية بصورة تامة الا بعد اخذ تقرير من اخصائي محايد عن حالة السكك الحديدية وكيفية ادارتها ، وتحقيقا لهذا الغرض ارسلت الى العراق ( الجنرال هامند ) في اواخر ١٩٢٦ (٣) . فرغ ( هامند ) من مهمته ورفع تقريراً مسهباً عن جميع النقاط التي كلف بفحصها ، الى الحكومتين العراقية والبريطانية في شهر مايس ١٩٢٧ م ، الا ان الحكومة البريطانية تاخرت كثيراً في بيان رأيها بذلك التقرير . وفي ٢ ( نيسان ) ١٩٢٨ اراد السعدون ان يقيم الاتفاق بين الجانبين البريطاني والعراقي حول مسألة السكك الحديدية فأخبر المندوب السامي (٤) بأنه قد مضى على تقديم التقرير ثمانية اشهر تقريبا ، وهو يعتقد بأن بريطانيا درست التقرير وتستطيع ان تبين رأيها في نقل ملكية السكك الحديدية من دون تأخير .

النقطة الثالثة : ميناء البصرة : كانت مسألة ميناء البصرة التي اشغلت السعدون في وزارته الاولى قد استقرت في اوائل ١٩٢٦ على موافقة الجانبين العراقي والبريطاني على تأليف هيئة مشتركة تدعى ( امانة الميناء ) تقوم بادارة الميناء والتصرف باملاكه بصفة شخص حكومي يستمد سلطاته من قانون خاص يسن من قبل الحكومة العراقية (٥) . وعند تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة كانت مسودة القانون الذي سيتم تأليف هيئة ( امانة الميناء ) بموجبية قد اُرسلت الى الحكومة البريطانية ، وكانت الحكومة البريطانية قد ابلغت وزارة المالية العراقية بارائها حول الموضوع . لم يظهر السعدون رأياً جديداً فيما يتعلق بتأليف هيئة ( امانة الميناء ) بل اكد بأن حكومته مهتمة بدراسة اراء الحكومة البريطانية حول القانون الذي ستمارس هيئة ( امانة الميناء ) عملها بموجبيه ، وبأنها ستصدر قراراً بشأنها في القريب العاجل ، الا ان السعدون اراد ان يتوصل مع المندوب

( ١ ) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٢ - ٦٣ ) .

( ٢ ) راجع : ص ١٦٤

( ٣ ) م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦١ ) .

( ٤ ) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٢ ) .

( ٥ ) المادة العاشرة من الاتفاقية المالية الملحقه بمعاهدة ١٩٢٦ م .

السامي الى اتفاق حول مسألة تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية .  
اثار السعدون الموضوع على اعتبار ان وزارة المالية كانت قد رفعت مذكرة الى  
الندوب السامي في ٢٣ ( تموز ) ١٩٢٧ م اوضحت من خلالها بان الحكومة العراقية  
تمسكة بملكية هذه الاراضي وبلزوم تسجيلها باسمها وذلك من تاريخ قبولها  
بشروط نقل المرافق العائدة للميناء الى الحكومة العراقية ، على اساس ان تلك  
الشروط لم يكن فيها ما يدل على ان الملكية ستبقى بيد الحكومة البريطانية . وقد  
اضاف السعدون حججا اخرى تقوى موقف الحكومة العراقية في مطالبتها بملكية  
اراضي الميناء ، فوضح للمندوب بان الحكومة العراقية تستوفي رسوما من  
العراقيين لقاء الخدمات التي تقوم بها ادارة الميناء وانها هي المسؤولة عن دين الميناء  
مباشرة وليس ادارة الميناء نفسها ، وعليه فان عدم موافقة الحكومة البريطانية على  
تسجيل اراضي الميناء باسم الحكومة العراقية لا تأتلف مع حقوق الحكومة العراقية  
الصريحة في الموضوع التسجيل . و اضاف بان تسجيل اراضي الميناء باسم  
الحكومة العراقية لا يمس بوجه من الوجوه الاعمال التي تقوم بها ادارة  
الميناء (١) ، فطلب الى المندوب السامي ان لا تصر حكومة بريطانيا على ارائها  
اذا ما قارنت اراءها بالحقوق التي اكتسبتها الحكومة العراقية منذ قبولها بشروط  
نقل مرقم الميناء .

اعتبر السعدون النقاط الثلاثة التي عرضها على المندوب السامي في  
٢ ( نيسان ) ١٩٢٨ نقاطا جوهرية ترى الحكومة العراقية ضرورة حسمها قبل  
المباشرة في المفاوضات حول الاتفاقيتين ( العسكرية والمالية ) . اجاب المندوب  
السامي في ١٩ ( ايار ) ١٩٢٨ ، بالنسبة للنقطة الاولى ، بان الحكومة  
البريطانية ، مع ادراكها لحالة العراق الاقتصادية السيئة ، لا تستطيع ان  
تتخلى عن مبدأ زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق خاصة وان  
وان النفقات التي يتحملها العراق لا تزيد كثيرا عن ١٠٪ من مجموع مصاريف  
الاحتفاظ بهذه القوات . وكرر مرة اخرى بان القوات موجودة لحفظ الامن  
الداخلي والدفاع الخارجي . ولكي يحمل السعدون على قبول تلك الزيادة اخبره  
بان الحكومة البريطانية لا تقترح دعوة الحكومة العراقية لان تدفع حالا تكاليف  
تلك الزيادة اذ باستطاعة الحكومة العراقية ان تؤجل دفع تلك الزيادة الى ان  
يصبح وضعها المالي ، بحسب رأي الحكومة البريطانية ، بحالة تساعد على  
ذلك من دون ان يتضرر تقدمها الاقتصادي .

اما فيما يتعلق بالسكك الحديدية فقد اخبر السعدون بان الحكومة  
البريطانية ستصرح قريبا بقرارها حول المسألة . وبالنسبة للنقطة الثالثة  
( ميناء البصرة ) وافق المندوب السامي على انتقال ملكية اراضي الميناء الى

(١) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢ نيسان ١٩٢٨ ، رقم ٧٩١ .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٣ ) .



الحكومة العراقية على شرط ان تتعهد<sup>١</sup> الاخيرة بصورة رسمية بأن تشكل هيئة ( امانة الميناء ) في خلال مدة لا تزيد عن سنة اعتبارا من اول تموز ١٩٢٨ م ، وان توافق على تسليم حقوق ملكية اراضي الميناء الى ( امانة الميناء ) بعد تشكيلها (١) .

كان جواب المندوب السامي على النقطة الاولى غير مقنع بالنسبة للسعدون ، ففي ٤ ( حزيران ) ١٩٢٨ م أعرب للمندوب السامي عن اسفه لاصرار الحكومة البريطانية على التمسك بمبدأ تحمل العراق قسما من نفقات ابقاء القوات البريطانية في العراق ، وكرر مرة أخرى بأن حكومته لا تتمكن من دفع أي جزء من تلك النفقات، وحين عالج السعدون اقتراح الحكومة البريطانية القائل باستطاعة الحكومة العراقية تأجيل دفع تلك النفقات الى ان يتحسن وضعها المالي ، أبان السعدون رأيا سديدا فأعرب للمندوب السامي عن اعتقاده بأنه ليس من السياسة السليمة ان يدخل من الان في تعهدات مالية مجهولة ، ومع انه يأمل ان تتحسن حالة البلاد المالية في المستقبل وتزداد واردات العراق الا انه يرى بأن العراق لا زال متأخرا جدا من الناحية الاقتصادية ، ويجب ان تخصص الزيادة للمشاريع الاقتصادية التي تتطلب ، في نظره ، اموالا جسيمة . اما اذا تحسن موقف البلاد المالي اكثر ، فيجب ، في رأيه ، وبعد تخصيص ما يقتضي من المبالغ للمشاريع الاقتصادية ، ان تستعمل الاموال الزائدة في سبيل توسيع الجيش العراقي وزيادة كفاءته . حاول السعدون ان يحمل المندوب السامي على الاعتراف بتلك السياسة على اعتبار انها لا تتعارض مع الاهداف التي تتوخاها الحكومة البريطانية في العراق . كان السعدون يدرك بأن تمسك الحكومة البريطانية بمبدأ تحمل العراق بعض نفقات القوات البريطانية مبني على اساس خفض اعبائها المالية في العراق الى الحد المستطاع ، فلكي يبين للمندوب السامي بأن سياسة الحكومة العراقية سوف لا تتعارض مع اهداف الحكومة البريطانية، اوضح له بأنه يعتقد ان الجيش العراقي اذا وصل الى الدرجة المطلوبة من القوة والكفاءة وتوفرت فيه بعض الاسلحة الحديثة كسلاح الطيران امكنه ان يحقق الغاية التي ترمي اليها الحكومة البريطانية اذ انه سيحل محل القوات البريطانية في معالجة الطوارئ، وبذلك يفسح المجال لحكومة بريطانيا بتخفيض قواتها المرابطة في العراق خفضا كبيرا . واستنادا الى تلك السياسة اوضح السعدون للمندوب السامي بأن حكومته تأسف لانها لا تتمكن من تلبية رغبة الحكومة البريطانية وتحمل زيادة النفقات (٢) .

( ١ ) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١٩ ايار ١٩٢٨ ، مرقم بي.او/١٥٢ .

م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٦٨ ) .

( ٢ ) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ( حزيران ١٩٢٨ ، مرقم ١٤٢١

م.و، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ، ( ورقة ٧٠ - ٧١ ) .

اما فيما يتعلق بملكية السكك الحديدية ، فقد عقب السعدون على جواب المندوب السامي ، القائل بأن الحكومة البريطانية ستصرح بقرارها في المستقبل القريب ، بأنه يخشى ان يحصل تاخر اخر في بيان الشروط التي تكون حكومة بريطانيا بموجبها مستعدة لنقل الملكية الى الحكومة العراقية ، ووضح للمندوب السامي بأن التاخر في حسم هذه المسألة سيؤدي حتما الى تأجيل عقد الاتفاقيتين ( العسكرية والمالية ) وبالنتيجة الى عدم امكان عرضهما مع المعاهدة الجديدة ( ١٩١٧ ) على مجلس الامة في اجتماعه الاعتيادي الاتي ، الامر الذي ترغب الحكومة العراقية في تجنبه لما ينجم عنه من تأويلات غير مرغوب فيها ، وأضاف بأن حكومته تأمل ان يسعى المندوب السامي للحصول على جواب بالسرعة الممكنة لا سيما وان مدة الاربعة سنوات (١) المنصوص عليها المادة الثانية من الاتفاقية (٢) المالية اوشكت ان تنتهي .

من جهة اخرى توصل السعدون مع المندوب السامي منذ ٩ ( نيسان ) ١٩٢٨ الى اتفاق حول النقطة الاخيرة المتعلقة بملكية اراضي ميناء البصرة ، فقد وافق على تملك الحكومة العراقية اراضي الميناء بشرط ان تكون مستعدة لنقل الملكية الى هيئة ( امانة الميناء ) بعد تشكيلها ، الا ان امورا استجذبت فجعلت السعدون يعدل عن تلك الموافقة ، وذلك ان السعدون كان قد ارسل الى ممثل العراق السياسي في لندن ( جعفر العسكري ) (٣) نسخة من الكتاب الذي كان قد ارسله الى المندوب السامي في ٢ ( نيسان ) ١٩٢٨ والذي شرح فيه وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة التي اراد ان يتم حولها الاتفاق ، طالبا اليه - الى جعفر العسكري - ان يبذل مساعيه ، من ناحيته ، لدى السلطات البريطانية المختصة في لندن لاستحصال موافقتها على وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة ، وقد جاء جواب جعفر العسكري فيما يخص اراضي الميناء ، بأنه قد قابل وزير المستعمرات ( المستر ايمري ) وبأن خلاصة اراء ( المستر ايمري ) « ان حكومة بريطانيا لا ترى بأسا من ان تكون تلك الاراضي ملكا للحكومة العراقية » (٤) . ولما كان السعدون قد اتفق مع المندوب السامي

(١) نصت المادة الثامنة من الاتفاقية المالية على انتهاء مدة الاتفاقية في اربع سنوات بحيث يتوصل الطرفان الى اتفاقية جديدة معدلة .

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٤ حزيران ١٩٢٨ ، مرقم ١٤٢١ م.و. ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٠ - ٧١ ) .

(٣) عند تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة كان مزاحم الباجه جي ممثلا سياسيا في لندن ، الا انه في ١١ شباط ١٩٢٨ ارسل السعدون الى الباجه جي كتابا يخبره فيه عن اسفه بان الظروف السياسية اقضت تعيين جعفر العسكري بدلا عنه ، ويرجو اليه الرجوع الى بغداد . عن صورة البرقية التي بعثها السعدون الى مزاحم الباجه جي .

م.و. ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٩ ) .

(٤) عن كتاب سري من السعدون الى المندوب السامي في ٤ حزيران ١٩٢٨ مرقم ١٤٢١ م.و. ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٠ - ٧١ ) .



على حيابة الحكومة العراقية ملكية اراضي الميناء بشرط تسليمها بعد ذلك الى ( امانة الميناء ) ، فقد وجد ان من المناسب جدا ان تتخلص الحكومة العراقية من ذلك الشرط ، فاخبر المندوب السامي في ٤ ( حزيران ) ١٩٢٨ م بالتصريحات التي حصل عليها ( جعفر العسكري ) في لندن فيما يتعلق بأراضي الميناء وطلب الى المندوب السامي اعادة النظر في تلك المسألة . توقع السعدون ان تترك مسألة اعادة النظر في ملكية اراضي الميناء اثرا سيئا في نفس المندوب السامي ، خاصة وأن الاتفاق بين الجانبين كان قد تم حول تلك النقطة ولذلك قدم اقتراحه على شكل رجاء ممزوج بالاسف الشديد لكونه يرجو اعادة النظر في تلك النقطة بعد ان وافق قبلا على حسمها ، ولكي لا يكون الامر ثقيل على المندوب السامي اوضح السعدون بأنه ما قدم ذلك الاقتراح الا لاعتقاده بحرص المندوب على مصالح العراق ورغبته في تأييد مطالبه ، وبأن ذلك الاعتقاد يجعله على ثقة بأن المندوب سيقبل رجاءه بارتياح (١) .

الشيء الجدير بالملاحظة هو ان دعوة السعدون لاعادة النظر في شرط انتقال ملكية اراضي الميناء كانت مقرونة بالفترة التي اصبحت فيها الوزارة السعدونية تتمتع باكثرية برلمانية تساند سياستها في مجلس الامة ، هذا في حين كانت موافقة السعدون على شرط نقل ملكية اراضي الميناء الى هيئة ( امانة الميناء ) قد تمت في الفترة التي لم يكن للحكومة فيها ما يدعم موقفها . على أي حال لم تستطع عبارات الرجاء ان تغير من موقف المندوب الذي ارسل الى السعدون كتابا في ١٢ ( تموز ) ١٩٢٨ م بين فيه بأن ( جعفر العسكري ) قد اساء فهم افادة وزير المستعمرات حول مسألة ملكية اراضي الميناء (٢) . ودهش ( جعفر العسكري ) بعد ان علم بجواب المندوب السامي ، فكتب الى البلاط الملكي في ١٦ ( آب ) ١٩٢٨ قائلا : « بلغني ان السر هنري دويس افاد ان هناك سوء فهم مع انه لا يمكن ان يكون هناك سوء فهم ولكن اذا ارادوا ان يقولوا ان هناك سوء فهم فما لي الا السكوت بحيرة ومعجب » (٣) . الحقيقة ان مسالة اراضي الميناء لم تكن عاثقا في طريق مفاوضات الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) لان السعدون كان قد وافق فعلا على اقتراح المندوب السامي ولم تكن محاولة اعادة النظر في تلك المسألة الا من قبيل ( الخير الزائد ) .

كانت النقطة الرئيسية التي لم تشهد مرونة الجانبين هي مسألة تحمل

(١) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دويس في ( حزيران ١٩٢٨ ، رقم ١٤٣١ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧١ ) .

(٢) عن كتاب سري من هنري دويس الى السعدون في ١٢ تموز ١٩٢٨ ، رقم بي.او. ٢٠٤ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٢ ) .

(٣) عن كتاب بعثت به الممثلة العراقية السياسية في لندن الى البلاط الملكي في ١٦ آب ١٩٢٨ ، بدون رقم .

م.و. ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢ ( ورقة ٨٩ ) .

العراق زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق ، فقد رفع المندوب السامي الى حكومته خبر عدم موافقة الحكومة العراقية على تحمل مسؤولية زيادة النفقات ورفضها لتأكيد الحكومة البريطانية القائل بأنها سوف لا تدعو الحكومة العراقية الى دفع شيء من النفقات الى ان يتحسن موقفها المالي ، وفي ٢٥ ( اب ) ١٩٢٨ م قدم المندوب السامي اقتراحا شخصيا الى السعدون وصفه بأنه سيحدد المسألة اكثر مما جددت قبلا وبأنه سيرفع احد اعتراضات السعدون الرئيسية القائلة انه ، اذا دعت الظروف الى تزايد القوات البريطانية في العراق زيادة كبيرة مؤقتة فان الخزينة البريطانية يمكن ان تقدم الى العراق قائمة بجميع نفقات نقل القوات المذكورة الى العراق والنفقات الاضافية لابقائها هناك ، . بنى المندوب السامي اقتراحه الجديد على أساس ان تتذكر الحكومتان البريطانية والعراقية ، كلما تبدلت الاحوال وازدادت كفاءة القوات العراقية ، وتعين الحد الاصغر من القوات البريطانية اللازمة في أيام السلم وذلك لمساعدة العراق على محافظة الامن الداخلي فقط ويمكن للعراق ان يقبل مبدئيا بان يدفع - وعندما تسمح مالىته بذلك - زيادة نفقات تلك القوات في العراق بالنسبة الى نفقات ابقائها في بريطانيا . بين المندوب السامي للسعدون بأن ذلك الاقتراح هو اقتراح خاص لم تنظر فيه الحكومة البريطانية بعد ، وبأنه لا يعلم اذا كانت الحكومة البريطانية ستقبل به ام لا ، كما بين له بأنه لا يعتقد بان قبول العراق بهذا الاقتراح سيؤدي الى وضع عبء مالي خطير على العراق خاصة وان الحكومة البريطانية قد أكدت بأنها لم تطلب القيام بالدفع الا بعد ان تقتنع بان حالة العراق المالية تمكنه من الدفع ، وأضاف بأنه سوف لا يعرض الاقتراح على وزير المستعمرات قبل ان يستنتج من السعدون ما اذا كان يعتقد بأنه يوجد امل بقبوله من جانب الحكومة العراقية (١) .

ولد اقتراح المندوب السامي ميّقا في نظر الحكومة العراقية لانه لم يات بشيء جديد سوى تنصل القوات البريطانية من تحمل مسؤولية الدفاع عن العراق تجاه الاعتداءات الخارجية وذلك في وقت كان فيه العراق في امس الحاجة لضمان مساعدة القوات البريطانية في الدفاع الخارجي بسبب الموقف الذي كان يهدد بالحرب بين العراق والسعودية . في تلك الفترة (٢) ، ولذلك اعمل الاقتراح وظل الطرفان ( السعدون والمندوب السامي ) ينتظران رد الحكومة البريطانية النهائي على وجهة نظر الحكومة العراقية في النقاط الثلاثة التي ارادت الحكومة العراقية التوصل الى اتفاق حولها قبل الدخول في مفاوضات

(١) عن كتاب سري وشخصي من المندوب السامي الى السعدون في ٢٥ اب ١٩٢٨ م ، مرقم

بي.او/٢٧٣ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ٧٧ و ٧٨ ) .

(٢) للوقوف على طبيعة العلاقة بين العراق ونجد في هذه الفترة ودور السعدون فيها ، راجع :

ص ٣٩٥ .



الاتفاقيتين ( العسكرية والمالية ) .

### السعدون يحاول الاستقالة :

شعر السعدون في منتصف ايلول ١٩٢٨ بأن الحكومة البريطانية قد تأخرت في ارسال جوابها في الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية قد اكدت عليها بأن تسرع في بيان رأيها نظرا لقرب انتهاء أجل الاربع سنوات المنصوص عليها في المادة الثامنة من الاتفاقية المالية (١) . وقد فسر السعدون ذلك التأخير على انه رفض لاقتراحاته ، فقدم استقالته الى الملك على ذلك الاساس ، وعلى اساس انه ضاق ذرعا بالاستشارة البريطانية ورفض بريطانيا التجنيد الاجباري (٢) . والحقيقة كان هناك عامل آخر ادى بالسعدون الى تقديم الاستقالة ، وهو ظهور الخلاف بينه وبين هنري دوبس ( المندوب السامي ) في امور اخرى ، مثل :

١ - امتياز شركة ( الريجي العامة للتبغ العثماني ) الفرنسية :

ورث السعدون في وزارته الثالثة ، عن وزارة جعفر العسكري الثانية ، قضية الطلب الذي تقدمت به شركة ( الريجي العامة للتبغ العثماني ) الفرنسية ، والذي تطالب فيه بتعويضها مبلغا مقداره ( ١١٤٨٣٦ ) ليرة انكليزية ، بسبب عدم السماح لها باستغلال الامتياز الذي كانت قد حصلت عليه من الدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الاولى . كانت الحكومة العثمانية قد مددت ذلك الامتياز ، في ١٩١٣ ، لمدة ( ١٥ ) سنة اخرى حين وجدت نفسها يومئذ بحاجة الى المال ولا تستطيع الحصول على قرض من فرنسا من دون ذلك التمديد (٣) . وبسبب ظروف الحرب العالمية الاولى ، توقف استثمار الشركة لذلك الامتياز ، فقد انتهى عمل الشركة في ولاية البصرة سنة ١٩١٥ ، وفي بغداد سنة ١٩١٧ ، وفي بقية انحاء العراق في سنة ١٩١٨ (٤) . وبسبب استمرار توقف العمل بالامتياز بعد الحرب ايضا ، طالبت الشركة الحكومة العراقية بالمبلغ المذكور بدعوى انها منعت من استثمار امتيازها لمدة عشر سنوات وثلاثة اشهر وان ذلك

( ١ ) نص المادة الثامنة من الاتفاقية المالية ، وكذلك المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية ، على ان يتولى العراق المسؤولية التامة عن تأييد النظام الداخلي والدفاع ضد التعدي الخارجي في ١٩٢٨/١٢/١٩ ، فكان السعدون يخشى ان يحل ذلك التاريخ دون التوصل مع بريطانيا الى اتفاق حول تعديل الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ويخرج العراق بتولي تلك المسؤوليات .

راجع : مذكرات مجلس النواب ، جلسة ١٩٢٩/٥/٦ .

( ٢ ) عن رسالة موجهة من السعدون الى الملك في منتصف ايلول ، بدون رقم . وثيقة بحوزة السيد عبدالرزاق الحسني .

( ٣ ) م.و. ملفات البلاط ، ملف الريجي ، رقم م / ١٦ ( ورقة ٢ ) .

( ٤ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٠/١٦ ، مرقم بي.او. ٢٨٠ .

م.و. ملفات البلاط ، ملف الريجي ، رقم م / ١٦ ( ورقة ٢٨ ) .

المبلغ يمثل معدل ارباحها خلال تلك الفترة ، وقد استندت في دعواها على المادة (٩) من الملحق الخاص بالامتيازات ، المرفق بمعاهدة لوزان ، والتي تنص على ، ان الدول التي ستخلف تركيا في اراضيها المنسلخة بموجب هذه المعاهدة للصحية تقوم مقام تركيا تجاه الدول العائدة وتبعاتها المستفيدة او صاحبة الحصص العظمى من رؤوس اموال الامتيازات الممنوحة من جانب الحكومة العثمانية او اية ادارة محلية عثمانية قبل ٢٩/١٠/١٩١٤ م ، والذي يهملنا من هذه القضية هي انها اوقعت السعدون في اشكال مع السلطات البريطانية ظل قائما الى حين انتحار السعدون في ١٣/١١/١٩٢٩ ، وكان ذلك الاسكال يدور حول اصرار السعدون على ان تتحمل بريطانيا اي مبلغ ، قد يدعو الامر الى دفعه الى شركة الريجي ، عن المدة المنتهية في ٣١ ( اذار ) ١٩٢١ (١) ، على اعتبار ان بريطانيا كانت مسؤولة عن ادارة العراق مباشرة خلال تلك المدة .

#### ب - محاولة المندوب السامي الحصول على بعض الاراضي :

انعكست سياسة السعدون تجاه الاراضي في مومين :

الاول : موقفه من مشاكل عائلته ( عائلة ال السعدون ) مع السراكيل

والفلاحين في لواء الكوت .

الثاني : موقفه من محاولة السلطات البريطانية للاستحواذ على بعض

الاراضي في العراق .

#### الوقف الاول :

استمرت مشاكل الارض بين اخوة السعدون ( كملكين ) وبين السراكيل والفلاحين ، وحاول اخوة السعدون ان يستفيدوا من مركز السعدون لتعزيز موقفهم في الكوت ، وقدموا له طلباتهم بترحيل السراكيل ، الا انه ترك للجهات المختصة النظر في قضاياهم كسائر القضايا الاخرى دونما تدخل لمساعدتهم ، فيذكر عبد العزيز القصاب بأن السعدون لم يكلفه طيلة فترة اشغاله لمنصب وزارة الداخلية بعمل يخص اقاربه (٢) . ويذكر ناجي شوكت ان اقارب السعدون كانوا يمتنعون عن تقديم طلباتهم الى السعدون لعلمهم بأنه سوف لن ينصحبهم باكثر من عرضها على الجهات المختصة (٣) . ويذكر فيصل عبد الهادي السعدون : « عندما كان يرورنا السعدون في محيرة كنا نشككي عنده : ( الفلح والسراكيل اكلوا اراضيها ) . فيرد علينا : ( اصطلحوا معهم ، لا تأنوهم ) ، (٤) . ويبدو ان عدم تدخل السعدون الى جانب اقربائه كان لسببين :

(١) راجع : م.و ، ملفات البلاط ، ملف الريجي ، رقم م/١٦ .

(٢) القصاب - عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

(٣) عن مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ .

(٤) عن مقابلة شخصية مع فيصل عبد الهادي السعدون بتاريخ ١٩٧٥/١/١٨ .



أ - كي لا يعرض نفسه للانتقادات اذا ظهر ما يشير الى تدخله لجانب عائلقه ، فهو في الواقع بميل الى التدابير التي تؤدي الى مساعدتهم وتحسين اوضاعهم عندما لاتوحي تلك التدابير بانها جاءت نتيجة لتدخل السعدون ، فقد حدث في سنة ١٩٢٢ م ان رفع متصرف المفتك ( ياسين الهاشمي ) تقريراً اقترح فيه زيادة نسبة الملاكية التي يتقاضاها آل السعدون من ٧٥٪ الى ١٠٪ موافق وزير الداخلية ( عبد المحسن السعدون ) على ذلك الاقتراح (١) .

ب - ما تركته سلوكية السراكيل انفسهم ، خلال زيارة السعدون للكوت ، من اثر طيب في نفس السعدون ، فيذكر عبد الله برجس السعدون : « زارنا عبد المحسن السعدون في محيرة ، ثم استدعاه الملك فيصل فركبنا الخيل لنوصله ، وفي الطريق اعترضنا نهر ، فنزل السعدون ، واقبل سراكيل الارض ليحملوه ، فامتنع ، الا انهم اصروا وحملوه . بعد فترة طلب الينا متصرف الكوت ان نقدم طلباً بوجوب ترحيل السراكيل . قدمنا الطلب ، واكد المتصرف عليه عدة مرات ، فلم يكن هناك جواب . قررنا ان نأخذ الامر بايدينا . فكتبنا طلباً على صيغة الطلب الاول وقصدنا بيت عبد المحسن السعدون في بغداد ، أنا وبمعيتي عبد الهادي الفهد وعبد الرزاق الفهد ( اخوان عبد المحسن الكبار ) . ونحن على الغداء ، والعادة العربية ان نبدا بطلبنا قبل الطعام كي يستجيب له ، بدأ عبد الرزاق القول : ( ابو علي : نحن جئنا في طلب ) ، وقدم له العريضة . كان في ميز الطعام ادراج سحب عبد المحسن احدها واخرج اوليات الطلب وقال : ( انا لا انفذها . لحد الان رجلي تتجسس كاطع البيضاني وعنيد البيضاني عندما حملوني ، صعب على ان ارحلهم ) (٢) .

**الموقف الثاني : محاولة المندوب السامي الحصول على بعض الاراضي**

أعطى موقف السعدون ، من محاولة المندوب السامي للحصول على بعض الاراضي في سنة ١٩٢٨ دليلاً واضحاً على ان السعدون لم يكن ليقدّم على عقد ( اتفاقية اللطيفية ) لو لم يكن مقتنعاً بانها احسن وسيلة لتخليص العراق من التزامات امتياز اصغر (٣) .

كانت الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة من الاتفاقية المالية الملحقه بمعاهدة ١٩٢٢ م تجيز للسلطات البريطانية المطالبة ببعض الاراضي غير الصالحة للزراعة ( البور ) لاستعمالها لاغراضها الخاصة . واستناداً لتلك المادة كان المندوب السامي قد طلب منذ ١٩٢٧ باراض اميرية قرب الهندي (٤) ، وذلك لغرض استعمالها من قبل القوة الجوية البريطانية في تمارين اطلاق

(١) م.و، ملفات البلاط ، ملف وزارة الداخلية ، تقرير رقم ١٥١٩٦ ، المتضمن جواب وزارة الداخلية على مقترحات الهاشمي في ١٤/١٠/١٩٢٢ م .

(٢) عن مقابلة شخصية مع نجم عبدالله برجس بتاريخ ١٤/١٠/١٩٧٥ .

(٣) راجع : ص ٢٩٠

(٤) الهندي : هي المنطقة التي يشغلها ( معسكر الرشيد ) في الوقت الحاضر .

القنابل على اساس ان تلك الاراضي هي من الاراضي « البور » . استقالت وزارة جعفر العسكري الثانية قبل ان تدخل في مفاوضات مع السلطات البريطانية حول تلك الاراضي ، ففاتح المندوب السامي الوزارة السعدونية الثالثة التي اعقبتها ، ولكنه وجدها مترددة في الاستجابة لطلبه . حاول المندوب السامي التأثير على السعدون فكتب له مهددا : « اذا حدث تاخير اخر اكون مضطرا الى اخبار بريطانيا فورا بان الحكومة العراقية تتردد في تنفيذ شروط الاتفاقيات المعقودة معها بصورة رسمية » (١) . ودون جدوى ، حاول السعدون من جانبه ان يقنع المندوب السامي بالعدول عن طلبه مبينا له بان « الري بالمضخات قد توسع كثيرا في هذا البلد ، وعدد المضخات المنصوبة في الانهر الرئيسية يزداد يوما فيوما ، وقد ثبت الان بان المضخات الكبيرة تستطيع نقل الماء الى ابعد مما كان متصورا بكثير ، فالزراعة قد تمتد الى مسافات غير محدودة ، وان الارض التي تطلبها القوة الجوية الملكية واقعة ضمن مسافة قريبة من دجلة وديالى وان صيرورتها قابلة للزراعة متوقف على نصب مضخة فقط . ولو زرعت هذه الارض الواسعة التي تبلغ مساحتها ١٠٠٠٠٠٠ مساحة فانها تضيف الى منتجات البلاد ١٥٠٠٠ طنا من الحبوب وتزيد على واردات الخزينة مقدار ١٠٠٠٠٠٠ روبية ، لهذا فأنني اشك كثيرا فيما اذا يمكن اعتبار الارض المذكورة ( بورا ) وفقا للفقرة (٢) من المادة (١١) من الاتفاقية المالية . ومع ذلك بالنظر الى المساعدات الثمينة التي تقوم بها القوة الجوية فان الحكومة العراقية ستبذل كل ما في وسعها لاجابة طلبها وعليه فهي مستعدة لان تعرض على القوة الجوية ارضا ( بورا ) غير قابلة للزرع في مكان اخر كارض ( الحصوة ) مثلا الواقعة بين دجلة وانفراة » (٢) . ظل المندوب السامي متمسكا بطلبه (٣) ، الا انه لم يتمكن من حمل السعدون على تنفيذ ذلك الطلب ، فحتى استقالة السعدون في ١٩٢٩/١/٢٠ كان بين الاثنين مجرد اتفاق على عقد مجلس من ممثلين (٤) عن الجانبين ( العراقي والبريطاني ) للنظر في المسألة .

### عزل السعدون عن الاستقالة

### ودخوله في المفاوضات الرسمية :

استطاع الملك ، الذي اظهرت مباحثات النقاط الثلاثة تقارب وجهات نظره

- (١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون بتاريخ ٢ آب ١٩٢٨ ، رقم بي.او. ٢٢٠ . م.و. ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ف/٨ ( ورقة ٢٨ ) .
- (٢) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دويس في ١٢/١٢/١٩٢٨ ، رقم ٢٢٢١ . م.و. ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق رقم ف/٨ ، ( ورقة ٤١ ) .
- (٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩/١٢/١٩٢٨ . رقم بي.او. ٤٧٢ . م.و. ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ف/٨٨ ( ورقة ٢٣ ) .
- (٤) م.و. ، ملفات البلاط ، ملف القوات ... ، رقم ف/٨ ( ورقة ٤٤ ) .



مع وجهات نظر السعدون ، ان يقنع السعدون بالعدول عن الاستقالة (١) ، خاصة وقد جاء رد الحكومة البريطانية النهائي ، الذي بلغ الى السعدون في ٢٥ ( ايلول ) ١٩٢٨ م على شكل بشرى سعيدة من قبل المفدوب السامي ، يحمل خبر موافقة الحكومة البريطانية على انها سوف لا تلح بعد الان على ادخال مبدأ تحمل العراق زيادة نفقات القوات البريطانية المربطة في العراق الاتفاقيتين المالية والعسكرية وذلك نتيجة للاعتراضات القوية التي وجهتها الحكومة العراقية ضد ذلك المبدأ . وجد السعدون بان قرار الحكومة البريطانية النهائي فيه شيء من المرونة في الموقف البريطاني ، خاصة وقد كان الملك فيصل والسعدون قد بينا مرارا للمندوب السامي بأنه « اذا تم التوصل الى اتفاق بين الحكومتين البريطانية والعراقية حول مسألة ( زيادة نفقات القوات البريطانية ) فان المسائل الاخرى سوف لن تصادف صعوبة تذكر (٢) . اعتبر السعدون قرار الحكومة البريطانية فيه شيء من المرونة ، رغم ان تنفيذه كان مرهونا ببعض الشروط ، فقد اشترطت الحكومة البريطانية ان توافق الحكومة العراقية على وجهات نظر الحكومة البريطانية في بعض المسائل الاخرى ، كان تقبل بباقي مواد لائحتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) كما وضعتهما حكومة بريطانيا ، وان تتوصل الحكومة العراقية الى اعطاء موظفي السكك الحديد البريطانية عقودا مرضية ، وان تهتم بمستقبل السكك الحديدية وتحسينها من غير ان توافق الحكومة البريطانية على ضمان ترض كانت الحكومة العراقية قد طلبته لغرض تحسين حالة السكك الحديدية . كما اشترطت الحكومة البريطانية ان تحتفظ لنفسها بحق العودة الى مبدأ تحمل العراق زيادة نفقات القوات البريطانية ، اذا ارتأت ذلك (٣) . ولكن يبدو ان السعدون فضل ان يترك مسألة مناقشة الشروط الى حين بدء المفاوضات خاصة وقد اخبره المندوب السامي بان تلك الشروط نهائية لتخلي الحكومة البريطانية عن مبدأ تحمل زيادة النفقات ، أي بمعنى اخر ان المذاكرات حول النقاط الثلاثة قد توقفت عند ذلك الحد وعلى السعدون ان يفسح المجال لبدء المفاوضات الرسمية .

**المفاوضات الرسمية :**

قرر مجلس الوزراء في ٣٠ ( ايلول ) ١٩٢٨ تأليف لجنة من وزراء المالية

( ١ ) عن كتاب سري من المفدوب السامي الى السعدون في ١٦/١/١٩٢٩ ، مرقم بي . او / ١٨ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م / ١٤ ( ورقة ١٨٧ ) .

( ٢ ) عن كتاب سري المفدوب السامي الى السعدون في ١٦/١/١٩٢٩ ، مرقم بي . او / ١٨ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م / ١٤ ( ورقة ١٨٢ ) .

( ٣ ) عن كتاب سري من المفدوب السامي الى السعدون في ٢٥/١/١٩٢٨ ، مرقم بي . او / . م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م / ١٤ ( ورقة ٨١ ) .

الدفاع والمعارف (١) لدرس اقتراحات الحكومة البريطانية النهائية الواردة في كتاب المندوب السامي المؤرخ ٢٥ (أيلول) ١٩٢٨ م وبدء المفاوضات (٢) .

وطب السعدون الى هذه اللجنة ان تعد التعديل المناسب لمسودتي الاتفاقيتين بحيث يصيبهما تعديل شامل وتحسين ملموس في حالة العراق من ناحية صلاته مع بريطانيا (٣) . درست اللجنة الوزارية مسودتي الاتفاقيتين واقتراحات الحكومة البريطانية ، وفي ٤/١٠/١٩٢٨ م قدمت تقريرا الى السعدون بينت فيه الاسباب الموجبة لاجراء تعديلات عديدة كما بينت بالها مستدخل في المفاوضات مع الممثلين البريطانيين على اساس المطالبة بتحقيق تلك التعديلات (٤) . وبقرار مجلس الوزراء للتعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية إدخالها على مسودتي الاتفاقيتين ، بدأت المفاوضات في دار المندوب السامي (هنري دوبس) . كان يمثل الجانب البريطاني في المفاوضات المندوب السامي (هنري دوبس) ومارشال الجو (ادورد النكتون) والسكرتير المالي لدار الاعتماد . قبل بدء المفاوضات كان المندوب السامي يعتقد بأن الاقتراحات التي تقدمتها حكومته في ٢٥ (أيلول) ١٩٢٨ كفيلة بأن تجعل مفاوضات الاتفاقيتين على غاية السهولة (٥) ، الا انه منذ الجلسة الاولى ظهر الاختلاف بين الجانبين (اللجنة الوزارية والممثلين البريطانيين) ، واحس الجانب العراقي بأن التقارب بين الطرفين ليس بالامر الهين لان هنري دوبس كان يعتقد بأن العراق لم ينضج بعد ، وهو لا يستطيع ان يطالب الحكومة البريطانية بتحسين حالته السياسية في وقت لم يمض على المعاهدة الانكليزية - العراقية (معاهدة ١٩٢٢ المعدلة في ١٩٢٦) الا زمن قصير جدا ، والذي كان يرتأيه (دوبس) هو الاحتفاظ بالحالة الراعية وتجديد الاتفاقيتين بعد اجراء تعديل بسيط ، والاستمرار في ذلك الى مدة مناسبة يكون العراق خلالها قد تقدم تقدما محسوسا في جميع المضامير ، وحينئذ يسوغ له ان يطالب الحكومة البريطانية بتحسين حالته السياسية .

عذا في الوقت الذي اوضح فيه الجانب العراقي ، بأن العراق كان مرغما على موافقته على معاهدة ١٩٢٢ (المعدلة في ١٩٢٦) وانه لا يرغب في استمرار هذه

- (١) كان عبد المحسن السعدون قد تسلم منصبه وزارتي (الدفاع والخارجية) بالوكالة الى جانب رئاسة الوزارة عند تشكيل الوزارة ، ثم اسند منصب وزير الدفاع بالوكالة الى وزير الري والزراعة (سليمان البراك) ، وذلك عندما تولى وزارة الداخلية بالوكالة على اثر انتخاب عبد العزيز القصاب (وزير الداخلية) ، رئيسا لمجلس النواب في ١٩/مارس/١٩٢٨ ، وفي ٢/حزيران/١٩٢٨ بتعيين نوري السعيد وزيرا للدفاع . فكانت اللجنة التي تتألف من : نوري السعيد (وزير الدفاع) ، يوسف فنيمة (وزير المالية) ، توفيق السويدي (وزير المعارف) .
- (٢) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٢٤/١٧٢ (ورقة ١٧٢) .
- (٣) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .
- (٤) م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م ١٤ (ورقة ٨٢) .
- (٥) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦/٢٤/١٩٢٩ م ، رقم بي . او ١٨/١٨ .
- م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م ١٤ (ورقة ١٨٢) .



المعامدة التي هي ليست في الحقيقة إلا نوعاً من الانتداب ، وعليه يجب تطهير الجو من الغموض وجعل استقلال العراق امراً طبيعياً ينطبق على رغبات اهله ، ( ١ ) . استمرت المفاوضات خلال شهري تشرين الاول وتشرين الثاني ، وكان السعدون يقف على مجرياتها بواسطة المذكرات التي يرفعها اليه كل من اللجنة الوزارية والمندوب السامي ( ٢ ) . شهدت المفاوضات اختلافاً في وجهات نظر الجانبين البريطاني والعراقي حول نقاط عديدة من مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، والحقيقة ان وجهة النظر التي طرحتها اللجنة الوزارية كانت تمثل في الاساس وجهة نظر الحكومة العراقية ، فهي اما ان تحصل على اقرار من مجلس الوزراء بالاقترحات والمطالبات قبل ان تعرضها على الجانب البريطاني او انها تعرض على الجانب البريطاني ما اقترحته الحكومة العراقية بالاصل . وعلى أي حال تركزت التعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين على ما يلي :

#### ١ - التعديلات التي اريد ادخالها في مسودة الاتفاقية المالية :

رأت اللجنة الوزارية بان الحكومة البريطانية قد رفضت ضمانه قرض تحسين السكك الحديدية الذي اوصى به تقرير ( الجنرال هاموند ) وان عدم ضمان القرض من قبل بريطانيا سيرفع معدل الفائدة السنوية وعليه فان على الحكومة العراقية ان تشتري كل ممتلكات بريطانيا وحقوقها في السكك الحديدية ( ٣ ) بمبلغ لا يتجاوز مقداره ( ٧٧٩٥٠٠ ) روبية والا فمن المرجح الالتجاء الى طريقة التحكيم استناداً الى احكام الاتفاقية المالية القديمة ، وقد تمسكت اللجنة الوزارية بذلك الاقتراح بعد ان حصلت على موافقة مجلس الوزراء عليه ( ٤ ) . واختلفت اللجنة الوزارية من الممثلين البريطانيين حول المادة الثامنة من الاتفاقية المالية المتعلقة بالاعفاءات الكمركية ، فقد ارادت اللجنة خضوع المشروبات الروحية والبيرة والخمر والتبغ التي تجلب للحوانيت والمؤسسات العسكرية لرسوم الوارد الكمركي . وكان الغرض من ذلك هو منع دخول المواد الكثيرة التي اخذت تدخل البلاد تحت ستار انها مواد تابعة للقوات البريطانية والتي ظهر تأثيرها واضحا في التجارة المحلية ، الا ان المندوب السامي

( ١ ) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ .

( ٢ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٢/٢ ، ( ورقة ٢٨ ) ،

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م ١٤ ، ( ورقة ١٢٢ و ١٢٣ ) .

( ٣ ) عن مذكرة من اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١١/٢٧ م .

راجع :

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م ١٤ ( ورقة ١٢٢ ) .

ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

( ٤ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢ ، جلسة ٨/١١/٢٧

( ورقة ١٠٩ ) .

بين عدم موافقة حكومته على اقتراح اللجنة (١) .  
 وظهر الخلاف ايضا بين اللجنة الوزارية والممثلين البريطانيين حول مسؤولية العراق المالية عن قوائمه الخاصة البرية والجوية (٢) : كانت الحكومة البريطانية تدفع الى الجيش العراقي مساعدة مالية قدرها ١٨٠٠.٠٠٠ روبية سنويا حتى عام ١٩٢٧ م ، فخفضت مبلغ مساعدتها منذ ذلك التاريخ الى ٩٠٠.٠٠٠ روبية سنويا (٣) . وقد حاول الممثلون البريطانيون اثناء المفاوضات ان يؤكدوا مساهمة الحكومة البريطانية في نفقات القوات العراقية استنادا الى تلك المساعدة ، بينما اكدت اللجنة الوزارية بان الحكومة العراقية هي التي تتولى فعلا المسؤولية المالية التامة عن جميع قواتها وشؤونها الادارية وان المساعدة المالية التي تتناولها من الحكومة البريطانية هي لقاء العدد الكبير من الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي . وفي خلال المباحثات التي جرت حول هذه النقطة ظهر الخلاف حول عدد الضباط البريطانيين الموجودين في الجيش العراقي ، فقد رأت اللجنة بان عددهم يزيد عن الحاجة ، بينما بين الجانب البريطاني بان وجودهم ضروري . والحقيقة ان اللجنة كانت قد تبنت رأي السعدون فيما يتعلق بعدد الضباط البريطانيين المستخدمين في الجيش العراقي ، ففي مذكرات سابقة بين المندوب السامي والسعدون ، ابدى السعدون اختلافا في الرأي مع المندوب السامي لا يختلف كثيرا عن تعارض رأي اللجنة الوزارية ، ففي ٢ ( شباط ) ١٩٢٨ كان المندوب السامي قد كتب الى السعدون بان حكومته مستعدة لدفع اعانة قدرها ٩٠٠.٠٠٠ روبية عن السنة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ للقوات العراقية على شرط (٤) ان لا يقل عدد الضباط البريطانيين الملحقين بتلك القوات عن مجموع ( ٤٦ ) ضابطا ، فبين السعدون في جوابه على

(١) عن تقرير اللجنة الوزارية المرفوع الى السعدون في ١٢/٢/١٩٢٨ .

راجع :

م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٢/٢/ ( ورقة/٢٨ - ٤٠ ) .  
 ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

(٢) لم يكن للحكومة العراقية في هذه الفترة سلاح جوي وانما كان هناك بعض الطلاب العراقيين الذين تشرف السلطات البريطانية على اعدادهم كطيارين للمستقبل .

(٣) عن كتاب من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم بي. او / ٢٤٠ .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ ( ورقة/٥٢ ) .

ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ ( ورقة / ٥٤ ) .

عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ٢/شباط / ١٩٢٨ ، مرقم بي. او / ٢٧ .

راجع : م. و ، ملفات البلاط ، ملف الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ، رقم ف/٥ ( ورقة

/ ٢٣ ) .

ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .



ذلك الكتاب بأنه لم يستطع ان يعرف السبب الذي حدا ببريطانيا الى وضع ذلك الشرط ، ووضح للمندوب السامي بان الاتفاق كان قد تم ، عند زيارة وزير المستعمرات ووزير الطيران للعراق في ربيع ١٩٢٥ م ، على الخطة التي وضعت لتحسين الجيش العراقي وقد تقرر في حينها ان يكون عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ( ٤٠ ) ضابطا ، واضاف بأنه كان من جملة الاسباب التي دعت الى تحديد ذلك العدد الكبير من الضباط هو الحاجة الى تعيين عدد كبير من الضباط البريطانيين في الوحدات النموذجية التي تقرر تشكيلها ومما اذك الخطة ، اما الان وقد ألغيت الوحدات النموذجية فلم تبق ضرورة لابقاء عدد الضباط البريطانيين في تلك الوحدات بصورة تزيد عما تتطلبه تشكيلاتها الاعتيادية ، وعليه فان الحكومة العراقية تأسف لانها لا تتمكن من الموافقة على اضافة ضابط بريطاني واحد الى العدد الحالي ( ١ )

أثارت اللجنة ايضا موضوع اشتراك العراق في مصروفات المعتمد السامي وحاشيته ، فحاجبت الممثلين البريطانيين بأن الحكومة البريطانية تسلم بان موارد العراق المالية محدودة بحيث لا تكفي لسد جميع ما يحتاج اليه العراق وخاصة في مجال الامن والدفاع وعليه مان اشتراك الحكومة العراقية في مصروفات المعتمد وحاشيته هو في الحقيقة اثقال لكاهل البلاد ، وذكرت الممثلين البريطانيين بالتذمر الذي كان ملحوظا في المجلس التأسيسي وفي جميع دورات مجلس الامة نتيجة لاشتراك العراق في تلك المصروفات ، وببيلت رأيها بأن هذا الاشتراك منافي لسيادة العراق المعترف بها في المعاهدات التي عقدها العراق مع الحكومة البريطانية . اما النقطة الاخيرة التي اعترضت عليها اللجنة الوزارية في الاتفاقية المالية فهي مدة الاتفاقية . فقد وجدت اللجنة بأن ليس للاتفاقية المالية مدة معينة ، فأت ان من الضروري ان يكون لها مدة معينة وذلك عملا بالاصول المرعية في المعاهدات ( ٢ ) والاتفاقيات الدولية ، وتمسكت بان تكون مدة الاتفاقية المالية أربع سنوات .

**٢ - التعديلات التي اريد ادخالها في مسودة الاتفاقية العسكرية :**

تركزت التعديلات التي ارادت اللجنة الوزارية ادخالها على مسودة الاتفاقية العسكرية في سبعة نقاط :

### النقطة الاولى :

تولي العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي :

- ( ١ ) عن كتاب سري من السعدون الى هنري دوبس في ٢٨/٢/١٩٢٨ ، رقم ٢٠٢٥ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف الضباط البريطانيين في الجيش العراقي ، رقم ف/٥ ( ورقة /٣٦ ) .  
عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٢/٢/١٩٢٨ ، بدون رقم .
- ( ٢ ) راجع : ١ - م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ ( ورقة /١٧ - ٢٢ ) .  
٢ - ملف خاص بحوزة ناجي شوهم .

حصل الملك فيصل ، كما بينا ، على تعهد الحكومة البريطانية بمساعدة العراق عسكريا اذا ما تولى مسؤولياته العسكرية التامة تنفيذا للمادة الاولى من الاتفاقية العسكرية الملحقه بمعاهدة ١٩٢٢ ( المعدلة في ١٩٢٦ ) ( ١ ) والتي نصت على : ان الحكومتين البريطانية والعراقية تعترفان بالمبدأ انه ينبغي لحكومة العراق في اقرب وقت ممكن ، بشرط أن لا يتجاوز أربع سنوات من تاريخ عقد هذه الاتفاقية ، أن تقبل بالمسؤولية التامة عن تأييد النظام الداخلي وعن الدفاع عن العراق ضد التعدي الخارجي ، ( ٢ ) . وكانت السلطات البريطانية تدرك ، عندما بدأت مفاوضات تعديل الاتفاقيتين ، بأن ليس للجيش العراقي القدرة على ان يتحمل وحده مسؤولياته العسكرية ( ٣ ) ، ولذلك اراد الجانب البريطاني احراج موقف اللجنة الوزارية التي اكدت على ضرورة التمسك بأن يتولى العراق مبدئيا المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي ، فقد بين المفاوضون البريطانيون بأن طلب العراق تولي المسؤولية التامة لا يتفق مع مبدأ المساعدة العسكرية البريطانية للعراق ، وحاولوا اثبات بعض التناقض بين مبدئي المسؤولية التامة والمساعدة العسكرية ( ٤ ) .

#### النقطة الثانية : قيادة القوات المشتركة :

رأت اللجنة في بادئ الامر أن يحذف من الاتفاقية كل ما يتعلق بأمر قيادة القوات البريطانية والعسكرية التي تقوم بحركات مشتركة وأن يتم قيادة القوات البريطانية من قبل ضباط بريطانيين ويتم قيادة القوات العراقية من قبل ضباط عراقيين كل على حدة ، ولكنها أمام اصرار المندوب السامي وافقت على توحيد قيادة تلك القوات ، وفي الوقت الذي سلمت فيه بأن يعهد بقيادة القوات المشتركة الى قائد بريطاني في حالة اشتراك قوات بريطانية برية ، فإنها اعترضت على تولي ( ضباط

(١) راجع : ص

(٢) م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ ( ورقة ١٨ ) .

(٣) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦/٢/١٩٢٩ ، مرقم بي. او/١٨ .

راجع : ١- م. و ، ملفات البلاط ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة ١٨٢ ) .

٢ - ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

(٤) عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ٢٥/١٢/١٩٢٨ ، بدون رقم .

راجع : ١- م. و ، ملفات البلاط ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ ( ورقة ١٧ )

- ( ٢٣ ) .

٢ - ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .



طيران ) قيادة حركات مشتركة تشترك فيها قوات جوية بريطانية فقط مع قوات الجيش العراقي . ولما احيلت نقطة الخلاف الاخيرة الى السعدون ، اقترح بأن يعهد بقيادة الحركات التي تشترك فيها قوة جوية تزيد على ست طائرات الى ضابط بريطاني من الضباط المستخدمين في وزارة الدفاع اما بقرار من الحكومة العراقية او بامارة ملكية . قدمت اللجنة اقتراح السعدون <sup>(١)</sup> الى الجانب البريطاني وأضافت بأنه اذا لم يوافق الجانب البريطاني على ذلك الاقتراح فانها تقترح ان يختار الضابط البريطاني الذي يعهد اليه بقيادة القوات المشتركة من قبل الملك فيصل .

### النقطة الثالثة : ادارة الاحكام العرفية :

تمسكت الحكومة البريطانية بأن يعهد بادارة الاحكام العرفية ، التي تعلن في حالة وقوع اضطرابات أو حدوث ما يشير الى وقوعها أو في حالة التهديد بهجوم عدائي على أية جهة من جهات العراق ، الى قائد القوات البريطانية أو من يعينه القائد المذكور من ضابط بريطاني أو عراقي أو أكثر ، هذا بينما رأت اللجنة الوزارية بأن يعهد بادارة تلك الاحكام الى قائد عراقي على اعتبار أن القانون الاساسي يعتبر الوزارة العراقية مسؤولة عن الاعمال التي تقع في فترة الادارة العرفية .

### النقطة الرابعة : سلطة قائد القوات الجوية :

اقترحت الحكومة البريطانية في المادة الثامنة من لائحة الاتفاقية العسكرية المعدلة ان يكون لقائد القوات الجوية البريطانية سلطات معينة على الجيش العراقي ، وحين التفاوض حول تلك المادة بين الجانبين ، اوضح الجانب البريطاني بأن الغرض من تلك السلطات هو تحسين حالة الجيش العراقي ، الا ان اللجنة الوزارية لم ترى مبرر لتلك السلطات ما دامت الحكومة العراقية قد قبلت بتعيين مفتش عام للجيش العراقي ، فاوضحت بأن مفتش الجيش العراقي العام الذي يختار من خيرة الضباط الاخصائيين في الجيش البريطاني وما يرافقه من بعثة كثيرة العدد (٣) منتقاة من خيرة الضباط البريطانيين ايضا ، كافيان لتحسين حالة الجيش العراقي .

### النقطة الخامسة : عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي :

كانت الحكومة العراقية قد وافقت ، بموجب المادة الثانية من الاتفاقية

(١) عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ بدون رقم .  
راجع : ١- م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢ ( ورقة ١٧/  
- ٢٢ ) .

٢ - ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

ن. م .  
(٢) عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ م ، بدون رقم .

راجع :

١- م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢ ( ورقة ١٧/  
- ٢٢ ) .

٢ - ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

السكرية القديمة ، على استخدام (٤٠) ضابطا بريطانيا في الجيش العراقي فور عند المعاهدة ، وفي ٢ / شباط / ١٩٢٨ قدم المندوب السامي الى السعدون ، كما بينا ، اقتراحا بزيادة عدد الضباط البريطانيين في الجيش العراقي الى (٤٦) ضابطا مقابل وعد بريطانيا بمساعدة الجيش بـ (٩) لكوك روبية سنويا ، وكما ردت اللجنة الوزارية على هذا الموضوع في مناقشتها للاتفاقية المالية ، فانها ردت حين مناقشتها لنفس الموضوع في مسودة الاتفاقية العسكرية بأنها تكتفي بالنص الوارد

في المادة الثانية (١) من الاتفاقية العسكرية القديمة .

النقطة السادسة : الدفاع البحري عن العراق :

لفت نظر اللجنة الوزارية العراقية بان مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة تحوي في المادة الثالثة منها على نص تتعهد به الحكومة البريطانية بالدفاع بحرا ، في حين لا يوجد نص كهذا في الاتفاقية القديمة ، فوجدت في ذلك النص ما يفسح المجال لتدخل بريطانيا في شؤون العراق في المستقبل ، لذلك قررت عدم

الموافقة على وجود ذلك النص .

النقطة السابعة : مدة الاتفاقية :

احتجت اللجنة الوزارية ، كما في الاتفاقية المالية ، على عدم احتواء مسودة الاتفاقية العسكرية المعدلة على وقت محدد ينتهي فيه العمل بالاتفاقية ، ولنفس الاسباب التي اوردها حين طالبت بتعيين مدة معينة للاتفاقية المالية ، طالبت بان تكون مدة الاتفاقية العسكرية الجديدة اربع سنوات (٢) .

كان ابرز ما يميز مفاوضات اللجنة الوزارية هو طابع التمسك بالاقتراحات التي عرضتها وايمانها بانها لم تكن تطلب الا اقل ما يمكن ان يقنع الرأي العام ومجلس الامة ، فحين بينت اللجنة الوزارية وجهة نظرها في الاقتراحات التي عرضتها على الممثلين البريطانيين قالت بانها « مقتنعة بأنه ليس في امكانها أن تقدم اقتراحات من شأنها أن تحقق جميع رغبات أهل العراق المألومة لدى المندوب السامي والحكومة البريطانية والتي تجلت عند ابرام المعاهدة الاولى واتفاقياتها في المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ م » (٣) والذي يثير التساؤل هنا هو الاختلاف الواضح بين

(١) ن . م .

(٢) عن كتاب سري رفعته اللجنة الوزارية الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢٥ ، بدون رقم .

راجع : ١- م . و ، ملفات البلاط ، ملف مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢ ، ( ورقة ١٧-٢٢ ) .  
٢- ملف خاص بحوزة ناجي شوكت .

(٣) ن . م .



النقاط الثلاثة التي اراد السعدون أن يتوصل الى اتفاق حولها قبل بدء المفاوضات وبين الاقتراحات والمطالب التي عرضتها اللجنة الوزارية بعد ذلك ، فالاولى تتسم بالبساطة وعبارات الرجاء ، اما الثانية فلا تتكلف في بسط المطالبات والاصرار عليها . الجواب ، كما قلنا ، ان السعدون لم يكن قد تمكن من الاستناد الى قوة تدعم سياسته وزارته في بادئ الامر ، وقد ظهرت تلك القوة بظهور مجلس الامة ، في ١٩ / مارس / ١٩٢٨ ، الذي تمتعت فيه الوزارة باكثرية برلمانية بواسطة حزب التقدم .

### قرار الحكومة البريطانية النهائي من مطالب اللجنة الوزارية واحراج موقف السعدون

رفع المندوب السامي الى حكومته الاقتراحات والمطالب التي تمخضت عنها المفاوضات مع اللجنة الوزارية العراقية . وفي ١٢ / ٢١ / ١٩٢٨ ابلغ السعدون بأراء الحكومة البريطانية الاخيرة ، وهي ان الحكومة البريطانية ترفض ان تستجيب للاقتراحات العراقية وليس هناك امل في موافقتها على اجراء تبدل اساسي في مسودتي الاتفاقيتين ، وبنفس الوقت أرسل المندوب السامي الى السعدون نسحا من مسودتي الاتفاقيتين ( العسكرية والمالية ) التي لم يجر عليهما أي تعديل في ضوء الاقتراحات العراقية ، مذكرا السعدون بالبيانات التي كان قد أدلى بها ، أي المندوب ، في حديث شفوي معه ومع الملك فيصل قبل يوم واحد حول تأثير عدم ابرام المعاهدة الموقعة في ١٤ / ١٢ / ١٩٢٧ على تعهد بريطانيا المدرج في المادة الثامنة من معاهدة ١٩٢٧ م ( ١ ) التي تتعهد الحكومة البريطانية بموجبها على معاضدة دخول العراق في عصبة الامم في عام ١٩٣٢ إذا ما حافظ العراق على مقدار التقدم . . . وطبعا كان الغرض من ذلك التذكير هو حمل السعدون على قبول مسودتي الاتفاقيتين . والذي يلاحظ ان السعدون لم يعر اهتماما لموضوع معاضدة بريطانيا للعراق للدخول في عصبة الامم خلال المفاوضات حول الاتفاقيتين بقدر ما أعار من أهمية لاحتمال تخلي الحكومة البريطانية عن مساعدة العراق عسكريا اذا ما تولى العراق المسؤولية التامة عن الدفاع في ١٩ / ١٢ / ١٩٢٨ بموجب المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية القديمة ، خاصة وقد تاكد من عدم امكان توصل الجانبين الى اتفاق حول مسودتي الاتفاقيتين ، هذا ولما كانت السلطات البريطانية تدرك جيدا حرجة موقف الوزارة اذا ما تولى العراق مسؤولية الدفاع التامة دون ضمان مساعدة

( ١ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٢ / ٢١ / ١٩٢٨ ، مرقم بي . او ٤٧٥ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم / ١٤ ( ورقة / ١٣٦ ) .

القوات البريطانية ، فقد وجد المندوب السامي ان من المفيد ان يحرك وتر المساعدة العسكرية البريطانية للعراق لعل في ذلك ايضا ما يجعل في حمل الوزارة على قبول مسودتي الاتفاقيتين العسكرية والمالية ، ففي ١٧/١٢/١٩٢٨م كان المندوب السامي قد ارسل الى السعدون كتابا ينبه فيه الى ان المدة المبحوث عنها في المادة الاولى من الاتفاقية العسكرية اوشكت على الانتهاء ، وان على الحكومة العراقية ان تتولى مسؤولية الدفاع التامة وانه ليس هناك مساعدة عسكرية بريطانية الا اذا وافقت الحكومة العراقية على استمرار نفاذ احكام الاتفاقيتين القديمتين الى ان يتم التوصل الى اتفاقيتين جديدتين ، متهما بنفس الوقت الحكومة العراقية بالتقصير لانها لم تتخذ التدابير التي كانت ستمكنها من تولي مسؤولية الدفاع التامة دون مساعدة القوات البريطانية

### هراجة موقف السعدون :

لقد وضعت مسألة تولي العراق مسؤولية الدفاع التامة السعدون في موقف صعب وذلك لسببين رئيسيين :

- ١ - عدم تمكن السعدون من تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري .
- ٢ - انشغال السعدون بمواجهة خطر العشائر النجدية .

### لائحة التجنيد الاجباري :

بالاضافة الى الضيق المالي الذي لازم ظهور الدولة العراقية ، لم يتمكن العراق من تطبيق مشروع التجنيد الاجباري الذي نادت به الحكومة العراقية منذ ١٩٢٣ م (١) ، والذي ركز عليه المندوبون في المجلس التأسيسي ، خلال مناقشتهم للمعاهدة الانكليزية - العراقية في حزيران ١٩٢٤ م ، كاساس للاستقلال الذي لا بد ان يدعم بالقوة (٢) ، وكاساس لتقليل النفقات . صحيح ان الحكومة البريطانية اقرت في ١٩٢٦ م ، نتيجة للحاح الحكومة العراقية الشديد ، لائحة التجنيد الاجباري (٣) ، الا ان الاحداث كشفت بان بريطانيا لم تقر تلك اللائحة نزولا عند اهداف الحكومة العراقية التي رأت في تطبيق لائحة التجنيد الاجباري خير وسيلة لزيادة كفاءة الجيش ، وانما لكون نظام التجنيد الاجباري سيؤدي الى توفير

(١) لم يقف المؤلف على كتاب المندوب السامي المؤرخ ١٧/١٢/١٩٢٨ والمرقم بي. او ٤٧١ ، وانما وجد فقراته في جواب عبد المحسن السعدون على ذلك الكتاب .

راجع : كتاب السعدون السري المؤرخ ٢٢/١٢/١٩٢٨ ، بلا رقم .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م ١٤/ ( ورقة ١٧٧ ) .

راجع : ص

(٢) مذكرات المجلس التأسيسي ، ج ١ ، ص ٢٢٨ - ٢٤٩ .

(٣) من كتاب شخصي من وزير الدفاع الى السعدون في ٢٦/تموز/١٩٢٨ ، بدون رقم .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف القوات البريطانية في العراق ، رقم ٨/ ، ( ورقة ١٦ ) .



٢٠٠٠ ر. ٥٠٠ روبية في الميزانية (١) . فقد كُتب الخدوب السامي الى حكومته في ١٦ / ٩ / ١٩٢٦ م بأنه يشك بقدرة الحكومة العراقية على تطبيق مشروع التجنيد وبأنها عاجزة عن تسديد تكاليف الدفاع رغم التجنيد ، وانها سوف لا تستطيع أن تضمن الامن الداخلي . واستنادا الى تلك التوصيات قررت الحكومة البريطانية بأن ليس في استطاعة العراق ان يتحمل مسؤوليات الامن الداخلي والدفاع الخارجي ، فوقفت في وجه المشروع ، حينما ارادت الوزارة العسكرية الثانية في اواخر ١٩٢٧ تمرير لائحة التجنيد الاجباري في البرلمان ، بحجة ان الحكومة العراقية ستسخر القوات البريطانية لتنفيذ مشروع التجنيد الاجباري (٢) . وقد صادف ان ساءت العلاقة بين الوزارة العسكرية الثانية والشيعية ، فوقف الشيعة بدورهم ضد سياسة الوزارة العراقية التي ارادت تمرير لائحة التجنيد الاجباري من قبل البرلمان ، سواء داخل البرلمان او خارجه ، فاستغلت السلطات البريطانية ذلك الموقف أيضا ، وكانت النتيجة أن أجل الملك فيصل الجلسة المخصصة للنظر في لائحة التجنيد الاجباري قبل اتمام القراءة الاولى للائحة (٢) . ومنذ ذلك الحين دخل مشروع التجنيد الاجباري في فترة سبات انتهت بالتنام الدورة البرلمانية الثانية في ١٩ / مايس / ١٩٢٨ م ، أي بعد مرور اربعة أشهر تقريبا على تشكيل الوزارة السعدونية الثالثة . الا ان فترة الاشهر الاربعة ، التي تلت تشكيل الوزارة ، لم تخل من محاولات قامت بها الحكومة البريطانية لسد الفراغ الذي كان سيملأه مشروع التجنيد الاجباري ، ففي ١ / شباط / ١٩٢٨ أوضح الجنرال ( لوخ ) - مفتش الجيش العراقي العام - ، في مؤتمر عقد في البلاط برئاسة الملك فيصل ، بأن في امكانه احضار مشروع للتجنيد يقوم على أساس التطوع ليحل محل مشروع التجنيد الاجباري ، وبين بأن مشروعه سيحقق نفس الاهداف التي تتوخاها الحكومة العراقية من مشروع التجنيد الاجباري فيما يتعلق بتوفير قوة الدفاع وتخفيض المصاريف . وفي ٢ / شباط / ١٩٢٨ م أوضحت السلطات البريطانية للسعدون ، بعد ان تذرت بأن « معارضة الناس للتجنيد الاجباري قد جعلت تأجيل التجنيد الاجباري الى أجل غير مسمى من الامور التي لا بد منها » ، بأنها مستعدة لان تستبقي مؤقتا في العراق قوة جوية بريطانية وفوجين من الليفي الآشوريين وان تقدم المساعدة لتلك القوات على شرط ان تتبع مشورة بريطانيا ، كما بينت بانها مستعدة لان تقدم الى الحكومة العراقية

( ١ ) . عن كتابسري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، رقم بي. او / ٣٤٠ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف / ٧ ( ورقة ٥٣ /  
- ٥٩ ) .

( ٢ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم بي. او / ٣٤٠ . م.و. ، ملفات البلاط ملف التخفيد الاحباري — الدفاع الوطني ، رقمف/٧ (ورقة/ ٥٣/ — ٥٩ ) .

(٣) عن تقرير محفوظ في ملفات البلاط الملكي .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف طوائف السنة والشبيمة ، رقم د/٥ ( ورقة ٣ / - ) .

جميع الابنية والمهمات الزائدة والحيوانات التي تستغني عنها القوات البريطانية بسعر ٢٥ ٪ أقل من قيمتها على شرط ان تعقد الاتفاقية العسكرية الجديدة على وجه مرضي ، ووعدت بانها ستعيد النظر في كل من السنين الثلاثة التالية في مسألة المساعدات التي تعطى للجيش العراقي ، ووعدت أيضا بانها ستستمر على تدريب العراقيين على سلاح الطيران بشرط ان يؤخذ رأيها في الموعد الذي ستشكل فيه وحدات الطيران العراقية (١) . لقد جاءت تلك الاقتراحات لتميم مشروع التجنيد الاجباري على اعتبار انها ستحقق للحكومة العراقية نفس الاهداف التي تتوقعها من وراء المشروع الا وهي توفير وسائل الدفاع وتخفيف النفقات ، الا ان السعدون عارض تلك الاقتراحات والشروط التي عرضتها الحكومة البريطانية كبديل لمشروع التجنيد الاجباري عندما ارادت الحكومة البريطانية ادخالها كنصوص ثابتة في مسودة الاتفاقية العسكرية الجديدة التي عرضتها على الوزارة في نهاية آذار ١٩٢٨ م ، فقد رأينا كيف انه عارض موضوع المساعدة المالية التي عرضتها الحكومة البريطانية على الجيش العراقي ، كما عارض موضوع تحمل العراق زيادة نفقات القوات البريطانية الموجودة في العراق (٢) . ولكن من ناحية أخرى لم يحاول تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري . لقد ظلت المطالبة بتطبيق التجنيد الاجباري الشغل الشاغل للصحف والجماعات الوطنية وكذلك المعارضة داخل مجلس النواب ، على اساس ان المشكلة الوحيدة القائمة بين العراق وبريطانيا هو التجنيد الاجباري الذي سيقبل المصروفات ويقوي الجيش فيحتم تعديل الاتفاقية العسكرية وتغييرها جوهريا ، فيلحق التغيير الاتفاقية المالية نظرا لارتباط الاتفاقيتين ببعضهما ، وعلى اساس ان لا تفاوض الحكومة العراقية في الاتفاقية العسكرية دون تنفيذ لائحة التجنيد الاجباري ، (٣) . وكان السعدون في الواقع مؤيدا لللائحة التجنيد الاجباري ، وراغبا في ان يستجيب لنداءات الصحف والجماعات الوطنية ، اذ كان يرى ان وضع خطة ناجحة للجيش العراقي يتوقف بالدرجة الاولى على تطبيق التجنيد الاجباري ، كما ان له علاقة وثيقة بتعديل الاتفاقية العسكرية ، وما لم تحسم هاتان المسالتان أولا فلا يعتقد انه يمكن احضار مشروع مفيد يؤدي الى تحسين حالة الجيش وزيادة عدده وجعله قادرا على اخذ المسؤولية عن الدفاع الداخلي والخارجي . الا انه من ناحية أخرى لم يكن بوسع السعدون ان يتجاهل سياسة

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٢٧ ، مرقم بم. او ٢٤٠ . م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف ٧/ ( ورقة ٥٢ - ٥٩ ) .

(٢) راجع : ص ( ٣٥٦ )

(٣) راجع خطاب جعفر ابو النمن رئيس الحزب الوطني الذي بدأ بممارسة مهامه الثانية في ٩/٢٨ / ١٩٢٨/ بعد حصوله على موافقة وزارة الداخلية في ١٠/٧/ ١٩٢٨ ، العراق ١٩٢٨/٩/٢٩ : نصح مزاحم الباجة جي لندوب روبرت في لندن ، العراق : ١٩٢٨/٢/٢٢ ، جريدة الزمان : ١٩٢٨/٣/١٢ ، مذاكرات مجلس النواب ، جلسات : ٧ و ١٨ / اب ، ١٩٢٨/٨ / ايلول ١٩٢٨ .



الحكومة البريطانية . كان السعدون يرى أن الوزارات العراقية لم تسنطع ان تناقش لائحة التجنيد الاجباري في البرلمان بسبب الخطة السلبية التي انتهجتها الحكومة البريطانية نحو تلك اللائحة ، ولما كانت الحكومة البريطانية لا تزال مصرّة على انتهاج تلك الخطة فان وزارته الثالثة لم ترفي الامكان اعادة رفعها لمجلس الامة وهي مضطرة الى تأجيل ذلك الى فرصة أخرى على أمل ان يحصل التفاهم حولها بين الحكومتين ( ١ ) . هناك أيضا عامل مهم آخر حمل السعدون في وزارته الثالثة على تأجيل النظر في لائحة التجنيد الاجباري والقبول بالتدابير البريطانية وهو خوفه من أن يؤدي عرض تلك اللائحة على مجلس الامة الى انشطار آخر في الاكثريّة البرلمانية التي كان يتمتع بها حزب التقدم داخل مجلس النواب ، فعلى الرغم من انه كان لاكثريّة نواب حزب التقدم دور واضح في سرعة قبول جميع قرارات الوزارة السعدونية الثالثة ( ٢ ) ، فان السعدون لم يضمن تأييد تلك الاكثريّة للائحة التجنيد الاجباري . فقد حدث قبل بدء مجلس النواب بمناقشة ميزانية وزارة الدفاع في ٦/ ايلول / ١٩٢٨ أن عقد السعدون مع اعضاء حزبه ( حزب التقدم ) عدة اجتماعات عرض فيها رغبة الحكومة في عرض لائحة التجنيد الاجباري على البرلمان ، فليس وجود معارضة شديدة للائحة التجنيد الاجباري من نواب حزب التقدم ( ٣ ) قوامها رؤساء العشائر الذين ثبت المندوب السامي عزائمهم في تأييد اللائحة ( ٤ ) . وكان ملخص آراء معارضي لائحة التجنيد الاجباري من نواب حزب التقدم هي :

- أ - ان اكثر نواب حزب التقدم الذين عارضوا التجنيد الاجباري كانوا يعتقدون بأن بريطانيا لا ترغب في تبديل الحالة الحاضرة ، وانه طالما هي أخذة المسؤولية على عاتقها فليس من الواجب ان نجند انفسنا ليتصرف بهم البريطانيون كيفما يشاؤون .
- ب - أن احد النواب أعلن بصورة صريحة أن الحكومة البريطانية تعارض فكرة تطبيق لائحة التجنيد الاجباري ، وانها سوف تصرف مبالغ طائلة وتستخدم

( ١ ) عن رسالة رفعها السعدون الى الملك في ايلول ١٩٢٨ ، بدون رقم .

وثيقة بحوزة السيد عبد الرزاق الحسني .

( ٢ ) كان السبب وراء دعوة مجلس الامة الى الاجتماع غير الاعتيادي الذي بدأ في ١٩/ ٥/ ١٩٢٨ وانتهى في ٢٦/ ٩/ ١٩٢٨ ، هو النظر في الميزانية العامة ومشروع اللطيفية وامتياز التلويزر الكهربائي والترامواي لمدينة بغداد . وقد بينت الجلسات سيطرة حزب التقدم على المناقشات بالمصادقة على قرارات واقتراحات الوزارة رغم احتجاجات وانتقادات المعارضة . راجع خطاب المرئي في جلسة افتتاح مجلس الامة لمذكرات مجلس النواب جلسة ١٩/ ٥/ ١٩٢٨ . كذلك راجع : مذكرات مجلس النواب ، جلسات : ١٦ و ١٨ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٠ / اب ، ١٠ و ١١ و ١٣ / ايلول / ١٩٢٨ .

( ٣ ) العراق : ١٩٢٨/٩/٤ .

( ٤ ) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

كل ما لديها من وسائل لعرقلة هذا القانون ، وانه ليس في استطاعة العراق ان يقاوم الدسائس والفتن التي يحتمل ان تنشأ من هذه العرقلة » (١) .

د- ان بعض نواب حزب التقدم ، من شيوخ العشائر ، صرحوا بأن بريطانيا ستنفذ يدها ، اذا ما نفذ التجنيد الاجباري ، وسوف لن تكون بريطانيا مسؤولة عما يحدث من جراء ذلك ، ولهذا فهم لا يبنون تكليف قبائلهم بالتجنيد (٢) .

لهذا نجد حين بدأ مجلس النواب بمناقشة ميزانية وزارة الدفاع واشتدت حملات المعارضة المطالبة بتنفيذ لائحة التجنيد الاجباري ، لم تجد الوزارة الا ان تكظم غيظها وتصرح للمجلس بأنها مستمرة في مفاوضاتها مع الحكومة البريطانية في الامور المتعلقة بالجيش العراقي وانه ستطلع المجلس على نتائج مفاوضاتها (٣)

على أي حال ، طلب وزير الدفاع الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ القيام بمحاولة ثانية ، تهدف الى تمرير لائحة التجنيد الاجباري من البرلمان ، وكانت تلك المحاولة فاشة على اساس انه ما دامت السلطات البريطانية تتظاهر بأنها ترمي الى أن يتولى العراق المسؤولية التامة عن الامن الداخلي والدفاع الخارجي فان بإمكان السعدون ان يطلب الى المندوب السامي الادلاء بتصريح رسمي يبين فيه برغبة بريطانيا في أن يتولى العراق تلك المسؤولية ، فاعتقد وزير الدفاع أن صدور مثل ذلك التصريح من جانب المندوب السامي سيزيل ما علق بالاذهان من تصور بأن بريطانيا تسعى الى عرقلة لائحة التجنيد الاجباري وبذلك تتمكن الوزارة من تمرير اللائحة وتأييدها حتى من الجماعة المعارضة (٤) .

والحقيقة ، في ايلول ١٩٢٨ ، لم تعد فكرة ان بعض الناس يتخوفون من التجنيد الاجباري ، هي السبب في عرقلة مشروع التجنيد الاجباري ، وانما تبلورت فكرة ان تأخير حل مسألة الدفاع كلها سببه بريطانيا والمندوب السامي . وقد حاول المندوب السامي ان ينفي فكرة ان الحكومة البريطانية وراء عرقلة لائحة التجنيد الاجباري ، فكتب الى السعدون في ٢٧/ايلول/١٩٢٨ يخبره بأنه « قد لاحظ مؤخرا من دوائر شتى وجود ميل الى التصور بأن تأخير حل مسألة الدفاع كلها سببه بريطانيا ، وانا » ، ولكي يبين للسعدون بأن بريطانيا لم تكن السبب في عرقلة

(١) عن كتاب سري ومستعجل من وزير الدفاع ( نوري السعيد ) الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ مرقم ٥٨٠ .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف ٧/ ( ورقة / ٤٠ ) .  
(٢) العراق : ١٩٢٨/٩/٤ .

(٣) مذكرات مجلس النواب ، جلسة : ١٩٢٨/٩/٦ .

(٤) عن كتاب سري ومستعجل من وزير الدفاع الى السعدون في ١٩٢٨/٩/٩ ، مرقم ٥٨٠ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف ٧/ ( ورقة / ٤٠ ) .



اللاسلكي (١) . وما ان انتهت الحكومة من انشاء أول مخفر في « بصية » حتى شن النجديون هجوما على ذلك الموقع ، وذلك قبيل تولي الوزارة السعدونية الثالثة أعمالها ، فقد اعتبر النجديون ظهور تلك المخافر قرب الحدود نقضا للمادة الثالثة من بروتوكول العجير التي تتعهد فيها « الحكومتان كل من قبلها على أن لا تستخدم المياه والابار الموجودة في اطراف الحدود لاي غرض حربي كوضع قلاع عليها وان لا تعبى جنودا في أطرافها » ، فقد فسر النجديون قيام مخافر الصحراء على انها مراكز عسكرية ستوصل بخطوط حديدية فتظهر على شكل حصون منيعة (٢) .

بالاضافة الى مسألة مخافر الصحراء التي كانت السبب الرئيس في اثاره النزاع في ١٩٢٧ م ، كانت هناك مسائل ثانوية اخرى مثل (٣) : احتجاج كل من الطرفين على تدخل الطرف الثاني في شؤون عشائره ، وادعاء كل من الجانبين بانتساب بعض العشائر اليه .

ورث السعدون في وزارته الثالثة سوء العلاقة بين نجد والعراق . كان السعدون قد تبني ، منذ البداية ، سياسة تجاه نجد قائمة على أساس أن يترك للحكومة البريطانية رسم ما يتعلق بسياسة العراق الخارجية كي تنصرف الوزارة لا صلاح شؤون البلاد الداخلية وذلك استنادا الى المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ م التي خولت الحكومة البريطانية النظر في علاقات العراق الخارجية (٤) . وكانت سياسة بريطانيا في مفتتح عام ١٩٢٨ م ترمي الى حل النزاع الذي نشأ بسبب مخافر الصحراء بالطرق السلمية وذلك باجتماع احد الممثلين البريطانيين بابن سعود لتسوية الخلاف . الا انه بنفس الوقت وجدت أنه من الضروري تأديب العشائر النجدية التي اعتدت على العراق ، فانخذت من تصريح ( ابن سعود ) ، القائل بأن العشائر التي اعتدت على العراق كانت خارجة عن سلطته ، فرصة لانزال ضربات بهم بواسطة الطائرات (٥) .

(١) حدد الهدف الرئيسي من انشاء تلك المخافر في اجتماع عقد في دار الاعتماد في ٢/كانون الثاني ١٩٢٨ م .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الفارات والغزوات ، رقم ١/٥ ( ورقة ٧٢ ) .

(٢) عن رسالة وجهها عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود الى ( ميجر بيرت ) ممثل حكومة بريطانيا في البحرين في ٢٠/جمادي الاولى ١٣٤٦ هـ ، مرقمة م/٢ - م/٢٧ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الفارات والغزوات ، رقم ١/٥ ( ورقة ٩٨ ) .

(٣) عن رسالة بعث بها عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سعود الى ( ميجر بيرت ) ممثل الحكومة البريطانية في البحرين في ١٢/جمادي الثانية ١٣٤٦ هـ ، مرقمة م/٢ - م .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الفارات والغزوات ، رقم ١/٥ ( ورقة ٦٢٥ ) .

(٤) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٨/شباط ١٩٢٨ ، بدون رقم .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الفارات والغزوات ، رقم ١/٥ ( ورقة ٤٢ - ٤٤ ) .

(٥) عن كتاب المندوب السامي الى الملك فيصل في ٢٠/١/١٩٢٨ مرقم ر . أو ٢١ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الفارات والغزوات ، رقم ١/٥ ( ورقة ١٢ ) .

المشروع ، راح يعرض لمباحثات المشروع منذ ١٩٢٦ م . ومع انه لم ينكر بأن الحكومة البريطانية وقفت ضد المشروع في ١٩٢٧ م الا انه اراد ان يوحي بأن السبب الحقيقي في عرقلة المشروع معارضة الناس في الالوية له ، وبأن التأخير الذي حصل في مشروع التجنيد الاجباري لحد الان لم يكن بسبب موقف الحكومة البريطانية (١) . على أي حال لم تستطع الوزارة تصديق لائحة التجنيد الاجباري من قبل مجلس الامة فكان ذلك سببا مهما في احراج موقف الوزارة ، فمن ناحية لجأت الوزارة في ٢٧/١١/١٩٢٨ م الى تخفيض رواتب الجنود الذين سيجنّدون في المستقبل كوسيلة للتخفيف من نفقات الجيش ، ومع ان الوزارة قد وقفت على آراء مديري التجنيد ومتصرفي الالوية في أمر ذلك التخفيض الا انها ظلت تخشى من تأثير تخفيض الرواتب على قوة الجيش (٢) . من ناحية اخرى كان على الوزارة ان تكثر بتصريحات السلطات البريطانية القائلة بأنها ستترك للحكومة العراقية مسؤولية الدفاع التامة دون مساعدة القوات البريطانية .

### انشغال السعدون بمواجهة خطر النجديين :

عند ظهور الوزارة السعدونية الثالثة في ١٤/كانون الثاني / ١٩٢٨ م كان الخطر التركي ، الذي أطلق راحة الوزارات العراقية المتعاقبة ، قد زال منذ توقيع المعاهدة الانكليزية - العراقية - التركية في ٥ /حزيران/ ١٩٢٦ م . وقد وجدت الوزارة السعدونية الثالثة طريقا ممهدا لقيام علاقات طيبة مع الدولة التركية . أما ايران ، فمع استمرار الخلاف التقليدي خلال فترة الوزارة السعدونية الثالثة الا ان ظهور المصالح المتقاربة للدولتين أدى الى ان تشهد العلاقات بينهما ميلا لتسوية الخلافات ، وقد تتوجت الفترة الاخيرة من عمر الوزارة بوضع حد للخلافات وذلك باعتراف ايران ، وبصورة عامة يمكن القول بأن الوزارة في علاقاتها مع الدول المجاورة عانت فقط من تدهور العلاقات مع نجد ، وتوقع اندلاع حرب عامة بينهما كل يوم . ففي عام ١٩٢٧ م شرعت الحكومة العراقية بإنشاء مخازن للشرطة في الصحراء الغربية حددت الغرض الاول منها في الحصول على المعلومات المتعلقة بتحركات النجديين ونقلها بسرعة الى السلطات المختصة بواسطة اجهزة

(١) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٧/٩/١٩٢٨ ، مرقم بي . او / ٢٤٠ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ، رقم ف/٧ ( ورقة / ٥٢ - ٥٩ ) .

(٢) اقترحت الوزارة حين قررت خفض رواتب الجنود في ٢٧/١١/١٩٢٨ ان يستمر العمل بذلك القرار لمدة ثلاثة اشهر على سبيل التجربة فاذا تبسّر الحصول على جنود تتوفر فيهم الشروط المطلوبة بالرواتب المخفضة يستمر ذلك التخفيض والا فيعدل عنه . عن قرارات مجلس الوزراء لجلسة ٢٧/١١/١٩٢٨ المتضمن الموافقة على كتاب وزير الدفاع المؤرخ ٢٠/١١/١٩٢٨ والمرقم ٧٢٥ . م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١١/٢/ ( ورقة / ١٢٢ او ١٠٥ ) .



كان من الممكن أن يستمر السعدون في سياسته القائمة على أساس أن تتولى الحكومة البريطانية اتخاذ التدابير تجاه نجد ، ولكن استمرار الاعتداءات النجدية على العراق ووصول تقرير الى السعدون في نهاية شباط ١٩٢٨ من قبل المندوب السامي ، يخبره فيه بأن أخبارا خطيرة وردته من المعتمد السياسي البريطاني في الكويت قائمة على أساس ان ابن سعود سوف لن يستطيع النظر في أمر الاعتداءات التي قام بها ( فيصل الدويش ) على العشائر العراقية وذلك لخروج ( فيصل الدويش ) تماما عن سلطة ( ابن سعود ) وبأن جميع النجديين انضموا الى ( فيصل الدويش ) لغرض القيام بتحركات عدائية ضد العراق من المحتمل أن تتطور الى جهاد ضد جميع من ليسوا من « الوهابيين » وبأن ( ابن سعود ) قد أرغم بقوة رأي العشائر على الاشتراك في هذه الحركة وعلى تقديم العتاد والسلاح الى العشائر النجدية ( ١ ) ، جعلت السعدون يضطر الى التدخل لاتخاذ اجراءات سريعة لمواجهة الموقف الذي أصبح يهدد ، في نظره ، بقيام النجديين بهجوم شامل على العراق خاصة بعد أن جسد له المندوب السامي خطورة الموقف وأخبره بأنه سيسقش قائد القوات الجوية بأقرب ما يمكن لاتخاذ التدابير اللازمة وبأن عليه أن ينذر جميع المراكز في منطقة الصحراء الجنوبية التي فيها حاميات من الجيش العراقي باحتمال وقوع هجوم شامل ( ٢ ) . اجتمع السعدون بهيئة وزارته في ٢٩ شباط ١٩٢٨ واطلعها على الاخبار الاخيرة الواردة من الكويت فظهر للوزراء أن هذه الاخبار تدل على احتمال وقوع هجوم على الحدود العراقية في القريب العاجل وانه اذا لم تتخذ التدابير السريعة لمعالجة الموقف بصورة جدية فلا شك في أن العراق سيتعرض لخطر عظيم قد يؤدي الى تكبده أضرارا كبيرة في النفوس والاموال . وانطلاقا من التحديد الاخير للموقف وجه السعدون الى المندوب السامي - بنفس اليوم - كتابا أخبره فيه بأن التدابير التي اتخذتها الحكومة البريطانية تجاه نجد لحد الان كانت مجرد تدابير نصفية لا تجدي نفعا ، وبأن تلك التدابير كانت السبب في أن استضعف النجديون موقف العراق وبدأوا يفرضون شروطا تتجاوز حدود العقل كمطالبتهم بأن لا تتجول السيارات والطائرات العراقية في الاراضي العراقية قرب الحدود ، وكمطالبتهم بهدم مخفر « البصية » . أوضح السعدون بأن الحكومة العراقية قد انشأت مخفر الشرطة في « بصية » بعيدا عن الحدود عشرات الاميال وانها لم تقصد منه سوى حفظ الامن بين العشائر العراقية كي لا يتعدى بعضهم على بعض ولكي يخافوا قرب الحكومة منهم فلا يحدثوا ما يعكر صفو العلاقات بين العراق ونجد ( ٢ ) . أراد السعدون بمناقشته لمسألة

- ( ١ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٧/٢/١٩٢٨ ، مرقم بي . او . ٦٠ / م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/ ( ورقة ٥٢ - ٥٢ )
- ( ٢ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ٢٧/٢/١٩٢٨ مرقم بي . او . ١ / م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٢/٥/ ( ورقة ٥٢ - ٥٢ )
- ( ٣ ) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٩/شباط/١٩٢٨ ، بدون رقم . م . و ، ملفات البلاط ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/ ( ورقة ٢٢ - ٢٢ )

الخافر ان يؤكد ضرورة استمرار بنائها ، اما عن عرضه للمساوىء التي ترتبت على اعتماد الحكومة العراقية سياسة بريطانية في مواجهة الموقف مع نجد ، فانها لم تخرج عن كونها محاولة لحث السلطات البريطانية على اتخاذ تدابير اكثر فاعلية في مواجهة النجديين . كان السعدون يدرك « بان القوات العراقية مبعثرة في اطراف البلاد وأن تشكيلاتها لا تزال ناقصة وأن من المتعذر عليه أن يوفر منها قسما يكون قادرا على صد التعديلات الخارجية » ( ١ ) . ولهذا فإن الغرض الرئيسي من كتابه الذي وجهه الى المندوب في ٢٩ شباط ١٩٢٨ هو أن تتخذ السلطات البريطانية تدابير عاجلة وفعالة ضد النجديين الذين وصفهم بأنهم قد « جبلوا على التعصب وشن الغارات وقتل الانفس البريئة » ( ٢ ) . رأى السعدون أن القوات العراقية - البريطانية المهيئة لمواجهة الموقف مع نجد ، غير كافية ، فرجا الى المندوب السامي اتخاذ تدابير سريعة لتعزيز القوات العراقية - البريطانية المشتركة بقوات جديدة ، كما رجا « أن يخبره بخطة بريطانية وما يترتب على الوزارة العراقية اتخاذه من التدابير لدرء الخطر في تلك الاوقات التي وصفها بـ « الاوقات العصيبة » ( ٣ ) . تبلورت لدى السعدون في نهاية شباط ١٩٢٨ فكرة ان النجديين قد أعلنوا الجهاد واخذوا يجمعون جموعهم لسحق من لا يدين بمذهبهم ، كما تبلورت لديه فكرة أن وعود ( ابن سعود ) بتأديب عشائره هي مجرد « مراوغة » وأن ( ابن سعود ) هو الذي يمد تلك العشائر بالمال والعتاد ، ولذلك بدأ السعدون يخشى أن تتضمن بعض العشائر العراقية الى العشائر النجدية رغبة منها في توفير الحماية لنفسها أو حبا بالاستفادة من الغزوات ، كما بدأ يخشى أن تصبح بعض المدن العراقية كالنجف وكربلاء معرضة لخطر النجديين وعندها تزداد المشاكل بالنظر الى قدسية تلك الاماكن ، فكان يرى انه لا يمكن التوصل الى حل المشاكل عند ذاك الا بعد متاعب شاقة وصرف مبالغ طائلة . ولذلك أخبر السعدون المندوب السامي في ٢٩ شباط ١٩٢٨ بأن الحكومة العراقية ترى نفسها في حالة حرب بعد أن خرق ( ابن سعود ) حرمة العهود الموجودة بين العراق ونجد ( ٤ ) . ومنذ اوائل آذار ١٩٢٨ وحتى استقالة الوزارة كان شغل السعدون الشاغل ، في علاقاته مع نجد ، هو اعداد الوسائل الكفيلة ، بالتعاون مع السلطات البريطانية ،

( ١ ) ن . م .

( ٢ ) ن . م .

( ٣ ) ن . م .

( ٤ ) عن كتاب السعدون الى المندوب السامي في ٢٩/شباط/١٩٢٨ ، بدون رقم .  
م.و، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/٥ ( ورقة ٢٢ - ٢٤ ) .



## لصد هجوم النجديين ( ١ )

وكان أبرز ما يلاحظ على تدابير السلطات البريطانية تجاه نجد هو انها لم تخرج عن اطار التدابير المعتادة لمواجهة تآزم الموقف مع نجد ، وانها لم تنزل عند رغبة السعدون في العمل على تعزيزات القوات الموجودة في العراق ، ويرجع ذلك الى أن السلطات البريطانية لم تكن تشارك السعدون فكرة أن نجد قد أعلنت الجهاد على العراق وأن هناك حالة حرب فعلا ( ٢ ) ، بل لقد أخبرت السعدون بأن ( ابن سعود ) يفسر الاستعدادات العراقية على انها تهيو لغزو نجد في وقت يبذل فيه جهودا عظيمة لتهدة الاحوال ، ويعرب عن رغبته في أن يوفق الطرفان لحل المشاكل الحاضرة ( ٣ ) . ولكن السعدون لم يلتفت الى تصريحات ابن سعود اذ ظل يعتبرها مجرد تظاهر ، فقد اتصل بالمندوب السامي في صباح يوم ١٤ اذار ١٩٢٨ وبين له مرة أخرى بأن الملك فيصل تلقى أخبارا موثوقة مفادها أن ( ابن سعود ) يجمع قوة كبيرة من العشائر النجدية تحت قيادته أو قيادة أحد أنجاله ليهاجم بها العراق ، وبنفس اليوم أيضا بعث السعدون بكتاب الى المندوب السامي يؤكد فيه احتمال وقوع هجوم على العراق من جانب النجديين ويرجو اليه اتخاذ التدابير العاجلة من قبل الحكومة البريطانية للدفاع عن العراق ( ٤ ) . لقد ظل السعدون يخشى أن لا تتمكن القوات البريطانية الموجودة في العراق من صد هجوم شامل لكن الحقيقة أن القوات الجوية البريطانية الموجودة في العراق قامت بدور فعال في مواجهة خطر النجديين ، فقد أمطرت التحشيدات النجدية بنيرانها طوال شهري شباط واذار وأنذرتهم بأنهم سيكونون عرضة دائما لنيران الطائرات اذا لم يتخلوا عن تعدياتهم على العراق ، ونتيجة لتلك الغارات رأى ( ابن سعود ) بأن من الافضل الاستجابة لعقد اجتماع لتسوية الامور بالطرق السلمية بعد أن كان يعتذر دائما بعدم تمكنه من تحديد موعد

( ١ ) حول التدابير التي اتخذتها الوزارة بالتعاون مع السلطات البريطانية لمواجهة النجديين ، راجع :

- ١ - م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/٥ .
- ٢ - م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٢/٢/٥ ( ورقة ٢٢ ) و ٩١ ( ١١١ ) .

( ٢ ) جاء في الكتاب الذي بعثه المندوب السامي الى السعدون في ١٧/٢/١٩٢٨ : « ان من الامور السابقة لاوانها ان يحكم — كما حكم في كتاب فخامتكم بان نجد قد أعلنت الجهاد على العراق وان هناك حالة حرب فعلا » .

- ٣ - م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/٥ ( ورقة ٥٩ ) .
- ( ٣ ) عن كتاب المندوب السامي الى السعدون في ١٢/ اذار / ١٩٢٨ ، بدون رقم ، يتضمن كتاب ابن سعود الى الميجر ( سيرل بيرت ) بايلوز دولة بريطانيا في البحرين ، المارخ ٧/ شعبان ١٣٤٦ هـ ، والمرقم م ٢٧/٣ .

- ( ٤ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/٥ ( ورقة ٦٢ ) .
- عن كتاب السعدون الى دويس في ١٤/ اذار / ١٩٢٨ ، رقم ٦٤٤ .
- م . و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/٥ ( ورقة ٦٦ ) .

للاجتماع بسبب انحراف صحته (١) . فوافق على الدعوة التي وجهها اليه وزير المستعمرات في ١٤/٣/١٩٢٨ لعقد اجتماع في ( جدة ) (٢)

رشحت الحكومة البريطانية ، كممثل لها لمفاوضات ( جدة ) ، السيد كلبرت كلايتون ، اما كممثل عن الحكومة العراقية فقد وافقت الحكومة العراقية في ٧/٤/١٩٢٨ ، نزولا عند رغبة السيد كلبرت كلايتون ، بأن توكل الى المستر كنيهان كورنواليس ( مستشار وزارة الداخلية ) مهمة تمثيل المصالح العراقية في المؤتمر (٣) . كان مؤتمر جدة ذا مرحلتين :

انتهت المرحلة الاولى ، التي بدأت في مايو ١٩٢٨ ، بعد بضع جلسات بسبب حلول موسم الحج ، ولم تترك لدى السعودون املا بالتوصل الى تسوية الخلافات بالرغم من تظاهر الطرفين برغبة التوصل الى عقد معاهدة حسن الجوار واتفاقية تسليم المجرمين ، وذلك لانه لم يكن هناك اتفاق ، في نظره ، حول المسألة الرئيسية ( مسألة المخافر ) (٤) . ولذلك استمرت استعدادات الوزارة لمواجهة احتمال نشوب الحرب ، ففي ١٤/ حزيران / ١٩٢٨ عقد اجتماع في دار الاعتماد للنظر في امر الدفاع عن الصحراء ، كانت الغاية منه تنظيم وتوسيع مسؤوليات قوات الشرطة التي ستتولى مسؤولية مخافر الصحراء (٥) . والذي زاد في اعتقاد السعودون بعم احتمال التوصل الى اتفاق عن طريق دفاوضات (جدة) وبأن ( ابن سعود ) لا يزال يتظاهر فقط ، هو وصول اخبار ، انقطاع مفاوضات جدة الاولى ، بأن ترتيبات مهمة تتخذ في اطراف نجد المجاورة للعراق بقصد مهاجمة البصرة بغتة والاستيلاء عليها ، وان المفاوضات التي جرت في ( جدة ) هي خطة

(١) راجع حول تلك الغارات وهددوداتها :

كتاب ابن سعود الى الميجر ( سيرل بيرت ) بالابوز دولة بريطانيا في البحرين المؤرخ ١٢ / شعبان / ١٣٢٦ هـ ، والمرقم م/٣٧٠ .

كذلك : كتاب المندوب السامي الى السعودون المؤرخ ١٢ / اذار / ١٩٢٨ ، بدون رقم . م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥ / ( ورقة / ٦٤ ) .

(٢) عن برقية من وزير المستعمرات الى المندوب السامي في العراق مؤرخة ١٣/٣/١٩٢٨ مؤرخة ١٣١ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ٥/١ ( ورقة / ٧٠ ) .

(٣) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم - ٢/٤ ( ورقة / ٨٧ ) .

(٤) عن كتاب السعودون الى توفيق السويدي ( وزير المعارف ) في ١٧ / تموز / ١٩٢٨ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدات العراقية الجديدة ، رقم ٦/٣ ( ورقة / ١٥٨ ) .

(٥) عن كتاب وزير الداخلية الى السعودون في ١١/آب/١٩٢٨ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم - ٢/٧ ( ورقة - ٩٤ ) .



لاشغال العراق تمهيدا لعمليات عسكرية خفية<sup>(١)</sup> ولذلك لم نحل فترة  
مفاوضات مؤتمر جدة دون استمرار استعدادات العراق العسكرية<sup>(٢)</sup> . ولم  
تضع حدا للقلق الذي كانت تعيشه الوزارة بسبب احتمال نشوب الحرب بين  
الجانبيين . الحقيقة ان السعدون ، رغم الاستعدادات العسكرية لمواجهة احتمال  
نشوب حرب ، كان يرغب في أن يتوصل الى تسوية للخلافات عن طريق مؤتمر  
جدة ، كما كان يعتقد بأن ذلك المؤتمر لا بد وأن يدين النجديين ويضع عليهم  
سبعة اعتداءاتهم التي اقترفوها بحق العراق ، والدليل على ذلك انه حدث وان  
ارادت عشيرة الظفير العراقية أن تقوم بهجوم على نجد في نيسان ، قبيل انعقاد  
مؤتمر جدة ، وحين بلغ السعدون ذلك الخبر بعث ديوان مجلس الوزراء الى  
وزير الداخلية يبين له بأن « فخامة رئيس الوزراء السعدون يرى أن هذه الغارة  
اذا وقعت ستؤثر تأثيرا سيئا في موقف العراق وستعزل سير المفاوضات في مؤتمر  
جدة القادم ، ومن المحتمل انها ستقلب القضية رأسا على عقب فتجعل العراق  
في حالة معذى وتقل من خطورة الغارات الشنيعة التي تنهشها الاخوان على  
العشائر العراقية ، لذلك يأمل فخامته انكم ستتخذون التدابير اللازمة وستتصرفون  
الاورام المشددة الى العشائر كافة بأن يمتنعوا عن شن الغارة على نجد »<sup>(٣)</sup>  
ولذلك نجد ان السعدون لم يتأخر عن مواصلة مفاوضات مؤتمر جدة بعد انقطاعها  
رغم ان المرحلة الاولى من المفاوضات لم تترك لديه آملا بالتوصل الى اتفاق .  
ولكنه أخبر دار الاعتماد في ٢ تموز ١٩٢٨ ، بعد أن علم منها بأن ( ابن سعود )  
طلب استئناف المفاوضات قبل ١٥ آب ١٩٢٨ ، بأن الحكومة العراقية ترى من  
الضروري أن تمثل في المفاوضات المقبلة ( ٤ ) وهي مستعدة لان توفد عنها مندوبين  
حالما تتلقى نبأ عن موعد انعقاد المؤتمر .

في ١٢ تموز ١٩٢٨ زودت الحكومة البريطانية السير كلبرت كلايتون بالتعليمات  
استعدادا لاستئناف المفاوضات مع المندوبين السعوديين في جدة ( ٥ ) . وفي

- ( ١ ) عن كتاب الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٢/تموز/١٩٢٨ ، ورقة/٢٦٤ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/١١٩ ( ورقة / ١١٩ ) .
- ( ٢ ) راجع حول الاستعدادات العسكرية التي قامت بها الوزارة بعد انقطاع مفاوضات جدة في  
( مارس ) :  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/١٢٢ ، الاوراق/١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٣٦ ،  
١٤٢ ، ١٤٧ ، ١٥٢ .
- ( ٣ ) عن كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزير الداخلية في ٢٣/نيسان/١٩٢٨ ، بدون رقم .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف الغارات والغزوات ، رقم ١/٥/١٢٥ ( ورقة / ١٢٥ ) .
- ( ٤ ) عن كتاب سرى من السعدون الى برويك ( سكرتير المندوب ) في ٢/تموز/١٩٢٨ ، رقم ١٧٢١ .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدات العراقية النجدية ، رقم ٣/٦/١٢٠ ( ورقة / ١٢٠ ) .
- ( ٥ ) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٧/٢/١٩٢٨ ، جلسة ١٥/٧/١٩٢٨  
( ورقة / ٩٣ ) .

١٧ تموز ١٩٢٨ كلف السعدون توفيق السويدي ( وزير المعارف ) بتمثيل العراق في مؤتمر جدة وطلب اليه ان يستصحب معه كخبير بأمور العشائر المقدم بهاء الدين نوري ، ولما كانت مسألة المخافر هي السبب الرئيسي للنزاع بين نجد والعراق نفذ أكد السعدون على توفيق السويدي أن يوضح للمندوبين النجديين بأن لكل من نجد والعراق الحرية التامة في انشاء مخافر في الصحراء ضمن أراضيها حسبما يترأى ملائماً مع وجوب مراعاة المادة الثالثة من بروتوكول العجير بما في ذلك مراكز السكك الحديدية وأنابيب النفط ، كما أكد السعدون على توفيق السويدي أن يوضح بأن المخافر العراقية انشئت بعيداً عن الحدود وان بإمكانه أن يتوصل مع النجديين الى تفسير عبارة ( أطراف الحدود ) الواردة في المادة الثالثة من بروتوكول العجير على أساس أن تلك العبارة تشمل المناطق التي تقع ضمن مسافة تبعد عن الحدود (٢٥) ميلاً او على أساس تحديد الآبار التي لا يمكن انشاء مخافر عليها في المستقبل ، كما أوصاه بأن لا يقبل اتفاقية تسليم المجرمين ومعاملة حسن الجوار الا بعد قبول النجديين برأي العراق في مسألة مخافر الصحراء (١) .

كشفت المرحلة الثانية من المفاوضات التي بدأت في ( ٢ آب ١٩٢٨ ) بأن مسألة مخافر الصحراء كانت ولا تزال السبب الرئيسي في الخلاف القائم ، فما أن بدأت المفاوضات الا وانصب الخلاف على مفهوم ما ورد في المادة الثالثة من بروتوكول العجير مما أدى الى فشل المفاوضات . ومع أن الاحداث بعد استقالة الوزارة السعدونية الثالثة أثبتت بأن ابن سعود ، بعد مؤتمر جدة ، كان يسعى فعلاً لفرض سيطرته على عشائره ، فان السعدون حتى تاريخ استقالته كان يشك في تحركات ابن سعود ويعتبرها مظاهر حقيقتها التواطؤ مع زعماء العشائر النجدية لضرب العراق (٢) . وهكذا يمكن القول بأن السعدون خلال طول فترة وزارته الثالثة ظل يخشى نشوب الحرب مع نجد . ولما كان يدرك أن الحكومة العراقية لا قدرة لها على مواجهة هجوم العشائر النجدية دون مساعدة القوات البريطانية ، فقد دخل احتمال نشوب الحرب بين العراق ونجد كعامل مهم في اخراج موقف الوزارة وذلك عندما اخذ الجانب البريطاني يصرح بأنه سيتترك للعراق مسؤولية الدفاع التامة دون تقديم المساعدة العسكرية ، كي يحمل الوزارة على الاستجابة لوجهات النظر البريطانية ، حتى ان البعض قد فسر توتر

(١) عن كتاب التكليف الذي وجهه السعدون الى توفيق السويدي ( وزير المعارف ) في ١٧/تموز/ ١٩٢٨ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدات العراقية النجدية ، رقم ٢/٦ ( ورقة / ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ )

(٢) عن كتاب سري من السعدون الى دويس في ٢/ كانون ثاني/ ١٩٢٩ ، رقم ٢٥ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف حوادث الحدود ، رقم ١/٥/٥ ( ورقة / ٨٧ ) .



العلاقات بين العراق ونجد على انه مبني من قبل بريطانيا لاجراج موقف الوزارة وحملها على قبول الاتفاقيتين ( العسكرية والمالية ) ( ١ ) ، الا انه يظهر أن بريطانيا حاولت تحقيق نفس الهدف ولكن بطريقة أخرى وهي اشعار الحكومة العراقية بأهمية القوات البريطانية الموجودة في العراق في معالجة الاخطار الخارجية .

#### استنفار الرأي العام لمواجهة التصلب البريطاني :

أثبتت الحوادث بأن المندوب السامي لم يكن يعني أن يتحمل العراق مسؤولياته العسكرية التامة فعلا ، وانما أراد اثاره تلك النقطة لضعاف موقف الوزارة التي كانت تخشى دائما تخلي الحكومة البريطانية عن مساعدتها عسكريا . فبعد أربعة أيام فقط من تهديده بترك المسؤولية العسكرية التامة الى الحكومة العراقية ، قدم الى السعدون مرة أخرى ، مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الجديتين ، طالبا موافقة الوزارة عليها ، ومشيرا الى أنه لا يوجد أمل في موافقة الحكومة البريطانية على اجراء أي تبدل أساسي فيهما ( ٢ ) . لم يكن في وسع السعدون أن يهمل مسألة تولي العراق لمسؤولياته العسكرية التامة لان العراق كان قد تعهد فعلا بتولي تلك المسؤولية في ١٩٢٨/١٢/١٩ م ولذلك حاول اقناع المندوب السامي في ١٩٢٨/١٢/٢٢ بأن الحكومة العراقية لا تفكر الآن بتولي المسؤولية العسكرية التامة ، كما انها لا تفكر بالاستغناء عن مساعدة القوات البريطانية ، وأتى بدليل على ذلك هو أن الحكومة العراقية لا زالت تطالب باستمرار المساعدة المالية البريطانية للجيش العراقي لغرض صرفها على الضباط البريطانيين الموجودين في الجيش . ولكي لا يدع المندوب السامي يتمسك من جانبه بمسألة ( تولي العراق لمسؤولياته العسكرية التامة دون ضمان مساعدة القوات البريطانية ) ، بين له بأن الحكومة العراقية تعلم جيدا من المذكرات والمراسلات التي مرت خلال السنتين الماضيتين بأن بريطانيا قد صرحت بأنها لا تصر على تولي العراق في الوقت الحاضر المسؤولية التامة عن الدفاع وانها راغبة في ابقاء قوات بريطانية يحق للعراق طلب مساعدتها بموجب بعض الشروط . وأضاف ( ٢ ) بأن ليس للعراق الآن القدرة على تحمل مسؤولياته العسكرية لانه لم ينجز الترتيبات التي كان من الممكن أن تساعد على تحمل تلك المسؤولية .

( ١ ) العراق : ١٩٢٨/٢/٢٠ .

( ٢ ) عن كتاب مري من المندوب السامي الى السعدون في ١٩٢٨/١٢/٢١ ، مرقم بي . او/٤٧٥ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/١٤ ( ورقة / ١٢٦ ) .

( ٢ ) عن كتاب مري من السعدون الى المندوب السامي في ١٩٢٨/١٢/ ٢٢ ، بدون رقم .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية رقم م/١٤ ( ورقة / ١٧٧ ) .

أصبحت مسألة تولي العراق لمسؤولياته العسكرية النامية وسيلة مهمة بيد السلطات البريطانية لإخراج الوزارة ، وعد أدرك السعدون بأن السلطات البريطانية سوف لن تتراجع عن تلك المسألة دون أن تختار الحكومة العراقية أحد أمرين : قبول مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الجديديتين . أو استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين . فوجد أن من الأفضل أن يناقش مع المندوب السامي مسألة استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين لاعتقاده بأن في إمكانه وضع السلطات البريطانية وجها لوجه مع البرلمان العراقي الذي سيكون اقتناعه صعبا وموقفه أقوى طالما أنه لا يوجد تعهد سابق من جانب العراق حول مسألة استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين . فأخبر المندوب السامي بأن الوزارة لم تهمل طلب استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين وإنما كانت تدرس عرض ذلك الطلب على البرلمان العراقي أو على أساس أنه من الضروري أخذ موافقته طالما أنه يعلم بأن فترة الاتفاقيتين السابقتين ستنتهي في ١٩/١٢/١٩٢٨ (١) كما أخبره بأن لوزارة ترغيب في معرفة رأي الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالوضع الدستورية التي ستنشأ عن استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين .

أما فيما يتعلق بموقف الوزارة النهائي من مسودتي الاتفاقيتين الجديديتين ، فقد أفهم السعدون المندوب السامي (٢) بأن « الحكومة العراقية لن تتراجع في نقطة ما عن الموقف الذي اتخذته عند الشروع في المفاوضات وأن قرارها النهائي هو أنه إذا كانت حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تتمكن من قبول آرائها فأنها لن يكون في وسعها عرض معاهدة ١٩٢٧م على مجلس الأمة العراقي لأجل توليها » .

في ١٦ كانون الثاني ١٩٢٩ ورد الى السعدون جواب المندوب السامي الذي تضمن رأي الحكومة البريطانية الأخير في موقف الوزارة السعدونية كما تضمن قرار الحكومة البريطانية النهائي في شروط مسودتي الاتفاقيتين الجديديتين ، فبين بأن الشروط التي عرضتها الحكومة البريطانية كان من المرجح أن تكون مقبولة لدى الحكومة العراقية ، ولذلك فإن عدم التوصل الى اتفاق حول مسودتي الاتفاقيتين الجديديتين يرجع سببه الى الحكومة العراقية لان المطالب والتعديلات التي ترى الحكومة العراقية ضرورة ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين تعد في نظر الحكومة البريطانية عدم اكتراث بحقيقة أن العراق ليس لديه القدرة على الاستغناء عن المساعدة العسكرية البريطانية ، كما انها تعطي دليلا على أن العراق يرغب في أن يتولى المسؤولية العسكرية فورا ، في حين أن الجيش العراقي في الوقت الحاضر

(١) ن.م.

(٢) عن كتاب مري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦/١/١٩٢٩م ، مرقم بي . او/ ١٨ .

ن.م . ملفات البلاط ، ملفات الاتفاقيات المالية ، رقم م/ ١٤ ( ورقة / ١٨٢ ) .



لا يتمكن من حماية العراق تجاه التعدي الخارجي أو مقاومة الاضطرابات الداخلية من غير معاضدة القوات البريطانية . أما فيما يتعلق بقرار الحكومة البريطانية الأخير فأوضح للسعدون بأن الحكومة البريطانية ترى بأنها قد وافقت ، في الأساس ، على إعادة النظر في شروط الاتفاقيتين السابقتين ، بناء على الحاج الحكومة العراقية من أجل أن تتمكن الحكومة العراقية من اكتساب الخبرة التي تمكنها من تولي مسؤوليات البلاد التامة في أقرب وقت ، وهي ترى أنها أظهرت دائماً بأنها مستعدة غاية الاستعداد للبقاء الى جانب الحكومة العراقية والعمل بالاستشارة الوثيقة معها ولذلك فإن الحكومة البريطانية ترى بأن مسودتي الاتفاقيتين الجديتين ( ١ ) «تمثلان أقصى ما كانت بريطانيا مستعدة للنزول إليه من حد » . حدد المندوب السامي في جوابه أيضاً الطريق الذي ستسلكه العلاقات البريطانية - العراقية بعد اصرار كل من الطرفين على موقفه تجاه شروط الاتفاقيتين الجديتين ، فأوضح بأن الحكومة البريطانية لا رغبة لها في الالتحاق على موضوع ابرام معاهدة ١٩٢٧ م ، وهي مستعدة تمام الاستعداد لتمديد فترة الاتفاقيتين السابقتين « الى أن يبرر تقدم العراق تغييراً ما » . وأضاف بأنه قد استشار الحكومة البريطانية فيما يتعلق بالوضعية الدستورية التي ستنشأ عن استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين ، فأبلغته بأن استمرار العمل بتلك الاتفاقيتين لا يتطلب استصدار وثيقة رسمية جديدة ، وعليه لا يوجد ما يمنع موافقة مجلس الأمة العراقي على استمرار نفاذ أحكام الاتفاقيتين السابقتين اللتين كان قد وافق عليهما سابقاً ( ٢ ) .

الشيء الجدير بالملاحظة أن المندوب السامي بطلبه استمرار الاتفاقيتين السابقتين ، هذه المرة ، لم يدع للسعدون فرصة أن تظل الوزارة بعيدة عن المسؤولية وإنما أراد اشراكها في مواجهة البرلمان العراقي ، فاقترح على السعدون أن يصرح لمجلس الأمة « بأن الحكومة العراقية لم تتمكن الى الآن من التوصل الى اتفاق حول شروط الاتفاقيتين الجديتين وعليه فقد تم الاتفاق على أن تبقى أحكام الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الحاليتين نافذة الى أن تعقد الاتفاقيتان الجديتان وذلك من أجل استمرار المساعدة العسكرية التي تقدمها بريطانيا ( ٣ ) ولكي لا يستثقل السعدون الاقتراح ، أوضح بأن عدم ابرام معاهدة ١٩٢٧ م سوف لن يمس بتعهد الحكومة البريطانية بأن تعضد ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم سنة

( ١ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٢٨ ، مرقم بي أو / ١٨ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ، الاتفاقيات المالية ، رقم م/ ١٤ ( ورقة / ١٨٢ ) .

( ٢ ) ن.م .

( ٣ ) عن كتاب سري من المندوب السامي الى السعدون في ١٦ / كانون الثاني / ١٩٢٨ ، مرقم بي أو / ١٨ .



١٩٢٠ م بشرط أن يحتفظ (١) بمستوى التقدم الحاضر وأن تسير الاحوال  
جدا في نفس الفترة .

دفع كتاب الخدوب السامي المؤرخ ١٩٢٩/١/١٦ بالسعدون الى تقديم استقالته  
بذلك للأسباب التالية :

١- ض السعدون في البداية أن مسألة معاهدة ١٩٢٧ م على مجلس الاممة ،  
والسعي الى تصديقها من قبل ذلك المجلس ، ورقة مهمة للمساومة من أجل  
السلطات البريطانية على الاخذ بالتعديلات التي أرادت الوزارة ادخالها في  
مسودتي الاتفاقيتين ، على اعتبار أن تصديق تلك المعاهدة هو ما يهم الحكومة  
البريطانية ، والدليل على ذلك أن السعدون كان ينهي بعض كتبه الموجهة  
الى الخدوب السامي ، بعد أن يعرض توصيات الحكومة العراقية ، بعبارة :  
ان الاخذ بتلك التوصيات سيؤثر في سرعة ابرام المعاهدة من قبل مجلس  
الامة (٢) . والذي حدث في ١٩٢٩/١/١٦ هو أن يفاجأ السعدون بأن  
الحكومة البريطانية نفسها لا ترغب في ابرام المعاهدة .

٢- بدا واضحا للسعدون بأن الحكومة البريطانية رفضت نهائيا الاخذ بالتعديلات  
التي أرادت الوزارة ادخالها على مسودتي الاتفاقيتين الجديتين ، في حين كان  
قد وعد مجلس الامة بالتفحي (٢) عن مسؤولية رئاسة الوزارة اذا لم يستطع  
انجاز تلك التعديلات .

٢- اقترح الخدوب السامي على السعدون أن يبين لمجلس النواب بأن وزارته  
لم تتمكن من التوصل الى اتفاق حول شروط الاتفاقيتين الجديتين وانها  
اتفقت على ان تبقى أحكام الاتفاقيتين السابقتين نافذة الى أن تعقد  
الاتفاقيتان الجديتان ، فوجد السعدون أن ذلك الاقتراح انقاص لكرامة  
الوزارة التي صرحت على لسان أعضائها بأنها ستبذل كل ما في وسعها  
لتعديل الاتفاقيتين بالصورة التي تطمئن رغبات الامة ، فأخبر الخدوب  
السامي بأن « قبوله باستمرار العمل في الاتفاقيتين السابقتين معناه الرجوع  
الى الوراء وقبول الحالة التي أعربت وزارته عن عدم الارتياح لها » ، وأوضح  
له : « لو فرضنا أن الحكومة بمساعدة حزبها - مع اعتقادي بأن هذا  
مستحيل - تمكنت من الحصول على تأييد المجلس لهذا التدبير فانها لن  
تتمكن من البقاء في دست الحكم ، حيث أن المعارضين سيسعون طبعاً بكل ما  
لديهم من الوسائل للاحتجاج على مسلك الوزارة ، ومن المحتمل ان تؤدي



مساغباتهم واحتجاجاتهم الى غلافل واضطرابات عد تأتي بنتائج وخيمة على البلاد لا يمكن أن يعرف أحد مداها » . وفي الاخير صرح للمندوب السامي بأن رفض الحكومة البريطانية للتعديلات التي طالبت بها الحكومة العراقية ، واقتراحه عرض مسألة استمرار العمل بالاتفاقيتين السابقتين على البرلمان العراقي بتلك الصورة ، قد وضعها الوزارة في ( ورطة ) ، وأنه ليس أمام الوزارة سوى طريق واحد للتخلص منها وهو تقديم استقالتها » ( ١ ) .

٤ - لم تكن الاستقالة التي تطرق اليها السعدون في مذكراته مع المندوب السامي وسيلة للهروب من النتائج التي انتهت اليها المفاوضات البريطانية - العراقية في ١٦/١/١٩٢٩ وإنما أراد بها اشهار سلاح قوي في وجه العناد البريطاني وذلك باستنفار الجهات الرسمية وغير الرسمية للوقوف الى جانب التعديلات التي طالبت بها وزارته : حاول السعدون ، خلال فترة مباحثاته مع السلطات البريطانية حول تعديل الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، أن تظل التعديلات التي طالب بها بعيدة عن مسامع الرأي العام ، فحجب أخبارها عن الصحف طوال فترة المباحثات تقريبا . ويمكن أن يعزى السبب في ذلك الى أمرين :

الاول : انه أراد أن لا يمني الرأي العام بتعديلات لا يستطيع أن يجزم بتحقيقها خاصة وقد كشفت مفاوضات مع الانكليز في ١٩٢٦ مدى تمسكهم بوجهات نظرهم .

الثاني : انه أراد أن يطلع الرأي العام على التعديلات كي لا يتمسك بها منذ الوهلة الاولى ويؤثر فيما تنتقله تعديلات السعدون من مرونة ترضي الطرفين ( العراقي والبريطاني ) .

ولذلك نجد أن الصحف العراقية ظلت تنتقد سياسة الصمت التي تميزت بها فترة مباحثات تعديل الاتفاقيتين ( ٢ ) ، وتصفها بأنها « مكتومة بحيث لا ندري الى أي مرحلة بلغت بها الوزارة » ، « وحين وقفت الصحف على ما احتواه نص مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الانكليزي الذي قدم الى السعدون ، انما وقفت عليه من خلال ما نشرته جريدة السياسة المصرية في منتصف نيسان ١٩٢٨ ، أما ما يتعلق بحقيقة عدم توصل الجانبين ( العراقي والبريطاني ) الى اتفاق حول تعديل الاتفاقيتين بعد ذلك ، فقد توصلت الصحف العراقية لتلك الحقيقة عن طريق ما شاع في الاندية السياسية » ، وعن طريق الصحف الخارجية أيضا ، التي كانت ترد نسخا منها الى العراق كجريدة الفيحاء المصرية

( ١ ) خيري العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠١ .

( ٢ ) راجع جرائد : ( السياسة ، صدى الجمهور ، العراق ، النهضة العراقية ، نداء الشعب ، الاستقلال ، الزمان ، العالم العربي ) لعام ١٩٢٨ .

مثلا (١) . انعكست سياسة الصحف ، فيما يتعلق بمباحثات الاتفاقيتين ، داخل مجلس النواب أيضا . وحين توالى حملات المعارضة ضد تلك السياسة ، وخاصة حين اتهم رشيد عالي الكيلاني ( نائب الكوت ) الوزارة بالتهاون في مسألة الاتفاقيتين ، في وقت كان فيه السعدون في الحقيقة قد عقد النية على تقديم استقالته الى الملك بسبب عدم استجابة الحكومة البريطانية لاقتراحاته (٢) . اضطر السعدون أن يصرح لمجلس النواب في ١٨/آب/١٩٢٨ بسياسته تجاه النقاط الثلاثة التي أراد التوصل الى اتفاق حولها مع المندوب السامي ، وأسباب نفيه تلك السياسة ، ووعده المجلس بأن وزارته ستتمسك باقتراحاتها وستستقيل اذا لم توافق الحكومة البريطانية عليها (٣) . دوى تصريح السعدون في أروقة مجلس النواب وفي الصحف ، وأحدث تبديلا في موقف الصحف والمعارضة البرلمانية من الوزارة . فقد نهض جعفر أبو النمن ( نائب بغداد ) في مجلس النواب قائلا : « نؤيد رئيس الحكومة بموقفه هذا ونؤكد له بأننا معه في كل المواقف التي تفيد البلاد » (٤) ، وأيد كثيرون من النواب المعارضين موقف السعدون أيضا ، ودعوا الى التكاثر والتعاقد في كل موقف يرمي الى تحسين البلاد ، وركزت المعارضة البرلمانية ، في الجلسات التي أتقبت ذلك التصريح ، على انتقاد السياسة البريطانية في العراق ، ووجود الموظفين البريطانيين الذين يستنزفون أموال الخزينة العراقية برواتبهم الضخمة (٥) ، وانتقدت الاستشارة البريطانية ، وأعلنت عن استعدادها لمساندة الوزارة السعدونية (٦) كذلك تناولت الصحف نقد « الوضع الشاذ » وأكدت على أن الاستشارة البريطانية هي المعرقل الاساسي للامور ، وهددت باندلاع ثورة العشرين مرة أخرى (٧) .

- (١) العراق : ٢٤/نيسان و ٢٤/مايس و ٤/آب/١٩٢٨ .
- (٢) حول علاقة السعدون بالسلطات البريطانية في آب وايلول ١٩٢٨ راجع : ص ٢٤٤ - ٢٥٤ .
- (٣) مذكرات مجلس النواب ، جلسة : ١٨/آب/١٩٢٨ م .
- (٤) ن.م ، جلسة : ١٨/آب/١٩٢٨ م .
- (٥) ن.م ، جلسة : ٢٠/آب/١٩٢٨ م .
- (٦) خطاب ياسين الهاشمي في جلسة ٢٢/آب/١٩٢٨ قائلا : « جاءت اعمالنا في المجلس لوما وشكايات ، ولم نذكر للحكومة حسنة من الحسنات حتى أن التاريخ سيصبح له من حالنا هذه أن كل عمل عمراني فيه خير كان يأتي من الاستشارة البريطانية وأن كل عمل ردىء كان يأتي من الوطنيين . وانا اعتقد أن هذه الطريقة لا تفيدنا شيئا ، ويجب أن نغير المنظار الذي ننظر به للوزراء ، يجب أن نمضي بنظرنا الى غور الامور واعماقها ، والى ادمغة الاستشارة حيث يتجلى لنا الامر الذي نتشكى منه . فما دامت امورنا على هذه الصورة ومعالج على يد الغير فلا يجب ان نلوم هؤلاء الوزراء المسؤولين ، أن المجلس يلوم الوزراء بأعمال لم يرتكبوها واذا ارتكبوها فانهم لم يرتكبوها بمحض ارادتهم . »
- (٧) مذكرات مجلس النواب ، جلسة : ٢٢ : آب/١٩٢٨ م .
- (٨) العراق : ٢٣/آب/١٩٢٨ .



عذا ولما كانت العلاقة قد ساءت بين السعدون والسلطات البريطانية آنذاك ، وكان في نية السعدون تقديم استقالته ، التي قدمها فعلا للملك في منتصف ايلول ١٩٢٨ (١) ، فقد عمل من جانبه على اعطاء زخم للموقف الذي تبنته الصحف ، فسمح لجرائد الاستقلال والزمان والكرخ بالصدور (٢) ليعزز بها ذلك الموقف . ولهذا يمكن القول انه لو لم يعدل السعدون عن الاستقالة بعد أن ورد جواب الحكومة البريطانية في ( ٢٥ ايلول ١٩٢٨ ) الذي وجد فيه شيئا من المرونة في الموقف البريطاني (٣) ، ولو لم يعد السعدون الى سياسة الصمت وحجب اخبار المفاوضات الرسمية مرة أخرى ، لما عادت الصحف والمعارضة البرلمانية لانتقاد سياسة الوزارة . لقد شهدت فترة مفاوضات الاتفاقيتين انقلاب الصحف مرة أخرى ضد سياسة الوزارة ، ومع أن الوزارة أصدرت جريدة ناطقة باسمها - جريدة التقدم - في ١٦/١١/١٩٢٨ ، الا ان تلك الجريدة لم تستطع أن تحد من انتقادات الصحف ، لان الحكومة لم تزودها بمعلومات تتعلق بحقيقة ما يدور حول مفاوضات الاتفاقيتين (٤) .

نخرج من هذا بأن الرأي العام والصحف والمعارضة داخل مجلس النواب ، الذين ساندوا موقف السعدون في آب ١٩٢٨ عندما تعلق الامر بالنقاط الثلاثة فقط ، كانوا في الحقيقة مهينين في ١٩٢٩ لتبني مثل ذلك الموقف اذا ما اطلعوا على حقيقة مفاوضات الاتفاقيتين ، أي بمعنى آخر كان السعدون متأكدا بأنه سينجح في استنفار الجهات العراقية الرسمية وغير الرسمية للوقوف الى جانبه والتأثير في موقف الجانب البريطاني . ولذلك جمع في ديوانه الرسمي في ١٩/١/١٩٢٩ رؤساء الوزارات السابقة ورؤساء الاحزاب المعارضة واطلعهم على المراسلات التي جرت بين الحكومتين العراقية والبريطانية حول مسودتي الاتفاقيتين المراد الحائهما بمعاودة ١٩٢٧ م ، وأوضح لهم بأنه ينوي تقديم استقالته لعدم استجابة الحكومة البريطانية لوجهات النظر العراقية ، فكانت النتيجة ان اتفق المجتمعون على اعتبار التعديلات التي طالبت بها وزارة السعدون ان هي الا « مطالب الشعب » ، وانه لا يجوز لاحد أن يتولى المسؤولية بعد استقالة السعدون الا على اساس تنفيذ تلك المطالب .

ثم عقد حزب التقدم اجتماعا في مساء اليوم نفسه فقرر أيضا وجوب تأييد السعدون وعدم تأليف أي وزارة الا على اساس استجابة بريطانيا لمطالب الشعب المشروعة . وفي اليوم التالي ، ٢٠/١/١٩٢٩ ، ذهب السعدون لمقابلة الملك ،

(١) راجع : ص ٢٦٦ .

(٢) راجع : الزمان : ٢٦/آب/١٩٢٨ ، العراق : ١٥/آب و ٤ / ايلول / ١٩٢٨ .

(٣) راجع : ص ٢٧٢ .

(٤) صدرت كجريدة يومية سياسية ، مديرتها ورؤسها نحردها المحامي سلمان الشيخ داود .

جريدة التقدم : ١٦ و ١٧ و ١٢ و ١٨ / تشرين ثاني / ١٩٢٨ .

التي كان قد تب الخلف بيته وبين المنسوب السامي ( هنري دويس ) أيضا بسبب اختيار الملك الى جانب السعدون ووقوفه ضد بعض المواد التي وردت في مسودتي الاتفاقيتين الجديدتين ( ١ ) ، فساند الملك موقف السعدون ، لاعتقاده هو أيضا بأن عدم تأليف وزارة عراقية بعد استقالة السعدون أحسن وسيلة لإخراج مركز بريطانيا ، وإلزامها بإجابة مطالب الشعب ( ٢ ) . وبعد مناقشة قصيرة قدم السعدون استقالته الى الملك فوافق الأخير عليها على أن تزاوّل أعمالها الى حين تشكيل وزارة جديدة .

لعبت استقالة السعدون دورا كبيرا في رسم بعد جديد في العلاقات البريطانية - العراقية ، فمن ناحية لم تدع استقالة السعدون ، التي رافقها الإجماع على عدم تأليف وزارة أخرى الا بشرط استجابة بريطانيا للمطالب العراقية ، مجالا لتشكيل وزارة تتقبل وجهات النظر البريطانية التي رفضها السعدون ( ٣ ) . ومن ناحية ساعدت الاستقالة على خلق موقف رافض لسياسة الحكومة البريطانية اشتركت فيه ، لأول مرة ، جميع التكتلات السياسية في العراق فساعد ذلك على فرض نوع من المرونة في الموقف البريطاني تجاه العراق ، فقد حاول الحنوب السامي ( هنري دويس ) بعد فشل محاولاته لتشكيل وزارة جديدة ، اظهر بعض التنازلات فاجتمع بالملك فيصل والسعدون وأخبرهما بأن الحكومة البريطانية مستعدة لحذف المادة الثالثة من مسودة الاتفاقية العسكرية المتعلقة بالرفع البحري ، كما انها مستعدة لحذف الفقرة الثانية من المادة العاشرة من مسودة الاتفاقية العسكرية المتعلقة بالموظفين الاجانب ، كما أخبرهما بأن

( ١ ) كان الملك خلال مفاوضات الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) يبرر للسعدون اسباب قبوله بمعاهدة ١٩٢٧ م ، وينتقد بعض مواد مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الجديدتين . راجع : كتاب البلاط الى مجلس الوزراء في ٦ / تشرين الثاني / ١٩٢٨ ، رقم ٢٨٥/٠٠ .  
 م.و ، ملفات البلاط ، ملف الاتفاقيات المالية ، رقم م/ ١٤ ، ( ورقة / ١١٠ ) وبنكر الحسني بأن الطلاق اشد بين الملك والحنوب السامي ( هنري دويس ) وكتب الحنوب السامي الى حكومته يشكو من الملك ، في حين كتبت وزارة الخارجية العراقية الى ممثلها في لندن تشكو من الحنوب السامي .

الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ص ١٥٩ .  
 ( ٢ ) الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٦٣ ، السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

( ٣ ) حاول الحنوب السامي حمل الملك فيصل على تشكيل وزارة جديدة . ولما كان الملك يعلم بأن الحنوب السامي قد رفع عليه شكوى الى الحكومة البريطانية بأنه لا يلتزم الحيد مع انه ملك دستوري ، فقد رفض الملك التدخل بحجة أن على الملك الدستوري أن يلتزم الحيد ، ولما كرر الحنوب محاولاته ابرز له الملك الوثيقة التي كان قد شكاه فيها الى حكومته قائلا : « هذا ما نريده انت يا حضرة الحنوب - يجب على الملك الدستوري أن لا يتدخل في شؤون الدولة ، ليس كذلك ؟ » .

الحسني ، تاريخ العراق السياسي الحديث ص ١٦٣ .



الحكومة البريطانية مستعدة لاعادة النظر في المادة الثامنة من مسودة الاتفاقية العسكرية ، المتعلقة بالاعفاءات الكمركية ، اذا كانت تلك المادة تشكل المانع الوحيد الباقي لقبول الاتفاقيتين . الا ان المندوب السامي وجد بان تلك المواد التي اشار اليها لا تعتبر في نظرهما موانع رئيسية تحول دون عقد اتفاق ( ١ ) . هذا ولما كان الرأي السائد بان هنري دوبس هو الذي كان يبعث بتقاريره الى الحكومة البريطانية ويصور لها بان العراق لم ينضج بعد ليستحق المطالبة بتوسيع حقوقه الاستقلالية ( ٢ ) ، فقد قررت الحكومة البريطانية أن يترك هنري دوبس العراق في ٣ شباط ١٩٢٩ ليحل محله ( السير كلبرت كلايتون ) ( ٣ ) . واذا علمنا أن ( كبرت كلايتون ) كان معروفا بعطفه على العرب وصادقته لهم خلال الحرب العالمية الاولى وبعدها ( في دمشق ) ( ٤ ) ، أمكننا القول بأن مجيئه الى العراق في ذلك الظرف أن هو الا لتهدئة الموقف وايجاد مخرج للامزة .

السعي لدخول العراق عصبة الامم ونيل الاستقلال :

وصل ( السير كلبرت كلايتون ) الى العراق في ٢ آذار ١٩٢٩ ( ٥ ) . وحتى ذلك التاريخ لم تشكل وزارة جديدة تحل محل وزارة السعدون المستقيلة في ٢٠/١/١٩٢٩ ، فبدأ ( كلبرت كلايتون ) أعماله في وسط امتاز بالحيرة السياسية ، وكان صدى تلك الحيرة السياسية قد تردد في أروقة عصبة الامم التي بدأت بدورها تقلق للوضع السياسي في العراق وتعتبره « انذارا بتفكك روابط العراق بعصبة الامم » ( ٦ ) . حاول ( كلبرت كلايتون ) اقناع السعدون بالعدول عن

( ١ ) عن كتاب سرى من المندوب السامي « دوبس » الى السعدون في ٢٦/كانون ثاني / ١٩٢٩ ، مرقم بي.أو / ٣٥ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/٢/٢ ( ورقة / ١٦ ) .

( ٢ ) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

( ٣ ) عن كتاب دوبس الى الملك فيصل في ٢/كانون ثاني / ١٩٢٩ ، مرقم ار.أو / ٢٦ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الممثل السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ١/ ( ورقة / ٢٧ ) .

( ٤ ) Ireland, Op. Cit., P. 412.

( ٥ ) كان المفروض أن يصل في ١٦ / شباط / ١٩٢٩ الا أنه تأخر بسبب رداءة الاحوال الجوية وقد شغل فور وصوله العراق منصب ( وكيل المندوب السامي ) ، أما اشغاله منصب « مندوب سامي » فقد بدأ في ٤/حزيران / ١٩٢٩ ، أي بانتهاء اجازة المندوب السامي السالبي التي تمنع بها بعد تركه العراق .

راجع : قرار الحكومة البريطانية المبلغ الى الملك فيصل في ٣/١/١٩٢٩ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف الممثل السامي وما يتعلق بمنصبه ، رقم ١/ ( ورقة / ٢٢ ) .

( ٦ ) عن تقرير بعث به جعفر العسكري ( ممثل العراق السياسي في لندن ) الى رئيس الدewan الملكي في ١٤/آذار / ١٩٢٩ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/٢/١ ( ورقة / ٥٨ ) .

الاستقالة ووعده بأنه سيسعى لدى الحكومة البريطانية لاجابة المطالبين العراقية، ولكن محاولة الاقتناع جاءت متأخرة ، لأن الفترة التي أعقبت استقالة السعدون شهدت تحولا واضحا في نهج السعدون السياسي ، فلم يعد الخلاف بينه وبين السلطات البريطانية مجرد شروط أراد ادخالها في مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، وانما رغب لواقع العلاقات البريطانية - العراقية ، على أساس ، ان طراز معاهدة ١٩٢٢ طراز انتدابي مهما أريد اكساؤه بأشكال مزخرفة تبعده عن هذا المفهوم ، والطراز الانتدابي والمعاهدة الانتدابية قد فشلا في التطبيق لان المسؤولية ضاعت ما بين الملك فيصل والندوب السامي من جهة ، والحكومة العراقية ومجلس النواب من جهة أخرى . فمجلس النواب يضيق على الحكومة ويعتبرها عاجزة عن تأمين رغبات البلاد في الاستقلال وتحقيق الاصلاحات التي تحتاجها ، في حين لا تجرؤ الحكومة على مفاتحة المجلس ، ومن ورائه البلاد ، لتفوق الحقيقة ساغرة وتبين انه ليس لديها السلطة الكافية لان تقوم بهذا العمل ، والملك في وضع حرج لا يستطيع ان يقف بين ضرورة السياسة البريطانية وطبيعة الانتداب من جهة ، ومطالب البلاد ورغبتها في التحرر من القيود من جهة أخرى، فتتصل البريطانيون والملك من المسؤولية والقائما على الوزراء ، وعم غير احرار فيما يفعلون ، قد أصبحت عبئا ثقيلا على البلاد ، مما أضاع عليها وقتا وجهدا كبيرا ، وأخرها حتى عن تحسين مواردها ونهوضها الاقتصادي وتحسين حالتها الاجتماعية ، فلا بد من وجود وسيلة تنهي هذا الوضع ( المشوش ) ( ١ ) .

كان رأي السعدون ان انتهاء نظام الانتداب يتم بدخول العراق في عصبة الامم في وقت محدد وليس كما أراده الحكومة البريطانية وقيدته بظروف وشروط يرجع تقديرها لبريطانيا ، وأن دخوله سينهي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على أساس أوسع وأكمل من ناحية استقلال البلاد ( ٢ ) ، اتفق رأي الملك فيصل مع رأي السعدون حول هذه النقطة أيضا ، فلم يكن أمام كلبرت كلايتون الا أن يفتح حكومته برغبة ( الملك والسعدون ) . في ٢٥ آذار ١٩٢٩ وصلت الى كلبرت كلايتون برقية من وزير المستعمرات تعلن عن استعداد الحكومة البريطانية بتبليغ عصبة الامم « في أول فرصة ممكنة » عن عزمها لترشيح العراق للانضمام الى العصبة في ١٩٣٢ الا اذا حدث في هذه الاثناء عرقلة جدية في

( ١ ) عن حديث اجتماع عقد بين السعدون وكلبرت كلايتون في ٢١/نيسان/١٩٢٩ .

وكان يقوم بالترجمة بينهما ( توفيق السويدي - وزير المعارف ) .

السويدي - توفيق - المصدر السابق ، ص ١٢٧ .

( ٢ ) ن . م ، ص ١٢٧ .



التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد (١) . وما أن اطلع الملك على محتويات البرقية حتى اقتنع بأن الوقت أصبح مناسباً لانتهاء الازمة الوزارية ، خاصة وأنه لم يعد في وسعه أن يتجامل ردود الفعل العسكرية التي قد يولدها استمرار عدم تشكيل وزارة في العراق . بعد أن وقف على تقارير جعفر العسكري ممثل العراق السياسي في لندن ( التي تكشف عن أن الذي كان يدور في عصابة الامم ، هو خشية العصابة من أن يتحول العراق الى مملكة بريطانية (٢) .

حاول الملك اقناع السعدون بقبول منصب رئاسة الوزارة فلم ينجح ، ودخل كلبرت كلايتون في حديث طويل مع السعدون في ٣١ اذار ١٩٢٩ حاول فيه اقناعه بأن يعيد النظر في قراره ولكن وجده متصلباً . اعتذر السعدون بعدم استطاعته تلبية الطلب لأسباب شخصية وصحية فقط ، الا أنه من جهة أخرى أعرب عن استعدادة لتقديم المساعدة في تأليف وزارة من أعضاء حزبه ، ومنح دعمه العلني والكمال لاية حكومة تتسهم الحكم على أساس أن العراق سيدخل فعلاً في عضوية عصابة الامم وأن دخوله سينهي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على أسس استقلالية (٣) . فأتى السعدون حزبه (حزب التقدم) بتطورات الموقف ، فوجد الحزب مؤيداً أيضاً لفكرة انتهاء الازمة الوزارية ، وألح الحزب ، من جانبه ، على السعدون بأن يرأس الوزارة الجديدة ولكن دون جدوى . عندئذ اتفق الملك فيصل وكلبرت كلايتون على النزول عند رغبة السعدون في تأليف وزارة من أعضاء حزب التقدم ، ووعد الملك فيصل ( كلبرت كلايتون ) في ٣ نيسان ١٩٢٩ بأنه سيتساور مع السعدون وبعض زملائه ويبلغه خلال يوم أو يومين بنتيجة مباحثاته (٤) . في المباحثات التي دارت بين الملك والسعدون ، قرر الطرفان أن يفتاحا ( كلبرت كلايتون ) ببعض الطلبات قبل الشروع بتأليف وزارة جديدة . فأخبرا ( كلبرت كلايتون ) بوجود أن تحدد الحكومة البريطانية دورة اجتماع عصابة الامم التي ستبلغ فيها الحكومة البريطانية عصابة الامم باقتراحها ترشيح العراق

(١) عن فقرات برقية وزير المستعمرات المؤرخة ٢٥/اذار/١٩٢٩ والمرقمة ١٠٨ ، الواردة في نص برقية وكيل المندوب السامي الموجهة الى وزير المستعمرات في ٩/نيسان/١٩٢٩ ، المرقمة ١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوت الذي كان قد حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 13758/371, P. 255.

(٢) عن تقرير جعفر العسكري من لندن في ١٩/نيسان/١٩٢٩ .

م. و. ، ملفات البلاط ، ملف بريطانيا ، رقم ١/١/٢ ( ورقة ٧٩ ) .

(٣) عن برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات المؤرخة ٢/نيسان/١٩٢٩ ، المرقمة ١٢٢ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371/13758

للانضمام الى العصبة ، على أساس انه لا يعجبهما غموض العبارة « في أول فرصة ممكنة » ، كما أخبراه بأنهما لا تعجبهما العبارة : « الا اذا حدث في هذه الاناء عرقلة جدية في التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد » ، فأوضحا له أن هذه العبارة ستزيل كثيرا من الانطباع الحسن الذي يتركه التصريح ، وأضافا : « أن الحالة التي تجعل من المستحيل تقديم توصية بدخول العراق في عضوية العصبة ، حينما يحل الوقت ، ستكون واضحة بدرجة بحيث ان رفض حكومة صاحب الجلالة سيكون لها مبرر كبير . واستشهدا كمثال بالمادة الاولى من الاتفاقية العسكرية التي كان من الواضح انها غير قابلة للتطبيق حينما حان الوقت » ( ١١ ) أبدى ( كلايتون ) بأنه لا يمكن أن يتوقع من حكومته أن توقع « على بياض » وأن مجلس العصبة سيطالب بأن تدرج في التصريح ، الذي سيعلن ، فقرة تتضمن مثل هذا الشروط . وحين طالبا - الملك والسعدون - ( كلايتون ) بتقديم تاريخ الترشيح الى سنة ١٩٣٠ أو على الأقل الى دورة خريف ١٩٣١ ، قاوم الاخير هذا الطلب بقوة وأبدى أن المدة قصيرة لا تكفي للأعمال التحضيرية الضرورية التي يجب انجازها قبل أن تهبأ قضية لا منفذ فيها يمكن تقديمها الى عصبة الامم ، وجلب انتباههما الى كثير من القضايا المتعلقة التي يجب تسويتها ، منها أن الحكومة البريطانية قد أخذت على عاتقها تجاه عصبة الامم مسؤوليات كثيرة نيابة عن العراق ، وقبل الموافقة على قبول العراق ، فإن مجلس العصبة سيطالب تأكيدا بأن هذه المسؤوليات ستكون مصونة بواسطة الاتفاق البريطاني - العراقي أو بطريقة ناجعة أخرى . قدر ( الملك والسعدون ) حجج ( كلايتون ) ولكنهما طالبا اليه أن يخبر الحكومة البريطانية برغبتهما بخصوص هذه النقطة على الأقل ، فوافق ( كلايتون ) برغبتهما قائلا لهما بنفس الوقت ، بصراحة ، بأنه سيوصي حكومته بالتمسك بجعل التاريخ ( ١٩٣٢ ) ( ٢ ) على أي حال ، وعد ( كلايتون ) بأنه سيسعى لدى حكومته لتحقيق بقية طلباتهم ، وبالفعل وجه في ٩ نيسان ١٩٢٩ برقية الى وزير المستعمرات طلب فيها ، فيما يتعلق بغموض عبارة « في أول فرصة ممكنة » ، ان

( ١ ) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات ، المؤرخة ٩ نيسان / ١٩٢٩ ، مرقمة ١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371, / 13758 P. 255

( ٢ ) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات المؤرخة ٩ نيسان ١٩٢٩ مرقمة ١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي حصل عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371, / 13758 P. 255



نخبر الحكومة البريطانية الحكومة العراقية بأنه سيتم تبليغ عصبة الأمم بعزمها على ترشيح العراق للانضمام للعصبة في دورة حزيران أو على الأكثر في دورة أيلول ١٩٢٩ . أما فيما يتعلق بعبارة « إلا إذا حدثت في هذه الاثناء عرقلة جدية في التقدم السياسي أو الاقتصادي للبلد » فقد أخبر كلايتون وزير المستعمرات بأنه يشعر (١) بأن حجج ( الملك والسعدون ) لا تخلو من الوجاهة ، وهو يفضل حذف هذه العبارة إذا تمكنت الحكومة البريطانية من إيجاد مخرج آخر .

#### دور السعدون في تأليف الوزارة السويدية :

بالنسبة للوزارة الجديدة ، يبدو أن السعدون قد أدرك بأن عودته الى رئاسة الوزارة في ذلك الطرف سوف لن تعطيه المبرر المقنع لمواجهة القوى الوطنية والسياسية التي اتفقت معه على عدم تشكيل وزارة جديدة الا اذا استجابت الحكومة البريطانية للطلبات العراقية ، وبالتالي فإنه سوف لن يستطيع التعاون مرة أخرى مع القوى الوطنية في بلورة موقف موحد يواجه به الحكومة البريطانية اذا ما فشلت مساعي ( كلبرت كلايتون ) . بنفس الوقت وجد السعدون أن عدم وجوده في منصب رئاسة الوزارة سوف لن يغير شيئاً من الموقف السياسي الذي تبناه ، طالما أن حزبه ، حزب التقدم ، لا يزال الحزب المهيمن في البرلمان وطالما أن الطريق مفتوح لأن يتولى منصب الرئاسة أحد عناصر حزب التقدم أيضاً ، ومن هنا سعى الى أن يتولى ( توفيق السويدي ) تشكيل الوزارة . كان السويدي موضع ثقة السعدون أكثر من غيره ، فبالإضافة الى كونه أحد عناصر حزب التقدم البارزين ، فإنه كان يرتبط مع السعدون بصلات عائلية ، حيث كان ناجي السويدي - الاخ الأكبر - عديلاً لعبدالكريم بن فهد السعدون - أخ عبدالمحسن السعدون - ٢ ثم تأيدت هذه الصلة باقتران توفيق السويدي بابنة عبدالكريم بن فهد السعدون

وكان السعدون قد صرح في أكثر من مناسبة بأن ( توفيق السويدي ) مستشاره الخاص في المسائل السياسية والحقوقية ، ولهذا فضله على أخيه الأكبر ( ناجي السويدي ) ، لأن الأخير كان طموحاً لا يمكن أن يركز اليه السعدون بقلب مطمئن ، فيذكر خير الدين العمري ( نائب الموصلي وعضو الهيئة الادارية لحزب التقدم آنذاك ) : « ان السعدون كان يركز الى توفيق ويتوسم فيه الخدمة الصالحة أكثر من ناجي ، وكثيراً ما كنا نسمع السعدون يشكو من تقلبات ناجي السويدي قائلاً : ( ايش يريد ناجي ؟؟ ايش يريد ناجي ؟؟ ) » ٣ .

(١) ن . م .

(٢) عن مقابلة شخصية مع بنت عبد الكريم السعدون ( زوجة توفيق السويدي ) بتاريخ ٢٤/٢/

١٩٧٥ ، كذلك مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ٢٥/٢/١٩٧٤ م .

(٣) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتاج ، ج ١ ، ص ٤٦ .

فاتح السعدون ( نوفيقي السويدي ) برغبته في أن يتولى رئاسة الوزارة ، ووعده بأنه سوف يدعم وزارته ، وحين التقى السعدون بالملك فيصل وكشف له عن تلك الرغبة ، أحس بأن الملك كان يميل الى أن يتولى ( نوري السعيد ) رئاسة الوزارة ( ١ ) . أشغل ( نوري السعيد ) وزارة الدفاع خلال جميع الوزارات التي شكلها السعدون ( ٢ ) ، وكان من أعضاء حزب التقدم البارزين ، الا ان السعدون لم يكن يرتاح اليه لانه كان يعلم بأن ( نوري السعيد ) لا يتردد في ضرب سياسة حزب التقدم عرض الحائط اذا اصطدمت بتوجيهات الملك . لقد اشغل ( نوري السعيد ) مع الملك فيصل في سوريا ، وجاء معه الى العراق في ١٩٢١ م فتولى ( مديرية الامن العامة ) ثم ( وكيل القائد العام للجيش العراقي ) ، ثم أشغل وزارة الدفاع لأول مرة في الوزارة السعدونية الاولى ، وظل على طول الخط يمثل سياسة البلاط ، حتى رسخ في أذهان أعضاء حزب التقدم بأنه تمكن من خلق جناح يمثل سياسة البلاط داخل حزب التقدم هدفه اضعاف موقف السعدون والحزب معا ، وذلك الجناح هو الذي أدى الى فشل ( حكمت سليمان ) عندما رشحه السعدون لرئاسة مجلس النواب في ١٩٢٦ ( ٣ ) . يقول خيري العمري : « سئل ( نوري السعيد ) مرة - وكان من أقرب الساسة الى فيصل - لماذا يا باشا تعارض حزب التقدم وأنت من أبرز أعضائه ؟ فضحك نوري السعيد وتلفت يسارا ويمينا حتى اذا اطمأن من عدم وجود أحد ، همس في أذن ذلك الصحفي قائلاً : لاني أؤمن بأن تحطيم الحزب من الداخل أسهل من تحطيمه من الخارج » ( ٤ ) . ويذكر خير الدين في مذكراته ( ٥ ) بأنه « كم من مرة كان سببا في احراج موقف الوزارة » ، ويورد على سبيل المثال وقفته في حزب التقدم وطلبه الرجوع عن القرار الذي منحت بموجبه الوزارة امتياز أصفر بينما كان هو أحد الوزراء الذين منحوا ذلك الامتياز » ( ٦ )

كان الوضع السياسي يحتم على الملك فيصل مجاراة رغبة السعدون ، فعلى الرغم من وعد وكيل المندوب السامي ( كلبرت كلايتون ) بأنه سيسعى الى حث

- ( ١ ) العمري - خير الدين ، حكايات سياسية ، ص ٢١٨ .
- ( ٢ ) الحسنی - عبد الرزاق ، الاصول الرسمية ، ص ٢٨ و ٢٧ و ٦٢ .
- ( ٣ ) العمري - خير الدين ، مقدمات و نتائج ، ج ١ ، ص ٥٠ .
- ( ٤ ) العمري - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٧ .
- ( ٥ ) العمري - خير الدين ، مقدمات و نتائج ، ج ١ ، ص ٥٠ .
- ( ٦ ) كان نوري السعيد قد اخرج موقف الوزارة السعدونية الثالثة ، خلال مناقشة اتفاقية اللطيفية في مجلس النواب ، عندما قدم اقتراحاً فسي ١٩٢٨/٩/١٨ بمحاكمة وسحب يد الوزراء المسؤولين عن منح امتياز اصفر . ذلك ان عبد المحسن شلاش ( وزير المواصلات والاشغال ) ونوري السعيد نفسه كانا في السابق أعضاء في الوزارة العسكرية الاولى التي منحت الامتياز ، فكان اتهامهما واجراء التحقيق معهما ، سيؤديان الى تخلخل الوزارة . هذا ولما



حكومته على الاستجابة للطلبات العراقية فان مستقبل العلاقات بين العراق وبريطانيا ظل غامضا ومتوقفا على ما ستقرره الحكومة البريطانية . ولذلك اختار أن لا يتحمل احتمالات المستقبل وحده خاصة وأن الشعور العام . كما يصفه ( ايرلند ) <sup>(١)</sup> ، قد تبلور بالصورة التي لا ترضى للاستقلال التام بديلا . وافق الملك على أن يتولى ( توفيق السويدي ) رئاسة الوزارة ، فاتصل السعدون بتوفيق السويدي وأخبره بما دار بينه وبين الملك وكيف أن الملك كان ينصل أن يتولى ( نوري السعيد ) رئاسة الوزارة الا أنه استطاع اقناعه بالعدول عن رغبته . ولذلك عندما دعا الملك فيصل ( توفيق السويدي ) للحضور الى البلاط كان الأخير على دراية تامة بحقيقة التدبير الذي تم بين الملك والسعدون ، يذكر توفيق السويدي ( ٢ ) : « حضرت ودخلت على جلالتة فوجدت عنده السيد نوري السعيد . فوضعتنا في صف واحد وصار يوجه الكلام الى كلينا قائلا انه يعتمد علينا ويقدر خدمتنا ويريد منا أن نتكاتف ونشتغل سوية في الوزارة الجديدة ويكلفنا نحن الاثنين بتأليف الوزارة . وقد كان التكليف غريبا في بابه جدا الا اني كنت على علم سابق به من قبل المرحوم السعدون وكنت أعرف ما يريده جلالة الملك فأسرعت في الجواب قائلا : اني أشكر جلالة الملك على عنايته بي ، وتقديره لخدمتي الضئيلة ولطفه السامي بتكليفه اياي بتأليف الوزارة مع الاخ نوري ، ولكني أسارع فأقدم لجلالتة رغبة شخصية هي أن يكتفي بتكليف نوري بالوزارة وأنا أقبل أن أتعاون معه ولا حاجة الى تكليف الاثنين في أمر لا يمكن أن ينقسم الى قسمين ، وسكت . ولما بدأ نوري السعيد يتكلم قال ، بعد الشكر لجلالتة على لطفه ، انه يوصي من جهته ، أيضا ، أن يكلفني ، ولكنه بالنظر لشعوره بالتعب رجا أن يعفى من الاشتراك هذه المرة في وزارتي . وبعد حديث طويل أمام جلالة الملك فيصل قبل أن يشترك بوزارتي اذا كلفت . وانصرفنا بدون نتيجة . وهذا ما كان مقصودا »

كان نوري السعيد احد اعضاء حزب التقدم البارزين ، فقد فسرت الصحف حينذاك بأن حزب التقدم هو الذي خلق هذه الازمة للوزارة التي كان يعصدها . على اي حال ، قرر مجلس النواب في ١٩٢٨/٩/٢٢ اجراء التحقيق النيابي ، وطالبت المعارضة بامتنقالة الوزيرين ، الا ان وزير المالية ( يوسف غنيمه ) تدارك الموقف على اساس ان التحقيق النيابي لا يعني ان الوزيرين متهمان ، وقد نجح في مسعاء عندما سائده بعض المعارضين ، فقد صرح محمود صبحي الدفترى : ( لا يليق ان تخرج الوزارة بذاتها لاجل وزير أو وزيرين ، والموقف موقف ادبي صرف » . فجرى التصويت السري على الثقة بالوزيرين اللذين كانا عضوين في الوزارة العسكرية المحالة الى التحقيق فاعطتهما الاكثية الثقة بـ ( ٥٥ ) صـونا ضد ( ١١ ) صـوت ، وانتهت القضية .

راجع : مذاكرات مجلس النواب : جلسات ١١ و ١٨ و ٢٢ / ١٩٢٨/٩ ، جريدة العراق : ١٩٢٨/٩/٢٠ .

(1) Ireland, op. cit., P. 412.

( ٢ ) السويدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ - ١٢٩ .

من الاجتماع الذي كان المفروض فيه أن لا ينتج شيئا بل من أجل أن يتحرر جلالة  
المك من وعده للسعيد بتأليف الوزارة . وفي اليوم التالي دعيت الى البلاط وكلفني  
بأن أولف الوزارة » .

راى ( كلبرت كلايتون ) ، بعد أن علم بترشيح توفيق السويدي لمنصب رئاسة  
الوزارة ، بأن توفيق السويدي « عليه ، بالإضافة الى قلة تجربته ، مأخذ معينة  
أخرى » ( ١ ) ، ولذلك استمر في محاولة اقناع السعدون بالاضطلاع بمسؤولية  
الوزارة الجديدة ، ووجد وعده للسعدون في ٢١ نيسان ١٩٢٩ بأنه سيسعى لدى  
حكومته لتحقيق طلبه في الحصول على وعد صريح من الحكومة البريطانية تبين  
ذبه بأن العراق سيدخل فعلا في عضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٢ دون قيد أو  
شرط وأن دخوله سينهي المعاهدة السابقة لتقوم مقامها معاهدة جديدة على أساس  
استقلال البلاد . وحين تأكد ( كلبرت كلايتون ) بأن السعدون يعتذر لعدم  
استطاعته تأليف وزارة قبل أن تأتي موافقة الحكومة البريطانية على طلبه بصورة  
رسمية ( ٢ ) ، كتب الى وزير المستعمرات بأنه ، لا يرى « في هذه الحالة ،  
شخصا مناسبا آخر غير توفيق السويدي ، خاصة وأن السعدون وعد بمنحه التأييد  
الكامل من جانبه ومن جانب حزبه » ( ٣ ) .

حاول السعدون وتوفيق السويدي أن تضم هيئة الوزارة الجديدة نفس الوزراء  
السابقين ، ولكن حين اتصل السويدي بنوري السعيد وجاهه مترددا في الاشتراك  
معه في الوزارة ، فقد اشترط عليه أول الامر - أي على السويدي - أن يحقق  
أمرين : الأول أن ينسحب المفتشون الإداريون ( البريطانيون ) من الولاية  
ويجتمعوا في العاصمة ويذهبوا من حين الى آخر ، بناء على أمر وزارة الداخلية  
للتفتيش ، على أساس أن ذلك سيقطع النفوذ البريطاني . الثاني : أن يوافق  
وكيل المندوب السامي على اقرار قانون التجنيد الاجباري ، على أساس أن مجلس  
النواب كان مستعدا دائما لقبول ذلك القانون لولا تدخل المندوب السامي السابق  
( هنري دوبس ) الذي كان يظهر بين حين وآخر بعض الصعوبات التي تثبط

( ١ ) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٩/نيسان / ١٩٢٩ ، مرقمة  
١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل  
عليها بدوره من :

Public Records Office, F. O., 371/13758, P. 255.

( ٢ ) عن حديث اجتماع عقد بين السعدون وكلبرت كلايتون في ٢٦/نيسان / ١٩٢٩ ، وكان يقوم  
بالترجمة بينهما ( توفيق السويدي - وزير المعارف ) .  
السويدي - توفيق - المصدر السابق ، ص ١٣٧ .

( ٣ ) عن برقية وكيل المندوب السامي الى وزير المستعمرات بتاريخ ٩ / نيسان / ١٩٢٩ ، مرقمة  
١٤٤ . حصل المؤلف على نسخة البرقية من السيد نجدة فتحي صفوة الذي كان قد حصل  
عليها بدوره من : Public Records office , F. O. , 13758/371 P. 255



عزائم بعض رؤساء القبائل وتؤدي الى عدم تأييدهم للقانون داخل المجلس .  
يقول السويدي : « قلت لنوري اني سأحاول ان أحصل على موافقة المنحوب في  
هذين الشرطين قبل تأليف الوزارة ، ٠٠ وافق المنحوب على هذين الشرطين ،  
فأخبرت نوري السعيد بذلك فاستغرب ، وصار في موقف حرج ، فبدأ يراوغ ولم  
يكتف بهذا بل قد أثر بدوره على ناجي شوكت وهول الامر عليه وأقنعه بالعدول  
عن دخول الوزارة » ( ١ ) بذكر ناجي شوكت بهذا الخصوص انه لم يرفض دخول  
الوزارة بتأثير نوري السعيد ، وانما لشعوره بأنه يختلف مع توفيق السويدي  
في الطباع والسيرة والنظرة الى الحياة علاوة الى عدم قناعته بأن وزارة السويدي  
ستوفق لعمل شيء ما لتغيير موقف بريطانيا تغييرا جوهريا » ( ٢ ) . على أي  
حال ، أخبر السويدي ( السعدون ) بتردد نوري السعيد وناجي شوكت ، فطلب  
اليه السعدون الانصراف عنهما والاستعاضة بعبدالعزیز القصاب لوزارة الداخلية  
ومحمد أمين زكي لوزارة الدفاع ، فتكونت الوزارة في ٢٨ نيسان ١٩٢٩ من ( ٣ ) توفيق  
السويدي رئيسا للوزراء ووزيرا للخارجية والاعراف ، عبدالعزيز القصاب وزيرا  
للداخلية ، يوسف غنيمه وزيرا للمالية ، داود الحيدري وزيرا للعدلية ، محمد أمين  
زكي وزيرا للدفاع ، عبدالمحسن شلاش وزيرا للمواصلات ، سمان البراك وزيرا  
للري والزراعة ، خالد سليمان وزيرا للمعارف .

ان أبرز ما يلاحظ على الوزارة السويديية انها ضمت معظم وزارة السعدون  
السابقة ان لم نقل الوزراء الذين يعتمدهم السعدون في مساندة موقفه السياسي ،  
واذا علمنا أن السعدون قد انتخب فور تشكيله الوزارة السويديية رئيسا لمجلس  
النواب ( ٤ ) الذي ظل حزب التقدم يشغل أكثرية كراسيه ، أدركنا أن السعدون  
استمر يلعب دورا بارزا في تسيير أمور السياسة ، فيذكر السويدي أن السعدون  
كان ملجأ ومصدر قوته في تلك الوزارة ( ٥ ) ، ويذكر خير الدين العمري أن  
السعدون كان يوجه سياسة الوزارة من على كرسي رئاسة مجلس النواب ( ٦ )

- 
- ( ١ ) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٤٢ - ١٤٤ .  
( ٢ ) عن رسالة خطية من ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨-٢-١٩٧٥ .  
( ٣ ) الحسني - عبد الرزاق - الاصول الرسمية .. ص ٦٨ .  
( ٤ ) كرئيس لمجلس النواب ، خاطب السعدون الديوان الملكي في ٢٩ / نيسان / ١٩٢٩ قائلا :  
« بناء على قبول معالي عبد العزيز بك القصاب وزارة الداخلية أجرى انتخاب لرئيس مجلس  
النواب فأسفرت النتيجة عن انتخابي رئيسا للمجلس » .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس الامة ، رقم ب/٢/١ ( ورقة / ٧ ) .  
( ٥ ) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ .  
( ٦ ) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج ، ج ١ ، ص ٥٢ .

الوزارة السعدونية الرابعة ( ١٩٢٩/٩/١٩ - ١٩٢٩/١١/١٣ )

لقد واجه الرأي العام العراقي الوزارة السويدية بعدم الارتياح (١) لانها تشكلت في ظروف تعاعد فيها الجميع على عدم تشكيل وزارة الى ان تستجيب بريطانيا لمطالب العراق ، كما ظل الذين يجهلون حقيقة التدبير الذي أدى الى ظهورها يتهمون السويدي بأنه الرجل الذي شذ على الاجماع (٢) . أما واقع الحال فان وزارة السويدي لم تلعب أكثر من الدور الذي رسم لها ، ففي علاقاتها الداخلية اشغلت الروتين الإداري للبلاد ، وفي علاقاتها الخارجية لم تزد عن كونها محطة لانتظار نتائج المراسلات التي أجراها (كلبرت كلايتون) مع حكومته (٣) .  
ولذلك ما أن جاء حزب العمال الى السلطة في بريطانيا في ٥ حزيران ١٩٢٩ م حتى شعر الملك بضرورة تبديل الوزارة السويدية وتشكيل وزارة أكثر قوة تستطيع ان تستغل الموقف (٤) ، وقد تأكدت تلك الضرورة بظهور الاتفاقية الانكليزية - المصرية (٥) في ٣ آب ١٩٢٩ م والتي بعثت الامل بأن العراق سينال ما نالت مصر من حقوق استقلالية (٦) ، وعليه فقد ألح الملك فيصل على السعدون

(١) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٦٤ .

(٢) خليل كنه ، العراق امسه وغده ، (بيروت - ١٩٦٦) ، ط١ ، ص ٢٤ .

(٣) كان (كلبرت كلايتون) قد كتب الى حكومته يقترح رفع القيود التي احاطتها بالوعود الذي قطعتة للعراق عند ترشيحه للدخول في عصبة الامم عام ١٩٣٢ ، والتي كانت تنص على :  
« يشترط الاحتفاظ بمعدل التقدم الحاضر في العراق ، وان تسير جميع الامور سيرا حسنا خلال الفترة » .

British Report : 1920-31, Special Report, P. 19.

(4) Ireland, op. cit., P.412.

(٥) راجع حول الاتفاقية الانكليزية - المصرية : جريدة الموصل : ١٩٢٩/١٠/٧ .

(٦) يقول التقرير البريطاني في هذا الصدد : « عندما جاءت حكومة العمال للعمل في انكلترا اعتقد الكثيرون من المشتغلين في السياسة في العراق بأنه سوف يتبع مجيئها تغير في سياسة بريطانيا نحو العراق في مصلحة المطامع الوطنية . واعلن آخرون بأن السياسة الخارجية البريطانية هي دائما ثابتة ولا يهم مجيء حزب الى السلطة ، ولكن فكرة ان حكومة العمال سوف تمكن العراق لينحرك سريعا نحو الاستقلال والقبول في عصبة الامم كانت سائدة وكان هناك رغبة متوقعة في برج الحمام السياسي ، فبرز باتفاق الآراء الاقتراح القائل بأنه لكي ننفع من الفرصة لاجل تغيير تقديمي في علاقات العراق مع انكلترا يجب ان تشكل وزارة جديدة من افراد اقوياء واصحاب خبرة كثيرة لهم القدرة في الالحاح من اجل الاصلاحات المنشودة . التقدير الشائع للموقف المحتمل لحكومة العمال تجاه العراق ، في عقول الغالبية من السياسيين العراقيين ، كان قد ثبت حالا ، عندها اعلنت الحكومة البريطانية في آب/١٩٢٩ سياستها التي تتعلق بعلاقاتها مع مصر . ففي المعاهدة التي عرضت على الحكومة المصرية وفي الوعد الذي اعطي والمتعلق بادخال مصر في عصبة الامم هم لاحظوا دلائل الامل في مقترحات مشابهة توضع من اجل العراق . من هذا الاسراع للامال من اجل تطور جديد في السياسة البريطانية تجاه العراق ، رجب بالرغبة في جهات سياسية مؤثرة لاجل تقوية افراد هيئة الوزارة التي ستظهر » .

British Report, 1929, P. 13.



بالعودة من لبنان حيث كان قد سافر اليها بعد انتهاء الاجتماع الاعتيادي الرابع للبرلمان في ١٣ حزيران ١٩٢٩ (١) . ومع أن السعدون لبي رغبة الملك فيصل وعاد الى العراق في ١٧ آب ١٩٢٩ (٢) الا انه تردد في قبول التكليف مصرحا بأن استقالته التي كان قد رفعها في كانون الثاني كان سببها موقف الانكليز ، وهو في الوقت الذي تشير فيه الدلائل على أن البلاد سوف لا ترضى بأقل من الاستقلال التام ، لا يوافق على القيام بتشكيل الوزارة الا بشرط أن يلين موقف التصلب الذي جابهته به بريطانيا خلال توليه رئاسة الوزارة في المرة الاخيرة (٣) في غضون ذلك أدرك ( توفيق السويدي ) بأن دوره كرئيس للوزارة قد انتهى (٤) ، فكتب الى الملك في ٢٥ آب ١٩٢٩ قائلا : « أتشرف بأن اجراً على تذكير جلالتك ، انه عندما بلغت بالرغبة الملكية في تأليف وزارة تخلف وزارة عبدالمحسن بك المستقيلة ، كانت البلاد تعاني أزمة وزارية شديدة ، نشأت اثر انقطاع العلاقات مع الحليفة ، وان الباعث الذي حمل جلالتك على تأليف وزارة برئاسة برئاستي ، كانت الضرورة القاضية بعدم ابقاء البلاد من دون حكومة تقوم بادارة شؤون الدولة . وقد تقدمت ملبياً رغبة جلالتك بتأليف الوزارة الحالية التي تحملت مسؤولية الحكم اربعة أشهر ، بعد أن تحققت عدم رغبة عبد المحسن بك في الاستمرار على العمل . اما الآن وقد زالت تلك الموانع ، فأنني أرى أن المهمة التي تألفت الوزارة الحالية من أجلها قد انتهت ، ولذلك أتيت مسرعاً لتقديم استقالتي .. » (٥) . وافق الملك على استقالة السويدي وطلب اليه أن تستمر الوزارة في عملها بصورة مؤقتة الى حين تأليف وزارة جديدة . تكثفت جهود الملك فيصل و ( كلبرت كلايتون ) ، بعد استقالة السويدي ، لاقتناع السعدون بتشكيل الوزارة في حين استمر السعدون يعتذر عن عدم تمكنه تشكيل الوزارة قبل أن تستجيب الحكومة البريطانية للمطالب العراقية بصورة رسمية (٦) ، واستمر

- (١) في ١٣ / حزيران / ١٩٢٩ نليت الارادة الملكية بفض مجلس النواب حيث أعلن رئيس المجلس « السعدون » أن هذه الجلسة ( الخمسين ) هي آخر جلسة للمجلس النيابي في هذه الدورة . لغة العرب ، ج ٧ ، سنة ٧ ، شهر تموز ١٩٢٩ .
- (٢) يقول عبد العزيز القصاب : ( بعد انقضاء الدورة سافر السعدون الى مصيف ) برمانا ( في لبنان ) للاستجمام ، وبعد مرور شهرين على غيابه طلب مني الملك فيصل وكلفني أن اكتب الى عبد المحسن السعدون استدعيه الى بغداد ، وكذلك كلف ( صفوة العوا ) — احد موظفي البلاط — مرتين باستدعائه .. وفي تاريخ ١٧/آب/١٩٢٩ رجع عبد المحسن الى بغداد » . القصاب ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- (3) Ireland, op. cit., P. 412.
- (4) British Report, 1929, P. 13.

- (٥) الحسني — عبد الرزاق ، الاصول الرسمية .. ص ٧٢ .
- (6) British Report, 1929, P. 13.

تلك الوضع حتى ١٤ أيلول ١٩٢٩ حين أبلغ وكيل المندوب السامي ( روبرت بروك بوبهام ) ( ١ ) الحكومة العراقية بتصريح الحكومة البريطانية القائل بأن الحكومة البريطانية مستعدة لدعم ترشيح العراق للقبول في عصبة الأمم في عام ١٩٢٢ دون قيد أو شرط ، وأن تسمى بريطانيا مع العراق الى عقد معاهدة جديدة لتنظيم العلاقات بينهما وذلك على ضوء الاقتراحات الجديدة للاتفاقية الانكليزية - المصرية ( ٢ ) . يقول التقرير البريطاني لعام ١٩٢٩م بهذا الشأن : « لم يكن عبد المحسن بك سهل الاقناع للعودة الى العمل » ( ٣ ) ، ويقول توفيق السويدي : « ان السعدون كان غير مرتاح الى الرجوع الى العمل وتأليف الوزارة . فقد أصبح يضيق بتحمل المسؤولية في زمن دقيق كهذا ، وقد شكّا لي عدة مرات ذلك ، وأعرب لي عن استعداده للانسحاب من العمل بتاتا لان صحته قد زاد انحرافها بسبب ما كان يشكو منه من مرض السكر . الا ان اصرارنا واصرار اكثر أصدقائه عليه بالبقاء قد حمله على الاستمرار في العمل ، فقبل تأليف الوزارة على مضض وملل » ( ٤ ) . الحقيقة أن السعدون وجد في تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م ربحا سياسيا حريا أن لا يضيعه العراق ، ولكن هذا لا يعني أن السعدون كان يرى في تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ كل ما ينشده العراقيون ، فهو في نظره محقق لجزء من رغبات العراقيين بما نص عليه من عضد الحكومة البريطانية لدخول العراق في عصبة الأمم دون قيد أو شرط في ١٩٢٢ م ، اما الجزء الآخر فانه سبتوقف على ما تبذله الوزارة من مساعي لعقد معاهدة جديدة بعيدة كل البعد عن الصيغة الانتدابية التي تميزت بها المعاهدات السابقة ، فقد صرح السعدون في حفلة الاستيزار قائلا : « . . لقد أمعنت وزملائي النظر مليا في جواب الحكومة البريطانية فاقنعنا بأنه محقق لشطر من رغائب الامة العراقية التي لا ترضى عن الاستقلال التام بديلا ، ومن أجل ذلك لبينا نداء سيد البلاد وسندها الاعظم وقبلنا دعوة جلالته الى تسلم زمام أمور الحكومة مع كمال الارتياح آخذين على أنفسنا بذل كل ما في وسعنا من الجهود والمسااعي للسير بسفينة الدولة الى الهدف الاسمي الذي تستهدفه أمانينا الوطنية . . » ( ٥ ) ولذلك نجد أن السعدون ، لكي يخوض تلك المسااعي التي ستوصله الى الهدف الاسمي ، بادر في ١٩ أيلول ١٩٢٩

( ١ ) بعد وفاة ( كليرت كلايتون ) في ١١/أيلول/١٩٢٩ ، عمل ( روبرت بروك بوبهام ) قائداً القوة الجوية في العراق ، كوكيل للمندوب السامي ال حين وصول المجر هربرت بانغ في

٢٠ / أيلول / ١٩٢٩ م .

British Report, 1929, P. 13.

( 2 ) British Report, Special Report 1920-31, P. 19.

( 3 ) British Report, 1929, P. 13.

( ٤ ) السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١١ .



الى تشكيل وزارة قوية تستطيع ان تستغل ذلك التصريح غاية الاستغلال (١) فبالإضافة الى الوزراء البارزين في السياسة الذين كانت تضمهم وزارته السابقة، قرر السعدون أن يشرك في وزارته الجديدة (ياسين الهاشمي) قطب المعارضة البرلمانية (رئيس حزب الشعب) . والحقيقة أن تفكير السعدون باشتراك الهاشمي في الوزارة لم يكن لغرض كسب تأييد المعارضة داخل البرلمان، فحزب الشعب في هذه الفترة كان قد انحسر ظله ولم يبق من بين أعضائه سوى الهاشمي ومحمود صبحي الدفترى (٢)، ثم ان في امكان السعدون أن يحصل على تأييد البرلمان لسياسة حكومته بواسطة الاكثرية التي كان يؤلفها حزب التقدم داخل البرلمان دونما حاجة الى أصوات المعارضة، هذا بالإضافة الى أن المعارضة نفسها تبرمت من اشتراك الهاشمي في الوزارة، فيذكر خير الدين العمري : « عقب دخول الهاشمي الوزارة قامت قيامة جماعته، فأقاموا حفلة نائحة في المجلس النيابي باكين على ضياع الفضيلة وسقوط ياسين لاشتراكه في الحكم » (٣) . من جانب آخر أثار اشتراك الهاشمي في الوزارة بعض أعضاء حزب التقدم أيضا لان الهاشمي كان قد طعن في شرعية تمثيلهم للامة (٤) . ولكن تلك المعارضة لم تثن السعدون عن عزمه لان وجود الهاشمي في الوزارة قوة وضرورة في تلك الظروف وذلك لسببين، أولا : ان السعدون كان يثق بمقدرة وكفاءة ياسين الهاشمي، فقد حدث في صيف ١٩٢٥ أن تعثرت اللجنة المالية التي تشكلت في البرلمان لمناقشة ميزانية الدولة، وكان السعدون (رئيس الوزراء آنذاك) يوافي الملك في لندن باخبار تاخر عمل اللجنة وسببه الذي كان يعزيه الى قلة خبرة النواب على اعتبار انه لم يمض وقت طويل، آنذاك، على بدء أعمال البرلمان . ولكن ما أن أصبح (ياسين الهاشمي) رئيسا للجنة المالية البرلمانية حتى كتب السعدون الى الملك : « بعدما ترأس ياسين باشا اللجنة أصبحت الامور أسهل من قبل . ولي وطيد الامل بأن الميزانية ستقودع بعد بضعة أيام الى المجلس (٥) » . ثانيا : أراد السعدون من اشتراك الهاشمي في الوزارة تعزيز ثقة الرأي العام بها، فقد ظل الهاشمي، بالرغم من ضعف حزب الشعب في هذه الفترة، يتمتع بتأييد شعبي، وأقرب دليل على ذلك انه اجتمع في جامع الحيدرخانة ببغداد في ٣٠ آب ١٩٢٩ جمع غفير من الناس احتجاجا على أعمال الصهاينة في

(١) يصف التقرير البريطاني الاشخاص الذين ضمنهم الوزارة السعدونية الرابعة بانهم : « اقدر الرجال في الحياة العامة » .

British Report, 1929, P. 13.

(٢) العمري - خري، حكايات سياسية، ص ٢٠٢ .  
 (٣) العمري - خير الدين، مقدمات ونتاج، ص ١٠٠، ج ١، ص ٥٣ .  
 (٤) العمري - خري، حكايات سياسية، ص ٢٠٢ .  
 (٥) عن رسالة بعث بها السعدون الى الملك فيصل في لندن في ٢٤/ايلول / ١٩٢٥ .  
 م.و، ملفات البلاط، ملف اوراق متفرقة، رقم ك، « ورقة / ٧ » .

ملسطين ، فكان ياسين الهاشمي أحد أعضاء اللجنة التي انتخبها المجتمعون لتنفيذ قراراتهم ( ١ ) .

السؤال الذي يثار هنا : أن المقدرة والكفاءة وتعزيز ثقة الرأي العام بالوزارة ، هي أمور كان ينشدها السعدون من وراء اشراك أبرز معارضيه - الهاشمي - في الوزارة ، فلماذا لم يحاول اشراك غيره من المعارضين كرشيد عالي الكيلاني ومزاحم الباجه جي اللذان لا يمكن أن ينكر عليهما شعبيتهما وتجربتهما في ميدان العمل الوزاري ؟

لم يدع السعدون ( رشيد عالي الكيلاني ) لدخول الوزارة ، اذ ظل الشعور السائد لدى أعضاء حزب التقدم بأن الكيلاني هو المسؤول الاول عن تخلخل الحزب في ١٩٢٦ م ، عندما أوجد داخل الحزب تكتلا مال به الى التعاون مع حزب الشعب المعارض فأدى الى استقالة الوزارة السعدونية الثانية على أثر انتخابه رئيسا لمجلس النواب ( ٢ ) . ومما زاد في ابتعاد السعدون عن ( الكيلاني ) ما حدث في ١٩٢٧ حينما كان الأخير وزيرا للداخلية في الوزارة العسكرية الثانية ، فوقف الى جانب بعض السراكيل الذين أخذوا يبعثون ببرقياتهم الى الملك فيصل يشكون تدخل عبدالكريم بن فهد السعدون وقائمهقام الحي في شؤونهم وشؤون الفلاحين ، ضا منهم بأن ذلك التدخل يتم « بسبب تأثيرات عبدالحسن السعدون » ( ٣ ) وبغض النظر عن أن مزارع أخوان السعدون في محيرة قد احترقت ، أو أحرقت بتدبير السراكيل ، أو بأمر وزير الداخلية ( الكيلاني ) ، فإن الذي ظل يدور في اعتقاد السعدون هو : « ان الكيلاني ، خلال الشهر الذي قضاه السعدون في استانبول ، أمر بحرقها وسبب سوء أوضاع اخوانه وأقربائه خلال تلك السنة ، وأن موقف الكيلاني من أخوته في محيرة كان عملا موجها لشخصه بالدرجة الاولى ، الغاية منه ايلامه بايلام اخوته » ( ٤ )

لقد شهد مجلس النواب في ١٩٢٨ أوضح دلائل النفرة بين السعدون والكيلاني ، وإذا كان ياسين الهاشمي ، يعد ، في طليعة المعارضين لسياسة السعدون ، فقد احتل ( الكيلاني ) موقعه في ١٩٢٨ ، فقد ركز ( الكيلاني ) أكثر من غيره من النواب على مسألة طرد الطلاب على أثر زيارة ألفرد موند للعراق ، واعتبر صدور المرسومين خروجاً على القانون الاساسي ، ولم يقتنع بجواب السعدون القائل بأن الحكومة أرادت أن تحافظ على سمعة العراق تجاه العالم المتتمدن باصدارها تلك

( ١ ) لفة العرب ، ج ١٠ ، السنة ٧ ، تشرين اول ١٩٢٩ ، كذلك :

( ٢ ) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ١٠ ، ص .

( ٣ ) عن مجموعة برقيات موجهة الى الملك فيصل من قبل سراكيل الحي .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف المنفقات ، رقم د ، لسنة ١٩٢٧ ( الاوراق / ٩ - ١٣ ) .

( ٤ ) عن مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن السعدون بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .



المراسيم ، وانما طالب بسوق الوزارة الى التحقيق النيابي (١) . كذلك أثار الكيلاني مسألة حل مجلس النواب في ١٩/١/١٩٢٨ ، فتساءل : « قبل حل المجلس أنتخب رئيس الحكومة ( السعدون ) رئيسا لحزب التقدم بأكثرية ، فلماذا حل المجلس ؟ » ، كذلك نفى أن تكون الحكومة قد رجعت الى رأي الناس في الانتخابات ، وصرح بأن : « الذين أصبحوا نوابا لم ير الناس وجوههم » (٢) . وفي ١٨ آب ١٩٢٨ حين صرح السعدون بسياسته تجاه الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) ، وظهر ميل المعارضة الى التعاون مع الوزارة على أثر ذلك ، بقي ( الكيلاني ) ، دون غيره ، غير مقتنع بتصريح السعدون ، حتى انه لم يوافق على التصفيق له على أساس « ان المعاهدة نصت على أن بريطانيا مسؤولة عن الدفاع الخارجي عن العراق وعن حفظ الامن الداخلي ، وهي كفيلة بهذه المسؤولية ، اذن تصريح رئيس الوزراء برفضه فرق النفقات لا طائل تحته » (٣) .

مثملا كانت العلاقة سيئة بين السعدون والكيلاني ، كانت سيئة ، بدرجة انزل ، بين السعدون ومزاحم الباجه جي منذ أن اتهم السعدون ، في ١٩٢٥ ، الوزارة الهاشمية الاولى ، التي كان الباجه جي عضوا فيها ، بأنها المسؤولة عن زيادة عدد الموظفين البريطانيين في العراق (٤) ، ومنذ ان شعر بأن السعدون يعتمد فسخ المجال للصحف بالاساءة الى أعضاء ( حزب الشعب ) واتهامه شخصا بالتواطؤ في منح امتياز شركة النفط التركية (٥) ، فقد ظهر خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ كأبرز معارض لسياسة السعدون (٦) ، بعد الهاشمي . ثم ظهر تصدى ( الباجه جي ) لسياسة السعدون واضحا في فترة وزارة السعدون الثالثة ، خاصة بعد أن عزل السعدون ، بعد تأليفه الوزارة ، مزاحم الباجه جي عن منصب ممثل العراق السياسي في لندن واستعاض عنه بجعفر العسكري (٧) ، فمع أن ( الباجه جي ) رفض ترشيح نفسه في انتخابات عام ١٩٢٨ (٨) ، وأصر على

( ١ ) مذكرات مجلس النواب ، جلسة : ٢٦ / مايس و ٧ تموز / ١٩٢٨ .

( ٢ ) ن.م ، جلسة : ٢٨ / ٥ / ١٩٢٨ .

( ٣ ) مذكرات مجلس النواب ، جلسة : ١٨ / آب / ١٩٢٨ .

( ٤ ) ن.م . جلسة : ١٨ / ١٠ / ١٩٣٥ .

( ٥ ) ن.م ، جلسة : ٤ / شباط / ١٩٢٦ .

( ٦ ) راجع : مذكرات مجلس النواب خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ وخاصة جلسات : ١٨ / تشرين

اول و ٣١ / كانون اول / ١٩٢٥ ، و ١ / كانون ثاني / ١٩٢٦ و ١ / شباط و ٤

/ شباط ١٩٢٦ و ١١ / اذار / ١٩٢٦ :

حاول المؤلف أن يحصل على بعض المعلومات من مزاحم الباجه جي شخصيا ، الا انه لم

يوفق لاصرار الاخير بان هذه معلومات سياسية لا يرغب بالحديث عنها .

مقابلة شخصية مع مزاحم الباجه جي بتاريخ ١٦ / اذار / ١٩٧٥ م .

( ٧ ) راجع هامش صفحة ( ٢٦٢ ) . البرقة التي ارسلها السعدون الى مزاحم الباجه جي في

١١ / شباط / ١٩٢٨ م .

( ٨ ) النهضة : ٨ / ٥ / ١٩٢٨ .

تم دخول البرلمان ( ١ ) ، الا انه ظل يوجه انتقاداته لسياسة السعدون عن طريق الصحف ، كوصفه لحزب التقدم بـ « حزب الانتداب » ووصفه للوزارة بـ « وزارة الاستسلام » ( ٢ ) . لهذا اقتصر السعدون ، بالنسبة للوزراء المعارضين ، على ادخال الهاشمي فقط .

التأكيد على النهج الاستقلالي والاصطدام بالانكليز :

اشغل الهاشمي في وزارة السعدون الرابعة ( وزارة المالية ) ، في حين اشغل ناجي السويدي ( وزارة الداخلية ) ، وناجي شوكت ( وزارة العدلية ) ( ٣ ) نوري السعيد ( وزارة الدفاع ) ، ومحمد أمين زكي ( وزارة المواصلات والاشغال ) ، وعبدالعزیز القصاب ( وزارة الري والزراعة ) ، وعبد الحسين الجلبي ( وزارة المعارف ) ، وتولى السعدون وزارة الخارجية الى جانب رئاسة الوزارة ( ٤ ) . ومنذ اليوم الاول لتشكيل الوزارة اجتمع السعدون بأعضاء وزارته في داره ( ٥ ) وبين لهم بان سياستهم يجب أن تتركز في ابعاد أية صبغة انتدابية في العلاقات البريطانية - العراقية القادمة ، وان المفاوضات مع الحكومة البريطانية يجب أن تجري على أساس الاستقلال التام ، وأن يعجل اما في تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ ابرامها أو تسريع دخول العراق في عصبة الامم ، وأنه يجب ان تتطور الادارة في البلاد على أساس تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩، وأن تطرح الاتفاقيات والمعاهدات السابقة جانبا ليتولى العراق مسؤولياته بصفته دولة مستقلة سيكون لها بعد سنة أو سنتين المركز اللائق في عصبة الامم ( ٦ ) . على ضوء تلك السياسة اتفق السعدون مع الوزراء في ذلك الاجتماع على تنفيذ المنهاج المبين

( ١ ) يبدو أن رفض الباجه جي دخول البرلمان كان بسبب خلاف حصل بينه وبين الهاشمي رئيس حزب الشعب الذي كان ينتمي اليه الباجه جي ، فقد صرح الباجه جي في لندن في شباط / ١٩٢٨ م : ( من رأيي أن ياسين باشا قصر في ميدان الاستقلال ، وان وزارته اساءت ادارة زمام الحالة كلها ) .

العراق : ١٩٢٨/٢/٢٧ م .

( ٢ ) راجع الكتاب السياسي الذي وجهه ( الباجه جي ) الى جريدة التقدم تعليقاً على ما ورد فيها من مقالات حول معاهدة ١٩٢٧ م .

النقدم : ١٦ ، ١٧ ، ١٩٢٨/١٢/١٧ .

( ٣ ) يذكر ناجي شوكت فيما يتعلق بمنصب وزارة العدلية : « رأي السعدون ادخال حكمت سليمان لوزارة العدلية او الاوقاف ، الا أن حكمت اصر على اشغاله وزارة الداخلية ، وقد كلفني السعدون أن اقنعه الا أنني لم اوفق » . عن رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ .

( ٤ ) العراق : ١٩٢٩/٩/٢٩ ، نداء الشعب : ١٩٢٩/٩/٢٠ .

( ٥ ) القصاب - عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .

( ٦ ) عن الخطاب الذي القاه الهاشمي في ١٢/١٢/ ١٩٣٠ ، لغة العرب ، ج ٢ ، السنة ٨ ، في اول نيسان ١٩٣٠ م .



في الملحق رقم (١) وبمنظرة على ما جاء في ذلك المنهاج يتبين بوضوح أن السعدون كان جادا لتقليم النفوذ والتدخل البريطاني في العراق وفسح المجال أمام العراقيين لتسلم مآكنة العمل السياسية والادارية والعسكرية تهيؤا للوضع الاستقلالي المنتظر .

قرر السعدون عدم نشر منهاج وزارته في الصحف لانه كان يخشى أن يوصف بالمنهاج الجبار وقد لا يستطيع تطبيقه (١) . والحقيقة انه كان من الافضل لو أن السعدون وافق على نشر منهاج الوزاري على الناس فان ذلك كان سيؤدي على الاقل الى تلطيف حدة معارضتهم للوزارة لما سيلمسون فيه من حرص على حقوقهم ، فالذي شاع نتيجة لعدم نشر منهاج الوزاري هو أن منهاج الوزارة الذي سيقدم الى مجلس الامة يتلخص بالقيام بالمشاريع الاقتصادية كمشروع خزان الحبانية واحياء الاراضي في عرقوف وتشجيع الصناعة العراقية وتنقيح تنظيمات الحكومة وانقاص بعض الضرائب والرسوم والاستغناء عن خدمة الكثير من الموظفين الاجانب وتطبيق الخدمة الاجبارية لتقليل المصاريف والعمل على انعاش الحركة العلمية والاقتصادية (٢) .

انطلاقا من ذلك المنهاج بدأت الوزارة أعمالها بتشكيل لجنة وزارية من ياسين الهاشمي ( وزير المالية ) وناجي السويدي ( وزير الداخلية ) ونوري السعيد ( وزير الدفاع ) لاعداد مسودة المعاهدة الجديدة والقيام بالمفاوضات حولها مع الجهات البريطانية بعد ذلك ، وطلب السعدون الى وكيل المندوب السامي ( هزبرت يانغ ) في ٢٥/٩/١٩٢٩ ، بعد أن أعرب له عن سروره بتصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م، أن يوافيه بأسرع وقت بمسودة المعاهدة الجديدة التي ستعدها الحكومة البريطانية، على أساس أن حكومته ترغب في الاطلاع عليها في أقرب وقت لكي يكون لديها متسع من الوقت لفحصها وتدقيقها ، كما أخبره بأن حكومته ستتخذ التدابير من الآن لاعداد مسودة المعاهدة الجديدة على أساس الاقتراحات الحديثة للاتفاقية الانكليزية - المصرية (٣)

ما أن باشرت اللجنة أعمالها حتى وجدت عند دراستها لاقتراحات الاتفاقية الانكليزية - المصرية ، انها لا تلائم طموحات العراقيين ولا تلتقي مع رغباتهم في كثير من النقاط ، فمثلا وجدت اللجنة أن مصر ، التي قضى وضعها الجغرافي أن تكون قناة السويس فيها همزة الوصل بين البحر الاحمر والبحر الابيض

(١) ن.م.٥

(٢) لغة العرب ، ج ١١ ، السنة ٧ ، عن تشرين الثاني ١٩٢٩ م .

(٣) عن كتاب السعدون الى « يانغ » في ٢٥/٩/١٩٢٩ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية ، ج/٩ (الملف المفتوح في ٢١/٤/١٩٢٩ والمغلق في ٢٣/١١/١٩٢٩ م ) ( ورقة ٢٥ و ٢٧ ) .

المتوسط ، تدفع ببريطانيا الى أن تهيمن عليها لحماية مواصلاتها ، فهي تختلف عن العراق الذي ليس لبريطانيا فيه غير الممر الضيق في المواصلات البريطانية الى الهند وهو الخليج العربي ، وأن وجود مثل هذا الممر لا يستدعي مثل تلك الحماية مع أن مصر سبقته العراق في ثقافتها واقتصادياتها وبعض مرافقها . كما وجدت اللجنة أن قوة التحرر الكامنة في نفوس العراقيين لا تكاد تدانيها قوة في سائر الاقطار الشرقية ، فطبيعة أرض العراق والعمود التي مر بها العراقيون والانطباعات التي حصلت ( ١ ) لهم كل ذلك جعل للعراق مقاما في التحرر يختلف عن بقية الاقطار ويستوجب التخلص من كل هيمنة أجنبية .

من جهة أخرى اطلعت السلطات البريطانية على منهاج الوزارة ( ٢ ) وأدركت بأن السعدون كان جادا في أن يضمن للعراق من خلال المعاهدة القادمة كل حقوقه الاستقلالية وان يجعل العلاقات بين بريطانيا والعراق علاقات دولتين متحالفتين ، في حين كانت السلطات البريطانية تعتقد أن وعدا بعرض دخول العراق في عصبة الأمم كافية لان تفرض على العراق معاهدة جديدة لا تختلف كثيرا عن المعاهدة السابقة في ضمان مصالحها السياسية والاقتصادية ( ٣ ) . ثم ان دخول العراق في عصبة الأمم ، في نظرها ، سوف لن يغير شيئا من وضعها في العراق طالما أن لها التأثير الكبير في شؤون العصبة ( ٤ ) . ومن هنا بدأ الخلاف مرة أخرى بين السعدون والسلطات البريطانية خاصة وأن السعدون لم ينتظر نتائج العلاقات التي ستحددها المعاهدة القادمة وإنما بدأ مباشرة بتطبيق سياسة تهدف الى تخليص العراق من الصبغة الانتدابية تمهيدا للوضع الاستقلالي الذي كان ينشده ، وانعكس ذلك التطبيق في الامور التالية :

#### ١ - الموظفون الاجانب :

حاول السعدون أن يتخلص من بعض الموظفين الاجانب الذين انتهت عقود خدمتهم في العراق ، خاصة وأن الرأي العام أخذ يطالب بشدة انتهاء خدمات الموظفين الاجانب واحلال العراقيين محلهم ( ٥ ) ، فاصطدم السعدون بالسلطات البريطانية التي راحت ، على العكس ، تؤكد على ضرورة تجديد عقود أولئك الموظفين أو تمديدتها وزيادة رواتب بعضهم ( ٦ ) . اجتمع السعدون بالموظفين

( ١ ) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، ص ١٧٥ .

( ٢ ) عن خطاب الهاشمي في ١٣/١٢/١٩٢٠ ، لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٤ ، اول نيسان ١٩٢٠ م

كذلك كتاب استقالة ناجي السويدي : الحسني ، الاصول الرسمية ، ص ٨١ .

( ٣ ) الريحاني - امين ، الملك فيصل ، ص ١٢٥ .

( ٤ ) فوستر - هنري ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .

( ٥ ) نداء الشعب : ١٩٢٩/١٠/٧ .

( ٦ ) القصاب - عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .



الاجانب واخبرهم بأنه لا يسمح لاحد أن يحيد عما هو مكتوب في القانون الاساسي من السلطات التي يتمتع بها الوزراء والموظفون العراقيون (١) .

وكخطوة عملية لتحديد صلاحيات الموظفين الاجانب ، قررت الوزارة اصدار لائحة نظام وزارة الداخلية التي ركزت على تحديد صلاحيات المستشارين البريطانيين ، اذ أكدت على أن وظيفة المستشار استشارية وليست اجرائية ، وحددت صلاحياته بأن يبدي رأيه في المسائل التي تحال اليه من قبل الوزير ، ويمكنه أن يقترح على الوزير ما يراه مناسباً لتأمين حسن تمشية شؤون الوزارة ، وله الحق في طلب الايضاحات اللازمة من المدراء ورؤساء الدوائر التابعين للوزارة والاطلاع على المراسلات وسجلات الوزارة المتعلقة بذلك ، ويعتبر رئيس هيئة التفقيش الاداري ويقوم بوظيفته هذه حسب احكام نظام التفقيش الاداري ، ويصدر الاوامر الى المفتشين نيابة عن الوزير في الامور المتعلقة بذلك النظام (٢) .

واذا علمنا مقدار رد الفعل الذي تركته لائحة نظام وزارة الداخلية لدى السلطات البريطانية لامكننا أن نتصور شدة الاحتزازات التي كانت ستعرض لها علاقة السعدون بالسلطات البريطانية فيما لو لم ينتحر السعدون بنفس اليوم الذي قررت فيه الوزارة قبول لائحة نظام وزارة الداخلية (٣) . فقد طلب وكيل المخدوب السامي ( هربرت يانغ ) الى الملك فيصل في ١٩٢٩/١١/٢٥ أن يمتنع عن الموافقة على لائحة النظام (٤) ، وفي ١٩٢٩/١٢/٣ م ، كتب وكيل المخدوب السامي الى الملك فيصل ما نصه : ( أكون آخذاً على عاتقي مسؤولية كبيرة للغاية اذا لم أطلب التأكيدات الآتية قبل اقتران النظام بالارادة الملكية بالموافقة عليه ، غاولا اني لا أدرك تماماً معنى عبارة « المتعلق بذلك » الواردة في السطر الخامس من المادة التي تبحث عن المستشار . اني أشعر بتأكد من أنه لا يقصد تقييد حق المستشار في الاطلاع على الاوراق والسجلات بوجه ما ، فساكون ممتناً اذا أعطيت تأكيداً بهذا المعنى وكذلك بأنه ( أي المستشار ) سيجعل دائماً في حالة الاطلاع التام كما هو شأنه في الوقت الحاضر ، وتعطى فرصة لبدء ارائه حول جميع الامور المهمة . وثانية اني أعتقد أن ليس هنالك من نية على تغيير ما أفهم انها الاصول الحاضرة التي بموجبها للمستشار الحق بأن يذهب رأساً الى رئيس الوزراء والى مجلس الوزراء في حالة ما اذا اختلف مع وزيره أو شعر بأن الوزير

( ١ ) عن خطاب الهاشمي في ١٢/١٣/١٩٣٠ .

لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٤ ، اول نيسان ١٩٣٠ م .

( ٢ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/ ١١/٢ .

جلسة ١٢/١١/١٩٢٨ ، ( ورقة / ٦٢ ) .

( ٣ ) ن . م .

( ٤ ) عن كتاب سكرنارية المخدوب السامي الى الديوان الملكي المؤرخ ١٩٢٩/١١/٢٥ ، المرقم آر . او /

لم يستشره في أمر ما مهم ، ( ١ ) . كان اعتراض السلطات البريطانية يكمن ، من جهة أخرى ، في كونها كانت « نظاما قد وضع كنموذج يطبق فيما بعد - مع ما يلزم من التغييرات - على الوزارات الأخرى » ( ٢ )

## ٢ - لائحة التجنيد الإجباري :

أراد السعدون ، تحقيقا للمنهاج الوزاري ، أن يسعى الى سن قانون لائحة التجنيد الإجباري التي كانت مدار بحث طويل والتي سيتوفر للبلاد بواسطتها جيش قوي لا يرهق خزينة الدولة بكثرة تكاليفه ، ولما كانت وزارة توفيق السويدي ( الوزارة السابقة ) قد ألغت لجنة لهذا الغرض فقد رأى السعدون أن تستمر اللجنة في أعمالها بغية عرض اللائحة على البرلمان العراقي الذي سيجتمع في بداية تشرين الثاني ١٩٢٩ م ( ٣ ) ، وقد جاءت مساعيه في هذا المجال مخالفة لرغبة السلطات البريطانية أيضا ، فقد استمرت السلطات البريطانية تعارض فكرة التجنيد الإجباري وكانت سياستها تجاه لائحة التجنيد الإجباري امتدادا للسياسة التي اتبعتها منذ سنة ١٩٢٧ ( ٤ ) . على أي حال لم يشهد السعدون عرض لائحة التجنيد الإجباري على البرلمان ، كما لم يشهد معارضة السلطات البريطانية لتلك اللائحة ، لان انتحاره في ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ م أجل اعداد اللائحة ( ٥ )

## ٣ - الضرائب المستحقة على شيخي الكويت والمحمرة :

كانت ملكية بعض بساتين النخيل في جنوب العراق تعود لشيخي ( الكويت والمحمرة ) ، وبسبب ما قدمه الشيخان المذكوران ، في بداية الحرب العالمية الاولى ، من خدمات للقوات البريطانية قرر الكولونيل نوكس ( ممثل الحكومة البريطانية وقنصلها العام في الخليج العربي ) وبرسي كوكس ( المندوب السامي في العراق ) ، بعد الحرب ، اعفائهما من الضرائب التي يدفعانها على تلك البساتين كمكافأة لهما . بصدر القانون الاساسي العراقي وجدت الحكومة العراقية أن ذلك الاعفاء غير قانوني ويجب ، لاجل الاستمرار عليه ، أن يؤيد بقانون خاص وفقا للمادة ( ٩٢ ) من القانون الاساسي ، كما وجدت أن الوعد المعطى من قبل الكولونيل نوكس لا يعتبر لازما على الحكومة العراقية ، ولذلك فهي لا تجد مبررا لان تتقدم

- 
- ( ١ ) عن كتاب وكيل المندوب السامي الى الملك بتاريخ ١٢/١٢/١٩٢٩ ، بدون رقم .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١ ( ورقة ٧١ و ٧٢ ) .  
( ٢ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١ ( ورقة ٧١ ) .  
( ٣ ) British Report, 1929, P. 23.  
( ٤ ) Ibid, P. 23.  
( ٥ ) British Report, 1929, P. 23.



الى مجلس الامة بلانحة قانونية لجعل اعفاء الشيخين قانونيا . وعلى ضوء تلك الحجج فتحت باب المراسلات مع الحكومة البريطانية بغية الغاء الاعفاء خاصة وان اللجان المالية البرلمانية اخذت تطالب الحكومة العراقية في مناسبات عديدة بجباية الضرائب على تلك البساتين ( ١ )

لم تجد مراسلات الحكومة العراقية في تلك المسألة ، فقد استمر اعفاء الشيخين الى الحين الذي تشكلت فيه الوزارة السعدونية الرابعة التي عازمت على الغاء اعفاء الشيخين ، لولا أن تداركها الوقت بانتحار السعدون . ففي ١٠ تشرين اول ١٩٢٩ اثار ياسين الهاشمي ( وزير المالية ) المسألة مرة أخرى عن طريق كتاب سري بعث به الى السعدون أكد فيه على مخالفة الاعفاء لاحكام القانون الاساسي العراقي ( ٢ ) ، الامر الذي حدا بالسعدون أن يوجه في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٩ كتابا سريا الى وكيل المندوب ( يانغ ) أكد فيه ، بعد أن تعرض الى خلفيات المسألة ، على أن اعفاء الشيخين غير داخل في التعهدات التي تخص العراق والتي أخذت بريطانيا على نفسها تنفيذها بموجب المادة العاشرة من المعاهدة الانكليزية - العراقية لعام ١٩٢٢ م ، وأن الحكومة العراقية تعتقد أن ما ناله الشيخان من الاعفاء لحد الآن كاف لمكافأتهما على ما قاما به من خدمات في بداية الحرب . أوضح السعدون بالنسبة لشيخ المحمرة ، بأن هذا الشيخ وان كان يتمتع بنوع من الحكم يشبه الحكم الذاتي الا انه كان يعتبر من رعايا الحكومة الايرانية ، وعليه فلم تكن له صفة أمير مستقل . و اضاف بأنه لو فرضنا أنه كان أميرا مستقلا فهو الآن قد أضاع جميع حقوقه وامتيازاته ولم تبق له تلك الصفة التي كان يتمتع بها عندما وعد بالاعفاء . من ناحية أخرى حاول السعدون أن يبين لوكيل المندوب بأن الحكومة البريطانية لم تكن تتجاوب مع رغبة الحكومة العراقية في تلك المسألة حيث أخبره بأنه علم من المراسلات السابقة بأن آخر مرحلة توقفت عندها المسألة موضوع البحث ، هو أن الحكومة العراقية طلبت من المندوب السامي في آب ١٩٢٧ ان يفتح الحكومة البريطانية بشأنها مرة أخرى ، وأن الحكومة العراقية ظلت تنتظر ، منذ ذلك التاريخ ، نتيجة تلك المفاتحة ، في حين لم يرد الجواب لحد الآن ( ٣ )

( ١ ) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب السامي ( يانغ ) في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ( ورقة / ١٢ و ١١ ) .

( ٢ ) عن كتاب سري من وزير المالية الى السعدون بتاريخ ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٣٠٧٠ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ، ( ورقة / ١٢ ) .

( ٣ ) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ . م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ، ( ورقة / ١١ و ١٢ ) .



ان ابرز ما يلاحظ على الكتاب السري الذي أرسله السعدون الى وكيل المندوب في ١٥ تشرين الاول ١٩٢٩ م هو تضمنه قرار الوزارة في مسألة اعفاء الشيخين دونما انتظار لما سترسمه السياسة البريطانية ، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على رغبة الوزارة في وضع حد للتدخل البريطاني في شؤون سياستها ، فقد اختتم السعدون كتابه المذكور قائلا : « لا يسع الحكومة العراقية بالنظر الى الاسباب السالفة الذكر ان تسمح بالاستمرار على اعفاء بساتين الشيخين من الضرائب وقد اتخذت القرار الآتي : ( أ ) ان الاستمرار على الاعفاء امر لا يسوغه القانون . ( ب ) الاعياز الى وزارة المالية بان تصدر التعليمات اللازمة الى موظفي المالية لجباية الرسوم موضوع البحث ابتداء من اوائل سنة ١٩٣٠م المالية . ( ج ) ان يبلغ الشيخان المذكوران ان الحكومة العراقية قامت لحد الآن حسب وسعها بتنفيذ وعد الاعفاء المعطى لهما وانه يستحيل عليها الاستمرار على تنفيذ ذلك الوعد من دون خرق احكام القانون الاساسي » ( ١ ) . حاول وكيل المندوب السامي ( يانغ ) في ١٩ تشرين اول ١٩٢٩ م ان يوضح للسعدون بان صلة الحكومة البريطانية بندايات الحكومة العراقية المتعلقة بطلب الغاء اعفاء الشيخين من الضرائب لم تقف عند ندايتها في آب ١٩٢٧م ، فبين للسعدون بان المسألة قد عولجت في اواخر ذلك العام وذلك خلال مفاوضات معاهدة ١٩٢٧م التي دارت في لندن ، وانها قد درجت وقتذاك في كتاب يشتمل على قائمة بتعهدات بريطانيا الدولية فيما يخص العراق ، وقد أعطي ذلك الكتاب الى جعفر العسكري ( رئيس الوزراء ) ، ولما لم يعترض مندوبو العراق يومئذ على تلك التعهدات الدولية ، التي كان من بينها مسألة اعفاء الشيخين ، فقد اعتقدت الحكومة البريطانية ان الحكومة العراقية قد قبلت بها . ثم اضاف ( يانغ ) بان المسألة لم تقف عند ذلك الحد ايضا ، ففي ٨ تموز ١٩٢٩ وجه ( كلبرت كلايتون ) الى حكومته كتابا تناول فيه المسألة من جميع اطرافها وذلك عندما اعترضت الحكومة العراقية مرة أخرى على ذلك الاعفاء ، وان تفاصيل أخرى حول المسألة قدمت الى وزير المستعمرات في رسالة مؤرخة ٣٠ ايلول ١٩٢٩م وهو ينتظر الجواب عليها الآن . اما ما يتعلق بالاجراءات التي اتخذها ( يانغ ) بعد تسلمه لكتاب السعدون المؤرخ ( ١٥/١٠/١٩٢٩ ) فقد بين للسعدون بأنه كتب الى وزير المستعمرات يسأله اذا كان في الامكان الاسراع بالرد ، وعليه فهو يجد من المناسب انتظار آراء الحكومة البريطانية التي يمكن ان تصل عما قريب ، قبل ان تتخذ الحكومة العراقية أي

(١) عن كتاب سري من السعدون الى وكيل المندوب السامي في ١٥/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٦٦ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيخي المحبرة والكويت ، رقم م/١٢ ( ورقة ١١ و ١٢ )



تدبير ( ١ ) . اقنع الايضاح الذي قدمه وكيل المندوب ( يانغ ) السعدون بانتظار آراء الحكومة البريطانية خاصة وانه لم يكن لدى ( يانغ ) من الصلاحيات بصفته وكيلاً للمندوب السامي ما تجعله قادراً على تحديد موقف معين من تلك المسألة ( ٢ ) على أي حال ، وضع انتحار السعدون بعد أقل من شهر واحد حداً لانقضائه ، فظلت المسألة معلقة كالمسائل الأخرى إلا انها أعطت دليلاً على سعي السعدون لاعادة بعض الحقوق العراقية التي كان يعتبرها حقوقاً ضائعة .

#### ٤ - العلاقة مع شركة نفط العراق :

كانت شركة نفط العراق ( شركة النفط التركية سابقاً ) قد حصلت ، كما علمنا ، على امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل في ١٤ آذار ١٩٢٥ ( ٢ ) ، وقد استمرت بعد ذلك في الحفر لانتقاء ( ٢٥ ) قطعة من الأرض تستغلها لاستخراج النفط وفقاً لأحكام الامتياز ، وبالرغم من حصول الشركة على فترات إضافية للفترة التي كان من المفروض أن تنجز عملها خلالها ، فإن الشركة لم تكن قد أنجزت عملها بعد حين تشكلت الوزارة السعدونية الرابعة . كانت الشركة قبل تشكيل الوزارة السعدونية الرابعة لا تزال تطالب بعقد « مقابلة إضافية » يتم بموجبها تمديد فترة انتقاء القطع لخمس سنوات أخرى ، في حين كانت الوزارة السعدونية الثالثة ، التي استقالت في ٢٠ كانون ثاني ١٩٢٩ م ، قد وافقت فقط على تمديد لفترة أربعة أشهر اعتباراً من ١١/٦/١٩٢٨ ( ٤ ) . من ناحية أخرى كان رئيس الشركة ( جون كادمن ) قد طلب إلى جعفر العسكري ( ممثل الحكومة العراقية في لندن ) مفاتيح حكومته برغبة الشركة في إجراء مفاوضات جديدة لعقد امتياز يحل محل الامتياز القديم وذلك في ضوء الأسس التالية :

« أولاً : اعطاء الشركة منطقة أوسع من المنطقة المحددة في الامتياز الحاضر وإن تكون الحكومة العراقية حرة في اعطاء المناطق الأخرى لمن تريد بالشروط التي تستحسنها .

( ١ ) عن كتاب سري من وكيل المعتمد ( هيربرت يانغ ) إلى السعدون في ١٩/١٠/١٩٢٩ ، رقم بي . او . ٥٢٨/ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف قضية رسوم شيوخ المحمرة والكويت ، رقم م/١٢ ( ورقة / ١٦ و ١٧ ) .

( ٢ ) يعتبر لونكريك الفترة بين وفاة ( كلبرت كلايتون ) ، في ١١ / ايلول / ١٩٢٩ ، ومجيء ( فرانسيس همفريز ) كمندوب سامي أصيل في ١٠/١٢/١٩٢٩ ، فترة خلى فيها منصب المندوب السامي ممن يشغله ، وقد أثر ذلك في اسراع تطور العلاقات بين بريطانيا والعراق .

( ٣ ) راجع : ص ٢٢٨ .

( ٤ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية أو شركة نفط العراق ، رقم م/٢/٢ ( ورقة /

ثانيا : ان تدفع الشركة سنويا مقدارا من المبالغ كبذل ايجار لهذه المنطقة الخارجة عن منطقة الامتياز الحاضر على ان يدمج البذل المذكور بحصة الحكومة عندما يستثمر النفط وتصبح حصة الحكومة أكثر من بدل الايجار .

ثالثا : تتعهد الشركة في أن تبأشر في انشاء أنابيب النفط الى البحر الابيض المتوسط في خلال سنتين من تاريخ التوقيع على الاتفاقية الجديدة ، ( ١ )

في ١٩٢٩/٨/١ أحال جعفر العسكري طلب الشركة الى الحكومة العراقية ولما لم تستمر الوزارة السويدية في الحكم فقد بيتت طلبات الشركة لتكون من مهام السعدون في وزارته الرابعة التي حددت يوم ١٩٢٩/١٠/٦ م موعدا للنظر فيها . في ذلك اليوم تداول مجلس الوزراء في طلبات الشركة وقرر ، بالنسبة لطلب التمديد ، بأن الحكومة العراقية غير مستعدة للنظر في مسألة تمديد مدة انتقاء القطع ، الا انه بنفس الوقت وافق السعدون ، بناء على اقتراح وزير المواصلات والاشغال ، على اعتبار أن فترة التمديد السابقة ، البالغة أربعة أشهر اعتبارا من ١٩٢٨/١١/٦ ، لم تنته بعد ، وذلك على أساس عدم حساب بعض الفترة التي مرت بعد التاريخ المذكور ، وقرر أن تنتهي بقية مدة الاربعة أشهر المذكورة في ١٩٢٩/١١/٢١ م وأن على الشركة أن تنتقي قطعها خلال تلك الفترة . أما ما يخص رغبة الشركة في الحصول على امتياز جديد فقد قرر المجلس في البداية أن تتقدم الشركة باقتراحات تحريرية الى وزارة المواصلات والاشغال ( ٢ )

فأرسل وزير المواصلات والاشغال كتابا سريا الى الشركة بتاريخ ١٩٢٩/١٠/١٢ م طلب اليها تحرير طلبها المتعلق بتعديل الامتياز القديم ، كما أكد عليها ضرورة انها عملها المتعلق بانتقاء القطع قبل ١٩٢٩/١١/٢١ م فيما لو لم تتوصل الشركة الى تغيير جديد في الامتياز السابق في ضوء التعديلات التي ترغبها ، وذلك على أساس أن بعض الشركات تلج على الحكومة العراقية في سبيل الحصول على امتيازات للتنقيب عن النفط ضمن أراضي لوأسي بغداد والموصل أيضا . جاء جواب شركة نفط العراق المتعلق بطلب الحصول على امتياز جديد ، في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، يقترح اجراء التعديلات الآتية في امتياز ١٤ آذار ١٩٢٥ م :

---

( ١ ) عن كتاب مفوضية العراق الملكية في لندن الى وزارة الخارجية بتاريخ ١٩٢٩/٨/١ ، مرقم ٥٦٧ .

( ٢ ) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ ( ورقة ٢٨ ) .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ ، جلسة ١٩٢٩/١٠/٦ م ( ورقة ٢٤ ) .

( ٣ ) عن كتاب سري من شركة النفط العراقية الى وزير المواصلات والاشغال في ١٩٢٩/١٠/٢٤ ، مرقم ١٩٦٠ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ ( ورقة ٤٨ ) .



أولا : التنازل عن حقوق الشركة الحالية القاضية بالاشتراك في حواصل امتيازها على ولايتي الموصل وبغداد ، والتنازل عن ٨٨٪ من هذه المناطق مقابل منحها حقوقا مطلقة لاستثمار بقية الـ ١٢٪ أو نحو ١٠ر٠٠٠ ميل مربع .

ثانيا : انتقاء الـ ١٠ر٠٠٠ ميل مربع في غضون أسبوع واحد من تاريخ إبرام المقابلة ويكون للحكومة حرية مطلقة للتصرف ببقية أراضي العراق وبجميع الحواصل المتأتية من الامتياز لبقية تلك الأراضي .

ثالثا : قبول الشركة على نفسها التعهدات الإضافية الآتية:

أ - أن تدفع الى الحكومة ايجارا سنويا قدره ١ر٠٠٠ر٠٠٠ ليرة انكليزية ابتداء من أول كانون ثاني ١٩٣٠ م على أن يحسم هذا الاجار من حصة الحكومة التي تستحق فيما بعد .

ب - أن تشرع في تاريخ لا يتأخر عن ١٤ آذار ١٩٣٢ بإنشاء خط أنابيب الى البحر المتوسط لا يقل مقدار استيعابه عن ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ طن من الزيت في السنة .

ج - أن تتعهد بالقيام بحفريات تزيد بمقدار ٥٠٪ على مقدار الحفر المنصوص عليه في المادة الخامسة من مقاولتها .

بعد أن عرضت الشركة التعديلات المذكورة وعدت بأنها اذا ما حصلت على موافقة الحكومة العراقية مبدئيا عليها ، فانها ستحذف الاحكام المتعلقة بـ « المقابلة الإضافية » المنصوص عليها في المادة الثالثة من الامتياز القديم ( ١ ) . وبعد التدقيق في اقتراحات الشركة رفع وزير الاشغال والمواصلات ( محمد أمين زكي ) الى سكرتير مجلس الوزراء كتابا في ٥/١١/١٩٢٩ م أوضح فيه بأنه دقق اقتراحات الشركة ووجد بأنها أقل فائدة للعراق من الاقتراحات التي عرضها جعفر العسكري ( وزير العراق المفوض في لندن ) على وزارة الخارجية في ١/٨/١٩٢٩ ، كما انها لا تبين عما اذا كانت الشركة ستنتقي قطعة أرض واحدة مساحتها ١٠ر٠٠٠ ميل مربع أو قطعا متعددة صغيرة مجموع مساحتها ١٠ر٠٠٠ ميل مربع ، فبين بأنه اذا كان في نية الشركة انتقاء قطع عديدة صغيرة مجموع مساحتها ١٠ر٠٠٠ ميل مربع فانه يعارض كل المعارضة ذلك الاقتراح على أساس انه سيمكن الشركة من اختيار احسن وأثمر الطبقات النفطية الموجودة في العراق ولم تترك الا المناطق العديمة الفائدة ، فاقترح ان يطلب من الشركة أن تبين بأسرع وقت عما اذا كانت تنوي اختيار المساحة المذكورة في قطعة واحدة أو عدة مناطق

( ١ ) عن كتاب سري من شركة النفط العراقية الى وزير المواصلات والاشغال في ٢٤/١٠/١٩٢٩ م .  
رقم ١٩٦٠ .

صغيرة . وحين تناول ( بدل الايجار ) بين بأنه يختلف اختلافا بينا عن الاقتراح الذي عرضته الشركة بواسطة جعفر العسكري في ١٩٢٩/٨/١ لان المبلغ المراد دفعه سنويا هو بمثابة سلفة تخصم من حصة الحكومة المستحقة في المستقبل وليس ايجارا قطعيا يندمج بحصة الحكومة العراقية عند استحقاقها ، ولذلك فان الاقتراح عديم الفائدة بالنسبة للعراق . تناول الوزير ايضا مسألة انشاء خط الانابيب فبين أن ذلك الاقتراح مرضي وان مطالعته الوحيدة عليه هي وجوب ذكر تاريخ اكماله اضافة الى تاريخ الشروع بانشائه ، اما التعهدات المقترحة حول عمليات الحفر فقد وجدها الوزير غير كافية لمساحة تبلغ ١٠٠٠٠ ميل مربع . وفيما يتعلق بالاقتراحات ككل أوضح الوزير بأنها جاءت مجردة عن أية اشارة حول تعديل قاعدة الاسعار التي يتم بموجبها بيع المنتجات النفطية في العراق ، وعن أية اشارة تتعلق بانشاء السكة الحديدية الى ساحل البحر المتوسط ، وأضاف بأنه بناء على الاسباب التي أوردها فان اقتراحات الشركة غير مرضية وغير كافية (١)

خلال دراسة وزارة الاشغال والمواصلات لاقتراحات الشركة المتعلقة بالامتياز الجديد ، وصل الى الحكومة العراقية في ٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ جواب الشركة المتعلق بطلب التمديد ، تبين فيه عدم موافقتها على جعل يوم ١٩٢٩/١١/٢١ آخر موعد لانتقاء قطع الاراضي وتصر على عقد « المقالة الاضافية » على أساس ان « شرط أساسي أولي . . وما لم يتم عقدها فمما لا ريب فيه أن الشركة لا تتمكن من القيام على ما يرام بمتعهداتها المتعددة » (٢) أوضحت الشركة بأن انتقاء احدى عشر قطعة في منطقة بابا كركر ( في كركوك ) سيتم خلال المدة التي حددتها الحكومة العراقية ، أي حتى ١٩٢٩/١١/٢١ ، الا انها ستخبر الحكومة العراقية فيما بعد عن انتقاء القطع الباقية بعد عقد « المقالة الاضافية » (٣) درست الوزارة السعدونية الرابعة جواب الشركة الاخير كما درست ملاحظات وزير المواصلات والاشغال ، وبعثت تخبر الشركة بأن انتقاء قطع الاراضي ليس له علاقه

(١) عن كتاب وزير المواصلات والاشغال محمد امين زكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٢٩ ، رقم ٤٧٦ .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١١/٢ ( ورقة /٩ و ٥٠ ) .

(٢) عن كتاب سري ومستعجل من السعدون الى ( يانغ ) في ١٩٢٩/١١/٩ ، رقم ٢٧١٩ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية او شركة نفط العراق ، رقم ص ٢/٣ ( ورقة /٧٠ ) .

(٣) عن كتاب سري ومستعجل من السعدون الى ( يانغ ) في ١٩٢٩/١١/٩ ، رقم ٢٧١٩ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف شركة النفط التركية او شركة نفط العراق ، رقم ص ٢/٣ ( ورقة /٧٠ ) .



بتوقيع ، المقالة الاضافية (١) الا ان الشركة اصرت على موقفها ، وعند ذاك بعث السعدون بكتاب سري ومستعجل الى وكيل المندوب السامي ( يانغ ) في ٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، أي قبل انتحاره بأربعة أيام ، بين له فيه بأنه يظهر للحكومة العراقية أن خطة الشركة لا يقصد بها الا « المماثلة والتسوية » في انجاز التعهدات المفروضة عليها ، ولذلك فالحكومة العراقية تجد نفسها مضطرة للرجوع الى نص الفقرة الاولى من المادة الخامسة من الامتياز ، اي انه اذا لم تقم الشركة بالتعهدات المنصوص عليها في تلك المادة في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٩م فإن الحكومة ستعلن أن الاتفاقية أصبحت ملغاة (٢) . كان السعدون يدرك مدى ما سيسببه موقفه من الشركة من حرجة للحكومة العراقية ، فقد بين لوكيل المندوب السامي في نهاية كتابه المذكور : « ان شركة النفط العراقية شركة بريطانية ولكنها لما كانت مؤلفة من جماعات دولية فإن كل اختلاف بينها وبين الحكومة العراقية من المحتمل أن يؤدي الى مشاكل دولية (٢) . الا أن السعدون مع ادراكه لخطورة الموقف ، عقد جلسة لمجلس الوزراء في ١٢/١١/١٩٢٩ م ، أي قبل انتحاره بيوم واحد ، وقرر أن ترسل وزارة المواصلات والاشغال الجواب الاتي : « اذا كان للشركة اقتراحات مقبولة غير التي قدمتها فيما يتعلق بتعديل الامتياز فلا مانع لدينا عن تقديمها حتى بعد أن يتم انتقاء الـ ٢٤ قطعة وفقا لنص الامتياز وفي المدة المضروبة في كتابنا ٠٠ والوزارة متمسكة بما جاء في كتابها ولا أرى مع الاسف مجالا لان أزيد شيئا جديدا (٤) . في الوقت الذي يبرز فيه موقف الوزارة السعدونية من اقتراحات شركة نفط العراق حرصها على عدم التفريط بحقوق العراق الاقتصادية ، كان لا بد أن يفسر ذلك الموقف من قبل السلطات البريطانية على انه محاولة لعاقة المصالح البريطانية في العراق ، وعلى هذا الاساس يمكن أن تعتبر علاقة الوزارة بشركة نفط العراق عاملا آخر في زيادة الجفاء بين السعدون والانكليز .

#### ٥ - الديون العثمانية :

ان أبرز ما يلاحظ على الوزارة السعدونية الرابعة ، في علاقاتها مع مجلس الديون العثماني (٥) حول طريقة تصفية حصة العراق من الديون العثمانية

(١) عن كتاب سري ومستعجل من السعدون الى ( يانغ ) من ١٩٢٩/١١/٩ . مرقم ٢٧١٩ . م. و ، ملفات البلاط . ملف شركة النفط التركية أو شركة نفط العراق ، رقم ص ٢/٢ ( ورقة / ٧٠ ) .

(٢) ن . م .

(٣) ن . م .

(٤) م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج ١١/٢ . جلسة ١٩٢٩/١١/١٢ ، ( ورقة / ٢٥ ) .

(٥) فيما يتعلق بمجلس الديون العثماني ، راجع : ص ٢٨٢

العامه ، هي جديتها في العمل على تسديد تلك الحصة وعدم فسح المجال لجعلها فرصة لمناورات سياسية قد تؤثر في شكل المعاهدة التي سيتم عقدها بين العراق وبريطانيا ، ففي ٢٠/١٠/١٩٢٩ م رفع ياسين الهاشمي ( وزير المالية ) كتابا الى سكرتير مجلس الوزراء ، يخبره فيه بأن السكرتير المالي للمندوب السامي قد وجه اليه كتابا يبين فيه بان مجلس الديون العثماني يشترط أن تدفع اليه الحكومة العراقية نحو ١٤١ ألف ليرة انكليزية في ١/١١/١٩٢٩ ، وذلك عن لقسطين المستحقين في آذار ١٩٢٨ وآذار ١٩٢٩ وهذا المبلغ ضمنه فائدة بمعدل ٥٪ في السنة ، وان تتخذ الحكومة العراقية - اذا أمكن - التدابير اللازمة لان تدفع اليه في ١/١١/١٩٢٩ م القسط الثالث المستحق في آذار ١٩٣٠ والبالغ نحو ( ٦٦ ) ألف ليرة انكليزية بعد أن يخصم الفرق في الفائدة المستحقة على المدة المذكورة ، وأن تسن الحكومة العراقية قانونا وفق المادة ١٠٣ من القانون الاساسي ينص على تجهيز الاموال اللازمة للاقساط الباقية ، وأن تصدر الحكومة العراقية سندات خزينة لقاء الاقساط المذكورة - بشكل سوف يتفق عليه - بحيث يمكن لمجلس الديون أن ينزلها في الاسواق المالية ، كما أن على الحكومة العراقية أن تدفع ٣١٥٠ ليرة انكليزية كاعانة لسد نفقات مجلس الديون ( ١ ) . جاءت مطالب مجلس الديون العثماني كعادتها في وقت لم تكن تسمح فيه أوضاع العراق المالية بتسديد مثل تلك المبالغ ، فبالإضافة الى الازمة المالية المستعصية التي رافقت ظهور الدولة العراقية ، والالتزامات المالية الكثيرة التي فرضتها معاهدة ١٩٢٢م ، شهد العراق في ١٩٢٩ ظروفنا اقتصادية صعبة زادت في حرجة الوضع المالي للحكومة العراقية ، فمن جهة حدث فيضان مدمر ، ومن جهة أخرى لم تسلم الحاصلات العراقية من الآفات الطبيعية وتوقف التصريف وهبوط الاسعار ( ٢ ) ولكن مع وجود تلك الاوضاع ، قررت الوزارة السعدونية في ٢٤/١٠/١٩٢٩ قبول الشروط التي أملاها مجلس الديون كتسوية نهائية ، وطلبت الى وزارة المالية احضار لائحة قانونية تخول الحكومة العراقية تنفيذها ( ٢ ) . وكانت الوزارة تشعر بأن تسديد تلك المبالغ سيزيح عن كاهل العراق اعباءا مالية تزداد يوما بعد يوم ، بالإضافة الى ما تطوى تحتها من ضغوط سياسية على الحكومة العراقية ، ولذلك قدمت الوزارة مساعيها المتعلقة بالدين العثماني كبشرى لمجلس

- ( ١ ) عن كتاب وزير المالية الى سكرتير مجلس الوزراء في ٢٠/١٠/١٩٢٩ ، مرقم م/٢٢٢٥ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ ( ورقة / ١٥٥ ) .  
( ٢ ) حول الاوضاع الاقتصادية التي ورثتها الوزارة السعدونية الرابعة راجع :  
خطاب العرش الذي القاه الملك في مجلس النواب في ٢/ تشرين الثاني / ١٩٢٩ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس الامة ، رقم ب/٢/١ ( ورقة / ١٩ ) ،  
كذلك :

- ( ٣ ) م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج/١٠/٢ .  
جلسة ٢٤/١٠/١٩٢٩ ( ورقة / ١٥٢ ) .



النواب في ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م حين صرح الملك : « ان المفاوضات التي قامت بها حكومتي منذ ١٩٢٧م حول عملية تصفية الديون العثمانية العامة قد انتهت وستقدم لكم حكومتي المعلومات اللازمة مع اللوائح القانونية الخاصة بها » (١) . وبغض النظر عن تطورات مسألة الدين العثماني بعد انتحار السعدون فان سعي السعدون الى حسم المسألة على تلك الصورة كان جزءا من سياستنا الرامية الى تهيئة العراق للوضع الاستقلالي الذي كان يسعى اليه .  
الوضع السياسي العام للوزارة :

بالرغم من أن الوزارة السعدونية الرابعة لم تشهد بدء مفاوضات المعاهدة التي نص عليها تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م (٢) ، الا ان تحركات السعدون خلال عمر وزارته القصير ، الذي استمر ( ٥٥ ) يوما فقط ، أعطت للسلطات البريطانية انطباعا بأنه لم يعد الرجل الأكثر تعاونا مع الانكليز ، ولذلك اقترنت التدابير التي اتخذها بمعارضة السلطات البريطانية (٢) أو تبنيها موقفا سلبيّا تجاهها . من جهة أخرى ، ولسوء حظ السعدون ، أن الرأي العام العراقي لم يرتفع الى مستوى الاحداث التي كان يعيشها السعدون ، فقد قابل الوزارة السعدونية الرابعة بعدم الارتياح والتشكك في امكانية تحقيقها للاهداف الوطنية لانها اعتمدت التصريح البريطاني في سياستها المقبلة مع الانكليز ، ذلك التصريح الذي وجده الرأي العام لا يزيد عن كونه وعدا كسائر الوعود التي قد تتنصل عنه الحكومة البريطانية متى شاءت ، فهو ليس كافيا لان يعيد السعدون تشكيل الوزارة بعد أن وعد بعدم تشكيل أية وزارة قبل أن تستجيب بريطانيا للمطالب العراقية (٤)

الى جانب السلطات البريطانية والرأي العام ، كسببين معيقين لسياسة السعدون في وزارته الاخيرة ، كانت هناك أسباب شجعت السعدون على الاستمرار في العمل حتى ١٣/١١/١٩٢٩م :

- (١) كانت الوزارة ، حسب الاصول المتبعة ، هي التي هيات خطاب العرش الذي القاه الملك في ١٩٢٩/١١/٢ .
- راجع : م . و ، ملفات البلاط ، ملف المعاهدة العراقية البريطانية ، رقم ج ٩/ (مفتوح في ٢١/٤/١٩٢٩ - ١٩٢٩/١١/٢٣ م ) ( وثيقة ٢٥/ و ٢٧ ) .
- (٢) بدأت مفاوضات المعاهدة في اول نيسان ١٩٣٠ ، وصادق عليها مجلس الوزراء في ٢٨/نيسان ١٩٣٠/ ، ووقع عليها كل من نوري السعيد والمندوب السامي ، في ٣٠/حزيران/١٩٣٠ م . Ireland, op. cit., P. 414.
- (٣) يقول القصاب : « حينما علم الانكليز بمنهاج الوزارة اخذوا يعارضون بكل شيء ويطلبون من الوزارة تنفيذ المستحيلات » .
- القصاب - عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
- (٤) صوت العراق : ١٩ و ٢١ /٩/١٩٢٩ م ، الوطن : ١٩٢٩/١٢/٢٢ ، نداء الشعب : ٢٠ . ١٩٢٩/٩/

#### أولاً - تأييد البرلمان :

ضمن السعدون في وزارته الأخيرة تأييد البرلمان لسياسته عن طريق الاكثريّة البرلمانية التي ظل يتمتع بها حزب التقدم . فالجلسة البرلمانية الاعتيادية الخامسة التي كانت ستبدأ في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٩م ان هي الا استمرار للبرلمان الذي حشده السعدون باكثريّة من حزب التقدم خلال انتخابات عام ١٩٢٨م وهذا معناه ان كل التدابير التي ستخذها الوزارة ستكون مقرونة بموافقة البرلمان عليها عن طريق الاكثريّة التي يشكلها حزب التقدم داخل البرلمان ، ذلك ان من عادة السعدون أنه لا يطرح قرارا داخل البرلمان (١) الا بعد أن يأخذ رأي حزب التقدم مسبقا فيه .

#### ثانياً - تأييد البلاط :

لم تشهد فترة الوزارة السعدونية الرابعة أي اختلاف في وجهات النظر بين البلاط والوزارة حول السياسة التي رسمت استنادا لتصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م، وكل ما عثر عليه المؤلف خلال تلك الفترة هو احتجاج البلاط على عدم وصول نسخ بعض المراسلات التي كانت تتم بين الوزارات أو بينها وبين السلطات البريطانية (٢) . ويقول الحسني بخصوص علاقة السعدون بالملك فيصل في تلك الفترة : « بعد أن فتحت المفاوضات على أساس انتهاء الانتداب أصبح - أي السعدون - متفقا في الرأي مع البلاط ، على وجوب عقد المعاهدة (٢) » . وعلى هذا فان ما يورده كل من علي الشرقي وخيري أمين العمري من أن الملك فيصل كان يكن بغضا للسعدون ويعمل على اعاقه مسيرته في الخفاء (٤) ، ليس له نصيب من الواقع . ويبدو أن علي الشرقي قد انطلق في تصوراته من روايت شخصيّة كان قد تركها تصرف الملك تجاهه ، اذ أن الملك أمر بوضعه في عضوية ( مجلس التمييز الشرعي الجعفري ) بينما أراد السعدون تحقيق رغبته في أن يكون نائبا ، وقد وصف علي الشرقي وجوده في عضوية التمييز على أنه سجن مظلم . أما العمري فيبدو أنه لم يضع حدا للخلاف الذي ظهر بين الملك والسعدون في ١٩٢٦ ثم انتهى في ١٩٢٨ م حين أيد الملك التعديلات التي أرادت وزارة السعدون ادخالها على الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) .

- (١) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج .. ، ج ١ ، ص ١٢٨ .
- (٢) من كتاب من البلاط الملكي الى مجلس الوزراء في ١١/تشرين ثاني ١٩٢٩ ، بدون رقم . م . و ، ملفات البلاط ، ملف ( متفرقة ) رقم ج ، ( مفتوح في ١٢/٣١ - ١٩٢٢/٣/٥ ) ( ورقة ٤٨ ) .
- (٣) الحسني - عبد الرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث : ص ١٧٢ .
- (٤) الشرقي ، علي ، الاحلام ، ص ١٦٤ ، العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢١٦ .



كان تأييد البلاط الملكي للوزارة أو على الأقل وقوفه على الحباد ، ضروريا اذا علمنا ان معظم الوزارات العراقية الثمانية التي سبقت وزارة السعدون الرابعة كانت قد استقالت نتيجة لسحب الملك ثقته منها ( ١ ) . وأقرب دليل على قوة الدعم الذي يقدمه تأييد البلاط لسياسة الوزارة هو استمرار البلاد بلا وزارة لفترة ( ٩١ يوما ) بعد استقالة وزارة السعدون الثالثة في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ بالرغم من جهود السلطات البريطانية لتشكيل وزارة أخرى . ويمكن القول بان موقف السعدون في كانون الثاني ١٩٢٩م ، الذي قام على أساس عدم تشكيل وزارة تتحمل المسؤولية الا اذا استجابت الحكومة البريطانية للمطالب العراقية ، لم يكن ليكتب له ذلك العمر الطويل الذي يعد شاذا في تاريخ الحكومات لولا تأييد الملك ، فقد كان بمقدور الملك لو لم يكن مؤيدا لموقف السعدون أن يسند رئاسة الوزارة الى جعفر العسكري ، أو نوري السعيد اللذان كانا لا يترددان في تنفيذ سياسة البلاط ( ٢ ) . ويمكن القول أنه يرجع تأييد الملك فيصل لسياسة السعدون الى تشابه نظرة الاثنين لما يجب أن تكون عليه العلاقات العراقية - البريطانية ، ففي الوقت الذي كانت فيه سياسة السعدون قائمة على أن لا سبيل لتقدم العراق من غير أن تأخذ بريطانيا بيده ، لانه دوله حديثة التكوين محاطة بدول تطمع فيه وليس له من الامكانيات المادية ما يجعله قادرا على التغلب على مشاكله ( ٣ ) . كانت نظرة الملك أيضا قائمة على ذلك الاساس ( ٤ ) . فالعامل المشترك بينهما اذن هو الاتفاق على أن العراق لم يكن مهيئاً لمواجهة مشاكله ، أما كيف يتهيأ العراق ؟ فقد أثبتت مفاوضات الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) في ١٩٢٨ تشابه نظرتيهما بأن هذا التهيؤ ينبغي أن يتم عن طريق التطور المرحلي للعلاقات العراقية - البريطانية الذي يعني ضمنا ، في نظرهما ، تخلص العراق تدريجيا من القيود التي فرضتها عليه تلك العلاقات . ولما لم يتوفقا في تلك السياسة نتيجة لعدم جدية الحكومة البريطانية في السير في طريق التطور المرحلي للعلاقات العراقية - الانكليزية ، حاولا اختصار الطريق بالتاكيد على دخول العراق عصبة الامم وانهاء احكام

( ١ ) يقول ايرلند ، ان معظم الوزارات التي استقالت خلال حكم الملك فيصل الاول ١٩٢١ - ١٩٢٢ كان بسبب رغبته في تبديلها ، او لاعتقاده . انها غير حائزة على ثقته .

Ireland, op. cit., P. 422.

( ٢ ) حول مبول ( جعفر العسكري ونوري السعيد ) السياسية ، راجع :

العمرى - خير الدين ، مقدمات ونتائج . . ، ج ١ ، ص ٥٠ - ٥١ .

( ٣ ) راجع : ص ٩١ .

( ٤ ) راجع حديث الملك فيصل مع مندوبي المجلس التأسيسي في ١٩٢٤ م .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف اذاعات سياسية ، رقم س / ١٥ ( ورقة ١ / ٢ ) .

معاهدة ١٩٢٢ وبناء علاقة مع بريطانيا قائمة على التحالف بين الدولتين . ان اوضح ما يلاحظ على العلاقة بين الملك والسعدون خلال عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ هو تعاونهما في الوصول الى الهدف السياسي رغم الدلائل التي كانت تشير الى صعوبة تعاون الاثنين . فبالاضافة الى موقف الملك من الوزارة السعدونية الاولى ، حين اضطرها الى الاستقالة رغبة في تحسين الموقف مع الشيعة الذين سخطوا على اجراءات السعدون بنفيه رجال الدين ، وبالإضافة للخلاف الذي ظهر بين الملك والسعدون في ١٩٢٦ عندما خالف السعدون بعض توجيهات البلاط ، كان لا بد للملك ان يخشى السعدون لما يحمله من صفات تؤهله ان يتبوا عرش العراق ، فهو بالاضافة الى انتمائه لعائلة آل السعدون المعروفة ظل حتى ١٩٢٨ حائزا على رضا الانكليز وثقتهم . وبالنسبة للسعدون فانه لم يعتبر نفسه أقل من الملك الذي كان الى جانبه في مجلس المبعوثان العثماني ، ولكن ذلك الشعور ، الذي لم يكن يتحمله الملك لم يرافقه رغبة السعدون في ان يحل محل الملك (١) . يذكر توفيق عبدالكريم السعدون : « كنت أعيش مع السعدون في نفس البيت ، وكنت موضع أسرارهم الخاصة ، وكلم من مرة أخبرني بأن المندوب السامي سألني ما اذا كان يرغب في ان يتولى عرش العراق . . . ولكنه يرفض » (٢) . لقد جاء السعدون الى الحكم بعقلية بدوية تحمل مكارم الاخلاق والتواضع الى جانب القدرة على ادراك المواقف ومواجهتها بهدوء (٣) . وفي المقابل تمتع الملك بشخصية قوية الحجة حاضرة الذهن تجيد فن الدبلوماسية والحوار (٤) . ولذلك حين شعر الاثنان بمناورات السلطات البريطانية ، التي حاولت ان تبرز السعدون أحيانا كبديل لفیصل (٥) ، تغلبا على تلك المناورات بدهاء فيصل وسمو أخلاق السعدون ، خاصة وقد اتفقت أهدافهما في السياسة العامة .

### ثالثا - تحسن العلاقات مع الدول المجاورة :

اذا كانت الوزارات السعدونية السابقة قد شهدت سوء العلاقات مع دولة أكثر من الدول المجاورة للعراق والتي كانت تنذر أحيانا بنشوب الحرب ، وتؤدي الى لين موقف الحكومة العراقية في علاقاتها مع الانكليز عندما تحس بحاجة الحراب البريطانية لحماية حدودها ، فان الوزارة السعدونية الاخيرة بدأت أعمالها

(١) عن رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٨/٢/١٩٧٥ .

(٢) مقابلة شخصية مع توفيق عبد الكريم السعدون بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٤ .

(٣) مقابلة شخصية مع محمود رافع بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٦ .

(٤) يذكر سليمان موسى : « تدل الوثائق التي بين ايدينا ان فيصل كان كفوفا في القيام بمهمته وكان مدافعا قوي الحجة حاضر الذهن يجيد فن الدبلوماسية والحوار » .

سليمان موسى ، المراسلات التاريخية ، ١٩١٩ ( الثورة العربية الكبرى ) ، ص ٢٠ ، ط ١

( عمان - ١٩٧٥ ) ، ص ٧ .

(٥) كنه - خليل ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .



في وقت تحسنت فيه علاقات العراق مع الدول المجاورة . فاعلان الحكومة البريطانية في آذار ١٩٢٩ عن استعدادها لالغاء الاتفاقية العلية التي لم تنح للرعايا الايرانيين فرصة التمتع بامتيازات مشابهة للامتيازات التي كان يتمتع بها غيرهم في العراق ، وابلاغها المجلس الايراني عن عزمها لايجاد تسوية جديدة فيما يتعلق بالحقوق الملاحية في شط العرب ، ثم حاجة الحكومتين ( العراقية والايروانية ) الاقتصادية لايجاد علاقات طيبة بينهما ، كل ذلك أدى الى اعتراف ايران بالعراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٩ (١) واضطراد توثيق العلاقات بين الطرفين ، ففي ١٥ تموز ١٩٢٩م وصل الى العراق اول ممثل سياسي فوق العادة لدولة ايران ( غناية الله خان سميعي ) (٢) الذي تبادل مع توفيق السويدي في ١١ آب ١٩٢٩ توقيع اتفاقية مؤقتة لتحديد العلاقات بين العراق وايران ، كخطوة أولى لعقد معاهدة دائمة بينهما (٣) ، وقد تبع عقد اتفاقية ١١ آب ١٩٢٩ محاولات لتصفية مشاكل الماضي وترسيخ العلاقات الجيدة التي شهدت الوزارة السعودية الرابعة منها محاولات وزارة الخارجية العراقية لتأسيس مفوضية وقنصليات عراقية في ايران بسبب كثرة المصالح العراقية هناك ، وبسبب اعتراف ايران بالعراق . كما شهدت من الجهة الاخرى أوراق اعتماد القناصل ونواب القناصل الايرانيين في العراق ، فاصدرت لهم براءات التعيين في ١١/٧/١٩٢٩م ووافقت على تأسيس بنايتي قنصلية جديدتين ، الاولى في ( السليمانية وكركوك ) (٤) ، والثانية في ( روندوزو اربيل ) نزولا عند رغبة وزير ايران المفوض .

اما مع تركيا فلم يحدث خلال فترة وجود الوزارة السعودية الرابعة ما يعكر صفو تحسين العلاقات الذي استمر بعد عقد الاتفاقية الانكليزية - العراقية - التركية في ٥ حزيران ١٩٢٦م ، فقد استمرت لجنة الحدود التركية العراقية الدائمة توالي اجتماعاتها نصف السنوية ، وكان من المنتظر ، خلال فترة جود

(١) British Report, 1929, P. 37.

(٢) وفي ٢٤/١١/١٩٢٩ اصبح ( غناية الله خان سميعي ) وزيرا مفوضا لدولة ايران في العراق بناء على رغبة شاه ايران وموافقة الملك فيصل .

عن كتاب من الديوان الملكي الى سكرتير وزارة الخارجية في ٢٤/١١/١٩٢٩ ، رقم ٢١/م .

و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٣/٢٢ ( ورقة ٢٢ ) .

(٣) عن الخطاب الذي القاه توفيق السويدي ( رئيس الوزراء ) في المائدة التي اقيمت في ١٢/١١/١٩٢٩ على شرف ( غناية الله خان سميعي ) بمناسبة عقد الاتفاقية المؤقتة .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٣/٢٢ ( ورقة ١٩ ) .

(٤) عن كتاب وزارة الخارجية الى رئيس الديوان الملكي في ١٠/٤/١٩٢٩ ، رقم ١٠٠٥ .

م . و ، ملفات البلاط ، ملف تمثيل ايران في العراق ، رقم ٧/٣/٢٦ ( الاوراق ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٩ ) .

للوزارة السعودية الرابعة ، ان تعقد اجتماعها المقبل ( ١ ) في نهاية تشرين الثاني ١٩٢٩ .

أما بالنسبة للعلاقة مع المملكة السعودية ، تلك العلاقة التي أرهقت السعوديون في وزارته الثالثة ، فان انشغال ( ابن سعود ) منذ ١ آذار ١٩٢٩ بتأديب عشائره المتمردة ( ٢ ) أعطى الفرصة لظهور بوادر العلاقات الطيبة بين العراق ونجد ، طالما أن تلك العشائر هي التي كانت تسبب قلق راحة الحكومة العراقية ، فقد أعرب السعودون ، كرئيس للوزارة التي استمرت على العمل بصورة مؤقتة بعد استقالتها في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ ، عن تأييده لابن سعود في عملياته الحربية ضد عشيرتي ( مطير وعتيبة ) المشهورتين بغاراتهما على العراق وأخبره بأن حكومته ستتخذ التدابير الكفيلة بعدم السماح لتلك العشائر بالدخول الى العراق والحصول على مؤناتها تلبية لرغبة ابن سعود ( ٣ ) كما طلب السعودون الى سكرتير المندوب السامي ( بورديان ) ان يبلغ ابن سعود رغبة الحكومة العراقية في حل مسألة الخلاف حول تفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير ، بواسطة « التحكيم » ( ٤ ) . سارت الامور جيداً خلال فترة وزارة توفيق السويدي أيضاً مما أدى الى فتح باب المراسلات بين الحكومتين بغية إعادة النظر في مسألة تفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير ، ففي ١٩٢٩/٥/٧م أخبر وكيل المندوب السامي ( كلبرت كلايتون ) رئيس الوزراء ( توفيق السويدي ) بموافقة ابن سعود على حل الخلاف المتعلق بتفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير بواسطة ( التحكيم ) ، وأنه يقترح عقد اتفاقية رسمية لهذا الغرض تعين فيها سلطات المحكمين ( ٥ ) . وكاد ذلك الخبر أن يؤدي بالحكومة العراقية الى الاعتراف بالمملكة السعودية « من تلقاء نفسها » لولا الاختلافات حول سلطات المحكمين الذين ستعينهم الاتفاقية الرسمية المقترحة ( ٦ ) . فقد أعدت الحكومة البريطانية في ٨ تموز ١٩٢٩ مسودة

(1) British Report, 1929, P. 44.

(٢) يقول التقرير البريطاني لعام ١٩٢٩ م : ان ابن سعود اخبر الوكيل البريطاني والفصل في جدة بأنه « باشر في ١/١ آذار/١٩٢٩ م على رأس قوة بقصد معاقبة جميع الذين كانوا متهمين بالغزو » .  
(3) British Report, 1929, P. 43.

(٤) عن كتاب وكيل المندوب السامي ( كلبرت كلايتون ) الى توفيق السويدي ( رئيس الوزراء ) في ١٩٢٩/٥/٧ ، مرقم بي . او / ١٥٤ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج ١٠/٢ ( ورقة / ٢٢٠ ) .

(٥) ن . م .  
(٦) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ١٩٢٩/٩/٩ م ، مرقم ج/٢٧٥ .  
م . و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج ١٠/٢ ( ورقة / ٢١١ ) .



الاتفاقية المقترحة على أساس : « أن يعين للنظر في الاختلاف حول تفسير المادة الثالثة من بروتوكول العجير ثلاثة محكمين ، ولكل من الحكومتين الموقعتين أن تعين عضوا واحدا ، أما الحكم الثالث الذي يتولى منصب الرئاسة فيعين بالاتفاق بين الحكومتين الموقعتين » ، وعلى أساس : « أن تتعهد الحكومتان الموقعتان تعهدا قطعيا بقبول وتنفيذ القرار الذي يصدره المحكمون في المسألة المرفوعة اليهم . . وللمحكمين اذا لزم الامر أن يصدروا قرارهم بالأكثرية » (١) ، الا ان ابن سعود اقترح احالة قرارات المحكمين الى الحكومة ذات العلاقة ، فلم يوفق الملك فيصل على ذلك الاقتراح اذ اعتبره « مناقضا لمبدأ التحكيم ومؤديا في نهاية الامر الى اطالة المذاكرات والمخابرات وفتح أبواب جديدة للاختلافات » ، واكد على حكومته في كتاب بعثه الى سكرتير مجلس الوزراء في ٩/٩/١٩٢٩م على ضرورة تمسكها بأن يكون للمحكمين سلطات تامة (٢) وان توافق الحكومتان مقدما على كل قرار يصدر منهم بأكثرية الآراء .

انتهى دور الوزارة السويدية عند ذلك الحد ، وبقي على الوزارة السعودية الرابعة نصيبها من تلك التطورات التي أدت الى أن تضطلع الشرطة العراقية باشغال مراكز الصحراء ( سلمان ، بصرية ، شبكية ) بدلا من الجيش العراقي الذي كان وجوده في تلك المراكز يرهق خزانة الدولة (٣) ، وقد تم ذلك الاضطلاع بعد التأكد ، بواسطة التقارير التي كانت ترفعها وزارة الدفاع الى وزارة الداخلية ، من أن الحالة في البادية أصبحت مستقرة وعادية (٤) . حاول السعودون في وزارته الاخيرة أن يحافظ على ما ورثه من هدوء الاوضاع مع ابن سعود ، وأن يعمل على تحسينها . فقد حدث أن ثارت العشائر النجدية على ابن سعود مرة أخرى بعد أن استجمعت قواها ، ووصل الى علم ابن سعود أن بعض الاشخاص العراقيين يتصلون بعشائره المثائرة بقصد زيادة الفتنة والتحريض ، فبعث ابن سعود بشكاويه حول ذلك الموضوع الى الملك فيصل والحكومة العراقية (٥) . في ٩ تشرين الاول ١٩٢٩ اجتمع الملك فيصل

(١) راجع نص الاتفاقية في الكتاب الذي ارسله (كلبرت كلايتون) الى رئيس الوزراء في ١٩/١٩٢٩ المرقم بي. او ٢١٩/ تحت اسم «مسودة اتفاقية لاجل التحكيم المقترح بين حكومتى العراق ونجد» .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٣ ( ورقة / ٢١٢ ) .  
(٢) عن كتاب سري من الديوان الملكي الى سكرتير مجلس الوزراء في ٩/٩/١٩٢٩ ، مرقم ج/٢٧٥ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ١٠/٢/٣ ( ورقة / ٢١١ ) .  
(3) British Report, 1929, P. 44.

(٤) عن كتاب وزارة الدفاع الى وزارة الداخلية في ٥/مايس/١٩٢٩ ، المرقم ١١٢ .  
م. و ، ملفات البلاط ، ملف حوادث الحدود ، رقم ١/٥/٣ ( ورقة / ٢٢ ) .  
(٥) عن كتاب ديوان مجلس الوزراء الى وزير الداخلية بتاريخ ١٢/تشرين اول ١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٤١ .

م. و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ١/٥/٣ ( ورقة / ٢٠٩ ) .

بالسعودون لبحث شكوى ابن سعود وقررا مخاطبة وزارة الداخلية لتطلعهما على مآلديها من المعلومات المتعلقة بتلك الشكاوى وتبين رأيها في الموضوع (١) .

ويبدو أن وزارة الداخلية قد وجدت أن بعض العراقيين قد اتصلوا فعلا بعشائر ابن سعود النائرة ، فقد جاء في جواب ديوان مجلس الوزراء الى وزارة الداخلية المؤرخ ١٢ تشرين أول ١٩٢٩ م والمرقم ٢٤٤١ : « ان فخامة رئيس الوزراء ( السعودون ) قد وافق على أن تعرب الحكومة العراقية عن استنكارها للحركات التي تشكى منها ابن سعود وعن استعدادها لاتخاذ التدابير للحيلولة على قدر الامكان دون اعمال بعض الاشخاص الذين يذعبون للاتصال بعشائر الاخوان النائرة قصد الفتنة . ووافق فخامته أيضا على ان تجدد الحكومة العراقية التعهد الذي قطعتة قبلا وهي أن لا تحمي فيصل الدرويش - رئيس عشيرة مطير - واتباعه اذا ما التجأ الى العراق بل تطردهم من اراضيها » (٢) . لم يكتف السعودون بالاعراب عن استنكاره لحركات العشائر ووعده بطردهم من العراق بل اتخذ خطوات عملية للحيلولة دون دخولهم الى الاراضي العراقية ، وأصدرت وزارة الداخلية أوامرا بمنعهم من الاكتيال من العراق وأجرت القرتيبات اللازمة لمنع وصول المؤن اليهم (٣) .

إذا تناسينا موضوع شكوى ابن سعود والاجراءات التي اتخذتها الوزارة حولها ، والتي لم تؤد في الحقيقة الى تكدر العلاقات مرة أخرى بين العراق والسعودية ، يمكن القول أن العلاقات المتوترة بين السعودية والعراق ، التي ألفتها فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى ، مرت في سبات عميق حاولت الوزارة السعودية الرابعة في أواخر أيامها أن توقظه من باب متابعة الامور التي عالجتها الوزارة السابقة ( وزارة السويدي ) فعقد مجلس الوزراء في ١١/٥/١٩٢٩م جلسة نظر فيها في المراسلات السابقة المتعلقة باحالة المادة الثالثة من بروتوكول العجير الى التحكيم والتي آخرها كتاب الديوان الملكي ، المشار اليه ، والمؤرخ ١٩٢٩/٩/٩ ، وكذلك نظر في مسودة الاتفاقية المقترحة عقدها بين حكومة العراق ونجد التي أعدتها الحكومة البريطانية في ٨ تموز ١٩٢٩ ، لمعالجة نفس المسألة ،

- (١) عن كتاب سرى من سكرتير مجلس الوزراء الى السكرتير السياسي للمعتد السامي في ١٠/١٠/١٩٢٩ ، مرقم ٢٤٢٩ .
- (٢) م. و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ١/٥/ ( ورقة / ٢٠٩ ) .
- (٣) عن كتاب سرى رفعه عبد القادر رشيد ( سكرتير مجلس الوزراء ) الى القائم باعمال مستشار المندوب السامي ، بتاريخ ١٢ / تشرين ثاني / ١٩٢٩ ، مرقم ٢٧٥٥ .
- م. و ، ملفات البلاط ، ملف غزوات الاخوان ، رقم ١ / ٥ / ( ورقة / ٢١٠ ) .



فقرر الموافقة عليها مبدئياً ، كما قرر محاولة أخذ موافقة ابن سعود عليها كي يوافق المجلس ، من جانبه ، عليها نهائياً ( ١ )

كان لعدم وجود ما يشغل السعدون في علاقات العراق مع الدول المجاورة أثر في إتاحة الفرصة لاستمرار السعدون على سياسته واتخاذ موقف حاسم وقت الحاجة في علاقاته مع بريطانيا ، لأن سوء العلاقات مع الدول المجاورة أثبت أنه إن لم يكن يؤدي إلى اضطراب السعدون إلى اظهار شيء من التنازلات ( ٢ ) في موقفه ، فإنه على الأقل يؤدي إلى انشغال السعدون بمسائل جانبية .

#### المعارضة داخل البرلمان :

وفقاً للقانون الاساسي كان المفروض أن يبدأ البرلمان بعقد أولى جلساته للاجتماع البرلماني الاعتيادي الخامس في ١ تشرين الثاني ١٩٢٩ ، ولكن لما كان ذلك التاريخ سيصادف يوم الجمعة ، فقد طلب السعدون إلى الملك فيصل في ٢٢ تشرين الاول ١٩٢٩م أن يصدر ارادته الملكية ( ٢ ) بانعقاد البرلمان ابتداء من ٢ تشرين الثاني ١٩٢٩م . خصصت الجلسة البرلمانية الاولى التي انعقدت في التاريخ المذكور للاستماع إلى خطاب العرش الذي ركز فيه الملك على العبارات التي كان الغرض منها حمل النواب على التفاؤل بالاسباب التي أدت إلى تشكييل الوزارة السعدونية الرابعة ، وبيان أهمية تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ ( ٤ ) ، ولكن بما أن انعقدت الجلسة الثانية في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م حتى بدأ واضحاً أن عبارات الملك لم تصب الهدف . ففي تلك الجلسة تقدم السعدون لتلاوة جواب خطاب العرش الذي أعدته الوزارة لغرض الكشف عن بعض خطوط سياستها التي قرر السعدون ألا يصرح بها كاملة في البرلمان للأسباب التي ذكرناها آنفاً . وما أن فرغ السعدون من تلاوة جواب خطاب العرش حتى ظهرت داخل البرلمان حملة شديدة ضد سياسته ، حيث بدأ نواب حزب المعارضة ( حزب الشعب ) ، الذين كانوا يشكلون الاقلية في البرلمان ، يتشككون بقدرة الوزارة على بلوغ الاهداف العراقية من خلال تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م ، معتبرين ذلك التصريح مجرد وعد يمكن أن يبطل مفعوله بتغيير حكومة العمال في بريطانيا . بدأت تلك الحملة على شكل استفسارات وجهها كل من رشيد عالي الكيلاني ومحمد زكي المحامي وجعفر أبو التمن ، فحاول السعدون أن يقنعهم بأن سقوط حكومة العمال في بريطانيا

( ١ ) م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج / ٢ / . جلسة ١٩٢٩/١١/٥ ( ورقة / ٤ )

( ٢ ) راجع الفصل الرابع .

( ٣ ) عن كتاب من ديوان مجلس الوزراء إلى الديوان الملكي في ٢٢/١٠/١٩٢٩ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس الأمة ، رقم ب/٢/٢ ، ( ورقة / ١٢ ) .

( ٤ ) عن خطاب العرش الذي القاه الملك في يوم افتتاح الدورة البرلمانية الاعتيادية الخامسة .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف تشكيلات وتعيينات مجلس النواب ، رقم ب/٢/٢ ( ورقة / ١٨ - ٢٠ )

سوف لن يترقب عليه نقض ما نص عليه تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩م (١) . ثم اشتدت لهجة المعارضة حتى تقدم ( معروف جياووك ) قائلا : « من ينظر الى هذا المنهاج يظهر له بأنكم تقصدون أحداث الثورة في البلاد » . ويذكر القصاب أن السعدون تأثر من هذا الاتهام ، وأراد أن يجيبه بشدة . وقال لمن كان في جانبه من زملاء : « لازم أصرح الان واجيب هذا الجاسوس الانكليزي » ، فمسكه ياسين الهاشمي الذي كان جالسا بجانبه وأنا كنت بجانب ياسين فشاركته في التهدة ومنعناه من أن يجيبه بهذه الصراحة فهذا واستمر يجيب المعارضين « (٢) . لقد اضطر السعدون ، بعد أن وجد بأن من المتعذر عليه اقناع المعارضين بأهمية تبني سياسة تصريح ١٤ أيلول ١٩٢٩ ، الى الانفعال والتصريح بأن « الامة التي تريد الاستقلال يجب أن تهيأ له ، فالاستقلال يؤخذ بالقوة والتضحية » . اذا وقفنا عند العبارة الاخيرة نجدها مؤشرا واضحا للتغيير الذي أصاب علاقة السعدون بالانكليز بعد أن كان يؤمن بسياسة التعاون معهم للوصول الى الاعداف الوطنية ، فلا غرابة بعد ذلك ان تهامس الناس في اليوم التالي ، حين تردد صدق تلك العبارة ، في المقاهي والمساجد قائلين : ان رئيس الوزراء يدعو الى الثورة ورفع السلاح لطرد الانكليز ، وأن تخرج جريدة الاوقات البغدادية ، التي كانت تعبر عن وجهة النظر البريطانية ، بعبارة ( أن السعدون أصبح أشد حماسة من المتطرفين ) (٣) . من جهة أخرى يلاحظ على جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م أن السعدون ترك وحيدا لمواجهة حملة المعارضين ، فلم يهب أحد من نواب حزب التقدم لمناصرة أقوال السعدون داخل المجلس بل اكتفوا بالتصويت الى جانب جواب خطاب العرش الذي ألقاه السعدون ، ولما كانوا يؤلفون الاكثرية داخل المجلس فقد حصل السعدون على تأييد المجلس لسياسة الوزارة رغم شدة المعارضة .

### انتحار السعدون :

انتحر السعدون بعد يومين فقط من انعقاد جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ البرلمانية . وبما أن الانتحار ظاهرة سايكولوجية معقدة ليست من اختصاص الباحث ، فسيقتصر على اظهار دور الاسباب التي يعتقد انها لعبت دورا كبيرا في انتحاره .

- 
- (١) العمري - خيري ، شخصيات عراقية ، ج١، ص ٥٥ .
  - (٢) القصاب - عبد العزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .
  - (٣) العمري - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٥ .



## ١ - الاسباب الشخصية :

بالإضافة الى استمرار معاناة السعدون من مرض السكر (١) وخاصة بعد الجرح الذي سببه له أحد الموظفين المفضولين في ١٩٢٦ (٢) ، لم تنهيا للسعدون في بيته أسباب الراحة التي كان يحتاجها كرجل دولة أرهقته المسؤولية والسياسة ، فقد كان على خلاف دائم مع زوجته التركية التي كانت لا تفهمه ولا نتقبل أفكاره ، وكانت لشدة عصبيتها قد قلبت بيته الى جحيم ، ولم تكن تتورع في منع أهل السعدون وأقاربه من دخول البيت ، ومقابلتهم بالعبارة التركية « بيس عرب ، بيس عرب » اذا هم أقبلوا لزيارة السعدون ، او انها تصرف الطاعي والخدم في الايام التي يدعو فيها السعدون بعض أصدقائه لتناول العشاء (٣) . من جهة أخرى أشاعت في البيت جوا تركيا محضا يلმسه كل من زار بيت السعدون ، فتذكر ( المس بيل ) في رسالتها المؤرخة ١٣ تشرين الاول ١٩٢٣ : « يوم الجمعة كنت مع عائلة رئيس الوزراء السعدون في حفلة عشاء ساحرة حقا . وقد كان هناك وزير العدلية وزوجته أيضا . جميع النساء كانوا من أتراك استانبول . ونادرا ما يتكلمون العربية . زوجة السعدون لا تعرف العربية ، الا أن أختها وبناتها تعلموا بعض الشيء . كانت زوجة السعدون في عندام جميل فقد ارتدت النسيج الحريري الأزرق تحت ثوب مدلوع ، وكانت كياستها مقبولة جدا (٤) . لقد حجبت زوجة السعدون بأنفتها وتمسكها بالعادات التركية مظاهر الحياة العربية التي كان يحن

(١) حول تشكي السعدون من استمرار اعتلال صحته ، راجع مجموعة الرسائل التي بعث بها السعدون الى الملك في لندن عام ١٩٢٥ م .  
م.و ، ملفات البلاط ، ملف اوراق متفرقة ، رقمك ( ورقة / ٩٤٧،٢٤١ ) .  
كذلك راجع مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي التي تبين امتناع السعدون ، بسبب مرضه ، عن حضور جلسات المجلس بعد ٢١ / تموز / ١٩٢٤ وحتى انقضاء المجلس في ١٩٢٤ / آب / ٢ .

مجموعة المذكرات ، ج٢ ، ص ١٠٩٦ - ١٢٢٤ .  
كذلك راجع مذكرات توفيق السويدي التي يبين فيها أن السعدون أعرب له في ١٩٢٩ عن استعداده للانسحاب من العمل نهائيا بسبب ازدياد انحراف صحته ومعاناته من مرض السكر .  
السويدي - توفيق ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ ،  
العمرى - خيري ، شخصيات عراقية ، ج١ ، ص ٥٥ ،  
كذلك أكدت ( عائدة عبد المحسن السعدون ) للمؤلف استمرار معاناة والدها من مرض السكر .  
عن مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦ / ٢ / ٢٥ .

(٢) راجع تفاصيل الحادث :

لغة العرب ، ج٢ ، السنة الرابعة ، ايلول ١٩٢٦ ( تاريخ وقائع الشهر ) ص ١٧٩ .

(٣) العمرى - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٧ .

(٤) Bell, The letters of Gertrude Bell, P. 543.

اليها السعدون بحكم فترة طفولته التي قضاها في ربوع المنتفق ، ولذلك كان يسافر بين فترة وأخرى الى البادية ليحل بين أبناء عشيرته في خيامهم ومضاربهم ( ١ ) . من ناحية أخرى كانت زوجته شديدة التوجس تعترض على جودة كل ما يقدم اليها من طعام أو شراب ، وبباعت الشعور بعدم نظافة الغير كانت لها ملاقع وأطباق وسكاكين خاصة فاذا حدث أن استخدمها سواها ثارت ثائرتها ( ٢ ) . ولا يخفى ما لهذه العادات من أثر في تنغيص الحياة العائلية بما تشيعه من جو متكلف ، ولهذا كله كان السعدون ، كما يصفه توفيق عبدالكريم السعدون - ابن أخيه - ، دائماً عصبي المزاج في البيت على عكس الهدوء الذي اشتهر به خارج البيت ، ( ٣ ) . لقد أدت الخلافات المستمرة بين السعدون وزوجته الى موت العاطفة الزوجية بينهما والتي أدت بدورها الى حرمان السعدون من لذة الحياة والتجائه الى « الشراب والورق يستعين بهما للتغلب على همومه ومتاعبه » ( ٤ ) . كما دفعته الى تمنى الموت له ولزوجته . يذكر العمري : « في بعض المناسبات كانت تقلت عنه عبارات تدل على تبرمه وضيقة بحياته فقد حدث مرة أن نعي اليه صديقه صبيح نشأت ( ٥ ) تتالم قائلاً : ( ليتها كانت لي ) . واتفق مرة أن توفيت زوجة عبدالعزيز القصاب - وزير الداخلية - فلما حضر تشييع جنازتها وساعد زوجها يبكي دهش لذلك وهمس في اذن صديق كان يسير بجواره يعرب عن دهشته من موقف الزوج » ( ٦ ) . ويذكر علي الشرقي : « اني دخلت عليه قبل شهرين تقريبا على أثر عودته من لبنان ، وقلت له انك تعلم بانني دونت شيئاً عن تاريخ آل سعدون واني أعتقد ان تلك الامارة البدوية لطفها الزمان والاحوال الاجتماعية الى زعامة مدنية تمثلت في شخصك فأنت مجدد آل سعدون وأبو زعامتهم المدنية ، فأحب أن تتحفني بشيء عن تاريخ حياتك ، فقال لي لا توجد في حياتي الا معجزة واحدة وستقف عليها بعد موتي ، فاجفاني الجواب ولكنني تماسكت وابتسمت قائلاً : ذلك بعيد ان شاء الله .

( ١ ) العمري - خبري - شخصيات عراقية ج ١ ، ص ٥١ .

( ٢ ) العمري - خبري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٨ .

( ٣ ) بقي ( توفيق عبد الكريم فهد السعدون ) ، بعد عودته مع السعدون من استانبول في ١٩٢١ م ، يعيش مع عائلة السعدون في نفس البيت حتى ١٩٢٨ م ، وهو يذكر : ( عشنا في البادية في بيت على الشط في شارع الرشيد ( قرب الشركة الأمريكية الحالية ، مقابل سينما روكسي ) وهو بيت تعود ملكيته الى ( ياسين الخضري ) ، ثم تركناه ، - أي البيت - واخذنا بيت على الشط في الكرادة ( قرب فندق بغداد الحالي ) وكان بيت ( وقف ) ، وهو وقف ( الرواف ) ، عن مقابلة شخصية مع وفيق عبد الكريم السعدون في ١٩٧٤/٣/٢٥ م .

( ٤ ) العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٨ .

( ٥ ) كان صبيح نشأت اول وزير عراقي مفوض في تركيا عندما توفي في ١٩ / تموز / ١٩٢٨ م .

( ٦ ) يذكر خبري العمري انه استمع الى تلك الرواية عن لسان علي محمود الشيخ علي . العمري - خبري ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٨ .



فقال : اني لا أبعد عليك بالوعد وسيكون ذلك قريباً » ( ١ ) . لقد كان للوضع العائلي السيئ الذي عاشه السعدون دوراً كبيراً في تجسيد فكرة الانتحار ، فلو لم تمت في قلب السعدون العاطفة الزوجية التي تشده الى بيته وأولاده لكان بإمكان السعدون أن يتجنب منغصات حياته الأخرى باعتزال السياسة على الأقل ، ويكفي أن نقول أن آخر عبارات ردهما السعدون قبل انتحاره كانت تتعلق بسوء وضعه العائلي حيث خاطب زوجته ليلة الانتحار قائلاً : « ما بالك لا تقيمين مادبة شاي لقريفة المعتمد السامي ؟ فردت : انا منحرفة المزاج منذ اثني عشر يوماً وطباخنا ترك العمل ولا أحب شراء الحلوى من السوق انما أؤثر صنعها في الدار لهذا السبب أرجو معذرتي . فابتسم السعدون وقال : انك لا تتقبلين فكري . فاجابت : كيف لا أقبل فكري ؟ » ( ٢ ) . ان جريدة العالم العربي لم تبرز ذلك الحوار في حينه على انه دليل على تذمر السعدون من تصرفات زوجته وسلوكها في البيت وانما أبرزته على شكل مداعبة وملاطفة بين السعدون وزوجته حين علقت تقول :

« كان حديثه مع قرينته وأولاده في ذلك اللقاء الأخير على جانب عظيم من اللطف لم يسبق له مثيل » ( ٣ ) ، الا ان حقيقة الحوار وأبرزها بعد ذلك ( خيري العمري ) الذي وصف السعدون بأنه كان متجهماً ومتألماً من حوار مع زوجته ( ٤ ) . ويبدو أن عرض جريدة العالم العربي للحوار ، الذي تم بين السعدون وزوجته ، على تلك الصورة ، لم يكن اكراماً لساعات الحزن التي كانت تعيشها العائلة .

٢ - الاسباب السياسية :

أ - اتهامات المعارضة :

شهدت الوزارة السعدونية حركة صحفية أقل ما يقال عنها انها كانت جريئة في التعبير عن الرأي وطرح وجهات النظر ، ومع أن الصحف لم تسلم من أوامر تقضي بتعطيلها والحد من نشاطها استناداً الى المادة ( ٣٢ ) من قانون المطبوعات ( ٥ ) ، التي أعطت للحكومة حق تعطيلها ، والتي طالبت الصحف دائماً

( ١ ) الشرق - علي ، ذكرى السعدون ، ص ٧٦ .

( ٢ ) مما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي في مجلة لفة العرب . لفة العرب ، ج ١ ، السنة ٤ ، ضمن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ( يا لمصيبة ) ، كذلك : العمري ، حكايات سياسية ، ص ٢١١ .

( ٣ ) لفة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ « يا لمصيبة » .

( ٤ ) العمري - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢١٠ .

( ٥ ) كان قانون المطبوعات المعمول به في العراق هو القانون التركي ، الذي كانت نص المادة ( ١٣ ) منه على احالة الصحفي الذي يأتي بجريمة الى المحاكم وليس الى السلطة التنفيذية . ولكن تلك المادة عدلت على يد الاتحاديين الذين اناطوا الامر الى مجلس الوزراء بدلاً من المحاكم ، وقد استمر العمل بالمادة ( ٣٢ ) المعدلة ، بينما استمرت الصحف تدعو الحكومة للرجوع الى المادة الاصلية واحالة القضايا المتعلقة بالصحافة الى المحاكم .

بالغائها ، الا انه يمكن القول بأنه فيما عدا اوامر التعطيل ، لم يعامل اصحاب الصحف بالشدة والقسوة المتوقعتين ، ولذلك نرى بمجرد أن تعود الصحف المحتجبة الى الصدور تبدأ بطرح وجهات نظرها وانتقاداتها بنفس الوتيرة التي كانت عليها قبل التعطيل . كان السعدون يرى بأن للصحف قيمة علمية وأدبية وسياسية ، ولكنه كان يخشى أحيانا من تأثيرها على الرأي العام على أساس أن الرأي العام لم يصل لدرجة تقدر الاحوال بصورة طيبة وعلى أساس أن الصحف العراقية لا يمكن أن نعدّها كصحف انكلترا وغيرها من الامم الراقية واستنادا الى ذلك صرح ( ان بعض الوزراء لا يوافقون ، ولكن الحزب اذا قرر ذلك فسأفرج عن الجريدة السعدون بضرورة التمسك بالمادة ( ٣٢ ) التي تعطي للحكومة حق تعطيل الصحف عندما ترى بأن عدم تعطيلها يضر بالمصلحة العامة ( ١ ) . لقد أمر السعدون عدة مرات بتعطيل بعض الصحف الا أنه في كثير من الاحيان جاء تعطيل الصحف نتيجة رغبة الوزراء الآخرين في وقت لم يكن فيه السعدون يرغب بتعطيلها . يذكر خير الدين العمري : « كانت الحكومة قد حجبت جريدة الاستقلال عن الصدور باصرار من الوزراء ، وكان عبد المحسن السعدون رئيسا للوزراء ، كلّفني سرا أن أقترح على الحزب ( حزب التقدم ) الرجاء من الحكومة للافراج عن هذه الجريدة وقال لي : ( ان بعض الوزراء لا يوافقون ، ولكن الحزب اذا قرر ذلك فسأفرج عن الجريدة المذكورة حتما ، وعليك أن تكلم وزير الداخلية وتقنعه أولا وكان في وزارة الداخلية حينذاك ناجي شوكت ، فذهبت الى وزارة الداخلية وقابلت الوزير وفتحت الموضوع كأنه من عندي ، فانزعج وقال : ( ان هؤلاء الناس لا أنصاف لهم ) وأخرج من حجر مكتبه نسخة من الجريدة المذكورة وقال : انظر الى هذه التعابير . . فقرأت في مقال رئيسي شديد اللهجة وصفا لاركان الوزارة يقول الكاتب فيه : ( ان رجال الدولة يحملون وجوه القردة وقلوب الخنازير ) . . وبعد حوار طويل قال الوزير انه لا يعارض اذا وافق الحزب على الافراج . وفي اجتماع الحزب قبل اقتراحي بالرجاء من الحكومة للنظر في أمر الافراج عن هذه الجريدة ٢ ويذكر محمود رامز حول ذلك الحادث : « كنت جالسا مع السعدون ودخل علينا - بصفة وزير - توفيق السويدي ضاحكا ، فسأله السعدون عن سبب ضحكك ، فأجاب : « ألم تقرا الاستقلال ؟ كتبوا علينا وجوه قردة وقلوب خنازير . وأخذ يحرض السعدون على اتخاذ اجراءات قاسية ضد جريدة الاستقلال ، فقال له السعدون : ( توفيق انت تريدني أن أعارض علي محمود - كاتب المقال - لانه كتب ذلك ؟ هاى شلون مروة ، أخي : الكل ضد الوزارة لانهم يعتقدونها انكليزية ) » ( ٣ ) . لقد حاول السعدون أن

( ١ ) راجع رأي السعدون بالصحف :

مذكرات مجلس النواب : جلسة ٢٤ كانون الاول ١٩٢٥ .

( ٢ ) العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج . . ، ج ٢ ، ص ٢٥١ .

( ٣ ) عن مقابلة شخصية مع محمود رامز بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٢ .



يستفيد من نقد الصحف لأعمال وزارته ، فكثيرا ما صرح في مناسبات سياسية خاصة بأن : « نقد الصحف لنا قوة لنا في المطالبة بحقوقنا وحث لنا على تعديل المعوج من سيرنا » ( ١ ) . حتى انه حاول في بعض الاحيان ، متعمدا ، أن تتسرب مناقشات الوزارة ومواقفها من بعض القضايا الى الصحف المعارضة كي يستغل انتقادات تلك الصحف لغرض التأثير على موقف الجهات البريطانية من تلك القضايا ( ٢ ) ، وقد خالف فعلا ، في نظريته الى فائدة الصحف ، بعض وزرائه الذين كانوا يعتقدون بأن « ديدن الصحافة هو التعرض لأعضاء الوزارة لمحاولة اضعافها وسقوطها والعمل على ظهور وزارة تنتسب اليها تلك الصحف » ( ٣ ) . كان تعامل السعدون مع الحركة الصحفية خلال عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، مثلما كان مع السلطات البريطانية ، خافيا عن الكثيرين ، ولذلك استمرت الصحف بتوجيه انتقاداتها لسياسته . في الوزارة السعدونية الاخيرة تكثفت حملات الصحف ضد الوزارة قبل انعقاد الاجتماع البرلماني الاعتيادي الخامس في ١٩٢٩/١١/٢ م ، فانتهت قبول الوزارة بالتصريح البريطاني الذي وعد بدخول العراق عصبة الأمم على أساس انه لا يعني سوى أن يضم العراق صوتا جديدا الى بريطانيا كاصوات بقية المستعمرات ، واتهمت الوزارة بأنها تهمل الرأي العام ولا تعتد به لأنها لم تنشر منهاجها ، وبعد أن استمعت الى خطاب العرش الذي ألقاه الملك يوم افتتاح البرلمان ، والذي كانت تتوقع بأنه سيلقي ضوءا على خطط الحكومة ، وصفت الخطاب بأنه « أمني ووعود ليس فيها الا القول القافه » ( ٤ ) . ونشر مزاحم الباجه جي مقالة بعنوان « مصيبة البلاد » حمل فيها حملة شعواء على السعدون ووزارته ، فاتهم الوزارة بالغش والتضليل ، وأنكر على السعدون تصلبه على مطالبه في أوائل ١٩٢٩ على اعتبار « ان مطالبه لم تكن أكثر مما نصت عليه المعاهدات الانتدابية » ( ٥ ) .

- ( ١ ) المبري - خير الدين ، مقدمات ونتائج . . ، ج ٢ ، ص ٢٥ .
- ( ٢ ) يذكر نجم عبدالله السعدون بأن عبدالعزيز القصاب روى له شخصا ما يلي : « عندما كنت وزيرا للداخلية في ١٩٢٨ أخذت جريدة الاستقلال تكتب اخبارا سيئة عن الوزارة ، فبدأت اتعقب مصدر الاخبار لان الذي يكتبها كانا كان معنا ، فعلمت انه موظف مسيحي في وزارة الداخلية اسمه روفائيل بطي طلبته وابنته وعاملته بقسوة . وبعد نصف ساعة دخل علي السعدون وامامه روفائيل بطي ، والسعدون يعتذر ويقول ( تفضل يا استاذ روفائيل ) . طلب الي ان اعتذر له لانه هو الذي كان يطلب الي روفائيل ان يكتب ما هو معارض لسياسة الحكومة ، كما طلب الي ان اجمل راتبه من ٧٠ الى ١٢٠ روبية » .
- ( ٣ ) عن مقابلة شخصية مع نجم عبدالله برجس بتاريخ ١٩٧٥/١/٢ .
- ( ٤ ) رأي ناجي شوكت بالصحف آنذاك .
- ( ٥ ) عن رسالة خاصة بعننا ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٨ .
- ( ٦ ) صوت العراق : ١٩٢٩/١٠/٢ ، نداء الشعب : ٨ و ١٠ تشرين اول ، ١٩٢٩/١١/٤ .
- ( ٧ ) صوت العراق : ١٩٢٩/١١/١١ ، نداء الشعب : ١٩٢٩/١١/١١ .

بلورت الحملات الصحفية والحملة الشديدة التي أثرت داخل البرلمان ، شعورا لدى السعدون على انها حملات وجهت لتسخره باعتباره خائنا للوطن ومشايخا للانكليز . يذكر خيرى العمري : « روى لي مزاحم الامين الباجه جي انه ساهم في المحلة التي قامت ضد السعدون وكتب في جريدة صوت العراق مقالا بعنوان ( مصيبة البلاد ) حمل فيها على السعدون حملة شعواء وقعت عنده موقع الالم بحيث لم يتمالك نفسه حين التقى يوم صدور المقالة مع حمدي الباجه جي في النادي العراقي ان يقول له : ( فلينتظر مزاحم الباجه جي قليلا ليرى اذا كان عبد المحسن السعدون - كما يظن - خائنا ! » ، ويذكر العمري ايضا : « حدثني علي محمود الشيخ علي قائلا : التقيت في تلك الايام صدفه بعبد المحسن السعدون في دار مكى الاورفه لي فجلس بجوارى وأخذ يتحدث عن الحملة الصحفية والبرلمانية ضده ، وأخذ يخاطبني بحسرة : يا علي ، ان عبدالمحسن السعدون وطني لا يقل عنكم وطنية ! ( ١ ) » وتذكر عائدة عبد المحسن : « جاء والدي بعد جلسة مجلس النواب المنعقدة في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩ منهوكا ومتأخرا ، فسألناه عن السبب ، فأخبرنا بأنه لا يستطيع أن يداوم في مركزه بعد المناقشة التي جرت اليوم ، وأنه ذهب الى ذيوانه وكتب استقالته » وفي الساعة الثالثة بعد الظهر جاءنا صفوة باشا المعوا - أحد كبار موظفي الديوان الملكي - فأخبر والدي بأن الملك فيصل يرجوه أن يسحب استقالته ، فأجابه والدي : ( باشا روح أخبر سيدنا لا يلح والا انتحدر ) ، وفالت أمي : باشا أرجوك لقد رأيتم حالته ( ٢ ) »

ب - موقف حزب التقدم في الجلسة البرلمانية ليوم ١١/١١/١٩٢٩ م

أشعرت جلسة ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م السعدون بخيبة الامل في نواب حزب التقدم الذين لم يقف أحدهم ، كما ذكرنا ، لناصره موقفه وصد حملة المعارضين ، فيذكر الشرقي أن السعدون التقى في يوم انتحاره بأحد أعضاء حزب التقدم وقال له : « رأيت ؟ أسمع ما قام به المهاجمون والمعارضون في البرلمان ؟ » انما مثلي معكم مثل موسى من أصحابه اذ قالوا له اذهب أنت وربك فقاتلا انا ههنا قاعدون . ماذا اكون وأنا وحدي وأنتم ملغيكُم الباسل ( ١ ) . ويذكر سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) : « أخبرنا بعض زملاء المغفور له انه كان بعد عصر نهار الثلاثاء ( ١٢/١١/١٩٢٩م ) في بنائية حزب التقدم يتكلم على عادته في حديث خاص مع جماعة من الرفقاء وهم ( خالد بك سليمان وعز الدين النقيب وعبدالرحمن المطير وزامل المناع ) ، ثم دار الحديث حول الجلسة النيابية التي كانت قد عقدت

( ١ ) العمري - خيرى ، حكايات سياسية ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

( ٢ ) عن مقابلة شخصية مع عائدة عبدالمحسن السعدون بتاريخ ١٩٢٦/٢/٢٥ .

( ٣ ) الشرقي - علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .



قبل يوم ٠ فبدأ القاتر يلوح على وجه المرحوم ويمحو من شفره الابتسامة اللطيفة المعتادة واذا به - رحمه الله - يقول في ضيق وهود : ( انتم يا حزب الاكثرية لم تعاونوني في الجلسة النيابية الاخيرة ) ٠ فقالوا له : ( لقد تذاكرنا في الحزب وقررنا موافقين على جواب خطاب العرش ٠٠ وكانت هيئة الحزب العامة معكم ٠٠ فقررت التصويت على قبول جواب الخطاب ، وهكذا تم ، ولم يرد أفراد الحزب من الموافق أن يدافعوا عنكم ، فانكم كنتم اقوياء ، وقد ظهرت النتيجة في التصويت ) ٠ قال رحمه الله : ( نعم ، ولكنني كنت احب أن يتكلم بعضكم ويرد على المعارضة ، لان الناس - كما تعلمون - عقولهم في عيونهم ) ( ١ )

ج - الاصطدام بحقيقة ما يببته الانكليز :

كان مضي السعدون في سياسته ، خلال وجوده في وزارته الاخيرة ، قائما - كما ذكرنا - على أساس انه سيسطيع أن يتوصل مع بريطانيا الى عقد معاهدة تحالف ، تختلف عن المعاهدات السابقة وتضمن حقوق العراق في الاستقلال والتحرر ، وذلك استنادا الى تصريح ١٤ ايلول ١٩٢٩م ، ولكن في يوم ١٢/١١/١٩٢٩ ، أي قبل انتحاره بيوم واحد ، تبين للسعدون أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في احداث أي تغيير في سياستها نحو العراق وانما كانت تعتقد بأن مجرد الافصاح عن نيتها بعضد دخول العراق في عصبة الامم كاف لاقتناع العراقيين بشروط معاهدة جديدة لا تختلف في غاياتها عن المعاهدات السابقة ٠ في مساء ذلك اليوم أقام الملك فيصل في بلاطه حفلة على شرف كنهان كورنواليس ( مستشار وزارة الداخلية ) بمناسبة انتهاء اجازته وعودته من لندن الى العراق ، وداخل ذلك الحفل التقى السعدون بكورنواليس وفهم منه أن ليس هناك تبدل في السياسة البريطانية تجاه العراق ، وأن بريطانيا سوف لن تستجيب المطالبات قائمة على أساس الاستقلال ( ٢ ) ٠ يذكر عبدالعزيز القصاب في مذكراته المتعلقة بتلك الحفلة : « كنت مدعوا لهذه الحفلة ولكن اصابني زكام شديد فمنعني من الدوام الرسمي ومن الحضور في هذه الحفلة ٠٠ وفي اليوم الثاني أي يوم ١٣ تشرين الثاني ، جاءني المرحوم عبدالمحسن السعدون الى داري قبل غروب الشمس وسألني عن أسباب غيابي عن حفلة الملك ، ولما رأيته مزكوما عذرتني وأخذ يحدثني بما جرى له مع كورنواليس في حفلة الملك حيث انتحى به في ركن من اركان الصالون وكلمه عن السياسة العراقية البريطانية وأخبره بأنه عندما عاد للعراق شاعدا تبديلا كبيرا في سلوك الحكومة وسياستها وأنه مستغرب هذا وان

( ١ ) العالم العربي ، ١٩٢٩/١١/١٨ ، لغة العرب ، ج ١ ، السنة الثامنة ، كانون الثاني

١٩٣٠ ، مقاله بعنوان « يا للمصيبة » .

( ٢ ) المبري - خير الدين ، مقدمات ونتائج ٠٠ ، ج ١ ، ص ٥٤ .

عبدالمحسن أجابه بأنه قد تعب جدا من الركض وراء الوعود البريطانية وعهودهم التي لم تلمس البلاد منها فائدة ترضي الشعب العراقي وأن الانكليز حريصون على تنفيذ مطالبهم وتحقيق مصالحهم أما مصالح الآخرين فلا يعبئونها أدنى اهتمام ، وقد طال البحث والجدل بينه وبين كورنواليس تقريبا ساعة . وفي الاخير صرح كورنواليس بأن السياسة الانكليزية لم تتبدل ولا يوجد في الوزارة الانكليزية أية نية لتغير سياستها في العراق الآن . وقال السيد عبد المحسن السعدون : وبعد هذه التصريحات التي سمعتها من كورنواليس فارقتة ولم أرد عليه وعند خروجي من الصالون مررت على الملك فسلمت عليه وأخبرته بما دار بيني وبين كورنواليس من الابحاث وما صرح لي به وأظهرت له انزعاجي مما سمعته وقلت له : ان كل ما نرجوه من الانكليز هو خيال وليس له ظل في الحقيقة ) ، ولم يبق لي أمل في تغيير سياستهم في العراق وخرجت من البلاط وأنا متأكد ان الانكليز يخادعوننا ولا يعطون مجالا للخدمة الصحيحة . وحين يصف القصاب ردود الفعل التي تركها لقاء السعدون بكورنواليس يقول : « لقد لاحظته عندما كان يتكلم متأثرا جدا وعلى وجهه علامات الاضطراب والكآبة والانفعال ، فأخذت أسليه بأننا انما نعمل واجبا في خدمة بلادنا على قدر طاقاتنا واننا عندما نلاقي العراقيين والمخالفات والاكاذيب من الانكليز نترك الحكم لهم وللملك يتصرفون به كيفما يشاؤون ويجنون العواقب الوخيمة . ثم نهض وعليه آثار الانزعاج والتألم ، فقلت له لا يستعجل بالخروج لكي نستمر في الموضوع فرفض ( قال انه يريد الذهاب الى النادي ، فطلبت منه أن يشرب القهوة التي وصلت الى باب الغرفة فلم يتوقف وكان مطاطي الرأس لا يلتفت يمنة ولا يسرة ، فلحقت به الى باب الدار فلم يتكلم بشيء ، وانما رفع كلتا يديه للسلام بدون كلام ، وقال لي حامل القهوة الذي صادفه في الباب وجها لوجه بأنه رأى عينيه مغرورقتين بالدموع . » ( ١ )

يمكن أن نصف اصطدام السعدون بحقيقة ما يببته الانكليز على انه الخيبة الكبيرة والاخيرة التي أوصدت أمامه آخر أبواب الامل لتحقيق توقعاته في انجاز الاستقلال ، فعلى فرض أن السعدون لم يواجه بما يببته الانكليز لشكل المعاهدة المرتقب فان من المحتمل أن ينتظر تغير موقف المعارضة ، داخل البرلمان وخارجه ، نتيجة لما سيحققه في مفاوضاته مع الانكليز .

لقد اجمعت المصادر ( ٢ ) بأن السعدون قضى يومه ، قبل الشروع بالانتحار

( ١ ) القصاب — عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨١ — ٢٨٢ .  
( ٢ ) British Report, Special Report, 1920-31, P. 22;  
Ireland, op. cit., P. 427.

لغة العرب ، ج ١ ، السنة الثامنة ، عن شهر كانون الثاني ١٩٢٠ « يا للمصيبة » ،  
العمرى ، حكايات سياسية ، ص ٢١١ ، العالم العربي ، ١٩٢٩/١١/١٦ ، نداء الشعب ،  
١٩٢٩/١١/١٦ .



ليلة ١٣/١١/١٩٢٩م ، وفقا لروتينه المعروف تقريبا (١) ، ولكننا لو تتبعنا ما تخلل ذلك الروتين في ذلك اليوم لوجدنا ان السعدون كان عازما على الانتحار . حضر في الصباح اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة لائحة نظام وزارة الداخلية (٢) ، ثم امضى بقية دوامه الرسمي في مكتبه بديوان رئاسة الوزراء . ويذكر ( الشرقي ) : « انه خلال وجوده في ديوان رئاسة الوزارة دخل عليه أحد موظفي الديوان فأخبره بأن أحد الاشخاص يريد مقابلته ، فأجابه السعدون : اني ضيق الصدر أرجوك أن تعتذر اليه فأجابه الموظف : ألا تضرب له وعدا يزورك فيه ؟ فقال السعدون : اذا حضرت الديوان غدا فليأتي . واستغرب الموظف من تردد فخامته في حضور الديوان غدا ، فقال : هل يجد صاحب الفخامة وعكا في مزاجه أو أنه اعتزم على جولة خارج العاصمة . فأجابه : فلت لك اذا حضرت الديوان فليزمني » (٣) . في عصر ذلك اليوم خرج السعدون من داره في الكرادة الشرقية ، وحدثه ، كما ذكرنا ، عما دار في الحفلة التي أقامها الملك في ليلة ١٢/١١/١٩٢٩م ، وكيف أن القصاب لاحظ عليه ( التاثر والاضطراب والكآبة والانفعال ) ، وكيف رأى خادمه عيني السعدون مغرورقتين بالدموع (٤) . عرج السعدون ، بعد مغادرته لدار عبدالمعز القصاب ، الى مقر حزب التقدم ، وكانما أراد أن يودع أعضاء الوداع الاخير ، وداعا مليئا بالعتاب لانه ما أن تبادل معهم أطراف الحديث حتى تطرق مرة أخرى الى موقفهم السلبي خلال الجلسة النيابية التي انعقدت في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٩م ، وبدأ عليه علامات التاثر (٥) . ثم غادر واياهم بعد فترة قصيرة الى ( النادي العراقي ) . وحول فترة وجوده في ( النادي العراقي ) يذكر الشرقي : « كان يلعب ( البوكر ) فسأله أحد زملائه متى تدعو حزب التقدم للاجتماع ؟ فأجاب ان ذلك سيعود اليكم فمتى ما أردتم اجتمعوا » (٦) . حين قاربت الساعة الثامنة مساء كان السعدون قد أمضى في النادي العراقي أكثر من

(١) كانت اوقات السعدون موزعة بين مكتبه — في ديوان رئاسة الوزارة — حيث يمضي اعماله

الرسمية ، وبين ( مقر حزب التقدم ) حيث يجتمع بأعضائه ، وبين ( البلاط ) حيث يجتمع

بالمك ، وبين ( النادي العراقي ) الذي يلتقي في صالونه كبار الساسة ، أو في داره .

المصري — خيري ، شخصيات عراقية ، ج ١ ، ص ٥٤ .

(٢) م.و. ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ج ١١/٢ .

جلسة ١٣/١١/١٩٢٩م ( ورقة ٦٢ ) .

(٣) الشرقي — علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

(٤) راجع ، ص ٣٤٨٠ .

(٥) عن ما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) في لغة العرب ، ج ١ ،

السنة الثامنة ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة بعنوان « يا للمصيبة » .

(٦) الشرقي — علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٠ .

ساعة ، وعندما تقدم اليه ( خالد سليمان - نائب الديوانية وأحد أعضاء حزب التقدم ) وسأله فيما اذا كان يرغب في صحبته لحد البيت ، على أساس أن بيت السعدون يقع على طريق بيت خالد سليمان في الكرادة الشرقية أيضا . فأجابه السعدون بأنه لا يرغب في ذلك وأنه يفضل أن يبقى في النادي بضع دقائق أخرى ، ثم لاحظ السعدون ( خالد سليمان ) قال : « كان خالد معي في المدرسه ولكنه كان له شوارب كبيرة » . فأجاب خالد ضاحكا : « اي نعم ، كانت شواربي كشوارب ( قوجاغلي ) الذي كان يلف شواربه حول أذانه » وضحك الجميع ( ١ ) من هذا يبدو أن السعدون أمضى في يوم ١٣ / ١١ / ١٩٢٩ ساعات سيطر عليها اليأس ، وأن مداعباته لم تكن الا من قبيل من يجتز دكرياته غل وقوع خطف جسيم . بعد عودته من النادي العراقي في حوالي الساعة التاسعة مساء ، جلس مع عائلته ( ٢ ) لتناول العشاء ، ولم يتناول الا حبات من الفستق . ثم ترك المائدة « متجهما ومتالما » على أثر ما ذكرنا من الحديث الذي دار بينه وبين زوجته ( ٣ ) ، ودخل الى غرفة مكيبه الكائنة أمام غرفة الطعام حيث قرر أن يكتب وصيته الى ولده ( علي ) ، الذي كان يدرس في برمنكهام ، قبل سروره في الانتحار . كتب السعدون وصيته باللغة التركية ( ٤ ) وتركها في مكان بارز على منضدته الخاصة ، فوق جملة من الاوراق الرسمية ، ثم غادر المكتبة متجها الى السلم المؤدي الى الطابق الثاني من البيت حيث قرر الانتحار . بعد انتحار السعدون وصفت زوجته اللحظات التي مرت بين خروجه من غرفة المكتبة وسروره بالانتحار فقالت : « ما رأيته قط يمشي مثل تلك المشية » . فساررني الرعب ، فتبعته الى غرفة النوم ، فرأيت ( يحشو ) المدرس ! فركضت بسرعة اليه وقت له : « أواه ! ماذا تعمل ؟ ولاي سبب تعمل هذا ؟ فقال لي : دعيني . قلت : لا والله لا يمكن أن أدعك ! فان كنت تريد أن تعمل شيئا فاقتلني ، اقتلني اولا يا سيدي ! قال : دعيني ، والا قتلتك ! فصحت به مذبذبة باكية : اقتلني ! وقبضت على يده

- ( ١ ) عن ما نشره سليم هسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) .  
لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة بعنوان « يا للمصيبة » .
- ( ٢ ) كان للسعدون وقتذاك أربعة اولاد : علي ( كان يدرس الجيولوجيا حينذاك في برمنكهام ) ، عائدة ( عمرها ١٥ عام ) ، واصف ( عمره ١٥ عام ) ، نجلاء ( عمرها ٩ أعوام ) .  
لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .
- ( ٣ ) الشرقي - علي ، فكرى السعدون ، ص ٨٠ .
- ( ٤ ) راجع ، ص
- ( ٥ ) كان السعدون يجيد الكتابة باللغة التركية .  
عن مقابلة مع ناجي شوكت بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢١ ، عن مقابلة مع عائدة عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .



فحاول التملص مني ، وتوجه الى جهة باب الشرفة ( البالكون ) فاوتك ان يصل الشرفة وأنا ماسكة يده اليسرى ، وفي اعتقادي اني مانعته بهذه المسكة . ولكن - ويا للأسف - كان المسدس في جيبه الايمن وهو قابض عليه بيمنه وأنا غائبة عن رشدي ، وما أفقت الا وصوت الطلقة النارية يدوي في الشرفة وكانت رجله الواحدة في الغرفة والاخرى في الشرفة ، فوقع على الحضيض ، ( ١ ) . كان للسعدون حارس يدعى ( أمين - برتبة عريف ) ، بادر فور سماعه صوت الاطلاق الى الصعود الى الطابق الثاني ، فحمل السعدون من الارض ، وسط بكاء عائلته ، ووضعه على الفراش ، وخلال ذلك أسرع بنت السعدون ( عائدة ) الى التلفون وطلبت الدكتور حنا خياط ( مدير الصحة العام ) ، في حين أسرع الآخرون يطلبون عبدالعزيز القصاب وخالد سليمان ، ولما كان بيت القصاب أقرب الى بيت السعدون فقد كان أول من وصل الى بيت السعدون ( ٢ ) يصف القصاب تلك الساعات قائلاً : « في الساعة التاسعة من تلك الليلة جاعني الطباخ ( مبروك ) مرتعداً وهو يقول أن الحارس أخبره بمقتل السعدون . فقمتم مسرعاً الى داره في البتاوين التي كانت بالقرب من داري فرأيت الشرطي العريف في الباب وهو يبكي وأشار الي بأن الحادثة وقعت في الطابق الثاني فصعدت مهرولاً فوجدت زوجته وبنته عائدة ينوحان وأشارا اليه فاذا به ملقى على فراشه جثة هامدة فتقربت منه وشاهدت صدره مثقوباً في جهة قلبه بطلقة مسدس . فسألت مدهوشاً فاجابتنى عائدة بأنه هو الذي ضرب نفسه وهذا هو مسدسه . ولما أيقنت بمفارقته الحياة تأملت ألماً شديداً ونزلت الى غرفة ( المكتبة ) وجلست على كرسي أمام طاولة الكتابة وأنا متأثر جداً وتلفنت الى رئيس الصحة والاطباء وأخبرت الوزراء عن الحادث . ثم نظرت الى الطاولة فوجدت عليها كثيراً من الاوراق الرسمية وقد لفت نظري كتاب مفتوح موضوع فوق الاوراق فأخذته وقرأته واذا به كتاب وصيته الخالدة ، وبعد أن أجهشت في البكاء طويته ووضعت في جيبى ( ٣ ) ، بعد وصول القصاب الى بيت السعدون تقابع قدوم كل من الدكتور خياط وخالد سليمان وناجي السويدي وتوفيق السويدي وياسين الهاشمي ثم حضر الطبيب البريطانيان : الدكتور دنلوب ( مدير المستشفى الملكي ) ، والدكتور وود من ( مدير العمليات في المستشفى الملكي ) فتفحصا الجثة وتفقدوا المسدس ، وأخذوا يسألان أسئلة شتى ، فقال لهما عبدالعزيز القصاب أن لا يتوهما فان الفقيده قد انتحر وقد كتب كتاباً قبل

- ( ١ ) عن ما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة الملم العربي ) في مجلة لغة العرب .  
لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٢٠ ، مقالة « يا للمصيبة » ،  
كذلك : العمري - خيري ، حكيات سياسية ، ص ٢١٢ .  
( ٢ ) عن مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥ .  
( ٣ ) القصاب - عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

الانتحار (١) قدم كذلك رستم حيدر ( رئيس الديوان الملكي والسكرتير الخاص للملك فيصل ) وأصف قاسم ( أحد الاعيان ) والنائب محمود صبحي الدفتري ، والنائب خير الدين العمري ، والحاج سليم ( مدير الشرطة العام ) ، وجميل المدفعي ( متصرف لواء بغداد ) ، وأحمد الراوي ( مدير شرطة لواء بغداد ) ، وحسين أفنان ( مدير التشريفات ) ، وسليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) (٢) .

وحينذاك أخرج القصاب وصية السعدون على أساس انه كان يرغب في حضور أكبر عدد من الزملاء والاصدقاء ، فوضع حدا لما كان ينتحله الحاضرون من أسباب اقدام السعدون على الانتحار (٣) . قرأ الحاضرون الوصية ، وقرر الوزراء أن يسجلوا شهادتهم عليها ، فكتب توفيق السويدي في أسفل الوصية « هذا الكتاب قد وجد موضوعا فوق أوراق البيك الخاصة ، وقد تلي امامنا ، وأخذت صورة منه من قبل الشرطة ، وهذا هو أصل الكتاب ١٣ - ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٩ » ، وأضاف توقيعه الى تلك العبارات . ثم كتب الهاشمي العبارة التالية « وهذا الذي تضمن أكبر برهان على عظمة التضحية التي قام بها رجل العراق وفقيده » ووضع توقيعه أيضا ، كما وقع عليها كل من ناجي السويدي وعبد العزيز القصاب وخالد سليمان وجميل المدفعي والحاج سليم ( مدير الشرطة العام ) وأحمد الراوي ( مدير شرطة لواء بغداد ) (٤) . يذكر القصاب بأنه سلم وصية السعدون ، بعد أن وقعت من قبل الاشخاص المذكورين ، الى سليم حسون رئيس تحرير جريدة العالم العربي ، بعد أن تعهد الأخير بنشرها وحفظها من الضياع واعادتها له - رأي الى القصاب - في نفس الليلة . أما ما جرى بعد ذلك فان القصاب اكتفى بالقول : « وبعد أن نشرها - أي سليم حسون - أعادها الي وسلمتها بيدي زوجته وأوصيتها أن تحتفظ بها للتاريخ » (٥) . لقد أخفت عبارة القصاب الأخيرة الحقيقة التالية : اجتمع الوزراء الذين وقعوا على الوصية بالدكتور خياط وحسين أفنان ورستم حيدر وخالد سليمان والحاج سليم بنفس الليلة وقرروا أن يطلبوا الى جريدة العالم العربي عدم نشر نص الوصية كاملا ، وذلك لانه سرت اشاعة بأن السعدون انتحر لاسباب تتعلق بشرفه وسمعته العائلية ، فخشي الوزراء أن تحمل عبارات الوصية

- (١) عن ما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي في مجلة لغة العرب ) .  
 لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .  
 (٢) عن ما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) في مجلة لغة العرب .  
 لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .  
 (٣) القصاب - عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .  
 (٤) عن ما نشره سليم حسون ( رئيس تحرير جريدة العالم العربي ) .  
 لغة العرب ، ج ١ ، السنة ٨ ، عن شهر كانون الثاني ١٩٣٠ ، مقالة « يا للمصيبة » .  
 (٥) القصاب - عبدالعزيز ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .



المعارضين ، لما فيها من تجريح للعناصر المعارضة ، الى تركيز ما اشيع حول حادث انتحار السعدون (١) . ولذلك طلعت جريدة العالم العربي في اليوم التالي ( ١٤/١١/١٩٢٩ ) بملحق خاص أكدت فيه على بعض فقرات الوصية (٢) . كما نشرت الى جانبه منهاج مراسيم التشييع - التي تم بموجبها بعد ذلك نقل جثمان السعدون من بيته الى مقبرة الشيخ عبدالقادر الكيلاني بين الساعة الثانية والنصف ( بعد الظهر ) والرابعة والنصف من نفس اليوم (٣) . لقد أثارَت عبارة « الشعب يريد خدمة والانكليز لا يوافقون » الرأي العام العراقي وأوحَت له بأن السبب الوحيد وراء انتحار السعدون وهو عناد الانكليز ، « وعلى الفور اجتاحت البلاد موجة عارمة من الغضب » (٤) ، فخرجت بعض الجماعات تهتف « عبدالمحسن ناخذ ثاره » ، « ساعة يا لندن مرهونة » (٥) ، فاحتجت السلطات البريطانية بأن « الناس قد تسرعوا في اعتبار أن التطور الجديد وغير الودي هو الذي دفع السعدون الى الانتحار » ، وبيّنت « ان الانتحار حدث في وقت تبع تصريح الحكومة البريطانية المتعلق بدعم العراق وفق أسس مرعية خاصة » (٦) . وسارع المنحوب السامي الى الاتصال بالملك طالبا اليه معاقبة من عمل على نشر الوصية على تلك الصورة ، لان المعلومات التي لديه تؤكد أن الوصية لم تنشر كاملة (٧) .

- (١) عن كتاب سري من الملك فيصل الى وكيل المندوب ( هيرت بانك ) بتاريخ ١٦/١١/١٩٢٩ ، بدون رقم .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/١/ب ، الملف المفتوح ١٤/١١/١٩٢٩ - ٢١/١١/١٩٢٩ ، ( ورقة ٥٥ و ٥٦ ) .
- (٢) حول فقرات الوصية التي نشرت راجع : الملحق رقم ( ٤ ) .
- (٣) للوقوف على تفاصيل مراسيم التشييع التي تمت للسعدون ، ومشاعر الحزن التي عبرت عنها وفود المناطق المختلفة من العراق ، ومآتم التعمية التي أقيمت ، وبرقيات التعزية ، راجع :
- ١ - م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/١/ب ( الاوراق ٣ - ٤٩ ) .
- ب - الشرقي - علي ، ذكرى السعدون ، ص ٨٢ - ١٢٩ .
- (٤) الشرقي - علي ، الاحلام ، ص ١٦٥ .
- (٥) العمري - خيري ، حكايات سياسية ، ص ٢٢٢ .
- (٦) British Report, 1929, P. 24.
- (٧) لما كان عبدالعزيز القصاب قد أودع وصية السعدون الاصلية لدى روجه السعدون ، فقد حاول المؤلف ان يقف عليها ، فبعث برسالة الى كبرى بنات السعدون ( عانده ) التي تعيش في انقرة ، فجاءه الرد بان الوصية فقدت بوقاة والدتها ، وارسلت الى المؤلف نسخة من ملحق جريدة العالم العربي التي تحمل ما نشر من الوصية باللغتين العربية والتركية . وحين التقى المؤلف بـ ( عانده ) في بغداد بتاريخ ٢٥/١١/١٩٢٦ ، علم منها بان آخر ما لديها من اخبار هو ان الوصية بحوزة زوجة ترفيق السويدي ( بنت أخ عبد المحسن

فرد عليه الملك في ١٦/١١/١٩٢٩ قائلا : ١ - ان ما نشر عن الوصية في ملحق العالم العربي ليس له أي صبغة رسمية ، ٢ - ان بلاغ الحكومة الرسمي هو البلاغ المختصر الذي جاء في أول النشرة ، ٣ - ان الخلاصة المذكورة اعطيت للجريدة بعد مداولة عدة أشخاص وذلك لتصحيح ما كان قد يشاع من أن سبب الانتحار انما ساء عن أسباب عائلية وفي حالة غير اعتيادية مما قد يخدش شرف المرحوم وعائلته ، ٤ - ان العبارات التي طويت من الوصية لم تطو الا من قبل التحوط وتخفيف ما يحتمل أن يقع من بعض المتطرفين للخدش من كرامة المرحوم يوم دفن جثمانه ، ففكر أصدقاؤه بأنه قد يستغل بعض المتطرفين العبارات التي يمكن أن تكون نوعا قاسية والتي وجهها اليهم فيستثمرونها لدى بعض العوام كأنها موجهة نحو الامة جمعاء وليست موجهة نحو معارضيها فقط ، ٥ - ان واضعي الخلاصة يقولون بأنهم عالمون بأن الوصية ستنتشر بحروفها ولا يمكن ستر ما هو منصوص فيها الا أنهم أرادوا أن يؤخروا تلك حتى يسكن الروح الشديد من الفاجعة . انهم ينكرون كل الانكار أن يكون هناك أي قصد من أي شخص لاستثمار هذه الوصية لمقاصد سياسية ويؤكدون بأنها ما كانت الا للمحافظة على كرامة الراحل من طعن بعض الخصوم المحومين ، ٦ - ان نص الوصية هو منذ أمس في يد كل من زار بيت الفقيد وهي معلومة اليوم لدى الخاص والعام ، ٧ - ان الأشخاص الذين حضروا تحرير الخلاصة : ياسين وتوفيق السويدي وناجي السويدي وعبدالعزیز القصاب ودكتور خياط وحسين أفنان ورستم حيدر وخالد سليمان وناجي سليم ، ٨ - ان افادات ياسين الهاشمي وناجي السويدي وعبدالعزیز القصاب متماثلة وكلهم يؤكدون بأنهم يشتركون في المسؤولية اذا كانت هناك مسؤولية ، ( ١ ) رد وكيل المندوب السامي ( هربرت يانغ ) على الملك في ١٩/١١/١٩٢٩ مبينا أن استنتاجاته تؤكد أن المتطرفين في البلاد هم الذين كانوا وراء تلك الفاجعة ، وطلب الى الملك أن يوافيه بنسخة من وصية السعدون كي يرسلها الى لندن ، وذكر الملك كيف أنه وعده ، في مقابلة لهما ، بأنه سينشر صورة فوتوغرافية للنص الاصيل في الصحف في وقت عاجل ( ٢ ) .

السعدون ) ، ذكرت زوجة توفيق السويدي للمؤلف بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٦ : ( الوصية الاصلية اصبحت عند ناجي السويدي ، الذي اودعها بعد ذلك عند زوجي - أبو لوى ( توفيق السويدي ) - وعند قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ صودرت بعض كتب المرحوم ( توفيق السويدي ) وكانت الوصية من بينها » .

( ١ ) عن كتاب سري وجهه الملك فيصل الى وكيل المندوب السامي ( هربرت يانغ ) في ١٦/١١/١٩٢٩ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/١/ب ، الملف المفتوح ١٤/١١/١٩٢٨ - ٢١/١١/١٩٢٨ ( ورقة ٥٥ و ٥٦ ) .

( ٢ ) عن كتاب وكيل المندوب ( يانغ ) الى الملك في ١٩/١١/١٩٢٩ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف ج/١/ب ، الملف المفتوح ١٤/١١/١٩٢٩ - ٢١/١١/١٩٢٩ ( ورقة ٥٢ و ٥٤ ) .



بقاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٩ أرسل الملك نسخة مصدقة من الوصية باللغة التركية وأخرى ترجمتها بالعربية ، وأخبره بأن الصورة الفوتوغرافية للوصية ستُنشرها الحكومة في أقرب وقت (١)

طويت مسألة نشر نص الوصية الأصلي إذا لم يستمر الهياج ، الذي ولده انتحار السعدون ، ضد الانكليز طويلا ، كما لم يكن له أي مظهر من مظاهر التأثير في العلاقات البريطانية العراقية . صحيح أن ناجي السويدي ( الذي يلي السعدون في قيادة حزب التقدم ) شكل وزارة ، بعد انتحار السعدون ، من نفس الوزراء - مع تغيير طفيف في المناصب وإضافة خالد سليمان كوزير للري والزراعة - (٢)

في ١٨/١١/١٩٢٩ ، وصحيح أن تلك الوزارة من ورائها حزب التقدم ، قررت ، في كتاب بعثته الى الملك في ١٣/١١/١٩٢٩ ، انها عازمة على تطبيق المنهاج الذي وضعه السعدون ، ولكن ناجي السويدي ما لبث أن أدرك أن تكليفه بتلك الوزارة لم يتم الا لتسكين النواطر وتطمين الافكار التي كانت قلقة جدا على أثر حادث انتحار السعدون (٣) ، فلم يكن هناك الا فترة أربعة أشهر حتى استقال ناجي السويدي نتيجة لاصطدامه مع الانكليز (٤) ، فجاء الى الوزارة ( نوري السعيد ) الذي أشاد على أنقراض حزب التقدم ( حزب العهد ) وأمضى مع بريطانيا معاهدة ١٩٣٠ (٥) . لقد بدأ الرأي العام بعد انتحار السعدون يثنى عليه ويقدر مواقفه ويعترف بوطنيته التي أنكرها عليه طيلة حياته (٦) . وبتأثير عواطف الرأي العام هذه بادرت الحكومة الى تكريمه فقررت :

١ - تخصيص راتب قدره ١٢٠٠ روبية في الشهر لعائلته .

٢ - تخصيص ٥٠ ألف روبية لمساعدة عائلته على شراء دار للسكن .

---

(١) عن كتاب الملك الى وكيل المندوب (يانغ) في ٢٠ تشرين ثاني ١٩٢٩ ، بدون رقم . م.و، ملفات البلاط ، ملف ج/أ/ب ، الملف المفتوح في ١٤/١١/١٩٢٩ - ٢١/١١/١٩٢٩ (ورقة ٥٢) .

(٢) راجع هيئة الوزارة ، جريدة العالم العربي : ١٩/١١/١٩٢٩ م .

(٣) عن كتاب استقالة ناجي السويدي المؤرخ ٩ آذار ١٩٣٠ .

الحسني - عبدالرزاق ، الأصول الرسمية .. ، ص ٨٠ .

(٤) أثار وزارة ناجي السويدي مسألة الاستفتاء عن بعض المفتشين الإداريين فاصطدمت بالانكليز .

الحسني - عبدالرزاق ، الأصول الرسمية .. ، ص ٨٠ .

(٥) وقعت المعاهدة من قبل المندوب السامي (فرانسيس همفريز) ونوري السعيد في

٢ حزيران ١٩٣٠ .

Ireland, op. cit., P. 414.

(٦) نداء الشعب : ١٧/١١/١٩٢٩ ، الاستقلال : ٢٧ شباط ١٩٣٠ ،

صوت العراق : ٢/١/١٩٣٠ ، البلاد : ١٥/١/١٩٣٠ .

٣ - تسديد نفقات ( علي عبدالمحسن السعدون ) الذي يدرس في برمنكهام في انكلترا .

٤ - تسمية شارع البتاويين الواقع فيه دار المرحوم باسمه تخليدا لذكراه .

٥ - اقامة نصب تذكاري للمرحوم « ( ١ ) »

ربهذا يمكن القول بان السعدون انتحر ولم يجن من جهوده السياسية الاخيرة سوى القرار المذكور .

---

( ١ ) لغة العرب ، ج ٤ ، السنة ٨ ، نيسان ١٩٣٠ .



## الخلاصة

ينتسب عبدالمحسن بن فهد الى أسرة آل سعدون المعروفة في جنوب العراق ، ولكون والده أحد شيوخ تلك الاسرة البارزين الذين تقربت اليهم السلطة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وعينتهم متصرفين ومنحتهم ألقابا ، فقد تهيأ لعبد المحسن فرصة الدراسة في استانبول عندما أراد السلطان عبدالحميد الثاني ضمان سيطرته على الرؤساء والشيوخ عن طريق توجيه الدعوة لهم بإرسال بعض أبنائهم ليكونوا تحت اشرافه المباشر .

تخرج عبد المحسن السعدون ضابطا في الجيش العثماني وأصبح مرافقا للسلطان ، ولكن سرعان ما استقال من الجيش عندما أراد الاتحاديون ابعاده الى ( أدرنه ) ، وظل يعيش في استانبول لانه كان قد تزوج من فتاة تركية اشترط أهلها أن تعيش في تركيا ، ثم ما لبث أن انتسب الى حزب جمعية الاتحاد والترقي فساعد ذلك على الظهور نائبا عن لواء المنطق في مجلس المبعوثان العثماني .

قرر عبدالمحسن السعدون ، بعد الحرب العالمية الاولى ، الرجوع الى العراق بسبب انفصال العراق عن جسم الدولة العثمانية الذي كان يعني بالنسبة اليه انتهاء حياته الوظيفية ، وقد شجعه على ذلك الحاح أصدقائه ورغبته في الاعتماد بشؤون أملاكه الموجودة في العراق .

كان أوضح ما يميز حياة السعدون خلال فترة وجوده في استانبول هو عدم اشتراكه في النشاط السياسي الذي اشتهر به غيره من العراقيين ، فلم يشترك في الجمعيات العربية التي ظهرت ، وظل غير فعال داخل مجلس المبعوثان ، أما بعد رجوعه الى العراق فقد لعب دورا واضحا في تاريخ العراق السياسي المعاصر .

ظهر عبدالمحسن السعدون في ١٩٢٢ بين القلة المثقلة التي اختارتها السلطات البريطانية لاشغال المراكز الوزارية في العراق ، وقد ساعد على ظهوره ، بالإضافة الى ثقافته التركية وتجربته النيابية وانتسابه الى أسرة آل سعدون ، كونه لم يعرف بنشاط سياسي متطرف ، أي بمعنى آخر توفرت فيه صفة الحياد التي أكدت عليها السلطات البريطانية في العراق .

أشغل السعدون وزارتي ( العدلية والداخلية ) وشكل أربعة وزارات ( ١٩٢٢ - ١٩٢٩ ) ، أشغل خلالها رئاسة المجلس التأسيسي العراقي في ١٩٢٤ ورئاسة مجلس النواب في ١٩٢٦ - ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، وقد تميزت حياته السياسية

في العراق بخطين واضحين :

الخط الاول :

التعاون مع الانكليز انطلقا من اعتقاده أن العراق بحاجة الى مثل هذا التعاون طالما انه يعيش ظروفا سياسية واقتصادية واجتماعية غاسية ، فقد ظل حتى عام ١٩٢٦ يعتقد بأن أوضاع العراق القلقة : من قصر تجربة رجاله الادارية ، وضعف جيشه ، واحاطته بأطماع الدول المجاورة الى فقر اقتصادياته وارتبائه المالي ، الى ما تركه الحكم العثماني وظروف الحرب العالمية الاولى من أوضاع اجتماعية متخلفة ، كلها أمور توجب على العراقيين التعاون مع بريطانيا كحليف قوي . كان ذلك التعاون مبنيا على أساس التفاعم مع الانكليز لاستخلاص الحقوق والمكاسب العراقية تدريجيا ، ولذلك اضطر الى اتباع سياسة الشدة تجاه القوى الوضعية التي نادى بالاستقلال الناجز والتخلص الفوري من السيطرة الاجنبية ، خاصة عندما لمس بأن مردودات نشاطاتها لم تؤد الى تحسن الموقف العراقي . سعى السعدون بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٦ ، وخاصة عند توليه رئاسة الوزارة ، الى ظهور أجهزة الحكم البرلمانية والدستورية على علاتها وذلك كخطوة أولى لبناء أجهزة دستورية وبرلمانية قوية تساعد العراقيين في الوصول الى نواياهم ، فعمل على أتمام انتخابات المجلس التأسيسي العراقي وسط معارضة القوى الوطنية . كذلك كرس جهوده لغرض سيطرة الحكومة على مناطق نفوذها وانعكس ذلك في علاقته مع الاكراد وموقفه من العشائر . وبمساعدة السلطات البريطانية سعى الى تحسين العلاقة مع كل من ايران والسعودية ، وبمساعدها حرص على أن لا يفقد العراق ولاية الموصل التي ظلت تركيا تسعى الى استرجاعها ، كما حاول أن يخفف من ثقل بعض العهود والامتيازات الاجنبية التي فرضتها تبعية العراق السابقة للدولة العثمانية وظروف الوجود البريطاني في العراق ، فعالج مسألة الديون العثمانية وامتيازات النفط ، ومسألة السكك الحديدية ومسألة ميناء البصرة وامتياز أصفر ، بروح تخليص العراق من ثقل الاعباء المالية والتدرج في وضع اليد على مرافقه الاقتصادية .

عذرا ولما كانت مساعيه لا تزال تتور في اطار سياسة التعاون مع الانكليز ، فقد وجد بأنه لا بد من مجاراتهم ، فانعكس ذلك في عقده لبروتوكول ٣٠ نيسان ١٩٢٣ وتأييده لتصديق معاهدة ١٩٢٢ وموافقه في ١٩٢٥ على تمديد أجل تلك المعاهدة الى فترة ( ٢٥ ) عاما .

سجلت سياسة التعاون مع الانكليز بعض العلامات الواضحة في حياة السعدون السياسية ، فمن جهة نظر الرأي العام ، الذي كان يجهل نوايا السعدون ولا يتناول الامور بموضوعية ، الى السعدون على انه رجل ممالى ، للانكليز جاء لخدمتهم ، وكان اكثر الناس نفرة منه هم كتلة رجال الدين التي عاملها بالشدة خلال فترة



انتخابات المجلس التأسيسي ، وقد جرت هذه النظرة وراءها رغبة الملك في ابعاد السعدون عن رئاسة الوزارة في ١٩٢٣ عندما أراد أن يزيل ما تركته الانتخابات في النفوس . من جهة أخرى ظهر السعدون في نظر الانكليز رجلا قويا جديا يمكن ادخاره لمواجهة المواقف التي قد تعصف بالعلاقات الانكليزية - العراقية ، فبيت ظهوره وزيرا للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي الاولى ( ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ) للحد من التطرف المحتمل لسياسة الهاشمي ، ثم شكل عبدالمحسن السعدون وزارته الثانية في ١٩٢٥ كأفضل من يمكن التعامل معه حول تطورات السياسة الانكليزية التي رافقت تطورات قضية الموصل .

#### الخط الثاني :

وضعت مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ بين يد السعدون حقيقة أن الانكليز غير جادين في تنفيذ وعودهم التي كانت في نظره أساسا للتدرج في الوصول الى الاهداف الوطنية ، فكانت نهاية تلك المفاوضات بداية لخط سياسي جديد ظهرت بوادره بعد ضمان قضية الموصل بعقد المعاهدة الانكليزية - التركية - العراقية في ٥ حزيران ١٩٢٦ . لقد شهدت وزارتا السعدون الثالثة والرابعة ( ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ) تحولا واضحا في سياسة السعدون بدأ أولا بمحاولة ادخال بعض الشروط في مسودتي الاتفاقيتين ( المالية والعسكرية ) الملحقتين بمعاهدة ١٩٢٢ ، على اعتبارها خطوات مهمة لإنهية العراق للاخذ بزمام أموره في المجال العسكري والاقتصادي ، ثم تحول الى العمل من أجل استقلال العراق ودخوله عصبة الامم في وقت محدد . شهدت الفترة الاولى لهذا التحول حراجة موقف السعدون حين كان عليه أن يوفق بين اصراره على شروطه التي رفضها الانكليز وبين حاجته اليهم في مواجهة الخطر السعودي وتحسين علاقة العراق مع ايران . أما الفترة الثانية فقد رسمت صورة واضحة لخيبة الامل التي جناها السعدون في علاقاته مع : الانكليز ، الذين تنصلوا مرة أخرى مز وعودهم . المعارضة التي لم تنصفه . حزبه ( حزب التقدم ) الذي لم يسانده . فانتهت بانتحاره .

## الملحق رقم ( ١ )

### الموقف في المناطق الكردية قبل تشكيل الوزارة السعدونية الاولى

ان مسألة معالجة التعهدات الدولية المتعلقة باكراد العراق هي ابرز ما امتازت به الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، ففي خلال الحرب العالمية الاولى سعى الانكليز الى كسب تعاون الاكراد وكان ذلك جزءا من خططهم الزامية الى الانتصار على الاتراك . فمُنذ احتلال ( كفرى ) في ٢٨ نيسان ١٩١٨ هـ غدا الضباط السياسيون البريطانيون على اتصال دائم بالشخصيات الكردية البارزة في لوائي كركوك والسليمانية ولا سيما بالشيخ محمود البرزاني ( ١ ) ، وبعد أن احتل الانكليز كركوك في ٢٥ تشرين أول ١٩١٨ م ، ثم احتلوا بقية لواء الموصل ، وقعوا في الاول من كانون الاول ١٩١٨ م اتفاقا مع الشيخ محمود وافق فيه الاخير على قبول المساعدة والحماية الانكليزية مما ساعد على امتداد سيطرته الى اقسام أخرى من كردستان خارج السليمانية . كان للشيخ محمود تطلعات استقلالية وتوسعية أدت الى أن يصطدم مع بعض زعماء الاكراد والى أن يصطدم بالانكليز أيضا . ثار الشيخ محمود على الانكليز في ٢٠ ميس ١٩١٩ م ، ولكن في ١٨ حزيران ١٩١٩ م تمكن الانكليز من أسره ونفيه الى الهند ، كما تمكنوا من احتلال السليمانية وتعيين موظفين اكراد ، تحت اشراف موظفين بريطانيين فيها ( ٢ )

كانت علاقة الشيخ محمود بالانكليز قائمة على أساس أن لا تستثنى بريطانيا كردستان الجنوبية من قائمة الاقوام المتحررة ( ٣ ) ، بينما كانت سياسة بريطانيا آنذاك اجتناب بذل وعود صريحة في اقامة كيانات كردية ذات استقلال شبه ذاتي مرتبطة بأية ادارة دائمة تؤسس بعدئذ في السهول ( ٤ ) . وعلى هذا الاساس أرسل الاكراد ذوو النزعة الاستقلالية ، بعد نفي الشيخ محمود ، وفدا الى مؤتمر الصلح في باريس ، وقد بذل ذلك الوفد جهودا لتوضيح مطالبه الاستقلالية ( ٥ ) . على أي حال لم تغفل المحافل الدولية مسألة الاكراد ، فقد

- 
- ( ١ ) سيبيل جون أموننز ، كردونك وعرب ، ترجمة : جرجيس فتح الله ( بغداد - ١٩٧١ ) ، ص ٢٢ .  
( ٢ ) بيل - كيرنرود ، المصدر السابق ، ص ٥٩ ، ٦٤ - ٦٥ .  
( ٣ ) ن.م ، ص ٩٠ .  
( ٤ ) أموننز - سيبيل جون ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .  
( ٥ ) جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط ١ ( بغداد - ١٩٧٠ ) ، ص ٢٤ .



حاولت معالجة مسائلهم مع جملة المسائل المتعلقة بالمناطق المنسلخة عن الامبراطورية العثمانية ، فاوكلت عصبة الامم الى بريطانيا امكانية تأسيس حكومة كردية مستقلة اداريا بالنسبة لاكرد العراق ، ولكن دونما تحديد دقيق لضرورة ايجاد تلك الحكومة فعلا ، فقد نصت المادة الخاصة باكرد العراق ، في مقدمة لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، على ما يلي : « لا يوجد في هذا الانتداب ما يمنع المنتخب من تأسيس حكومة مستقلة اداريا في المقاطعات الكردية كما يلوح له » ( ١ ) . كذلك كان مستقبل الاكرد ككل ( عدا ٧٠٠٠٠ منهم في ايران ) موضوع بحث خاص خلال مفاوضات الصلح بين الحلفاء وتركيا والتي انتهت في ١٠ آب ١٩٢٠ بامضاء معاهدة سيفر ( ٢ ) وقد تضمنت المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤ ، من معاهدة سيفر ، انه في خلال ستة أشهر من وضع المعاهدة موضع التنفيذ توضع خطة حكم ذاتي للمنطقة التي تقطنها اكثرية كردية ساحقة ، وحددت تلك المواد المنطقة المشمولة بتلك الخطة ، وهي مناطق داخلية في الاراضي التركية والسورية ، واشترطت المواد لاجل منح الاستقلال الى اكرد هذه المنطقة انه في خلال سنة من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ اذا خاطب اكرد هذه المنطقة مجلس عصبة الامم بطريقة تظهر ان الاكثرية ترغب في الاستقلال عن تركيا ، واذا اعتبر مجلس العصبة انهم قادرون على مثل ذلك الاستقلال . وفيما يتعلق بالاكرد الموجودين ضمن ولاية الموصل فقد جاء في المواد أن ليس للحلفاء اعتراض على انضمامهم لدولة كردية مستقلة اذا رغبوا في ذلك . وبهذا فقد أصبحت بريطانيا ملزمة بمراعاة مواد معاهدة سيفر المتعلقة بالاكرد ، وانعكس ذلك في حرص بريطانيا ، خلال الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى ، على أن تجعل علاقة الدولة العراقية الجديدة بالاكرد تدور في اطار التزامات بريطانيا الدولية الآنف الذكر ، فلم تكن تبدي موافقتها على كل اجراء تتخذه الحكومة العراقية ، يتعلق بالاكرد ، الا على أساس أن حقوق مقاطعات الاكرد العراقية التي حددت في الفقرة الثالثة من المادة ( ٦٤ ) من معاهدة سيفر يجب أن لا تغفل ، ومن وجهة أخرى تركت للاكرد حرية تطبيق اجراءات الحكومة العراقية أو عدم تطبيقها ، ووعدهم بأن مشاركتهم في اجراءات الحكومة العراقية أو عدم مشاركتهم سوف لا يضر بحقوقهم التي وعدتهم بها معاهدة سيفر ، وبأنهم

( ١ ) عن مقدمة لائحة الانتداب البريطاني على العراق ، المادة ( ١٦ ) .

الدرة - مدمود ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ .

( ٢ ) B. G. Colonial Office, Special Report 1920-13, P. 252.

( ٣ ) معاهد سيفر ، المواد ٦٢ ، ٦٣ ، ٦٤

سيستفيدون من تلك الحقوق عندما تحدد وتعلن لهم في معاهدة الصلح ( ١ )  
التي ستعقد مع تركيا .

تباينت نظرة اكراد العراق لمستقبل مناطقهم وانعكست تلك النظرة في  
موقفهم من الدولة العراقية الجديدة ، فقد اتسم اكراد الموصل والاقضية المربوطة  
بها واربيل بعدم الثبات على موقف معين ، فكان بإمكان الحكومة العراقية ان تستميل  
اكراد تلك المناطق بمجرد سياسة الترغيب وبدون عناء ، اما اكراد كركوك فقد كانت  
العواطف فيها تركية ، في حين كانت السليمانية استقلالية ( ٢ ) . انعكست تلك  
الميول في رفض السليمانية بالكلية فكرة الانضمام الى العراق في حزيران ١٩٢١م ،  
بينما طالبت غالبية لواء كركوك تاخير ذلك القرار لمدة سنة وصوتوا ضد انتخاب  
( فيصل ) ملكية العراق ، في وقت كانت تفد الى الملك ، من اقضية الموصل بصورة  
عامة واربيل بصورة خاصة ، عرائض من الاكراد تظهر ولائهم وانضمامهم الى الملك  
وعم التفكير بالانفصال عن العراق وتتهم بعض الاكراد الذين يريدون الانفصال عن  
العراق بالفساد . لم يكن حرص بريطانيا على تنفيذ التزاماتها في المناطق  
الكردية يعني ان تلك المناطق كانت بعيدة كل البعد عن سلطة الحكومة العراقية ،  
ففيما عدا السليمانية ، كانت المناطق الكردية تدار بواسطة موظفي الحكومة العراقية  
والمشاورين الانكليز advisers وكانت خاضعة للسلطة المركزية ( ٣ ) ، منذ ان  
استجاب الاكراد لنداء المندوب السامي في ٦ مارس ١٩٢١ ، الذي شمل مناطقهم  
بالادارة العراقية ( ٤ ) . اما السليمانية فكانت تدار من قبل موظفين اكراد  
ومستشارين انكليز مسؤولين امام المندوب السامي ، وكان هناك مجلس اداري  
منتخب يترأسه مستشار انكليزي كبير وتخضع قراراته للمندوب السامي ، اما  
المحافظة على النظام والقانون فقد عهد بها الى ( ليفي ) كردي تحت امره ضباط انكليز  
يشكلون قسما من قوات ( الليفي ) العراقي وتدار من قبل جماعة من البريطانيين  
British General Stuff ، وكانت ميزانية السليمانية مستقلة بذاتها وليس  
للحكومة العراقية سوى ضريبة تفرضها على التبغ المستهلك في داخل العراق ( ٥ ) .

(1) British Report 1922-23, P. 7.

(٢) عن مذكرة خاصة مقدمة الى الملك بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٢١ .

م . و ملفات البلاط ، ملف عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك رقم ك/١١ ( ورقة/٢٢ ) .

(٣) راجع مجموعة عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك .

م.و، ملفات البلاط ، ملف عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك ، رقم ك/١١

( الاوراق ٢٥ - ٢٢ ) .

(4) British Report 1922-23, P. 32.

(٥) بيل - كورنرود ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .



كان لمطالبة الاتراك بولاية الموصل (١) اثر في عدم استمرار الحالة في المناطق الكردية على الصورة التي وصفت آنفا فقد اضطرت القوات البريطانية الى اخلاء السليمانية في ٥ ايلول ١٩٢٢م على اثر احتلال القوات التركية غير النظامية لرواندوز وانتشار الفوضى . وفي ١٢ ايلول ١٩٢٢م استدعت السلطات البريطانية الشيخ محمود ٢ واعادته لحكم السليمانية بعد ان اعرب عن كامل رغبته للالتزام بسياسة حكومة بريطانيا . اعاد البريطانيون الشيخ محمود لاعتقادهم بانه انسب من يقدر على استجماع العاطفة الكردية (٢) ، خاصة وانه ظهرت بين اكراد السليمانية دعوة تطالب بعودة الشيخ محمود (٣) ، ولذلك وعدوه بأنه سيحصل على كل ما يمكن من المساعدة من الحكومتين البريطانية والعراقية ، وقد سمح الملك فيصل لبضع ضباط اكراد في الجيش العراقي ليتعاونوا في الخدمة مع الشيخ محمود في تنظيم قواته من الليفي (٥) ولكن الملاحظة ان السلطات البريطانية لم تطلق نفوذ الشيخ محمود في كل المناطق التي كان يمارس عليها النفوذ في السابق ، اذ اقتصر نفوذه هذه المرة على السليمانية وبعض اقضية لواء كركوك المجاورة ، وعين له مستشار بلقب ( حاكم سياسي ) ومعاونو ضباط سياسيين في اقضية جمجمال وحلجة ورائية بالاضافة الى ضباط مشرفين على تدريب القوة العسكرية الكردية وصل الشيخ محمود الى السليمانية في ٣٠ ايلول ١٩٢٢ ولم يكن قانعا بالترتيبات التي عملت على تقليص مناطق نفوذه فبدأ بتدبير المؤامرات مع القبائل الكردية ضد الحكومة ، كما بدأت اتصالاته بالاتراك ، وفي تشرين الثاني ١٩٢٢م اعلن نفسه ملكا على كردستان والفرزاة وطلب الى جميع الاكراد الآخرين الخضوع له ، وان يقدم له جيشا يستطيع به مهاجمة كركوك وضمها الى مملكته (٧) .

من هذا نخلص بان هيبة وسيطرة الحكومة العراقية في جنوبي كردستان في تشرين الثاني ١٩٢٢ ، حيث ستباشر الوزارة السعدونية الاولى اعمالها ، كانت في ادنى مستوى ، وكان الوضع يهدد بانفصال بعض المناطق الكردية عن جسم الدولة العراقية . لقد بيت هذا الوضع ليصبح جزءا من مهام السعدون في وزارته الاولى .

(1) British Report 1922-23, P. 32.

(٢) راجع الملحق رقم (٢) .

(3) British Report 1922-23 P. 36.

(4) Longrigg, op. cit., P. 244.

(5) British Report 1922-23, P. 36.



## الملحق رقم ( ٢ )

### نظرة في العلاقات العراقية - التركية قبل تشكيل الوزارة

#### السعدونية الاولى

كانت الاقسام الشمالية في العراق مهددة بخطر الاتراك ، فمنذ أن احتل الانكليز الموصل في ١٩١٨ ظل الاتراك يعتبرون الموصل جزءا من بلادهم لانهم لم يفقدوها بنتيجة الحرب . لقد كانت اغلب ولاية الموصل بحوزة الاتراك عندما اعلنت الهدنة في ٣٠/١٠/١٩١٨ م ، اما المناطق التي كانت بحوزة الانكليز حين عقد الهدنة فهي ( التون كبرى وكركوك وطاروق وطوزخرماتو ) وكانوا على بعد ١٣ ميلا عن مدينة الموصل (١) ، الا ان الاوامر صدرت من قبل الجنرال مارشال (٢) باحتلال الموصل فتم احتلالها في ٤/١٠/١٩١٨ م . في ١٠ آب ١٩٢٠ م تم للحلفاء توقيع معاهدة سيفر مع تركيا ، وقد نصت المادة ( ٩٤ ) منها على تشكيل لجنة لتعيين خط الحدود التركية العراقية الموصوف في المادة السابعة والعشرين ( ٢ ) ، الا ان تركيا رفضت ابرام معاهدة سيفر بعد أن استعاد الاتراك منزلتهم الدولية . فبعد انتعاش تركيا تحت رعاية مصطفى كمال اخذت حكومة انقرة تطالب بولاية الموصل (٤) واصبح بقاء الموصل ضمن البلاد التركية من موجبات اميثاق الاتراك الوطني (٥) الذي قرره البرلمان التركي في الاستانة في شباط ١٩٢٠ م وايده

- (١) عن خطاب اللورد كرز في مؤتمر لوزان بتاريخ ١٩٢٢/١/٢٢ م .
- م.و ، ملفات البلاط ، ملف تركيا وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/٢ ورقة ( ٢ ) .
- (٢) تولى الجنرال ( مارشال ) القيادة بعد وفاة الجنرال ( مود ) في اواخر ١٩١٧ م .
- فيلبي - سنت جون ، المصدر السابق ، ص ١٨ .
- (٣) حسين - فاضل ، المصدر السابق ، ص ١٢ .
- (٤) متي عقراوي ، العراق الحديث ، ترجمة : المؤلف ومجيد خدوري ، ج ١ ( بغداد - ١٩٣٦ ) ، ص ٥٤ .
- (٥) نص الميثاق الوطني في مانتة الاولى على ما يلي : « اذا اقتضت الضرورة يقرر مصر اجزاء الامبراطورية العثمانية التي تسكنها اكرية عربية والتي كانت حين عقد الهدنة في ٣٠/١٠/١٩١٨ تحت احتلال القوات المعادية وفقا لتصويت سكانها الحر . اما تلك الاجزاء ( سواء كانت داخلية خط الهدنة المذكورة او خارجه ) التي تسكنها اكرية عثمانيّة مسلمة متحدة في الدين والجنس والهدف ، ومشيرة بمواطن الاحترام المتبادل ، وتحترم احتراماً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية المحيطة بها فتؤلف جزءاً من الوطن لا ينفصل عنه لاي سبب منطقي او قانوني » .
- الدرة - محمود ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .



المجلس الوطني الكبير في انقرة (١) . وفضلا عن ذلك فانهم بعد انتصارهم الحاسم الذي احرزوه على الجيوش اليونانية والذي ادى الى جلاء الجيوش المتحالفة عن اسطنبول (٢) ، اخذوا يرون في ضياع الموصل ضربة لغرورهم الوطني ومقدمة لتفرقة بينهم وبين الاكراد تعرض كيانهم في المستقبل الى خطر مستمر ، وهذا اكبر ما يتخوف من نتائجه الاتراك ، اذ كانوا يتخوفون من أن تنهض كتلة كردية على حدودهم وترتقي بآدابها متمشية على الاساليب الحديثة وبذلك تكون مطمح انظار الاكراد في الاناضول (٣) ، وعليه فما ان عقدت معاهدة (مودانيا) في ١١/١٠/١٩٢٢م حتى اعلن على اثرها (مصطفى كمال) (٤) ، غيما يعلق بقضيه الموصل ، « اعتبار الميثاق الوطني حدا ادنى لحقوق تركيا » .

جاهد الاتراك جهادا عنيفا لاسترجاع ولاية الموصل الى احضان تركيا ، فبذلوا وسعهم لاقناع بريطانيا (٥) ، وقاموا ببث الدعايات الواسعة بين اهالي الولاية نفسها واستفادوا في هذا المضمار من خدمات طائفة من ابناء كركوك الباقين في عاصمة الدولة التركية ، فكانوا يوجهون الرسائل الخاصة والمنشورات العامة الى سكان ولاية الموصل . لم يكتف الاتراك بالاعمال السياسية والدعائية بل اخذوا يحشدون الجيوش لاستعادة ولاية الموصل (٦) ، وفي تموز ١٩٢١ بدأت القوات التركية نشاطاتها العسكرية على الحدود العراقية ، واخذ الاتراك يحرضون القبائل على الثورة في حين اخذت الاستعدادات للحرب تظهر في الشمال وتنشر اخبارها بين القبائل (٧) . كانت منطقة الجبال العالية في الشمال مفتوحة امام الاتراك (٨) ، فمكّنهم ذلك من تنصيب قائمقام تركي في (راوندوز) في منتصف اذار ١٩٢٢م ، تبعته قوات تركية بقيادة علي شفيق الملقب (ايزدمير - ذو الكنف الحديدي) ، معلنة مجيء الاتراك لاستعادة ولاية الموصل مرة اخرى ، وبأشر الاتراك في ايلول ١٩٢٢م بضرب العمادية (٩) ، فاتخذت الحكومة العراقية تعاونها القوات البريطانية كل

- (١) عن خطاب اللورد كرز في ١٩٢٣/١/٢٢ .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف تركية وقضية الموصل والحدود ، رقم ١/٤/١ ، (ورقة ٣) .
- (٢) الحصري - ساطع ، من مذكراتي في العراق ، ج١ ، ص ٤٨٧ .
- (٣) عن تقرير يتعلق بموقف الاتراك من الاكراد .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٩ ، مفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ (ورقة ١١٨) .
- (٤) الدرة - محمود ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .
- (٥) عن تقرير يتعلق بموقف الاتراك من الاكراد .
- م.و، ملفات البلاط ، ملف بدون عنوان ، رقم ج/٩ ، مفتوح في ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ (ورقة ١١٨) .
- (٦) الحصري - ساطع ، من مذكراتي في العراق ، ج١ ، ص ٤٨٨ .
- (7) British Report 1922-23, P. 3.
- (8) Longrigg, op. cit., P. 102.
- (9) Ibid, P. 144.

مطبات اللازمة لصد الاعتداءات التركية على الحدود ولحل المشكلة بالوسائل  
التي في نفس الوقت على قدر الامكان ، وكان للسلاح الجوي الانكليزي الدور  
فعال في الرد على غارات الاتراك المتكررة في هذه الفترة ( ١ ) . وعلى الصعيد  
سياسي امتنع الانكليز عن الاستجابة لطلبات الاتراك وكان من اهم النقاط التي  
نكزوا عليها في رفضهم لطلبات الاتراك هي انهم كانوا مستندين في احتلالهم  
ووصل الى المادة السابعة من هدنة ( مدروس ) التي قضت بأن للحلفاء الحق بأن  
يقلوا أي نقاط ذات أهمية عسكرية في حالة حدوث ما يهدد سلامة الحلفاء ( ٢ ) .  
بهذا فقد امتازت الفترة الواقعة بين ١٩٢١م وحتى تسلم الوزارة السعدونية الاولى  
بها في ٢٠ / ١١ / ١٩٢٢م بتعكير صفو الامن عند الحدود الشمالية والشرقية من  
بل الاتراك اما بدعايتهم وتهديداتهم او بمناوشات جيشهم المنظم وعصاباتهم ،  
حي باشرت الوزارة السعدونية الاولى اعمالها كان الخلاف حول مسألة الموصل قد  
تنص على الطرفين وأحيل الى مؤتمر لوزان .

---

(1) Longrigg, op. cit., P. 144; British Report  
1922-23, P. 25.

(2) Arnold Wilson, Loyalties Mesopotamia 1917-1920,  
Vol. 2, (London, 1936), P. 17.



### الملحق رقم ( ٣ )

## نظرة في الوضع الاقتصادي للعراق قبل تشكيل الوزارة

### السعدونية الاولى

عاش العراق خلال فترة الحكم العثماني اوضاعا اقتصادية متخلفة ، وقد جاءت الحرب العالمية الاولى لتزيد من تدهور تلك الاوضاع ، فقد اختفت عن الاسواق معظم المواد الغذائية وارتفعت اسعارها ارتفاعا فاحشا ، ووزع طحين الحنطة والشعير بالبطاقات على الاعلى بكميات قليلة جدا <sup>(١)</sup> . وبعد الحرب العالمية الاولى لم يطرأ اي تحسن على الاوضاع الاقتصادية في العراق وذلك بسبب مخلفات الحرب ، ثم بسبب السياسة الدولية الجديدة الرامية الى تقيد الدول الكبرى لمناطق نفوذها ماليا ، كذلك كان للتوقف الذي اصاب الحركة التجارية في اسواق أوروبا ، في اعقاب الحرب صداد في العراق . فقد شهدت الفترة الواقعة بين تشرين الاول ١٩٢٠م حتى نهاية اذار ١٩٢٢م عدم توازن واضح في ميزان التجارة العراقية والذي كان في غير صالح العراق ، كما شهدت حالة توقف السوق بسبب ضعف القوة الشرائية لدى الناس ، وقد صادف ايضا ان انحطت مقدرة ايران على شراء البضائع التي كان لها أهمية خاصة بالنسبة للعراق . صاحب ذلك ايضا انخفاض قيمة العملة في العراق ، فبعد ان كانت الليرة الانكليزية تساوي ( ١٨ قرانا ) اصبحت قيمة الـ ( ٦٠ قرانا ) تساوي ليرة انكليزية واحدة ، كذلك انخفض سعر الروبية ، فبعد ان كانت الليرة الانكليزية تساوي ( ٧ ) روبيات ، اصبحت الليرة الانكليزية في ١٩٢٠م تساوي ( ١٦ر١٥ ) روبية ( ٢ ) . وازدادت التشكيلات الادارية والمالية للدولة العراقية الجديدة ، والتي كانت قد وضعت في بادىء الامر على مقياس واسع بالنسبة لاحتياجات البلاد حينئذ ، اضاغت سببا اخر لتردي الاوضاع الاقتصادية ، لقد اعتمدت تلك التشكيلات على المساعدة المالية التي كان من المؤمل ان تقدمها بريطانيا للعراق ( ٢ ) ، ولكن

( ١ ) البازركان - علي ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ( بغداد - ١٩٥٤ ) ص ١٥ .

( ٢ ) عن تقرير خاص بالاعراض المالية والاقتصادية في العراق ١٩٢٠ - ١٩٢٢ .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة ١٢و١٢ ) .

( ٣ ) عن كتاب من الملك فيصل الى المندوب السامي بتاريخ ٧ كانون ثاني ١٩٢٤ يحكي الوضع

الاقتصادي في العراق في السابق ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقرير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة ١٠ ) .

جاءت حصة دول الحلفاء الرامية الى تقليص النفقات والعزم على استرداد اقصى ما يمكن الحصول عليه من المصاريف التي انفقها خلال الحرب (١) ، جاءت شديدة لوطاة على العراق ، فقد اوقفت المصروفات التي كانت تنفق في داخل البلاد بسبب عودة قسم من الجيوش الى اوطانها ، واسترد قسم مهم من المبالغ التي ادخلت الى العراق عن طريق بيع فضلة ذخائر الجيش لقد باعت ( دائرة التصفية الانكليزية ) من المواد لغاية ٣١ اذار ١٩٢٢م ما يعادل قيمته ٣٣٨٥٠٠٠ ليرة انكليزية ، فاضرت تلك السياسة بميزانية العراق ضررا بليغا (٢) خاصة وان بريطانيا اخذت تضغط على الحكومة العراقية اقتصاديا عندما كانت تلج عليها بين الحين والآخر لتجبرها على اجراء تخفيضات في المصروفات وعلى تقيد نشاطاتها ، في حين لم تنظر بعين الاعتبار الى المشاكل التي ستواجهها الحكومة العراقية من وراء ذلك الخفض والتقيد ، لذلك كتب المندوب السامي الى رئيس الوزارة العراقية في ١٨ ايار ١٩٢٢ يقول (٣) :  
 « انه من الجوهرى اجراء تخفيضات اخرى في المصروفات المقترحة بما لا يقل عن ثلاثين لكا (٤) من الروبيات وذلك بتقيد النشاط الحالي في الاعمال تقيدا شديدا ولو ادى ذلك الى انحطاط مؤقت في مستوى الادارة العام في الحكومة » . كانت السلطات البريطانية تعتبر مسألة اجراء تخفيض في المصروفات وتحديد مشاريع الحكومة العراقية مخرجا لحل الازمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد اما الحكومة العراقية فقد كانت خبرتها القصيرة ومشاكلها العديدة وعدم تحديد اطار اعمالها يوجه دقيق ، كل هذه الامور كانت وراء استجابتها لمقترحات الحكومة البريطانية بتشكيل لجان خاصة لغرض اجراء اقتصاد في ميزانيتها (٥) . في الفترة التي سبقت تشكيل الوزارة السعدونية الاولى لم تستطع وزارات النقيب ان تعالج الازمة الاقتصادية ، وقد حاولت التقارير البريطانية ان تفسر فشل الحكومة العراقية في معالجة الاوضاع الاقتصادية بأنه كان نتيجة لانشغال الحكومة

(١) انفقت بريطانيا على احتلال العراق مائتي الف ليرة استرلينية ، وتكدت قوانينها المحاربة حوالي مائة الف اصابة .

محمد توفيق حسين ، عندما ينور العراق ، ط ١ ( بيروت - ١٩٥٩ ) ، ص ٨٨ .

(٢) عن تقرير خاص بالاوضاع المالية والاقتصادية في العراق ١٩٢٠ - ١٩٢٢م .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف التقارير المالية والاقتصادية ، رقم م/١١ ( ورقة ١٢ و ١٣ ) .

(٣) عن كتاب من المندوب السامي الى رئيس الوزراء في ١٨ ايار ١٩٢٢ ، بدون رقم .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ ( ورقة ٢٩ ) .

(٤) الملك : مائة الف روبية .

(٥) عن مذكرة تشكيل اللجان الخاصة بميزانية الحكومة .

م.و ، ملفات البلاط ، ملف مقررات مجلس الوزراء ، رقم ٥/٢ ( ورقة ٢٤ ) .



بانتقادات القوى المعارضة ، وبأن مواقف المعارضة كانت تؤدي في حد ذاتها الى تدهور وضع الحكومة المالي ، فتذهب مثلا « ان انعقاد مؤتمر كربلاء في ١٩٢٢م ادى الى ان تعاني خزينة الحكومة من نقص شديد في المدخولات وذلك بسبب ما اعقب ذلك المؤتمر من فترة اضطرابات هناك » ( ١ ) . ولكن يظهر مما مر بنا انفا ان هناك اسبابا رئيسية غير هذه كانت وراء تخلف الوضع الاقتصادي في العراق .

---

(1) British Report 1922-23, P. 30.

## الملحق رقم ( ٤ )

الترجمة العربية للوصية التي تركها

المرحوم

فخامة عبد المحسن بك السعدون

عيني ومدار استنادي بني علي ،

سامحني من اجل العناية التي ارتكبتها • لانني سئمت هذه الحياة وعجزت  
منها ، لم ار من حياتي لا لذة ولا ذوقا ولا شرفا ، الامة تنتظر الخدمة • الانكليز  
لا يوافقون • ليس لي ظهير • العراقيون الذين يطلبون الاستقلال ضعفاء وعاجزون  
وبعيدون كثيرا عن الاستقلال • هم عاجزون عن تقدير نصائح امثالي من اصحاب  
الشرف • يظنونني جائنا للوطن وعبد للانكليز • ما أعظم هذه المصيبة • انا الفدائي  
لوطني الاكثر اخلاصا قد صبرت على انواع الاهانات وتحملت انواع المذلات • وما  
ذلك الا من اجل هذه البقعة المباركة التي عاش فيها ابائي واجدادني مرفهين •

يا بني ان نصيحتي الاخيرة لك هي : -

( ١ ) أن تشفق على اخوتك الصغار الذين سيبقون يتامى ( وتحترم والدتك )  
وتخلص لوطنك •

( ٢ ) ان تخلص للملك فيصل وذريته اخلاصا مطلقا •

سامحني يا بني علي •

عبد المحسن السعدون



ایکی کوزم یاورم مادر استنادم علی !

ارتکاب ایتدیکم حنایتدن طولایی بنی عفوایت زیرا بو حیاتدن بقدیم اوصاندم  
حیاتدن نه لذت نه ده ذوق نه ده شرف کوردم امت خدمت بکلور انکلیرلر موافقت  
ایتمور ظهیرم یوق استقلال استیان عراقلیلر ضعیف ، عاجز استقلالدن جوق  
اوزاق بنم کبی ناموسلی انسانلرک نصایحنی تقدیردن عاجز بنی وطن خائنی  
انکلیر بنده سی ظن ایدیورلر نه بموک فلاکت ؟ بن وطنک لک مخلص بر فدائی  
هر ترلو حقارتلره قاتلاندم مذلترلره تحمل ایتدم صرف آباء و اجدادکم مرفها یشاد  
قلری بومبارک بقعه ایجوندر . یاورم ! صوک نصیحتم بودرکه .

( ۱ ) یتیم قاله جق اوفاجق قارداشلریکه مرحمت ( والدنه حرمت ) وطنکه صداقت

( ۲ ) ملک فیصل وذریته صداقت مطلقه

بنی عفوایت یاورم علی

### عبد المحسن السعدون

هذا الكتاب قد وجد موضوعا فوق أوراق البيك الخاصة وقد تلى امامنا واخذت صور  
منه من قبل الشرطة وهذا هو اصل الكتاب .

۱۲ - ۱۴ تشرين الثاني سنة ۱۹۲۹  
توفيق السويدي

و هذا الذي يتضمن أكبر برهان على عظمة التضحية التي قام بها رجل العراق وفقيده .

ناجي السويدي

## الملحق رقم ( ٥ )

### منهاج الوزارة السعدونية الاخيرة

#### الامور السياسية :

- ١ - العمل على جعل مبدأ تطبيق المعاهدة الجديدة من تاريخ توقيعها ( اعني قبل الدخول في عصبة الامم ) او الاسراع في الدخول قبل سنة ١٩٣٢ .
- ٢ - العمل على رفع كل صفة احتلالية من صلب المعاهدة الجديدة وكل ما يناهض استقلال العراق .
- ٣ - الاخذ بالنظر اعتبار انتهاء مسؤولية الحكومة البريطانية في قضية الدفاع والتدرج حالا بالاعمال وفق التصريح الجديد .
- ٤ - تطبيق التجنيد العام بصورة سريعة .
- ٥ - انجاز المسائل المعلقة كمسألة السكك الحديدية وغيرها من الامور العمومية .
- ٦ - حصر السلطات العامة بشخص الوزير . رفع اصول مخابرة رؤساء الدوائر مع المتصرفين .
- ٧ - جعل المتصرف رئيس القوة الاجرائية في اللواء . ربط جميع الدوائر الفنية وغيرها بمقام المتصرفية . اصدار انظمة تعيين كيفية العمل بالولاية على هذا الاساس .
- ٨ - منع المخابرات والمراجعات مع المفتشين الاداريين من قبل الدوائر المركزية .

#### تنقيح

- ١ - ربط دائرة الاملاك وجعل وظائفها من جملة وظائف مديرية الواردات كما كانت سابقا .
- ٢ - الغاء دائرة الرستمية وتوسيع حقول التجارب في المناطق الزراعية الهامة .
- ٣ - الغاء تشكيلات وكالة القيادة العامة وتأسيس رئاسة الاركان في الجيش وارجاع السلطات العامة في الجيش الى وزارة الدفاع ما عدا امور التنظيم والتعليم والغاء التشكيلات المزدوجة في مقر الجيش .
- ٤ - لغاء التشكيل الجديد فيما يتعلق بتفريق امور الواردات في المحاسبة .
- ٥ - توحيد فروع المحاسبات العامة ومزج دائرة التفتيش المالي بهذه الدائرة .
- ٦ - الاستعاضة بالموظفين العراقيين عن الموظفين الاجانب المستخدمين في وظائف كتابية وحسابية .



٧ - تقيص عدد المفتشين الاداريين والشرطة والغاء المفتشية التي لم يسبق حاجة بالدوائر اليها .

٨ - تنفيح كل ما هو ممكن لترفيه وضعية الميزانية ومن حملتها انها العقود المعطاة للاجانب من خمس سنوات فما دون حسب الامكان .

### تشجيع الاعمال

١ - العمل في جعل المناقصات وغيرها في مجالس الادارة .

٢ - تأليف لجنة خاصة للمناقصات الخارجية .

٣ - رفع حصر المشتريات بمعرفة ( كراون ايجنت ) .

٤ - تعودت الدوائر المركزية على التوسع في تشكيلاتها وحيازة شكل منفصل في رؤية امورها وعذا التوسع ادى الى تزويد الذنقات والى الاخلال بمسؤولية الوزير والمتصرف ومن جملة ذلك تفريق امور الواردات لتكون هذه الدائرة مستقلة بامورها وعي التي تجبي الضرائب وتقدرها وتمثل اعظم قسم من مسؤولية الوزير تجاه البرلمان فينبغي الوقوف عند حد مسؤولية الوزير ومراعاة الاقتصاد .

ولم تات تجربة التوحيد منذ ٦ سنوات والتي سار عليها احمد نيمى بك وساسون افندي بنتائج مضره فعلية يقتضي ارجاع التشكيل الى اصله ( مالى ) .

٥ - تجرى المحاسبات بواسطة الخزائن وتحت مراقبة دائرة المحاسبات العمومية في اكثرية الدوائر الاتية :

الشرطة - الزراعة - الصحة - الاشغال العامة - الكمارك - الري - الدفاع - ومجلس النواب - والبلاط الملكي - وكانت دائرة المساحة ضمن الدوائر الانفة الذكر الا ان حساباتها نقلت الى دائرة المحاسبات العمومية منذ مدة قصيرة . فهذه الطريقة لا تلائم الكفاءة في امور الصرف ومراقبتها اذ تجعل الدوائر تحسب الاحوال على الخزائن بدون معرفة الاسباب وعليه فمن الضروري ان توحد حسابات الشرطة والزراعة والصحة والكمارك مع دائرة - الحسابات العمومية على ان ينظر في الدوائر الباقية بعد ذلك ( مالى ) .

٦ - صرح قانون استخدام الاجانب بضرورة استخدام العراقيين في الوظائف التي يتمكنون من القيام بها ( عموم الوزارات ) .

٧ - ان المفتشين الاداريين اصبحوا كثيري العدد بالنظر للتقدم الحاصل في الادارة ويقتضي تنزيل النصف منهم على ما يعتقد وان في الشرطة نصفهم تقريبا حائز على مقاولات لمدة خمس سنين فلا ينبغي تجديد هذه المقاولات وتوجد مفتشيات اخرى كمفتشية السجون مثلاً فلا حاجة الى الاحتفاظ بها بالنظر للتقدم الحاصل في ادارة السجون واعمالها ( داخلية ) .

٨ - من الممكن الاستغناء عن قسم كبير من الموظفين الاجانب الذين يخدمون بعقود لمدة خمس سنوات او اقل كعقود قصيرة ( عموم الوزارات ) .

## تسريع وتشجيع اعمال

لا يحتاج هذا القسم الى ايضاح .

هذا هو نص المنهاج الوزاري الذي اختطته الوزارة السعدونية الرابعة لنفسها وعرضته على القائم باعمال المعتمد السامي فلم يبد أي اعتراض عليه دون أن تذييع للناس وهو بمجموعه يرمي الى التخلص من الموظفين الاجانب والتخفيف من صلاحيات ذوي العقود الطويلة الذين لا يمكن الاستغناء عنهم بسبب هذه العقود وكذلك يرمي الى الاقتصاد في النفقات اقتصادا تاما والى تحديد المسؤوليات وحصر الصلاحيات في العراقيين دون غيرهم والى تشجيع الصناعات الوطنية وادخالها في الجيش والشرطة والى تطهير الادارة من الادران وهو منهاج ضخم لو تسنى للوزارة التي وضعت ان تنفذ ربه لسعدت البلاد وعمرت الارض وشبع الناس وعرف كل واحد ما له من حقوق وما عليه من واجبات .

اما الامور الفنية التي تجري على ايدي الدوائر الخاصة فتسير على مسؤولية المدير العام من جهة التحضير والقرار بالعمل والتنفيذ منوط بالوزير .

٢ - يقصد بتأييد مسؤوليات المتصرفين من جهة تمثيلهم للوزير في اللواء ولذلك ينبغي توحيد المسؤوليات الاجرائية في شخص المتصرف وجعله الشعب مرتبطة به ارتباطا مباشرا من جهة الادارة والاجراء والتنفيذ ( عموم الوزارات ) .

٣ - لقد توغل المفتشون الاداريون في وظائف الادارة والاجراء خلال ما هو مصرح لهم في قانون التفتيش واصبحوا يخابرون الدوائر المركزية في قسم عظيم في الوظائف الاجرائية مباشرة وهذا ما دعي بالنتيجة الى شل يد المتصرفين والى سير الشعب الادارية في الولاية وفقا لاراء المفتشين الاداريين فمن الضروري انهاء هذه الحالة والعمل على ما هو وارد في المادة الثانية ( عموم الوزارات ) .

## تنقيح

١ - تغير الغرض من تأسيس دائرة الاملاك واصبح عملا منحصرا في ادارة المسققات وتفويض الاراضي الاميرية بعقود المزارعة او على طريق الايجار والنظر في مسائل المنازعات على الاراضي والحدود وهذه لامور كلها تخص ادارة الواردات اكثر من العمل على احياء الاراضي الاميرية بممارسة وسائل التعمير والاستثمار الحديثة في املاك الدولة كما كان المتصور ولذلك لم يبق من حاجة الى ابقاء هذه الدائرة على هذا النحو بل اصبح وجودها باعثا للاسراف في الميزانية فمن الضروري الحاقها بمديرية الواردات وترك ممارسة وسائل التعمير والاستثمار الحديثة لمديرية الزراعة العامة بتأسيس حقول التجارب في المناطق الزراعية المهمة ( مالية ري وزراعية ) .

٢ - لم تات التجارب والنفقات المصروفة على دائرة الرستمية بالثمرات المنتظرة منها فاصبحت هذه الدائرة لكثرة موظفيها الاجانب وطرق الادارة فيها عبئا



على خزينة الدولة فمن الضروري الفاؤها والاستعاضة عنها بتجارب تقوم بها دائرة مختصة متصلة بمدرسة الزراعة ( ري وزراعة ) .

٣ - يوجد تعارض بين السلطات المدرجة في الادارة الملكية بتاليف وكالة القيادة العامة وبين سلطات الوزير المؤيدة بموجب القانون الاساسي . فبموجب المبدأ العام المصرح في المادة ( ١ ) من الامور العامة ينبغي الحصول على ارادة ملكية بالغاء الادارة الاولى وبتأسيس رئاسة اركان الجيش التي تتولى تنظيم الجيش وتدريبه وتقديم التوصيات من حيث التعليم والتنسيق وغير ذلك الى الوزير ، على ان يكون الوزير متمتعاً بالمسؤوليات المترتبة عليه من جهة تنظيم قوات الدفاع عن البلاد وفي نفس تشكيلات المقر توجد رئاسة ومديريات مزدوجة عراقية وبريطانية فالوقت قد حان لتاليف المقر على اساس المسؤولية العراقية وحصر النصاصح والارشادات البريطانية في شكل بعثة وهيئات منفردة تدريبية وتنقيص عدد الضباط الى قدر يكفي الى هذا الترتيب ( دفاع ) .

٤ - تشجيع المصنوعات الوطنية لاستعمالها في الجيش والشرطة .

٥ - اعادة النظر في التصريحة الكمركية لتشجيع المخبوجات الاهلية .

٦ - اعادة تنسيق الدوائر المركزية في الوزارات لرفع القيود والتاخير الحاصل

في انجاز الاعمال .

٧ - ربط امور المهاجرة بدائرة النفوس وتوسيع اعمال هذه الدائرة .

٨ - تاليف دوائر للاحصاء وللنظر في المسائل الاقتصادية العامة .

٩ - تشجيع الزراع على اعمار الاراضي بتشريع يضمن حقوقهم ويعين واجباتهم والاسراع في تاليف المصارف الاهلية والزراعية لمساعدة وانعاش الزراع والتجار ولتأسيس العملة الوطنية .

### ايضاح المنهاج

١ - الحكومة العراقية هي المسؤولة عن حفظ الامن والدفاع عن البلاد وهذه المسؤولية لا تمنع التعاون عند الحاجة . التدرج يقصد به ان تمارس الحكومة العراقية سلطاتها وتنقح موظفيها وامورها تدريجيا من حيث تصبح في وقت قريب متمتعة بالحقوق والكيان الذي يشير اليه التصريح الجديد . المعبر عنه بالاسس العامة للمقترحات المقدمة الى الشعب المصري ( مادة عامة لعموم الوزارات ) .

٢ - امرار قانون التجنيد - الاسراع في اتمام تسجيل النفوس ( دفاع - داخلية ) .

٣ و ٤ - المسائل المتعلقة اكثرها تتعلق بالامور المالية ، سواء من وجهة الاعفاءات او حسم الملكية والواجب ان تسرع الحكومة بمفاوضة الحكومة البريطانية لانها ما يخالف القوانين المرعية وما يخالفها فيقضي انهاؤها فورا ( مالية - اشغال )

٥ - ان التعديلات في القانون الاساسي تحتوي على امور كثيرة منها تعديل مبدأ اجتماع المجلس وكيفية احتساب المخصصات وانتقاء الوزراء من خارج المجلس . . . الخ .

#### امور عامة

١ - القصد ان يتمتع الوزراء بالسلطات المصرحة في القانون الاساسي لتأييد المسؤولية الموجهة اليهم فلا يجوز ان يتصرف رؤساء الدوائر بالمسؤوليات المترتبة على الوزير التي هي خارجة عن تمشية امور دوائهم ولهذا الغرض يجب ان تعنون المراسلات باسم الوزارات . وترسل الاجوبة اليها من الوزارة موقعة من الوزير نفسه او بتخويل منه ( عن الوزير ) ولكن لا يجوز التوقيع على الاوراق (عن الوزير) قبل اخذ موافقته على الامر الصادر من الوزارة وهذا لا يشمل طبعا الاستفسارات الاعتيادية وارسال الجداول والتقارير المعتادة التي يوقع عليها المدير العام بدون موافقة الوزير . ولكن بتخويل منه والاحوال الشخصية العائدة للموظفين بمسك سجلها في الوزارة .



## المصادر

### الوثائق

اولا - الوثائق غير المنشورة :

(١) وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق وهي :

أ - سجلات البلاط الملكي وتشمل :

ملفات البرلمان :

١ - ملف ( البرلمان ) ، رقم ٥

٢ - ملفات ( التشكيلات والتميينات ) ، رقم ب/٢/١

٣ - ملفات ( الحوادث المتفرقة ) ، رقم ب/٢/ج

٤ - ملفات ( قانون الانتخابات للمجلس التاسيسي ) ، رقم ٦/٣/ب

٥ - ملفات ( مجلس الاعيان ) ، رقم ب/٣

٦ - ملفات ( مجلس الامة ) ، رقم ب/٢

٧ - ملفات ( المجلس التاسيسي ) ، رقم ب/١

٨ - ملفات ( محضر الجلسات - مجلس الاعيان ) ، رقم ب/٣/ب

٩ - ملفات ( محضر الجلسات - مجلس النواب ) ، رقم ب/٢/ب

ملفات البلاط الملكي :

١ - ملف بدون عنوان ، رقم ط/٢

٢ - ملف ( برقيات مهمة ) ، رقم ط/٣/٥

٣ - ملف ( الحالة الاقتصادية ) ، رقم ر/١٠/ط

٤ - ملف ( مخابرات مجلس الامة ) ، رقم ط/١٨

٥ - ملفات ( البرقيات ) ، رقم ط/١٢

٦ - ملفات ( مخابرات شتى ) ، رقم ط/٦/٦

ملفات متفرقة :

١ - ملف ( ادارة كردستان ) ، رقم س/١

٢ - ملف ( اقتراحات متفرقة ) ، رقم ر/١٠/ج

٣ - ملف ( اوراق متفرقة ) ، بدون رقم

٤ - ملف بدون عنوان ، رقم ر/٢/١٠

- ٥ ملف بدون عنوان ، يحمل تسلسل ( ١٧ )  
 ٦ ملف ( مفاوضات المعاهدة العراقية - الانكليزية ) بدون رقم ، يحمل  
 تسلسل ( ٣١ )

### ملفات مجلس الوزراء :

- ١ - ملف ( بروتوكول المجير نمرة « ٢ » ) ، رقم ج/٢
- ٢ - ملف ( تخص وفاة عبد المحسن السعدون - ١٩٢٩ / ١١ / ١٤ - ١٩٢٩ / ١١ / ٢١ ) رقم ج/أ/ب
- ٣ - ملف ( مجلس الوزراء ) ، رقم ج/٩
- ٤ - ملف ( مقررات مجلس الوزراء ) ، رقم ج/٢/٢
- ٥ - ملف ( مواضيع متنوعة ) ، رقم ج/١
- ٦ - ملف ( مواضيع متنوعة ) ، رقم ج/ب
- ٧ - ملفات ( اصول اخذ ملاحظة المعتمد السامي على مقررات مجلس الوزراء )  
 رقم ج/٢/ج : مواضيع هذه الملفات متنوعة ولا تقتصر على العنوان المذكور ،  
 يستعمل منها الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٢ / ١ / ١٦ - ١٩٢٢ / ١ / ٢٣ . والملف  
 الذي يشمل الفترة : ١٩٢٢ / ٢ / ١٥ - ١٩٢٣ / ١ / ٢٣ ( موافقة الملك على جلسات  
 مجلس الوزراء ) . والملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٣ / ٥ / ٥ - ١٩٢٣ / ١٢ / ١٦  
 ( ملاحظة المعتمد على قرارات مجلس الوزراء ) . والملف الذي يشمل الفترة :  
 ١٩٢٣ / ٩ / ٢٢ - ١٩٢٥ / ٩ / ١٥ . والملف الذي يشمل الفترة ١٩٢٤ / ١ / ٩ -  
 ١٩٢٤ / ١٢ / ٨ . والملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٤ / ١ / ١٢ - ١٩٢٤ / ١٢ / ١٢  
 ( موافقة مجلس الوزراء على موافقة الملك ) . والملف الذي يشمل الفترة :  
 ١٩٢٥ / ١ / ٨ - ١٩٢٦ / ١ / ٦ ( موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء ) . والملف  
 الذي يشمل الفترة : ١٩٢٥ / ٢ / ١٣ - ١٩٢٥ / ١٢ / ٤ ( ملاحظات المعتمد على قرارات  
 مجلس الوزراء ) . الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٥ / ٥ / ١١ - ١٩٢٦ / ٧ / ٤  
 ( المخابرات الخاصة بتوصيات لجنة الميزانية ) . الملف الذي يشمل الفترة :  
 ١٩٢٦ / ١ / ٩ - ١٩٢٧ / ١ / ٥ ( المخابرات بين مجلس الوزراء والوزراء بشأن تبليغهم  
 ملاحظات الملك ) . الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٦ / ١ / ١٣ - ١٩٢٦ / ١٠ / ٢١  
 ( موافقة الملك على قرارات مجلس الوزراء ) . الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٧ -  
 ١٩٢٩ ( خطاب العرش ومنهاج الوزارات ) .
- ٨ - ملفات ( تشكيل واستقالة الوزارات ) ، رقم ج/١ : استفيد بصفة  
 خاصة من ملف ( مواضيع متنوعة ) ، وملف ( تاليف الوزارة الرابعة ) .
- ٩ - ملفات ( خطاب العرش ومنهاج الوزارات ) ، رقم ج/٣
- ١٠ - ملفات ( القانون الاساسي العراقي ) ، رقم ج/٨
- ١١ - ملفات ( اللوائح القانونية والانظمة والمراسيم قبل عرضها على مجلس  
 الوزراء ) ، رقم ج/٧



- ١٢ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم ج  
 ١٣ - ملفات ( المعاهدة العراقية - البريطانية ) ، رقم ج/٩ : استفيد بصفة خاصة من الملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٢/٣/٢ - ١٩٢٢/١٠/١٦ .  
 والملف الذي يشمل الفترة ١٩٢٦/٣/٢٨ - ١٩٢٦/٦/١ . والملف الذي يشمل الفترة : ١٩٢٩/٤/٢١ - ١٩٢٩/١١/٢٣ .  
 ١٤ - ملفات ( منهاج ومقررات مجلس الوزراء وملاحظة المعتمد السامي وموافقة صاحب الجلالة عليها ) ، رقم ج/٢

#### ملفات المعتمد السامي :

- ١ - ملف ( كيفية اخذ ملاحظة المعتمد السامي على قرارات مجلس الوزراء ) ، رقم ي/١/٢  
 ٢ - ملف ( مراسلات متفرقة ) ، رقم ي  
 ٣ - ملفات ( المشورة البريطانية ) ، رقم ي/٢  
 ٤ - ملفات ( المعتمد السامي وما يتعنى بمنصبه ) ، رقم ي/١  
 ٥ - ملفات ( الموظفون البريطانيون ) ، رقم ي/٣  
 ٦ - ملفات ( الموظفون الهنود وغيرهم من الاجانب ) ، رقم ي/٤  
 ملفات مقررات مجلس الوزراء :

- ١ - ملف ( مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء - لسنة ١٩٢٨ ) ، رقم ٧/٠  
 ٢ - ملفات ( مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، ١٩٢١ - ١٩٢٨ ) ، رقم ٣/٢/٠ و ٤/٢/٠ و ٥/٢/٠ و ٦/٢/٠ و ٧/٢/٠ و ٨/٢/٠ و ٩/٢/٠ و ١٠/٢/٠ و ١١/٢/٠ و ١٢/٢/٠  
 ٣ - ملفات ( مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، النسخ الموجهة الى اعضاء مجلس الوزراء ، ١٩٢٢ - ١٩٢٨ ) ، رقم ١/٢/٠  
 ٤ - ملفات ( مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء ، النسخ الموجهة الى رئيس الديوان الملكي ، ١٩٢٢ - ١٩٢٨ ) ، رقم ٢/٢/٠

#### ملفات الملك فيصل الاول :

- ١ - ملف ( اذاعات سياسية ) ، رقم ش/١٥  
 ٢ - ملف ( الشيخ خزعل ) ، رقم ش/١٨  
 ٣ - ملف ( عرائض وكتب خاصة مقدمة الى الملك ) ، رقم ك/١١  
 ٤ - ملفات ( اوراق متفرقة ) ، رقم ك  
 ٥ - ملفات ( مخابرات شخصية ) ، رقم ك/١  
 ٦ - ملفات ( المخابرات مع المعتمد السامي البريطاني ) ، رقم ك/١/١  
 ملفات وزارة الاقتصاد والمواصلات :

- ١ - ملف ( امتياز أصفر ) ، رقم ص/٣/٣
- ٢ - ملف ( امتياز أصفر و امتياز اللطيفية ) ، رقم ص/٣/٣
- ٣ - ملف ( شركة أصفر و امتياز اللطيفية ) ، رقم ص/٣/٣
- ٤ - ملفات ( تقارير شركة النفط التركية ) ، رقم ص ١/٢/٣
- ٥ - ملفات ( السكك الحديدية العراقية ) ، رقم ص/١٠
- ٦ - ملفات ( الشركات والامتيازات ) ، رقم ص/٣
- ٧ - ملفات ( شركة النفط التركية او شركة نفط العراق ) ، رقم ص/٣/٢
- ٨ - ملفات ( ميزانية وحسابات ) ، رقم ص/١٠/٢
- ٩ - ملفات ( ميناء البصرة ) ، رقم ص/٨

- ١ - ملف ( الاتفاقية التجارية ) ، رقم ٩/٧/٩
- ٢ - ملف ( التجارة ) ، رقم ٩/٧/٩
- ٣ - ملف ( التمثيل الاجنبي في العراق ) ، رقم ٣/٥
- ٤ - ملف ( تنظيم علاقات الحدود ) ، رقم ٢/٣/٤/٥
- ٥ - ملف ( حوادث الحدود ) ، رقم ١/٥/٥
- ٦ - ملف ( العلاقات العراقية التركية ) ، رقم ٨/٦/٥
- ٧ - ملف ( العلاقات العراقية السورية ) ، رقم ٦/٦/٥
- ٨ - ملف ( غزوات الاخوان ) ، رقم ١/٥/٥
- ٩ - ملف ( قضية الاخوان ، ١٩٢١ - ١٩٢٢ ) ، رقم ١٥/٤/٥

#### ملفات وزارة الخارجية :

- ١٠ - ملف ( قضية الاخوان ، ١٩٢٢ - ١٩٢٣ ) رقم ٥/٤/٥ ج
- ١١ - ملف ( قضية الكويت ) ، رقم ٥/٤/٥ ج
- ١٢ - ملف ( قضية مؤتمر المحمرة ) ، رقم ٥/٤/٥ ب
- ١٣ - ملف ( مشكلة الحجاز واليمن ) ، رقم ٣/٥
- ١٤ - ملف ( المضابط التي نظمت في مؤتمر كربلاء ) ، رقم ٥/٥
- ١٥ - ملف ( المعاهدة العراقية البريطانية التركية ) ، رقم ٢/٦/٥
- ١٦ - ملف ( المعاهدة العراقية النجدية ) ، رقم ٣/٦/٥
- ١٧ - ملفات ( الاتفاقيات الدولية العامة ) ، رقم ٧/٥
- ١٨ - ملفات ( ايران والحدود ) ، رقم ٢/٤/٥
- ١٩ - ملفات ( بريطانيا ) ، رقم ١/٢/٥ التقارير و ١/٢/٥ التشكيلات
- ٢٠ - ملفات ( تركيا وقضية الموصل والحدود ) ، رقم ١/٥/٥
- ٢١ - ملفات ( تمثيل ايران ) ، رقم ٧/٣/٥
- ٢٢ - ملفات ( الحجاز ونجد وملحقاتها والرعايا النجديون في العراق ) ، رقم ٥/٤/٥
- ٢٣ - ملفات ( دخول العراق عضبة الامم ) ، رقم ٢/٨/٥



- ٢٤ - ملفات ( سوريا ) ، رقم ٣/٤/٤
- ٢٥ - ملفات ( سوريا ولبنان ) ، رقم ١/٤/٢/٤
- ٢٦ - ملفات ( شرق الاردن ) ، رقم ٦/٤/٤
- ٢٧ - ملفات ( عصبة الامم ولجنة الانتداب ) ، رقم ٣/٨/٤
- ٢٨ - ملفات ( الغارات والغزوات ) ، رقم ١/٥/٤
- ٢٩ - ملفات ( القضية العربية الهاشمية ) ، رقم ١٢/٤
- ٣٠ - ملفات ( متفرقات ) ، رقم (٤) ، ورقم (٤/١٠) .

#### ملفات وزارة الداخلية :

- ١ - ملف ( اقتراحات متفرقة ) ، رقم د/١٠/ج
- ٢ - ملف بدون عنوان ، رقم د/٤/٢
- ٣ - - ملف بدون عنوان ، رقم د/١٠/٢
- ٤ - ملف ( تقرير طوائف السقة والشيعية ) ، رقم د/٥/٦
- ٥ - ملف ( القضايا الداخلية البحتة ) ، رقم د/١/٦
- ٦ - ملف ( كردستان ) ، رقم د/٧
- ٧ - ملف ( متفرقة ) ، رقم د/١ ب
- ٨ - ملف ( مجلس الوزراء ) ، رقم د/١
- ٩ - ملف ( وزارة الداخلية ) ، رقم د/٢/٦
- ١٠ - ملفات ( الاجانب وقضاياهم العامة في العراق ) ، رقم د/١/٥
- ١١ - ملفات ( الانتخابات ) ، رقم د/٢/٦
- ١٢ - ملفات ( التقارير ) ، رقم د/٨
- ١٣ - ملفات ( الحوادث والوقائع المتفرقة ) ، رقم د/٣/٦
- ١٤ - ملفات ( الطوائف غير المسلمة ) ، رقم د/٦/٦
- ١٥ - ملفات ( قضايا الحدود الداخلية وحالة طرد العشائر الاجنبية ) .  
رقم د/١٠
- ١٦ - ملفات القضايا الكردية ، رقم د/٧
- ١٧ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم د : افاد البحث بصفة خاصة الملف الذي يشمل  
الفترة ( ١٩٢٧/١/١٨ - ١٩٢٨/١٠/٢٣ ) .

#### ملفات وزارة الدفاع :

- ١ - ملف ( مواضيع سياسية شتى ) ، رقم ف/١/٧
- ٢ - ملفات ( الاتفاقيات العسكرية ) ، رقم ف/١١
- ٣ - ملفات ( التجنيد الاجباري - الدفاع الوطني ) ، رقم ف/٧
- ٤ - ملفات ( الجيش العراقي وتشكيلاته ) ، رقم ف/٩

- ٥ - ملفات ( حركات الجيش العراقي ) ، رقم ف/٦
- ٦ - ملفات ( خطوط الدفاع والسياسة العسكرية ) ، رقم ف/١٩
- ٧ - ملفات ( الضباط البريطانيون في الجيش العراقي ) ، رقم ف/٥
- ٨ - ملفات ( القوات البريطانية في العراق ) ، رقم ف/٨
- ٩ - ملفات ( القوانين والانظمة والمناسير والتقارير ) ، رقم ف/١٣
- ١٠ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم ف

#### ملفات وزارة الزراعة :

- ١ - ملفات ( التقارير الزراعية العامة ) ، رقم ( ز/١/١ ) و ( ز/٣/١ )
- ٢ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم ز

#### ملفات وزارة العدلية :

- ١ - ملف ( التقارير ) ، رقم ع/٧
- ٢ - ملفات ( الاتفاقيات العدلية والامتيازات الاجنبية ) ، رقم ع/٥
- ٣ - ملفات ( الاحكام والقضايا المتفرقة ) ، رقم ع/٦
- ٤ - ملفات ( تصديق الاحكام ) ، رقم ع/٢
- ٥ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم ع

#### ملفات وزارة المالية :

- ١ - ملفات ( الاتفاقيات العدلية ) ، رقم م/١٤
- ٢ - ملفات ( التقارير المالية والاقتصادية ) ، رقم م/١١
- ٣ - ملفات ( الخدمة المدنية والعسكرية ) ، رقم م/٩/٢
- ٤ - ملفات ( الديون العمومية ) ، رقم م/١٥
- ٥ - ملفات ( الريجي ) ، رقم م/١٦
- ٦ - ملفات ( الضرائب والرسوم ) ، رقم م/٤
- ٧ - ملفات ( قضية شيخي المحمرة والكويت ) ، رقم م/١٢
- ٨ - ملفات ( القوانين والانظمة ) ، رقم م/٣
- ٩ - ملفات ( متفرقة ) ، رقم م
- ١٠ - ملفات ( ميزانية الدولة العامة ) ، رقم م/٢

#### ب - سجلات وزارة الداخلية وتشمل :

- ١ - ملف ( الادارة والتعيينات للموظفين العرب ) ، رقم S/1/13
- ٢ - ملف ( الانتخابات في لواء اربيل ) ، رقم S/1/M
- ٣ - ملف ( الانتخابات في لواء الحلة ) ، رقم S/1/4/g
- ٤ - ملف ( الانتخابات في لواء الديلم ) ، رقم S/1/4/li
- ٥ - ملف ( الانتخابات في لواء العمارة ) ، رقم S/1/4/E



- S/1/4/E ٦ - ملف ( الانتخابات في لواء كربلاء ) ، رقم
- S/1\*4/B ٦ - ملف ( الانتخابات في لواء كربلاء ) ، رقم
- ٧ - ملف ( الانتخابات في لواء كربلاء ) ، رقم
- ٨ - ملف بدون عنوان ، يحمل تسلسل : ١٧
- S/34/11 ٩ - ملف ( تقارير التفتيش في الموصل ) ، رقم
- S/48/B/3 ١٠ - ملف ( دعاوى وشكاوى ضد الصحف ) ، رقم
- S/63/3/5 ١١ - ملف ( الشؤون السياسية والاجتماعية ) ، رقم
- ١٢ - ملف ( العلاقات القانونية والشرعية بين العراق والمحمرة ) ،
- S/1/4/2 ١٣ - ملف ( قوائم البرقيات الحكومية ) ، رقم
- S/26/1 ١٤ - ملف ( المجلس التأسيسي ) ، رقم
- S/1/13 ١٥ - ملفات ( الادارة العامة والاجتماعات والمجالس العامة ) ، رقم
- S/1/4/2 ١٦ - ملفات ( الانتخابات والدعائية ضدها ) ، رقم
- S/1/4 ١٧ - ملفات ( الانتخابات والعشائر ) ، رقم
- S/48/2/E ١٨ - ملفات ( تقارير اسبوعية ونصف اسبوعية ) ، رقم
- S/50/4/1 ١٩ - ملفات ( تقارير التفتيش الاداري ) ، رقم
- S/34/2/M ٢٠ - ملفات ( تقارير نصف شهرية ) ، رقم
- S/34/8; S/34/5 ٢١ - ملفات ( الصحف والدعائية ) ، رقم
- S/34/18; S/34/17 ٢٢ - ملفات ( الصحف والمطابع ) ، رقم
- S/34/12; S/34/21 ٢٣ - ملفات ( القضايا القانونية والشرعية ) ، رقم
- S/34/13 ٢٤ - ملفات ( مراسلات متنوعة ) ، رقم
- ( ٢ ) وثائق بحوزة ناجي شوكت : مجموعة وثائق تتعلق بمفاوضات الاتفاقيتين  
( العسكرية والمالية ) خلال سنة ١٩٢٨ م .
- ( ٣ ) وثائق بحوزة نجدة فتحي صفوة : ثلاثة وثائق عن :

(Public Records Office: Foreign Office)

وهي :

- ١ - برقية من المندوب السامي البريطاني في العراق الى وزير المستعمرات ،  
مؤرخة في ٨ كانون الثاني ١٩٢٨ ، مرقمة (13)  
F.O., 371/133033, P. 174.
- ٢ - برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات ، مؤرخة  
في ٣ نيسان ١٩٢٩ ، مرقمة (144) :
- F.O., 371/13708, P. 247.
- ٣ - برقية وكيل المندوب السامي في العراق الى وزير المستعمرات ، مؤرخة  
٦ نيسان ١٩٢٩ ، مرقمة

(١) وثيقة بحوزة عبدالرزاق الحسني : رسالة في أربع صفحات موجهة من  
عبدالمحسن السعدون الى الملك فيصل في منتصف ايلول ١٩٢٨ م.

## ثانيا - الوثائق المنشورة :

### - التقارير البريطانية :

- 1—British Colonial Office, Report on Iraq  
Administration, April 1922-March 1923, (London,  
1924).
- 2—British . . . . ., Report . . . . ., April 1923-Dece. 1924,  
(London, 1925).
- 3—British . . . . ., Report . . . . ., 1925, (London,  
1926).
- 4—British . . . . ., Report . . . . ., 1927, (London,  
1927).
- 5—British . . . . ., Report . . . . ., 1927, (London,  
1928).
- 6—British . . . . ., Report . . . . ., 1929, (London,  
1930).
- 7—British . . . . ., Special Report on the progress  
of Iraq, 1920-1931, (London, 1931).

١- تقرير المرفوع من قبل الحكومة البريطانية الى عصبة الامم في ١٩٢٧ ،  
المتعلق باحوال الادارة في العراق ١٩٢٦ - ١٩٢٧ ( ترجمة ادارة جريدة العالم  
العربي ) .

٢- الحكومة العراقية : **مجموعة قرارات مجلس الوزراء** لاشهر ( تموز وآب وايلول  
وتشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٢ ) ، **مجموعة قرارات  
مجلس الوزراء** لاشهر ( تموز وآب وايلول ١٩٢٣ ) ، **مجموعة قرارات مجلس  
الوزراء** لاشهر ( تشرين الاول وتشرين الثاني وكانون الاول ١٩٢٧ ) .

٣- الحكومة العراقية : **مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي** ، جزآن  
( بغداد - ١٩٢٤ ) .

٤- داوسن - أرنست ، بحث في كيفية التصرف بالاراضي ( بغداد - ١٩٣٢ ) .

٥- مذكرات مجلس المبعوثان العثماني .

٦- مذكرات مجلس النواب :



- الدورة الانتخابية الاولى ( الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة ١٩٢٥ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٧ ) .**
- الدورة الانتخابية الثانية ( الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٨ والاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩ ) .**
- ٧ - نص معاهدة ١٩٢٢ :

Treaty with King Feisal, presented to Parliament

by Command of His Majesty, October 1922 (London, 1924).

- ٨ - وزارة الخارجية : مجموعة المعاهدات والاتفاقيات النهائية بين العراق وبريطانيا ، الجزء الرابع ( بغداد - ١٩٦١ ) .

### الصحف والمجلات

- أ - **الصحف :** الاخاء الوطني ، الاستقلال ، الاوقات البغدادية ، البلاد ، التقدم ، دجلة ، الرقيب ، الرياض ، الزمان ، الزوراء ، السياسة ، السياسة الاسبوعية ، صدى بابل ، صدى الجمهور ، صوت العراق ، العاصمة ، العالم العربي ، العراق ، العرب ، المفيد ، الموصل ، نداء الشعب ، النهضة العراقية ، الوطن ، الوقائع العراقية .

### ب - المجلات :

- لغة العرب ، عالم الغد ، المنار ، المقتطف ، الهلال ، عالم التاريخ .

### الكتب العربية والمترجمة

- ١ - ادموندز - سيسيل ، جون ، **كردونترك وعرب** ، ترجمة : جرجيس فتح الله ( بغداد - ١٩٧١ ) .
- ٢ - الاعظمي - أحمد عزت ، **القضية العربية : اسبابها مقدماتها ونوائجها** ، الطبعة الاولى ( بغداد - ١٩٣١ ) .
- ٣ - أمين - أحمد ، **زعماء الاصلاح في العصر الحديث ( القاهرة - ١٩٦٥ )** .
- ٤ - أنيس - محمد ، **الشرق العربي في التاريخ الحديث والمعاصر ( القاهرة - ١٩٦٧ )** .
- ٥ - الامالي ، **على طريق الهند** ، الرسالة الاولى ، الطبعة الثانية ( بغداد - ١٩٣٥ ) .
- ٦ - البارزكان - علي ، **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ( بغداد - ١٩٥٤ )** .
- ٧ - البزاز - عبدالرحمن ، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ( بغداد - ١٩٦٧ )** .

- ٩- البصير - محمد مهدي ، تاريخ القضية العراقية ، الجزء الاول ( بغداد - ١٩٢٤ ) .
- ١٠- بن بشر - عثمان بن عبدالله ، عنوان المجد في تاريخ نجد ( بيروت - بلا ) .
- ١١- بن عيسى - ابراهيم بن صالح ، تاريخ بعض الحوادث الواقعة في نجد من ٧٠٠هـ - ١٣٤٠هـ ، الطبعة الاولى ( الرياض - ١٩٦٦ ) .
- ١٢- بن غنام - حسين ، تاريخ نجد ، تحقيق : ناصر الدين الاسد ، الطبعة الاولى ( القاهرة - ١٩٦١ ) .
- ١٣- بيل - كيرتروود ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر خياط ، الطبعة الثانية ( بيروت - ١٩٧١ ) .
- ١٤- الحسيني - عبدالرزاق ، الاصول الرسمية لتاريخ الوزارات العراقية ( صيدا - ١٩٦٤ ) .
- ١٥- الحسيني - عبدالرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث ، الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ( صيدا - ١٩٥٧ ) .
- ١٦- الحسيني - عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء الاول والثاني ( صيدا - ١٩٦٥ ) .
- ١٧- الحسيني - عبد الرزاق ، العراق في ظل المعاهدات ( لبنان - ١٩٥٨ ) .
- ١٨- حسين - فاضل ، مشكلة الموصل ، الطبعة الثانية ( بغداد - ١٩٦٧ ) .
- ١٩- حسين - محمد توفيق ، عندما يثور العراق ، الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٥٩ ) .
- ٢٠- الحلو - علي نعمة ، تاريخ اماره كعب العربية ( النجف - ١٩٦٨ ) .
- ٢١- الحلواني - امين بن حسن ، خمسة وخمسون عاما من تاريخ العراق ( القاهرة - ١٣٧١ هـ ) .
- ٢٢- الحيدري - ابراهيم بن صبغة الله ، عنوان المجد في بيان احوال بغداد والبصرة ونجد ( بغداد - بلا ) .
- ٢٣- الحصري - ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثالثة ( بيروت - ١٩٦٥ ) .
- ٢٤- الحصري - ساطع ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية ، الطبعة الثالثة ( بيروت - ١٩٥٦ ) .
- ٢٥- الحصري - ساطع ، مذكراتي في العراق ، الجزء الاول ( بيروت - ١٩٦٦ ) .
- ٢٦- خدوري - مجيد ، عرب معاصرون - ادوار القادة في السياسة ، الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٧٣ ) .
- ٢٧- خزعل - حسين خلف ، تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الثاني ( بيروت - ١٩٦٢ ) .
- ٢٨- داغر - اسعد ، ثورة العرب : مقدماتها - اسبابها - نتائجها ( مصر - ١٩١٦ ) .
- ٢٩- الدرة - محمود ، القضية الكردية ، الطبعة الثانية ( بيروت - ١٩٦٦ ) .



- ٢٩ - الريحاني - امين ، فيصل الاول ( بيروت - ١٩٥٨ ) .
- ٣٠ - الريحاني - امين ، ملوك العرب ، الجزء الثاني ( بيروت - ١٩٢٩ ) .
- ٣١ - سركيس - يعقوب ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والاثار وخطط بغداد ، القسم الاول والثاني ( بغداد - ١٩٤٨ ) .
- ٣٢ - سعيد - امين ، اسرار الثورة العربية الكبرى وماساة الشريف حسين ، الجزء الاول ، ( القاهرة - بلا ) .
- ٣٣ - السويدي - توفيق ، مذكراتي : نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٦٩ ) .
- ٣٤ - الساري - منذر ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق ( بغداد - ١٩٧٠ ) .
- ٣٥ - الشرقي - علي ، الاحلام ، ( بغداد - ١٩٦٣ ) .
- ٣٦ - الشرة - علي ، ذكرى السعدون او تاريخ بطل التضحية والاخلاص ( بغداد - ١٩٢٩ ) .
- ٣٧ - شوكت - ناجي ، سيرة وذكريات ثمانين عاما ١٨٩٤ - ١٩٧٤ ( بغداد - ١٩٧٤ ) .
- ٣٨ - الطالбاني ، جلال ، كردستان والحركة القومية الكردية ، الطبعة الاولى ( بغداد - ١٩٧٠ ) .
- ٣٩ - الطاهر - عبد الجليل ، العشائر العراقية ، الجزء الاول ( بيروت - ١٩٧٢ ) .
- ٤٠ - الطاهر - عبد الرزاق ، في الاصلاح الزراعي والسياسي ، الطبعة الاولى ( بغداد - ١٩٥٩ ) .
- ٤١ - عربي - عثماني ( اسم مستعار ) ، حزب الانتخابات في الدولة العثمانية ( القاهرة - ١٩١١ ) .
- ٤٢ - العصامي - عبد الله بن حسين بن عبد الملك ، سمط النجوم العوالي في ابناء الاوائل والتوالي ، الجزء الرابع ( قطر - بلا ) .
- ٤٣ - عقروي ، متى ، العراق الحديث ، ترجمة المؤلف ومجيد خدوري ، الجزء الاول ( بغداد - ١٩٣٦ ) .
- ٤٤ - علي - علي محمود ، محاكمتنا الوجاهية ( بيروت - بلا ) .
- ٤٥ - العمري - خير الدين ، مقدمات ونتائج العراق في عشرين سنة ( جزئين - غير منشورة ) .
- ٤٦ - العمري - خيري امين ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ( القاهرة - ١٩٦٩ ) .
- ٤٧ - العمري - خيري امين ، شخصيات عراقية ، الجزء الاول ( بغداد - ١٩٥٥ ) .
- ٤٨ - العمري - محمد طاهر ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، الجزء الاول ( بغداد - ١٩٢٥ ) .

- ٤٩ - فائق - سليمان ، تاريخ بغداد ، ترجمة : موسى كاظم نورس ( بغداد - ١٩٦٢ ) .
- ٥٠ - فريد - محمد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ( مصر - ١٨٩٦ ) .
- ٥١ - فوستر - هنري ، تكوين العراق الحديث ، ترجمة عبد المسيح جويده ( بغداد - ١٩٤٥ ) .
- ٥٢ - فيلبي - سنت جون ، ايام فيلبي في العراق ، ترجمة : جعفر خياط ( بيروت - ١٩٥٠ ) .
- ٥٣ - الفياض - عبد الله ، مشكلة الاراضي في لواء المنتفك ( بغداد - ١٩٥٦ ) .
- ٥٣ - فيضي - سليمان ، في غمرة النضال ( بغداد - ١٩٥٢ ) .
- ٥٥ - القصاب - عبد العزيز ، من ذكرياتي ، الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٦٢ ) .
- ٥٦ - كبة - محمد مهدي ، مذكراتي في صميم الاحداث ( ١٩١٨ - ١٩٥٨ ) ، الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٦٥ ) .
- ٥٧ - الكركوكلي ، رسول ، دوحة الورا في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة : موسى كاظم نورس ( بيروت - بلا ) .
- ٥٨ - كركوكلي - زاده عمر افندي ، ارج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب ، المترجم مجهول ( بصره - ١٩١٢ ) .
- ٥٩ - كنة - خليل ، العراق امسه وغده ، الطبعة الاولى ( بيروت - ١٩٦٦ ) .
- ٦٠ - لونكريك - ستيفن ممسلي ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة : جعفر خياط ، الطبعة الرابعة ( بغداد - ١٩٦٨ ) .
- ٦١ - موسى - سليمان ، المراسلات التاريخية ١٩١٩ ( الثورة العربية الكبرى ) ، الجزء الثاني ، الطبعة الاولى ( عمان - ١٩٧٥ ) .
- ٦٢ - نيبور ، مشاهدات نيبور في رحلة من البصرة الى الحلة سنة ١٧٦٥ ، ترجمة : سعاد مادي العمري ( بغداد - ١٩٥٥ ) .
- ٦٣ - يحيى - جلال ، المدخل الى تاريخ العالم العربي الحديث ( القاهرة - ١٩٦٥ ) .
- الكتب الاجنبية :

Bell, Lady Florence, The letters of Gertrude Bell, Eleventh printing, (London, 1930).

Burgoyne, Elizabeth, Bell from her personal papers, 1914 - 1926 Vol. 1., (London, 1961).

Howard, Harry N. The King - crane commission, (Beirut, 1963).

Ireland, Philip Willard, Iraq: A study in political Development, first printing, (Oxford-1937).

Longrigg. Stephen Hamsely, Iraq, 1900-to 1950, (Beirut, 1958).



Wilson, Arnold T., Loyalties Mesopotamia 1971-1920. ( London, 1936).

Zein, Zein N.. Arab - Turkish relations and the Emergence of Arab Nationalism, (Beirut, 1958).

### الرسائل والمقابلات الشخصية :

- ١ - الرسائل :
  - ١ - رسالة بعثتها ( عائدة عبد المحسن السعدون ) - من انقرة - الى المؤلف بتاريخ ( ١٩٤٧/٥/٦ ) .
  - ٢ - رسالة بعثها ناجي شوكت الى المؤلف بتاريخ ( ١٩٧٥/٢/١٨ ) .
- ب - المقابلات :
  - ١ - مقابلة شخصية مع بنت عبد الرحيم بن فهد السعدون - ام لؤى - ( زوجة توفيق السويدي ) بتاريخ ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥ .
  - ٣ - مقابلة شخصية مع الحاج فيصل بن عبد الهادي بن فهد السعدون بتاريخ ١٨ / ١ / ١٩٧٥ .
  - ٤ - مقابلة شخصية مع الحاج محمود رامز بناريخ ١٥ / ٢ / ١٩٧٦ .
  - ٥ - مقابلة شخصية مع عائدة عبد المحسن السعدون ونجلة عبد المحسن السعدون بتاريخ ٢٥ / ٢ / ١٩٧٦ .
  - ٦ - مقابلة شخصية مع علي ممتاز الدفتري بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٧٥ .
  - ٧ - مقابلة شخصية مع محمد مهدي كبة بتاريخ ١٨ / ١٢ / ١٩٧٤ .
  - ٨ - مقابلة شخصية مع مزاحم الامين الباجة جي بتاريخ ١٦ / ٣ / ١٩٧٥ .
  - ٩ - مقابلة شخصية مع ناجي شوكت بتاريخ ٢١ / ٢ / ١٩٧٥ .
  - ١٠ - مقابلة شخصية مع نجم عبد الله برجس السعدون بتاريخ ٣ / ١ / ١٩٧٥ .

### رسائل الماجستير :

- ١ - توفيق علي برو : العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ( ١٩٠٨ . . ١٩١٤ ) .
- ٢ - حسين هادي الشلاه : طالب النقيب ودوره في تاريخ العراق الحديث .
- ٣ - سامي القيسي : ياسين ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦ .
- ٤ - صادق حسن السوداني : العلاقات العراقية - السعودية ١٩٢٠ - ١٩٣٠ .
- ٥ - محمد مظفر هاشم الادهمي : المجلس التاسيسي العراقي .

## المحتويات

### المقدمة

#### الفصل الاول :

• عبد المحسن السعدون في فترة الحكم العثماني على العراق ،  
نشاطه الاولى :

نسبه

اصل الاسرة السعدونية

علاقة عبد المحسن السعدون بالاوضاع التي عاشتها  
الامارة السعدونية في النصف الثاني من القرن التاسع

عشر .

انتساب عبد المحسن السعدون الى جمعية الاتحاد والترقي

عبد المحسن السعدون والحياة البرلمانية العثمانية .

• عودته الى العراق .

#### الفصل الثاني :

• دخول عبد المحسن السعدون المعترك السياسي في العراق

وسياسة التعاون مع الإنكليز ، .

اوضاع العراق السياسية العامة واثرها في مجيء عبد المحسن  
السعدون الى وزارة العدلية .

• عبد المحسن السعدون في وزارة العدلية .

• عبد المحسن السعدون في وزارة الداخلية .

نهج عبد المحسن السعدون السياسي وانتخابات المجلس  
القاسيسي .

• الوضع العام عند تشكيل الوزارة السعدونية الاولى .

تطورات قضية الموصل خلال عام ١٩٢٣ واثرها في سياسة  
السعدون .

• سعي عبد المحسن السعدون لايجاد تخلخل في موقف المعارضة .

• عبد المحسن السعدون والجولة الانتخابية الثانية .

• موقف عبد المحسن السعدون من الاكراد .

• سياسة عبد المحسن السعدون تجاه العشائر .



- العوامل التي جعلت دور عبد المحسن السعدون غير مؤثر
- في معالجة بعض القضايا الداخلية والخارجية .
- استقالة عبد المحسن السعدون من وزارته الاولى .

### الفصل الثالث :

- تطورات قضية الموصل ١٩٢٤ - ١٩٢٦ واثرها في سياسة السعدون .
- موقف عبد المحسن السعدون من مناقشات المعاهدة الانكليزية العراقية في المجلس التأسيسي .
- موقف عبد المحسن السعدون من مناقشات القانون الاساسي في المجلس التأسيسي .
- عبد المحسن السعدون في وزارة ياسين الهاشمي الاولى .

### الوزارة السعدونية الثانية :

- ١ - العلاقة بالبرلمان
- ٢ - الضغط البريطاني لعقد معاهدة ١٩٢٦ م .
- ٣ - صدى قرار عصبة الامم في سياسة عبد المحسن السعدون .
- ٤ - مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ م .
- ٥ - مواقف اخرى لعبد المحسن السعدون في ظل تطورات قضية الموصل :

- أ - السياسة الاقتصادية .
- ب - الموقف من اكراد العراق .
- استقالة الوزارة السعدونية الثانية .

### الفصل الرابع :

- « الجهود من اجل الاستقلال »
- اولا : السعدون في وزارته الثالثة :
- الانتخابات والبرلمان .
- العلاقات مع الانكليز :
- أ - الامتيازات الاجنبية .
- ب - الاتفاقيتان ( المالية والعسكرية )
- قرار الحكومة البريطانية النهائي في مطالب اللجنة الوزارية وحراجة موقف عبد المحسن السعدون .
- استنفار الرأي العام لمواجهة التصليب البريطاني .
- ثانيا : السعي لدخول العراق عصبة الامم ونيل الاستقلال

دور عبد المحسن السعدون في تأليف الوزارة السويديّة  
الأولى .

الوزارة السعدونية الرابعة .

التأكيد على النهج الاستقلالي والاصطدام بالانكليز .

أ - الموظفون الاجانب .

ب - التجنيد الاجباري .

ج - الضرائب المستحقة على شيخي الكويت والمحمرة .

٢ - العلاقة مع شركة نفط العراق .

د - الديون العمومية العثمانية .

الوضع السياسي العام الذي واجهه عبد المحسن السعدون في  
وزارته الأخيرة :

معارضة الرأي العام .

تأييد البرلمان .

تأييد البلاط الملكي .

تحسن العلاقات مع الدول المجاورة .

المعارضة داخل البرلمان .

انتحار عبد المحسن السعدون

الخلاصة

الملاحق

المصادر





الاهدا،

الى زوجتي العزيزة

وفاء - وتقدير



## شكر وتقدير



نتقدم بالشكر الجزيل لعائلة توفيق عبد الكريم السعدون على مساعدتنا بأصدار هذا الكتاب بأهدائه مجموعة من الصور الوثائقية التي عززت الحقائق التاريخية لكتابنا هذا . .

مكتبة البقعة العربية



عبد المحسن السعدون عندما كان مرافقاً للسلطان عبد الحميد





الشيخ فهد باشا علي السعدون والد عبد المحسن السعدون



عبد المحسن فهد علي السعدون عند توليه رئاسة الوزارة الأولى





عبد المحسن السعدون



عبد المحسن السعدون وعلى يساره ابن أخيه توفيق عبد الكريم السعدون وابنه علي  
عبد المحسن السعدون





عبد المحسن السعدون بالملابس العسكرية العثمانية



عبد المحسن السعدون مع مرافقه أجميل روجي

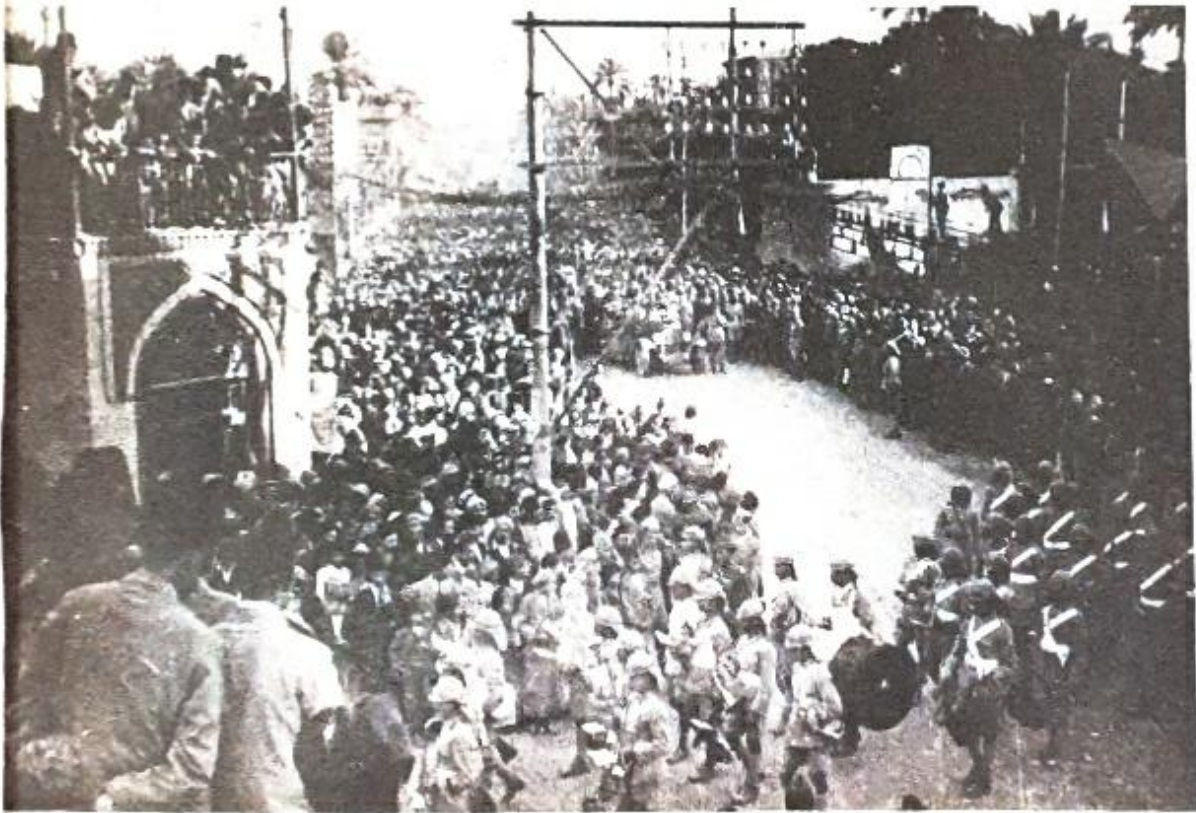




صورة لأعضاء المجلس التأسيسي وفيها المرحوم عبد المحسن السعدون في الصف  
الأخير السادس من اليمين







موكب تشييع المرحوم عبد المحسن السعدون في شارع الرشيد محلة السنك (فندق  
سافوي) في حينه حالياً جنب الموقع البريد المركزي

رقم الايداع في المكتبة الوطنية بسفداد ٦٦٤ لسنة ١٩٨٨



منشورات مكتبة اليقظة العربية



# الآن في المكتبات



توزيع مكتبة اليقظة العربية  
بغداد - شارع الرشيد - سنك

الدكتور ارشد القاصري  
المختص في طب



## هذا الكتاب



في حوالي الساعة التاسعة من مساء يوم ١٣/١١/١٩٢٩ أطلق رئيس الوزراء العراقي عبد السعدون، على نفسه رصاصة واحدة لقي فيها مصرعه. فأنهى بذلك حياة سياسية مفعمة بالمواقف والأحداث، غطت حقيقتين مهمتين من تاريخ العراق الحديث. عهد العثمانيين الأخير، وعهد الانتداب البريطاني. وقطع أيضاً اتهامات كانت تتردد على السنة خصومه السياسيين حول مقدار نزاهته وسلامة مواقفه الوطنية، فمن دفع حياته - باختياره - ثمناً لموقف، لا يمكن أن يرضيه أي ثمن لاتخاذ موقف آخر. لقد أثبت السعدون أنه صاحب مبدأ، سعى إلى تحقيقه يوم اعتقد أنه ثمة مجال للتوفيق - ولو بحد أدنى - بين الإرادة الوطنية، وإرادة الدولة المنتدبة، حتى إذا ما أدرك أنه لا سبيل إلى التوفيق، وأنه وصل إلى نهاية طريق مسدود، ختم حياته بيده، مفضلاً أن يبقى ذكرى نقية مثلة في وجدان شعبه، على أن يخون ضميره ومبادئه ليمضي في طريق التعاون مع الأجنبي. هذا في حين مضى آخرون، من سياسة العراق يومئذ، في ذلك الطريق، متغافلين عن استحالة التوفيق بين ارادتين متناقضتين كل التناقض. إرادة الاحتلال، وإرادة الاستقلال. وكفى السعدون فخراً أنه كان أول سياسي أدرك بقوة عمق هذا التناقض، فكانت حياته ثمناً لإدراك الحقيقة الصارخة.

والكتاب الذي بين أيدينا، هو أول دراسة منهجية، علمية، لسيرة هذا الرجل العراقي النبيل. تناولت - بروح موضوعية - مراحل هذه السيرة، منذ نشأة صاحبها الأول في ربوع المنتفق في العراق، إلى دراسته في العاصمة العثمانية، فاختياره عضواً في مجلس النواب العثماني، ثم دخوله المعترك السياسي العراقي، وتسعده وزارتي العدلية والداخلية، فتوليته رئاسة الوزراء، أول مرة سنة ١٩٢٢ وآخرى ١٩٢٥، وما أداه إلى العراق من خدمات جليلة، سعيه من أجل الاحتفاظ بالموصل ضمن حدوده القومية، وعمله على تعجيل المعاهدات العراقية - البريطانية، وبسط سيادة الدولة العراقية على آخر شبر من أراضي القطر ومياهه، وتقوية الجيش وزيادة منتسبيه وكفاءته، ثم انتهاء بعامة انتحاره. وتبرز أهمية هذه الدراسة في اعتمادها على جملة وافرة من المصادر الأصلية، تشمل وثائق عديدة، منشورة وغير منشورة، عراقية وبريطانية، ومحاضر اجتماعات، وتقارير رسمية، ومذكرات خاصة، ومقابلات شخصية، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الصحف والدوريات. أنه - في الحقيقة - كتاب مهم، يؤرخ لرجل مهم، في حقبة مهمة من تاريخ العراق الحديث.

الدكتور عماد عبد السلام رؤوف

الغلاف  
لرجل  
مهم

نشر وتوزيع مكتبة اليقظة العربية

بغداد سنك هاتف ٨٨٧٧٠٢٨

السعر ٤,٠٠٠ دينار

